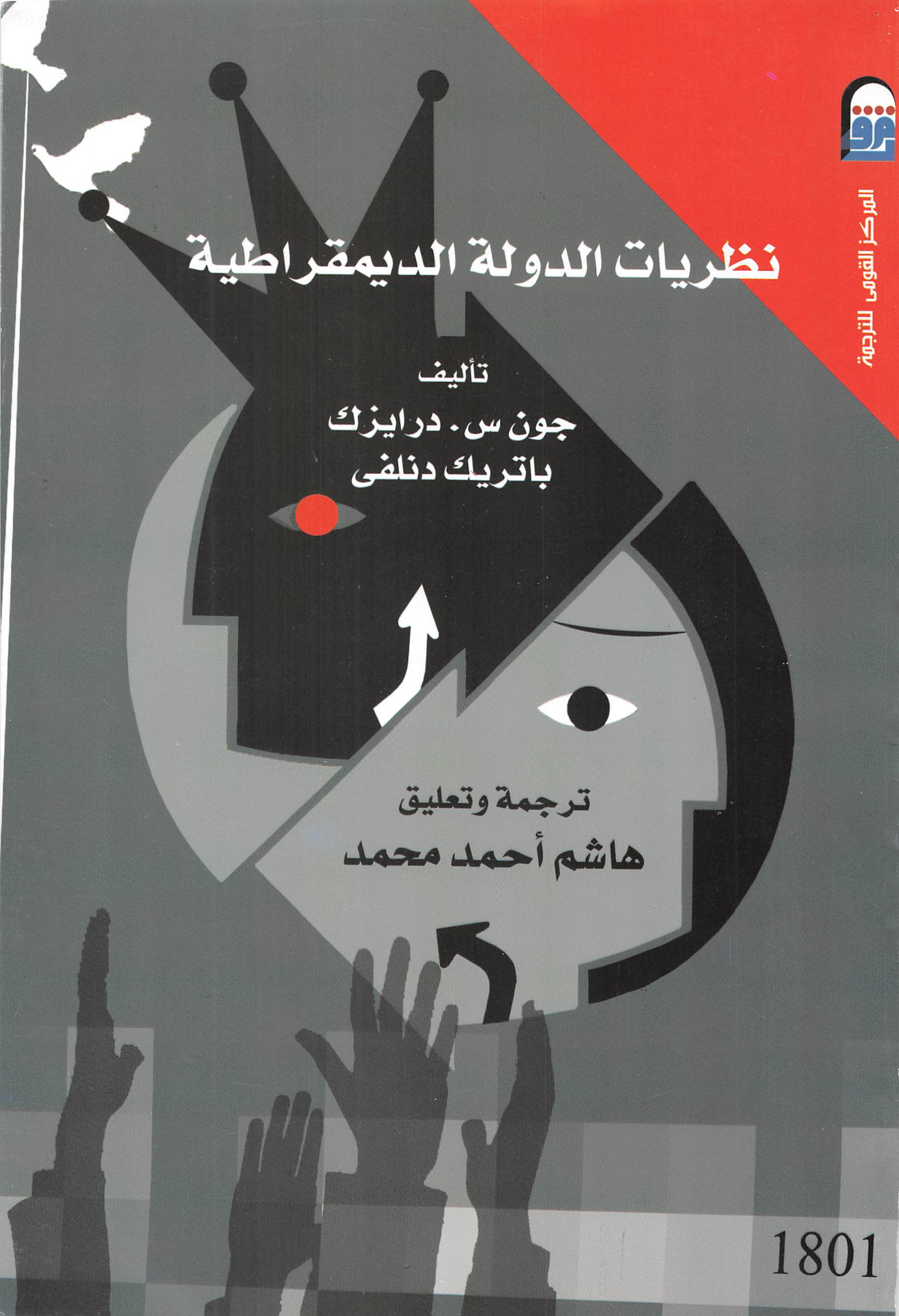


نظريات الدولة الديمقراطية

تأليف

جون س. درايزك

باتريك دنلفى

ترجمة وتعليق

هاشم أحمد محمد

المركز القومى للترجمة

1801

إن التنافس والصراع الحاد بين النظريات المنافسة للدولة واسع الانتشار؛ فطوال القرن العشرين، كانت ترتبط هذه النظريات ارتباطا وثيقا بحروب أيديولوجية ممتدة بين الديموقراطيين الليبراليين والشيوعيين والفاشيين.

يتناول هذا الكتاب الكثير من القضايا التى تساعدنا فى التعرف على ماهية الدولة الديمقراطية الليبرالية، وكيف ينبغي أن تعمل هذه الدولة، كما يقوم بعمل مسح شامل للأوضاع والأنظمة المختلفة لتنظيم شئون الدولة، وأكثر الانتقادات المعاصرة البارزة للدولة الديمقراطية الليبرالية.

تصميم الغلاف: عادل شريف

نظريات الدولة الديمقراطية

المركز القومى للترجمة
إشراف: جابر عصفور

- العدد: 1801
- نظريات الدولة الديمقراطية
- جون س. درايزك، وباتريك دنلفى
- هاشم أحمد محمد
- اللغة: الإنجليزية
- الطبعة الأولى 2013

هذه ترجمة كتاب:

Theories of the Democratic State
By: John S. Dryzek & Patrick Dunleavy

شارع الجبلاية بالأوبرا- الجزيرة- القاهرة. ت: ٢٧٣٥٤٥٢٤ فاكس: ٢٧٣٥٤٥٥٤
El Gabalaya St. Opera House, El Gezira, Cairo.
E-mail: egyptcouncil@yahoo.com Tel: 27354524 Fax: 27354554

نظريات الدولة الديمقراطية

تأليف: جون س. درايزك، و باتريك دنلفي

ترجمة وتعليق: هاشم أحمد محمد

2013

درايزك، چون سى.

نظريات الدولة الديمقراطية/ تأليف: چون سى. درايزك، باتريك دنلفى؛ ترجمة وتعليق: هاشم أحمد محمد. ـ القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠١٣.

٥٤٠ ص؛ ٢٤سم. (المركز القومى للترجمة)

تدمك ٠ ٢٧٠ ٤٤٨ ٩٧٧ ٩٧٨

١ ـ الديمقراطية.

أ ـ دنلفى، باتريك. (مؤلف مشارك)

ب ـ محمد، هاشم أحمد. (مترجم ومعلق).

رقم الإيداع بدار الكتب ٧٣٤٧/ ٢٠١٣

I. S. B. N 978 - 977 - 448 -270 - 0

ديوى ٣٢١.٨

المحتويات

قائمة بالأشكال والجداول

. الأشكال

ـ الجداول

مقدمة المترجم

طرحت سؤالا على عالم متخصص فى السياسة: ماذا يقصد بالدولة الديمقراطية الليبرالية، فأجابنى:

الديمقراطية تعنى فى الأصل حكم الشعب لنفسه، لكن كثيرا ما يطلق اللفظ علَى الديمقراطية الليبرالية، لأنها النظام السائد للديمقراطية فى دول الغرب، وكذلك فى العالم فى القرن الحادى والعشرين، وبهذا يكون استخدام لفظ «الديمقراطية» لوصف الديمقراطية الليبرالية خلطا شائعا فى استخدام المصطلح سواء فى الغرب أو الشرق، فالديمقراطية هى شكل من أشكال الحكم السياسى قائمٌ بالإجمال علَى التداول السلمى للسلطة وحكم الأكثريّة، بينما الليبرالية تؤكد على حماية حقوق الأقليّات والأفراد، وهذا نوع من تقييد الأغلبية فى التعامل مع الأقليات والأفراد بخلاف الأنظمة الديمقراطية التى لا تشتمل على دستور يلزم مثل هذه الحماية، والتى تدعى بالديمقراطيات اللاليبرالية، فهنالك تقارب بينهما فى أمور وتباعد فى أخرى، يظهر فى العلاقة بين الديمقراطية والليبرالية، كما قد تختلف العلاقة بين الديمقراطية والعلمانية باختلاف رأى الأغلبية.

وتحت نظام الديمقراطية الليبرالية أو درجةٍ من درجاته يعيش فى بداية القرن الواحد والعشرين ما يزيد على نصف سكّان الأرض فى أوربا والأمريكتين والهند وأنحاء أخرَى. بينما يعيش معظمُ الباقى تحت أنظمةٍ تدّعى نَوعًا آخر من الديمقراطيّة (كالصين التى تدعى الديمقراطية الشعبية).

ويطلق مصطلح الديمقراطية أحيانا على معنى ضيق لوصف نظام الحكم فى دولة ديمقراطية، أو بمعنى أوسع لوصف ثقافة مجتمع. والديمقراطيّة بهذا المعنَى الأوسع هى نظام اجتماعى مميز يؤمن به ويسير عليه المجتمع، ويشير إلى ثقافة سياسيّة وأخلاقية معيّنة تتجلى فيها مفاهيم تتعلق بضرورة تداول السلطة سلمياً وبصورة دورية.

ولكن أين نحن من الدولة الديمقراطية الليبرالية؟

تراوحت الحياة السياسية فى مصر بين الليبرالية فى العهد الملكى إلى الاشتراكية والثورية فى العهد الناصرى إلى الاشتراكية الديمقراطية وتعدد المنابر فى عهد الرئيس السادات إلى نموذج آخر فى عهد الرئيس مبارك يدعى الديمقراطية، ويتسلح بآلة تزوير رهيبة لكل الانتخابات والاستفتاءات من خلال جهاز أمنى قوى وقانون للطوارئ يصادر حرية الرأى والتعبير، ولا يسمح بظهور أحزاب قوية منافسة تشارك فى الحياة السياسية.

وقد حدث حراك مجتمعى أكثر نضجًا وأكثر وعيًا تمثل فى حركات احتجاجية متعددة ومنظمة يقودها نخبة من الشرفاء فى هذا المجتمع، مثل حركة «لا للتوريث» و«لا لبيع مصر» و«حركات الدفاع عن أموال التأمينات والمعاشات». وكان قدوم الدكتور محمد البرادعى إلى مصر، وإنشاء الجمعية الوطنية للتغيير تتويجًا لهذا الحراك السياسى وإنضاجًا له: حيث إنها تبنّت الكثير من المطالب التى طالما طالبت بها كل القوى الوطنية، بل إنها ضمّت بين أعضائها فصائل مهمة وحيوية فى المجتمع المصرى مثل جماعة الإخوان المسلمين، وحركة كفاية، وحركة الكرامة، كما أنها ضمّت نخبًا من رموز المجتمع الشرفاء ومنهم علماء كانت لهم إسهامات ضخمة فى مجالات العمل العلمى والاجتماعى، ولا يشك أحد فى مدى إخلاصهم لوطنهم. ومع أنهم يمثلون اتجاهات وتيارات سياسية مختلفة فإنهم اتفقوا على ضرورة إنقاذ البلاد من الحالة المتردية التى وصلت إليها سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا من خلال حزمة من المطالب التى لا شك أنه لا يوجد مصرى واحد يختلف عليها، إلا إذا كان صاحب مصلحة فى بقاء الحال كما هى عليها الآن، والكل يعرف من هم هؤلاء المستفيدين من الأوضاع الحالية سواء كان من رجال

السلطة أم أصحاب النفوذ أم من التنفيذيين أو من بعض رجال الأمن الذين باعوا ضمائرهم إرضاء لرؤسائهم أو لمغانم دنيوية يحصلون عليها لذواتهم.

وفى ٢٥ يناير ٢٠١١، قام شباب مستنير متسلح بوسائل الاتصال الحديثة عبر الإنترنت بثورة فى ميدان التحرير: مطالبين بإسقاط النظام ومحاكمة رموزه التى أفسدت الحياة السياسية، واستخدمت أجهزة الأمن كل وسائل القمع الوحشية لتفريق الجماهير وإجهاض الثورة. وسقط الشهداء وضحوا بدمائهم الذكية لكى يصنعوا لشعب مصر واقعًا سياسيًا جديدًا يؤكد على حق الشعب فى ممارسة حقوقه السياسية المشروعة، واختيار الحاكم الذى يعبر عن طموحات الشعب المصرى صاحب أقدم حضارة فى التاريخ، ويعيد لمصر دورها الريادى باعتبارها قوة إقليمية كبرى فى منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا.

وقد وقف الجيش المصرى بجانب الثورة يحميها من عناصر القوى المضادة التى تعمل على إعادة عجلة التاريخ للوراء، وقدم رموز العهد السابق للمحاكمة بتهم الفساد السياسى ونهب ثروات البلاد. ولن تهدأ ثورة الشعب إلا بمحاسبة رئيسه المخلوع وتقديمه للعدالة هو وعائلته عما ارتكبوه فى حق الشعب من جرائم وفساد.

وحينئذ فسوف يتعرف الشعب على مدى الشهور التالية على الشخصيات الوطنية المرشحة لشغل منصب الرئيس من خلال المؤتمرات الشعبية والاتصال الجماهيرى، بعد أن يختار الشعب من يمثله.

ولن أعلق كثيرًا على الكتابات، فقد شرح المؤلفان فى الافتتاحية النظريات المختلفة للدولة الديمقراطية الليبرالية، وقد أضفت عن قصد الكثير من المصطلحات الواردة فى الكتاب باللغة الإنجليزية حتى تتوفر للقارئ حصيلة من المصطلحات وخاصة المترجمين الذين يضنيهم البحث عن تلك المصطلحات.

والله ولى التوفيق

المترجم

هشام أحمد محمد

افتتاحية

تستلزم مناقشات علم السياسة بالضرورة مقارنة التفسيرات البديلة والوصول إلى أحكام ذات علاقة، وكما لاحظ تشارلز داروين على نحو شهير فى سياق مختلف تماما: «كم يكون غريبا ألا يرى أحد أنّ كلّ الملاحظات يجب أن تكون مع أو ضدّ بعض وجهات النظر إن كان لها أىّ نفع» (مقتبس من Dunleavy ٢٠٠٣: ٧٢٢). ورغم ذلك، فإن الناس الذين اعتادوا على وجهات نظر العلوم الطبيعية المتجانسة نسبيا، أو حتى وجهة النظر السائدة المسيطرة الموجودة فى الاقتصاد، فقد كان يبدو هذا التنوع من المقاربات محبطا دائما. لقد كان نموذج العلم الطبيعى «أحد الاكتشافات السريعة ذات الإجماع الشديد وراء جبهة البحث»، طبقا لعالم الاجتماع راندل كولينز Collins Randall (١٩٩٤)، ورغم ذلك، لم يمتد هذا النموذج إلى معظم العلوم الاجتماعية. يعتقد كولينز أنّ هذا يظهر الافتقار إلى التكنولوجيا التى تنتج على نحو موثوق تيارات من نتائج جديدة، والتى تعتبر فى رأيه "عجزا أساسيا" فى العلوم الاجتماعية. وقد اتخذنا موقفا مختلفا فى هذا الكتاب، إجراء نقاش بين نظريات الدولة باعتبارها محركًا رئيسيًا لكل من التقدّم السياسى والفكرى. ونحن نسعى أولا إلى إظهار مدى أهمية (وإن كان لا يزال محدودًا) التقدّم فى المعرفة الذى نتج عن الصراعات الفكرية الحادة فى القرن العشرين حول الدولة؛ وثانيا، كيف ينظم نقاش القرن الحادى والعشرين الحالى مساحة للتغيرات المستقبلية المحتملة لكيفية عمل الديمقراطية، على مستوى الدولة القومية والعالم ككل.

وفى جميع الأحوال، فإن سياسة العالم بأكمله تقريبا تمارس الآن داخل الدول وبواسطة الدول. إن معرفة كيف تعمل، على الأقل فى ظل ظروف الديمقراطية

الليبرالية، يقدم نوعا معيّنا من المقدمة إلى علم السياسة. بالتركيز على نوع التفسيرات التى يمكن أن يقدمها علماء السياسة عن عمليات الدولة، وأنواع التقييمات والقوانين التى يعرضونها بالاشتراك مع أطر توضيحية. وتعزز النظريات المتنافسة عن بنية الدولة معظم العمل التجريبى المهم فى علم السياسة الحديث، وسوف نحاول إعطاء نكهة حقيقية عن ذلك العمل. وبالطبع، توجد حاليا مدرسة فكرية (وإن كانت ممزّقة) تعتبر الدولة الحديثة ذاتها كشكل مؤسسى تتناقص أهميته تدريجيا، لأن ضغوط " العولمة" تدعم انتقال السلطة بعيدا عن الدولة ذات السيادة، لأعلى (العولمة) ولأسفل (المحلية). لكن حتى مدرسة الفكر هذه تعتبر الدولة نقطة بدايتها. وسوف يكون لدينا الكثير مما يقال عن ظواهر مثل العولمة والحوكمة المشبكة (networked governance) التى لا تتطابق بالضرورة مع الحدود الوطنية.

إن التنافس والصراع الحاد بين النظريات المنافسة للدولة واسع الانتشار، فطوال القرن العشرين ، كانت ترتبط هذه النظريات ارتباطا وثيقا بحروب أيديولوجية أكبر (وأحيانا حروب حقيقية) بين الديمقراطيين الليبراليين والشيوعيين والفاشيين. وركزت العديد من النقاط الرئيسية المتجادل فيها فى هذه النزاعات الحقود على إمكانات وحدود الرقابة الديمقراطية على السياسة، وإلى أى مدى يمكن للدولة أن تعمل دوما ذاتيا، وربما تعيد تشكيل القوى الاجتماعية التى تسعى إلى التأثير عليها. ولأكثر من قرن، قبل سقوط الشيوعية السوفيتية فى ١٩٩١، تركت هذه النزاعات الأيديولوجية فى أعقابها أثر البؤس والدمار الإنسانى. لكن التحليلات التى رأت «نهاية التاريخ» وانتصار الديمقراطية الليبرالية فى الحرب الباردة اتضح أنها غير ناضجة. وسرعان ما انفجرت أنواع جديدة من النزاعات، أطلق عليها البعض «صراع الحضارات»، واعتبرها آخرون تشظيًا لكلّ «السرديات الكبرى»، ولا يزال يعتبرها آخرون نتيجة للعولمة وردود الأفعال ضدّها. النماذج الاستبدادية لتنظيم الدولة التى ظهرت فى البداية فى ظرف معاكس ومضطر إلى الدفاع عن موقفه ظهرت ثانية بثقة مجدّدة فى روسيا وفى الصين الناهضة اقتصاديا.

سوف نغطى فى المقام الأول فى هذا الكتاب، الدولة الديمقراطية الليبرالية. ومن حين لآخر سوف نلمِّح إلى أنواع أخرى من الدول، وخاصة الديمقراطيات غير الليبرالية، حيث تحكم الحكومات المنتخبة. وهناك بضعة تحفظات على سلطتها وعدم احترامها لحقوق الإنسان، وكذلك الدول الخاضعة لحكم الفرد المطلق. إنّ مفهوم الديمقراطية الليبرالية ذاته موضع نزاع شديد بطرق سنستكشفها. لكنّه واضح بشكل كاف لتعريف البلدان المؤهلة ألا تختلف عليها الآراء غالبا . وفى هذه الأماكن تخصص الحماية الدستورية والقانونية المهمة إلى حقوق الحياة، وإلى حدّ معقول حرية الكلام، وقدرة الناس على ضمان ملكيتهم الخاصة، وتشكيل خطط حياتهم. والتعبئة السياسية و(فى الغالب) المناقشة الحرة مقبولتان، وتمتدان إلى نقد وجيه للحكومات والحكّام. وتجرى الانتخابات التى يمكن أن يستبدل فيها الزعماء بدون زعزعة للنظام السياسى، على الأقل من حيث المبدأ إن لم يكن دائما فى التطبيق العملى.

ورغم ذلك، كيف تعمل حقا الدول الديمقراطية الليبرالية، بصورة عملية وليست نظرية، يبدو أنها مسألة فى غاية التعقيد. فهناك العديد من الأنماط المختلفة لتنظيم الدولة وبالمثل أنماط مختلفة من التعبئة والسيطرة السياسية للمواطنين. كيف ينبغى أن تعمل الدولة الديمقراطية الليبرالية، يعد أمرا معقدا بالمثل. هذان السؤالان يشيران، ويجب أن يشيران على التوالى إلى النظريات التوضيحية والمعيارية للدولة. ومع أنه من المتصور أنها واضحة، فإنه فى التطبيق العملى تكون النظريات التوضيحية والمعيارية متشابكة. وعلى سبيل المثال، يفسر منظرو السوق الليبرالى (الذى سنناقشه بالتفصيل فى الفصل الخامس) الدولة بشكل نموذجى على أنها: الأعمال المنطقية للأفراد والجماعات ذوى المصالح الشخصية. وتتعلق نظريتهم المعيارية بقدر كبير بأفضل طريقة لكبح التأثيرات الضارّة لهذا السلوك. وكيف يمكن تحويلها إلى طرق مفيدة بالفعل للمجتمع ككل. وعموما، فإن كلّ نظرية معيارية لها نظرية توضيحية تسايرها. لذا فعلى الرغم من أنّنا غطينا كلا النوعين من النظريات، فلم نفصلهما إلى فصول مختلفة.

وقد قسم الكتاب أساسا إلى أربعة أجزاء، مع افتتاحية وفصل ختام. يناقش الفصل الأول بعض الحجج المهمة حول كيفية التعرف على الدولة الديمقراطية الليبرالية وتعريفها، ويقدم مختصرا عن قيامها للأهمية المعاصرة. يقدّم الجزء الأول أربعة فصول عن النظريات الكلاسيكية للدولة، التى تأسّست فى الفترة من القرن التاسع عشر إلى خمسينيات القرن العشرين، والتى قفزت منها النظريات الأكثر معاصرة والنقد إلى اتّجاهات جديدة. هذه النظريات الكلاسيكية الأربع ـ التعدّدية، نظرية النخبة، الماركسية، وليبرالية السوق[1] ـ شكّلت فيما مضى كيان نظريات الدولة. ورغم ذلك فى العقود الأخيرة واجه كلّ من هذه النظريات الأربع أزمات رئيسية. فقد اهتزت التعدّدية بسبب الاضطراب السياسى فى أواخر الستّينيات، وبدت نظرية النخبة تضمحل فى مواجهة تشكيلة من القوى السياسية، وقد تلقت الماركسية ضربة قوية بسقوط حائط برلين فى ١٩٨٩، والفناء اللاحق للاتحاد السوفيتى. والظهور المدهش لليبرالية السوق فى الثمانينيات (خصوصا فى عهد الرئيس رونالد ريجان فى الولايات المتّحدة، ومارجريت تاتشر فى المملكة المتحدة) قد تبعه عدم اهتمام بشكل بطىء ولكن منتظم. وتعجل هذا ضمن بيئة الأزمة المالية العالمية التى بدأت فى الولايات المتّحدة فى عامى (٢٠٠٧-٢٠٠٨)، وانتشرت بسرعة إلى الدول المتقدمة الأخرى. ورغم ذلك، فقد استطاعت كل هذه النظريات الكلاسيكية أن تبعث من جديد، وقامت التعدّدية بشكل خاص بعودة قوية لكى تبقى فى الموقع الأساسى فى النقاش المعاصر ـ وإن كانت بشكل معدل تماما.

---

(١) السوق الليبرالية، وتسمى ـ أيضًا السوق الحرة الليبرالية من أجل التأكيد على تقديم الدعم للأسواق الحرة، وهو مصطلح يستخدم بديل عن الليبرالية، والجمع بين اقتصاد السوق الحرة مع الحرية الشخصية وحقوق الإنسان على النقيض من الليبرالية الاجتماعية، والتى فى حين لا تزال تدعم الحرية الشخصية وحقوق الإنسان، ويدعم أكثر اقتصاد مختلط مع الدولة المنتجة الخدمات العامة، موسوعة الإنترنت ـ المترجم.

مثل كل الليبراليين والليبراليين السوق يؤمنون بالحرية الفردية باعتبارها مفهومًا مركزيًا. كذلك، شدد على السوق من نسل الليبرالية الكلاسيكية، إلا أنهم يؤيدون الأسواق الحرة، مع الحد الأدنى من التنظيم (إن وجدت)، وكذلك الشركات الخاصة ودول صغيرة.

كثيرًا ما تستخدم السوق الليبرالية فى الولايات المتحدة باعتبارها بديلاً لليبرالية التقليدية، لأن كلمة/كلاسيكية ودلالات سلبية. فى أوربا ليبرالية السوق وكثيرًا ما يستخدم كمرادف لليبرالية الاقتصادية، والتى غالبًا ما تستخدم لسياسة دعم الجوانب الاقتصادية لليبرالية السوق (الليبرالية الكلاسيكية)، بغض النظر عن المواقف تجاه الجوانب الأخرى من الحرية ـ (المؤلف).

يبدأ الجزء الثانى بمسح للأوضاع المعاصرة، بعرض كيف تعافت التعدّدية، ولو أنه أحيانا على حساب مظهرها المختلف تماما عن مظهرها فى الماضى. ويناقش الفصل السادس تحوّل التعدّدية إلى تشكيلة من النظريات التى تعالج حقائق جديدة: القوّة المهيمنة للأعمال فى أنظمة تعددية قائمة كما عرفها التعدديون المحدثون، وتنظيم المجموعات فى ائتلافات كبيرة، وتطوير شبكات الحوكمة التى تعبر الحدود السياسية الرسمية، ووجود الدول التى تنظّم مجموعات معيّنة بشكل نشط فى حكومة (بينما لا تنظّم مجموعات أخرى). يصرّ مؤلفو التعددية على أن الانتخابات لا تزال ذات هدف وربما تكون آليات أساسية لنقل الرأى العام إلى الدولة. وفقا لذلك، يناقش الفصل السابع دور الناخبين، الأحزاب والسلطات التشريعية المنتخبة فى الديمقراطيات الليبرالية، خصوصا على ضوء التحديات التى تشكّك فى قدرة الناخبين وتفنّد معنى الانتخابات والسياسة التشريعية. وقد أولينا أيضا اهتماما بنتائج الأنواع المختلفة من أنظمة التصويت. وتعد حاليا مزاعم وتكذيبات العديد من الأنواع المختلفة من الهويّات الاجتماعية أساسية فى السياسة المعاصرة، وكيف تدار سياسة الهوية يقدم تحديات إضافية إلى التعدديين. ويعالج الفصل الثامن بصفة خاصة القوميات التى تحاول تعريف الهوية التى يجب أن ترتبط بالدولة ذاتها. ويتناول أيضا السياسة التدميرية للهوية التى يمكن أن تصاحب الصراع الوطنى والدينى والعرقى داخل مجتمعات منقسمة بشدّة - وما يمكن أن يفعل حيالها.

ينتقل الجزء الثالث لبحث أكثر الانتقادات المعاصرة البارزة للدولة الديمقراطية الليبرالية. ويلقى الفصل التاسع الضوء على الدرجة المحدودة للديمقراطية الموجودة بالفعل فى الدول الحالية، وينظر إلى كيف فكر منظرو التعددية فى تعميق للديمقراطية من خلال التعليم المدنى، "منح صاحب الحصّة" الذى يعطى كلّ المواطنين فى مجتمعهم حصة مالية، أو أفكارًا جديدة مؤسساتية تشاركية وتداولية. ويركز الفصل العاشر، على المقالات النقدية النسوية للدولة الليبرالية التى لا تزال تجسّد هيمنة الذكر. وتعرض النظرية النسوية تحليلا جوهريا للديناميكا السياسية المتحيّزة للجنس وبعض اقتراحات الإصلاح البعيدة المدى. وتبحث النظرية البيئية فى الفصل الحادى عشر التى تتعرّض وتهاجم

تواطؤ الدولة الديمقراطية الليبرالية فى الدمار البيئىّ والموانع السياسية لإيقاف الدمار البيئىّ أو تتناول مشاكل العمل الجماعى العالمى. ومثل النسوية، تولّد النظرية البيئية نقدا للدولة واقتراحات شاملة لإصلاحها. ولايزال العديد من الخلافات الكبيرة حول الإصلاحات المعيّنة المطلوبة، ويتراوح مدى الحلول التى تتم مناقشتها من مركزية الدولة فى ظل التوجيه البيئىّ إلى لا مركزية الديمقراطية البيئيّة.

يعتقد المحافظون المعاصرون أنّ اختصاصيى البيئة والمطالبين بمساواة الجنسين، بالإضافة إلى الديمقراطيين الاجتماعيين والداعين إلى الفردانية الليبرالية لديهم كلّ ما يؤثر على الدولة المعاصرة، وبالتأثيرات المزعجة. المحافظون التقليديون (الذين نبحثهم فى بداية الفصل الثانى عشر) يسعون إلى دفع عجلة الإصلاحات العقلانية للخلف، وبدلا من ذلك إلى إعادة التأكيد على قيم المجتمع والتقاليد والدين، بجعل الحكومة الديمقراطية أكثر أخلاقية. وفى الآونة الأخيرة، انتهج نشطاء المحافظين المحدثين الأكثر راديكالية فى الولايات المتّحدة طريقة مختلفة، ولم يخشوا أن يقلبوا مجتمعهم والعالم الأوسع رأسا على عقب بحثا عن المبادئ الأخلاقية التى تبطل الانحطاط الأخلاقى للحقبة المعاصرة.

ينظر الجزء الرابع إلى ما بعد الدولة ذاتها إلى الترتيبات الأوسع، بأن يأخذ فى الاعتبار أولا (فى الفصل الثالث عشر) تعليلات ما بعد الحداثة للعالم الذى جعل فيه الدولة مطوقة بإحكام. ويحاول ما بعد البنيويين بشكل خاص إظهار الطريقة التى تعم فها السلطة مجتمعا، الذى تعتبر فيه مؤسسات الدولة مجرد جزء. ويفضل مناصرو ما بعد الحداثة سياسة هوية تعددية راديكالية، من ذلك النوع الذى يتجاوز الدولة. وفى الفصل الرابع عشر، ننتقل إلى ما بعد الدولة، باتجاه مختلف، وندرس التأثيرات التى تقع عليها من قوى النظام الدولى. ويشدّد منظرو العولمة على درجة استئصال الدولة بواسطة مؤسسات وقوى اقتصادية وسياسية عالمية ودولية. ومع ذلك، فإن الدرجة التى تقلّل بها مثل هذه العمليات دور الدول لا تزال معقّدة. وأخيرا، يقدم الفصل الخامس عشر خلاصة الوضع

الحالى، ويعتبر بعض الفرص المستقبلية التى قد تكون ملموسة بشكل خافت ومشوّش فى السنوات القادمة.

وطوال الكتاب طرحنا بعض الأسئلة العامة عن كلّ النظريات التى غطيناها، وبصفة خاصة النظريات الكلاسيكية، وفى الفصول الأحادية الأخيرة عن انتقادات الديمقراطية الليبرالية، فحصنا أصول النظرية، والقوى والتطوّرات التاريخية التى أحدثتها. وتتضمن الافتراضات الرئيسية لنظريات الدولة فرضيات حول الطبيعة البشرية، حول محتوى السياسة، أو حول ماهية كتل البناء الأساسية للحياة السياسية (التى قد تكون على سبيل المثال، أفرادًا، مجموعات، طبقات اجتماعية، أممًا، أو أجناسًا). وفحصنا كيف تصور كلّ نظرية العلاقات بين المجتمع والسياسة، وخصوصا تأثير القوى الاجتماعية والاقتصادية على الدولة، والطريقة التى تتشكل بها الدولة والمجتمع على حدّ سواء بالقضايا المشتركة (مثل العقائد، أو التغييرات الاقتصادية). ثالثا، معظم نظريات الدولة لديها قدر كبير تقوله عن بنية وعمل الحكومة ذاتها وكيف يحدث صنع السياسة. وأخيرا، تولّد كلّ نظرية جدول أعمال وصفات تتعلّق بما يجب أن يعمل لهيكلة الحكومة، ومحتوى السياسة العامّة، وعلاقة الدولة بالمجتمع والكيانات الأخرى (مثل الأنظمة البيئية، أو الحالات الأخرى).

وفى حين أن هذه الأسئلة العامة تكون التركيب الداخلى لمعظم الفصول، إلا أننا فى أغلب الأحيان نبتعد عن قائمة العناوين السابقة لعدد من الأسباب. لا تعرض كل الفصول نظرية كاملة ومستقلة عن الدولة. إنّ سمات التعدّدية المعاصرة التى غطّيناها فى الجزء الثّانى لها أصول قمنا بتغطيتها بالكامل فى الفصل الثانى عن التعدّدية الكلاسيكية. وبعض النظريات (بشكل خاص النظرية البيئية، والنسوية - المساواة بين الجنسين - والمحافظية الجديدة) ليس بها الكثير على سبيل التفسير المفصّل عن كيفية عمل الحكومة وصنع السياسة - وبدلا من ذلك فإنها تعرض بشكل رئيسى نقدًا لتنظيم وممارسات الدولة الحالية. وبعض موضوعات الفصول، وبشكل خاص العولمة، تتكون فى الغالب من تحديات النظريات الحالية. والموضوعات الأخرى (على سبيل المثال، التجديد الديمقراطى) تتشكل بشكل كلى تقريبا من جدول أعمال معيارى. لذا قمنا

بتطبيق التسلسل الرئيسى للموضوعات (الأصول والفرضيات وعلاقات السياسة بالمجتمع والحكومة وصنع سياسة وجداول الأعمال والتغيير السياسى) بالكامل على النماذج الكلاسيكية، وأينما كانت ذات علاقة فى الفصول الأخيرة. وكما حملته المادّة فسوف نرجع إلى هذا القالب الرئيسى، ولكن ليس بطريقة ميكانيكية.

والطلب من القرّاء بأن ينظروا بشكل إجمالى فى نظريات الدولة، لمقارنتها ودراسة كيف تتفاعل وتتشابك عندما تتطور، ليس بالمهمّة السهلة. لذا سوف يكون من المعقول أن يقرأ معظم القرّاء الفصول بالتسلسل الذى عرضناه هنا. والذى نأمل أن يقدم مادة معلوماتية محكمة تسمح للقرّاء بتعزيز وإتقان المادّة بقدر وافر يسهل الوصول إليه وتسلسل تاريخى غير مكتمل. ولكن بالنسبة لقراء ما بعد الحداثة والذين لا يتبعون الأسلوب النمطى فى تتبع الكتاب، أولئك الذين يتعجلون النتائج بالقفز مباشرة إلى الفصول الوسطى أو الأخيرة، قمنا بتزويد فهرس كامل يمكن أن يوجّههم إلى تفسير أيّة مفاهيم غريبة تصادفهم.

جميع الكتب لها أصول فى كتب أخرى، لأن العمل العلمى نشاط جماعى بالضرورة. وهذا الكتاب له بعض الأصول الخاصة فى أحد الكتب المعيّنة، «نظريات الدولة تأليف باتريك دنفلى وبريندن أورلى، الذى نشرته دار مكميلان فى ١٩٨٧»، الذى يعد بشكل من الأشكال محاولة واعية لتزويد كتاب لاحق. لقد تغير العالم بدرجة كبيرة فى العقدين الفاصلين، وكلّ فصل فى هذا الكتاب الجديد قد كتب كليّا ثانية من البداية. ورغم ذلك يود باتريك دنفلى أن ينتهز هذه الفرصة للإقرار بديْنه الثقافى إلى بريندن أورلى: فقد استمر تعاونهما فى الكتاب السابق مؤثرا على تفكيره. ويود المؤلفان أيضا أن يقدما الشكر إلى بريندن لتعليقه السخى على الكتاب والتحسينات المقترحة لعدد من الفصول.

جون س. درايزك، باتريك دنلفى

الفصل الأول

الدولة والسياسة الديمقراطية الليبرالية

لأول مرة فى تاريخ البشرية، تعيش أغلبية الشعوب حول العالم الآن فى دول ديمقراطية ليبرالية تقريبا. ويرتكز هذا الإنجاز بالتالى على فكرة الدولة ذاتها - شكل من الحكومة يعتبر حاليا شبه عالمى. وشكل الدولة الحديثة الذى نشأ فى أوربا فى القرن السابع عشر قد ابتكر استجابة لبعض المشاكل السياسية العويصة والقاتلة التى نجمت عن الصراعات الدينية. ومن هناك، وعن طريق التوسّع الإمبريالى الأوربى والهجرة، انتشرت فكرة الدولة حول العالم، وقدمت إطارا لتنظيم الحكومة التى تآكلت بشكل تدريجى، أو حلت محل معظم النظم المنافسة _ وبصورة رئيسية، فإن النظم الشكلية أو العشائرية، والنظم الإقطاعية، والإمبراطوريات، والنظم القائمة على التنافس لم تدم طويلا، مثل الكوموبونات، والدول المدينية وعصبة المدن (Spruyt ١٩٩٤). ورغم ذلك ربما بلغ عصر هيمنة الدولة ذروته. ويميز بعض المراقبين نظاما دوليا معولما جديدا، لا يجعل القرارات الرئيسية فى متناول الدول بمفردها. وينظر آخرون إلى هذه التطوّرات على أنها تعديلات بسيطة فى نظام عالمى لا يزال يدار أساسا بواسطة الدول.

سوف يكون لدينا الكثير مما يقال عن هذه الموضوعات فى الفصول التالية، لكننا نحتاج أولا لأن نعرف مفهوم الدولة ذاتها. وفى القسم الثانى من هذا الفصل، سوف نعرض تصورا عن كيف يمكن أن تتطور الدول من أفكار مجملة لأنشطة زعماء متنافسين وتفصيل من أمم وأشكال اجتماعية أخرى. وفى القسم الثالث، سوف ننتقل من النظرية إلى التاريخ، لنرى كيف جاء النظام العالمى المعاصر للدول إلى الوجود. وفى القسم الرابع، سوف نضع مخططا لكيف ارتبط

تطور الدولة الحديثة ارتباطا وثيقا بالديمقراطية الليبرالية. التى يمكن تعريفها على أنها حكومة منتخبة مقيدة بنظام دستورى (constitutional order) .

تعريف الدولة

تعتبر الدول من بين الأشكال والفاعلين السياسيين الأكثر أهمية فى عالم اليوم، وكما صاغها «إدلمان - Edelman» (١٩٦٤:١) : «الدولة تفيد وتهدّد. إنها الآن «نحن» وغالبا ما تكون «هم». إنها تجريد، لكنها تمثل رجالاً ونساءً مساجين، أو يصبحون أغنياء من علاوات استنزاف النفط وعقود الدفاع، أو يصبحون قتلى فى الحروب».

وترتكز فكرة «الدولة - state» على عقيدة أنه يجب أن يكون هناك مصدر سلطة سياسية واحدة وموحدة فى الإقليم التابع للدولة، تستمد الولاء الكامل من سكانه، وتعمل بطريقة منظّمة بشكل جيد ودائمة، وتخدم مصالح المجتمع ككل. ويوجد حاليا اتفاق أساسى بين محلّلين مختلفين على سبع خصائص محددة للدولة، وعلى خمس خصائص مشتركة، تظهر فى شكل ملخص فى الجدول (١، ١).

إذا افتقر نظام حكومى إحدى الخصائص المحددة السبع فى العمود الأيسر، حينئذ لن تكون دولة حقا. وهذه هى السمات بصورة أكثر تفصيلا:

١- الدولة: مجموعة من «مؤسسات حاكمة منظّمة - organized governing institutions» التى تتصل ببعضها البعض بشكل رسمى، ولها بعض التماسك والتلاحم. و"المؤسسات" هنا تنظيمات اجتماعية ثابتة وخاضعة أخلاقيا، وتتراوح ما بين أعراف بسيطة (مثل أن تكون صادقة أو واعدة) إلى تنظيمات رسمية (مثل البيروقراطيات الحكومية) ومجموعة معقّدة من القواعد (مثل النظم القانونية). ولكى تتكون دولة، يجب أن تعمل هذه المؤسسات مع بعضها البعض إلى درجة أن يصبح من المعقول أن نصف ما تقوم به فى مسميات «وحدوية»، كما لو كانت تتصرّف مجتمعة كفاعل واحد. بالطبع، فإن الدول تبدو مثل هذا فقط ببعض مستويات التجريد، على سبيل المثال، عندما نقول إنّ «السويد طوّرت نظاما قويا من الرفاهية الاجتماعية - social welfare».

وبالنظر بصورة أكثر دقة، سوف نرى دائما فاعلين وعناصر مختلفة داخل أىّ دولة، يتبع كلّ منها أهدافًا مختلفة، وأحيانا تتصارع مع بعضها البعض. وتؤكد بعض نظريات الدولة على سماتها الوحدوية والقوى التى تجبر أجزاءها على العمل وفق ائتلاف، بينما يؤكد آخرون على صراعات داخلية وتنوع عبر هذه المنظمات والمؤسسات المكوّنة.

٢ - يجب أن تعمل الدولة فى أراض معيّنة، حيث يعيش عدد كبير من السكان كمجتمع متميّز، ولا يمكن أن تقوم دولة بدون أرض. ويجب أن ينتظم السكان فى الإقليم بحيث يشكلون مجتمعا متميّزا إلى حدّ معقول، وعلى سبيل المثال، يجب أن يتفاعلوا مع بعضهم البعض بدرجة أكبر من تفاعلهم مع «الغرباء»، ويظهروا بعض الروابط المشتركة (التى تتضمّن اللغة، الثقافة، أو الاقتصاد). وعلى الرغم من أن بعض الدول تحكم مجتمعات منقسمة التى ترفض فيها مجموعة أو أكثر هذه الروابط، والتى قد تكون لأفرادها اندماجات وتفاعلات تمتدّ إلى مناطق أخرى.

٣ - دور مؤسسات الدولة أن تصل إلى قرارات ملزمة بشكل جماعى، وتضمن أن يذعن للقرارات الأفراد الذين يعيشون على الإقليم الذى تهيمن عليه الدولة. والحكم هو ما يجب أن تقوم به الدولة (أو تحاول القيام به). ولكى يتّخذ الجهاز الحاكم قرارات فعّالة، يجب أن يكون تحت تصرفع قدر كبير من الأدوات من ناحية «الكاشفات - detectors»، طرق توليد معلومات حول ما يحدث داخل أرضه. و«المستجيبات - effectors» طرق جعل الأشياء تحدث (Hood and Margetts ٢٠٠٧).

٤ - تطالب الدولة «(بنجاح) احتكار الاستعمال الشرعى للقوة الطبيعية داخل إقليم معين». هذا هو التعريف الكلاسيكى للدولة الذى قدمه عالم الاجتماع «ماكس ويبير - Max Weber» فى محاضرته عام ١٩١٩، عن «السياسة كمهنة». ويمكن أن يفرض الاحتكار من خلال الشرطة أو القوات العسكرية ضدّ أولئك الذين يتحدّونها، سواء كانوا مجرمين أفرادًا، جماعات جريمة منظمة، أعضاء فى لجان أمن أهلية، جيوشًا خاصّة، غزاة ، غوغاء، أو متمرّدين.

٥- يجب أن تطالب الدولة «بالسيادة - sovereignty» (أى، سلطة غير مقيدة على كلّ المؤسسات الاجتماعية الأخرى). وتعنى السيادة أنّ الدولة هى المصدر الأعلى للسلطة على الإقليم، الموضع النهائى للقرارات، ببضعة قيود على مجال سيطرتها الداخلية. إن الدولة التى تدعى السيادة لا تعنى مع ذلك أنّ كلّ الدول ستضمن بالضرورة السيادة بشكل مطلق. كما يحدث فى الحرب الأهلية - وقهر الدول القوية نسبيا للدول الضعيفة نسبيا.

٦ - يساعد وجود مؤسسات الدولة على تعريف «المجال العامّ - public realm» بأنه جزء من الحياة الاجتماعية مختلف عن مجال الاهتمام «الخاص» الذى يخص فقط الأفراد أو المنظمات المتضمنة. ولا يقتصر المجال العامّ فقط على الأنشطة الحكومية، بل جميع الأنشطة السياسية التى تستهدف سلطة مؤسسات الدولة وتغيير أو إقرار كيفية عمل المجتمع.

٧ - يجب أن تكون الدولة قادرة على تعريف «المواطنين - citizens»، أولئك الذين هم أفراد مجتمعها؛ ويجب أن تكون قادرة على السيطرة على دخول وخروج المواطنين والآخرين من أراضيها. لقد كانت دولة الجمهورية الفرنسية هى التى ابتكرت الأنظمة الحديثة لكى توثق بشكل شامل جميع السكان فى ١٨٠٢، وبذلك أوجدت مبدأ أساسيًا للتحكم فى كلّ الحركات ومن وإلى أراضيها. وأخيرًا فقط كان لها حاجز «الحدود المغلقة» عن كلّ المساحات الواسعة من الأراضى العالمية بين الدول التى أعاقت ذات مرة الحركات المطلقة نسبيا للناس حول العالم.

تحدد هذه السمات السبع ما نعنيه بالدولة، بالرغم من أن دولاً معيّنة قد تجد صعوبة فى ضمان كلّ هذه السمات مطلقا. وعلى سبيل المثال، دولة مجاورة قويّة قد تقوّض السمة الخامسة، وقد تتعرض السمة السابعة لهجرة غير شرعية على نطاق واسع.

وتسعى الدول عموما أيضا إلى تحقيق الخصائص التى تظهر فى العمود الأيمن من (جدول ١، ١) ، بالرغم من أنه من حيث المبدأ يمكن أن توجد الدولة (بصعوبة كبيرة) إن لم تضمن أيًا منها.

(جدول ١،١) السمات المحددة والخصائص المشتركة للدولة

الخصائص المشتركة	السمات المحددة
الدولة	الدولة هى:
تزعم بتحقيق مصالح مشتركة	مجموعة موحدة من المؤسسات
مقبولة شرعيا بواسطة مجموعات كبيرة	تسيطر على إقليم معين ومجتمع متميز
لديها نظام بيروقراطى وضريبى متطور	تسن وتجبر على تنفيذ قرارات ملزمة بشكل جماعى
تعمل من خلال دستور ونظام قانونيين	تحتكر الاستخدام الشرعى للقوة
تعترف بها الدول الأخرى كدولة	تسعى للسيادة
	تعمل فى مجال عام متميز
	تحدد المواطنة وتتحكم فى الدخول إلى أراضيها

٨ - يجب أن تدعى أىّ دولة معاصرة (contemporary state) أنها تقدّم مصالح عامة لمجتمعها. والدول ليست «طبيعية». إنها دائما كيانات سياسية اصطناعية، تنشأ وتبقى بمبررات أخلاقية أو أيديولوجية لوجودها. وتتضمّن المبررات المشتركة التاريخ أو التجارب المشتركة لشعب يعيش داخل الإقليم أو عرقية واحدة، أو مجموعة من المبادئ الأخلاقية والدستورية المتينة.

٩ _ يجب أن تقبل شرعية الدولة من مجموعات أو عناصر كبيرة فى مجتمعها. ولكى تبقى أى دولة لمدة طويلة يجب أن تخلق قواعد دعم كبيرة فى مكان ما. قد يكون هذا «المكان ما» طبقة اجتماعية معيّنة، مجموعة عرقية، قيادة أعمال، الجيش، أو مؤسسة دينية. ولن تكون كلّ دولة مدعومة بأغلبية الشعب فى إقليمها. وفى الحقيقة، ظل العديد من الدول لفترات طويلة، حيث تحكم مجموعة أقلية أغلبية مقهورة أو خاضعة بالتخويف. وفى الدول الديمقراطية فقط توجد مؤسسات لتغيير زعماء الحكومة استجابة لمطلب الجماهير.

فى القرن الثامن عشر، كان الفيلسوف الأسكتلندى «ديفيد هيوم ـ David Hume»[(١)] أول من شدد على أهمية النقاط المذكورة آنفا:

لا يبدو شيئا أكثر مفاجأة ... من السهولة التى تحكم بها قلة كثيرًا من المحكومين: والاستسلام الضمنى، الذى يتخلى به الرجال والنساء عن مشاعرهم وعواطفهم الخاصة لأولئك الذين يحكمونهم. وعندما نستفسر بأى طريقة تحدث بها هذه الأعجوبة، سنجد أنه كلما كانت القوة دائما بجانب المحكومين، فلا يجد الحكّام شيئا يدعمهم سوى الاعتقاد. وعلى ذلك، تتأسس تلك الحكومة فقط على الاعتقاد، وتسرى هذه الحكمة على أكثر الحكومات الاستبدادية وأكثر الحكومات العسكرية، بالإضافة إلى معظم الحكومات الحرة والشعبية» (Hume ـ ١٩٤٧:٣٢).

١٠- يدار الجزء الأكبر من الدول الحديثة عن طريق الموظفين الإداريين ـ تنظيمات رسمية هرمية تمول بالميزانيات. وتمول عمليات الحكومة من النظام الضريبى العامّ، الذى يجب أن تكون أىّ دولة ناجحة قادرة على جمعه بصورة فعالة. وعلى خلاف المشروعات الخاصّة، لا تمول الدول أنشطتها بالمبيعات والأرباح. يجب أن تكون قادرة على مصادرة دفق من المصادر والإبقاء على ذلك الدفق بطرق متوقّعة. وصف «رودولف جولدشيلد ـ Rudolf Goldscheid» (١٩١٧) الميزانية بصورة تدعو إلى علو الشهرة، على أنها "الهيكل العظمى للدولة، المجرد من كل العقائد المضلّلة".

١١ - تنظم الدول الحديثة أنشطتها الاجتماعية بواسطة مجموعة من القوانين، ودستور للسيطرة على أنشطة المؤسسات الحكومية ذاتها. وعادة ما ينظم الدستور فى وثيقة واحدة مكتوبة لا يمكن أن تتغيّر إلا بصعوبة. ولكن حتى عندما لا تكون الحال كذلك (كما فى المملكة المتحدة)، يمكن رغما عن ذلك أن يتم التعرف على الدستور بشكل واضح ويعترف به على نطاق واسع على أنه مجموعة قواعد تحترم. حتى وما لم ينبغِ على الدولة الحالية أن تسقطه لمصلحة أنظمة جديدة.

---

(١) دافيد هيوم (١٧١١-١٧٧٦) فيلسوف أسكتلندى قال بأن الاختبار مصدر المعرفة كلها. المورد ـ المترجم.

١٢- يجب أن يعترف بأى نظام كـ « دولة» بواسطة الدول الأخرى. الاعتراف بالسيادة الذى تطالب به البلدان الأخرى، يمنح الحقوق بموجب القانون الدولى الذى يساعد على استقرار الدولة، وخصوصا على فرض عدم تدخّل الدول الأخرى.

ومن خلال قائمة خصائص طويلة وكثيرة المطالب كهذه، قد نتوقّع أنّ بضع وحدات حكومية يمكن أن تفى بكل هذه الخصائص فى وقت واحد. وفى الحقيقة، فى عالم اليوم توجد حوالى ١٩٠ دولة تعبر بنجاح أغلب هذه المعايير بشكل آنى. مؤكدة على أهمية ونجاح شكل الدولة كنمط حوكمة منظم. وكلّ مناطق العالم تقريبا محكومة أو تطالب بها دولة. والمناطق التى ليست واقعة بشكل واضح تحت سيطرة أىّ دولة غالبا ما تكون بؤر أزمة وعدم استقرار، بالإضافة إلى البؤس الذى يعانيه سكانها. ولنأخذ على سبيل المثال قطاع غزة، أو الصومال.

وعلى الرغم من التغطية واسعة الانتشار لشكل الدولة، قد تجد الدول صعوبة فى تحقيق أىّ من أو جميع هذه الخصائص الاثنتى عشرة. لقد كان بناء الدولة فى أغلب الأحيان عملية طويلة، وصعبة وناقصة. ولنأخذ على سبيل المثال حالة جنوب إيطاليا، التى شكّلت جزءًا من الدولة الإيطالية فى شىء يشبه شكلها الحالى منذ أواخر القرن التاسع عشر. والمافيا هى مجموعة من المؤسّسات التليدة (قديمة على الأقل قدم الدولة الإيطالية) التى تنظّم أو تسيطر على قدر كبير من الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فى جنوب إيطاليا من خلال مشاريع فى الغالب إجرامية (Gambetta ـ ١٩٩٣).

قوّضت المافيا مطالب الدولة الإيطالية بالسيادة، وقيدت تطبيق النظام القانونى، واستنزفت قدرة الدولة على تحصيل الضرائب، وقوّض بيروقراطية الدولة من خلال الفساد المنظّم للمسئولين الحكوميين، وتحدّت احتكار الدولة فى الاستخدام المنظم للقوة. وتواجه العديد من الدول المعاصرة الأخرى تحديات فى المحافظة المستمرة عليها، وخصوصا جهود الأقلّيات الساخطة للانفصال وتشكيل إقليم ودولة لهم. لكن وجود الدول الفاشلة والضعيفة والمتنازع عليها يجب ألا يخفى تغلغل شكل الدولة.

على الرغم من هذا التغلغل، فمن الجدير بالملاحظة أن مفهوم الدولة ذاته لا يزال موضع جدل ونزاع. وقد تشكل علم السياسة الحديث إلى حد كبير، وهو فرع من المعرفة، فى الولايات المتّحدة. ففى أواخر القرن التاسع عشر تأثر مؤسسو الولايات المتحدة بشدة بالفلسفة الأوربية والتفكير القانونى واعتبروا دراسة "الدولة" على أنها البؤرة التى تحدد علومهم السياسية. وكان العديد منهم مصلحين تأثّروا بنوع الدولة المركزية الكفء التى اعتقدوا أنها موجودة فى ألمانيا. وودرو ويلسون.[1] (١٨٨٧)، عالم سياسى وأخيرًا رئيس الولايات المتحدة الأمريكية أعلن على نحو شهير أن هذا النوع من الدولة يمكن تقديمه إلى الولايات المتّحدة، حيث " يتنفّس هواء أمريكيًا طليقا".

خارج مهنة علم السياسة، كانت جاذبية الدولة المركزية محدودة جدا دائما فى النظام السياسى الأمريكى اللا مركزى بشكل كبير. ومع بداية الحرب العالمية الأولى، كانت الجمعيات الألمانية للدولة المركزية توسم بسهولة على أنها شكل عدو. لذا لم يركز علماء السياسية الأمريكيون منذ العشرينيات فصاعدا على الدولة ككل بل على مؤسسات حكومية تعامل بشكل منفصل: «الفيدرالية - federation»؛ «الرئاسة - Presidency»؛ «الكونجرس - Congress»؛ و «المحكمة العليا - Supreme Court». وفى الثلاثينيات والأربعينيات، فإن الدول المخطّطة مركزيا، والنازية الديكتاتورية، والفاشية، والشيوعية فى أوربا والاتحاد السوفيتى، سعت نحو تنظيم كلّ مظاهر الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وجادل الديكتاتور الإيطالى «بنيتو موسيلينى[2] - Benito Mussolini» فى مقالة عام ١٩٣٢ «مذهب الفاشية - The Doctrine of Fascism» بالنسبة للفاشية، كلّ شىء فى الدولة، ولا يوجد شىء إنسانى أو روحانى، فكيف تكون له قيمة خارج الدولة. والتعدّدية الأمريكية (American pluralism) التى سنناقشها فى الفصل

---

(١) وودرو ويلسون (١٨٥٨-١٩٢٤): سياسى أمريكى، زعيم الحزب الديمقراطى، الرئيس الثامن والعشرون للولايات المتحدة الأمريكية (١٩١٣ - ١٩٢١)، فى عهده دخل الأمريكيون الحرب العالمية الأولى. المورد - المترجم.

(٢) بينتو موسيلينى (١٩٩٣ - ١٩٤٥): زعيم إيطاليا الفاشية (١٩٢٢ - ١٩٤٣) هزمت قواته فى الحرب العالمية الثانية، وقتل. المورد - المترجم.

الثانى) أدانت مثل هذه الإجراءات المتطرفة، إلى درجة أنها رفضت الاعتراف بأى مفهوم يؤثر بشكل سيئ على الدولة.

الثورة السلوكية (behavioral revolution) فى علم السياسة الأمريكى فى الخمسينيات حوّلت تركيز الانضباط من المؤسسات إلى الأفراد، سواء كانوا ناخبين، نشطاء، سياسيين، أم بيروقراطيين. ولأن مجموعة المؤسسات والممارسات ظلت منظورة، فقد تميز «النظام السياسى» (Easton ـ ١٩٥٣) وليس الدولة. ويمكن تطبيق مفهوم النظام السياسى على أىّ نوع من السياسة: ضمن عائلة كبيرة أو جماعة صغيرة، ضمن هيئة خاصة، أو فى تفاعل دولى. كانت الحكومة الوطنية فى الولايات المتّحدة تعتبر مجرد أحد أنواع النظم السياسية، التى يمكن تفسير «نواتجه» بشكل كبير على أساس الوزن النسبى لـ «المدخلات» التى تحصل عليها من المجتمع الأمريكى. وفى البلدان الأنجلوسكسونية الأخرى، وبشكل خاص المملكة المتحدة، كندا وأستراليا ونيوزيلندا، سار علماء السياسة على النهج الأمريكى فى التركيز على النظام السياسى وتجنّبوا الكلام عن الدولة.

عاد مفهوم الدولة بشكل صاخب جدا إلى علم السياسة الأمريكى فى الثمانينيات (إيفانس Evans، ريوسكماير Rueschemeyer وسكوسبول Skocpol ١٩٥٨). جادل مؤيدوه بأنّ «النواتج» لا يمكن أن تفسر فقط على أساس «المدخلات» من المجتمع: لأن المسؤولين الحكوميون كان لديهم مصالحهم الخاصة التى أثّرت على النواتج؛ وأنّ مصالح المسئولين هذه لم تكن بالضرورة مدينة بالفضل لأىّ مجموعة فى المجتمع (سواء كانت نقابة عمالية، اتحاد أعمال، أو مجموعة ذات مصلحة خاصة). بدأ بعض أعضاء هذا الجيل الجديد من العلماء دراسات يمكن أن تتحدث عن «الدولة» بمسميات وحدوية ـ عندما تعمل أحيانا كما لو كانت لاعبًا متكاملاً متماسكًا ـ بالرغم من أنّها ظلت متوافقة مع الاختلافات والصراعات بين اللاعبين المختلفين للدولة (مثل وزارات الحكومة، أو المشرّعين المنتخبين). ولكن سواء عولج بطريقة متكاملة نسبيا أو ممزّقة نسبيا، فقد عاد مفهوم الدولة بشكل نهائى إلى الاتجاه العام لعلم السياسة الأمريكى.

ومن هناك نفذ إلى فكر المحلّلين السياسيين فى البلدان الأخرى. وانبعاث النظرية الماركسية فى أوربا الغربية فى أواخر الستّينيات والسبعينيات عزّز فى وقت مبكر التركيز على الدولة. وأفول «السلوكية[1] -behavioralism» ونظرية الأنظمة فى الولايات المتّحدة وفى مناطق أخرى فى أواخر القرن العشرين، كان يعنى أن الدولة لديها متحد ثقافى واحد أقل.

ومن سخرية القدر، فإن إعادة قبول العامّ لمفهوم «الدولة» فى علم السياسة قد تطابق مع الاعترافات الأولى، بأنه كان ربما دور الدولة يتلاشى فى نظم الحكم المنظمة فى عالم متزايد العولمة. بالإضافة إلى ذلك، فقد أصبح ترابط الدولة التصورى بالأمة صعبا فى عصر كانت تتضاعف فيه الأمم، وغالبا ما كانت تفند فى تعريفها وهويتها، والتى لم تتطابق دائما مع إقليم الدولة.

نظريات تكوين الدولة

غالبا ما تعامل الدول اليوم على أنها كيانات ذات سيادة. وتعنى السيادة أنّ حكومة أىّ إقليم معيّن يجب أن تنظّم بشكل خاص بواسطة دولة، ولا توجد قوّة خارجية أخرى لها سلطة التدخّل فى شئون هذه الدولة بمقتضى أراضيها فيما يتعلق بسكانها. ولم تكن السيادة بهذا المعنى مطلقة، لأن الدول (القويّة) وجدت كلّ أنواع الأسباب للتدخّل فى شئون الدول الأخرى (الأضعف). ويمكن أن تتغير الخصائص والإلتزامات المعيّنة التى ترافق السيادة بمرور الزمن (رويسل□ سميث Reus-Smit ١٩٩٩). (وعلى الرغم من هذا، عملت سيادة كفرضية قوية، التى يتطلب انتهاكها بعض التبرير).

ومع ذلك، فهذا موقف حديث جدا، ومن الجدير أن ندرس كيف تطوّر. وفى حين تبدو الدولة ذات السيادة اليوم أمرا شائعا، لم تكن معظم المجتمعات البشرية على مدى التاريخ تحكمها دول، ولم يكن هناك شىء مثل الدولة الحديثة

(١) السلوكية: نظرية أو طريقة تقول بأن دراسة سلوك الإنسان والحيوانات الظاهر، هو موضوع علم النفس الحقيقى. المورد - المترجم.

(فاينر - Finer ١٩٩٧). إنّ الدولة المطالبة بالسيادة كما نعرفها اختراع أوروبى، تأسس أولا كمبدأ عامّ فى «معاهدة ويستفاليا Westphalia Treaty of» فى ١٦٤٨. وبلورت المعاهدة تسوية سلام صممّت من أجل إنهاء حروب الدين المزمنة بين الكاثوليك وأعراق مختلفة من البروتستانتية. وأكّدت المعاهدة أنّ المبدأ الذى تأسس فى «معاهدة أوجسبرج - Treaty of Augsburg» عام ١٥٥٥ والذى ينص على أنّ دين الأمير (الحاكم) كان سيصبح دين الدولة وكل سكانها، ولا يمكن لأى دولة أخرى أن تتدخّل لتغيير هذا الاختيار، ومع ذلك فقد فصلت ويستفاليا أيضا بأنه لا يمكن لأى دولة أن تغيّر الدين الذى كانت تعتنقه فى ١٦٢٤. ولم تعن المعاهدة أنّ العنف المنظّم الذى أوحى به الاختلاف الدينى قد انتهى فى إوربا، لكن قد تأسست مجموعة فرضيات لكبح هذا العنف. ويؤرّخ علماء العلاقات الدوليون لظهور نظام الدول الحديث إلى معاهدة ويستفاليا. ولتقدير تمييز حلّ هذا القرن السابع عشر، فسوف نعتبر أولا منظورين نظريين على تكوين الدولة، وبعد ذلك ننظر كيف تطوّرت الدول فى ضوء هذين المنظورين. يتخذ أحد المنظورين إطار الفكرة العامة (top-down) على أساس سلوك الحكّام والتنافس بين الدول، بينما يركز المنظور الآخر على التفاصيل العملية (bottom-up) لظهور الدول من الأمم.

منظور الفكرة العامة لتكوين الدولة

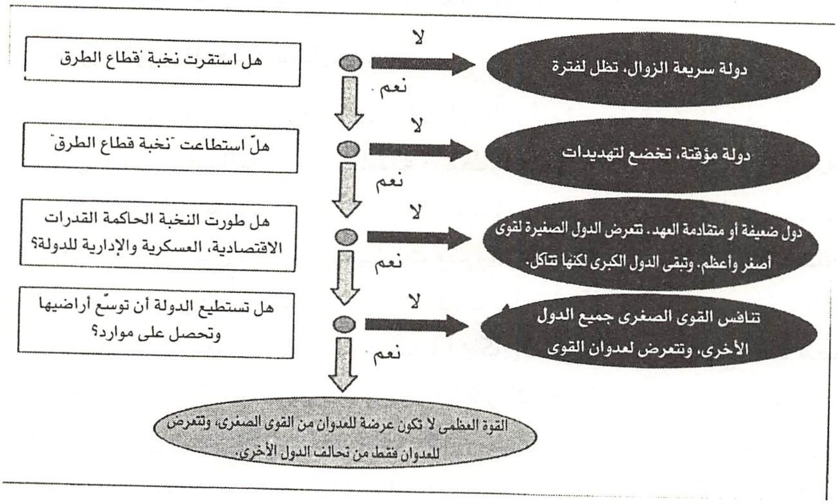
تؤكد رؤية الفكرة العامة على سلوك ومهارة النخب السياسية الحاكمة (فى الماضى، غالبا ما كانوا الجنرالات أو الملوك أو الأرستقراطيين) على أنها المحدد الرئيسى لبقاء دولة ونموها ضمن بيئة تنافسية مع الدول الأخرى أو الدول البدائية. وقد تتضمن المميزات العشوائية للدول الجديدة مصادر مثل المناخ المعتدل الصحّى أو الأرض الخصبة: أو الجغرافيا، على سبيل المثال، لكونها فى كوّات محمية مثل محيط القارات المأهولة بالسكان (البرتغال أو كوريا)، أو ما زال الأفضل أن تكون جزرًا بعيدة عن الشاطئ محمية بالبحر (اليابان أو المملكة المتحدة)، أو مجرد كونها على مسافات بعيدة من أعداء محتملين (الولايات

المتّحدة وأستراليا). وقد تتضمن العوائق العشوائية سكانًا منقسمين على أسس عرقية أو أيديولوجية أو دينية، والذين قد يحتاجون إلى توحيد لدعم الدولة، سواء من خلال التحويل، القهر ، الطرد، أو الإبادة الجماعية أو تسوية أكثر سلمية.

والتسلسل الذى يظهر فى (الشكل ١، ١) يبدأ من ملاحظة أن الهجمات والغزوات الدورية من البدو والقبائل أو المجتمعات الخارجية كانت سمة ثابتة فى الحضارات القديمة. وجادل «مانكور أوسلان. Mancur Olson» (١٩٩٣) بأنّ اختيارا أساسيا قد تم بواسطة كلّ موجة من موجات "قطاع طرق" هؤلاء، سواء بالنهب والتقدم أو بدلا عن ذلك بالاستقرار.

وفى وجهة النظر هذه، بمجرد أن يتمكن قطاع الطرق الثابتون من إيقاف هجمات أخرى سرعان ما يجنون مصالح بسرعة علاوة على ذلك السلب قصير الأمد، بدلا من أن يبدأوا فى تعزيز قدرة مجتمعهم الاقتصادية وقدرتهم بعيدة المدى لتلقى العائدات. ويشير «تشارلز تيلى. Chrles Tilly» (١٩٨٥) إلى أنّ شنّ الحرب وصنع الدولة كانا يتمّان متضافرين. وقد اشتركوا فى بعض السمات العامة مع الجريمة المنظّمة عندما يتعلق الأمر بالجمع ما بين حماية الأرض واستغلال سكانها. وسوف تطور النخبة الناجحة الاقتصاد، القدرات العسكرية والقدرات الإدارية لكى تحصل على مميزات تنافسية على المنافسين فى بيئتهم القريبة. والدول التى تفشل فى هذه الأمور ستصبح عرضة للغزو، ما لم يكن لها كوات محمية جغرافيا(مثلما فعلت اليابان بعد أن أدار حكامها ظهورهم لجميع العقود الخارجية فى القرن السابع عشر). والدول الإمبراطورية الأكبر والمتبلدة نسبيا، مثل الصين بدءا من أواخر القرن الخامس عشر فصاعدا أمكنها أن تجرى اختيارات مماثلة «تخلت أسرة مينج. Ming dynasty الحاكمة عن جميع التطورات البحرية» وظلت باقية حتى فى شكل متقادم العهد من خلال مساحتها الضخمة مقارنة بجيرانها.

(شكل ١ - ١) إحدى رؤى الفكرة العامة لبقاء وتطور الدول



حتى عندما تستطيع دولة أن تطوّر ميزة نسبية فى موقعها المباشر، فما لم تستطع أن تمدها إلى كتلة كبيرة فيما يتعلق ببيئة تهديدها المحليّة، فسوف تظل قوّة صغيرة، وتتعرض لتهديد القوى العظمى القريبة. وبدءا من القرن الخامس عشر حتى عام ١٨١٥، ابتليت أوربا بـ «حروب ائتلافية طويلة»، التى أجبرت فيها القوى الصغيرة مرارا على تفضيل أطراف فى صراعات القوة العظمى حتى تضمن البقاء (Kennedy كندى ١٩٨٩). وفى المقابل، أنشأت بعض الدول بشكل ناجح ميزة نسبية ووسّعت أراضيها عن طريق الزيجات الملكية، والفتوحات البرية، والتوسّع فى المناطق النائية عن المدن قليلة السكان، أو بالحصول على هيمنة بحرية. استطاعت هذه البلدان أن تصبح "قوى عظمى" قادرة على أن تطارد أىّ عدو، وبذلك لم تتعرض للعدوان إلا من تحالف القوى العظمى العدائية الأخرى المحتشدة ضدها.

وفى العصر الحديث جدا فقط أصبح «الواقع السياسى» الدينامى الموجود ضمن وجهة النظر الشاملة محدودا على نحو متزايد، من خلال تأثيرين قويين سيكون لدينا الكثير مما يقال عنهما فى القسم القادم. أولا، وضع النظام الدولى بعد عام ١٩٤٥ الآن بعض القيود القوية (لكنها لم تكتمل) على التنافس العسكرى المحظور غير المقيد، المسرف والتنافس الاقتصادى بين الدول. ثانيا، خلق الرأى

العام بشكل قابل للجدل داخل عدد متزايد من الديمقراطيات الليبرالية قيوداً أخلاقية قويّة على أعمال وسلوك نخبها الحاكمة تجاه الدول الأخرى.

منظور تكوين الدولة بشكل مفصل

يرى المنظور التفصيلى ظهور الدول على أنها عملية ضمان مواءمة تدريجية بشكل أفضل بين الهياكل السياسية ونمط أساسى من المجتمعات البشرية، يتشكل كلّ منها من لغة مشتركة، ثقافة، دين، انتماء عرقى أو تجربة تاريخية. وفى وجهة النظر هذه ، فإن سلوك ومهارات وثروات النخبة الحاكمة قد تحدث بعض الاختلاف على المدى القريب. ورغم ذلك على المدى البعيد، تستند كفاءة دولة متماسكة على تعبئتها لمجتمع واحد، إن كان ضروريا فى صراع ضدّ مضطهدين خارجيين مثل الإمبراطوريات. وجهة النظر التفصيلية هذه يمثلها بصورة مصغرة أولئك الذين يرون الأمم على أنها الأساس الواضح والأكثر أمانا للدول. بحيث تختزل «الدولة» إلى «دولة قومية»، وليس القول إن جزء «الأمة» ينوه بطبيعتها المسلم بها.

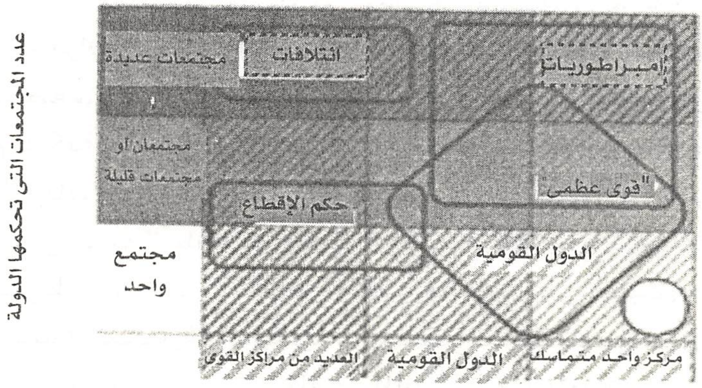
وفى هذا الضوء، تعتبر الأمم كتل البناء لنظام عالمى كامل، الأصحاب الشرعية الوحيدة للأراضى (والبحار المجاورة) وكلّ المصادر التى تقع ضمن حدودها. هذا النوع من وجهة النظر. دعم حماس الرّئيس وودرو ويلسون لتقرير المصير الوطنى كمبدأ رئيسى لإعادة بناء أوربا بعد الحرب العالمية الأولى. وفى طرف، يشير هذا المبدأ ضمنـًا إلى أنّ سطح الأرض العالم كله (أو على الأقل ذلك الجزء الذى يمكن أن تشغله البشرية) يمكن أن يخصّص إلى أمم معيّنة بإعطاء كلّ أمة دولة.

هذا النوع من وجهة النظر يدعمه كلّ الوطنيين الذين طالبوا فى القرون الأخيرة أن ترافق الدولة أمتهم، سواء كانت تركيا، صربيا، إيرلنده، أسكوتلندا، ألمانيا، إيطاليا، كولومبيا، أو فيتنام. عندما تطالب تعاريف متنافسة للأمة بأحقيّة على نفس الإقليم. فإن النتيجة تحسم بقوّة السّلاح. وغالبا ما تكون الحرب الأهلية والإبادة الجماعية من الاحتمالات القائمة .

يوضح (شكل ١ - ٢) رؤية تفصيلية عن كيف ترتبط الأشكال الرئيسية للتنظيم السياسى الإقليمى بالمجتمعات التى تحكمها. وتكون المقارنة الأكثر أهمية هنا بين الدول والإمبراطوريات. وظهر الشكل الحديث للدولة القومية فى شكله الأقدم فى إنجلترا وفرنسا فى القرون الوسطى المتأخرة جدا، الذى يبحث عن

حكم مجتمع متجانس نسبيا فى مركز سلطة واحد. وفى المقابل، ففى كل من الإمبراطوريات القديمة والحديثة، حكم مركز سلطة حضرى رئيسى الكثير من المجتمعات المكوّنة. كما هى الحال بالنسبة للإمبراطورية الرومانية، وريثتها الإمبراطورية البيزنطية، إمبراطورية المغول فيما يعرف الآن بالهند وباكستان، الإمبراطورية العثمانية فى الشرق الأوسط وجنوب شرق إوربا، والإمبراطورية الهنجارية النمساوية - المجرية فى وسط إوربا. وبعض الإمبراطوريات، مثل إمبراطورية الإسكندر الأكبر أو جنكيزخان، شملت أعداداً ضخمة من المجتمعات، لكنها انهارت بسرعة إلى أنظمة أصغر بمجرد أن انتكست الحملات العسكرية التى أنشأتها. ودامت إمبراطوريات أخرى لفترات أطول كثيرا، ومن بينها الإمبراطوريات التى ظلت مستمرة فى القرن العشرين، وما إن فشلت ظهرت الدول القومية أحيانا بشكل متردّد من حطامها. وعلى الرغم من استمرار هذه الإمبراطورية، فإن الرؤية التفصيلية ما زالت ترى أن تحقيق توافق وثيق بين أحد المجتمعات وجهاز الدولة يتشكّل ليلائم نفس الإقليم والسكان، هو ما يولى إمكانية تعبئة سياسية وشرعية عليا للدولة القومية.

شكل (١ - ٢) رؤية تفصيلية للعلاقة المتبادلة العريضة بين الدول القومية، والإمبراطوريات والأشكال السياسية الأخرى:



شكل الدولة: تركيز القوة السياسية

فى معظم أوربا الإقطاعية، وفى الهند قبل الغزو البريطانى، كانت هناك سلطات قضائية سياسية متداخلة متعددة داخل نفس الأراضى وتجزؤ سياسى قوى بين الدول الأصلية المتعدّدة (انظر شكل ١-٢). وهنا يستلزم ظهور الدول فترة طويلة وعنيفة من إعادة التنظيم السياسى، الذى يتضمن مركزية هائلة فى ظل الملوك الأقوياء.

وتختلف الدول القومية الحديثة تماما عن دول اليونان المدينية القديمة، وإيطاليا وسويسرا فى أواخر القرون الوسطى، حيث كانت السيادة من حق حكومة واحدة تأسّست على مجتمع متماسك صغير جدا. ويمكن أن تكون الدول المدنية لاعبة دينامية غير أن صغر حجمها يجعلها عرضة للعدوان. وأحيانا تقوى بالارتباط فى الاتحادات (كما فى الرابطة الهانزية لشمال أوربا فى القرون الوسطى)، فى أزمنة أخرى بالواجود فى كوّات أو فجوات بين الإمبراطوريات والقوى العظمى، أو لاتزال أخرى فى استخدام قوتها الاقتصادية التجارية المتفوّقة بحيث تجعل التكاليف العسكرية والاقتصادية لغزوها باهظة .

تاريخ تكوين الدولة

فى التاريخ الأوسع لظهور الدولة كشكل سياسى مهيمن على سطح الكوكب، فإن كلاً من المنظور الشامل والتفصيلى له بعض القابلية للتطبيق. وحتى أواخر العصور الوسطى فى إوربا، كانت الأشكال الدينية والملكية والعائلية من السلطة العامة مختلطة ومتداخلة. وغالبا ما امتدت حدود السلطة العامة والالتزام عبر الحدود الجغرافية. وظهرت الإمبراطوريات والممالك لتحكم أقاليم كبيرة، وأرادت فرض سلطة سياسية مركزية على الإقليم الذى تسيطر عليه، وطورت قوانين لتنظيم الملكية والمعاملات الاقتصادية، بالرغم من عدم وجود قوانين لضبط سلطة الأقوياء. وفى الحالة النادرة العرضية (مثل الجمهورية الرومانية القديمة) نظم الدستور توزيع السلطة بين الموظفين الأرستقراطيين. وبشكل أكثر عمومية، فى الإمبراطوريات وممالك العصور القديمة والوسطى، لم يكن هناك فصل واضح للسلطة الحكومية والسياسية من مصادر السلطة الدينية والأرستقراطية والعائلية. وكان يعنى تركيز السلطة فى الملك أو الإمبراطور بصفة عامة، أنه لم يكن هناك تمييز ممكن بين الموظفين الحكوميين ومناصبهم.

فى النظام الإقطاعى فى أوربا القرون الوسطى، كانت هناك مستويات عديدة من الحكّام، التى تراوحت ما بين «إمبراطور» ضعيف فى ألمانيا، مرورا بملوك ونبلاء أقوياء، مثل الكونت أو الدوق، إلى عدّة مستويات من النبلاء المستقلين جزئيًا. وكانت مراكز السلطة المتعددة ضمن نفس الإقليم شائعة: وكان اللوردات والملوك يضطرون بشكل مستمر أن يتفاوضوا على سلطاتهم النسبية، وكان النزاع بينهم فى أغلب الأحيان لا يمكن أن يحسم حتى بشكل مؤقت بدون اللجوء إلى القوة المسلحة. وكانت هذه الطبقات والمستويات المختلفة من السلطة مرتبطة ببعضها البعض بأنماط متشابكة معقّدة من الالتزام. بالإضافة إلى ذلك طالبت الكنيسة الكاثوليكية بسلطة سياسية وروحية، وبدأت البرلمانات التى كانت تتكون من فئات مختلفة من الأغنياء والأقويّاء تطالب بالمشاركة فى السلطة .

وفى الفترة من القرن السادس عشر إلى القرن الثامن عشر، ظهرت حكومات ملكية مركزية مطلقة فى العديد من مناطق أوربا، وسعت كلّ منها إلى تعزيز السيطرة على أراضيها. خفّض هؤلاء الحكّام السلطة المستقلة للبارونات وطبقة النبلاء، وأنشأوا بلاطًا ملكيًا متقنًا لامتصاص الطاقات الأرستقراطية فى الاستهلاك المظهرى وسياسة البلاط الخاصة بالعلاقات بين الأشخاص، وأنشأوا سلطات ضريبية وبيروقراطية مركزية، وأنشأوا جيوشًا دائمة محترفة، وطبّقوا أنظمة قانونية موسعة. وفى العديد من البلدان ابتز هؤلاء الملوك أيضا السلطة الموروثة للبرلمانات، وأرادوا تأكيد أنفسهم على تأثير الدين المنظّم. خصوصا فى البلدان التى تتمسك بالإصلاح البروتستانتى، حيث استطاع الحكّام أن يؤسّسوا كنائس رسمية بدون سلطة الفاتيكان. ومع مطلع العصر الحديث، بدا أنّ الشكل الأكثر نجاحا للدولة الحديثة سيصبح ملكية مطلقة. بعيدا عن معيار الليبرالى الديمقراطى حاليا. وأقامت بعض الحكومات الملكية القويّة إمبراطوريات ضخمة غطّت أقاليم مختلفة، مثل الإمبراطورية الإسبانية فى أمريكا اللاتينية. وغطّت الإمبراطورية المجرية معظم أوربا الوسطى ودول البلقان، وحكمت شعوبًا متباينة تتحدث بالعديد من اللغات. وقدّم الهابسبورج أنفسهم بنجاح كمدافعين عن أوربا المسيحية ضدّ آتراك الإمبراطورية العثمانية.

ويصور مثالهم دينامية حاسمة فى بناء الدولة: إذا كان أحد الجيران دولة أو إمبراطورية قويّة، فإن أفضل طريقة للتنظيم ضدّها هو تطوير دولة مركزية قويّة من ملكها.

ويمكن أن تكون الدول مركزية بشكل أكبر وقوّى نتيجة للثورات الناجحة، خصوصا الثورات التى تصاحبها قومية حقيقية. وتعتبر الثورة الفرنسية نموذجا فى هذا المجال. وبمحاولته مجاراة القوّة البريطانية، أفقر الحكم الملكى الفرنسى نفسه فى أواخر القرن الثامن عشر بدعم ثورة المستعمرات الأمريكية ضدّ الحكم البريطانى. وأراد لويس السّادس عشر جمع عائدات أخرى بالضغط على الطبقات الفرنسية المالكة للأراضى، مما جعلها تسحب دعمها من الحكم الملكى (سكوسبول ـ Skocpol ١٩٧٩). هذا الصدع ما بين الطبقات الراقية المالكة للأراضى والحكم الملكى أوجد المكان الأول للثورة.

لكن فرنسا الثورية واجهت نفس الضغوط الخارجية تماما، وتضمّنت ردود النظام الجديد مركزية دولة إضافية غير مقيدة الآن بوطأة التقاليد والعادات والدين. فرنسا الجمهورية وبعد ذلك النظام النابليونى أظهر بقسوة قوّة دولة عصرية، قادرة على أن تنزل فى ميدان القتال جيوشًا جرارة وتجمع أموالاً بحثا عن توسّع إقليمى. ونشر كلا النظامين أيديولوجية تعبئة شعبية حولت الحرب من شأن بسيط يشنها فرض الضرائب الأرستقراطية إلى شىء مثل حملة صليبية وطنية، تمتصّ الطاقات الموزعة للمجتمع ككلّ. هذا التحول فى بناء الدولة سمح لفرنسا بأن تهزم مرارا على ما يبدو ائتلافات القوة العظمى الساحقة المنظمة ضدّها (حتى واجه نابليون معركة واترلو Waterloo، فى ١٨١٥ وهزمته بريطانيا وبروسيا). ولم يغب المثال النابليونى عن بقيّة قارة أوربا. ففى منتصف القرن التاسع عشر. ظهرت فى النهاية دول قومية مركزية فى إيطاليا وألمانيا بواسطة وحدة واحدة بين الحكومات الأصغر العديدة التى مدّت سيطرتها بنجاح (بدمونت فى إيطاليا، وبروسيا فى ألمانيا).

أنتجت الثورة الأمريكية أول دولة مخططة بمرجع لمجموعة معيّنة من المبادئ السياسية، التى تعرف اليوم بالديمقراطية الليبرالية. فقد أنشأ الدستور الأمريكى عام ١٧٨٩، فصل ومشاركة السلطة بين مجلس تشريعى يسن القوانين،

ورئاسة تنفذ وتدير القوانين وسلطة قضائية تتأكّد من أن المؤسسات الأخرى للحكومة والسكان بشكل عام تحترم القوانين. وشرعة الحقوق (Bill of Right) التى أضيفت بعد ذلك إلى الدستور الأمريكى نظمت الحقوق الليبرالية التى حصل عليها المواطنون ضدّ حكومتهم، وتشكل لهم بدرجة إيجابية مجالا حرّا للنقاش العامّ.

من القرن السابع عشر إلى القرن العشرين، كان تاريخ الدولة متضافرا مع تاريخ الإمبراطوريات. فقد انهارت الإمبراطوريات البرتغالية والإسبانية فى أمريكا اللاتينية وسط الحرب الثورية التى أنتجت دولاً قومية متماسكة. غير أن أواخر القرن التاسع عشر قد شهد استمرار توسّع استعمارى أوربى فى أفريقيا وآسيا. بدأت اليابان عملية تحديث بناء الدولة التى مكنتها فى القرن العشرين من استخدام القوة العسكرية الهائلة لتكوين إمبراطورية فى شرق آسيا.

شهد القرن العشرون، تكتل إمبراطوريات أخذت فى الانحلال بشكل تدريجى. فقد أخفقت إمبراطورية الهابسبورج والإمبراطورية العثمانية فى النجاة من الحرب العالمية الأولى، وسقط أيضا الملوك الذين لقبوا بالأباطرة فى ألمانيا وروسيا. ومع ذلك، أعاد الاتحاد السوفيتى تحت قيادة الحزب الشيوعى بناء نسيج الأراضى الإمبراطورية الروسية بسرعة بعد حرب أهلية قصيرة. وقد دمرت الإمبراطورية اليابانية والإيطالية بهزيمة عسكرية فى الحرب العالمية الثانية. وفى حين أن الصين التى لم تحكمها بالكامل أية إمبراطورية أجنبية، عانت من هجمات القوى الغربية المتكررة وغزو الإمبراطورية اليابانية لمعظم أراضيها فى الفترة بين (١٩٣١ - ١٩٤٥). وفى عام ١٩٤٩ ، فإن توحيد كلّ الصين تقريبا تحت نظام شيوعى بقيادة ماو تسى تونج بدا يواكب فى حكمه قيام دولة حديثة.

ولأسباب لوجستيكية ومالية، لم تستطع الإمبراطورية الفرنسية والبريطانية الهائلة أن تبقى طويلا بعد حرب (١٩٣٩-١٩٤٥). فقد كانت أنظمتهما فصامية إلى حد كبير (وتلك القوى الأوربية الأصغر مثل الهولنديين). وبالنسبة لسكانهم فى الوطن (أو الحضريين) ظهرت هذه البلدان كدول قومية وديمقراطيات ليبرالية. ولكن خارجيا حكموا إمبراطوريات ضخمة فيما وراء البحار بطريقة

استبدادية (سبراهمانيام . Subrahmanyam، ٢٠٠٤). وفى سبتمبر ١٩٣٩، ذكر الكاتب «جورج أورويل[1] . George Orwel» على نحو لاذع أنّ الديمقراطيتين الليبراليتين أوشكتا على الدخول فى حرب مع ألمانيا النازية، وحكموا فيما بينهم حياة ٦٠٠ مليون إنسان أسود وآسيوى الذين لم يكن لديهم أصوات أو رأى فى كيف يحكمون. ومدافعوا ما تسمى بالإمبراطوريات 'الليبرالية' (منذ ذلك وفيما بعد) جادلوا بأن حكم الإمبراطوريات البريطانية والفرنسية فى أفريقيا وآسيا كان شكلا من «الاستبداد المستنير» الذى حافظ على النظام وساعد هذه البلدان فى تطوير حكومة ذاتية. ولكن كما أشار «جورج سانتيانا . George Santayana» (١٩٢٢ : ٤٦٨).

> عندما يمارس شعب السلطة على شعوب أخرى تصبح حكومته خرقاء حتى فى الوطن؛ ولا يمكن أن تتوقف آليتها الإمبريالية المتقنة، ويكون إصلاحها صعبا؛ ويصبح الشعب الإمبريالى عبدا لتعهده.

فى فترة ما بعد الحرب، فإن مطالب" تقرير المصير الوطنى" فى أفريقيا، آسيا والشرق الأوسط تغلبت بسهولة على ادّعاءات الإمبريالية الليبرالية الضعيفة لكى تكون المرشدة (بصورة بطيئة جدا) للشعوب الخاضعة نحو الديمقراطية. وحتى الدعم الأيديولوجى المحلى العنيد للإمبراطوريات البريطانية والفرنسية تآكل بسرعة. وواجهت قوقعتان صغيرتان من الإمبراطوريات الأوربية السابقة، إسبانيا والبرتغال نفس التوتّر بين أن تكون دولة قومية وتبقى على حكم استعمارى استبدادى، لكنّهما حلّتاه بالإبقاء على الديكتاتوريات فى الوطن حتى منتصف السبعينيات، وعند ذلك تبنّوا ديمقراطية ليبرالية ونبذوا آخر القواعد العسكرية للإمبراطورية.

واتضح أن آخر إمبراطورية هى إمبراطورية الإتحاد السوفيتى (على الرغم من أنّها لم تعترف بلقب امبراطورية). ومدت قبضتها السياسية والأيديولوجية بعد ١٩٤٥، عن طريق الأنظمة الشيوعية الخاضعة فى شرق ووسط أوربا. وفى عامى ١٩٥٦ و ١٩٦٨ أبدى السوفيت رغبتهم فى استخدام القوة العسكرية لسحق

(١) جورج أورويل (١٩٠٣-١٩٥٠): روائى إنجليزى أشهر رواياته، مزرعة الحيوان (عام ١٩٤٥) - المورد - المترجم.

المعارضة فى المجر وتشيكوسلوفاكيا على التوالى. خسرت الإمبراطورية السوفيتية البلدان التى حصلت عليها فى عام ١٩٤٥، فى بضعة شهور فى عام ١٩٨٩، وفى عام ١٩٩١ انحل الاتحاد السوفيتى ذاته (الذى تزامن تقريبا مع أراضى الإمبراطورية القيصرية الروسية الأقدم) إلى جمهوريات مستقلة.

فى كلّ هذه الحالات من الانهيار الإمبراطورى، نظمت المناطق والشعوب المحكومة سابقا بالإمبراطوريات نفسها فى أنواع حديثة بشكل قابل للاعتراف به من الدول، ومع ذلك، ليس بالضرورة بنجاح عظيم. وفى فترة بين الحرب، فإن دول شرق - وسط أوربا التى تشكّلت بعد عام ١٩١٨، لم تستطع مقاومة توسّع ألمانيا النازية، وفى الحرب العالمية الثانية لم تستطع أن تقاوم تحريرها من قبل ستالين اتحاد السوفيتى. وفى الآونة الأخيرة، فى أفريقيا ما بعد الاستعمار، انخرط العديد من الدول فى حرب أهلية وفوضوية، وغالبا بشكل متكرر. وعلى الرغم من هذه النكسات، فمن المفترض عموما، حتى من قبل أنصار الحروب الأهلية، أن شيئا مثل شكل الدولة القومية الحديث هو الطريقة الصحيحة لتنظيم حكومة أىّ إقليم وشعب. ومع نهاية الحرب العالمية الثانية، أصبح نموذج ويستفاليا عالميا وقياسيا من خلال إنشاء الأمم المتّحدة، على الرغم من أن الآثار الأخيرة لإمبراطوريات القوى الأوربية ونظام تحكم الكتلة السوفيتية فى الدول الأخرى لم تمحَ بصورة عملية إلا فى التسعينيات.

ورغم ذلك فمن الخطأ افتراض أن نظام الدول كان مقبولا الآن على نطاق عالمى. ومن وقت لآخر، تتصرف الدول «المارقة» خارج حدود معاهدة ويستفاليا. ففى عام ١٩٩١، غزا الديكتاتور العراقى صدام حسين ببساطة الكويت وحاول ضمّها إلى بلاده، والتى طرد منها بعد ذلك، وتكبد خسائر ضخمة من الجرحى والقتلى العراقيين من خلال تحالف عسكرى بقيادة أمريكية، فى ظل تفويض واضح من الأمم المتّحدة. وبعد مرور عشر سنوات نظمت الولايات المتّحدة وساعدت على الإطاحة بنظام طالبان فى أفغانستان (الذى كان متورطا فى دعم الإرهابيين الذين نفّذوا هجمات الحادى عشر من سبتمبر فى نيويورك وواشنطن). وفى ٢٠٠٣ ، غزت الولايات المتحدة وبريطانيا العراق دون تفويض من الأمم المتّحدة، وخلقا نظامًا يعتمد فى بقائه على الدعم العسكرى الأمريكى لعدّة سنوات .

وعلى ذلك فقد تكون الهيمنة الأمريكية أحد التحديات المعاصرة لنظام الدول، التى أنعشت بعض خصائص الإمبريالية، ومع ذلك ينكر الزعماء الأمريكيون الكثير من الطموحات الإمبراطورية. والولايات المتحدة بعدد سكانها البالغ ٣٠٠ مليون نسمة والذى سيصل إلى ٥٠٠ مليون بحلول عام ٢٠٥٠، ومع ثراء اقتصادى لم يسبق له مثيل، وتنفق أكثر من نصف الإنفاق العسكرى على مستوى العالم، فإنها تحتل موقع "القوة العظمى" التى تعتبر أقل قيدا من أىّ سلف. يعتقد بعض المفكرين المحافظين الجدد أن الولايات المتّحدة يجب أن تستغلّ هذا الموقع الفريد من الناحية التاريخية لتأمر العالم بشكل أحادى الجانب بأن يكون على شاكلتها، بدلا من كونها مقيدة بقبول مذهب ويستفاليا بعدم التدخّل فى شئون الدول الأخرى (انظر الفصل الثانى عشر).

والتحدى الثانى للفرضية الحديثة، أن الحكومة يجب أن تنظّم بشكل خاص بواسطة الدول قد نشأ بواسطة عمليات العولمة. والتى من المحتمل أن تزيح القوّة فعلا إلى أعلى إلى منظمات فوق حكومية، وجانبيا إلى شبكات تتجاوز حدود الدولة. تختار الدول أن تتخلّى عن بعض سمات سيادتها عندما تنضم إلى منظمات دولية مثل «الاتحاد الأوربى . European Union»، «منظمة التجارة العالمية . World Trade Organization»، أو «محكمة الجرائم الدولية . International Criminal Court» وكانت الفرضية السابقة أنه حتى عندما تقوم الدول بمثل هذه الإجراءات، فإنها تقوم بذلك طوعا وتحتفظ بالقدرة على الانسحاب إذا اختارت. ويجادل منظرو العولمة بأن اصطياد الدول داخل العديد من العمليات الدولية المطوقة المختلفة والعمليات التى تتخطى الحدود القومية تعد حاليا واسعة لدرجة أن هذه الفرضية لم يعد يتمسك بها (انظر الفصل الرابع عشر).

إنّ التقليد الأكثر وقارا للفكر المعادى للدولة يعتبر مع ذلك «فوضويا anarchism». وفى حين ترتبط الفوضوية فى اللغة الشعبية غالبا بالدمار (destructio.i) والعدمية (nihilism)، فيمكن أن تعنى الفوضوية أيضا على نحو تقريبى النقيض: التعاون السلمى فى غياب سلطة هرمية . بما فيها سلطة الدولة. وتعنى الفوضوية، بدون مبالغة، عدم وجود دولة. وفى النظم الاجتماعية

الفوضوية، لا يوجد تخصص سياسى (لذا لا يوجد تفسيم بين الناخبين والممثلين، أو الزعماء والأتباع)، ولا يوجد تركيز للقوة (Taylor ١٩٨٢:٩). هناك فى الحقيقة العديد من الأمثلة على الأمور الفوضوية؛ فى الحقيقة، تضمن معظم التاريخ البشرى على وجود مجموعات صغيرة من الصيّادين يعيشون فى مجتمعات فوضوية. والمجتمعات الزراعية من الفلاحين عملت أحيانا أيضا على هذا الأساس. وبدلا من القهر، تعتمد هذه المجتمعات على آليات للسيطرة الاجتماعية مثل مقاطعة الناس التى تنتهك المعايير الاجتماعية، الخوف من العنف والتعاون الشرطى. ذلك، بجعل مساهمة الفرد الاختيارية فى المصلحة العامة مشروطة بمساهمة الآخرين أيضا فى مجتمعه (Axelord ١٩٨٤).

وعلماء العلاقات الدولية (من أمثال Bull ١٩٧٧) يصفون النظام الدولى أحيانا بأنه «مجتمع فوضوى»، لأنه أنجز من الناحية التاريخية قدرًا كبيرًا من التعاون دون أن يحقق الكثير من نحو المؤسسات المركزية على مستوى النظام. فالقانون الدولى ضعيف جدا بالمقارنة بنظيره المحلى، وهناك بضع طرق للمؤسسات الدولية للإجبار على الالتزام بقراراتها. وبالطبع فإن النظام الدولى يحرض أحيانا إلى الحرب. لكن أغلب الأوقات لا يحرض.

والفوضوية أيضا تقليد فى الفكر السياسى، بدأ فى القرن التاسع عشر مع الفيلسوف الفرنسى «بيير - جوزيف برودون[1] Pierre-Josef Proudhon» ، وتطور لاحقا فى ذلك القرن على يد الروسى «بطرس كروبوتكين . Peter Kropotkin». شكل هذا التقليد منافسا للماركسية، ونظر الثوريون الماركسيون إلى الفوضويين على أنهم أعداء يجب أن يهزموا. وكان هناك عدد من الثورات الفوضوية: حكومة «باريس الاشتراكية . Paris Commune» فى ١٨٧١، أوكرانيا فى ١٩١٧ (التى سرعان ما اكتسحها الثوريون الماركسيون البلاشفة المنافسون)، وإسبانيا فى الثلاثينيات. وسرعان ما سحقت كلّ هذه المحاولات، مصورة ما ربما يكون المشكلة الأكبر التى واجهت الفوضويين: تعتبر «الدول السلطوية . hierarchical states» أفضل كثيرا فى تنظيم القوة العسكرية عن الدول الفوضوية. وعلى ذلك لم تكن لدى الفوضويين أبدا الفرصة لتنظيم مجتمع حديث واسع النطاق. وقد يكون

(١) بيير برودون (١٨٠٩ - ١٨٦٥): اشتراكى فرنسى شجب الملكية الشخصية. المورد . الترجم.

التراث الحقيقى للفوضوية فى إظهاره بأن التعاون الطوعى يعتبر طريقة لتنظيم حل العديد من المشاكل فى المجتمعات البشرية، حتى إذا لم يستطع البرنامج الفوضوى أن يظهر كيف تنظّم مجتمعات كبيرة ومعقّدة فى مجموعها. هذا الإظهار يتردد صداه فى العمل المعاصر لإدارة الموارد (resource management). وعلى الرغم من أن «أوستروم ـ Osrtom» (١٩٩٠) ليس فوضويا، فإنه يجادل بأن جماعات مستخدمى الموارد تستطيع أحيانا أن تحكم شئونهم الخاصة، وتنظم الوصول إلى مورد مثل صيد السمك أو الماء للرىّ بدون أىّ مساعدة من أىّ حكومة رسمية. وسوف نناقش هذه الحالات إلى مدى أبعد فى الفصل الحادى عشر. وقد وجدت أفكار الفوضوى حول التعاون التلقائى صداها أيضا فى بعض الأشكال الجديدة للحكم التعاون (cooperative governance) الذى سنناقشه فى الفصل السادس (على الرغم من أن الممارسين والمحلّلين لهذه الأشكال الجديدة لا يقرون بالأسبقيات الفوضوية).

الديمقراطية الليبرالية

ونلقى الآن نظرة فاحصة على ظهور وحالة شكل الدولة الأكثر أهمية حاليا «الديمقراطية الليبرالية ـ liberal democracy». ظلت مجموعتان من المبادئ فى توتر طويل أمام بعضهما البعض، الدولة المحدودة الليبرالية ذات نظام دستورى مخطط بعناية، وحكم أغلبية للديمقراطية وانتخابات حرّة، مع إزالة الامتياز وعدم المساواة. لقد بدا فى القرن التاسع عشر فقط أن الديمقراطية لم تكن لزاما أن تكون عدوا لليبرالية. اليوم، ويمكننا أن نعرّف اليوم الديمقراطية الليبرالية كنظام سياسى حيث:

- تحدّد الانتخابات الدورية كيف يُشكل المجلس التشريعى ومن الذى سيتولى السلطة التنفيذية فى الحكومة. ويجب أن تكون هناك منافسة حرّة وعادلة بين المرشّحين والأحزاب السياسية. وهذا هو الجزء «الديمقراطى» من المفهوم.

- تجرى حماية الحريات المدنية الأساسية بالقانون والإجراءات الوقائية الدستورية، فى حين تنفذ التشريعات والقواعد القانونية على حد سواء بواسطة نظام قضائى وقانونى مستقل. وهذا هو الجزء «الليبرالى» من المفهوم

- يحدد الدستور صلاحيات مناصب عامّة معيّنة وأقسام الحكومة والعلاقات بينها.

يجب أن تكون جميع سمات «الليبرالى» و«الديمقراطى» موجودة حتى توجد الديمقراطية الليبرالية. والحكومة المنتخبة التى لا تحمى الحريات المدنية يمكن أن تكون استبدادية. على سبيل المثال، بالسماح لمجموعة عرقية أكبر بقمع الحريات السياسية للمجموعات العرقية الأصغر، كما حدث فى العديد من الولايات الجنوبية من الولايات المتّحدة لمدّة قرن بعد الإلغاء الرسمى للرق. ووجود نظام قانونى نزيه وحماية الحقوق، بدون انتخابات حرّة يمكن أن يخلق مجتمعا مفتوحا نسبيا ويسمح للاقتصاد الرأسمالى بالازدهار، كما هى الحال فى سنغافورة المعاصرة، ولكن بدون الانتخابات التى يستطيع من خلالها أن يغير الشعب تركيب حكومته بدون خوف من إجراء حكومى ضدّهم، فمثل هذا المجتمع ليس ديمقراطيا.

ومع ذلك، فإن هذه السهولة فى التعريف ليست إيحاء بأن الديمقراطيات الليبرالية تخلو من التوتّرات والمشاكل. وفى الحقيقة، فإن بقيّة هذا الكتاب حول المسائل والصراعات التى تظل باقية. وكمقدمة لهذا التحليل، سوف ندرس كيف حققت الديمقراطية الليبرالية صعودا عالميا، ثمّ نجمل التغيرات فى طريقة ترتيب الديمقراطيات الليبرالية للتمثيل، والطرق التى تنظم بها الحياة الاجتماعية والاقتصادية.

تطور الديمقراطية الليبرالية

كان يعتقد طوال التاريخ أن مبدأى الليبرالية والديمقراطية يشيران إلى اتّجاهات مختلفة. وتعتبر الديمقراطية هى المبدأ الأقدم. لقد بدأت فى أثينا القديمة مع إصلاحات «كليستينز - Cleisthenes» فى (٥٠٨-٥٠٧ قبل الميلاد) (Grofman ١٩٩٣)، والتى خلقت ما نسميه حاليا «الديمقراطية المباشرة direct democracy». كانت تتخذ القرارات الرئيسية بواسطة الجمعية التشريعية التى كان من حق كلّ المواطنون أن يحضروها. لكن جماعة المواطنين الأثينيين أو (demos) كانوا يشكلون فى الحقيقة حوالى ١٥ بالمائة فقط من مجموع سكان

الدولة المدينية، لأنه كان يستبعد النساء، العبيد، الرجال عديمى الملكية و«المخلطين» الذين لم تكن لهم سلسلة نسب. ولم يكن أصحاب المناصب ينتخبو، ولكن كانوا يختارون بالقرعة للخدمة لفترة محددة. هذا الاختيار العشوائى لا يزال مستمرا حتى اليوم بالطريقة التى تختار بها هيئات المحلفين لقضايا المحكمة، وقد أحييت أخيرًا فى الممارسات المرتبطة بالديمقراطية التداولية deliberative democracy (أنظر الفصل التاسع).

كانت الانتخابات تعقد أيضا فى جمعيات مختلفة شاركت السلطة بطريقة معقّدة فى الجمهورية الرومانية (٥٠٩–٢٧ ق.م). كانت العضوية فى كلّ من الجمعيات قاصرة - بشكل مشدّد جدا على مجلس الشيوخ، الذى يعتبر عادة أقوى الجمعيات. كانت روما جمهورية أرستقراطية وليست ديمقراطية. ومع فناء الجمهورية الرومانية وسط الحرب الأهلية والنصر الأوكتافى (قيصر أوغسطس)، فإن الانتخاب للمنصب من ناحية حتى مجموعة ثانوية صغيرة من المواطنين دخلت تعطيلاً مؤقتًا فى أوربا لأكثر من ألف سنة. وظهر الانتخابات العصور الوسطى على خلاف ذلك فى أكثر المؤسسات الاستبدادية، «الكنيسة الكاثوليكية Catholic Church .»، عندما كانت الأديرة تنتخب أحيانا رئيس ديرهم والأديرة الدينية الرئيسية. واستخدمت جماعة الكرادلة أيضا نظام تصويت كثير المطالب بالإجماع لاختيار البابا.

ولعدّة قرون، لم يصف مفكّر سياسى نفسه كديمقراطى. مع استثناء عرضى جدا، مثل «فئة المسوى Leveller faction .» فى الجيش البرلمانى فى الحرب الأهلية الإنجليزية فى أربعينيات القرن السابع عشر، التى سرعان ما قمعت بصورة وحشية. وعندما أراد «توماس هوبز[(١)] Thomas Hobbes .» على إثر النزاع التقليل من شأن معارضيه الذين دعموا قضية البرلمان ضدّ الملك، فقد وصفهم بـ «السادة المحترمين الديمقراطيين» الذين يمارسون الخيانة ويحرّضون على الحرب الأهلية (Hobbes . ١٩٦٩) .(وإن سمعت «الديمقراطية» فى حديث سياسى، فقد تعبر عن الظلم:

(١) توماس هنوبز (١٥٨٨ – ١٦٧٩): فيلسوف إنجليزى، أيد الحكم الملكى المطلق. المورد . الترجم.

وعندما دخلت القرن الثامن عشر، كانت الديمقراطية لا تزال كلمة منبوذة. وكان أكثر المنشقّين واللامبالين والفاسدين فقط... يمكنهم أن يتّخذوا موقفهم السياسى عليها، حتى بشكل سرى أو بين الأصدقاء الحميمين. وأى واحد يختار القيام بذلك كان يضع نفسه بعيدا عن حدود الحياة السياسية، فى الحدود الخارجية للحياة الثقافية لكلّ معاصريه بصورة عملية. (Dunn ٢٠٠٥: ٧١).

لم تبدأ الأمور فى التغير إلا فى نهاية القرن الثامن عشر، مع الثورات الفرنسية والأمريكية. ففى أوائل تسعينيات القرن الثامن عشر، فإن فئة الراديكاليين اليعقوبيين من الثوريين الفرنسيين، وبشكل خاص «ماكسيمليان روبسبير[1] Maximilien Robespierre»، بدأ باستعمال «الديمقراطية» بطريقة إيجابية لتدل على التطبيق المباشر (وكما اتضح كانت مقيّدة) لـ «إرادة» الشعب. وأعلن الثورى «بابوف - Babeuf» فى ١٧٩٠، قبل فترة قليلة من إعدامه:

> إذا كان الناس غير مقيدين، فيجب أن يمارسوا قدر من السيادة على نحو جازم بقدر ما يستطيعوا بأنفسهم ... لكى تنجز ما يجب عليك أن تفعله وتستطيعه بنفسك، استعمل التمثيل فى الفرص القليلة المحتملة وكن دائما تقريبا ممثل لنفسك. (مقتبس من Dunn ٢٠٠٥: ٢٣٠)

لكن تجاوزات الراديكاليين الثوريين، التى تضمّنت إعدام العديد من المعارضين الحقيقيين والمتخيّلين، ساعد على تعزيز اسم الديمقراطية السيئ، وبسقوط اليعقوبيين والتحول السريع لفرنسا ثورية إلى إمبراطورية نابليون بونابرت، لم تشهد الديمقراطية الحديثة فى بادئ الأمر استقرارا أكثر من أسلافها القديمة.

الإبداع الرئيسى الذى لم يتبنه الثوريون الفرنسيون، لكنه الذى مكّن الديمقراطية فى النهاية من أن تصبح عملية فى المجتمعات الحديثة الكبيرة، كان فكرة «التمثيل - representation». ففى ١٧٩٢، فى حقوق الإنسان، اقترح المنظّر الإنجليزى الراديكالى والناشط «توماس بين - Thomas Paine»: إضفاء التمثيل على الديمقراطية. وعلى مدى القرن التالى، أصبحت «الديمقراطية التمثيلية -

(١) مكسيمليان روبسبير (١٧٥٨ - ١٧٩٤): أحد أبرز رجال الثورة الفرنسية، بدأ عهد الإرهاب فقضى على معظم خصومه السياسيين. المورد - المترجم.

«representative democracy» الشكل المهيمن بصورة نظرية وعملية. اعتبر «روبرت دال . Robert Dahl» (١٩٨٩: ٢٨-٣٠) يعتبر هذا التطور أساسيًا فيما أسماه «التحول الثانى للديمقراطية» (the second transformation of democracy) (كان التحول الأول اختراع الديمقراطية فى اليونان القديمة).

وعلى الجانب الآخر من الأطلسى، ابتكرت دولة ما أبرز فى البداية الكثير من التمثيل، ولكن ليس قدرا كبيرا من الديمقراطية. وقد أنتجت الثورة الأمريكية ما يعرف الآن بأقدم دولة ديمقراطية ليبرالية فى العالم، لكن مؤسسيها لم يفكّروا بغير شك فى أنّهم كانوا يصمّمون ديمقراطية. وقد أصر «جيمس ماديسون . James Madison»، الذى استشعر تأثيره بقوة على الدستور الأمريكى، على أنّ الدستور سيؤسّس جمهورية وليس ديمقراطية. وكانت الديمقراطية بالنسبة لماديسون نموذجًا لنوع عدم الاستقرار والفوضى الناتج عن عدم السيطرة على مواطن غير مقيد. وكتب فى الاتحادى ١٠ (الذى نشر فى ١٧٨٧): «كانت الديمقراطيات دوما مشاهد للصخب والجدال؛ كانت دوما موجودة غير متوافقة مع الأمن الشخصى أو حقوق الملكية، وكانت بصفة عامة قصيرة فى حياتهم كما كانت عنيفة فى موتهم».

وفرض الدستور الأمريكى الانتخابات على نطاق وطنى لمجلس النواب وحده، وكانت السلطات التشريعية تنتخب أيضا. ومع ذلك، كان حق الانتخاب مقصورا على أصحاب الملكية من الذكور واستمر العبيد، الرق الأسود نفسه حتى عام ١٨٦٥. وكانت النساء والرجال الفقراء يستبعدون من التصويت.

وعلاوة على ذلك، كانت عمليات الفحص والتكافؤ المحددة فى الدستور مصمّمة من الحماية ضد ديمقراطية مفرطة. كان أعضاء مجلس الشيوخ يعيَّنون فى الأصل بواسطة السلطات التشريعية فى الولاية بدلا من الانتخاب المباشر من قبل الشعب، كما كان أعضاء كلّ لجنة انتخابات فى الولاية هى التى تختار الرئيس. وكان يعطى للمحكمة العليا غير المنتخبة صلاحية تقييم ونقض تشريعات الكونجرس غير الدستورية.

فى أوائل القرن التاسع عشر زال التعبير السلبى الذى صاحب كلمة الديمقراطية فى الحديث السياسى الأمريكى. والنظرة الشعبية ومعاداة النخبوية المصاحبة فى السياسة التى قادت «أندرو جاكسون[1] . Andrew Jackson» إلى الرئاسة فى ١٨٢٨ كانت تباينا واضحا بين «الديمقراطية» (الناس العاديون) و«حكومة الأغنياء . the plutocracy» (الأغنياء والأقويا جدا) (هانسون. Hanson ١٩٨٩ : ٧٨-٩). لا يزال هذا الاستعمال يبقى على تضمينات معاداة النخبوية للديمقراطية. وبشكل تدريجى جدا فقط فيما بعد قلت هذه الارتباطات الراديكالية. وبمرور الوقت، أصبحت الجمهورية الأمريكية أكثر ديمقراطية. وفى القرن التاسع عشر، فتحت الولايات بصورة تدريجية اختيار أعضاء لجنة الانتخابات للتصويت الشعبى، لدرجة أنها أصبحت اليوم أشياء تافهة لكلّ أغلبية الناخبين الفائزين بالتصويت فى الولاية. وأصبح الانتخاب المباشر لأعضاء مجلس الشيوخ منتظما على المستوى القومى مع التعديل الدستورى فى ١٩١٣. وتقدمت الدمقرطة بدرجة أكبر بالتصويت الكامل للنساء فى ١٩٢٠، والإلغاء التدريجى لمؤهلات الملكية فى التصويت، والإلغاء فى الستّينيات للإختبارات المصمّمة لاستثناء الأمريكان الأفريقيين من حق الانتخاب فى الولايات الجنوبية بشكل خاص. ومع ذلك، فلا تزال آليات المبدعة لقيد تصويت الأفارقة الأمريكان فى الجنوب موجودة فى القرن الحادى والعشرين. وقد ثبت أن هذه الآليات حاسمة بشكل جدلى فى ضمان أنّ تعطى ولاية فلوريدا (متنازع عليها) أغلبية الأصوات إلى جورج دبليو بوش فى ٢٠٠٠، وبذلك أوصلته للرئاسة.

يعتبر التقدّم فى البلدان الأخرى حاليا أن مكتشفى طريق الديمقراطية الليبرالية لم يكن أسرع، ففى بريطانيا كان على البرلمان فى القرن السابع عشر أن يكافح من أجل بقائه ضدّ الملك (شارلز الأول) الذى يؤكّد على حقّه المقدّس لحكم غير مراقب. وابتداء من عام ٢٠٠٨ كان لا يزال المجلس الأعلى التشريعى للبرلمان البريطانى، مجلس اللوردات، غير منتخب بالكامل، على الرغم من أن صلاحياته قد تقلصت كثيرا بمرور الزمن. كان مجلس العموم ينتخب منذ مدة

(١) أندرو جاكسون (١٧٦٧ - ١٨٤٥) جنرال سياسى أمريكى. الرئيس السابع للولايات المتحدة الأمريكية (١٨٢٩ - ١٨٣٧) المورد . المترجم.

طويلة على أساس حق انتخاب ضيّق جدا. وكانت حقوق التصويت تمتد أولا إلى مجموعة كبيرة من المواطنين الذكور التى تمتلك ملكية كبيرة فى «قانون الإصلاح العظيم - Great Reform Act» لعام ١٨٣٢، غير أن الـ٤٠ بالمائة الأخيرة من الذكور البالغين لم يحصلوا على التصويت إلا فى عام ١٩١٨. وجاء تصويت مساو لصالح النساء فى المملكة المتحدة فى ١٩٢٨. ولكن بالطبع فى الإمبراطورية البريطانية بالكامل، التى كانت تشمل فى هذا الوقت ربع كتلة أرض العالم، فإن سكان الحضر (البيض) وأولئك المواطنين (البيض) فى دول الكومنولث الحاصلة على حكم ذات كان لهم الحق فى التصويت. وعندما سلمت آخر أكبر مستعمرة بريطانية، هونج كونج، إلى الصين فى ١٩٩٢، كان لا يزال مواطنوها لا يحصلون على حقوق ديمقراطية كاملة. وفى سويسرا، التى كانت تعتبر غالبا إحدى الديمقراطيات النموذجية فى العالم، لم تحصل النساء على حق التصويت إلا فى عام ١٩٧٢، بينما فى أستراليا فإن السكان الأصليين الذين يعتبرون مواطنين على غرار الأستراليين الآخرين لم يصدق على حق التصويت لهم إلا فى عام ١٩٦٧.

فى الفترة الطويلة التى كانت فيها الديمقراطية فى حالة ركود، كانت الليبرالية فى حالة صعود تدريجى جدا. وكانت الأفكار الرئيسية لليبرالية أنّ الحكومة يجب أن تنظّم بواسطة دستور، وأن يكون لدى جميع أفراد المجتمع بالكامل الحقوق التى تحميهم من بعضهم البعض ومن الحكومة الاستبدادية. وكانت الحقوق الأساسية هى: الملكية الخاصّة، حرية التعاقد، وحرية الفكر (خصوصا فى أمور الدين)، وحرية تعبير وحرية التزامل، وحقوق الوصول إلى الدعوى القضائية فى النظام القانونى. بدأ صعود الليبرالية فى عام ١٢١٥، عندما وقع الملك جون عاهل إنجلترا وباروناته على الوثيقة العظمى[١] (Magna Carta) حددت الوثيقة العظمى صلاحيات الملك وأسّست بعض الحقوق المدنية الأولية - على الرغم من أن هذه الحقوق لم تمتد بعيدا عن الطبقات المميّزة. وفى ١٦٤٩ كان الملك تشارلز الأول يحاكم ويعدم لجريمة شنّ حرب على شعبه - حدثا رئيسيا فى ظهور الليبرالية، لأنها أكّدت أنّ هناك قواعد يجب حتى على الملوك

---

(١) الوثيقة العظمى: وثيقة الحقوق التى أكره النبلاء الإنجليز الملك جون على إقرارها فى عام ١٢١٥، وهى وثيقة تشكل ضمانًا أساسيًا للحقوق. المورد - المترجم.

أن يتبعوها. وتوجت التشنّجات السياسية فى بريطانيا القرن السابع عشر فى «الثورة المجيدة» (Glorious Revolution) لعام ١٦٨٨ إلى ١٦٨٩ («مجيدة» للفائزين وورثتهم). وأطيح بالملك جيمس الثانى (King James II) على شكّ رغبته فى إعادة الكاثوليكية إلى إنجلترا، واستبدل بملكية دستورية كانت تتحول فيها السلطة سياسية بعيدا عن الملك وتنتقل إلى المجلس التشريعى. وتأسست الحرية الدينية، بموجب القانون (ماعدا بالطبع للكاثوليك) فى ١٦٨٩. كان المدافع الفكرى الرئيسى للثورة «جون لوك ـ John Lock»، يعتبر على نطاق واسع المؤسس الرئيسى للفلسفة السياسية الليبرالية. وفى بريطانيا وفى أماكن أخرى، سار الصعود اللاحق لليبرالية خطوة بخطوة مع صعود الرأسمالية، لفلسفة سياسية شدّدت على الحقوق الفردية (خصوصا حقوق الملكية الخاصة) ساعدت على حلّ التراث الموروث للالتزامات الاجتماعية الإقطاعية التى قيدت تدفق العمل ورأس المال.

من المحتمل جدا لدولة أن تكون ليبرالية دون أن تكون ديمقراطية على وجه الخصوص. وأى نظام شديد المركزية ربما يختار أن يمنح كلّ أنواع الحقوق الفردية ـ على سبيل المثال، لتسهيل نمو الاقتصادى الذى يفيد النظام. وعمليا، عرضت الحكومات الليبرالية مبكرا حق تصويت مقيّدًا جدا، وتوزيع السلطة التى كانت أوليجاركية(حكم القلة) تماما، أدى إلى حكم الأرستقراطيين أو بضعة أغنياء.

وفى الواقع، فى القرن التاسع عشر، مع الأخذ بدروس الثورة الفرنسية فى الاعتبار. كان الفلاسفة السياسيون الليبراليون لا يزالون يخشون أن تؤدى الديمقراطية إلى حكم الغوغاء (mob rule) وانتهاك بالجملة للحقوق الفردية اللازمة حتى يؤدى المجتمع الليبرالى وظيفته. وفى ١٨٥٩ ، كتب «جون ستيوارت مل[(١)] ـ John Stuart Mill» على نحو غامض عن «استبداد الأغلبية ـ the tyranny of the majority». وكان مل من نواح عديدة من بين أكثر الأحرار التقدّميين والديمقراطيين فى القرن التاسع عشر. وقد فضّل تحرير النساء

(١) جون ستيوارت مل (١٨٠٦ - ١٨٧٣): عالم اقتصاد إنجليزى، ينادى بالحرية الفردية ودعا إلى الأخذ بمذهب المنفعة ـ المورد ـ المترجم.

والانتخابات الديمقراطية، لكنه اقترح وسائل مثل «التصويت المرجّح ـ weighted voting» لكى يقيد سلطة الجماهير. وعندما تعلق الأمر بالإمبراطورية البريطانية، لم تكن لديه هواجس فى التصريح بأنّ «الاستبداد – despotism» هو النمط الشرّعى للحكومة فى التعامل مع البربر، بشرط أن يكون الهدف تحسينهم» (ومن سخرية القدر فى الفصل الأول من كتابه عن الحرية – On Liberty).

وأظهر التوسّع التدريجى لحق الانتخاب بصفة عامة أنّ مخاوف مل وليبراليى القرن التاسع عشر الآخرين كانت بلا أساس (ما عدا عندما تعرّف الأغلبيات والأقلّيات بشكل دائم على أساس عرقى أو دينى). وفى الغالب، استخدم الفقراء الذين منح لهم حق الانتخاب حديثا أصواتهم لدعم الأحزاب الديمقراطية الاجتماعية التى اقترحت إعادة توزيع معتدل للدخل والثروة، بينما استمرت العداوة الليبرالية للديمقراطية حتى نهاية القرن العشرين. كتب العالم السياسى «وليام ريكر ـ William Riker» (a١٩٨٢) مستحسنا «الليبرالية عن مبادئ حزب الشعب الأمريكى» ومدح العديد من «عيوب» السياسة التمثيلية (representative politics) التى منعت أىّ تطبيق مباشر لإرادة الشعب. وفى عام ١٩٧٥، فإن كرويزر. وهانتينجتون وواتنكوى فى تقرير شهير إلى اللجنة الثلاثية (Trilateral Commission) تحدثوا عن أزمة الديمقراطية التى طالبت فيها الكثير من الجماعات بحقوق لدى الدولة، وهددوا بتحميلها أكثر مما تطيق وانهيارها. وبالنسبة للولايات المتّحدة، اقترح ميلتون وروز فريدمان (١٩٨٤) مركزية السلطة فى رئاسة قوية لإيقاف الشعب عن تنظيم مجموعات للمطالبة بأن تعيد الحكومة توزيع المصادر فى اتّجاههم، التى اعتقد فريدمان وأخوه أنها كانت تخرّب اقتصاد السوق (market economy). وجد بعض طلاب ميلتون فريدمان مختبرًا للاستبدادية الليبرالية فى ظل الديكتاتورية العسكرية سيئة السمعة للجنرال «بينوشيت ـ General Pinochet»، فى شيلى فى أواخر السبعينيات والثمانينيات. وطبّقت حكومة بينوشيت الحقوق فقط لحماية الملكية الخاصّة، وحرية التعاقد ، والأسواق الخاصّة غير المقيّدة، بينما قمعت بشدة الحقوق المدنية والسياسية.

باختصار، فإن فكرة الديمقراطية الليبرالية المشتركة التى يجب أن تقرر بالاشتراك وبالتساوى كل مواطنى الدولة شئونها عن طريق التصويت فى الانتخابات، ويجب أن تكون لهم حقوق مدنية وسياسية متساوية ومن بينها الحماية القانونية والدستورية، لا تزال إنجازًا مبتكرًا وغير ثابت. وبدءا من ١٩٠٠ إلى ستينيات القرن العشرين، لم يزد عدد الديمقراطيات الليبرالية على ٢٤ بلدا فى أى وقت، ولفترات الطويلة فى القرن العشرين، انخفض عدد الديمقراطيات الليبرالية لأقل من ١٠ دول. وكانت أدنى نقطة فى عام ١٩٤٢، مع كلّ أوربا تقريبا(ماعدا المملكة المتحدة، إيرلنده والسويد وسويسرا) تحت سيطرة الحكومات الديكتاتورية.

إن انتصار الديمقراطية الغربية فى الحرب العالمية الثانية، الذى تبعه التخلص من استعمار الإمبراطوريات الأوربية فى الخمسينيات والستّينيات، زاد عدد الديمقراطيات الليبرالية. وعلى الرغم من ذلك، لم تزدهر الديمقراطية الليبرالية عموما فى المستعمرات السابقة، باستثناء مهم للهند. فالديمقراطية الليبرالية كنموذج عالمى لم ينطلق حقا حتى منتصف السبعينيات، عندما أزالت إسبانيا والبرتغال واليونان ديكتاتورياتهم. وفى الثمانينيات والتسعينيات قامت معظم البلدان الأمريكية اللاتينية بنفس الشىء، بينما منذ حوالى ١٩٨٧ بدأت كوريا الجنوبية وتايوان التحرّك أيضا ما بعد السيطرة العسكرية والاستبدادية. وبعد سقوط حائط برلين فى ١٩٨٩ والانهيار اللاحق للاتحاد السوفيتى تحركت أغلب الدول فى وسط وشرق أوربا نحو الديمقراطية الليبرالية (ومع ذلك مع بعض المقاومة الاستبدادية). وفى ١٩٩٤ تخلت جنوب أفريقيا عن نظام التفرقة العنصرية العنصرى (racist apartheid regime) لصالح دستور ليبرالى نموذجى وانتخابات شعبية.

وفى الوقت الذى نكتب فيه هذا الكتاب، تعتبر الديمقراطية الليبرالية شكل الدولة المهيمن فى إوربا، وأمريكا الشمالية والجنوبية، وأستراليا، وجنوب المحيط الهادى. والهند، واليابان، وكوريا، وتايوان، جنوب أفريقيا، بالإضافة إلى بضعة مخافر أمامية فى أماكن أخرى. وشهدت أجزاء أخرى من العالم مثل جنوب شرق آسيا بعض الحركات التدريجية فى الاتّجاه الديمقراطى، وسط العديد من

الانتكاسات. وحتى الصين، بينما تقاوم بشدة الديمقراطية الليبرالية، اعترفت بالحاجة لخلق «منتديات استشارية ـ consultative forums» فى الحكومة، وقامت بتجارب على المستوى المحلىّ تسمح لها بقياس مشاركة المواطن. وفى حين لم تسمح الصين بأىّ منافسة للحزب الشيوعى أو الكثير فى طريق الحقوق المدنية والسياسية، فإنها تحرّكت لتأسيس حقوق الملكية الخاصة التى تساعد على تعريف الليبرالية، ووفرت بعض المساحات للنقاش السياسى والثقافى المحدود.

أين يمكن فى الواقع رسم خطّ بين الديمقراطيات الليبرالية العاملة والأنواع الأخرى من الدول، لا يزال أمرا جدليا. إن عددا من البلدان، وبشكل خاص روسيا بعد انتخاب الرّئيس فلاديمير بوتين (Vladimir Putin) فى ٢٠٠٠، جمعت على ما يبدو ما بين انتخابات تنافسية وسيطرة مركزية قوية على ما يسمح به للمعارضة، وحماية ناقصة جدا لحقوق الإنسان. وتجاهلت قوّات الأمن الروسية التى أثيرت بالهجمات الإرهابية حقوق الإنسان فى المستعمرات الداخلية مثل الشّيشان. وكانت روسيا تحت بوتين فى الحقيقة ما أطلق عليه «كاروزر ـ Carothers (٢٠٠٢: ١٢-١٣) «نظام القوة المهيمن ـ dominant power system»، الذى يحكم بالنخب التى تستغل النظام السياسى لكى لا تهزم فى الانتخابات. وفى ظل الرّئيس «يلتسن ـ Yeltsin» فى التسعينيات، كانت روسيا بحسب تعبيرات زكريا Zakaria (٢٠٠٣) «ديمقراطية ضيّقة الأفق ـ illiberal democracy»، تعرض انتخابات تنافسية، ولكن بلا قيود على ما يمكن أن يفعله انتخاب الفائزين. وقد فضل يلتسن نفسه الحكم بالمرسوم (rule by decree). والديمقراطيات الضيّقة الأفق ليس عليها قيود دستورية على سلطة الحكّام، مسئولية قليلة بين الانتخابات واحترام قليل لحقوق الإنسان. ونتيجة لذلك تشبه الديمقراطية الضيّقة الأفق «الاستبدادية التنافسية ـ competitive authoritarianism» (Levitsky and Way ٢٠٠٢). (ويمكن أن نجد أمثلة فى بلدان أخرى بعد الاتحاد السوفيتى، فى إيران، وفى السّلطة الوطنية الفلسطينيّة، وفى أمريكا اللاتينية وفى أفريقيا.

وبالنظر إلى العالم فى ٢٠٠٦، من خلال عيون أمريكية، صنّفت منظمة «دار الحرية Freedom House» غير الحكومية ٨٩ بلدا على أنها «حرة» (وبمعنى آخر: ديمقراطيــة ليبرالية)، و٥٨ دولة على أنها "حرة جزئيًا» و٤٥ دولة على أنها «ليست حرة» www.freedomhouse.org/uplods/Pdf/chrts pdf ٢٠٠٦).

وبالنسبة لبعض المراقبين، فإن انشغالات الإسلام بالحكومة الاستبدادية أو الثيوقراطية منذ فترة تأسيس الدين (حوالى ٦٦٠ ميلادية)، يظهر العالم الإسلامى المنطقة الأكثر صعوبة للديمقراطية الليبرالية. ولكن حتى هنا يجب ملاحظة أن أغلبية مسلمى العالم البالغ عددهم ١.٤ بليون نسمة يعيشون الآن فى بلدان ديمقراطية . وبشكل خاص فى الهند، إندونيسيا، تركيا والدولة الأكثر جدلا إيران، حيث تتم مساومة الديمقراطية الانتخابية بقوّة مؤسسة دينية ثيوقراطية. (كانت بنجلادش ديمقراطية فى الغالب من ناحية الانتخابات والحكم المدنى، لكنها أثبتت حساسيتها للسياسة السلالية وأحيانا تعليق الانتخابات، بينما واجهت باكستان فواصل قصيرة فقط من الانتخابات التنافسية وسط الانقلابات العسكرية المتعاقبة). إنه فى الحقيقة الجزء العربى من العالم الإسلامى الذى قاوم الديمقراطية بشدة. وفى الوقت الذى نكتب فيه، تحدث انتخابات تنافسية فى العالم العربى فقط فى لبنان والسّلطة الوطنية الفلسطينيّة) التى لا تعتبر رغم ذلك دولة طبقا لتعريفنا السابق). وتعتبر جنوب الصحراء الكبرى الأفريقية أيضا منطقة صعبة للديمقراطية الليبرالية، باستثناء جنوب أفريقيا (على الرغم من أن جنوب أفريقيا تفتقر إلى حزب معارض تكون له فرصة للفوز فى الانتخابات الوطنية). بينما تظهر دساتير ديمقراطية الليبرالية أحيانا على الورق، وتحدث انتخابات تنافسية أحيانا فى الدول الأفريقية، فإن الديكتاتورية أو الحرب الأهلية عادة ما لا تكون بعيدة جدا.

وضمن النظام العالمى، فإن الديمقراطيات الليبرالية لها فائدة رئيسية على الدول الأخرى فى أنّها لا تبدو راغبة بالمرة فى دخول حرب مع بعضها البعض (Russett ـ ١٩٩٣). وهكذا مع انتشار الديمقراطية الليبرالية يجب أن تنتهى الحروب بين الدول. وهذا هو جوهر أطروحة «السلام الديمقراطى ـ democratic

peace»، التى اقترحها لأول مرة الفيلسوف «عمانويل كانت[1] Immanuel Kant» قبل أكثر من مائتى سنة (على الرغم من أنها كانت تتحدث عن الجمهوريات وليس «الديمقراطيات»). وتماما، لماذا يجب أن تكون هذه الحالة، فإنها مسألة خلافية بين علماء العلاقات الدولية. ومن المؤكد أن تكلفة شن حرب تكلفة عالية بالنسبة للزعماء والناخبين فى الديمقراطيات الليبرالية. ويمكن أن يعاقب السكان المصوتون الزعماء بسهولة إذا دخلوا فى حرب تثبت سوء فهم وفادحة التكاليف. ويجب أن يبرر الزعماء الديمقراطيون الحرب أدبيا إلى ناخبيهم بداية، بينما لا يبررها الديكتاتوريون.

ومع ذلك، فإن هذه القيود السياسية الداخلية على الزعماء الديمقراطيين لم توقف الديمقراطيات الليبرالية التى تبدأ الحروب بشكل مجانى ضدّ الدول غير الديمقراطية. خذ على سبيل المثال، احتلال القوات الأمريكية والبريطانية للعراق فى ٢٠٠٣، التى تعهّدت زعما بإزالة «أسلحة الدمار الشامل (weapons of mass destruction) مع أنه ثبت أنها غير موجودة. بدأت الديمقراطيات الليبرالية الحرب أيضا أو صعّدت النزاعات مع الديمقراطيات الأخرى غير الليبرالية. فكر على سبيل المثال فى الأعمال العسكرية الإسرائيلية ضدّ لبنان وقطاع غزة الواقعة تحت السيطرة الفلسطينيّة فى ٢٠٠٦، أو حملة القصف ضدّ صربيا فى ١٩٩٩ على كوسوفو، التى قامت بها منظمة حلف شمال الأطلسى، وهى تحالف من الديمقراطيات الليبرالية.

لم توجد معظم الديمقراطيات الليبرالية إلا فى نهاية القرن العشرين، وقد كانت بصفة عامة فى تحالف إستراتيجى مع القوى الغربية المهيمنة التى تعتبر هى بنفسها ديمقراطيات ليبرالية. لذا ربما لن يكون مفاجئا أن تكون الحروب بين الديمقراطيات الليبرالية نادرة. والانتشار الأخير الأكثر بكثير للديمقراطية الليبرالية ما بعد الغرب يعنى أن أطروحة السلام الديمقراطية ستواجه اختبارات أقسى، على الرغم من أنها لا تزال حتى الآن تستمر بسرعة إلى حدّ معقول.

(١) عمانويل كانت (١٧٢٤ - ١٨٠٤): فيلسوف ألمانى، يعتبر أحد أعظم الفلاسفة فى جميع العصور. المورد ـ المترجم.

الاختلافات المؤسساتية بين الديمقراطيات الليبرالية

تتفاوت الترتيبات المؤسساتية للدول الديمقراطية الليبرالية إلى حدّ كبير على طول أربعة أبعاد:

١ ـ الشعبية فى الديمقراطية. ويمكن أن تنتخب الحكومات بدعم قليل من ٣٥ بالمائة من الناخبين فى بعض الأنظمة أو أغلبية قوية جدا فى الأنظمة الأخرى. وتعد النتيجة السابقة محتملة فى ظل نظام تصويت أسهل وأكثر بساطة، «حكم الأغلبية ـ plurality rule» (وأحيانا ما يسمى first-past-the-post) المستخدم فى الولايات المتحدة، المملكة المتّحدة، والبلدان الواقعة تحت النفوذ البريطانى. وهنا يقف المرشّحون فى مناطق معينة (مثل مناطق الكونجرس فى الولايات المتّحدة، أو الدوائر الانتخابية فى المملكة المتّحدة)، حيث ينتخب الناخبون، فى تلك المنطقة فائزًا واحدًا بناء على العدد الأكبر من الأصوات. وإذا كان هناك مرشّحون متعدّدون، فإن رقم الفوز هذا يمكن أن يقل عن ٥٠ بالمائة. لا توجد آلية تضمن أنّ يظهر التوزيع العامّ للمقاعد فى المجلس التشريعى نمط الأصوات فى البلاد ككل. وفى مقترح مشهور نشأ مع «موريس دفرجر ـ Maurice Duverger» (١٩٥٥)، فمن المتوقع لحكم الأغلبية أن ينتج نظامًا ذا حزبين. وقد قدم قانون دفرجر ذات مرّة على أنه الشىء الأقرب الذى يجب أن يكون لعلم سياسة فى قانون علمى شامل (انظر رايكر ١٩٨٢ ب). لكن هذا الاتحاد المدّعى لا يوجد بصورة سليمة الآن فى الولايات المتّحدة. وفى أى مكان آخر، حتى فى المملكة المتحدة، فإن عدد الأحزاب السياسية المهمة فى نظم الأغلبية على الأقل ثلاثة، وأحيانا أكثر. ففى الهند، أكبر الديمقراطيات الليبرالية فى العالم، ينتج تصويت الأغلبية حاليا نظامًا متعدّد الأحزاب متنوّعًا جدا.

والنوع البديل الرئيسى لنظام التصويت هو «التمثيل النسبى[١] proportional representation»، حيث تكافئ مقاعد الأحزاب تقريبا فى المجلس التشريعى أنصبتها من أصوات جمهور الناخبين.

---

(١) التمثيل النسبى: هو نمط انتخاب على أساس اللائحة يسمح بإعطاء كل حزب أو مجموعة سياسية نسبة مئوية من المقاعد (أى الممثلين المنتخبين) مساوية للنسبة المئوية من الأصوات الحاصلة باستعمال «الحاصل الانتخابى» أو العدد المتساوى، وهو يحقق مبدأ المساواة فى حق الاقتراع على أفضل ما يمكن: إنسان واحد، صوت واحد، قيمة واحدة، قاموس المصطلحات السياسية والدستورية والدولية ـ مكتبة لبنان ـ المترجم.

ينتج التمثيل النسبى عادة عددًا أكبر من الأحزاب، ويعنى أن معظم الحكومات هى ائتلافات من عدّة أحزاب. ومعظم الديمقراطيات الليبرالية (حتى الوحدات تحت الوطنية فى المملكة المتحدة) تستخدم نوعًا من التمثيل النسبى الآن، والذى يظهر فى أشكال مختلفة. وفى الأغلب تعتمد على انتخاب عدّة مشرّعين فى دوائر انتخابية أكبر، بحيث تضمن الأحزاب مقاعد فى المجلس التشريعى بالنسبة إلى أصواتها الكليّة فى جمهور الناخبين ككل.

هناك أيضا عدد من «الأنظمة الهجين hybrid systems». تستعمل فرنسا إقتراعات الدورة الحاسمة بين المرشّحين الكبار فى انتخاب متعدّد الأحزاب. واستعملت إيطاليا تمثيلاً نسبيًا مختلفًا وأنظمة ليست تمثيلاً نسبيًا كان الغرض منها إعطاء المقاعد البرلمانية الإضافية إلى الحزب أو التحالف الأكثر نجاحا، وبذلك تضمن أغلبية حكومية عاملة، مقابل النتائج القريبة جدا التى تجعل الحكومات غير مستقرة. وتستعمل تركيا وروسيا أنظمة التمثبل النسبى لكن مع أحزاب تطلّب فوز أعلى حد أدنى من المشاركة الوطنية فى الأصوات (٧ إلى ١٠ بالمائة) قبل أن يمكنها أن تأخذ مقاعد فى المجلس التشريعى. صمم هذا الإجراء للحماية من تجزؤ الحزب وحماية نصيب الأصوات للأحزاب الكبيرة، لكنّه قام بذلك فقط على حساب كلفة كبيرة من عدم التناسب (وفى روسيا هائل) . وسوف نعير أهمية كبيرة للأنظمة الانتخابية فى الفصل السابع.

٢- التنفيذى والتشريعى: فى الديمقراطية الليبرالية يجب أن ينتخب المجلس التشريعى، ولكن فى الأنظمة الرئاسية الكاملة (مثل الولايات المتّحدة) ينتخب الرئيس انتخابا مباشرا بالتصويت الشعبى للعمل كرئيس السلطة التنفيذية ورئيس الحكومة، بينما ينتخب المجلس التشريعى بشكل منفصل. إنّ الكونجرس الأمريكى فريد تقريبا فى كونه لا تسيطر عليه مطلقا السلطة التنفيذية. وفى الأنظمة البرلمانية التامة (مثل المملكة المتحدة، أستراليا، ألمانيا، والعديد من الدول الأخرى)، فإن الوزراء المعيّنين من قبل المجلس التشريعى، يكونون عادة من الحزب أو الائتلاف الأكبر. وعادة ما يكون رئيس الوزراء زعيم الحزب الأكبر فى البرلمان، ويمكن أن يترأس الحكومة فقط طالما، كان يحتفظ بدعم الأغلبية فى ذلك المكان. وفى الأنظمة الهجينة (بعض بلدان

أمريكا اللاتينية، فرنسا وكوريا الجنوبية) هناك انتخاب مباشر للرئيس مع السلطات التنفيذية، وحكومة وزراء برئاسة رئيس وزراء الذى يعينه ويكون مسئول عنه المجلس التشريعى المنتخب.

٣. المركزية واللامركزية: فى «الدول الوحدوية - unitary states» القليلة الباقية (مثل اليابان وإسرائيل ونيوزيلندا) تسيطر حكومة مركزية على جمع وإنفاق الدخل وسلطاتها تجعلها تبدو أصغر من سلطات الحكومات المحلّية أو البلدية. وفى النهاية الأخرى من السلسلة، هناك «الدول الفيدرالية - federal states» حيث توجد كل من الحكومة الوطنية وحكومات (أو على مستوى الدولة أو الإقليم) إقليمية (كما فى الولايات المتّحدة، وكندا، وأستراليا، وألمانيا، وإسبانيا)، ويحدد الدستور بعناية سلطاتها النسبية. وكان الاتجاه فى أوربا الغربية قويا فى اتّجاه ترتيبات أكثر شبها بالفيدرالية وترتيبات داخلية لا مركزية. وحتى المملكة المتّحدة تحركّت فى اتّجاه الفيدرالية اللا متناظرة، حيث تشارك الحكومات المنتخبة فى أسكتلندا وويلز وأيرلندا الشّمالية ولندن (ولكن ليس إنجلترا) السلطة مع حكومة ويست مينستر التى تدير صنع السياسة البريطانية. وبنفس الطريقة، فإن البلدان البونابارتية المركزية سابقا (مثل فرنسا وإيطاليا وإسبانيا) تحركّت نحو أنظمة الحكم متعدّدة الطبقات. وفى الاتحاد الأوربى تطور شكل فريد شبه فيدرالى بين الدول الأعضاء (التى لم تعد تسمى الدول القومية) والمؤسسات المركزية القوية للاتحاد الأوربى (المجلس الأوربى، المفوضية الأوربية، البرلمان الأوربى، ومحكمة العدل الأوربية).

٤. دور النظام القانونى: فى جميع الديمقراطيات الليبرالية يجب أن يكون القضاة مستقلين من سيطرة السياسيين. ولكن فى بعض البلدان التى تعرض سيادة برلمانية (parliamentary sovereignty) (مثل بريطانيا ونيوزيلندا) لم تكن هناك محكمة عليا قادرة على إلغاء القرارات التى أقرها المجلس التشريعى، بالرغم من أن المملكة المتحدة تتحرّك الآن فى ذلك الاتّجاه. وفى الأنظمة الأخرى (خاصة الرئاسية والهجينة) للمحكمة الدستورية (constitutional court) سلطة إعلان القرارات التشريعية والتنفيذية غير الدستورية. تمثّل

المحكمة العليا الأمريكية مراجعة قضائية للحكومة فى شكلها الأقوى. إنّ الولايات المتّحدة فريدة لدرجة أن العديد من القضايا السياسية الرئيسية تنتهى كمسائل قانونية، وهكذا تعزّز السمة «الليبرالية» مقابل السمة «الديمقراطية» فى نظامها السياسى. وتوجد محكمة دستورية أضعف فى فرنسا. وفى الاتحاد الأوربى، بدأت محكمة العدل الأوربية العمل كمحكمة دستورية، بينما تساعد محكمة أوروبية مستقلة لحقوق الإنسان على حماية الحريات المدنية فى الدول الأعضاء.

الوظائف المتغيرة للدول الديمقراطية الليبرالية

إن بعدا أخيرا من الاختلاف بين الدول، وبين الدول الديمقراطية الليبرالية على وجه الخصوص، يتعلق بالضبط بما تفعله فى الدول وظائفها وكيف ترتبط بالنظم الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات التى تحكمها. هنا لا تزال الصراعات أقوى بين النفوذ الليبرالى لتحديد سلطات الدولة بدقّة والنفوذ الديمقراطى لاستعمال السلطة السياسية لمناقشة التفاوتات الاجتماعية، والأشكال الأكثر وضوحا لأولويات الدولة الرئيسية.

عملت الدولة الحديثة المبكّرة فى بيئة خارجية غير آمنة، وفى الأيام التى سبقت ظهور السوق الرأسمالية الاقتصادية. وقد كان لديها ثلاث أولويات رئيسية: المحافظة على النظام الداخلى (منع الصراع المدنى)؛ التنافس خارجيا مع الدول الأخرى؛ وجمع العائدات اللازمة لهذين النشاطين الأولين (سكوسبول ١٩٧٩ .(ويمكن أن تسمى هذه أولويات النظام ، الإيراد والأمن. وكان يتم جمع الإيراد عادة بواسطة النظام الضريبى، الذى كان فى أغلب الأحيان يجد مقاومة ممن يحصل منهم. والدولة غير القادرة على جمع الضرائب يمكن أن تواجه مشكلة عويصة، خصوصا فى مواجهة التهديدات الخارجية الزائدة. وإذا اهتمت الدولة فقط بتعظيم الإيرادات التى تحصلها حينئذ تكون كما اسمّاها ليفى (١٩٨٨) «الدولة اللصوصية ـ predatory state» التى قد تتعهد أيضا بتفقير مجتمعها لملء صناديقها الخاصة. والأمثلة الأخيرة ليس من الصعب إيجادها، خصوصا فى أفريقيا، من الديكتاتوريين الذين جمعوا ثروة شخصية هائلة حتى

عندما هبط متوسط الدخول فى مجتمعاتهم. لكن أكثر الدول التى ترغب فى تعظيم إيراداتها سوف تجد أن ذلك التفقير ليس بالفكرة الجيدة، لسببين. الأول: المقاومة العنيفة التى يمكن أن تثيرها، والثانى: أنّ هناك طريقة أكثر فعّالية لزيادة الإيراد على المدى البعيد.

وبمرور الوقت وتطور الرأسمالية، وجد المسئولون الحكوميون أن هناك طريقة أقل إيلاما لضمان العائدات الإضافية. بالترويج للنمو الاقتصادى فى اقتصاد السوق الرأسمالى، يمكن أن تزيد الإيرادات الإجمالية من النظام الضريبى حتى لو ظلت معدلات النظام الضريبى ثابتة. وهكذا ينمو ما يمكن أن يسمى بـ «الأولوية الاقتصادية للحكومة . the economic priority of government»، أو ما يسميه الماركسيون أولوية «التراكم . accumulation imperative» (انظر الفصل الرابع). تطورت الاقتصاديات الرأسمالية فى أزمنة مختلفة فى بلدان مختلفة، بدءا من القرن السابع عشر فيما يسمى الآن هولندا، التى تلتها بريطانيا. واليوم، أصبحت هذه الحتمية الاقتصادية الأولوية الأولى لمعظم الدول - أو على الأقل الدول الناجحة التى أفلتت من تهديد احتلال الدول الأخرى، أو النزاع المدنى الحادّ.

يتطلب الاقتصاد الرأسمالى الناجح سلسلة من الحقوق مهمة لحماية الملكية الخاصّة، التى كانت تشجيعا رئيسيا فى خلق الدول الليبرالية، لأن الليبرالية تتحدد بتأكيدها على سلسلة من الحقوق. وعلى أساس أن المصالح الرئيسية للعمل والدولة تندمج الآن حول ترقية الظروف للنمو الاقتصادى، فيمكن لقادة الشركات أن يدخلوا إلى الحكومة التى استبعدوا منها عندما كانت تهيمن على الدولة الملكية المطلقة، الأرستقراطية المالكة للأراضى والكنيسة. وهكذا أصبحت الدولة دولة رأسمالية.

إن اقتصاديات السوق الرأسمالية مع ذلك مزيج من المنفعة والضرر للدولة. فيمكنها أن تولد ثروة، لكنّها أيضا تخضع لدورات ازدهار وأزمات اقتصادية، ويمكن أن يهدد عدم الاستقرار السياسى المرتبط النظام الداخلى. وكارل ماركس وورثته فى اليسار الاشتراكى والشيوعى اعتقدوا لفترة طويلة بأنّ عدم الاستقرار

هذا سيتوّج بالضرورة فى «ثورة اجتماعية - social revolution» عن طريق الطبقة العاملة (انظر الفصل الرابع). وغالبا ما استطاعت الدول الراسمالية المتقدمة تفادى هذا المصير ، بتوسيد الضربات التى شعر بها هؤلاء الموجودون فى مستوى النهاية الأدنى للدخل والأمن الوظيفى. أنجز هذا التغيير الرئيسى من خلال برامج «دولة الرفاه - welfare state»، مثل تأمين البطالة والضمان الاجتماعى ومعاشات التقاعد. كان لدى الماركسيين اسم لهذا أيضا، أطلقوا عليه وظيفة «الإقرار بالشرعية - legitimation function» (Offe ١٩٨٤)، لأن دولة الرفاه ساعدت على تشريع الاقتصاد السياسى الرأسمالى فى نظر المجموعات الاجتماعية التى كانت لولا ذلك ستعانى أكثر من عدم استقرارها المرتبط. وكان يعنى تطور دول الرفاه أنّ الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية وزعماء النقابات، والممثلين السياسيين الرئيسيين للطبقة العاملة المنظّمة، يمكن أن يتكيفوا ضمن دولة ديمقراطية، لأن مصالحهم تتوافق الآن مع إحدى أولوياتها الرئيسية. وهكذا فإن الاستقرار السياسى والاجتماعى الذى تم إنجازه جعل دولة الرفاه أساسية فى تحصين الديمقراطيات الليبرالية ضدّ الثورة الماركسية، وبذلك أبقت على الرأسمالية. لذا لا تزال دولة الرفاه نوعًا من الدولة الرأسمالية.

وعلى ذلك فإن الدولة الليبرالية الحديثة لها خمس وظائف رئيسية، تم تلخّيصها فى (الجدول ٢، ١)، وقد تقف فى أغلب الأحيان فى صراع مع بعضها البعض. ويؤكد ليبراليو السوق على النزاع بين النمو الاقتصادى وأولويات الرفاهية، الذين يرون ضرورة وجود نظام ضريبى لتمويل دولة الرفاه، مثلما يشكل عائقًا رئيسيًا فى النمو الاقتصادى، والرفاهية ذاتها عقبة فى العمل الشاقّ الذى يعتمد عليه الاقتصاد المتزايد الدينامى (انظر الفصل الخامس). وفى الفصول اللاحقة التى سوف نستكشف إضافات محتملة إلى هذه المجموعة من الأولويات الرئيسية.

إن الاتجاه للدول الديمقراطية الليبرالية أن تضيف وظائف وتمدّد وصولها إلى المناطق أكثر من الحياة الاجتماعية كان دائما جداليا.

جدول (٢، ١) الأولوية الرئيسية الناشئة للدولة

الفترة	الوظائف الرئيسية (تراكمية)
الدولة الحديثة المبكرة	توفير أمن خارجى المحافظة على النظام الداخلى تحصيل الإيراد
الدولة الرأسمالية	تشجيع النمو الاقتصادى
دولة الرفاهية	تشرع ترتيبات الاقتصاد السياسى والاجتماعى ككل. من خلال تقديم احتياطيات اجتماعية(الرعاية الصحية، التعليم... إلخ)

الدول الرأسمالية الديمقراطية الليبرالية فى أواخر القرن التاسع عشر فى أوربا وأمريكا الشمالية قصرت نفسها فى الغالب على الدفاع الخارجى، والحفاظ على القانون والنظام الداخلى، وتحصيل الضرائب، ودعم الأسواق بنظام قانونى، والقيام بأعمال عامة محدودة، لكنّها غضّت الطرف أيضا عن الدرجات القصوى للفاقة والتباين الاجتماعى. وكان يعنى ظهور دولة الرفاه أنّ الحكومة تدخّلت فى منظومة البرامج الاجتماعية، وتطوّرت بشكل شامل جدا فى البلدان الإسكندنافية، حيث يخصص حوالى ٦٠ بالمائة من الناتج المحلى الإجمالى الآن بالحكومات، مقابل حوالى نصف هذا المستوى فى الولايات المتّحدة أو اليابان. لعبت الحكومات أيضا أدوارا كبيرة جدا فى تمويل وتشغيل أنظمة التعليم العامّة، التى نظر إليها كضرورة اقتصادية حتى من معظم ليبراليى السوق.

إن الطريق إلى دولة الرفاه الرأسمالية المختلطة كان يأتى بصورة أكثر سهولة فى أوربا الغربية. وخصوصا فى الفترة ما بين (١٩٤٥ - ١٩٧٦) نمت الدولة فى العديد من البلدان بثبات أكبر من ناحية الميزانيات والموظفين. ولعب سباق التسلح العسكرى الذى ارتبط بالحرب الباردة دورا فى نمو الحكومة أيضا فى الولايات المتّحدة، بجانب نمو فى الرفاهية والإنفاق على التعليم، وتنظيم متزايد لاقتصاد السوق، وتأثّر بقوة الهجوم المضاد بعقيدة سوق الليبرالية، واستجاب لأزمة مدركة من المطالب المفرطة على الدولة، رأت بعض التساقط فى الوظائف والموظفين فى

حكومات الدول الغربية المتطورة أثناء الثمانينيات والتسعينيات. ولكن خارج الاقتصادات الصناعية الأكثر تقدّما، لا يزال بند الرفاهية باقيا متواضعا أو زهيدا. والعديد من الدول (ومن بينها الديمقراطيات الليبرالية طويلة الأمد مثل الهند) لا تزال لديها اقتصاديات رأسمالية نامية على نحو هزيل، وضعيفة بحيث لم توجد أنظمة رفاهية لجماهير سكانها.

الخاتمة

لا تزال الدولة أساسية فى العمليات السياسية الحديثة. فقد يعاد سن القوانين أو التعليمات مرة ثانية لمنع أو تحديد الأنشطة: وقد تزيد ميزانيات الدولة وتتطلب مصادر لتحصيل الضرائب؛ وقد يتم إغلاق الوسائل العامّة الحالية أو يعاد توجيه الإعانات الحكومية إلى مجموعات ومصالح أخرى؛ أو قد تنفجر الحروب والأزمات. لكن عمليات الدولة تقع على حد سواء فى قلب التغييرات الإيجابية للترويج للتنمية الاقتصادية، ولخلق الأمل للناس للهروب من أو تخفيف الفقر، وللإشراف على التحسينات العامّة فى مستويات المعيشة. يفسر تدخّل الدولة عمليا فى كلّ العمليات السياسية الكثافة العالية كثيرا للصراعات المرتبطة بها. هناك أشكال عديدة التى تغير فيها أغلبية مختلفة فى صندوق الاقتراع التأثير النسبى للمجموعات ذات الاهتمامات الخاصة، والوصول إلى الحكم قيادة سياسية جديدة، أو قد يعيد تغيير ميزان التأثير فى العلاقات الدولية تشكّل الدولة، وبذا يغيّر ظروف الناس وفرص الحياة.

الجزء الأول

النظريات الكلاسيكية

كان شكل نظريات الدولة معظم القرن العشرين أبسط كثيرا من شكلها اليوم. فقد تنافست أربع نظريات كلاسيكية موجّهة إلى العلماء والطلاب والنشطاء والقادة السياسيين. وعلى الرغم من أن كلّ النظريات الأربع وقعت منذ ذلك الحين فى مشاكل، فإنها لا تزال المرجع الأساسى لكلّ نظريات الدولة، والدولة الديمقراطية الليبرالية بشكل خاص، ولا تزال جميعها تلقى بعض الدعم مهما كان التحفظ لذلك الدعم، ومهما كان انكماشه بمرور الزمن. وحتى عندما كانت تبدو نظرية معيّنة فى حالة ركود، فلا يزال يتمنى مؤيدوها أن تعود. وهكذا فإن فهم هذه النظريات الكلاسيكية الأربع (التعدّدية pluralism، نظرية النخبة elite theory، الماركسية Marxism وليبرالية السوق market liberalism) يعد أمرا ضروريا لأى واحد يرغب فى فهم كيف تعمل الدول الديمقراطية الليبرالية، بالإضافة إلى فهم الفروق الدقيقة للروايات المعاصرة عن كيف يمكن أن تعمل الدول وما ينبغى أن تعمل.

وتؤكد التعدّدية التى سنحللها فى الفصل الثانى على التأثيرات المتعدّدة داخل وعلى «صنع السياسة - policy making»، وبشكل خاص الدور الذى تلعبه المجموعات ذات المصالح الخاصة المنظّمة المتنوّعة، على الرغم من أنها لا تتجاهل التأثيرات الأخرى، مثل تأثيرات الناخبين العاديين فى الانتخابات. وقد تتضمن المجموعات ذات العلاقة النقابات العمالية واتحادات الأعمال وحملات المنظمات من أجل العدالة الاجتماعية، البيئية، الدينية، أو مقاومة التغير. ويفسر مؤيدو التعددية صنع سياسة وعمليات الدولة على أنها تفاعل القوى المتعدّدة. ويعتقدون

أيضا أن هذا التنوع وسيلة جيدة لتنظيم الحكومة والسياسة، ولذا يدعمون آليات لتبديد السلطة.

ومنظرو النخبة الذين سنتناولهم فى الفصل الثالث، يعتقدون أنّ كلّ هذا الكلام عن تعدّدية التعدديين كذب: لأنه فى الواقع، أن الدولة والمجتمع تحكمهما نخبة موحدة واحدة. وفى النصف الأوّل من القرن العشرين، دافع معظم منظرى النخبة عن هيمنة النخبة. وفى نظرية منتصف القرن العشرين تبنى النقّاد الراديكاليون للدولة الديمقراطية الليبرالية نظرية النخبة، الذين أرادوا الكشف عن دور النخب وانتقادها. وبخاصة «النخب الاقتصادية elites economic».

يعتقد الماركسيون (Marxists)، الذين سنناقشهم فى الفصل الرابع، أنّ السياسة تتحول فى النهاية إلى اقتصاد، بحيث تعتبر الطبقة الاقتصادية المهيمنة أيضا الطبقة السياسية المهيمنة. وهكذا فى النظم الاقتصادية الرأسمالية، فإن المالكين ومراقبى الأعمال هم الذين يمارسون الرقابة: وفى النهاية، سوف تُنظم الدولة وتعمل من أجل خدمة مصالحهم. ولا يمكن أن يتغير هذا الموقف إلا بالإطاحة بالرأسمالية.

و«ليبراليو السوق - market liberals»، الذين سنتعرض لهم بالدراسة فى الفصل الخامس، يؤكدون أيضا على الاقتصاد - ولكن على نحو مختلف تماما. وفى حين يؤكّد الماركسيون على الطبقات الاقتصادية (classes economic)، يؤكّد ليبراليو السوق على الأفراد (individuals). يعتقد ليبراليو السوق أن الأفراد المتفاعلين فى الأسواق يعطون عادة نتائج جيدة، لكن الأفراد المتفاعلين فى الحكومات (سواء كانوا ناخبين أم سياسيين أم بيروقراطيين أو جماعات ضغط) يعطون نتائج سيئة بشكل جماعى. وهكذا فإن القانون هو تعظيم دور الأسواق، بينما قانون الحكومة هو أن تخفض وظائفها الأساسية إلى أدنى حد ممكن.

الفصل الثانى

التعدّدية

التعدّدية (pluralism) هى اعتقاد بأن هناك العديد (تعددًا) من طرق الحياة، العديد من طرق المعرفة، والعديد من مراكز السلطة فى المجتمع، التى تلتزم بالمنافسة المعتدلة غير الحقود. اعتقد مؤيدو التعددية أن هذه الشروط يمكن أن تتحقق بشكل أفضل، وفى النهاية ربما لا تتحقق إلا فى ظل الديمقراطية الليبرالية. ومن الناحية الفكرية، تعارض التعدّدية كلّ أشكال «الأحدية . monism» (القول بأن ثمة مبدأ غائيا واحدا، كالعقل أو المادة) فى الفكر السياسى والاجتماعى. وهى أنظمة الاعتقاد التى تحتكم إلى فكرة فلسفية واحدة، قيمة مهيمنة أو مؤثرة على كل شىء، نظرية من نظريات التاريخ أو مسار تطوّرى، ثقافة أو طريقة حياة ، دين أو كتاب مقدّس، أو مركز من مراكز الحكومة.

والتعددية كنظرية معيارية (normative value)، تؤكد على النتائج المفيدة للتنوع الاجتماعى والثقافى، وعلى وجود العديد من المؤسسات المختلفة والقيم والجماعات وطرق الحياة. وتدافع أيضا عن أساليب دستورية توفق بين منظورات مختلفة من قضايا السياسة العامّة. والتعددية كنظرية تفسيرية (explanatory theory) للسياسة، تظهر كيف تصنع السياسة من تفاعلات عناصر فعّالة ومؤسسات متنوّعة. وتوصف الديمقراطيات الليبرالية بأنها «حكم الكثرة - poly-archy» مع مراكز متعدّدة للسلطة، لذا يكون الحكم من خلال العديد وليس القلة. ويتحقق هذا التأثير فى الأساس بسلسلة أعمال مجموعة المصالح الخاصة (interest group): «الانتخابات التنافسية . competitive elections» التى لا يمكن الفوز بها إلا عن طريق تنظيم ائتلافات من وجهات نظر الأقلية: «وحكومة

ممثلة ـ representative government». ومن الممكن الاعتقاد بالتعدّدية التفسيرية بينما ترفض التعدّدية المعيارية والعكس بالعكس. ومع ذلك، فى الواقع العملى تتشابك التعدّدية التفسيرية والمعيارية معا فى نظريات المؤلفين البارزين.

أصبحت التعددية فى الخمسينيات مقاربة علم السياسة الأمريكية المهيمن على تحليل الديمقراطية الليبرالية، على الرغم من أن لها تاريخًا أوربيًا أيضا. وسوف ندرس هنا الأصول المتنوعة للتعدّدية، وفروضها الأساسية، ووصفها لمصادر المصالح الاجتماعية، وجهة نظرها عن الحكومة؛ وأسباب بعض التحديات الأخيرة لها.

الأصول والفرضيات الرئيسية: جذور التعدّدية

التعدّدية لها أصول فلسفية فى الآراء الليبرالية التى تعارض حكم شخص مفرد (مثل ملك مستبد أو ديكتاتور)، أو شيعة واحدة، مثل دين مهيمن. وتعتمد التعدّدية على الأفكار الليبرالية الرئيسية التى تدافع عن حكومة دستورية محدودة، خصوصا:

- الحقوق الفردية: مثل حرية التعبير، تنظيم من الأفراد لهم مصلحة مشتركة والملكية الخاصّة. وفى كتابات الفيلسوف البريطانى «جون لوك ـ John Locke»، فى أواخر القرن السابع عشر، طوّر تبرير محورى لهذه الحقوق، فقد اعتقد أنّ الانتهاكات المفرطة للحقوق لحاكم يمكن أن تبرّر التمرّد عليه. ودافع خليفته فى القرن التاسع عشر، جون ستيوارت مل، عن أولوية الحقوق المدنية civil rights فى جميع النظم الاجتماعية. وفى رأيه إن الحقوق خصائص إنسانية ثابتة ـ لا يمكن أن توهب أو تتنزع من الناس.

- التنظيمات المؤسساتية المتوازنة: صمّمت فى الأصل من أجل تقويض الملكية المطلقة بفصل السلطات القضائية والتنفيذية والتشريعية وتخصيصها لمؤسسات مختلفة. وقد اشتق مصطلح «فصل السلطات ـ separation of powers» فى ١٧٤٨، على يد المعلّق الفرنسى البارون «مونتيسكو[1] Montesquieu»، الذى

(١) مونتيسكو (١٦٨٩ - ١٧٥٥): كاتب وفيلسوف سياسى فرنسى، أشهر آثاره روح القوانين. المورد. المترجم.

كتب بشكل رئيسى عن التنظيمات الدستورية البريطانية،التى يهيمن عليها برلمان مكون من مجلسين تشريعيين. ولم يكن تفسير مونتيسكو لبريطانيا تفسيرا دقيقا، لأنه فى هذه الفترة كان الملوك البريطانيون يتحكمون فى السلطة التنفيذية وأتقنوا فنّ خلق الأغلبيات بشراء الأصوات فى برلمان أرستقراطى بشكل كبير. وبينما كانت السلطة القضائية البريطانية منفصلة بصورة حقيقية، فمن غير المحتمل أنها كانت محايدة أو نزيهة. ومع ذلك كان لدى بريطانيا هيكل سلطة شامل وأكثر تنافسا من أكثر الدول الأوربية فى هذا الوقت.

- أنظمة حكومية لا مركزية أو فيدرالية: من النوع الذى تأسّس أولا فى دستور الولايات المتحدة فى ١٧٨٩. وفى منتصف ثلاثينيات القرن التاسع عشر، تجول معلّق فرنسى آخر، أليكسيس دى توكيفيل «Alexis de Tocqueville»، فى الولايات المتّحدة وفى كتابه المؤثر «الديمقراطية فى أمريكا - Democracy in America» امتدح «غياب الإدارة المركزية. ولم تزعم الأغلبية الوطنية أنها تعمل كلّ شىء» (١٩٤٥: ٢٨١).

كلّ هذه الاقتراحات للتعويض عن توزيعات السلطة كانت لعنة فى دافع تمركز الملكيات المطلقة التى سيطرت على أوربا من القرن السادس عشر إلى القرن الثامن عشر، التى ناضلت ضدّها الأفكار الليبرالية. وبالنسبة لليبراليين، سوف تعطى الحقوق المدنية الأفراد والشركات (التى أنشئت حديثا ككيانات قانونية مهمة بحكم حقّهم الشخصى) وسيلة لمقاومة المطالب الحكومية غير المبرّرة، وسوف يعطى فصل السلطات الإدارات المختلفة من الحكومة سلطة محدّدة فيما يتعلق بالفروع الأخرى. وسوف تضع الفيدرالية (federalism) سلطات المستويات المختلفة من الحكومة ضدّ بعضها البعض. والمجموعة العامّة للأحكام، كما فى خطة «جيمس ماديسون[1] - James Madison» للجمهورية الأمريكية التى تم تبنيها فى ١٧٨٩، سوف تحمى أى «فئة» من التصرّف بشكل استبدادى. وسوف تقيد هذه التنظيمات أيضا عمليات الديمقراطية، بحيث لا تستطيع الأغلبية الكبيرة من الناخبين أن تضطهد الأقلّيات.

(١) جيمس ماديسون (١٧٥١ - ١٨٣٦): سياسى أمريكى، الرئيس الرابع للولايات المتحدة الأمريكية (١٨٠٩ - ١٨١٧). المورد. المترجم.

وفى منتصف القرن التاسع عشر، كان هذا الوضع الليبرالى العامّ واضحا تماما، حتى وإن كان لا يزال لم يطبّق بشكل كامل فى أى مكان. وفى أواخر القرن التاسع عشر، أصبح من الممكن فصل موقف تعددى متميّز عن الليبرالية ككل. وكان صعودها اللاحق للهيمنة فى علم السياسة متأثرا بثلاثة تيارات فكرية رئيسية، والتى سنناقشها تباعا: «التعدّدية الفلسفية والسياسية - philosophical and political pluralism»: «سوسيولوجية المجتمع الصناعى الحديث - the sociology of modern industrial society»: «والتطور العلمى لعلم السياسة - the scientific development of political science».

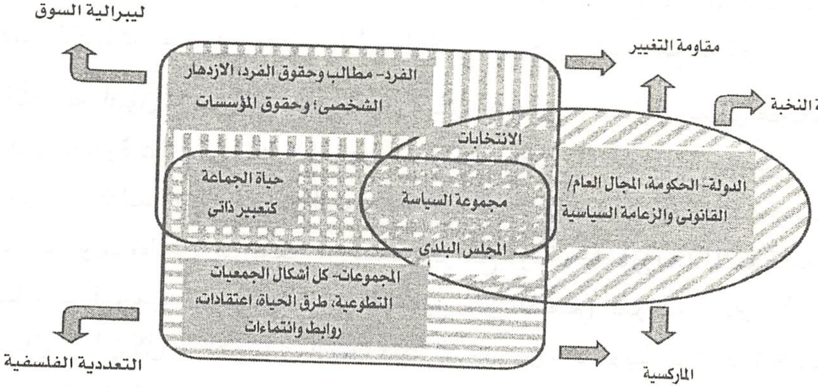
- التعدّدية الفلسفية والسياسية فى أوائل القرن العشرين

منذ أواخر القرن التاسع عشر حتى الفترة بين الحرب، كانت هناك صراعات حادّة بين ثلاثة نماذج فلسفية أساسية متنافسة - الفرد the individual، الدولة the state والمجموعات أو الجمعيات الطوعية association groups or voluntary انظر شكل ٢ - ١). افترضت الليبرالية الكلاسيكية أن أولوية ازدهار وتطور الفرد سببًا جوهريًا لكلّ الحياة الإنسانية، يبرّر حقوق الفرد تجاه الدولة. وكانت هناك نزاعات داخل الليبرالية حول دور الشركات والمؤسسات، التى ازداد حجمها فى المجتمعات الصناعية وسلطتها السياسية وأهميتها بدرجة كبيرة.

أبرز مؤيدو التعددية أهمية الجماعات والجمعيات التطوعية فى محاولة لتجاوز صراعات الدولة ضد الفرد (الحكم المطلق absolution مقابل الليبرالية liberalism) التى كانت تتزايد وتتضاءل منذ القرن السابع عشر. وبدأ عدد من المفكّرين فى الولايات المتّحدة وبريطانيا فى التأكيد على أن حياة فرد منعزل هى حياة ليست لها جذور ثقافية ومسلوبة القوة بالمقارنة بحياة شخص له جذور فى جماعته، وتتشكّل بقوة من خلال طبقته أو انتمائه العرقى أو الدينى أو السياسى. وفى الولايات المتّحدة، أثار وصول أعداد هائلة من المهاجرين والتوسّع الضخم فى المدن الصناعية المخاوف بين الليبراليين بأنّ الثقافة الديمقراطية الراسخة سوف تنغمر بسبب «الجماهير» القادمة حديثا. وفى الحقيقة، لم يحدث شىء من هذا النوع، لأن القادمين كانت لديهم تقاليد ثقافية قوية، والتى أبقوها وكيّفوها حسب الظروف الأمريكية، بينما استوعبوا سياسة واقتصاد الولايات

المتّحدة. وعلى الرغم من ذلك، لم تستند حجج مؤيدى التعددية الأمريكيين على تعدّد الثقافات، بل على تنوع التجربة. وفى النهاية على تنوع المصلحة الاقتصادية. ذكر الفيلسوف جون ديوى John Dewey (١٩١٧: ٢٨٨) أنّ «نظرية البوتقة المنصهرة كانت تسبب لى دائما ألما بعض الشىء»، بسبب نقص التنوع الذى تنطوى عليه.

شكل (٢ - ١) نماذج فلسفية متنافسة فى الفترة من (١٨٨٠ إلى ١٩٣٩)



فى أوربا فى بداية القرن العشرين، كان تركيز فكر مؤيدى التعددية على الجمعيات التطوعية من الناحية التاريخية، مثل الكنائس، منظمات المجتمع والجمعيات الخيرية. أكد بعض مؤيدى التعددية المحافظين) المتوافقين مع الفكر الاجتماعى للكنيسة الكاثوليكية) على أهمية المنظمات التطوعية والوسيطة كحلقة وصل بين العمل والعمال، وإدخال الأعمال فى المسئولية الاجتماعية، بينما تدمج العمالة المنظّمة فى السياسة المعتدلة بدلا من حالة القتال المتطرفة. وتشبث مفكّرى مؤيدى التعددية ذوى النزعة اليسارية بحياة المجتمع الناشئة فى المدن الصناعية الموسعة حديثا، وخصّصوا دورا مركزيا لاتحادات العمال المتزايدة القوّة، التى نظّمت رفاهية المساعدة الذاتية، والإسكان والصحة، وحشد الأحزاب السياسية، بمنظماتها من الشباب والنساء.

وفى بعض البلدان الأوربية، مثل اسكندنافيا والمملكة المتحدة، جلست التعدّدية بشكل مضطرب بجانب الأفكار الديمقراطية الاجتماعية حول بند دولة الرفاه عندما تقدم القرن العشرون. والجهود الطوعية الناقصة لتوفير التأمين الصحى أو حماية الفقراء فى سن الشيخوخة رفضها الديمقراطيون الاجتماعيون محبذين توفيرًا شاملاً وطنيًا تحت إدارة حكومية بالكامل.

ولكن فى فرنسا وألمانيا كانت الحكومات غالبا ما تخصص دورا متكاملا وداعما لبند الرفاهية. ودعمًا (بدلا من استبدالها بالكامل) الجهود الإقليمية الطوعية والهيئات المحليّة. وبعد ١٩٤٥ أسهمت هذه الأفكار فى ظهور نموذج من الطوائف الحرفية (corporatism) من اليسار - الوسط - كنوع من سياسة المصالح المقيّدة التى تشمل اتحادات النقابات العمالية وجمعيات الأعمال التى تتفاوض مباشرة مع الحكومة.

وأكّد المحامون الأمريكان على تعدّدية غير محدودة نسبيا، مع أىّ مجموعة ترى أنها قادرة على أن تنال بالجهد المتواصل بعض النفوذ السياسى. وعلى النقيض من ذلك، اقترح مؤيدو التعددية الأوربيون نظاما أكثر تنظيما ومتأثرا بالحكومة، وتساءلوا كيف يمكن أن تسكن برامج دولة رفاه (وربما الملكية العامة للصناعات الصعبة الرئيسية، مثل التنقيب عن الفحم) النزاعات بين الأعمال والعمال. ورأى كل من مؤيدى التعددية الأوربيين والأمريكيين الانتخابات والحكومة النيابية كوسائل رئيسية لمصالح الجماعة.

وتجمعت الخيوط والتأكيدات المختلفة للتعدّدية الفلسفية معا واكتسبت رنينا ثقافيا أعمق وأوسع فى الولايات المتّحدة وبريطانيا طوال الحرب العالمية الثانية. وأفسحت هزيمة ألمانيا النازية المجال لبداية الحرب الباردة مع الاتحاد السوفيتى فى ظل ستالين والصين فى ظل ماو تسى تونج. ووصم مؤيدو التعددية الطبيعة الأحدية المشتركة للنظم النازية، والفاشية والشيوعية فى ظل مفهوم «حكم الحزب الواحد - totalitarianism». واعتبر «هانا أردنت - Hanna Arendt» (١٩٥١) سمته الأساسية تحويل المجتمع إلى ذرّات (atomization of society)، حيث كلّ جمعية وسيطة (عائلة، صداقة، دين، نقابة عمال، جمعية أعمال، مهنة، جامعة وأجهزة الإعلام) تسيطر عليها الدولة. وفى رؤية أعطت أيضا تعبيرًا واضحًا من «جورج أورويل - George Orwell» فى روايته عام ١٩٨٤، المتحمس (Arendt)،

جادل بأنّ اختراق الدول الاستبدادية وحكم جميع سمات المجتمع، ودعايتها المتواصلة والواسعة الانتشار، والاستعمال المنظّم للإرهاب كانت مرتبطة بشكل وثيق وضروري. حيث سعت هذه الدول إلى خلق جمهور من الأفراد المعزولين، لديهم ولاء مطلق للدولة، مشخّص فى شخص زعيم واحد مهيمن (هتلر أو ستالين أو ماو). وكلّ شخص لن يكون محميا بأىّ شكل من أشكال المنظمات الاجتماعية المستقلة ضدّ الرقابة الكاملة والتوجيه من الدولة. ولخص فيلسوف آخر مؤيد للتعددية، كارل بوبر Popper Karl، الصراع بين التعدّدية وحكم الحزب الواحد على أنه صراع بين المجتمع المفتوح وأعدائه The Open Society and its Enemy (١٩٦٦).

كانت الرسالة الرئيسية (فى كلمات أشعيا برلين. Isaiah Berlin) هى أن أىّ حجّة «للاستبداد المستنير. enlightened despotism» ستقود حتما إلى دولة وحدانية، ومن ثم تعتبر «إحدى الحجج الأقوى والخطرة فى تاريخ الفكر الإنسانى بأكمله» (Lezard 2007).

يعتقد مؤيدو التعددية الفلسفية أن التنوع أمر أساسى فى جميع الظواهر. وكما كتب هانا أردنت (١٩٧٨: ١٨٣):

كلّ شىء يوجد فى تعدد الأشياء، ليس ببساطة ما هو عليه، فى هويته، لكنّه يختلف أيضا عن الأشياء الأخرى: هذا لكونه مختلفا لطبيعته ذاتها. وعندما نحاول العثور عليه فى الفكر، ونرغب فى تعريفه، يجب أن نأخذ هذا الاختلاف أو الخلاف فى الحسبان. وعندما نقول ما هو كنه الشىء، نقول أيضا نقيضه.

وفى الغرب، يمكن أن تبدو هذه التعدّدية الآن حسًا عامًا:

هناك نواحٍ ... نكون فيها كلنا مؤيدى تعددية. وفى صميم التعدّدية هناك اعتراف بأنّ هناك تعدّد الأشخاص والمجموعات التى تعتبر من ناحية، يمكن نسبتها بشكل محدد لبعضها البعض، ومن ناحية أخرى، يمكن تمييزها بشكل واضح عن الأشخاص والمجموعات الأخرى ... وعندما يكون ذلك مفهوما، لا أعتقد أن أحدا ليس كذلك. هنا والآن ومهما كان بشكل مؤسف مؤيد التعددية (Flathman ٢٠٠٥: ١).

وقد تطبق ملاحظة «فلاثمان» على الديمقراطيات الغربية المعاصرة، غير أن الكثير من العقائد حثّت الأفراد والمجموعات على إخضاع هويتهم لبعض الكيانات العامة. وقد رأى الفاشيون، والشيوعيون، الوطنيون العرقيون والأصوليون الدينيون العالم بهذه المسميات.

ونتيجة لذلك، اعتنقت التعددية الفلسفية (philosophical pluralism) بعد ١٩٤٥ بحماسة مجدّدة، حجج جون ستيوارت مل فى كتابه الكلاسيكى عن الحرية (١٨٩٥)، بأن كلاً من الحريّة الفردية وتنوع الآراء ضروريان لكى يزدهر البشر ولكى تتقدم المجتمعات. ولا يستطيع الأفراد أن يعرفوا ويطوروا مصالحهم وآراءهم إلا إذا التقوا واختلفوا مع أناس آخرين لديهم تجارب وأفكار مختلفة. وسوف تساعد التعدّدية على خلق أفراد مولعين بالتأمل وقادرين. وفى عام ١٩٥٠، طور أشعيا برلين فكرة «تعدّدية القيمة - value pluralism»، التى يتم التعرف فيها على أنظمة أساسية مختلفة من الأخيار والأشرار على أنها تنافس من أجل القبول، لكون علاقاتهم عاجزة عن أن تكون مصمّمة بشكل موحّد. وعلى ذلك كانت التعدّدية سمة دائمة متكاملة وضرورية للحالة الإنسانية. وجادل بوبر (١٩٦٦) بأنّ فى «المجتمع المفتوح - open society» فإن «هندسة اجتماعية تدريجية محدودة» فقط هى التى يجب أن تخطّط أو تتأمّل، لأن الحلول الأكثر تطرفا للأمراض الاجتماعية دائما ما تفشل. وبمواجهة الفشل، فإن محرضيها سوف يغرون بمنحدر زلق من الإجبار المتزايد بشكل دائم لجعل مخططاتهم تنجح.

سوسيولوجية المجتمع الصناعى والحضرى الحديث

جاء الحافز الرئيسى الثانى للتعدّدية مع حاجة الليبرالية لمواجهة حقائق الحضارة الصناعية، خصوصا فى المناطق المدنية الرئيسية الممتدة والمدن الرئيسية التى كان يتركز فيها فى أواخر القرن التاسع عشر أعداد ضخمة من الناس. وكانت بعض أنماط التعدّدية تتوق إلى ماضى رؤية جيفيرسن الليبرالية للمجتمعات الزراعية الذاتية الحكم. غير أن نتيجة الأدب الاجتماعى على التصنيع بأنه لا عودة للوراء. وفى الولايات المتّحدة، كانت السنوات بين الحرب مهمة جدا فى التوثيق العلمى الاجتماعى للنسيج الخصب للحياة الحضرية.

ومدرسة علم الاجتماع بشيكاغو تحت قيادة آر. جى . بيرجس تتبّعت التشكيلة الغنية للحياة الكميونية فى المدن والمنافسة الدائمة للمجموعات الاجتماعية المختلفة لـ «المنطقة». والناس من ذوى الأصول المتشابهة والجنس والجنسية واللغة والدين تجمعوا معا فى الأحياء بعاداتهم المتميّزة وحياتهم الاجتماعية، واستخدموا بيوت أسواق الشراء والبيع الحضرية ودورات التطور لتحقيق تكيف متغير دائما للمجموعات المختلفة (دنلفى ـ Dunleavy ١٩٨٢).

اعتقد بيرجس وزميله بارك بنوع من «البقاء للأصلح ـ survival of the fittest» دينامى، لكى تنتزع فى أغلب الأحيان الأحياء بالقوّة من إحدى المجموعات العرقية أو الاستعمال الاجتماعى وبعد ذلك تطرد الطبيعة المتغيرة المتخاذلين بتكلفة اجتماعية كبيرة.

وحيث لم ير منظرو النخبة إلا «جماهير» مشوهة وضعيفة. تتبع علماء الاجتماع الحضريون الأمريكان ازدهار التنوع العرقى (ethnic variety). وحيث خاف الليبراليون فى وقت سابق من نتائج بقاء ومجىء ثقافات مجموعات المهاجرين من أن تسيطر على المجتمع الأمريكى، رأى التركيز الجديد «انقسامات معترضة» للانتماء العرقى والطبقة الاجتماعية كقوى للاستقرار. وفى كتابه المنهجى عام ١٩٢٠ جادل روس:

> إن مجتمعا . . . تسيطر عليه معارضات عديدة وفق مخططات تجرى فى كلّ اتّجاه قد تكون فى الحقيقة فى خطر أقل، لكونها تتمزّق بالعنف أو التفكّك من انشقاق واحد على طول خطّ واحد فقط. ويسهم كلّ انقسام جديد فى تضييق الشقوق المتقاطعة، لذا قد يقول المرء إنّ المجتمع مخاط معا بنزاعاته الداخلية. (Ross ١٦٤ : ١٩٢٠ ـ ٥).

فى أوربا، فكر مؤيدو التعددية فى محاولة تبديد التعميمات الكئيبة لمنظرى المجتمع الجماعى، بالنظر إلى حياة المجتمع المتينة الموجودة فى مناطق الطبقة العاملة بقدر ما هى موجودة فى ضواحى الطبقة المتوسطة أو مناطق الطبقة الراقية.

كانت تهيمن على السياسة الاجتماعية الأوربية بعد عام ١٩٤٥، دولة الرفاه المكبّرة حديثا، التى أصبح مدافعوها العنصر الأوربى الأكثر تمييزا فى فكر مؤيدى التعددية. وفى عام ١٩٥٠ كتب عالم الاجتماع البريطانى «تى. إتش . مارشال - T. H. Marshall» كلاسيكية «تعدّدية الرفاهية - welfare pluralism»، ودافع عن عملية تحديث حتمية تتطور فيها حقوق المواطنين فى الديمقراطيات الليبرالية إلى الديمقراطية الاجتماعية من خلال ثلاث مراحل:

- الحقوق القانونية والمدنية، تتضمّن حقوق الملكية والميراث، وحقوقًا لتكوين الشركات والمشاريع، وحماية قانونية ضدّ تدخل ومصادرة الدولة الاستبدادية . وفى بادئ الأمر، اقتصرت على المجموعات المميّزة، فإن منطق التطبيق القانونى سيعنى أنّ هذه الحقوق ستصبح معمّمة بشكل تدريجى لكلّ شخص، وتفتح الطريق للإنجاز.

- حقّوق سياسية، مع حرية التعبير والاجتماع (على سبيل المثال، فى اتحادات العمال)، توسيع حق الانتخاب ووصول الديمقراطية الليبرالية؛ التى تؤدى حتما إلى:

- حقوق اقتصادية واجتماعية فعّالة، خصوصا الحماية ضدّ الفقر الناجم عن البطالة، توفير معيشة للناس بشكل محترم فى الشيخوخة وتأمين فعّال ضدّ أسوأ طوارئ حالات المرض.

تطور علم السياسة

بحسب الظاهر، قد يبدو النظام السياسى المصمّم فى الدستور الأمريكى مضيافًا جدا لتحليل مؤيدى التعددية. اعتقد رجال الملكية الذين كتبوا الدستور أن فصل السلطات، الفيدرالية، مجموعة قوية من الحقوق الفردية ضدّ الحكومة، ونظام معقّد وغير مباشر من التمثيل، وكلّ المحميين ضدّ مركزية السلطة وظلم الأقلّيات. وساعدوا أيضا على ضمان تعدّد مراكز السلطة من النوع الذى يفضله مؤيدو التعددية.

رغم ذلك، فمن الغريب بما كان، فى بداية القرن العشرين وأواخر القرن التاسع عشر لم يكن الفرع الأكاديمى الجديد لعلم السياسة فى أمريكا شيئا سوى

التعددية. وبدلا من ذلك عرّف بشكل محترف بتركيزه على مثالية دولة معصرنة ومتكاملة. وعندما نظروا إلى التنظيمات الأمريكية، فإن علماء سياسيين أوائل مثل فرانسيز ليبر، جون بيرجس، وودرو ويلسون، لم يروا فقط مثلاً أعلى لحكومة فعّالة، لكن بدلا من ذلك، فوضى الفساد (خصوصا فى المدن التى تسيطر عليها آليات الحزب)، المحسوبية، أداء غير متقن، ضيق أفق، تعصب إقليمى (وخصوصا إن الجنوب يحمى مصالحه)، وعدم كفاءة. ونظروا إلى ألمانيا غير الديمقراطية كنموذج لدولة دستورية حديثة كفؤة، مع بيروقراطية مركزية تطبّق قرارات سياسية واضحة (جنل ١٩٩٥: ٢١-٢). واعتقدوا أنّ الاقتصاد الصناعى الدينامى الحديث للولايات المتّحدة يتطلب الآن دولة دينامية ووحدوية حديثة. وكما صاغها فرانك جودناو (١٩٠٤) فى الخطاب الرئاسى الأول إلى جمعية علم السياسة الأمريكية الجديدة، كان الانضباط يساعد فى «تحقيق إرادة الدولة». لم يكن هؤلاء العلماء السياسيون الأمريكيون منظرى نخبة بالضبط، لأنهم أدركوا أهمية مجتمع وطنى داعم ونشط. ولم تكن لديهم الرغبة فى استيراد الحكم الملكى الألمانى أو الأرستقراطية أو الاستبدادية، وبدلا من ذلك اعتقدوا أنّ دولة إدارية كفؤة يمكن أن تندمج مع الحريات والديمقراطية الأمريكية. وستكون دولتهم القومية مصحوبة بمواطنين وطنيين مستقيمين يتجاوزون التعريفات المحليّة والإقليمية. وقد لاحظنا فى الفصل الأول أنّ وودرو ويلسون (١٨٨٧) اعتقد أن هذا النوع من الدولة يمكن أن «يتنفّس هواء أمريكيا مجّانيا». وكانت مهمّة علم السياسة أن تتقدّم قضية الدولة المركزية.

وأجندة الإصلاح لعلماء السياسة الأوائل وجدت بعض الحلفاء السياسيين، وبشكل خاص فى الحركة التقدمّية التى ازدهرت من تسعينيات القرن التاسع عشر إلى عشرينيات القرن العشرين، تسعى إلى عصرنة السياسات الأمريكية، وتنظيف الفساد، وفتح الحكومة للفحص العامّ. ولكن فى النهاية، لم يثبت المصلحون أى مقارنة للميزّات المعقّدة المتينة للنظام الأمريكى الذى عارضوه.

هؤلاء المناصرون الأوائل لحكم الدولة الاستئثارى التمركزى فى مهنة علم السياسة أمكنهم أن يعترفوا بالتعدّد فى التأثيرات المؤثرة على الدولة الفيدرالية

الأمريكية، لكنّهم أطلقوا عليها «التجزؤ ـ fragmentation» واعتبروها مشكلة يمكن التغلّب عليها، وبالتأكيد ليست «التعدّدية» الّتى ستكون بذات قيمة.

وعلى الرغم من أن الدستور الأمريكى يفترض أن يوفر علاجًا لـ «إيذاء الفئة» فى عمليات المراقبة والموازنات، فإن هذه التنظيمات لا تستطيع أن تمنع النزاع الفئوى الحادّ والطويل الأمد بين الشمال والجنوب الذى أدى إلى حرب أهلية فى ستينيات القرن التاسع. اعتقد علماء السياسة المحترفون أن ضيق أفق طويل الأمد والتعصب الإقليمى لا يمكن التغلب عليهما إلا من خلال دولة فيدرالية مركزية قوية، والتى بدت ملامحها فى النهاية فى الحرب العالمية الأولى.

فى بداية القرن العشرين، بدأ عدد من المنظرين الأمريكيين الحديث عن التعدّدية بتعبيرات أكثر إيجابية. وكان من الأوائل بينهم «مارى باركر فوليت ـ Mary Parker Follett» (١٩١٨)، و«هارولد لاسكى ـ Harold Laski» (١٩١٧). كان لاسكى فى الحقيقة بريطانيًا لكنه قضى بضع سنوات فى الولايات المتّحدة، حيث حقق نقده للسياسية الأمريكية والنظم الاجتماعية رنينا واسع الانتشار. فقد أكد على تشكيلة من الطرق يمكن أن يواجه بها أية أفراد العالم. ولذا كانت تشكيلة الأوضاع السياسية الشرعية من المحتمل الأخذ بها. ونتيجة لذلك تضمّنت الديمقراطية السياسة النقاش حول هذه الأنواع المختلفة من الأوضاع. وعرض فوليت ولاسكى نظرية معيارية للسياسة التعددية، على الرغم من أنهما لم يكونا محددين فى تفاصيلها.

منذ تأسيسه فى القرن التاسع عشر، كان علم السياسة الأمريكى يعرض دائما حركات تحاول جعله أكثر علميا. وفى الأربعينيات، مع وصول طرق جديدة، مثل مسوحات العينة العشوائية والإحصائيات الواسعة النطاق، تعززت النزعة العلمية. وقد استطاعت الاستطلاعات بشكل خاص أن تقيس ظواهر جديرة بالملاحظة وتعبر بمقترحات بيانات كمّية، كانت تستند حتى الآن على التعميمات الانطباعية.

وكانت المسوحات البحثية ودراسات الانتخاب مرتبطة بالقيمة المؤثرة للديمقراطية التى طوّرها اللاجئ النمساوى «يوسف سكمبتر ـ Joseph Schumpeter» (١٩٤٣)، الذى جعلت منه نظرته الواقعية والمتهكمة للديمقراطية الليبرالية أيضا شخصية تتخلص من الفوارق بين التعدّدية والنظرية الخاصّة

الحديثة. والعلماء السياسيون الذين تأثروا بسكمبتر (مثل بيرلسون ١٩٥٢) هاجموا ما تخيّلوا أنه الصورة «الكلاسيكية» للديمقراطية التى قدمها الفلاسفة، التى يمكن فيها التعبير عن «إرادة الشعب» فى السياسة العامّة من خلال التصويت المطّلع (على الرغم من أن الفلاسفة السياسيين لم يقروا فى الحقيقة بوجهة النظر هذه). كان لدى سكمبتر رأيا متواضعا عن الناس العاديين، يرى أن المواطن المثالى يصبح «طفوليا» عندما يدعى لممارسة إصدار حكم سياسى. ورغم أنه طرد بالقوة من قارة أوربا مع بداية النازية، أولا إلى المملكة المتحدة وبعد ذلك إلى أمريكا، اعتقد سكمبتر على الرغم من هذا أنّ نظام الحزبين لبلاده المضيفة كان يستحق الدفاع عنه. وفى رأيه أنهم وحدهم قاوموا ظهور الفاشية فى الثلاثينيات والأربعينيات، لأن نظمهم الانتخابية دحرت الأحزاب المتطرّفة، وتطلبت أن الناخبين إما أن يصادقوا على الحكومة صاحبة المنصب أو يصادقوا على حزب معارض بديل. وفى رأيه أن الناخبين لم تكن لديهم آية آراء سياسية قوية، لذا لم يكن هناك حقا شىء مثل «الرأى العامّ». وكما لاحظ روبرت دال أخيرًا (١٩٥٦: ١٣١):

> الانتخابات... غير مؤثّرة تماما كمؤشرات لأفضليات الأغلبية... وقدر كبير من النظرية الديمقراطية التقليدية يقودنا لتوقّع أكثر من الانتخابات الوطنية عما يمكن من المحتمل أن تقدمه. ونتوقّع أن تكشف انتخابات عن «إرادة» أو أفضليات أغلبية على مجموعة قضايا. وهذا أحد الأشياء التى نادرا ما تقوم به الانتخابات، ماعدا بطريقة بديهية تقريبا.

وجادل سكمبتر بأن النخب السياسية هى فقط (رجال السياسة والأحزاب) التى تولّد الأفكار. والحكومة موكول إليها أصلا هذه النخب، لكنّهم يجب أن يكونوا متنوعين ومجبرين على التنافس من أجل التصديق الشعبى لكى يحموا من الديكتاتورية. وكلّ ما هو مطلوب من المواطنين العاديين أن يقوموا به هو أن يختاروا بشكل دورى ما بين الفرق البديلة من الزعماء التى تقدمها الأحزاب المختلفة.

وجهة نظر سكمبتر عن القدرات المحدودة للمواطنين العاديين أكّدت عليها على ما يبدو دراسات السلوك الانتخابى. بدت تظهر الاستطلاعات الجماعية

الأولى جمهور ناخبين فى الولايات المتّحدة ولاحقا فى المملكة المتحدة وأوربا، حيث كانت لدى الناس مستويات أقل ما يمكن من المعلومات السياسية، وكان لديهم اهتمام أقل بالسياسة، ويصوتون على مبادئ مألوفة تستند على تمييز الحزب فى الولايات المتّحدة وعلى الطبقة الاجتماعية فى المملكة المتحدة. وفى ١٩٦٧ . كتب العالم السياسى «بيتر بولزر ـ Peter Pulzer» أن «الطبقة هى أساس السياسة فى بريطانيا ـ وكل ما عدا ذلك زخرفة وتفصيل». هذه النتائج وافق عليها وبرّرها ما جاء يعرف بـ «النظرية الديمقراطية التجريبية ـ empirical democracy theory» (بيرلسون ١٩٥٢) التى لعب فيها الرأى الأدنى للانتخابات لسكمبتر مرحلة محورية. وبدا أنّ المشاركة الانتخابية الأكبر لا يمكن أن تجلب للحياه السياسية إلا مجموعات منتظمة أقل اطلاعا من الناخبين، بحيث يسهم فتور شعور عامّ واسع الانتشار فى الاستقرار السياسى.

وكما مدح علم السياسة الإنجليزى الأمريكى نظم تصويت حكم التعددية البسيطة لمنتصرى الحرب العالمية الثانية، وأوضّح السبب لماذا يستطيع الناخبون الأدنى اطلاعا مع ذلك أن يقفوا للإبقاء على منافسة النخبة، فإن اهتمام علم السياسة أيضا انتقل من الانتخابات نحو عملية مجموعة المصالح. وفى العشرينيات، قدم «جورج كاتلين ـ George Catlin» (١٩٧٢) نظرية توضيحية للسياسة الأمريكية التى كان ينظر فيها إلى المنافسة بين المجموعات على أنها القوة الدافعة فى إنتاج السياسة العامّة. ومركزية المجموعات فى العملية السياسية الأمريكية قد أكد عليها سابقًا «آرثر بنتلى ـ Arthur Bentley» (١٩٠٨: ٢٠٨) الذى جادل: «عندما تحدد المجموعات على نحو ملائم، يكون كلّ شىء محددًا. وعندما أقول كلّ شىء، فأنا أعنى كلّ شىء". وقد أعيد اكتشاف كتابه عام ١٩٠٨ عن العملية السياسية على أنه نص التعددية الرئيسى فى الفترة ما بعد الحرب على يد «ديفيد ترومان ـ David Truman» (١٩٥١). وإصرار ترومان على أن يوثق فقط النزاعات السياسية الجديرة بالملاحظة قد أثّر على جميع كتّاب مؤيدى التعددية اللاحقين.

اعتقد مؤيدو التعددية أنّ وحدة البناء الأساسية للحياة السياسية هى مجموعة المصالح الخاصة interest group (وليس، على سبيل المثال، الفرد أو

الدولة ذاتها). ومصطلح «مجموعة المصالح الخاصة» ألصقه ترومان فى الحديث السياسى (١٩٥١). وتستند مجموعات ترومان على المصلحة العامة لأعضائها - وخاصة «المصلحة الاقتصادية المادية - material economic interest». هذا التأكيد على المصالح ميّز مؤيدى التعددية فى منتصف القرن العشرين عن أسلافهم، الذين أكدوا على التنوع فى التجربة بدلا من ذلك. وتعتبر الجمعيات المهنية وغرف التجارة والنقابات العمالية واتحاد الطلاب ومنظمات العاطلين أو المعوّقين أو المتقاعدين جميعها أمثلة للجمعيات التى تستند على المصلحة الشخصيّة المادية. والجماعات المدافعة عن البيئة، حقوق الإنسان، الرفق بالحيوان، والعدالة الدولية وهلم جرا، تحال بسهولة أقل إلى مصالح مادية. ولكن مهما كان نوع المصلحة المشتركة، اعتقد مؤيدو التعددية أنّ المجموعات تروّج للازدهار الإنسانى. تقدم المجموعات ساحة تدريب حيث يستطيع الناس العاديون أن يشحذوا مهارات سياسية ويكتسبوا فهما عن كيف تستوجب السياسة الديمقراطية مساومة وتفهمًا.

فضلا عن الوجود البسيط للمجموعات، أكد مؤيدو التعددية على ميزّتين رئيسيتين أخريين. كانت الأولى مساواة تقريبية عبر المجموعات: لا تمنع فئة من الناس بشكل منظّم من تشكيل أى مجموعة أو تنافس على أساس المساواة مع المجموعات الأخرى. كانت الفكرة الثانية «مجموعات مستترة - latent groups»: أىّ فئة من الناس تشترك فى اهتمام يمكن أن يشكّلوا مجموعة، حتى وإن لم يكونوا قد قاموا بذلك بعد. وأقنع وعى المجموعات المستترة قدر من الاستجابة لديهم من قبل صنّاع السياسة.

تعمل عملية مجموعة المصالح الخاصة بشكل مستمر بين الإنتخابات وتخلق تفاعلاً معقّدًا من التأثيرات التى يجادل فيها مؤيدو التعددية بأنّ كلّ مجموعة اجتماعية يمكن أن تجد مكانًا ما وبعض النفوذ على السياسيين المنتخبين عندما يتعلق الأمر بالقضايا التى تهمّهم. وجادل علماء السياسة المؤيدين للتعددية بأنّ «ثقافة مدنية - civic culture» حيث يؤمن الناس العاديون بقدرتهم على التأثير على المسئولين، فى حين أن عدم تحمسهم جدا بالسياسة من أجل مصلحتها الخاصة. هى الحماية الرئيسية للديمقراطية (ألموند وفبرا ١٩٦٣). ومع قدوم

الستّينيات، فمن المفترض أن كانت هذه الثقافة قد تطورت بشكل أفضل فى الولايات المتّحدة والمملكة المتحدة عن بلدان مثل فرنسا التى استسلمت لاحتلال النازى؛ أو ألمانيا وإيطاليا واليابان، حيث أعيد بناء أنظمة الديمقراطية بشكل جادّ فى الخمسينيات. وعلى ذلك أبرزت التعددية الفلسفية أهمية الجمعيات والمجموعات الطوعية، وارتبطت بالتحديث والحضارة المدنية/الصناعية على يد علماء الاجتماع اتضح أنهم أيضا حاسمون سياسيا ومكملون للآليات الانتخابية الناقصة لربط الناس بالسياسة.

المجتمع والسياسة

كانت حقبة الخمسينيات والستّينيات عنفوان تأثير مؤيدى التعددية فى علم السياسة. وعلى الرغم من موضوعيتهم السلوكية المفترضة، فإن العديد من علماء السياسة الأمريكان فى منتصف القرن العشرين غالبا ما استمروا معا فى نماذجهم التوضيحية والمعيارية، على الأقل عندما تعلق الأمر بالسياسة الأمريكية. وكما صاغها «سيمور مارتن ليبست ـ Mrtin Lipset» (١٩٦٠: ٣٠٤)، لم تكن هناك حاجة للمنظرين للبحث عن المجتمع الجيد، لأن الولايات المتّحدة كانت «المجتمع الجيد فى العملية». صوّر النقّاد هذه المدرسة الفكرية على أنها تبرّر ببساطة الديمقراطية الليبرالية الأمريكية والأوربية، باعتبارها جزءًا من معركة الحرب الباردة الأيديولوجية مع المعسكر الشيوعى (communist bloc).

قدّم روبرت دال مفهوم «الحكم المتعدد ـ polyarchy» لوصف النظام السياسى الذى يمنح العديد التحكم فى السياسة، لكى يميّز المدى الناقص الذى كانت تحققه أهداف الديمقراطية الليبرالية فى أمريكا، أوربا وبلدان أخرى مع الحكومات النيابية. وقد اعترف بشكل واضح بأن ما عدا الصوت ' مع بعض الاستثناءات.... فإن مصادر التأثير على السياسيين والعملية السياسية موزعة بشكل غير متساو «Dahl» (١٩٦١: ٢٢٨). «إذا درست بعناية أىّ قرار سياسى، فسوف تكتشف دائما، على ما أعتقد، أنّ نسبة صغيرة جدا فقط من جمهور الناخبين تلقى بتأثيرها بشكل نشيط للتأثير على السياسيين» (Dahl ١٩٥٦: ١٣٠).

رغم ذلك ادعى أيضا: «لا أحد من الناحية العملية، وبالتأكيد لا توجد مجموعة أكثر من بضعة أفراد. تفتقر كليًا إلى بعض مصادر التأثير». وفى حين أنه عرف بشكل أكثر حيادية النظام السياسى الأمريكى على أنه «أمريكى هجين» (بدلا من أىّ شكل مثالى أو أفضل سهل المنال من الديمقراطية الليبرالية) وما زال يكتب:

> إذا عرّفت العملية السياسية الأمريكية «الطبيعية» على أنها العملية التى يوجد بها احتمال كبير أن مجموعة نشيطة وشرعية من السكان يمكن أن تجعل نفسها مسموعة بشكل نشط فى بعض المراحل الحاسمة فى عملية القرار. ولكى "تسمع" فإن ذلك ينطوى على تشكيلة واسعة من الأنشطة. (دال ١٩٥٦: ١٤٥).

ورغم ذلك كان دال مدركا تماما أيضا بأنّ تعريفه كانت به بنود مستخلصة وردت فيه عندما أشار:

> فى الجنوب، لم يكن الزنوج حتى فترة قريبة مجموعة نشيطة. ومن الواضح، أن الشيوعيين ليسوا الآن مجموعة شرعية. وبالمقارنة مع قد يتوقّعه المرء من النظام الطبيعى، فقد كان الزنوج معزولين فى الماضى، مثل الشيوعيين الآن. (دال ١٩٥٦: ١٣٨)

وما كتبه فى أعقاب الحملة العميقة التى قادها السّيناتور «جو مكارثى - Joe McCarthy» ضدّ التأثير الشيوعى المزعوم فى الحكومة الأمريكية وأجهزة الإعلام، فقد كان هذا فى أحسن الأحوال استهانة موجزة. ولكن فى النهاية، اتضح أن تأثير مكارثى محدود وأدت طرقه التخويفية وموقفه المتعجرف لإثبات تهميشه من التأثير السياسى. هدأت هستيريا معاداة الشيوعية فى فترة بداية الحرب الباردة بعض الشّىء، وفى الستّينيات، وعلى ما يبدو تجمع مرة أخرى اليسار غير الماركسى الأمريكى المحطّم.

وكانت المقترحات الرئيسية للتعددية حول السياسة الأمريكية التى تقدّم بها دال وآخرون هى:

- توزيع مصادر التأثير السياسى على نحو واسع ودعم الاجماع السياسى الأساسى لشرعية وجهات النظر المتنوّعة.

- أىّ فئة من الناس تشترك فى مصلحة يمكن أن تشكّل مجموعة، حتى وإن كانوا لم يشكلوها حتى الآن. ويضمن وعى «هذه المجموعات المستترة» بعض الاعتبار لمصالحهم من قبل صنّاع السياسة والسياسيين.

- هناك قنوات وصول متعدّدة، مع فرص للمجموعات ذات المصالح الخاصة عندما تمنع من الوصول إلى إحدى قنوات التأثير السياسى تجد طرقًا أخرى للدخول منها. يمكن أن تكسب المجموعات تأييدًا من أعضاء الكونجرس، وتقوم بحملة مساهمات لصالح المسئولين المنتخبين، وتشارك فى الجلسات العامّة، وتسعى لإجراء اجتماعات مع المدراء فى الوكالات البيروقراطية، وتستخدم أجهزة الإعلام للوصول إلى انتباه الجماهير والسياسيين، وترفع قضية فى المحاكم إذا استطاعت أن تجادل بأنّ الحكومة إمّا تتصرّف بطرق غير دستورية أو أن قرارا إداريا متناقضًا مع قانون ذى علاقة. وكانت الإضرابات والمظاهرات أيضا محتملة. على الرغم من أن مؤيدى التعددية مالوا إلى التأكيد على التأثير المنظّم وغير القسرى.

- وبدمج أصواتهم وأموالهم والأنشطة الداعمة معا، يمكن أن تضمن تشكيلة واسعة من المجموعات صوتًا سياسًاى فعّالاً إلى حدّ معقول، يتضمن على التغطية بواسطة أجهزة الإعلام.

- ليس هناك نوع واحد مهيمن من المصادر السياسية الذى يمكن أن يتحول فورا إلى سلطة متداولة. لا يمكن أن يشترى المال كلّ شىء، عندما يتعلق الأمر بالسياسة.

- بالرغم من وجود نخب تدير أنشطة فى كلّ مجالات الحياة الاجتماعية (السياسة، النظام القانونى، أجهزة الإعلام، شركات عمل ، أنظمة ثقافية)، فإن هذه النخب منفصلة عن بعضهما البعض ومصالحهم متباعدة فى أغلب الأحيان. وعلى سبيل المثال، بالرغم من أن السياسيين والصحفيين الإعلاميين لديهم فى

أغلب الأحيان علاقة تعايشية، فإن اهتماماتهم متباعدة أيضا على الفضائح والأنباء حول انتهاكات السلطة أو حتى حول حرية المعلومات.

الانتخابات التنافسية مع الأحزاب السياسية التى تشمل منظومة السياسات ككل، تقدم الأساس لتكبير عدد ومدى المجموعات المؤثرة، ومجموعة معقدة من الآراء التى يمكن أن تعبّئ ضدّ أىّ مجموعة يبدو أن لديها نفوذًا سياسيًا مفرطًا. فضح مؤيدو التعددية مطالب نفوذ العمل الساحق بإظهار أنّ معظم الشركات كانت خاملة سياسيا فى أغلب الأوقات، وأن اتحادات العمل المهنية أخفقت فى أغلب الأحيان فى التدخل سياسيا فى القضايا، عندما كانت لديها مصالح مهدّدة بالضياع (بوير وآخرون ١٩٦٣؛ جرانت ومارش ١٩٧٧). وفى سلسلة دراسات سلطة المجتمع فى المدن الأمريكية، ادعى مؤيدو التعددية أن يظهروا بشكل تجريبى أنه فى هذا المستوى لم يكن هناك «نخبة سلطة واحدة» (انظر بشكل خاص دال١٩٦١). بدلا من ذلك، وجد نظام سياسى بشكل واسع اتخذ فيه السياسيون المنتخبون القرارات الرئيسية، دائما مع نظرة حادة على نتائجهم السياسية، تحتاج إلى تضمين مصالح اجتماعية واقتصادية أخرى فى معظم المشاريع الرئيسية، وتعلّقت دائما بتقليل المعارضة المنظّمة. أكد مؤيدو التعددية أيضا على الدور المبدع الذى لعبه السياسيون فى تجميع ائتلافات المصالح المختلفة، وإقناعهم بالعمل سويا، وصياغة برنامج سياسى مقبول من الجميع.

والأهمية التى يمكن أن تمارسها كلّ مجموعة هى دالة فى عوامل مثل مصادرها المالية، الخبرة المهنية، هيبة قيادتها، عدد مؤيديها، قدرتها على التأثير فى نتائج الانتخابات وقدرتها على إيقاع الضرر من خلال سحب تعاونها مع الحكومة. ويقول تعميم لوجهة نظر التعددية فإنّ تأثيره (ت) هو دالة فى حجم المجموعة (ح) التى تؤثّر على كم عدد الأصوات التى تتحكم فيها: نسبة التعبئة (إم)، التى تؤثّر على كم عدد منهم يهتم بقيادة المجموعة؛ والمدى الذى يرغب أن يتعهد أعضاؤه بالتكاليف، يظهر بدوره كثافة أفضليات أعضائه (ك): وأخيرا المدى الذى تكون فيه المجموعة محورية (م)، لكى يحدث موقعها فرقا فى فرص السياسيين بالفوز أو الخسارة (دنلفى ١٩٩١: ٢٣).

وفى أوربا ودول الكومنولث (مثل كندا وأستراليا ونيوزيلندا) فإن التأكيد الأمريكى على أولوية المجموعات ذات المصالح الخاصة ناقشها بحماسة بعض العلماء. ولكن فى بلدان أخرى (مثل فرنسا) أوحى الدليل بأنّ المجموعات ذات المصالح الخاصة والجمعيات الطوعية كانت تتطور بصورة ضعيفة من ناحية تأثيراتها السياسية. وبدلا من ذلك، كانت الأحزاب السياسية والسياسيون المنتخبون أكثر أهمية. وقد أخفقت أيضا جهود اكتشاف «هيكل قوّة مجتمعية» فى المدن الأوربية تجارى الشبكات غير المركزية والمتعددة التمركز التى ادّعى مؤيدو التعددية أنهم كشفوا الغطاء عنها فى الولايات المتّحدة (دنلفى ١٩٨٠: الفصل الثانى). بدلا من ذلك، بدا أن رؤساء البلدية أو المجالس المنتخبة وأحزابهم السياسية (بالإضافة إلى نقابات العمال) أنهم الفاعلون الرئيسيون، حيث يعتمد السياسيون على العائدات وقدرات الدولة فى تشكيل السياسات الحضرية. وفى المملكة المتحدة على الأقل، كانت معظم النخب الاقتصادية والاجتماعية فى هذا الوقت متباعدة جدا ومستبعدة حقّا من العملية السياسية. وفى أماكن أخرى (مثل فرنسا وإيطاليا) ظل الوجهاء المحليون مهمين بشكل واضح فى سياسة المدينة والسياسة الإقليمية، ولكن فى تركيبات مرتبطة بشكل وثيق أكثر إيحائية بالنظرية الخاصّة بالتعدّدية.

الحكومة وصنع السياسة

درس علماء السياسة المؤيدون للتعددية عمليات الحكومة وصنع السياسة فى السلطات التشريعية والتنفيذية والإدارة العامة. كان يصور الكونجرس الأمريكى على أنه عالم يجاهد فيه المشرّعون لحماية مصالح دوائرهم الانتخابية بشكل ثابت، وجلبوا للبلاد مزايا "مشروع انتهازى" لتأييد دعم المجموعات (مايهيو ١٩٧٤). ومن خلال أحزاب منظّمة بصورة ضعيفة (التى لم تكن أصواتها مجتمعة تزيد على ٦٥ بالمائة فى ذلك الوقت) كانت لجانه تسيطر على الكونجرس، وتتكون كلّ لجنة بشكل رئيسى من النواب أو أعضاء مجلس الشيوخ مع دائرة انتخابية قوية تهتمّ بسلطة اللجنة القضائية، وفى أغلب الأحيان بروابط قوية مع المجموعات الذات الاهتمامات الخاصة وبالوكالات الفيدرالية ذات العلاقة _ التى تسمّى بالمثلث الحديدى للنفوذ (iron triangle of influences). لذا كانت لجان

الزراعة فى مجلس النّواب ومجلس الشّيوخ تتكوّن من الأعضاء من ولايات المزارع، وتشجع على صلات مع الأعمال الزراعية ووزارة الزراعة الفيدرالية.

كان علماء السياسية بصفة عامة أقل نشاطا فى دراسة السياسة الداخلية الأقل جدارة بالملاحظة بشكل متأصل للحكومة التنفيذية. وأكدت تقارير اتّخاذ القرارات على مستوى عال حاجة الرّئيس الأمريكى لبناء ائتلافات تشريعية وإخضاع المؤسسة العسكرية للولايات المتّحدة المتنامية بعد الحرب إلى الإشراف والسيطرة المدنية. وأصبحت أزمة الصواريخ الكوبية (Cuban missile crisis) عام ١٩٦٢، أفضل دراسة موثّقة لصنع السياسة التنفيذية حيث عادت منظورات متنوّعة تؤثر بطريقة منتجة (أليسون ١٩٧٢).

فى دراسة البيروقراطية، جادل علماء التعددية بأنّه بينما يسهم المسئولون والوزارات فى مزيج تأثيرات التعددية على السياسة العامّة، فإنهم لا يمارسون صلاحية حاسمة أو مستقلة ذاتيا بالقيام بذلك. وبدلا من ذلك كان ينظر إلى السياسة العامّة على أنها محصلة للقوى المطبقة على الحكومة، تجذبها فى اتّجاهات مختلفة. لذا على سبيل المثال عندما يتعلق الأمر بسياسة الرعاية الصحية، فإن الجمعية الطبية الأمريكية، وشركات التأمين الصحى، والمستشفيات الرئيسية ومجموعات المرضى والاتحادات التى تمثّل العمّال فى نظام الرعاية الصحية تدافع جميعها عن مصالحهم الخاصة. وسوف تكون السياسة الناتجة بعد المساومة، متأثرة بالأهمية النسبية للمصالح المختلفة. وربما يتغير محتوى هذه المساومة بمرور الوقت عندما تتعاظم وتضعف القوة النسبية للمجموعات، وعندما تناور معا وضدّ أحدهما الآخر. بالنسبة لآلة الحكومة المؤيدة للتعددية المفرطة، التى لا تعمل أكثر من دوارة رياح، تقيّم تأثير المجموعة وراء بدائل سياسية مختلفة، وبعد ذلك تظهرها بأمانة، لكنها لا تشكّل السياسة بصورة إيجابية. كانت وجهة النظر هذه ترتكز على المجتمع عن السياسة.

رغم عنفوان التعدّدية الأمريكية فى الفترة من الأربعينيات إلى الستّينيات فأنها شهدت أيضا اعترافا واسعا بأن البيروقراطية الفيدرالية كانت الآن مثل منظمات كبيرة بحكم حقّها الشخصى، وسيطرت على مناطق كانت مستبعدة غالبا من الاهتمامات المباشرة لمجموعات المصالح، التى كانت تراها كأصفار

خاملة لم تكن جديرة بالتصديق. أحدث نمو الولاية الأمريكية ما بعد الحرب العديد من المحاولات لإصلاح الحكومة من خلال تخطيط مركزى وتحليل سياسة موجه الهدف. وتضمّنت التقنيات العقلانية الشعبية تحليل التكاليف والأرباح للاقتصاد، وتحليل نظم من الهندسة، تحليل قرار نظرية الخطة، الإدارة بالأهداف وبرنامج الموازنة (الذى يضمن تخصيص مصاريف قومية طبقا لكيفية إمكان مساهمتها فى تحقيق الأهداف الواضحة بشكل كفء جدا للحكومة، معيار «القيمة الناتجة من جهد حكومى»).

ومنظرو التعددية «مثل تشارلز لندبلوم . Charles Lindblom» سخروا من هذه النظرة " العقلانية الشاملة" للسياسة العامّة على أنها مستحيلة جوهريا، وتفرض عبء حساب غير عملى على صنّاع السياسة. وشدّد منظر التنظيم «هيربرت سايمون . Herbert Simin» على أنّ صانعى القرار يجب أن يعملوا بالضرورة بأسلوب عقلانى «بشكل محدود»، ويجرى فقط بحثا محدودا عن حلول مقنعة، بدلا من البحث الشامل عبر كلّ الخيارات من أجل تعظيم حل مثالى تتصوّره النماذج الاقتصادية الكلاسيكية.

صوب «هارون ويالافسكى . Aaron Wildavsky» (١٩٤٦) تقنيات الموازنة للعقلانيين وجادل بأنّ ميزانية الحكومة الفيدرالية السنوية كانت تصاغ بشكل لا مفر منه خلال مجموعة من الممارسات الشكلية وقواعد الحدس. كانت تستخدم هذه العملية دائما مخصصات ميزانية السنة السابقة كأساس ، بدلا من البدء من الصفر، مع فرضية الصفر وبعد ذلك تبرّر ميزانية كلّ الوزارة أو البرنامج. ذلك أن عملية الميزانية كانت تزايدية.

والنظرية العامّة للتزايد (general theory of incrementalism) كمثال لاتّخاذ قرارات متعددة قام بتطويرها لندبلوم (١٩٥٩؛ انظر أيضا دال ولندبلوم ١٩٥٣)، الذى حاول الإبتعاد عن معالجة عملية صنع السياسة بنفسه كـ «صندوق أسود . black box»، ليظهر تماما لماذا يستجيب السياسيون والمسئولون الحكوميون إلى تأثير المجموعات المختلفة. وجادل بأنّ صانعى القرار عادة ما يعانون من نقص المعلومات ذات العلاقة، ليس فقط البيانات لكن أيضا النماذج السببية حول كيف تصبح السياسة سارية المفعول. وعلى ذلك يجب أن يسلكوا

طرقا مختصرة ويعملوا بطريقة سايمون «المقنعة». والبحث عن حلول تكون مقبولة أو «جيدة بما فيه الكفاية»، بدلا من الحلول المثالية. وصنع قرارات جماعية عندما تكون هناك تفضيلات غير متوافقة بين المصالح فى المجتمع أمر صعب جدا. ويكون أفضل طريق لاجتياز عدم الموافقات هذه يكون من خلال بعض أنواع التسويات، تلك العملية التى أطلق عليها لندبلوم «تعديل متبادل تحزبى». يبحث صانعى القرار عن السياسات حيث، النتائج المضادّة لأى قرار من قرارات أخرى فى المجموعة (من كلّ القرارات السياسية) يكون إلى حد ما وفى بعض الحالات يتفادى كثيرا، أو يخفّض، أو يوازن أو يوزن أكثر من اللازم» (برايبروك ولندبلوم ١٩٦٣ : ١٥٤). تعنى هذه القيود معا أنّ عملية اتّخاذ القرارات تعمل بمثابة «تزايد مفكك ـ disjointed incrementalism»، أو بلغة أكثر عاميّة، «لخبطة ـ muddling through». وأفضل دفاع ضدّ ارتكاب الأخطاء وتكبد خسائر الدعم السياسى هو الانتقال من الوضع الراهن فى العديد من الخطوات الصغيرة والقابلة للعكس، وترشيح الخيارات الأكثر جدلا وتقديّم أقلّها خلافا. وهنا يردّد لندبلوم وجهات نظر مؤيدى التعددية الفلسفية، مثل ادّعاء بوبر بأنه فى "مجتمع مفتوح فإن الهندسة الاجتماعية التدريجية هى التى يمكن أن تكون محاولة فقط».

المحافظية الضمنية لموقف التعددية أبرزها العديد من النقّاد، الذين جادلوا بأنّ التزايد المفكك لا يصبح مفهوما كإستراتيجية إلا إذا كان الوضع الراهن الاجتماعى الحضارى مقبولا بالفعل من أكثر أو كلّ المصالح والمجموعات. وفى الحقيقة لم يكن مؤيدو التعددية محافظين كما تدل الخلاصة عليه ، حيث إنهم اعتقدوا أنّ التنافس المبدع للسياسيين على الأصوات سيقودهم إلى التعرف ومناشدة المصالح الأدنى مستوى، فى بعض الظروف التى تروّج للتغير الاجتماعى الكبير. فى وجهة نظر ترومان (١٩٥١) لبرنامج الحكومة الجديد للرّئيس روزفلت فى صدمة الكساد فى الثلاثينيات كان مثالا جيدا عن كيف استطاع رجال أعمال سياسيون فى ديمقراطية أن يحشدوا الدعم لما بدت ضعيفة لكنها ما زالت مجموعات أقلية عديدة انتخابيا، استعادت نفوذها وجمعت مطالبها ووجدت حلولاً سياسية جديدة لكى تسمح بالتعامل مع التفاوت بطرق جديدة بسـ

جذرى. والتوسّع ما بعد الحرب لدول الرفاه، خصوصا فى أوربا الغربية، اعتبر آيضا كشهادة على استجابة عامة وضمنية للحكم المتعدد.

فى البيئات الأوربية والبيئات الأخرى غير الأمريكية كانت دراسات مؤيدى التعددية التجريبية لعملية صنع السياسات ضعيفة على الساحة. لكن بحلول الستّينيات كانت النماذج الأمريكية مؤثرة فى كل مكان. بدت نظرية التزايد قابلة للتطبيق. خصوصا لأن أنظمة الميزانية فى أوربا غالبا ما كانت تسمح بشكل واضح بتقييم " ميزانية أساسية غير محلّلة" للتضّخم، مع تركيز انتباه واضح فقط على بنود الموازنة الجديدة. والدراسات الأوربية التى ركزت على السياسة الاجتماعية غالبا ما عزت تأثيرًا أقوى إلى سياسة الحزب والانتخابات وتأثيرًا أقل للمجموعات ذات الاهتمامات الخاصة فى تشكيل سياسات دولة الرفاه عمّا صنعته التحليلات الأمريكية.

الأزمة والتغيّر فى الفكر التعددى

اهتزت التعدّدية فى التصميم بسبب الأحداث السياسية أواخر الستّينيات، وأضعفت بدرجة أكبر بسبب التيارات الفكرية المتغيرة. وبينما كان لا يزال يدافع عنها اتجاه علم السياسة العام، كانت التعدّدية فى موقع الدفاع. وأسهمت أربعة تطوّرات فى هذا التغيير الجذرى.

١. التغيرات السياسية التى أظهرت بدائل ناجحة فى نظم أساليب السياسة الأمريكية والبريطانية.

٢. ظهور نظرية الخيار العام (public choice theory) وتحدى «سوق ليبرالى» مصاحب من اليمين السياسى.

٣. فشلت التعدّدية الأمريكية فى أن ترتبط بما فيه الكفاية بالحجم المتغير وقابليات الحكومة الفيدرالية الأمريكية والبروز السياسى للشركات الكبيرة.

٤. تأثير الاضطراب المدنى غير المسبوق فى الولايات المتّحدة وأوربا فى أواخر الستّينيات وأوائل السبعينيات. وكانت هذه الضربة القاضية.

سوف نراجع سريعا كلاً من هذه التغييرات تباعا.

- التغيرات السياسية.

تلاشت بمرور الوقت التأثيرات الثقافية للحرب العالمية الثانية، وتلاشت الحاجة الظاهرة للالتفاف حول النظم السياسية الأمريكية والبريطانية (كطريقة ما للنظام الطبيعى للأشياء فى الديمقراطيات الليبرالية). وأقامت كل من ألمانيا وإيطاليا واليابان ديمقراطيات ليبرالية ناجحة. ودول غرب أوربا بأنظمة تمثيل نسبية ودول الرفاه القوية بدت مستقرة على نحو متزايد مثل النمط الإنجليزى الأمريكى للحزبين المتنافسين.

تعززت التعدّدية مع تراجع الأفكار الأحدية فى كل أنحاء العالم، لكن هذا التراجع ذاته أظهر أنّ العالم لا يمكن أن يفهم من ناحية تعددية مانوية بسيطة مقابل نضال «الأحدية - monism». واضمحل تهديد «الفاشية - fascism»، حيث جعلت حقبة الثلاثينيات والأربعينيات تظهر على نحو متزايد كـ «عصر ظلام - dark age» شاذّ لن يعود. وارتبطت فرنسا وألمانيا الغربية وجيرانهما الأصغر مباشرة بالمجموعة الاقتصادية الأوربية European Economic Community. التى صمّمت على جعل الحروب الأوربية مستحيلة. بقيت الأحدية فى الاتحاد السوفيتى، على الرغم من أن البلدان التى كان تدور فى المدار السوفيتى كانت غالبا ما تجاهد للهروب منه. دخلت الصين مرحلة إرهاب إستبداد جديدة فى ١٩٦٧ مع «الثورة الثقافية - Cultural Revolution» لماو تسى تونج، لكن هذه الثورة لم تجد قبولا كبيرا فى الغرب.

- ظهور مناقشات الخيار العامّ.

تحدى الاقتصادى الأمريكى «مانكور أوسلان Mancur Olson» (١٩٦٥) فكرة أن الناس من ذوى مصلحة مادية مشتركة يمكن أن ينظموا بسهولة أو بصورة طبيعية لتقديّم تلك المصلحة فى السياسة، ذلك المقترح الذى بدا واضحا لمؤيدى التعددية لدرجة أنهم لم يحللوه بالتفصيل. أشار أوسلان إلى أنّه حتى إذا شارك الأفراد فى مصلحة، حينئذ فى أىّ مجموعة كبيرة إلى حدّ معقول يجب أن يدرك الفرد العقلانى أنّ مساهمته لا يمكن أن تحدث فرقا من الناحية العملية فى نجاح المجموعة فى ظل ظرفين - عندما تكون عضوية المجموعة عديدة بحيث إنها ستفوز على أية حال: وإذا كانت المجموعة صغيرة بحيث لا يمكنها أن تفوز.

فى هذه الظروف، يجب أن يكون أىّ ممثل عقلانى «راكبًا حرًا ـ free ride» على جهود الآخرين، بمعنى أنّهم سيساهمون فقط فى الحدث النادر بحيث يتوازن نجاح أو فشل المجموعة على نحو ممتاز، بحيث يعتمد فى بعض الطرق الواضحة على مشاركتهم الفردية.

إنّ المشكلة هى أنّ كلّ الأفراد يجب أن يحسّوا بنفس الطريقة، لكى لا يجب أن يقدم أحد منهم فى معظم الوقت أى جهد عقلانى للمجموعة. وللتغلّب على هذه المشكلة، اقترح أوسلان أنّ المجموعات يجب أن تعتمد إمّا على قهر أعضائها، مثل التهديد الجسدى أو مقاطعة الشخص الذى يرفض الإنضمام إلى نقابة عمالية؛ أو تقديم «حوافز انتقائية ـ selective incentives» تذهب المنافع فقط إلى أولئك الذين ينضمّون إلى المجموعة، مثل التأمين القانونى(legal insurance)، إذا انضممت إلى نقابة عمال أو المجلات المطبوعة على ورق مصقول، والفرص الترفيهية لأولئك الذين ينضمّون إلى المجموعات البيئية.

هذا النموذج لـ «منطق العمل الجماعى ـ logic of collective action» كان مدمرا لمؤيدى التعددية بعدة طرق. فقد تضمن على أنه سواء كانت المجموعات موجودة أم لا يعتمد أوليا على الأشياء التى ليس.لها علاقة بكيف تشعر أعضاؤهم بقوة حول القضايا، ولكن فقط فى التوفر العشوائى تقريبا للمنافع الخاصّة (أو التكاليف) التى يمكن أن تخصّص للأعضاء. تلك المجموعات التى يمكن أن تنظّم قهرا أو حوافز انتقائية ستكون نشطة سياسيا، فى حين أن أولئك حيث لا يمكن قهر الأعضاء بسهولة أو إعطاؤهم منافع خاصّة يجب أن يظلوا غير منظّمين بشكل مزمن. وتضمن التحليل أيضا على أنّ المجموعات الأصغر أسهل دائما فى التنظيم عن المجموعات الكبيرة، لذا (على سبيل المثال) فإن جمعيات الأعمال مع بضع شركات كبيرة دائما ما تكون أفضل تنظيما عن اتحادات العمال التى تحتاج إلى الدعم النشط من مئات أو آلاف الأعضاء لكى تكون فعّالة. وسوف نناقش فى الفصل الخامس، بالتفصيل كيف نظم ليبراليو السوق (ومن بينهم مانكور أوسلان) فى النهاية إدانة قويّة لتأثير المجموعات ذات المصالح الخاصة فى السياسة، التى أدت فى الثمانينيات إلى هجوم على بعض

المجموعات ذات المصالح الخاصة (خصوصا اتحادات عمال) بواسطة الحكومات الأمريكية والبريطانية.

قد تكون حجّة أوسلان مجبرة من الناحية النظرية، والدليل أكثر ريبة. وجدت الاستطلاعات قلة من الناس المتكلفين الذين يعترفون بالركوب المجانى أو يولون أهمية كبيرة للحوافز الانتقائية فى تقرير ما إذا كانوا سينضمون إلى المجموعات من عدمه. ويمكن ليبراليو السوق أن يجيبوا بأنّ الناس يعرضون أخلاقية إجابات عن الاستطلاعات، بينما يتصرّفون سرا وفق حسابات أساسية. وفى الاقتصاد السلوكى هناك دليل ثابت يقترح أنّ حوالى ٤٠ بالمائة من الناس سينضمّون دائما إلى مساعٍ جماعية فى بادئ الأمر، حتى فى الحالات التجريبية المصممة من أجل جعل هذا التعاون غير منطقى.

تبدو الغريزة التعاونية مرتبطة بشدّة بالتخطيط العقلى للعديد من الناس وليس هناك داع للاعتقاد بأنّهم يعانون بسبب ذلك. أوضح روبرت أكسلرود Robert Axelrod (١٩٨٤) أنه فى لعب ألعاب محيرة للسجناء المتكرّرين (مع حافز لأن يكونوا غير تعاونيين مهما فعل الشخص الآخر، لكن بمكاسب مشتركة إذا تعاون كلا اللاعبين). من الأفضل تبنّى إستراتيجية تسمى «واحدة بواحدة».

إنّ الفكرة الأساسية هنا، هى أنّك تتعاون مع اللاعب الآخر عندما يتعاون معك فقط. لكن إذا لم يتعاون اللاعب الآخر، فسوف تعاقبهم بألا تتعاون معهم لاحقا. وتنجح إستراتيجية واحدة بواحدة لأنه طالما كانوا يتعاونون، فإن كلا اللاعبين سيحصلان على مكاسب كبيرة. وسرعان ما يتعلّمون أنّه فى حين أن عدم التعاون لا ينتج مردودًا فوريًا عاليًا ، فإن التعاون ينتج مكاسب دائمة بمرور الوقت.

. نمو الدولة ما بعد الحرب والأهمية المتزايدة للشركات الدوليّة.

بدا إيمان المجموعات والجمعيات الطوعية بالتعددية على نحو متزايد ينطوى على مفارقة تاريخية فى عصر الحكومة الكبيرة والشركات العالمية، فقد تعهد كلاهما بمشاريع هائلة وآفاق تخطيط طويلة وحشد مصادر ضخمة. ولم تكن هناك طريقة «تزايدية» للتخطيط لوصول الإنسان إلى القمر، كما فعلت الولايات

المتّحدة فى ١٩٦٩. ولم تكن هناك أيّة عملية مجموعة قوية. ولا حتى سياسة الكونجرس واضحة، توجّه مركزيا التصعيد الهائل لأسلحة الولايات المتّحدة النووية. بدلا من ذلك وضع العلماء، المخطّطون العسكريون والمقاولون المدنيون جدول أعمال تقنى متغيّر باستمرار يجر الكونجرس فى أعقابه. وضعت شركات الولايات المتّحدة العملاقة والشركات الدوليّة استثمارات مخططة بدقة وأظهرت أنّها يمكن أن توفر طلب المستهلكين (جالبرث، ١٩٦٩). اخترقت أجهزة الإعلام وربطت الشركات والعوالم السياسية من خلال السيطرة على وسائل الاتصالات المهيمنة.

خاطرت التعدّدية بظهور مذهب عتيق، يدرس فقط الأشياء التى تلائم جذورها التاريخية، لكنها عجزت عن التشبث بالحقائق الحديثة للتحكم المركزى. أدى هذا التحدى بمؤيدى تعددية أمريكيين رئيسيين (دال ولندبلوم وجالبرث) وعدد من المنظرين الأوربيين (سكارف، جيدنز ولوهمان) إلى إعادة مراجعة أفكارهم الرئيسية. وخلقت هذه التغييرات فى النهاية «تعدّدية محدثة - neo-pluralism»، والتى سوف نناقشها فى الفصل السادس.

- الاضطراب المدنى الشامل فى الولايات المتّحدة وأوربا.

قوّض الإضطراب السياسى المصداقية الفكرية للتعدّدية، وكان دافعا رئيسيا لإنتقالها النهائى إلى التعدّدية المحدثة. بدأت «حركة الحقوق المدنية - civil rights movement» فى الولايات الجنوبية من أمريكا فى أواخر الخمسينيات بالاحتجاج ضدّ «الفصل العنصرى - racial segregation» فى المدارس، والجامعات، والتوظيف، والمطاعم والنقل العامّ والاستبعاد الجبرى للناخبين الأفريقيين الأمريكان من السياسة. لم تتفق هذه الاحتجاجات مع الاحتواء السهل والاعتراف بشرعيتهم التى توقعتها نظرية التعددية، لكن بدلا من ذلك بردّ فعل عنيف من العنصريين البيض، ولامبالاة من الحزبين السياسيين الرئيسيين القلقين بشأن خسارة الأصوات، والقمع المنظّم من حكومات الولايات الجنوبية وقوّات شرطتها. وفى بداية ١٩٥٦ أرسل الرّئيس آيزنهاور بتردّد قوّات فيدرالية لحماية الطلاب الأفريقيين الأمريكان الذين يدرسون بالجامعات والمدارس الثانوية التى أمرت المحاكم بوجوب دمجهم. بينما استمرت المقاومة العنيفة من

محتجّى الحقوق المدنيين حتى منتصف الستينيات، وتضمنت على جرائم قتل لبعض النشطاء. وأصبحت الحملة السلمية على العصيان المدنى، تحت قيادة «مارتن لوثر كنج . Martin Luther King» (الذى اغتيل فى ١٩٦٨) حركة وطنية تتضمّن العديد من الكنائس السوداء ومجموعات المجتمع (شونج ١٩٩١). ودعت قوة سوداء فدائية أكثر تطرفا إلى العنف ضدّ تركيبة القوّة البيضاء وطالت أعمال الشغب العديد من المدن الكبيرة.

وفى نفس الوقت، خلق تدخّل أمريكا فى حرب فيتنام اضطرابا حادًا بين الطلاب. وتجمعت تيارات الاحتجاج المختلفة فى ثقافة مضادة (counter-culture) رفضت السياسة التقليدية وأساليب الحياة المادية. وجذبت الثقافة المضادة الحقوق المدنية والنشطاء ضدّ الحرب، اختصاصيى البيئة المتطرفين والمؤمنين بالمساواة بين الجنسين ومعارضى الأسلحة النووية والإمبريالية الأمريكية. أعدّ هذا المزيج الأيديولوجى المندفع الساحة لعدّة عقود من السياسة المتطرفة. استخدم المحتجّون أجهزة الإعلام بنجاح للاختراق من الهوامش السياسية والوصول إلى جمهور المستمعين. واندلعت احتجاجات الطلاب فى العديد من الجامعات، وفى ١٩٦٨ أصبحت الاتفاقية الوطنية للحزب الديمقراطى فى شيكاغو بؤرة الاحتجاجات والمظاهرات الحادّة، والتى قمعت بقسوة أمام جمهور تليفزيون وطنى بواسطة قوّة شرطة المدينة تحت أوامر من رئيس البلدية دالى (Mayor Daley) .

اتهمت هذه التطوّرات بالكذب فكرة تعدّدية الإجماع الأساسى على قواعد اللعبة، واسترضاء سهل لمطالب المجموعة. وهاجمت المجموعات الكبيرة والنشيطة النظام، وقوبلت بدفاع عنيف من النظام المستتب.

وفى أوربا، احتجّ الطلاب ضد حرب فيتنام وضدّ المنهج الدراسى المحدّود وبدأ الحكم القديم للجامعات فى الانفجار فى ١٩٦٧ . واندلع مزيج مندفع آخر للراديكالية اليسارية، معاداة العرقية، والمساواة بين الجنسين، والحركة البيئية، والتعليم المعادل ومعارضة العنف فى فرنسا، ألمانيا، إيطاليا وإسكندنافيا. وأصبحت الاحتجاجات فى برلين وفى باريس فى مايو ١٩٦٨ حدودًا فاصلة. وتطورت "أحداث" باريس إلى إضراب عام من قبل العمّال ضدّ حكومة الجمهورية

الخامسة الفرنسية، التى تعثرت لبضعة أسابيع حتى استطاع الرّئيس شارل ديجول إعادة السيطرة. وكانت التأثيرات على سياسة الحزب والانتخابات صغيرة فى بادئ الأمر لكنّها تزايدت على نحو تدريجى خلال العقدين التاليين، كما بدأ الراديكاليون "زحفا كبيرا إلى المؤسسات"(أصبح البعض منهم فى النهاية وزراء حكوميين). ظهرت جماعات اليسار المتطرف الإرهابية لمدّة بضع سنوات فى ألمانيا الغربية وإيطاليا. وكانت فكرة إجماع التعددية على قواعد اللعبة ضعيفة دائما فى فرنسا وإيطاليا. التى تبعت أحزابها الشيوعية الكبيرة الولاء للنهج السوفيتى. والرفض الواسع الانتشار للسياسة الديمقراطية الأرثوذكسية لأنها محدودة وتحت إدارة النخبة. وأثارت طلبات المحتجّين لديمقراطية أكثر شمولا وعمقا تغييرات هائلة فى السياسة الأوربية.

وخصوصا فى الولايات المتّحدة، فإن أزمة الثقة فى التعدّدية فى أوائل السبعينيات نجمت عن أخطاء سابقة لمؤيدى التعددية فى خلط الحجج المعيارية والتوضيحية، وبذلك تنمذج الوضع الراهن (كونولى ١٩٦٩). وقد تعرضت ادّعاءاتهم المزعومة الّتى تتعهد بتحليل علمى «إيجابى» للسلوك السياسى على أنها دفاعات محفزة فكريا للوضع الراهن. وبالاتساق مع عقلية الحرب الباردة، أخفوا حدود ونقائص حكوماتهم وراء أساطير الإدراج السياسى العالمى. وغازلوا عمليات المؤسسات النيابية برسوم جذابة لتراكيب «قوّة المجتمع - community power» وعمليات مجموعة المصالح الخاصة على المستوى الصغير المستمدة من عصر غابر. ولم تلق مجموعة النقّاد بهذه التهم بحماسة أكثر من منظرى النخبة الراديكاليين . الذين سنرجع إلى وجهات نظرهم فى الفصل القادم. لكن التعدّدية لم تستهلك حتى الآن. وسوف نعرض فى الفصل السادس كيف عادت.

الفصل الثالث

نظرية النخبة

نشأ نقد ثابت للديمقراطية الليبرالية فى نهاية القرن التاسع عشر فى اثنتين من الدول الأوربية الموحّدة حديثا ومدمقرطة بشكل ناقص جدا: ألمانيا وإيطاليا. قابل هذا النقد بين التركيز المتأصّل للسلطة فى أىّ نظام سياسى ضمن مجموعة زعامة صغيرة، النخبة elite، بالموقف الضعيف لمعظم المواطنين، الجمهور. جادل منظرو النخبة بأنّه مهما كان الشكل المزعوم للحكومة، فإن نخبة من الأقلية يجب أن تحكم دائما. واحتقروا كلاً من الادّعاءات الليبرالية حول الدمقرطة تحت الرأسمالية والمعتقدات الماركسية التى يمكن أن تحكم بصورة عملية بعد ثورة اشتراكية من أغلبية الطبقة العاملة (working class).

وجادل تقليد أقدم منتظم من النخبوية المعيارية (normative elitism) بأنّ هيمنة النخبة مسألة طبيعية ومرغوبة. ويمكن أن يكون هذا الموقف ثقافيا وسياسيا كذلك، يقارن الجماهير السوقية بنخبة مهذبة. وفى نهاية القرن التاسع عشر، انقلب العديد من المثقّفين المعادين للحداثة على نتائج التصنيع الواسع النطاق والتقنية والتعمير والديمقراطية. وشكّل منظرو النخبة الأصليون جزءا من ردّ الفعل المعادى هذا للدّيمقراطية.

وعبور الأطلسى فى العشرينيات والثلاثينيات، فى الولايات المتحدة الأمريكية، تغيّرت نظرية النخبة بشكل متقدم تدريجى إلى نظرة اجتماعية أكثر احترافا. إنّ نسخة علم الاجتماع الأكثر حداثة من نظرية النخبة هى فى الأساس تجريبية ووصفية فى أنّها تعرض كيف تعمل فى الحقيقة، عمليات اجتماعية وسياسية. استخدم معظم الجيل الجديد من منظرى النخبة الأمريكان نتائج بحثهم، ليس

للاحتفال بهيمنة النخبة. ولكن لانتقاد نقائص الحكومة النيابية والسيطرة الشعبية. وقدموا نقدا راديكاليا ولكن غير ماركسى عن «الأرثوذكسية التعددية ـ pluralist orthodoxy». وهذا هو الشكل الذى توجد عليه معظم نظرية النخبة حتى يومنا هذا.

نبدأ هذا الفصل، بفحص الأصول التاريخية والفرضيات الأساسية للأنواع الرئيسية من نظرية النخبة، ثمّ ننظر كيف تصور نظرية النخبة العلاقة بين المجتمع والسياسة، وبعد ذلك، ندرس رواية نظرية النخبة عن الحكومة وصنع السياسة، وإبراز الزعامة، والبيروقراطية وحكومة (التكنوقراط ـ technocracy) .

أصول نظرية النخبة

ـ المؤسسات الأوربية

أنشأ نظرية النخبة الأقدم ثلاثة مؤلفين رئيسيين (جيتانو موسكا ـ Gaetano Mosca) و (فيلفيدو باريتو ـ Vilfedo Pareto)، فى إيطاليا و (روبرت ميتشل Robert Michels)، الذى انتقل من ألمانيا إلى إيطاليا. لاحظ باريتو وموسكا ديمقراطية ليبرالية إيطالية جديدة فى بداية القرن العشرين وأواخر القرن التاسع عشر. التى أبرزت فساد، ومحسوبية، وهيمنة رجال الصناعة وكبار أصحاب الأراضى، والنزاع الحقود بين الطبقات الاجتماعية. وجادلوا بأنّ المجتمع، بصرف النّظر عن نظام حكومته الرسمى، ينقسم دائما إلى مجموعتين رئيسيتين.

ـ نخبة elite (فى مصطلح موسكا، «طبقة حاكمة» ruling class) تسيطر على السلطة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية من خلال خبرتها، وامتلاكها للثروة والملكية، والمركز الاجتماعى، والذكاء والمكر السياسى واقتصادى.

ـ جمهورmass من كلّ المواطنين الآخرين، مشوّش ومستبعد من التأثير الفعّال على السياسة العامّة.

تعتبر هذه الظروف حتمية فى رأيهم، لأن الجماهير من غير المحتمل أن تستطيع اكتساب القدرة لأن تكون مشاركة فعّالة فى السياسة (ماعدا كأتباع

لبعض الزعماء الكاريزميين). وبالمقارنة بتفسير التعددية لمجتمع منظّم فى العديد من المجموعات المتنوّعة، صور موسكا (ولاحقا باريتو) الجمهور على أنه مزيج مشوّه، مشوّش ومتقلّب السلوك. استجاب هذا التحليل لمخاوف المظاهرات الجماعية، والإضرابات العامّة، وعنف الجماهير فى المدن الصناعية المتزايدة فى أوربا.

غالبا ما كان يكتب موسكا عن المواطنين العاديين بأسلوب محتقر بشكل صريح، ووصف الجماهير بأنها منشغلة بالحاجات والمطالب الفورية: «إن رغبتهم الأولى والطبيعية والأكثر تلقائية أن يتحكم فيهم بأقل ما يمكن ، أو يقدموا أقل ما يمكن من التضحيات للدولة» (Mosca ١٩٣٩: ٤١١). ورأى حاجة «لوضع قيود على فساد العقول (الصحافة وأجهزة الإعلام) التى ستبقى وتظل للأبد عقول الأطفال» (Mosca ١٩٣٩: ٤٩٢). وقد أشار باستخفاف: إلى أنه حتى فى الطبقات الدنيا يحصل كلّ فرد فى المدى البعيد على رغيف خبز وزوج، على الرغم من أن الخبز يكون تقريبا داكنا ويكتسب بالمشقة والزوج غير جذاب أو غير مرغوب» تقريبا (Mosca ١٩٣٩: ٣٠).

اعتنق الاقتصادى فيلفريدو باريتو فى ثلاثينياته «جناح اليسار ـ left-wing»، ولكن غير الماركسى، مما سبب له الكثير من المتاعب إلى حدّ أنه أجبر على مغادرة إيطاليا والعمل كأكاديمى فى سويسرا للهروب من مطاردة الشرطة. وفى١٩٠٠، حدث تغير مفاجئ فى شعور باريتو، جعله يتحول إلى «جناح اليمين ـ right-wing» والنخبوية المعادية للديمقراطية _ وأشعل عداء مع موسكا على من بدأ مذاهبها الرئيسية، مثل «تدوال النخب ـ circulation of elites» (الذى نناقشه لاحقا). وفى كتابه **فى العقل والمجتمع**، جادل باريتو (١٩١٦) بأنّ أكثر الناس فى أغلب الأوقات تحكمهم عواطف لا عقلانية، ويتعرضون لنوبات من الهستيريا والرعب والحماسة. يمكن أن تتعلم النخب المؤهّلة التلاعب بعواطف الجمهور. كما يتضح من الاتّجاهات اللاعقلانية فى طلب المستهلكين، وسياسة الحزب الديمقراطى المزيفة التى يسيطر عليها زعماء الحزب.

اعتقد كل من موسكا وباريتو بأن النهوض الثابت لأفراد استثنائيين إلى مواقع الحكم، وقد فضّلا تداولاً نشيطًا ومفتوحًا للنخب، وفسروا العديد من المشاكل

السياسية على أنها نتاج لتحجر نخب موجودة فى الحكم، تمنع ظهور نخب جديدة. وأىّ من هذه العوائق ستقود النخب الصاعدة للتحول بدلا من ذلك إلى سياسة معادية للنظام أو سياسة ثورية. وتعرّض النظام الاجتماعى للخطر. ورغم ذلك، رفض موسكا وباريتو الخطط المثالية (utopianism) للإصلاح للمذاهب الماركسية، والتى اعتبراها تخلق حكم أغلبية أصيلة عن طريق الطبقة العاملة من خلال الثورة. ربط موسكا معاداته للماركسية بادّعاء أن التحول الاشتراكى يمكن أن ينجح فقط إذا ما حطمت خصائص إنسانية جوهرية، مثل حبّ العائلة وروابط القرابة:

> **يكدس حكّام دولة اشتراكية القوة الاقتصادية فى السلطة السياسية وبذلك يسيطرون على أقدار كلّ الأفراد وكلّ الأسر، ولديهم آلاف الطرق لتوزيع المكافآت والعقوبات. وسيكون من الغريب حقا إذا لم يستغلّوا هذا المركز الإستراتيجى لإعطاء أطفالهم بداية فى الحياة ... لكى يلغوا امتيازات الولادة كليًا، فسيكون من الضرورى الذهاب خطوة إضافية أبعد، لإلغاء العائلة، والاعتراف بإلاهة الحب المتشردة (الزهرة)، أى تبنّى الاختلاط الجنسى، وإسقاط الإنسانية إلى أدنى مستوى من الحيوانية. وفى كتابه الجمهورية، اقترح أفلاطون إلغاء الأسرة كنتيجة ضرورية تقريبا لإلغاء الملكية الخاصة. (Mosca ١٩٣٩: ٤١٨).**

توقّع منظرو النخبة أنه حتى إذا نجحت الثورة، فمن البساطة أن تنصّب نخبة مختلفة فى الحكم، وتترك الجماهير الضعيفة كما كانت فى السّابق.

كان لإنشاء نظام شيوعى مسيطر بشدة فى الاتحاد السوفيتى بعد ثورة ١٩١٧ أن اعتبره منظرو النخبة برهانا آخر لحتمية حكم النخبة. توقّع منظرو النخبة بشكل صحيح أعمال الزعامة الشيوعية (communist leadership)، التى سرعان ما أخمدت المعارضين وحرية الصحافة. وكانت «ديكتاتورية البروليتاريا - dictatorship of the proletariat» المزعومة للشيوعيين فى حقيقة الأمر ديكتاتورية سلطة الحزب. والرسالة المتشائمة هنا لخّصت لاحقا فى خرافة جورج أورويل، «مزرعة حيوانية - Animal farm»، حيث تتمرد حيوانات المزرعة وتطرد مالكها الوحشى من مزرعتهم.

ولكن فى العديد من الخطوات الصغيرة، ظهرت الخنازير التى قادت الثورة الأصلية كمالكين جدّد لكلّ الحيوانات، وكلّ جزء فاسد واستغلالى مثل المالك الإنسانى الأصلى. (كان أورويل اشتراكيا ديمقراطيا، ومن المؤكد أنه لم يكن منظر نخبة).

منظر النخبة الرئيسى الثالث فى هذا العصر، هو روبرت ميتشل، الذى طوّر موقفا معاديا للماركسية بشكل أكثر تفصيلا. وميتشل الذى ولد فى ألمانيا، كان فى الأصل اشتراكيا متطرفا، وكان من أتباع «المذاهب النقابية ـ syndicalist dectorines» لجورج سوريل (Georg Sorel)، الاشتراكى الفرنسى الذى دعا إضرابات تلقائية وعنف الجماهير كطرق رئيسية للثورة. وفى عام ١٩١١ غيّر ميتشل رأيه. وجادل فى كتابه «الأحزاب السياسية ـ Political Parties» بأنّ جميع الأحزاب، بما فيها الأحزاب التى تعتنق الديمقراطية، حتما ما تكون أوليغاركية فى تنظيمها الداخلى، وتكون تحت سيطرة زمرة قيادة صغيرة. وركّز الكتاب على الحزب الديمقراطى الاشتراكى الألمانى. وبتأثّره بنظريات حول البيروقراطية لصديقه الألمانى المعاصر وعالم الاجتماع «ماكس ويبير ـ Max Weber»، ربط ميتشل ما بين المنظمات الجماهيرية واسعة النطاق التى تدار بالبيروقراطية وهيمنة النخبة. وكان قانونه الحديدى الشهير لحكم القلّة "هو الذى يقول إن المنظمة تقول بحكم «القلّة ـ oligarchy»، لذا فإن أحزابًا، مثل الحزب الديمقراطى الاشتراكى تدّعى بأنها تخدم الطبقة العاملة، وتمثّل الناخبين العاديين كانت فى الحقيقة تخدم بشكل رئيسى مصالح زعماتها. وعندما ووجه باختيار بين النشاط التطرفى والبقاء التنظيمى (organizational survival)، اعتقد ميتشل أن الحزب سيختار دائما الأخير.

وفى ١٩١٠، انتقل ميتشل إلى إيطاليا، بمساعدة من سند مساعد لويبير، وتقابل مع باريتو وموسكا. عارض ميتشل الحرب العالمية الأولى وحقيقة أنّ كلّ الأحزاب الديمقراطية الاشتراكية الأوربية صدّقت فعليا على موقف بلادها فى الحرب فى تأجّج وطنى، بدلا من معارضة ذبح الطبقات العاملة فى الخنادق. قد قوّى تهكم ميتشل. فدخول إيطاليا غير الضرورى فى الحرب فى ١٩١٥، والكارثة العسكرية اللاحقة، آكّد ازدراء منظرى النخبة لزعماء الحزب فى الديمقراطيات الليبرالية.

وفى العشرينيات، كان ميتشل يدعم فاشية وزعيم طائفتها المهيمن الوحيد الذى يتمثل فى إيطاليا فى شخص بنيتو موسيلينى. قبل ميتشل وظيفة جامعية بارزة من موسيلينى. وقد كان منجذبا لفكرة الفاشية التى تقول بأن جماهير الناس العاديين يمكن أن تعبأ للتغير الاجتماعى وراء زعيم، وحزب ملتزم بالمجد الوطنى. دافعت محاضرات ميتشل الأولى (١٩٢٧) عن أهمية زعيم كاريزمى وفريد لإشراك الجماهير فى المشاريع الضخمة. التى يمكن لوحدها أن تتغلّب على الطبيعة الأوليغاركية المحافظة للمنظمات الحديثة الواسعة النطاق. (كان نظام النازى فى ألمانيا الذى تولى السلطة فى ١٩٣٣ متأثرا جدا بهذه التعبيرات).

دعم موسكا أيضا اغتصاب موسيلينى للسلطة فى ١٩٢٢. ومع ذلك، فقد عارض إلغاء موسيلينى للسيطرة البرلمانية على الحكومة عام ١٩٢٦، وفى سنواته الأخيرة، أكّد أهمية الإبقاء على الشرعية (legality). وانتقد ضمنيا نظام موسيلينى الفوضوى. وقبل باريتو تعيينه كعضو مجلس الشيوخ من قبل موسيلينى فى ١٩٢٣، قبل عشرة شهور من وفاته. وجادل مدافعوه بأنّ هذا كان فقط شرفا، وأنّه سرعان ما أنكر الانتهاكات الصارخة للنظام الفاشى. غير أن المذهبيين الفاشيين استشهدوا بعمل باريتو السياسى والاجتماعى (وليس اقتصاده) لتبرير نظامهم.

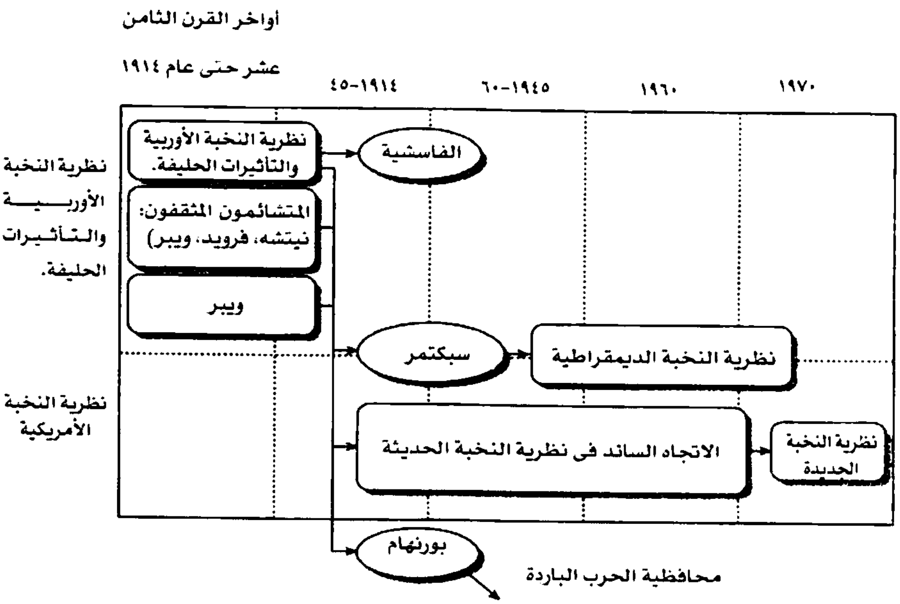
وفى الفلسفة، كان مفكّرون من نوعية واسعة جدا لهم مواقف مختلفة، إمّا منجذبين للفاشية (fascism) أو استدعوا للدعم من قبل دعاتها (انظر شكل ٣، ١).

وفى أواخر القرن التاسع عشر، أكد «فريدريك نيتشه[1] - Friedrich Nietzsche» على أهمية الفاعلين الاستثنائيين فى دفع تقدّم الثقافة والحضارة ضدّ التأثير المستبد لماضى المعتقدات المألوفة والدينية. وإستنكافه للجماهير وجد أصداء عديدة بين المثقّفين. وقد استشعر العديد من (هذا) الجيل بـ «النخبوية المتطرفة - radical elitism» لنيتشه على أنها «زلزال العصر - the earthquake of the epoch» (لاسمان وسبيرز، ١٩٩٤: xii). وهذا الميراث واضح فى عمل

(١) فريدريك نيتشه (١٨٤٤-١٩٠٠) : فليسوف ألمانى، بشّر بالإنسان الأعلى أو السوبرمان. المورد - المترجم.

المفكر الإسبانى، «أورتيجا يا جاسيت . Ortega y Gasset»، الذى كان قريبا من الناحية الفكرية من الفاشية الإسبانية لفرانكو (Franco). وقد أدان كتابه «ثورة الجماهير . The Revolt of the Masses» فشل المواطنون العاديون فى الإذعان إلى نخب فكرية ومعرفية. كان الفيلسوف الألمانى «مارتن هيدجر . Martin Heidegger» (١٩٧٧) مقيدا بشعور معادٍ للتكنولوجيا لاعتناق النماذج النازية، التى اعتقد أنها قد تمكّن نوعًا من الإنسانية ليس مستعبدا بالتكنولوجيا.

شكل (٣، ١) تطور نظرية النخبة



وكان عمل سيجموند فرويد الرائد فى التحليل النفسى متشائما أيضا حول قدرات الجماهير، وكشف غالبا عن دوافع السلوك الخفية جدا، وعرّض تنظيما اجتماعيا تقليديا، كمظهر خادع رقيق يخفى الدوافع البربرية. وتوقع فرويد فى مقالته «الحضارة واستياءاتها . Civilization and its Discontents» عام ١٩٣١ زيادة فى حروب قادمة (ص: ٥٨).

الرجال ليسوا مخلوقات لطيفة، التى تريد أن تُحبّ. والتى يمكن فى الغالب آن تدافع عن نفسها إذا ما هوجمت: وهم، على العكس، مخلوقات يفترض أن من بين مواهبها الطبيعية الفطرية نصيبًا قويًا من العدوانية. ونتيجة لذلك، فإن جارهم بالنسبة لهم، ليس فقط مساعدا محتملا أو دافعا جنسيا ولكن أيضا شخص يغريهم بإرضاء عدوانيتهم عليه، لاستغلال قدرته للعمل بدون تعويض، ولاستغلاله جنسيا بدون موافقته، وللاستيلاء على أملاكه، ولإذلاله، ولجعله يتألم، ولتعذيبه ولقتله. وعندما تكون القوى العقلية المضادة التى تمنع العدوان بشكل عادى معطلة، يظهر (العدوان) نفسه آنيا ويكشف عن شخص حقير متوحش والذى يكون التفكير تجاه نوعه غريبا بعض الشيء.

وجاء دعم أكثر غموضا للنخبوية من عالم الاجتماع العظيم ماكس ويبير، الذى تأثّر بكل من ماركس ونيتشه: «كان ويبير متأثرا بشدة بالتقاليد الثقافية الألمانية بشكل غريب من المثالية والخيالية واليأس الثقافى المحافظ» (Langenbacher ٢٠٠١: ١) ميّز ويبير ثلاثة من أنواع الزعامة:

- الحكم التقليدى (Traditional rule) بواسطة زعيم منوط بالشرعية الدينية الراسخة أو الملكية أو الأرستقراطية، الذى يقبل الخاضعون إليه حكمه على أنه طبيعى.
- سلطة منطقية/قانونية (Rational/legal authority) تستند على كفاءة تراكيب الإدارة فى إصدار النتائج وتعمل وفقا لمتطلبات قانونية. وفى العصر الحديث، فإن شكل السلطة المنطقى / القانونى المهيمن، هو البيروقراطية فى الإدارة الحكومية.
- زعامة كاريزمية Charismatic leadership لشخصية دينية أو سياسية الذى ينوط به أتباعه قدرات نبوتية وتصوّرات استثنائية.

رأى ويبير تحديث كلّ سمات الحياة تحت الرأسمالية المتقدّمة على أنها تضعف بشكل منظم الحكم التقليدى، وتستبدله بأنظمة سلطة منطقية / قانونية. لكنّه خشى أيضا من أنّ هذه الأنظمة لا يمكن دعمها أصلا فى عدّة طرق.

«البرقطة العالمية - Universal bureaucratization» سوف تجعل الناس غير مقتنعين، ولذا تكون لديهم نزعة لتقبل الزعماء الكاريزميين الخطرين الذين يعرضون معتقدات جديدة لتعويض الحقائق الدينية والأخلاقية المفقودة. وكان ويبير يخشى بالمثل البيروقراطية الحكومية التى تحتكر المعلومات والخبرة لتوجيه الدولة، بدون أىّ نفوذ سياسية فعّالة. رأى هذه المكائن البيروقراطية غير المسيطر عليها تقود القوى الأوربية إلى السير مثل النائم إلى الحرب الشاملة فى ١٩١٤، لا تتبع سوى منطق تعبئة تمارين استعمال سلاح الجيش وجداول مواعيد السكة الحديد (أرادت ألمانيا فقط أن تعلن الحرب على روسيا، لكنها اضطرت لمهاجمة فرنسا أيضا لأن الخطة البيروقراطية الوحيدة كانت للحرب على كلتا الجبهتين).

رغم ذلك كان ويبير منتقدا أيضا بعمق «السياسيين المحترفين - professional politicians»، وعزز وجهة نظره الخجول للديمقراطية الليبرالية كضرورة ناقصة لكنها محتومة. وكتب فى ١٩١٧: «سواء أحب المرء أو كره العمل البرلمانى كله، فلن يتخلّص منه» (ويبير ١٩٩٤: ١٦٦). وقد شكّك فى أنّ النظام الحزبى والانتخابات يمكن أن يولّدا سياسيين قادرين وأقوياء بما فيه الكفاية لقيادة البيروقراطية الحكومية. وقد آدان ويبير البرلمانات المعارضة السلبية لألمانيا فى ظل قيصر ويلهيلم (Kaiser Wilhelm) قبل عام ١٩١٤. وقد حاول (لكنه فشل) فى جعل «جمهورية ويمار - Weimar republic» ما بعد الحرب فى ألمانيا تتبنّى رئيسًا منتخبًا مباشرًا قويًا، معتقدا أنّ البرلمانات المنتخبة فى ظل التمثيل النسبى (proportional representation) لا تنتج إلا زعماء ضعفاء. رغم ذلك، مهما كانت الحكومة النيابية:

إن خلق قيادة سياسية مسئولة محافظة على النظام من قبل الزعماء البرلمانيين ... يضعف بقدر الإمكان، وقع التأثيرات العاطفية المحضة من أعلى الاستيلاءات الطغيانية على السلطة ومن أسفل الاضطراب الناتج من الشارع وحكم الغوغاء ... وفقط، القيادة المنظّمة للجماهير من قبل السياسيين المسئولين هى القادرة على ترويض الحكم غير المنظّم من الشارع والقيادة بواسطة ديماجوجيين مخاطرين. (ويبير ١٩٩٤: ١٢٥)

بالرغم من أن ويبير نفسه لم يستعمل مفهوم النخبة، إلا فأنه أثّر فى ظهور ما بعد ـ ١٩٤٥ «نظرية النخبة الديمقراطية» التى تظهر فى شكل (٣، ١). تسعى هذه المدرسة إلى المصالحة بين نظرية النخبة والحكومة النيابية (representative government)، على أساس أنّه حتى إذا كان حكم النخبة حتميًا، فإن «حكم النخبة التنافسية ـ competitive elite rule» لا يزال يمكن أن يكون متجاوبا مع التفضيلات الشعبية. وعامل مؤثر آخر هنا هو «جوزيف سكمبتر ـ Joseph Schumpeter»، الذى حاول إعادة بناء النظرية الديمقراطية حول نخب حزبية منافسة تمت مناقشتها فى الفصل الثانى. وفى فترة ما بعد الحرب، كانت السمات المميزة لكلّ أشكال نظرية النخبة الديمقراطية تأكيدا على التقييدات المتأصّلة للرقابة الديمقراطية فى دول حديثة كبيرة؛ وتقليلاً من قيمة معرفة المواطنين وقدراتهم: وتوكيد على الترتيبات التفصيلية لـ عملية قاصرة تماما على المنافسة الحزبية واختيار الزعماء (انظر أدناه). وعادة ما يستلزم هذا الموقف أيضا تفضيلاً لسياسة «حزبين» بسيطة وضدّ التمثيل النسبى.

. نظرية النخبة فى الولايات المتّحدة

كانت الارتباطات الفاشية لمؤسسى نظرية النخبة الثلاثة تعنى أنّه بعد هزيمة الفاشية فى الحرب العالمية الثانية لم يكن لديهم ورثة، وبعد ذلك انتقلت نظرية النخبة إلى الولايات المتّحدة. ربط العالم السياسى «هارولد لاسويل ـ Harold Lasswell» (١٩٣٦ : ١٣) النخب بتعريف علم السياسة ذاته: «دراسة السياسة هى دراسة التأثير والمؤثرين... المؤثرون هم أولئك الذين يحصلون على معظم ما يريدون الحصول عليه... أولئك الذين يحصلون على الأكثر هم النخبة؛ والبقية هم الجماهير».

ربط «جيمس بورنهام ـ James Burnham» النخب بهيكل اقتصاد رأسمالى تهيمن عليه الشركات الكبيرة بدلا من رجال الأعمال الصغار. وفى كتابه «الثورة الإدارية ـ The Managerial Revolution» عام١٩٤١ اعتمد بورنهام على موسكا وباريتو وأكد على ظهور «رجل المنظمة ـ organization man» (وقد كانوا دائما رجالاً فى هذا الوقت)، وادعى بأنّ طبقة جديدة من المدراء الإداريين والمدراء

التنفيذيين للشركات العملاقة سوف تهيمن بشكل جماعى على الاقتصاد والحكومة ومن ثم تدير المجتمع. وعندما شجبه «سى. رايت ميللز - C. Wright Mills» بأنه «ماركس للمدراء - Marx for the managers». قلّد بورنهام الآباء المؤسسين لنظرية النخبة وحوّل وجهات نظره لليمين، وأصبح محافظ حرب باردة (Cold War conservative).

ولكن سرعان ما أصبحت نظرية النخبة مرتبطة باليسار المتطرف فى الولايات المتّحدة.

ربط علماء الاجتماع الأمريكيون سبب قوّة النخب ليس بتبرئة حكم النخبة، لكن بالأحرى بنقد جذرى لذلك الحكم. بلغ هذا النقد ذروته فى الخمسينيات والستّينيات فى عمل سى . رايت ميلز، وسلسلة من دراسات «قوى المجتمع». لم يحدد منظرو النخبة الأوربيون الأوائل بالضبط من أين جاءت النخب الحاكمة - وقد تأكد وجودها ببساطة كأمر حتمى. وفى المقابل، كرّس منظرو النخبة الأمريكان اهتماما كبيرا إلى من أين يحتمل أن جاءت نخب المجتمع، وما الذى قاموا به بالفعل. وأبدى ميلز رأيه نابذا موسكا على وجه الخصوص:

> **لم يكن فى أطروحتى أنه طوال كلّ عهود التاريخ الإنسانى وفى جميع الأمم، أن شكلت نخبة ذات نفوذ، طبقة حاكمة، وأقلية مبدعة كلّ أحداث التاريخ. مثل هذه الروايات، عندما تفحص بدقة، عادة ما يتضح أنها مجرد تكرار للمعنى بلا فائدة، وحتى عندما لا تفحص، فلكى تكون عموما بجملتها عديمة الفائدة فى محاولة لفهم تاريخ الحاضر.(ميلز ١٩٥٦: ٢٠).**

لم يركّز ميلز إلا على الولايات المتّحدة. وكان تجريبيا بشكل مستمر. وكانت أغلب نصوصه تتصدى للوصف. وأنزلت النظرية إلى تعليقات عن حوادث عرضية موجزة وسط تراكم الدليل. واعتمد بطريقة انتقائية على المفكّرين الأوربيين السابقين وعلى الشعبيين الأمريكيين البسطاء (معتنقا فضائل «رجل ضعيف - small man»). عرض ميلز نقدا راديكاليا ليس فقط عن الشركات الغنية. لكن أيضا عن حلفائهم ذوى الرواتب العليا من الطبقة الوسطى، والتسلسل الهرمى للنقابات العمالية، والسياسيين المنتخبين ومساعديهم،

والجيش. وكان مفهومه الرئيسى عن «سلطة النخبة . power elite» (التى سنناقشها أدناه) وانتقل المفهوم إلى أوربا وأماكن أخرى.

شدّد المنظرون التاليون على «عدم القرارات . non decisions»، التى تبعد بواسطتها شعوريا العديد من القضايا عن جدول الأعمال السياسى الرسمى لكى تناسب مصالح النخبة. «باشراش وبراتز . Bachrach and Baratz» (١٩٦٢). وقد أعادوا أيضا إحياء حجج ترجع إلى موضوع سابق عن المنظرين الماركسيين (مثل الإيطالى أنطونيو جرامسكى . Antonio Gramsci) بأن النخب الحاكمة يمكن أن توقّف غالبا قضايا مهمة من الوصول إلى جدول الأعمال السياسى من خلال السيطرة على عقيدة المجتمع، بحيث لا يمكن لأى أحد أن يفكّر حتى فى رفع مثل هذه القضايا. وأطلق لوك Lukes (١٩٧٤) عليها اسم «الوجه الثالث للسلطة . third face of power». تعرف «دومهوف . Domhoff» (١٩٧٨) على «طريقة مثالية . ideology process»، ووفقا لهذا كانت تنجز من خلال سيطرة الإعلام والتعليم. لذا فإن صنع سياسة على القضايا الرئيسية غالبا ما تكون رؤية ضعيفة ونزاعًا بسيطًا، على افتراض نخب حزبية متنافسة تتآمر فى الحقيقة لوقّف الناخبين الذين لديهم أىّ اختيار فعّال حول ما يجب أن يحدث. كلّ هذا كان من الصعب دراسته بشكل تجريبى، لأنه أبرز أهمية ما لم يكن يحدث، ولذا لا يمكن أن يلاحظ. وفى النهاية، تم الالتفاف حول فكرة القوّة كقدرة لإبعاد القضايا عن جدول الأعمال بشكل ثقافى عن طريق وجهات نظر عن السلطة غير المركزة ما بعد الحداثة، التى سنتعرض لها فى الفصل الثالث عشر.

أحداث الستّينيات التى هزّت التعدّدية أثّرت أيضا على نظرية النخبة. فادّعاءات القيود على الوصول السياسى وعلى تبديد القوّة تم تبرّأتها بشكل كبير عن طريق تمرد المجموعات الاجتماعية المستبعدة. ولكن فى أواخر الستّينيات والسبعينيات أصبحت الممارسات السياسية فى أكثر الديمقراطيات الليبرالية متنوعة بعض الشّىء وأكثر شمولا. كان نقد منظرى النخبة مستحوذا على الذهن بعد ذلك ومحايدا بشكل كبير بواسطة النظرية التعددية الجديدة، التى سنناقشها فى الفصل السادس. وقد أصبح ردًا مألوفًا على نظرية النخبة القول إنه بالطبع كانت هناك نخب فى أىّ مجالات الحياة فى أىّ مجتمع، ولكن ما كان رئيسيا هو

أن يوضح بالتفصيل سواء ما إذا كانت معاقة أم مسيطرًا عليها ديمقراطيا، وما إذا كانت أنواع مختلفة من النخب، تعمل فى مجالات مختلفة من المجتمع. تتصرّف بطرق منفصلة أو متكاملة. وبالنسبة لنقّادها، فإن الهجوم الاجتماعى على نظرية النخبة الأمريكية ما بعد الحرب أدّى إلى أسلوب " تعميم بشكل تجريبى حول ما يمكن قياسه بسهولة، وإن كان غالبا بديهيًا تماما، خصائص وترابط مكانة النخبة. وهذا أدى إلى «مستنقع مفاهيمى ـ conceptual swamp» لم يكن فيه «للنخبة» معنى متّفق عليه ونفعية نظرية مدركة بشكل واضح Higley ١٩٨٤: ١٤٣).

المجتمع والسياسة

بالنسبة لمنظرى النخبة من جميع القناعات، كان هناك موضوعان مهيمنان فى العلاقة بين المجتمع والعملية السياسية. الأول، تداول النخب، وهى سمة مهمة بشكل دائم فى أىّ مجتمع، سواء كان ديمقراطيا ليبراليا أم لا. الثانى، أنه خاص بالديمقراطيات الليبرالية، ويتعلّق بدور «السياسيين المحترفين ـ professional politicians»، ومدى تعلّق هذا بالأحزاب السياسية والمجموعات ذات المصالح الخاصة المرتبطة.

ـ تداول النخب

قد تبدو النخبة ساكنة فى أغلب الأحيان على المستوى الجماعى- «تظل لسنوات عديدة دون تغير» فى تركيبها العامّ. رغم ذلك فأفرادها يتغيرون باستمرار، عندما يشيخ الأعضاء القدامى المؤسسون ويموتون ويأتى من بعدهم أناس جددّ. اعتبر موسكا وباريتو أن هذه العملية مهمة فى أنها توضح سبب ثبات المجتمعات أو عدم ثباتها. وبالنسبة لموسكا، فإن أساس العديد من المشاكل دافع إنسانىّ متأصّل، لأن الجيل الحالى من الزعماء الاجتماعيين والاقتصاديين يريدون ضمان مراكز سلطة لنسلهم، الذين قد لا يكونوا مناسبين بشكل جيد لهذه الأدوار. وتميل قوى الوراثة والتفاوتات فى الثروة بشكل ثابت إلى جعل النخب تتحجّر وتنحط، والتى تظهر فى شكل (٢، ٣) كتدفق (٦).

إذا كانت النخب آمنة وغير مهدّدة من أىّ نخب مضادة. فقد يتعذر اكتشاف درجة تحجرها. ورغم ذلك فى المجتمعات الحديثة، كما يظهر فى (شكل ٢، ٣) غالبا ما توجد نخبة مضادة أو متمرّدة . عندما يبحث أكثر أعضاء الجماهير

موهبة ونشاطا عن طرق لاكتساب النفوذ والمصادر (تدفق ١). وعلى سبيل المثال، فى أوائل القرن العشرين، شكّلت الأحزاب الاشتراكية والحركة العمالية نخبة مضادة متمرّدة، بقيادة عمّال ثقفوا أنفسهم بأنفسهم ومفكرين معارضين. سوف تسعى النخبة الحاكمة إلى تقويض تأثير النخبة المضادة بطرق مختلفة. الأولى باختيار النخبة زميلا جديدا لهم، بالرشوة وإلا فإنهم سيستميلون إلى جانبهم البعض الأكثر تهديدا أو الزعماء الموهوبين من النخبة المضادة (تدفق ٢). وبدلا عن ذلك، قد تشجع النخب صاحبة المنصب العناصر الأكثر نشاطا من الجماهير والنخب المضادة لتترك مجتمعها جملة (تدفّق ٣ و٣أ)، التشجيع على الهجرة (التى كانت واسعة الانتشار فى أوربا أواخر القرن التاسع عشر وفى البلدان الإمبريالية مع إمبراطورية واسعة الانتشار) أو النفى الإجبارى للثوّار المحتملين.

أكد باريتو أنّ النخبة الحاكمة تصبح ضعيفة عندما تفقد الإرادة على العرقلة وقمع العمليات التى تعمل داخل الجماهير التى تنشئ وتساند النخب المضادة (تدفق ٤ فى شكل ٢. ٣):

عندما تنحط نخبة يمكن أن نلاحظ بصفة عامة إشارتين تظهران بشكل آنى:

١- تصبح النخبة الهابطة أضعف وألطف وأكثر إنسانية وأقل ملاءمة للدفاع عن سلطتها.

٢- من الناحية الأخرى، لا تفقد جشعها وطمعها لصالح الآخرين، ولكنها تميل بقدر الإمكان إلى زيادة استيلاءاتها غير القانونية وتستبيح اغتصاب الإرث القومى (national patrimony).

وهكذا، فمن ناحية تجعل العبودية أكثر كثافة، ومن ناحية أخرى يكون لديها أدنى قوة للاحتفاظ بها. (Pareto ١٩٩١ : ٥٨).

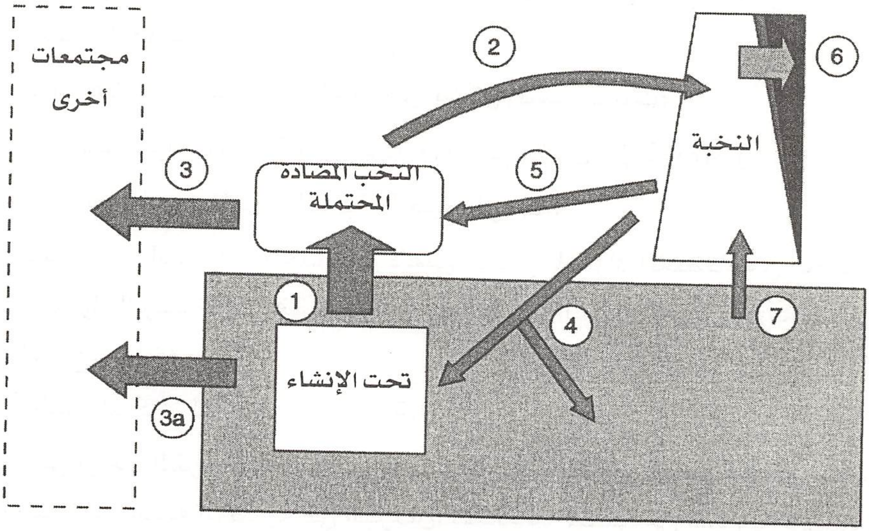
كطرق غير ملحوظة لعرقلة التهديدات لوضعها الضعيف، يجب أن تلجأ النخبة الحاكمة الواقعة فى الأزمة إلى القمع السافر (تدفق ٥). اتبع موسكا وباريتو منظر عصر النهضة الإيطالى «نيكولا ماكيفيللى - Niccolo Machievelli»، الذى جادل بأنّ زعماء الدولة لم يترددوا ويجب ألا يتردّدوا فى استعمال العنف، والإرهاب، والخداع والنفاق للاحتفاظ بمراكزهم، بغض النّظر عن المبادئ الأخلاقية التقليدية. ورغم ذلك فى الظروف الديمقراطية الليبرالية، وفى ظل التدقيق الإعلامى، تكون تكاليف قمع المعارضة بشكل علنى كبيرة جدا.

وهذا يترك قدرًا كبيرًا يعتمد على الأهمية النسبية لثلاث عمليات:

- عندما يثبت أن بعض أبناء أعضاء النخبة ورثة يائسون (تدفق ٦)، يجب أن تنظر النخب خارج صفوفها لإيجاد بديل للأفراد.
- يجب أن يستوعب زعماء النخبة المضادة المحتملين فى التراكيب الراسخة للنخبة (تدفق ٢).
- يجب أن يجند أشخاص من صفوة الجمهور فى الدرجات السفلى للنخبة، من خلال قابلية تحرك اجتماعية صاعدة، تزاوج، وترقيات داخل الشركات ومنظمات الدولة (تدفق ٧).

كان منظرو النخبة الأوائل ينظرون إلى المنافسة الانتخابية للديمقراطيات الليبرالية والنظم الحزبية على أنها خطيرة فى تجديد النخبة.

شكل (٣، ٢) نظرية باريتو لتوزيع النخبة



تدفقات التداول الرئيسية :

١- تدفق لأعلى لأشخاص من بين الجماهير (بشكل رئيسى فى المناطق الإنشاء) إلى النخب المضادة المحتملة.

٢- استيعاب الأعضاء الأفراد من النخب المضادة المحتملة فى النخبة، فى مستويات مختلفة.

٣- حركات للخارج من أعضاء النخب المضادة المحتملة إلى المجتمعات الأخرى، وبشكل رئيسى بسبب النفى الإجبارى؛ أو الهجرة الدائمة.

٣أ- كانت للهجرة أيضا تأثيرات راسخة على المستوى الجماهيرى فى منع استخدام الأفراد الموهوبين فى النخب المضادة المحتملة.

٤- استعمال المكر، والأيديولوجية والسياسة الرمزية بواسطة النخبة لـ

(أ) منع النخب المضادة من الظهور (ومن ثم تستهدف المناطق «تحت الإنشاء»).

(ب) الإبقاء على الجماهير ككل مشوّشة، بإضافة كليهما إلى أقل استخدام مرئى للقوة.

٥- قمع مباشر وملحوظ من النخبة للنخب المضادة (على سبيل المثال، السجن، أحكام الإعدام، اختفاء، الترهيب).

٦- نقل أعضاء النخبة إلى حالة العجز، بشكل رئيسى بسبب:

(أ) حظ الميراث (الأشخاص القادرون لديهم أطفال أقل قدرة)؛ أو

(ب) فقد الروح المعنوية للنخبة وانعدام الرحمة.

٧- قدرة على التحرك الاجتماعى لأعلى تسمح للأفراد الأعضاء من الجمهور بدخول الرتب الأدنى فى النخبة (عن طريق العمل الحرّ، ترقية العمل، الزواج... الخ).

. الدور المركزى للأحزاب السياسية.

حتى أواخر القرن التاسع عشر، عملت الأحزاب بشكل رئيسى ككوادر صغيرة للنخب السياسية الوطنية فى البرلمان، تساندها شبكة من النخب الإقليمية والمحليّة الراسخة (غالبا ما كانوا فى أوربا من الأرستقراطيين أو الأثرياء

المحليّين). واجه هؤلاء "الوجهاء" أصوات الناس فى مناطقهم، فى مقابل التأثير مع النخب الوطنية وفرصة لخلق شبكات محسوبية من المناصرين (ألقاب مسيطرة، وظائف حكومية، خدمات عامة مموّلة، وامتيازات اقتصادية). لم يستطع هذا النمط التقليدى والمنظّم بشكل غير رسمى من التعبئة السياسية أن ينجو من نمو إنجاح المرشحين فى الانتخابات فى كل من الديمقراطيات الأمريكية والأوربية، حيث كان حقّ التصويت ممتدا بدرجة أكبر. ولم تنقرض الرعاية تماما، لكنّها أزيحت بالبيروقراطية الجديدة المتخصصة فى المهام السياسية. وفى الولايات المتّحدة، دمجت الجماعة السياسية فى المدن الكبيرة ملايين المهاجرين الجدّد الذين لهم حق التصويت فى المجتمع الأمريكى. وفى إوربا، دخلت نقابات العمال فى السياسة، وخلقت حركة عمالية منظّمة نشطة فى الانتخابات لمساندة الأحزاب الاشتراكية. واستجابة لذلك خلقت الأحزاب المحافظة والليبرالية منظماتها الجماهيرية الخاصة.

وسّعت الأحزاب أنشطتها بأشكال عديدة. «خلقت الأحزاب السياسية الديمقراطية والديمقراطية الحديثة استثناء غير وارد من ناحية الأحزاب السياسية» (Schattschneider ١٩٤٢ : ١). أصبحت الانتخابات الأحداث التى تعبّئ الجماهير، وتضمنت تدقيق الأصوات، الملصقات، توزيع النشرات المطبوعة، الحشد للاجتماعات الكبيرة والخطب. تطلبت هذه الأنشطة التى تحتاج عملاً مكثفًا أعدادًا كبيرة من العمّال المتطوعين والنشطاء لمساعدتهم، والمعرفة البيروقراطية حول كيفية تنظيمهم بصورة عملية. وفى البلدان الكبرى اتخذت الأحزاب سبيلا لولبيا إلى الملايين، وأقامت الأحزاب المؤتمرات، واللجان، والصحف، وأجنحة الشباب، والمنظمات النسائية، والمنظمات الاجتماعية، ونوادى القراءة، والمكتبات، والمنظمات الثقافية، وإتحادات العمال والجمعيات المهنية. والحكومات المحليّة والإقليمية، التى أديرت طويلا بطرق غير حزّبية أو حزبيّة متنكرة، أصبحت بشكل واضح مسيّسة حزبيا. وتوقّفت السياسة أيضا عن أن يعرفها المشرّعون فى مناقشات حرة فى البرلمانات. وبدلا من ذلك، كانت تقارن الوعود المنظمة بعناية وتتكامل مع بعضها البعض فى البرامج السياسية. «كان

لدى الأحزاب خبراؤها فى كلّ قضية، كما كان مسئولو البيروقراطية ذوى مسئوليات معيّنة» (Weber ١٩٩٤: ١٧١). حاولت الأحزاب الاشتراكية وخصوصا فى المدن الأوربية إقناع الناخبين بأن سياساتها يمكن أن تقدم تحسينات حقيقية فى مستويات المعيشة.

تطلّب ظهور الأحزاب الجماهيرية بعض إعادة التفكير فى تركيب النخبة. لاحظ ويبير (١٩٩٤: ٢١) «أنه على مدار التاريخ، كان نيل القوة الاقتصادية هو الذى أدى إلى طبقة معينة للاعتقاد بأنها مرشّحة للقيادة السياسية». ولكن الآن "فالأشخاص الوحيدون من ذوى التدريب المطلوبون للقيادة السياسية، هم أولئك الذين اختيروا فى النضال السياسى (Weber ١٩٩٤: ٢١٩). بدت السياسة الحزبية عملية مغلقة نسبيا، وأوقفت الأغلبية الكبيرة من المواطنين عن التأثير:«الناخب العادى الذى راودته الأحزاب ولم يكن عضوا فى منظماتها، لم يكن له دور نشط مطلقا. وكانت الملاحظة تأخذ منه شخصيا فقط أثناء الانتخابات أو فى الإعلانات العامّة المصاغة لمنفعته فى الأوقات الأخرى» (Weber ١٩٩٤: ٢١١). تجمعت السلطة فى أيدى السياسيين المحترفين، وهى طبقة جديدة من الفاعلين الذين استجابوا للشهرة أثاروا العديد من الاستياءات من أولئك الذين أزاحوهم.

كانت إحدى الدراسات الأولى للأحزاب على يد المؤرخ الروسى «مويسى أوستروجورسكى - Moisy Ostrogorski»، الذى أبرز كتابه «الديمقراطية والنظام الحزبى فى الولايات المتّحدة Democracy and the Party System in the United States» (١٩١٠) القوّة الاختيارية الهائلة التى مارسها المسئولون الحزبيون فى جماعات الأحزاب الأمريكية. حتى قبل الانتخابات العامّة:

> **لم ير الكثير من الناس، بالرغم من أنّه جرى الحديث عنهم كثيرا؛ استشهد كلّ شخص بسلطته، تصرّف باسمه، قطع عهوداً على نفسه، لكن كل شخص يتكون بشكل خاص من فئة السياسيين المحترفين. وحتى الآن فإن الاتصال بين المنظمة الحزبية وجمهور الناخبين كان طفيفا جدا.**
> (Ostrogorski ١٩١٠: **الفصل التاسع**).

كره أوستروجورسكى كلاً من الميول الأوليغاركية فى جماعات الأحزاب الأمريكية فى أواخر القرن التاسع عشر، والسيطرة الأرستقراطية فى الأحزاب البريطانية. إلى حدّ أنّه دعا إلى منع الأحزاب. ورغم ذلك فقد أسس عمل أوستروجورسكى التقليد الأكثر ديمقراطية لنظرية النخبة. وعلى خلاف موسكا وباريتو، رفض اعتبار مشاكل الأحزاب السياسية كأساس للنظام السياسى بالكامل: "الحوادث وحالات الفشل التى غالبا ما نستشهد بها ليس إلا لا يمكن أن تعزى إلى الحكومة الديمقراطية فى حد ذاتها. وخلال هذه التجربة ذاتها، المليئة بالحزن، برأت الديمقراطية نفسها مرارا وتكرارًا» (أوستروجورسكى ١٩١٠: الفصل السابع عشر).

وتبلورت التهديدات التى فرضتها الأحزاب المنظّمة على الديمقراطية فى أوربا فى العشرينيات والثلاثينيات. طوّرت الأحزاب الفاشية والشيوعية مكائن دعاية وكتائب منتظمة لمحاربة المجرمين فى الشوارع، الغرض منها إخافة المعارضين وفض اجتماعاتهم. وفى ألمانيا ما بعد الحرب العالمية الأولى، نفذ كل من اليسار واليمين محاولات لقلب نظام الحكم ضدّ جمهورية ويمار. وفى إيطاليا وألمانيا، سيطرت فى النهاية منظمات حزبية متعصبة تعبد الزعيم وأدمجت نفسها فى هياكل الدولة. وفى الاتحاد السوفيتى، أصبح الحزب الشيوعى أداة لطائفة شخصية هائلة تركّز على ستالين. وكمنظمة ثورية التى لم تسمح بأى المنافسين، لم يكن لزاما على الحزب الشيوعى أن يكون مصدر إزعاج للانتخابات التنافسية (على الرغم من أنها سمحت للانتخابات التى يمكن أن يخوضها فقط الشيوعيون).

بعد عام ١٩٤٥، أصبحت الأحزاب السياسية على نحو تدريجى أصغر وأقل شمولا. وحشدت الكتائب المدربة تدريبا عاليا المتجمّعة لنازى نورمبرج أو مواكب الميدان الأحمر فى موسكو لم تكن الآن صورة فعّالة للديمقراطية. لقد تغيرت تقنيات الاتصالات. فقد أصبحت الإذاعة أولا وبعد ذلك التليفزيون مهمة جدا فى الحملات الانتخابية. وعندما تزايد تعقيد الإعلانات واستخدام أجهزة الإعلام انخفضت أهمية الاجتماعات وأنشطة الأحزاب العمالية. وتطورت استطلاعات الرأى إلى أدلة دقيقة إلى حدّ معقول لنوايا المصوتين كان يعنى أن

مستشارى القادة السياسيين يمكن أن يدرسوا ويفهموا ديناميكا الرأى العام ويحسبوا فرص نجاح السياسات المختلفة، بدون الاعتماد على منظماتهم الحزبية.

أفسحت الأحزاب المعبأة بالجماهير المجال للأحزاب التى تتضمن "جميع المواقف أو الاحتمالات". كانت لا تزال تدار هذه الأحزاب بأسلوب من الأعلى للأسفل بالنخب السياسية الوطنية، خصوصا فى أوربا (لذا كانت أقل فى الولايات المتّحدة). أنشأ الزعماء فرق حملاتهم الخاصة من خبراء السياسة وكتّاب الخطابات، والصحافة، والتليفزيون ومعلمى الإعلان. ولم يعيروا اهتماما كبيرا إلى وجهات نظر المشرّعين أو موظفى الحزب. وذبلت بيروقراطية الحزب، وانخفضت العضويات ، وأصبحت الأنشطة الاجتماعية دوما أقل تعلقا. ولم تنشأ إلا ارتباكات سياسية دورية خلقها سوء إدارة مؤتمرات الأحزاب أو اتفاقيات الحزب، أو تمرّدات عرضية عن طريق فئات الحزب المخيبة للأمل، وأكدت هذا التحول إلى نمط عمل مركّز بشكل خاص على فوز الانتخابات خلال الأنشطة الإعلامية. وفى الولايات المتّحدة، كان لانتشار الانتخابات الأساسية كأسلوب رئيسى لاختيار المرشّحين أن أضعف المنظمات الحزبية بدرجة كبيرة. وكانت الصحافة والتلفزيون أكثر أهميّة من مؤتمر الحزب التحضيرى فى تقرير الأحزاب التى انتهت بمرشّحى رئاسة أو تشريعيين، ولعب السياسيون الأذكياء فى أجهزة الإعلام على هذا الجمهور.

وقانون «حكم القلة الحديدى . iron law of oligarchy» لميتشل يمكن تطبيقه على الأحزاب الجماعية ووريثتها التى تستهدف أن تشمل كل المواقف والاحتمالات. جادل منظرو النخبة الديمقراطيون بأنّ تهميش ديمقراطية الحزب الداخلية وعمليات الإستشارة لم تهم كثيرا، طالما كانت المنافسة بين الأحزاب لا تزال تعطى الناخبين الكلمة الأخيرة. وقد اتفقوا مع المناصرين للتعددية على أنّ حكم قلّة الحزب الداخلى لم يظهر بالفعل أنّ الدولة ذاتها كانت تسيطر عليها نخبة واحدة. فقط أن كلّ حزب سياسى فى نظام الحزبين أو الأحزاب المتعدّدة سوف تهيمن عليه نخبة.

كان تشغيل الأحزاب التى تشمل كل المواقف والاحتمالات مكلفا وخصوصا فى الولايات المتّحدة، حيث تضخمت تكاليف الحملات، وزاد تأثير الشركات

والمتبرعين الأغنياء الآخرين. وفى نظر منظرى النخبة، فإن هذه الثروة تشترى السلطة السياسية بتجنيد أفراد قادرين لخدمة مصالح الطبقة الحاكمة، وبتمويل حملات السياسيين وعمليات الأحزاب السياسية. وفى الولايات المتّحدة وفى مناطق أخرى، يعطى العديد من المتبرعين فى الشركات الكبرى لكلا الحزبين أو كلّ الأحزاب السياسية الرئيسية. ويمكن أن يُكبح إفساد السياسة بالمال أحيانا بتشريع تمويل الحملة، غير أن الأغنياء دائما ما يجدون طرقًا للالتفاق حول القيود. لذا فى الولايات المتّحدة، كان الردّ على القيود على المساهمات الفردية إنشاء لجان العمل السياسى (political action committees)، التى غالبا ما كانت ترتبط بالشركات أو الاتحادات.

ويمكن أن تستعين النخب المالية بأفضل جماعات الضغط للتأكد من أن التشريع والقانون حسب أهوائهم، وسيطرتهم على أجهزة الإعلام الخاصّة. وصف منظرو النخبة (على سبيل المثال، دومهوف، ١٩٧٨) السمات الإضافية للنظام الاجتماعى التى تساعد على ضمان سلطة النخب وتقويض أهمية موانع الحزب التى من المفترض أن تقسّمهم. وتتضمن هذه الموانع الجذور الاجتماعية المشتركة للأعمال والقادة السياسيين؛ النوادى الاجتماعية والشبكات التى ينتمون إليها جميعا؛ ومن ثم الوصول السهل إلى السلطة السياسية التى يتمتّع بها قادة الشركات ومدافعوهم؛ والباب الدوّار بين الأعمال العليا والمواقف الحكومية.

الحكومة وصنع السياسة

تؤكّد وجهة نظر نظرية النخبة عن الحكومة وصنع السياسة على ثلاث سمات حاسمة للمجتمعات المعاصرة، التى لا تذكر فى التعدّدية التقليدية: البيروقراطية: التقنية؛ ونطاق واسع. وقد حلل سى . رايت ميلز بوجه خاص الظروف المتغيّرة لنخبة الدولة العليا، بالإضافة إلى صنع السياسة العامة أكثر واقعية التى تعمل فى «المستويات الوسطى من السلطة».

- سلطة النخبة

وبيروقراطية (التى تعنى بشكل حرفى «حكم المكاتب») تم التعرف عليها أولا وتسميتها فى ألمانيا فى أوائل القرن التاسع عشر، عندما كان تشكيل اتّخاذ

القرارات والاعتماد على السجلات المكتوبة يرى فى البداية على أنه توليد قوة جديدة للسلطة. وفى منعطف القرن العشرين عرض ماكس ويبير تقريرًا شاملاً عن روتينية مهام البيروقراطية، وتصنيف السجلات القابلة للاسترجاع بسهولة، وتخصيص غير شخصى للمناصب بحسب الجدارة، والتنظيم الدقيق للحياة الاجتماعية باللوائح والتعليمات . التى نربطها جميعها حاليا بمنظمات المجتمع الحديث، تؤثّر البرقطة على الأعمال والمنظمات الرسمية على حدّ سواء، وتركز السيطرة فى سلطات ذات إجراءات التشغيل القياسية المؤسّسة، التى يلتزم بها موظّفوها . وفى المجال الاقتصادى، جادل ويبير بأنّ رجال الأعمال المبدعين والحازمين هم فقط الذين يمكنهم مقاومة الاستقرار المفرط للعمليات التنظيمية التى تنتج. ويغيرون بشكل دورى الأسواق بالاختراعات الجديدة. وضمن الدولة الديمقراطية الليبرالية. فإن التوجيه المهم الفعّال فقط من طبقة السياسيين المحترفين يمكن أن يأمل منه دوما أن يصدّ القصور الذاتى للبيروقراطية. ومع ذلك. كما لاحظنا فى وقت سابق، اعتقد ويبير أيضا أنّ الزعماء الكاريزميين يمكنهم أحيانا أن يغيّروا البيروقراطية الحكومية .

اعتبر سى. رايت ميلز التحول الكبير، الطبيعية البيروقراطية والتقنيات الحكومية فى الولايات المتحدة بعد ـ ١٩٤٥، كقضايا حاسمة فى عصره: «منصب المدير السياسى، الشركات الغنية، والجيش المسيطر أصبحت مع بعضها كنخبة السلطة، والسلطات المركزية والموسّعة التى يترأسونها قد أصبحت لها تدريجيا السيطرة على الموازين القديمة وأعادتهم الآن إلى مستويات السلطة الوسطى» (Mills ١٩٥٦: ٢٩٦).

كان «مشروع مانهاتن ـ Manhattan project» الهائل الذى طوّر القنبلة الذرّية هو الذى دعا ميلز لأن يطلق عليه «عسكرة العلم ـ the militarization of Ascience». وقد أسست برامج القنبلة الهيدروجينية والصواريخ فيما بعد «صعودًا عسكريًا فى عالم العلم» (Mills ١٩٥٦: ٢١٧). وفى أوائل الخمسينيات، تركت الولايات المتّحدة عزلتها التاريخية وركبت العالم الغربى كعملاق عسكرى، حبيسة فيما يبدو فى مباراة موت مع الشيوعية الفاشستية للاتحاد السوفيتى. والتوسّع الضخم للقوات الأمريكية فى وقت الحرب وصيانتها فيما بعد لما خلقته وما اعتبره لاسويل (١٩٤١) كـ «دولة حامية ـ garrison state».

شكلت هذه التغييرات تحالفا بين الشركات الكبرى فى الولايات المتّحدة («الشركات الغنية» بحسب تعبير ميلز) والجيش (أسياد الحرب ـ worlords)، صورت بطريقة مسرحية فى خطاب وداع الرّئيس آيزنهاور إلى الشعب الأمريكى فى ١٩٦٠ محذرا من أخطار «مجمع صناعى عسكرى ـ military-industrial complex» قوى. تحمّلت نفقات الدفاع جهود بحث وتطوير الأعداد المتزايدة من العلماء والتقنيين. وبالرغم من أن إنفاق المستهلك بعد الحرب أعاد بسرعة توازن الاقتصاد الأمريكى من توجهه العسكرى فى سنوات الحرب، فقد ظلت برامج دفاع مهمة. وفضلت السياسة الخارجية مصلحة وطنية عرّفت بتعبيرات اقتصادية وأمنية. خصوصا عندما تعلق الأمر بضمان إمدادات المواد الخام (Krasner ١٩٧٨).

استهجن ميلز عدم وجود خدمة مدنية نزيهة وهيمنة واشنطن على صنع السياسة (آنذاك مثل الآن) من قبل السياسيين الذين يعيِّنهم الرئيس. كان هؤلاء المرشّحون إمّا محترفى قانون، إعلام أو سياسيين اشتركوا فى حملات المرشّح الفائز. بعد فترة خدمتهم الحكومية فإن العديد من هؤلاء الناس سيستأنفون أعمالهم، ويستطيعون الحصول على مميزات أخرى من اتصالاتهم بالحكومة.

هذه النخبة السلطوية من التنفيذيين السياسيين، الشركات الغنية والسلطة العسكرية عملت فى كلّ «القضايا الرئيسية التى صنعت التاريخ الاقتصادى وصنع السياسة الخارجية». وفى وجهة نظر ميلز أنهم لم يعبأوا بحلّ أو حتى اعتبار قضايا المستوى الأدنى:

> **ماذا كانت قوّة القيصر فى قمّتها بالمقارنة بقوّة الدائرة الداخلية المتغيرة لروسيا السوفيتية أو الإدارات الأمريكية المؤقتة؟ كان يمكن للرجال فى كلتا الدائرتين أن يتسبّبوا فى دمار مدن عظيمة فى ليلة واحدة، وفى بضعة أسابيع تحولَت القارات إلى أراض قاحلة نووية حرارية. ذلك لأن وسائل القوّة اتسعت بصورة ضخمة، ومركزية بشكل حاسم كان يعنى أن قرارات المجموعات الصغيرة هى الآن الأكثر أهمية.** (Mills ١٩٥٦: ٢٣).

وقد أشار مفهوم سلطة النخبة أيضا إلى الجهد الأيديولوجى الهائل الذى انتشر لتبرير تحول المجتمع الأمريكى الذى كان نتيجة لا بد منها لعسكرة ما بعد الحرب:

فى السنوات الثلاثين الأخيرة، كانت هناك إشارات لحالة اندماج بين النخبة العسكرية والسياسية والاقتصادية. وقد بدأوا البحث، كما يفكر الرجال والنساء الأقوياء دائما، عن دعم قوّتهم بعباءة المنزلة الاستبدادية. (Mills ‏٩١ :١٩٦٥).

كان لهذه الموضوعات صداها فى عقود لاحقة. يصف مؤلفون من أمثال «نعوم تشومسكى Noam Chomsky.» القوّة الأمريكية فى القرن الحادى والعشرين بتعبيرات مماثلة.

. مستويات السلطة الوسطى

أدان ميلز نظرية التعددية فى زمانه لتركيزها الأبله على سلسلة أعمال مجموعة المصالح الخاصة، واحتفالها الأيديولوجى بالتنوع غير النافع، وحاجتها للملاحظات التجريبية غير السارة، ونظرية التوازن (theory of balance) غير المثبتة»:

أنت تتوسع فى عدد المجموعات المتضمنة، فى نوع من الحيرة، وحماسة الشاعر هوايتمان[١] للتنوع... أنت لا تحاول أن توضّح هذا المزيج بتصنيف هذه المجموعات، الوظائف، الطبقات، المنظمات طبقا لصلتهم السياسية أو حتى ما إذا كانوا منظّمين سياسيا مطلقا. أنت لا تحاول أن ترى كيف يرتبطون ببعضهم البعض فى تركيب القوّة، لأنه استنادا على منظوره فإن مناصر التعددية الرومانسى المحافظ يركز على بعثرة الأشياء المحيطة بك بدلا من التركيز على ارتباطاتها. (Mills ‏١٩٥٦: ٢٤٤).

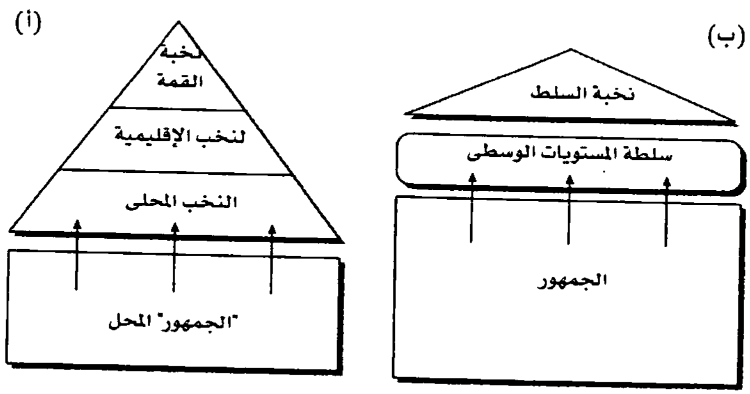
لم ينكر ميلز وجود عملية سياسية نشطة تتضمّن الكونجرس، الأحزاب السياسية والدولة والحكومات الإقليمية فى أمريكا ما بعد الحرب، لكنّه اعتبرها مجرّد استعراض سياسى، مثل مشاهير هوليوود الذين يخلقون منظرًا ممتعًا بشكل ثابت. لم يكن الأمر هكذا دائما . فى العهود السابقة مثل فترة الحرب

(١) وولت هوايتمان (١٨١٩ - ١٨٩٢): شاعر أمريكى يعرف برسول الديمقراطية ونصير الرجل العادى. المورد . المترجم.

الأهلية، كانت هناك صراعات سياسية حقيقية شارك فيها السياسيون والمواطنون الإقليميون والمحليّون فى تقرير أحداث صنع التاريخ (انظر شكل٣-٣ - أ). لكنها لم تحدث الآن.

والخطر الرئيسى الذى رآه ميلز فى فصل النخبة عن المستويات الوسطى للسلطة، هو المجال الهائل للقرارات الاختيارية التى منحت لنخبة السلطة، لتقرير القضايا لمصلحتها الخاصة والاحتفاظ بسريّة القرارات، بدون الحاجة لاعتبار الممثلين المنتخبين، ناهيك عن المواطنين بشكل عام. إنّ المستويات الوسطى للسلطة بالنسبة لميلز، طبقة وسادة تمتصّ وجهات النظر والتأثير الشعبى؛ وهى لا تنقل الرأى العام (شكل ٣-٣ ـ ب). تقف سلطة النخبة فوق النقد جزئيا، لأنها تطوّر هيبة عازلة وتزرع أساطير حول أين تكمن القوّة حقا. ويضمن تواطؤ النخبة أنّ سلوكها يخفى على وجهة النظر العامّة. وعلى سبيل المثال، يمكن أن تقنع النخبة المؤسسات الإعلامية التى تنشر سياسة أجنبية محرجة أو حالات فشل الاستخبارات أنها ضدّ «المصلحة الوطنية». إن هيكل القوّة الأكثر تعقيدا للتاريخ الأمريكى السابق أصبح الآن مفقودا للأبد.

شكل (٣-٣) تصور ميلز عن كيف يختلف المجتمع الأمريكى الحديث عن الأنماط السابقة:



اتبـع منظـرو النخـبة اللاحقـون بصفة عامة مكوّنات ميلز الرئيسية. وبالنسبة لـ «دومهوف» (١٩٧٨ أ) كان لنخبة السلطة فى الولايات المتّحدة تقريبا نفس العضوية مثل ميلز. ومع ذلك، يعامل دومهوف أيضا نخبة السلطة على أنها «مجموعة قيادة أو الذراع العامل للطبقة الحاكمة»، وجادل بأن أعضاء هذه الطبقة المميّزة قد يختارون عدم المشاركة فى الشؤون العامة (١٩٧٨ . أ: ١٣). وتستبعد نخبة السلطة لدومهوف (مثل ميلز) «زعماء العمال . labour leaders». «سياسيو أمريكا من الطبقة الوسطى وزعماء منظمات مجموعة الأقلية» (١٩٧٨ أ: ١٥). ويؤكد تحليله على مدى أوسع من تأثير النخبة. يستند على دور المال كمنفعة اجتماعية أساسية فى العديد من المجالات المختلفة للحياة الاجتماعية. لذا فإن الأفراد والشركات الغنية يمكن أن تستأجر أفضل المحامين وتبدأ القضايا الأكثر مناسبة للتأكيد على أن المعرفة القانونية يتم تحريفها لخدمة مصالحهم، لكى يعمل النظام القانونى لصالحهم. وبالنسبة لدومهوف، فإن الدولة هى ذاتها آلة النخبة الحاكمة، وتخدم مصالحها بشكل منظّم.

- دراسات مجتمع السلطة

لم يحصر منظرو النخبة انتباههم فقط فى السياسة الوطنية الأمريكية. وميلز الذى استند على قضية عمله فى إلينويز، اعتبر «المجتمع المحلىّ» فى المدن والبلدات الأمريكية الصغيرة كمجال، حيث كانت الأعمال الصغيرة، والزعماء المحليّون ومجموعات المجتمع المتنوّعة نشطة سياسيا وعالجت القضايا الحيوية والأكثر سهولة فى الانقياد بصورة فورية. السياسة الحضرية (فى نيويورك أو لوس أنجلوس) كان لديها دينامية مختلفة، تقودها النخبة الاجتماعية والاقتصادية للأسر الغنية (يصل عددها أحيانا «٤٠٠»). وقد أخفقت طموحاتهم الدورية لتعريف المجتمع العامّ للأمة فى الحقيقة مرارا من وجهة نظر ميلز، حيث عرقلت بالنخب الجديدة، والصخب الاقتصادى والمقاومة الشعبية. غير أن حياة النخبة المحليّة كانت منطقة مهمشة من «الإستهلاك المظهرى . conspicuous consumption». وبرغم كلّ أهميتها الاقتصادية فى تشجيع الإنتاج الاقتصادى، ظلت شئون الطبقة الراقية الأمريكية المحليّة مجال الحياة الاجتماعية بدون ملابسات سياسية رئيسية.

أما علماء اجتماع نظرية النخبة الآخرون، وبشكل خاص «فلويد هنتر . Floyd Hunter» (١٩٨٥)، أجروا سلسلة «دراسات سلطة مجتمعية . community power studies» فى المدن الأمريكية التى وصلت إلى استنتاجات مختلفة. وفى مدينة بعد أخرى، جادل علماء الاجتماع بأنّ تراكيب القيادة السياسية المتنوّعة التى توقّعها مناصرو التعددية لم تكن موجودة. وقد استخدموا طريقة شهيرة، وأجروا بشكل منظّم مقابلات مع الناس عبر المنظمات الرئيسية للمجتمع حول من كان مؤثرا. وكانت القوائم المرتبة هكذا تم تهذيبها بعد ذلك لتمييز الـ ٥٠ الصفوة أو الـ ٢٠ الصفوة من أصحاب السلطة فى النخبة. وبدت القوّة على مستوى المدينة أنها مركزة فى النسخة الصغيرة من النخبة الوطنية، التى تتكون عادة من الأعمال التجارية الهامّة محليا (خصوصا مطوّرى الملكية)، والسياسيين الذين يعتمدون على الأعمال للمساهمة فى الحملات والاستثمار فى مدنهم. لقد كان فى هذا الشكل بصورة أساسية أن انتشرت نظرية النخبة من موقعها فى الولايات المتّحدة إلى أوربا بعد الحرب العالمية الثانية. وفى الثمانينيات أكد المحللون هيمنة سياسة المدينة من خلال نمو الائتلافات التى جمعت مصالح الملكية والإستثمار مع رؤساء البلدية المنتخبين بالطبقة العاملة والطبقة الوسطى، والدوائر الانتخابية البيضاء والأفريقية الأمريكية (لوجان ومولوتك ١٩٨٧).

سيكون من السهل تصوير التعدّدية مقابل نقاش النخبوية حول السياسة الوطنية الأمريكية كصدام تأديبى بين علم السياسة التعددية (الذى نوقش فى الفصل الثانى) وسوسيولوجيا نظرية النخبة (التى لخّصها ميلز وهنتر). لكن هذا لن يكون صحيحا جدا. كان الكتاب الدراسى التمهيدى المشهور على السياسة الأمريكية فى الطبعات المتعدّدة منذ الستّينيات، «سخرية الديمقراطية . The Irony of Democracy» لعالمى السياسة «توماس داى . Thomas Dye، وهارمون زيجلر . Harmon Ziegler»، الذى أخذ بتصميم منظور نظرية النخبة. ومع ذلك، بالرغم من كل تهكمهم الحقيقى تجنب داى وزيجلر أية اقتراحات بأن النظام السياسى الأمريكى يستحق إصلاحا جذريا. وكتاب دراسى شعبى آخر عن

السياسة الأمريكية، «ديمقراطية القلة ـ Democracy for the Few» (لمايكل بارينتى ـ Michael Parenti)، لم يكن له مثل هذا التردد، لكنه لم يُبَعْ بنفس الأعداد.

نتائج

كان منظرو النخبة الأوربيون الأوائل معادين للاشتراكية ومعادين للشيوعية ومعادين للدّيمقراطية ومعادين للقائلين بالمساواة بين البشر، وفى النهاية دعموا ظهور الفاشية بتأكيدهم على تعبئة الجماهير بحثا عن الزعامة الكاريزمية.

مؤلفو نظرية النخبة الأمريكية الأكثر تجريبية الذين جاءوا فى منتصف القرن العشرين، كانوا نقّادا يساريين بارعين لتوزيع السلطة فى النظام السياسى الأمريكى. وتضمّنت أجندتهم الضمنية إعادة توزيع الثروة والسلطة لجعل المجتمع الأمريكى أكثر مساواة وأكثر ديمقراطية حقيقية. وحقا كيف يمكن تحقيق إعادة التوزيع هذه، فقد ترك غير مذكور عموما. وبالنسبة للراديكاليين الأوربيين، من السهل النظر للوراء إلى سى . رايت ميلز وفلويد هنتر، ونتساءل: لماذا لم يدافعا عن الاشتراكية. مثل معاصريهم الأوربيين (وحتى بعض من خلفهم من الأمريكيين) الذين فعلوا بالتأكيد. وقد تكون الإجابة بها الكثير مما يعمل مع طبيعة السياسة الأمريكية فى أواخر الأربعينيات والخمسينيات. كان هذا عصر مطاردة الساحرات المعادى للشيوعية تحت قيادة السّيناتور «جوزيف مكارثى ـ Joseph McCarthy»، الزمن الذى كان يوسم فيه علم الاجتماع مرة أخرى بأنه «علم سلوكى ـ behavioral science» لكى لا يشوّش بالاشتراكية. والكلام عن علم سياسة فى ذلك العصر (الذى كان شخصية رئيسية)، يتذكر «ديفيد إيستون ـ David Easton» (١٩٩١ : ٢٠٩-١٠) أنّ فرع العلم يؤكد على العلم الأساسى مقابل المشاكل الاجتماعية التى خدمت فرع العلم خصوصا وسط أخطار المكارثية. وفى هذا الضوء، فإن منظرى نخبة من أمثال ميلز وهنتر كانا شجعان فى التجاسر على طرح أسئلة حرجة حول السياسة الأمريكية.

فى نقاش التعدّدية مقابل نظرية النخبة فى الخمسينيات والستّينيات، لم تكن لدى أحد من الطرفين نظرية توضيحية حقا فيما يتعلق لماذا كانت الدولة تعددية

، أو لماذا سيطرت عليها النخب. بالمقارنة بمنظرى النخبة الأوربيين السابقين، الذين كان يمكن أن يدافعوا عن نظرياتهم التوضيحية بسيكولوجية النخب والجماهير، أو يبرروا كيف عملت المنظمات الكبيرة. وبالنسبة لجميع منظرى النخبة ما بعد الحرب، كان من السهل افتراض أن طبقة حاكمة أو نخبة سلطوية موجودة، وتفسير السياسة والدولة فى هذا الضوء، لكن الأكثر صعوبة تفسير وجود نخبة إلى المتشككين فى التعددية. جادل مؤيدو التعددية بأنّه حتى التفاوت الكبير جدا فى المجتمع لا يعنى وجود نخبة متماسكة، لأن أعضاء النخبة المزعومة غالبا ما يبدو أنهم منشغلون بتنافساتهم الداخلية. وإثبات ذلك الشأن أو تفنيد ادّعاءات نظرية النخبة يعتبر فى الحقيقة صعبا جدا. ومن الواضح أن السياسة العامة أحيانا ما تتضمّن إعادة توزيع المصادر إلى الأفراد الأفقر فى المجتمع.

يمكن لمنظرى النخبة دائما أن يقولوا إنّ أيًا من إعادة التوزيع هذا لا يمثّل أىّ تأثير سياسى حقيقى من ناحية الناس العاديين. مجرّد طريق لتثبيت المجتمع فى مصالح النخبة.

لم يدع مناصرو التعددية ومنظرو النخبة الأمريكيون مناقشة أىّ نظام سياسى سوى الولايات المتّحدة: لقد كانوا مهتمين بكيف كانت توزع السلطة فى الولايات المتّحدة، لكنهم لم يسألوا لماذا كانت بهذه الطريقة. وظل إرث هذا النقاش معنا إلى هذا اليوم. سوف نرى فى الفصول اللاحقة كيف تحول كلا الجانبين فى العقود الأخيرة، وكيف جعل كلاهما أنفسهم يفكرون فيما بعد الحدود الأمريكية. وقد كان المفقود بشكل واضح فى علم الاجتماع الأمريكى، ولكن كان مهمًا جدا فى أى مكان آخر، هو النظرية الكلاسيكية الثالثة للدولة، الماركسية، التى نتحول إليها الآن.

الفصل الرابع

الماركسية

عندما توفى «كارل ماركس ـ Karl Marx» فى لندن فى مارس ١٨٨٣، كان مفكرا بلا وطن بلا إرادة، ولم يحضر جنازته سوى أحد عشر نادبا، وجذبت بضعة تنويهات صحفية. قد تبدو هذه أصولاً غير واعدة لعالم نظرى حقق أهمية عالمية، لكن الماركسية (Marxism) أصبحت نظام عقيدة عالمية. اعتنقتها النظم الشيوعية، والتى بعد ٨٠ سنة من وفاة ماركس كانت تحكم ثلث سكان الأرض. وأثّرت الماركسية أيضا على الكثير من اليساريين فى البلدان الغربية التى رفضت النظم الشيوعية بشكل مرير واعتبرتها نظمًا استبدادية وضدّ الدّيمقراطية، والذى يعتبر إفسادًا إجماليًا لكلّ ما كان ينويه ماركس فى الكفاح من أجل حرية متساوية لكلّ شخص عندما حثّ: «يا عمّال العالم اتّحدوا ـ Workers of the world unite ـ ليس لديكم شىء يمكن أن تخسروه سوى القيود التى تكبلكم». وأعلن ماركس نفسه ذات مرّة «أنا لست ماركسيا»، برفضه الأنماط المبسّطة من أفكاره، التى اقترحها أتباعه .

كان ماركس شخصية معقّدة بفارق دقيق، والذى عكس تأثيره الواسع النطاق بصائره الأصيلة وأصالته. فى البداية، كان ماركس «راديكاليا قوميا nationalist radical» ثمّ «إنسانيا ليبراليا ـ liberal humanist» وأصبح «اشتراكيا راديكاليا ـ radical socialist» ومبدعا لأنظمة فكرية. وقد ترك مجموعة كاملة من الأعمال التى اهتمت بتفسير معظم التاريخ، وكلّ السياسة وكلّ الاقتصاد من خلال عدسة الصراع الطبقى ونظرية عن كيف تتطور كلّ المجتمعات الإنسانية وتتغيّر. وقد مات وليس لديه عدد كبير من الأصدقاء بسبب عدائه المتواصل والحادّ فعليا لكلّ

المفكّرين الآخرين فى الحركة الاشتراكية فى عصره، وفى أغلب الأحيان على قضايا شخصية أو نقاط صغيرة من المذهب. ورغم ذلك مرت أفكاره بإحياء دورى. ومن الخمسينيات حتى الثمانينيات، أثر تنقيح أفكار ماركس من قبل المثقّفين الغربيين على تطوير العديد من المجالات الأكاديمية، خصوصا الاقتصاد، وعلم الاجتماع، والدراسات الثقافية والأدبية، والتاريخ والفلسفة السياسية.

عرضت الماركسية نظرية توضيحية شاملة لتنمية المجتمعات الإنسانية. وخلال انتصارها التاريخى الكبير الساحق، كان تركيزها على كيف جاءت الرأسمالية إلى الوجود، وكيف تعمل الرأسمالية، وكيف ستخرج فى النهاية من الساحة العالمية. وبالنسبة للماركسيين، فإن الحقيقة الأساسية للدولة فى هذا العصر هى بيئتها الرأسمالية. التى تعنى أنّها يجب أن تخدم مصالح الطبقة المهيمنة داخل ذلك النظام الاقتصادى، أو تخدم النظام ذاته. هذه النظرية عن الدولة بدأت بعمل ماركس نفسه فى منتصف القرن التاسع عشر. ومنذ ذلك التاريخ، تفهّم المنظرون الماركسيون نظرية الدولة الرأسمالية فى عدد من الاتّجاهات المختلفة.

استلهمت الأحزاب الشيوعية النماذج الماركسية، وقامت بإحداث ثورات ناجحة فى بلدان مثل روسيا والصين ويوغسلافيا وكوبا وفيتنام: وتولت مثل هذه الأحزاب الحكم فى البلدان الأخرى (من بينها أغلب أوربا الشرقية فى نهاية الحرب العالمية الثانية). واجهت هذه الأحزاب بعد ذلك بمشكلة كيف تنظّم اقتصادًا غير رأسمالى. وفى أكثر الحالات، تبنّوا شكل الإنتاج الاقتصادى المخطّط مركزيا، الذى يمكن أن ينشئ صناعة ثقيلة، لكن لا ينتج السلع التى يريدها المستهلكون بالفعل .

ومع سقوط حائط برلين (Berlin Wall) فى ١٩٨٩، وفناء الاتحاد السوفيتى فى ١٩٩١. وتبنى الحزب الشيوعى الصينى نظاما اقتصاديا رأسماليا منفتحًا على الاستثمار الأجنبى فى أواخر القرن العشرين، نُظر إلى الماركسية على أنها تلفظ أنفاسها الأخيرة. يوحى هذا الانفجار الداخلى بأنّ الماركسية استندت الآن على الأمل اليائس بأن هناك نظامًا اقتصاديًا بديلا من الرأسمالية محتملا. لكن الماركسية كنظرية توضيحية للدولة الرأسمالية لم تتأثر بالضرورة بفشل الماركسية

(وعلى وجه التحديد، الماركسية اللينينية) كبرنامج سياسى. وعلى أية حال، فإن نظرية الدولة الماركسية هى إحدى وجهات النظر الكلاسيكية التى أعدّت المشهد للنظريات المعاصرة عن الدولة، ولذا فإن معرفة هذه النظرية ضرورية، حتى لأولئك الذين لا يرغبون فى التنقيب فى التعقيدات الغامضة حقا لنظرية الدولة الماركسية الحديثة. سوف ننظر أولا فى أصول وتطور النظرة الماركسية، ثمّ فى وجهة نظرها عن كيف يتعلق مجتمع بنشاط سياسى، ثم نتبعها بتقرير عن كيف تعمل الدولة.

الأصول والأفكار الرئيسية

أسس ماركس دفاعه عن التغيير الثورى (revolutionary change) فى تحليل شامل عن التاريخ الإنسانى، الذى اعتبره علمًا يوازى فى أهميته رواية النشوء والارتقاء لداروين فى العالم الطبيعى. وعندما يتعلق الأمر بمجتمع، ذكر ماركس (١٥:١٩٦٣) فى (The Eighteenth Brumaire of Louis Bonaparte) أنّ الرجال يصنعون تاريخهم، لكنّهم لا يصنعونه كما يتمنون: فهم لا يصنعونه فى ظل ظروف اختاروها بأنفسهم. لكن فى ظل ظروف موجودة بالفعل، معطاة ومنقولة من الماضى. «وبالنسبة لأتباعه. كانت تعنى هذه السمة العلمية أنّ الماركسية معرفة معينة وليست عقيدة. وكما قال شريكه إنجلز بجوار مقبرة ماركس فى ١٨٨٣: «لقد كان رجل علم». ودعم الادّعاء الماركسى لأن يكون علمًا، كان فكرة جدل فى التاريخ الإنسانى، والتى سنوضّحها بعد قليل. والمنطق المادى المصاحب لكلّ التطور الاجتماعى الإنسانى. وقدمت نظرية ثورات ماركس توجيهًا عمليًا عن كيفية تحقيق تغيير اجتماعى جذرى. وقدم «فلاديمير لينين . Vladimir Lenin» زعيم الثورة الروسية فى ١٩١٧، قدّم آنذاك تغييرين هامّين فى النظرية الماركسية. ووضع زعامة الحزب الشيوعى فى مركز الثورات. وأكّد (بشكل صحيح) أنّ الثورات ستحدث أولا فى المجتمعات الريفية غير الصناعية. وكانت تعنى هذه التعديلات أيضا خلق ليس دكتاتورية بروليتاريا . dictatorship of the proletariat قريبة المدى (تقريبا، الطبقة العاملة) من النوع الذى توقعه ماركس. لكنها إلى حد ما ديكتاتورية ممتدة للحزب الشيوعى.

فى شبابه فى ألمانيا (قبل أن ينفى إلى لندن) تأثر ماركس بفلسفة «جورج هيجل[1]. Georg Hegel» التى كانت أخيرًا أيضا إلهامًا للرأسمالى الليبرالى «فرانسيز فوكوياما. Francis Fukuyama» فى كتابه «نهاية التاريخ. end of history» انظر الفصل التاسع. أكد هيجل على قوّة الأفكار فى تحريك التاريخ، وبهذا المعنى كان مثاليا. وعلى النقيض من ذلك، أصبح ماركس «مادّيا»، ينظر إلى التاريخ على أنه يتحرّك بقوى اقتصادية مادية فقط وليس أفكار. ومع ذلك، احتفظ ماركس بعنصرين رئيسيين من فكر هيجل. أولا، أقر بأن هناك نمطا حتميا من التطور التقدمّى نحو الكمال فى التاريخ الإنسانى. ثانيا، رفض أىّ نموذج تدريجى لهذا التقدّم، معتقدا أنّ التقدّم يمكن أن ينتج فقط من صراع أساسى بين قوتين اجتماعيتين متعارضتين. بحسب تعبيرات هيجل، إن "الطريحة المقبولة تتعارض فى النهاية مع نظيرتها، أو «الطريحة المضادة». من هذا الصراع، ستظهر «أطروحة متزامنة» جديدة تجمع أفضل ما فى الطريحة ونقيضتها. هذه العملية من التطور التقدمّى التى تستند على الصراعات الغالبة هى ما كان هيجل يعنيه بالجدل.

وبالنسبة لهيجل، كانت الطريحة ونقيضتها مجموعات أفكار. وبالنسبة لماركس، كانت الطريحة ونقيضتها موجودتين فى الاقتصاد وهياكل قوّته المصاحبة. كانت الطريحة هى الحافز التطورى للنمط المهيمن للإنتاج، والطريحة المضادة المقاومة التى أحكمت فى النهاية الشد فى حدود نمط الإنتاج. لذا فإن النمط الإقطاعى للإنتاج الذى ميّز أوربا لمدة طويلة أبرز طبقات من عبيد الأرض والفلاحين الذى كانوا متذلّلين لأصحاب الأراضى الأرستقراطيين. وفى النهاية، أعطى نجاح هذا النمط من الإنتاج مصادر فائضة فى أيدى أصحاب الأراضى، التى كانت حافزا لتطور التجارة والصناعة فى اقتصاد سوق توفير السلع لأصحاب الأراضى. وخلقت التجارة والصناعة بدورها طبقة جديدة من

---

(١) جورج ويلهلم هيجل (١٧٧٠ - ١٨٣١): فيلسوف ألمانى، صاحب المنطق الجدلى الهيجلى. المورد . المترجم.

الرأسماليين الذى أرادوا فى النهاية الإفلات من قيود النظام الإقطاعى، وأن يتاجروا بحرية. وشكلت أعمالهم الطريحة المضادة للإقطاع. والحرب الأهلية الإنجليزية فى أربعينيات القرن السابع عشر، والثورة الفرنسية عام ١٧٨٩، والحرب الأهلية أمريكية فى ستينيات القرن التاسع عشر، يمكن فهمها جميعها آنذاك على أنها ثورات رأسمالية، أو ما سيطلق عليها ماركس نفسه، «الثورات البرجوازية - bourgeois revolutions» التى تخلصت فيها من قيود الإقطاع (أو فى الحالة الأمريكية، العبودية) وأكدت الطبقة الرأسمالية الصاعدة سلطتها السياسية على أرستقراطية ملاك الأراضى القدامى. وانتقل المجتمع ككل من الإقطاعية إلى المستوى الأعلى أو الجمعية الرأسمالية (نتيجة الجمع بين الطريحة ونقيضها.

وبالنسبة لماركس، فمن المؤكد أن الأمور لم تتوقّف هناك، وبالنسبة للرأسمالية كان لديها أيضا الطريحة ونقيضها. جاءت الطريحة بدافع الرأسمالية لخلق المنتجات الجديدة، وطرق إنتاج أكثر كفاءة، وأسواق جديدة وأرباح أعظم. وظهر النقيض فى قوى عدم الاستقرار والمعارضة التى ولدتها رأسمالية الدينامية. وما إن فرضت الرأسمالية كنظام اقتصادى مهيمن أو نمط إنتاج، بحث الرأسماليون دائما عن طرق فعالة لتحقيق الأرباح. وأدى هذا إلى إنشاء المصانع المرتكّزة فى المراكز الحضرية، وجماهير عمّال صناعيين بلا أملاك بحسب تعبير ماركس، «الطبقة العاملة - working class» يخضعون دائما إلى الأشكال الوحشية من العمل، ولذا يصبحون معزولين عن عملهم وما أنتجوه. وسوف يجرى استغلال العمّال دائما بشكل كفء بواسطة الرأسماليين لكى يحققوا مزيدًا من الأرباح.

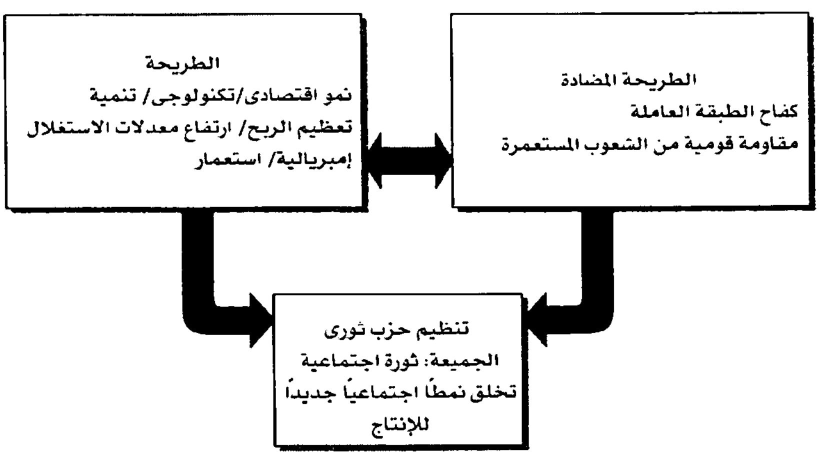
تحدث ماركس عن نزع الرأسماليين لملكية «فائض القيمة - surplus value» من العمّال. وكان يدفع للعمّال جزءا فقط من القيمة التبادلية الكاملة لقوة عملهم.

وعندما أصبح الإنتاج آليا على نحو متزايد، لذا اعتقد ماركس أنّ معدل الربح سينخفض بسبب تكلفة رأس المال وقلة الطلب على المنتجات من العمّال ذوى الرواتب المنخفضة (الذين كانوا أيضا مستهلكين). وكان انخفاض الأرباح سيجبر أفراد الطبقة البرجوازية على طرق أشد قسوة لاستغلال العمّال؛ لكن هذا لم

يفعل شيئا حيال تدنى الأرباح، لأنه خفّض أيضا الطلب على المنتجات. وبشكل دورى لابدّ وأنه كانت هناك أزمات كبيرة فى النظام الاقتصادى وفترات ركود وكساد حيث كانت تؤدى إلى فصل العمّال وتعطل المصانع وتصاعد الاضطراب الاجتماعى. أدت هذه القوى فى النهاية إلى نمو الوعى الثورى بين العمّال، الذين سيكون لهم رد فعل غاضب بالاستيلاء على السلطة السياسية وإسقاط النظام الرأسمالى. (أضاف لينين لاحقا إلى المزيج، مقاومة الشعوب المستعمرة للقوى الاستعمارية).

ويمكن أن تحدث «الجميعة - synthesis» نتيجة الجمع بين الطريحة والنقيضة) النهائية لماركس فقط مع ثورة عمّالية ناجحة (انظر شكل ٤-١). لقد كانت هناك حاجة إلى حزب عمال منظم لاستغلال هذه الظروف وتنظيم الثورة، واشترك ماركس بنفسه فى تنظيم مثل هذه الأحزاب عالميا. ولم تكن هناك مثل هذه الثورة فى عصر ماركس، وبصفته «عالما» كان ممانعا فى أن يتوقّع ما قد يحدث. لكنه تطلع بشكل واضح إلى مجتمع حرّ وناجح، حيث كان الاستغلال الاقتصادى للعمّال شيئا من الماضى، والتقدّم التقنى الذى صنعته الرأسمالية يمكن أن يفيد فى النهاية الجميع فى وضع نهاية للندرة والعمالة المستبعدة.

شكل (٤-١) الجدلية الهيجلية تحت سطح الرأسمالية



. الثورة والأزمة الاجتماعية.

فى كتابه (برومير الثامن عشر للويس بونابرات . The Eighteenth Brumire of Louis Bonaparte) قارن ماركس (١٩٦٣ : ١٢١) النشاط الثورى بخلد molehill (حيوان) ينفض جلده بشكل دورى من التراب المتجمع نتيجة حفر الخلد لجحره على ما يبدو فوق عشب ناعم. وعندما أنجزت الثورة النصف الثانى من عملها التمهيدى. ستقفز أوربا من مقعدها وتغتبط: «حسنا اختبئ أيها الخلد العجوز» . لكن ماركس لم يقدر كثيرا إلا العديد من العوامل التى منعت على نحو منتظم العمّال من التمرد ضدّ السيطرة الرأسمالية. والطلبات والأخطار التى تفرضها الثورة على الطبقة العاملة. وربما تكون الثورة مصحوبة . وحتى ربما تخلد على المدى القريب . بما اصطلح برزورسكى (١٩٨٥) على تسميته «وادى الانتقال . valley of transition» خفض فى مستويات الإنتاج ومستويات المعيشة التى تستمر لسنوات بينما يحدث شفاء من الأزمة. وتعود إلى معدل الاتجاه السابق من التطور الرأسمالى. وتتطلب الثورة، بمعنى آخر تضحيات ضخمة من فرص حياة ومستويات معيشة العمّال.

وتجربة المعيشة من خلال ثورة ستكون بالضرورة تجربة معقدة، وتكون النتيجة النهائية غير واضحة. وقد يرتكب الزعماء الاشتراكيون الثوريون الأخطاء، وقد يهجرهم حلفاؤهم القدامى وينتقلون إلى الطرف الآخر، وقد تستطيع سلطات الدولة قمع الانتفاضات الأولى، أو حتى تستخدم العنف بعد الخسائر الأولية، كما حدث فى الردّ الوحشى على محاولات الثورة فى ١٨٤٨ ، فى العديد من البلدان الأوربية، وكوميون باريس عام ١٨٧١ ، وفى روسيا عام ١٩٠٥ . وفى حين يقترح الجدل أنّ التاريخ يتحرّك دوما إلى الأمام وصاعدا. فإن الارتداد على المدى القريب لأسفل يكون محتملا ومؤلما. سواء كانت «أزمات اقتصادية» فى دورات رواج وكساد للرأسمالية، أم محاولات سحق ثورة. وتظهر الأزمات الاجتماعية فى أشكال مختلفة. البعض منها إيجابى من وجهة نظر ماركسية فى المساعدة على تجذير الطبقة العاملة. والبعض الآخر سلبى جدا بالفعل . مثل الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩. التى أسقطت الشاه لكى تنصب فقط حكومة ثيوقراطية من رجال الدين الملالين.

. دكتاتورية طبقة العمال الكادحين (البلوريتاريا):

فكر ماركس فى أن من الضرورى أن يكون هناك حزب عمّال منظم لاستغلال ظروف الأزمة وتنظّيم الثورة. على الرغم من أن جهوده فى هذا المجال أعطت نتائج مختلفة تماما. كان يجب على الثورة أن ترسخ فى المدى القريب ما ذكره ماركس (لكنه لم يصفه بعمّق) بأنه «دكتاتورية طبقة العمال الكادحين» على ما يمكن أن تكون القوى المضادة للثّورة. وقد ثبت أن الاعتراف بالديكتاتورية فى العملية الثورية له نتائج يصعب فهمها. وفلاديمير إليش لينين، زعيم الحزب البلشفى الذى قاد الثورة الروسية فى ١٩١٧، نقل الديكتاتورية عدّة خطوات أبعد. فقد اعتقد أنّ الثورة الفعّالة تتطلّب حزبًا شيوعيًا منضبطًا بشدة ومنتظمًا إيدلوجيا وشديد التطرف تحت قيادة منسّقة. ولم يعتقد لينين أن الطبقة العاملة المتروكة لأساليبها الخاصة يمكن أن تطوّر دوما الوعى الضرورى للثورة. وفى عام ١٩٠٤، قبل ١٣ سنة من قيام الثورة الروسية، كتب «ليون تروتسكى . Leon Trotsk» (الذى كان ينتقد آنذاك البلاشفة) فى «مهامنا السياسية . Our Political Tasks».

تؤدّى طريقة لينين إلى هذا: يحل تنظيم الحزب فى بادئ الأمر نفسه محل الحزب ككل، ثمّ تحل اللجنة المركزية نفسها محل تنظيم الحزب، وأخيرا يحل ديكتاتور واحد محل اللجنة المركزية.

صنع تروتسكى خيرا ليذكرنا بكلماته، لأن هذا ما حدث بالضبط بعد الثورة، فقد كان تروتسكى نفسه فى النهاية فى الطرف المستقبل. ففى ظل جوزيف ستالين، الذى خلف لينين كسكرتير عام للحزب الشيوعى فى ١٩٢٤، قويت السمات الديكتاتورية للدولة السوفيتية فى «إعجاب يقارب العبادة لشخصية» ستالين من المحيطين به.

. الإمبريالية والديكتاتورية الثورية

توقّع ماركس أن يبدأ التغيير الثورى فى الأمم الصناعية الأكثر تقدّما فى عصره (بريطانيا، فرنسا، ألمانيا وربما الولايات المتّحدة)، التى تغذيها الأزمات

الاقتصادية الممتدة، وهبوط عدد متزايد من العمّال فى فقر مدقع. وفى الحقيقة، لم يواجه مجتمعا رأسماليا متطورا بثورة شيوعية. وعندما واجه لينين الحاجة العملية لتبرير ثورة فى روسيا الزراعية بشكل كبير، أخذ من تروتسكى، فكرة أن الثورتين الحديثتين الرئيسيتين اللتين تنبأ بهما ماركس (البرجوازية والاشتراكية) يمكن ضغطهما أو تداخلهما معا. وباستغلال فوضى الثورة البرجوازية الأولى ضدّ الإقطاعية، يمكن لحزب طليعى شيوعى أن يدفع فورا إلى السيطرة على العمّال. وفى أكتوبر ١٩١٧. وضع لينين (مع تروتسكى فى جانبه) النظرية موضع التطبيق، واندفع فى إنقلاب بلشفى (أعلنت على الفور كـ ثورة روسيا الاشتراكية)، بعد ٩ شهور فقط من الإطاحة بالنظام القيصرى فى ثورة ليبرالية. ولاحقا فى الصين، طور «ماو تسى تونج - Mao Zedong» النظرية بدرجة أبعد من ماركس عندما صرح بأن الفلاحين الفقراء يمكن أن يقوموا بالثورة - تلك الطبقة التى احتقرها ماركس نفسه واعتبرها عودة إلى عصر إقطاعى ماض. وبين عامى (١٩٢٧ و ١٩٤٩) قاد الحزب الشيوعى الصينى بزعامة ماو جيوش الفلاحين فى حرب ثورية مطوّلة ومنتصرة فى النهاية.

شرّعت نظرية لينين عن الإمبريالية بدء ثورات شيوعية فى البلدان المتخلفة. دخلت الرأسمالية فى السوق العالمية، مستغلة العمال ومصادر المواد الأولية عبر الكرة الأرضية فى البلدان المتخلّفة، بالإضافة إلى فتح أسواق جديدة فى أغلب الأحيان بالقوّة هناك. ويمكن أن تستخدم بعض الأرباح التى صنعتها فى جعل الحياة أفضل للعمّال فى الدول الرأسمالية المتطورة، وبذا تخمد نيرانهم الثورية. وهكذا كان يجب أن تنطلق الشرارة الأولى للثورة من العمّال فى البلدان المتخلّفة.

وكانت النتيجة أن وصلت الأحزاب الشيوعية القائمة إلى السلطة فى المجتمعات حيث كانت قاعدة دعمها المفضّلة، الطبقة العاملة الصناعية، أقلية صغيرة من السكان وحيث كانت مهمّة بناء اقتصاد صناعى بالضرورة مشروعًا مطوّلاً جدا. والشيوعيون السوفيت بمواجهتهم باقتصاد ومجتمع أضعفته الحرب وثورة وحرب أهلية، ومواجهة مجموعة كبيرة من الأعداء الخارجيين، بدأوا فى تنظيم الاقتصاد من خلال السيطرة المركزية - التى تطلّبت خلق بيروقراطية

حكومية هائلة. وبدا هذا البديل الوحيد لتجديد الرأسمالية كطريق لتطوير الاقتصاد. وبداية من العشرينيات، حاول نظام ستالين تحويل اقتصاد الاتحاد السوفيتى من اقتصاد زراعى إلى اقتصاد صناعى فى وقت قصير. تضمّنت هذه الخطة الاندماج الإجبارى لطبقة الفلاحين فى المزارع الجماعية، ومصادرة الإنتاج الزراعى للبيع على الأسواق الدولية، من أجل الحصول على تمويل من أجل التصنيع. وفى الريف تضوّر مئات الآف من الناس، حتى عندما كان إنتاجهم الزراعى يصدّر.

كان التغير الاقتصادى مؤثرا بشدة فى إنتاج الصناعات الثقيلة، والذى مكن بالتالى الاتحاد السوفيتى من تصنيع الأسلحة للمقاومة وفى النهاية هزيمة الهجوم النازى فى الفترة من (١٩٤١إلى ١٩٤٥) .لكن القمع السياسى للشيوعية لم تكن له سمات معوّضة. ومن عام ١٩١٧ فصاعدا، فى الأنظمة الأيديولوجية شبه الدينية لأنظمة الدولة الشيوعية، أصبح ماركس، إنجلز، لينين و(فى الصين) ماو القديسين أو الأنبياء الأيديولوجيين، وحملت صورهم فى مواكب أعياد عمال هائلة، وكانت أيقوناتهم فى كلّ كتاب دراسى بالمدرسة. وفى جامعات الدول شيوعية كانت تعامل كتاباتهم على أنها نصوص علمية موثوقة، التى تطالع بإمعان ويستشهد بها كإنجيل، غير أنها كانت تفسر دائما على وفاق مع الحزب الأرثذوكسى الحالى. وأصبحت ديكتاتورية الطبقة العاملة الكادحة المزعومة فى الاتحاد السوفيتى كما توقع تروتسكى فى ١٩٠٦، الديكتاتورية الحقيقية لنخب الحزب الشيوعى وبيروقراطية الدولة، التى يديرها ستالين بيد من حديد. وقتل تروتسكى نفسه فى المنفى بناء على تعليمات ستالين فى ١٩٤٠. ولم يتوقّف النموذج فى حدود الاتحاد السوفيتى. فقد فرضه الاتحاد السوّفيتى على أغلب أوربا الشرقية بعد ١٩٤٥، وتبنّته الأحزاب الشيوعية كأرثوذكسية فى جميع أنحاء العالم. وفى الاتحاد السوفيتى والدول الديكتاتورية الاستبدادية التابعة له دام حتى منتصف السبعينيات، وفى الصين حتى أوائل الثمانينيات التى بعدها أصبح تدريجيا أنظمة طبيعية أكثر استبدادية، وأبقى على ديكتاتورية سياسية، لكنها لم تعد تبحث عن تنظيم كلّ سمات الحياة الاجتماعية والاقتصادية.

ـ الماركسية الإصلاحية

قبل فرض الاتحاد السوفيتى العالمى الأرثوذكسية اللينينية الماركسية على الأحزاب الشيوعية التى بدأت فى العشرينيات، كانت هناك أيضا خيوط الماركسية التى تبنّت نظرة إصلاحية أكثر إلى الدولة فى المجتمعات الرأسمالية. هذه الخيوط يمكن تتبّعها أيضا لدى ماركس نفسه. الذى صرح فى مقالة فى صحيفة النيويورك تريبيون عام ١٨٥٢، بنيويورك بأنّه إذا أنجزت فى بريطانيا، فإن التصويت الشامل للبالغين يمكن أن يؤدّى إلى «التفوق السياسى للطبقة العاملة» بدون أيّة حاجة إلى ثورة عنيفة. وفى خطاب إلى المؤتمر الاشتراكى عام ١٨٧٢ فى لاهاى اعترف ماركس:

> **يجب أن يستولى العامل فى يوم ما على السلطة السياسية لكى تعزّز التنظيم الجديد للعمال: ويجب أن يسقط السياسة القديمة التى دعمت المؤسسات القديمة، إن أراد ألا يخسر قضاء الله وقدره على الأرض، مثل المسيحيين القدامى الذين أهملوا واحتقروا السياسة. لكنّنا لم نؤكد أن طرق تحقيق ذلك الهدف ثابتة فى كل مكان. وأنتم تعرفون أنّ القوانين والأعراف، وتقاليد البلدان المختلفة يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار، ونحن لا ننكر أنّ هناك بلدانًا ـ مثل أمريكا، إنجلترا، ولو كنت أكثر ألفة بقوانينكم، ربما أضيف هولندا أيضا ـ حيث يمكن أن يحقق العمّال هدفهم بالوسائل السلمية.**

بعد أن مات ماركس، اعترف إنجلز أيضا بأن الساحة الانتخابية فى النهاية كانت أحد الأماكن التى يمكن أن تمارس فيها المصالح الحقيقية للطبقة العاملة ـ مع أنّه اعتقد أيضا بأنّ الكفاح يجب أن يستمرّ على الجبهات الأخرى، مثل أن يواجه العمّال الرأسماليين مباشرة بالإضراب والاحتجاج.

فى ألمانيا، فى بداية القرن العشرين أصبح «كارل كوتسكاى ـ Karl Kautsky وإدوارد برنشتين ـ Eduard Bernstein» من الحزب الديمقراطى

الاشتراكى (Social Democratic Party) من الشخصيات البارزة فيما استخف بها لينين كماركسية «تعديلية ـ revisionist Marxism» أعلن كوتسكاى أنّ الحزب الديمقراطى الاشتراكى كان «حزبا ثوريا لكن لم يكن حزبا من صنع الثورة». وبالنسبة للعديد من الديمقراطيين الاشتراكيين، منذ ذلك الحين، كان الهدف المطلق مثل هدف ماركس تماما: مجتمعًا لا طبقى من شعب حر ، متساويًا وناجحًا، حيث لا يوجد فيه مكان للرأسمالية.

والشيوعية الأرثوذكسية (Communist orthodoxy) التى فرضت بعد ١٩١٧، لم يكن لديها وقتا لهذه الحركة الإصلاحية، وهاجمت الديمقراطية الليبرالية على اعتبارها دجلاً. وفى ذروة سيطرة ستالين على الاتحاد السوفيتى والشيوعية الدولية . كانت الديمقراطية الاشتراكية الغربية تُشجب بشكل دورى على أنها «فاشية اشتراكية ـ social fascism» لا تختلف فى النوع عن النازية، مستوى من الوهمية يصعب الآن فهمه بشدّة. وفى الفترة ما بعد ١٩٤٥، شجبت الأنظمة الشيوعية «دول الرفاهة الغربية ـ Western welfare states» باعتبارها مجرد الشكل الأعلى (الأكثر تطوّرا) لاحتكار الدولة الرأسمالية».

وبالطبع فإن الأحزاب الديمقراطية الاشتراكية احتوت العديد من الناس الذين كانت أهدافهم الغائية أقل راديكالية من أىّ ماركسيين، الذين قبلوا الرأسمالية، لكن أرادوا ممارسة العدالة الاجتماعية فقط بقدر ما تسمح به الدولة الديمقراطية الليبرالية. وخلال القرن العشرين حلت هذه النسخة الأقل تطرفا من الديمقراطية الإشتراكية محل التشكيلة المعادية للرأسمالية الأكثر تطرفا بشكل تدريجى، على الرغم من أن العديد من معارك الحزب الداخلية كانت تقاوم بهذه الطريقة. استأصل الحزب الديمقراطى الاشتراكى الماركسية أخيرا من منصته فقط فى ١٩٥٩، فى مؤتمر «باد جودسبرج ـ Bad Godesberg conference» وفى أواخر الثمانينيات، اضطر حزب العمال البريطانى أن يطهّر صفوفه من فئة الماركسيين" الميليشية". وفى النهاية فحتى الأحزاب الشيوعية فى الغرب حاولت بشكل متأخّر أن تسقط متاعها من النظرية الثورية. والحزب

الشيوعى الإيطالى، الذى حصل على ثلث الأصوات فى الانتخابات الديمقراطية الحرة فى ١٩٧٤، تبنّى لاحقا «شيوعية أوربية» إصلاحية. وسويا مع نظرائه الإسبان والفرنسيين اعتنق سياسة انتخابية وترقية دولة الرفاه، وسعى إلى تحالفات مع الأحزاب الأخرى لتقديم إصلاحات تقدمية. وتلاشت الأحزاب الشيوعية الأوربية فى الثمانينيات.

والعنصر الآخر للماركسية الغربية غير الثورية لم تكن لديه أجندة واضحة للتغير السياسى على الإطلاق. طوّر بعض الأكاديميين الماركسيين تحليلات ومقالات نقدية عن الدولة الرأسمالية، لكنهم عجزوا عن القول عما يمكن أن يفعل بالضبط معها. قد يدعم هؤلاء المؤلفون قضايا راديكالية فى سياستهم الشخصية الخاصة، لكنّهم لديهم القليل أو لا شىء يقال عندما يتعلق الأمر بكيف يمكن أن تتغير الدولة والاقتصاد ككل نحو الأفضل.

المجتمع والسياسة

وبينما مسحنا المفاهيم التى تعطى المفردات الأساسية للتحليل الماركسى، فعندما يتعلق الأمر بفهم الأساس الاجتماعى للسياسة، فإن المفهوم الأساسى هو «الطبقة . class» والعملية الأكثر أهمية هى «الصراع بين الطبقات . struggle between classes» وفى هذا القسم سندرس لماذا يجب أن يكون الصراع الطبقى المرّ واسع الانتشار طبقا للماركسيين. ولماذا يبدو فى التطبيق العملى غالبا أكثر خضوعا أو غائبا.

. الصراع الطبقى والكفاح الطبقى.

يعتقد الماركسيون أن العداوات والصراع الطبقىّ دائما ما يحددان المادة الرئيسية فى السياسة. وكما وضعها ماركس وإنجلز فى «البيان الشيوعى . Communist Manifesto» إن تاريخ كلّ المجتمع الحالى حتى اليوم هو تاريخ الصراعات الطبقية". تعتمد الطبقات الاجتماعية الرئيسية على النظام الاقتصادى، ويعرف من ناحية علاقته بالنمط المهيمن للإنتاج. لذا ففى المجتمع

الإقطاعى، فإن الطبقتين الرئيسيتين هما أصحاب الأرض الأرستقراطيون وطبقة الفلاحين. وفى المجتمع الرأسمالى، فإن الطبقتين الرئيسيتين هما البرجوازيون أو الرأسماليون الذين يمتلكون وسائل الإنتاج، ويستخدمون الطبقة العاملة أو العمّال. وقد تكون طبقات أخرى موجودة: وعلى سبيل المثال، فإن الطبقة الوسطى من المدراء ومشغلى الأعمال الصغيرة، و«أغلبية الطبقة العاملة» الفقيرة من الناس التى لا تعمل. لكن هذه الطبقات الأخرى كانت لها أدوار أصغر تلعبها، خصوصا عندما يتعلق الأمر بعلاقتها بالدولة. وينظر إلى الطبقات الرئيسية على أنها كتل متماسكة (أو متماسكة فعلا) فى علاقة عدائية مع بعضها البعض. والطبقة ليست أبدا مسألة درجة، فدائما ما تكون مطلقة؛ ولا تحجب الطبقات إحداهما الأخرى. إنّ الدولة حينئذ تحتاج بشكل رئيسى لإدارة هذه العلاقة العدائية.

هذه التصور عن «الطبقات المتماسكة. cohesive classes» فى العلاقات المتعارضة جوهريا مع بعضها البعض مختلف تماما عن تصور التعدّدية لعدد وافر من المجموعات المعرفة على أسس عديدة مختلفة تتنافس من أجل النفوذ (التى ناقشناها فى الفصل الثانى). وتختلف أيضا على نحو مدهش عن تأكيد نوع السوق الليبرالى على تنافس الأفراد الذى سندرسه فى الفصل القادم. وبالنسبة للماركسيين، ينشأ وعى الأفراد من خلال وضعهم فى طبقة اجتماعية. وليست هناك طبيعة بشرية أساسية (مثلما توجد لليبراليين من كلّ الأنواع)، لأنه من هم بشر يتحدد فى أى وقت من خلال وضعهم الطبقى. ومع ذلك، فغالبا ما يعانى أعضاء الطبقات التابعة من «وعى خاطئ. false conscious» لكونهم تحت تأثير عقيدة أعلنتها الطبقة الحاكمة، ولذا فلا تزال لا تدرك وضع طبقتها الحقيقى. واستثناء آخر من فكرة أن الوعى يتحدد بوضع الطبقة يمنح للناس مثل ماركس نفسه، المفكرون الذين يستطيعون الوقوف خارج وضعهم الطبقى ويلاحظون الصورة الأكبر عن كيف يعمل العالم وكيف يتحرك التاريخ.

شهدت المجتمعات الرأسمالية المتطورة منذ عصر ماركس تغييرا هائلا فى قاعدة عملها من التصنيع إلى الخدمات، إلى حد أن طبقة التصنيع العاملة فى

عصر ماركس تعتبر فى الحقيقة أقلية صغيرة من الناس العاملين. وعلاوة على ذلك، لم يؤكد توقّع ماركس باستقطاب متزايد للظروف الاجتماعية بين الطبقات. وقد وفر إنشاء دول الرفاه الأوربية فى القرن العشرين «شبكة أمان» شاملة من المنافع التى تؤمّن العمّال والمدراء على حدّ سواء ضدّ البطالة والمرض والشيخوخة. وظل تفاوت الدخل والثروة وفرص الحياة والصحة باقيا، وساء بحدّة منذ الثمانينيات، وشعر بحدة نتائجه ٤٥ مليون أمريكى بدون أىّ شكل من أشكال التأمين الصحى. ولكن لم يترجم أى شىء من هذا إلى وقوع الجماهير فى «ربقة الفاقة . mass immiserization» والاستقطاب الطبقى كما توقّع ماركس.

وقد أدت ثلاثة تغييرات مهمة أخرى بأعداد كبيرة من العمّال إلى الشعور بنفس شعور مصالح «رأس المال» أولا. العمّال الذين يمتلكون بيوتهم الخاصة يستفيدون كلما ارتفعت أسعار البيوت أسوع من «التضخّم العامّ . overall inflation» ثانيا. استثمر العديد من الناس بشدة فى البلدان الغربية فى اكتساب «رأسمال تربوى . educational capital» لأنفسهم. ثالثا، من الخمسينيات إلى السبعينيات، ربط نمو رواتب التقاعدية المهنية مستحقيها بتبعية ارتفاع أسواق الأسهم المالية. ومنذ الثمانينيات، انخفض مدى الرواتب التقاعدية المهنية فى الولايات المتحدة، المملكة المتحدة وأستراليا، بينما ظل عاليا فى اليابان، كوريا الجنوبية ومعظم أوربا.

ناضل المؤلفون الماركسيون من أجل مسايرة هذه التغييرات فى البناء الطبقى. العمّال الصناعيون الذين يعتبرون رؤساء عمال، مقاولين أصحاب مهن حرّة، أو مستخدمين فى صناعات الدفاع قد يقاومون جميعا نظام نقابات العمال، وأن يكونوا معادين إلى الاشتراكية. حلّل الماركسيون الطبقة الفقيرة العاطلة بشكل دائم بمثل مسميات ماركس الطبقة العاملة الفقيرة التى لا تهتم بالصراع الطبقى وعاجزة عن التعبئة. وقد أدركوا حاليا أيضا أهمية تعريفات الطبقة الدقيقة المستندة على الجنس، الدين، الانتماءات العرقية، البلد أو منطقة المنشأ. ويمكن أن يستغل خطوط الانشقاق هذه أرباب الأعمال والحكومات لكى يمزقوا العمّال إلى مجموعات منافسة، غير قادرة على اتّخاذ إجراء جماعى فعّال. وعلى سبيل

المثال، فإن البيض الفقراء فى المجتمعات الغربية يمكن أن يشعروا بالأفضلية بالمقارنة بالأقليات العنصرية أو العرقية. توقع الماركسيون ذات يوم أنّ تقل أهمية الانقسامات الدينية والعرقية مع التحديث الصناعى وتنقرض فى النهاية. اضطر الماركسيون إلى التوصل إلى تفاهم مع إصرارهم وعلى ما يبدو تجديدهم الثابت. وفى بعض البلدان، فإن الصراعات القطاعية بين مستخدمى القطاع العام وعمّال القطاع الخاصّين أقنعت عمّال القطاع الخاص بالشعور بنفس شعور أعضاء الجناح الأيمن وأصحاب الضريبة المنخفضة (دنلفى ١٩٨٦).

وفى التسعينيات كان من الواضح أن هذه الاتّجاهات واسعة الانتشار بحيث تتطلّب إعادة تفكير أساسى فى كيفية التعرف على الطبقات وحدود الطبقة. قبلت إحدى الاستجابات النظرة الماركسية التقليدية للتمسّك بتعريف الطبقة العاملة ضمن المجتمعات الرأسمالية الفردية، لكنها تخلت بالتساوى عن الرؤية التقليدية للطبقة العاملة كعمّال يدويين. ويعرف العمّال بدلا من ذلك على أنهم العمال الذين يتلقون الأوامر، والذين ليس لهم سيطرة على مهام عملهم والذين يمكن استغلالهم ما لم يتم تنظيمهم. لا تزال تشكل «هذه الطبقة العاملة الكبيرة حوالى ثلاثة أخماس القوة العاملة الأمريكية أو البريطانية».

واعترفت الاستجابة الثانية بأنّ المجتمعات الصناعية المتقدمة لديها صراعات طبقية داخلية فقط. ولا يزال هناك قدر هائل من الطبقة العاملة ذات الملكية الأقل والطبقة العاملة المثيرة للشفقة، ولكن الآن على أساس معولم وليس أساسًا قوميا:

> **اعتبر الخيال الثورى للقرن العشرين نقطة مرجعيته الاجتماعية، مشايعته البروليتارية التى تشكلت من الطبقة العاملة أنها ظهرت من الثورة الصناعية الثانية، من المنشآت الصناعية العظيمة لبتروجراد وتورين، وبرلين وجلاسكو، وديترويت وبيلانكورت، وساو باولو. لكنّنا نعيش اليوم وسط بقايا مشاعية هذه الطبقة العاملة، التى تفكّكت بشكل منظّم فى الهجوم الليبرالى الجديد العظيم، وإعادة الهيكلة الرأسمالية للجيل الماضى. وتتركز الطبقة العاملة اليوم فى أماكن جديدة. على سبيل المثال،**

فى مجمعات المصانع فى دلتا نهر اللؤلؤ فى جنوب الصين. وفى الأنواع الجديدة من مواقع العمل. أسواق التسوق الكبرى ومراكز اتصال، على سبيل المثال. لكن هذه الأشياء الجديدة لا تعنى أنَ رأس المال يعتمد بدرجة أقل على عماله، حتى إذا كان العمال لا يقدمون أىّ منتج طبيعى مميّز.
(Callinicos ٢٠٠٦ :٢٥١).

هذه الاستجابة الثانية، توسعت فى تحليل لينين للإمبريالية، ووضعت الصراع الطبقى على مسرح عالمى.

أشار «عمانويل وولرشتين - Immanual Wallertein» ٢٠٠٥ (إلى أنّ العالم ككل مملوك بأكمله الآن لدول مستقرة، ومن ثم فإن مناطق «الحدود» المفتوحة بشكل افتراضى التى دعمت الإمبريالية الأوربية والأمريكية فى القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين قد انتهت إلى الأبد ولا تستطيع العودة. فلم يعد أىّ جزء من الطبيعة يمكن أن يسلب ببساطة وبقسوة من أجل الربح، ولا توجد منطقة صمام أمان يمكن أن يرسل إليها العمّال المستاؤون للبحث عن أرزاقهم ، ولا توجد بلدان مذعنة حيث يمكن ببساطة للشركات أن تحدث تلوثًا ومشاكل أخرى. جادل وولرشتين أيضا بأنّ نزع طباع التطبع بأهل الريف من المناطق الزراعية الضخمة فى العالم، خصوصا فى الهند والصين وأمريكا اللاتينية، يمضى سريعا أيضا. وذلك لأن «الجيش الاحتياطى - reserve army» من العمالة الذى سمح للرأسماليين بضغط الأجور بانحدار طوال عقود ينضب حاليا. وفى النهاية يعتقد وولرشتين أن انتشار الديمقراطية الليبرالية وحقوق الإنسان اللذين تأخرا طويلا يشملان الأغلبية الكبيرة من سكان العالم الآن سوف يرفعان الأجور بشكل تدريجى وينهيان الاستغلال عديم الرحمة الحالى لعمّال الجنوب. وهذه الاتّجاهات مجتمعة ستجبر على إعادة توازن القوى الاقتصادية والسياسية فى العالم لمصلحة الطبقة العاملة العالمية.

- العقائد والوعى

يميّز الماركسيون بين طبقة فى حد ذاتها، التى تحدد بعلاقتها بوسائل الإنتاج فى النظام الاقتصادى، وطبقة من أجل نفسها التى اكتسبت وعيا صحيحا

بوضعها وما يجب أن تفعله حياله. يمكّن هذا التمييز الماركسيين من تفسير لماذا أخفقت الطبقة العاملة فى الإلتزام بالمهمّة الموكولة إليها غالبا فى فى نظرية التاريخ الماركسى.

فى العشرينيات، طوّر الماركسى الإيطالى «أنطونيو جرامسكى - Antonio Gramsci» مفهوم «الهيمنة - hegemony» لتوضيح لماذا كان العمّال فى المجتمعات الرأسمالية فى أغلب الأحيان ليسوا متمردين. يمكن للرأسماليين أن يروّجوا لمجموعة أفكار مهيمنة، تقبلها جميع الطبقات المهمة فى المجتمع. هذه الأفكار تنشرها أنظمة التعليم والكنائس والصحف والإذاعة والتليفزيون. هذه المجموعة من المعتقدات والمواقف والقيم المسلّم بها تعرف حدود الفكر الشرعى، والنقاش والصراع السياسى. يصبح كلّ شخص مقتنعا بأنه لا يوجد بديل لطبيعة الأشياء. لذا قد تدعو الأحزاب الديمقراطية الاشتراكية إلى إعادة توزيع محدود للدخل، لكن ليس لنهاية نظام اقتصادى ظالم. وحتى الديمقراطية متواطئة، بإعطاء العمّال وهمًا بأن لديهم رأيا حقيقيا. بالنسبة لمور (١٩٥٧: ٨٧-٨) تعتبر «الجمهورية الديمقراطية الغلاف السياسى المثالى للرأسمالية». توافق الماركسيون مع منظرى النخبة على أن الانتخابات، وتنافس المجموعات ذات المصالح الخاصة والنقاش التشريعى عرض جانبى.

تعتنق الليبرالية الالتزام بحقوق الإنسان التى يمكن تطبيقها عالميا والتى يتمتّع بها كلّ أفراد المجتمع. ويشير المنظرون الماركسيون إلى أنّ ذلك ليس حقيقيا فى التطبيق العملى. تعمل حقوق الملكية الخاصة لمصلحة أولئك الذين لديهم قدر كبير من الملكية وضدّ أولئك الذين لديهم ملكية قليلة أو لا يمتلكون شيئا. والحقّ فى حريّة التعبير قد يتمتّع به بسهولة شديدة أصحاب الإعلام الأغنياء والصحفيون الذين يستأجرونهم. مثل هذا الحقّ لا يتمتع به بسهولة النقّاد الراديكاليين للنظام الرأسمالى، الذين تستجوبهم الشرطة فى أغلب الأحيان، ويتجنّبهم أرباب الأعمال ويضايق نظام العدالة الجنائى بسبب وجهات نظرهم السياسية. ونادرا ما تكون حرية الترافق مشكلة بالنسبة للأغنياء، لكن العمّال قد يجدون القوانين تصدر لتقييد أين، ومتى وكيف يمكنهم أن يتجمعوا وينظّموا.

يصرّ الماركسيون على أنّ صنع السياسة الحكومية لا يجب أن يحلّل بمعزل عن العمليات الجدلية والصراعات الطبقية التى تعتبر أساسية فى الحياة الاقتصادية وكذلك الحياة السياسية. وهم يفحصون الدولة وأعمالها بطرق شمولية، من ناحية كيف ولدت الدولة وبعد ذلك تنظّم الصراع الطبقى. وبين الماركسيين هناك ثلاث روايات رئيسية عن الدولة فى المجتمع الرأسمالى. الأول يتعامل مع الدولة كأداة للطبقة الرأسمالية الحاكمة. يشير السبب الثانى إلى أنّ الدولة يمكن أن تكون أحيانا محكّمًا فى الصراع الطبقى. يؤكّد السبب الثالث على الوظائف الضرورية التى يجب أن تؤديها الدولة لصيانة واستقرار النظام الرأسمالى. وسوف نفحص وجهات النظر هذه تباعا.

. الدولة كأداة للسيطرة الرأسمالية

كوّن ماركس بنفسه فى الأصل فكرة عامة عن الدولة فى المجتمعات الرأسمالية كأداة تحت السّيطرة المباشرة للطبقة الحاكمة. وكما وضعها ماركس وإنجلز فى **البيان الشيوعى**: «إن التنفيذيين فى الدولة الحديثة ليسوا سوى لجنة إدارة الشئون المشتركة للبرجوازيات الكاملة". وهكذا فإن الدولة مجهّزة بالموظفين المرتبطين ارتباطًا مباشرًا وتحت سيطرة الطبقة الرأسمالية. وهناك ارتباطات اجتماعية وسياسية وثيقة بين مالكى ومدراء الشركات الكبيرة وزعماء الحكومة، سواء أكانوا مسئولين منتخبين أم بيروقراطيين كبارًا. واليوم، يتفق مقترحو وجهة النظر هذه مع ملاحظة نظرية النخبة فى أنّ كبار رجال أعمال الولايات المتحدة الأمريكية ينتقلون مباشرة إلى المنصب الحكومى (انظر الفصل الثالث). وفى أوربا، تجرى الصلات بشكل أكثر غير مباشر من خلال الأحزاب، والتبرّعات السياسية والشبكات الاجتماعية. وكما وضعها لينين، ترتبط الدولة الديمقراطية الليبرالية بألف خيط بالمصالح الرأسمالية وبطرق العمل التى تدفع النمو الاقتصادى وتفرض سيطرة الرأسمالية.

وفى هذا الضوء، فإن الغرض الأساسى لصنّاع السياسة «احتواء الضغط من تحت» (ميليباند ١٩٦٩) لقمع العمّال، وتحويل انتباه الناخبين من الظلم وعدم

المساواة. وانعطاف الاضطراب السياسى فى الموضوعات المضللة غير المؤذية. ومع ذلك، لما كانت الشركات والمؤسسات تنافس بعضها البعض ، ولما كانوا لا ينظرون فى أغلب الأحيان إلا إلى أرباحهم قصيرة الأمد، وخصوصا فى الاستغلال المفرط لعمّالهم، فقد تتدخل الدولة أحيانا بطرق من شأنها أن تثبّت الرأسمالية على المدى البعيد لكنها مع ذلك تعارض من قبل رأسماليين معيّنين.

وعلى سبيل المثال، فى فترات معيّنة، فإن خلق دولة رفاه محدودة وإلى حد ما تنظيم أكثر عدلا لأسواق العمالة بواسطة الحكومة قد يكون مطلوبا لمنع الاضطراب الاجتماعى. ولكن لا انحراف منظّم على المدى البعيد أو واسع النطاق بين المصالح الدولة والبرجوازية يكون عمليا فى وجهة النظر الفعّالة. وبشكل خاص، بمجرد أن يركض ضغط الاضطراب الاجتماعى المحتمل، تتضمن وجهة النظر الأساسية أنّ المصالح الرأسمالية سوف تسعى بلا رحمة إلى أن تقلّل إعادة توزيع أنشطة الدولة. وهم مرة أخرى يريدون تقليل منافع دولة الرفاه، وإزالة التنظيم الاجتماعى من العمليات الرأسمالية، وترك التفاوتات الاجتماعية تتسّع دون مراقبة. يمكن ملاحظة هذه الاتّجاهات فى التباينات الاجتماعية المجدّدة لبلدان مثل الولايات المتحدة ، المملكة المتّحدة وأستراليا منذ الثمانينيات.

- الدولة كمحكّم بين الطبقات

تصوّر ماركس وخصوصا إنجلز أيضا أنّ الدولة يمكن أن تعمل أحيانا كمحكّم بين الطبقات الاجتماعية، أحيانا عندما كان الصراع الطبقى متوازنًا بصورة متساوية. وقد حدثت فترات من هذا النوع فى الصراع بين البرجوازيات الصاعدة والأرستقراطيين وملوك الشكل "الإقطاعى" للإنتاج من القرن السادس عشر إلى القرن الثامن عشر فى أوربا. وفى المجتمع الرأسمالى، فإن البرجوازية والطبقة العاملة قد تكونان متوازنتين بنفس الطريقة أحيانا. ويعطى هذا التحليل مراقبى سلطة الدولة اختيارًا أكثر بكثير على إستراتيجيتهم، وتسمح لبعض الدول الرأسمالية بأن تتبنّى طرقًا مختلفة تماما من الدول الأخرى.

وفى كتاب برومير الثامن عشر للويس نابليون، طبق ماركس هذا التحليل لتوضيح ارتكاس فرنسا فى الديكتاتورية فى ظل نابليون الثّالث ١٨٥٢ .أدعى نابليون الثّالث مصالحة مصالح العمّال، والرأسماليين وملاك الأراضى الزراعية. ويمكن تفسير تطور الفاشية والنازية فى العشرينيات والثلاثينيات أيضا كقوى قومية بشكل راديكالى قادرة على السيطرة على الدولة نتيجة لصراع توقف فجأة بين الطبقة البرجوازية والطبقة العاملة. وبالمثل، إصرار الديكتاتوريات فى إسبانيا والبرتغال واليونان فى السبعينيات، واللجوء المتكرّر إلى الانقلابات العسكرية فى بلدان أمريكا اللاتينية والآسيوية حتى أواخر الثمانينيات، تقترح جميعها بأنّ الرأسمالية لم تكن لديها «مثابرة» طبيعية نحو الديمقراطية الليبرالية. وبدلا من ذلك، يمكن للمصالح العسكرية أو البيروقراطية أو السياسية أن تستغلّ بشكل دورى توازن القوى الرأسمالية وغير الرأسمالية للسيطرة على الدولة. وقد تخرب أنظمة محكّمى الدولة الديمقراطية الليبرالية، أو قد تظهر أثناء انتقال طويل نحو الديمقراطية الليبرالية، خصوصا فى العديد من الدول «شبه الديمقراطية» الموجودة حاليا. والأنظمة المتباينة مثل روسيا الحديثة وسنغافورة تظهر أيضا أنّ ترتيبات محكّم الدولة لا تعتبر بوجه من الأوجه ظواهر مؤقتة، لكن يمكن أن تمتد بدلا من ذلك لأكثر من عقود.

جادل بعض الماركسيين بأنّ الدولة المحكّمة أصبحت شاملة حتى فى الديمقراطيات الليبرالية الراسخة(بولانتاز ١٩٧٨ .(فعلى سبيل المثال، عندما أصبحت الجمهورية الرابعة الفرنسية فى أواخر الخمسينيات محبوسة فى صراعات تصفية الاستعمار الشريرة التى لم تتمكن من الفوز بها ولا التصميّم على تركها، أولا فى فيتنام وبعد ذلك فى الجزائر، فقد أجبرت على قبول ما كان تقريبا انقلابًا على يد الجنرال شارل ديجول. وقد تولى السلطة كرئيس شرعى عن طريق الاستفتاءات العامة، وغيّر الدستور الفرنسى من برلمانى إلى نظام تحت هيمنة التنفيذيين، مع رئيس قوى منتخب بشكل مباشر. وفى بلدان أخرى، مثل الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة، حيث كانت المنافسة بين الأحزاب للسيطرة على سلطة الدولة على ما تبدو سيطرة سياسية أكثر مرونة تحت

ترتيبات دولة محكّمة تأخذ شكل إجماع حاكم ممتد عبر منافسى الأحزاب الرئيسيين. يتنافس زعماء الحزب من الظاهر من أجل الدعم الشعبى، لكن فى الواقع العملى ينفذون نفس السياسات المناصرة للرأسمالية كلما فازت بانتخابات.

وفى النظم «الهيئة السياسية الواحدة المتحدة» مثل النمسا، ألمانيا والبلدان الإسكندنافية، تصنع السياسة بالاتفاق بين مسئولى السلطة التنفيذية الكبار، وكبار رجال الأعمال وزعماء الاتحاد. هذه الاتفاقيات قد تعرض أو لا تعرض على البرلمان للموافقة عليها دون مناقشة أو تفكير. وبحسب التفسير الماركسى، فإن هذا النوع من حصر السلطة العليا فى هيئة واحدة متحدة مجرد طريقة أخرى لكسب زعماء النقابة العمالية ومنع العمال من عرقلة الرأسمالية. جزء من صفقة الهيئة الواحدة المتحدة، هو أن زعماء الاتحاد يعاقبون أعضاءهم، ويمنعونهم من الإضراب. وفى المقابل، تحصل الاتحادات على ضمانات عندما يتعلق الأمر بمعدلات الأجور، والتأمين الاجتماعى، والمنافع المادية الأخرى. لكن الماركسيين يعتقدون بأنّ الصفقة تنحرف دائما بشدّة لمصلحة العمل.

والدولة بصفتها «محكم - arbiter» توازن قوى الطبقات، ولكن بالنسبة للماركسيين لا تكون أبدا محايدة بشكل جوهرى. فإنها تدير الصراع الطبقى، لكنّها لا تديره بشكل منصف. وتصرّ الدولة المحكّم أولا على الإبقاء على النظام الاجتماعى، وغالبا ما تسجن الأنظمة العسكرية وشبه الديمقراطية أو تعدم أو تنفى المنشقّين اليساريين، وتسحق سياسة النزعة الحزبية لدى اتحاد العمال. وقد يمكنها أن تتّخذ بين الحين والآخر إجراء شعبيًا ضدّ المصالح الرأسمالية، مثل فرض السيطرة على أسواق العملات الأجنبية وحركات رؤوس الأموال، أو الأمر الرسمى بتجميد الأسعار فى الأزمات التضخّمية. ولكن بمجرد أن تمر الأزمة فسرعان ما يتم التخلى عن هذه الإجراءات .

- الدولة الوظيفية

تعتبر وجهة نظر ماركسية ثالثة، أن الدولة تؤدى وظائف ضرورية رئيسية للنظام الرأسمالى الاقتصادى، البعض منها (مثل حفظ النظام) قد يبدو حتى

مثلما هو فى مصالح كلّ شخص. تبدأ وجهة النظر هذه فى عمل ماركس الأكثر علميًا على الاقتصاد فى رأس المال. وفى هذا الوصف فقد يهمّ قليلا من يدير بالفعل جهاز الدولة، لأن الدولة مرغمة على أن تطبق تقريبا نفس السياسات العامّة، بصرف النّظر عما إذا كانت تدار بواسطة ديكتاتور، حزب يمين مناصر للرأسمالية، أو حتى حزب ديمقراطى اشتراكى يمثّل العمّال على المستوى القومى. إنّ حضور أو غياب التأثيرات والشبكات الاجتماعية التى توصّل الرأسماليين والسياسيين والبيروقراطيين (من النوع الذى أكد عليه فى تفاسير الماركسية الذرائعية والنخبوية للدولة) ليست بذات علاقة. فكلّ شىء يعتمد، بدلا من ذلك، على الوضع الهيكلى للدولة فيما يتعلق بالاقتصاد الرأسمالى (بولانتزاس ١٩٦٩).

والأوّل بين المهام التى يجب أن تؤديها الدولة هو خلق ظروف اجتماعية واقتصادية باعثة على المشروع الرأسمالى (مثل ضمان حقوق الملكية الخاصة، فرض قوانين التعاقد والإبقاء على مورد نقدى متوقّع). وهذه هى ضرورة «التراكم - accumulation» للدولة - الحاجة إلى الترويج لتراكم رأس المال، والتى تنجز بدورها من خلال الترويج للنمو الاقتصادى (أوكونر ١٩٨٤). وطبقا لـ بلوك (١٩٧٧) فقد يكون للدولة فى الحقيقة اهتمام بصالح النمو الاقتصادى الرأسمالى أكثر من اهتمام الرأسماليين أنفسهم. فالسياسيون والمدراء الحكوميون سيتضررون بسرعة بالكساد الاقتصادى: فسوف يخسر السياسيون المصداقية والأصوات، ويفقد البيروقراطيون الحكوميون العائدات. وفى المقابل، إذا كان الاقتصاد منتعشا، فإن نصيب السياسيين فى الحكم والبيروقراطية الحكومية سيكون أكثر سعادة. وعلى ذلك فهناك حافز دائم للحكومات بأن توجه وتقدم السياسات التى تبعث بقدر الإمكان على دعم استثمار العمل والثقة فى الأسواق المالية. وقد تدعم الشركات الخاصة القرارات بسعادة التى تعتبر ضارة بالرأسمالية ككل (على سبيل المثال، إذا استطاعوا أن يضمنوا عقودًا حكومية لأنفسهم التى تعتبر غير كفؤة وتتضمّن رفع الضرائب).

وفى هذا الضوء، فإن الرأسمالية بدون الدولة يمكن تصورها على نحو هزيل. فسوف تتحول المنافسة غير المنظّمة بسهولة إلى فوضى. ويمكننا أن نتخيّل

اقتصادا توجد فيه منافسة غير منظّمة تماما بين الشركات. وعلى سبيل المثال، فى القصة المتضمنة جهد البلاء لـ «حكومة جينيفر ـ Jennifer Government» فحتى تصرُّف الشرطة للقبض على القتلة يعتمد على الشركات أو عوائل الضحيّة التى تجمع الأموال لتمويل تحقيقات الشرطة، يعنى أنّ تطبيق القانون فى صالح الأغنياء. ولا يمكن ضمان الملكية الخاصّة إلا بواسطة القوة التى يسيطر عليها (بنفقة عظيمة) كلّ مالك ملكية خاصة؛ وسيكون للجريمة المنظّمة ميزة تنافسية (كما فى «رأسمالية المافيا ـ capitalism mafia» فى روسيا فى التسعينيات). والنظام الاجتماعى الذى يضمن الملكية الخاصّة، وتنفذ فيه قوانين التعاقد، ويوفر بنية تحتية أساسية هو نظام مفيد لكلّ الرأسماليين. لكن هناك ما يسميه الاقتصاديون بـ «مشكلة العمل الجماعى ـ collective action problem» فى خلق هذا النوع من النظام الاجتماعى: كلّ شركة رأسمالية خاصة تضع اهتمامها الفورى بصورة عقلانية فى الربح أولا، وتسعى إلى تجنّب المساهمة فى المصلحة العامة بضمان النظام الرأسمالى ذاته. وهذه هى نفس المشكلة التى ناقشناها فى الفصل الثانى، حيث تقف فى طريق الأفراد الذين يشتركون فى تشكيل مصلحة مادية، والانضمام والإسهام فى مجموعة ذات مصالح خاصة لتقدّم تلك المصلحة. وعندما يؤخذ الرأسماليون ككل، توجد الدولة كإجابة لمشكلة العمل الجماعية هذه. وعندما تكون الدولة فى مكانها الصحيح، تكون للسياسيين والبيروقراطيين مصلحة إضافية فى ضمان أنّ تزدهر الرأسمالية ـ لأن عائدات الدولة ذاتها، وكذلك المصلحة الشخصيّة المالية للسياسيين والمدراء الحكوميين، تعتمد على ذلك الازدهار. وبالإضافة إلى توفير البنية التحتية الأساسية القانونية والطبيعية، فإن الدولة تحتاج إلى تثبيت الرأسمالية بالإبقاء على النظام الاجتماعى (من خلال الشرطة والمحاكم والسجون).

وفى تحليل انحسار ومد سياسات الحكومة، يصر الماركسيون على أننا يجب أن ننظر إلى الصورة الكبيرة دائما، المتعلقة خصوصا بكيفية تجميع العمليات المختلفة لهيمنة الطبقة وتركيب الدولة المتعلق بالاقتصاد، بإنتاج أنماط معيّنة من الإجراء الحكومى. والإستراتيجية التعددية للتركيز على قرار صغير واحد قد

يكون مضلّلا جدا - إذا كان (على سبيل المثال) يمكن تفسير ذلك القرار على أنه تنازل لتهدئة قسم مزعج فعلا من الطبقة العاملة. ولنأخذ مثالاً: ففى عام ١٩٧٣ دخلت حكومة المحافظين البريطانية فى صراع خطير مع إضراب عمّال مناجم الفحم (الذين كانوا يعملون لدى هيئة الفحم الوطنية الحكومية، وكانوا مهمين فى توليد الطاقة فى المملكة المتحدة). وعندما بدأ مخزون الفحم يتناقص، وضع رئيس الوزراء البلاد فى موطئ اقتصادى طارئ، وفى أوائل ١٩٧٤، دعا إلى انتخاب عامّ لتقرير من يحكم البلاد، اتحاد عمال المناجم أم الحكومة. وفى الحقيقة، كان الناخبون غير حاسمين حول من كان المسئول عن الأزمة، وأعادوا حكومة العمال الأقلية (الديمقراطية الاشتراكية)، التى فضت الإضراب على الفور بتسوية مالية كبيرة. وقد يرى مؤيدو التعددية هذه النتيجة على أنها برهان للسلطة السياسية لاتحاد عمّال المناجم. ولكن فى ١٩٨٥ انكسرت شوكة عمّال المناجم واتحادهم على يد حكومة محافظين مختلفة بزعامة مارجريت تاتشر، التى أعدت بعناية تشريعا ضدّ الاتحاد الجديد، استخدم لتشجيع فصل اتحاد عمّال مناجم «معتدل» وله موارد سلطة متنوّعة على نطاق واسع بعيدا عن الفحم. وبعد سنوات قليلة، فما تبقى من صناعة الفحم تمت خصخصته، وبمنتصف التسعينيات، زالت صناعة الفحم البريطانية من الوجود. ومدن وقرى التعدين المحرومة تماما من عرض أسبابها المنطقية الاقتصادية، التى تحمّلت روح مجتمعهم القوية إضراب الفحم الفدائى (١٩٧٣، ١٩٧٤) تحلّلت أحيانا إلى مراكز جريمة وتعاطى المخدّرات. لذا بينما أظهر الصراع الأول استجابة الدولة من الظاهر عن طريق عمليات ديمقراطية ليبرالية تتبنّى مصالح العمّال. ففى خلال جيل واحد سحق بالكامل قتال عمّال المناجم وتحطمت صناعتهم.

مثل هذه الحالات من الصراع العلنى مسرحت الطرق التى يتصرّف فيها جهاز دولة مستقل على ما يبدو ضدّ طبقة عاملة عاصية فعلا. لكن الوسائل واسعة الإنتشار والأكثر أهمية من عمل الدولة هى إقناع العمّال، الشباب الساخط الفقير والأقليّات العرقية الساخطة التى يعمل النظام السياسى الاقتصادى لمصلحتها أيضا. وأطلق الماركسيون على الأخيرة ، «الضرورة الشرعية

. legitimation imperative» لأنها تتضمّن جعل الاقتصاد السياسى الرأسمالى يبدو شرعيا فى نظر أولئك الذين يعانون منه أكثر فى الحقيقة. وتعمل بطريقتين رئيسيين. الأولى، من خلال تزويد مصادر مادية بالفعل لتلطيف صدمة الطبقة العاملة من الكساد الاقتصادى وعدم الاستقرار الآخر الذى يولده الاقتصاد الرأسمالى. ويمكن أن يفسر تطوير دولة الرفاه بهذه المسميات (أوف ١٩٨٤): تؤمّن الحكومة على العمّال ضدّ البطالة والفاقة والشيخوخة والعجز والمرض. والطريقة الثانية تتم بضمان الشرعية من خلال العديد من الوظائف الرسمية التى تخلق وتدعم عقيدة: ضمان أنّ الأفكار التى تفضّل الطبقة الرأسمالية تقبلها أيضا كلّ الطبقات الأخرى.

فى الأيام التى كان لا يزال متأثّرا فيها بالماركسية وقبل أن أصبح ليبراليا تحدث المنظر الاشتراكى الألمانى «جورجين هابرماس . Jurgen Habermas» عن «أزمة الشرعية . legitimation crisis» التى فشلت فيها الدولة الرأسمالية فى إدارة المطالب المتنافس عليها. كان المطلب الأساسى أولوية «التراكم» الناجم عن الوضع الهيكلى للدولة فيما يتعلق بالاقتصاد. وجهت الضرورة الشرعية الدولة إلى اتّجاهات مختلفة تماما، من ناحية حاجتها لأن تظهر مستجيبة إلى المواطنين، وتوفّر أمان الدخل من خلال الرفاهية الاجتماعية. تطور هذا النوع من التحليل أيضا على يد أوف Offe (١٩٨٤) الذى أشار إلى أزمة منظّمة فى دولة الرفاه، تمزقت بين «تحويل البضائع والخدمات إلى سلعة . commodification» وبين «عرض المرافق باعتبارها استحقاقًا وليس سلعة . decommodification» وعرض المرافق باعتبارها استحقاقًا بالتعريف هى استخدام سياسات التدخل الاجتماعية لكبح عدم استقرار الرأسمالية. مثل هذه السياسات قد تثبّت النظم السياسية والاقتصادية، لكن أمان الدخل التى تخلقه يقوّض الحوافز للعمل، وبذلك يعترض توفير العمالة الراغبة فى الأعمال التجارية. يوجد تشابه ملفت للنظر هنا فى تحليل ليبراليى السوق، الذى سنناقشه فى الفصل الخامس. يعتقد ليبراليو السوق أن الحلّ واضح: بعودة دولة الرفاه إلى وضعها السابق. وبالنسبة لـ «أوف» فإن ذلك الحلّ ليس متوفرا، بقدر ما تتطلب دولة الرفاه تثبيت الرأسمالية. وقد

اعتقد أنّ قرارا على الأرجح كان لتقوية ترتيبات حصر السلطة العليا فى هيئة واحدة التى أدارت تناقضات دولة الرفاه برغم التحالف ما بين التنفيذيين الحكوميين، وقيادة العمال واتحاد العمال، على الرغم من أن هذه النتيجة ستفضل بشكل منظّم الأعمال وليس العمال، وتهدّد الشرعية لأنها تجاوزت الحكومات المنتخبة. وإلى أين يؤدى كلّ هذا حقا، فقد تركه أوف مفتوحا، الذى قصر نفسه على تعريف «ميول الأزمة - crisis tendencies» لقد كان أوف مخطئا بحق النقابية (corporation) التى عملت بشكل أفضل من بدائلها فى تسليم توزيع دخل عادل. خصوصا فى قلب منطقتها شمال أوربا والإسكندنافية. وقعت النقابية تحت التهديد بشكل رئيسى من اليمين بدلا من اليسار، التى شجبها بقوة ليبراليو السوق لميلها لدعم دولة الرفاه وتقييد الرأسمالية المنافسة.

النقاش الغامض بين المدارس المختلفة الثلاث للماركسيين حول علاقة الدولة بالمجتمع، وبشكل خاص، بالنظام الاقتصادى الرأسمالى والطبقة الرأسمالية، اشتد من فترة الستّينيات إلى الثمانينيات. ومن المؤكد أن المنظرين الماركسيين فى هذا العصر قد عملوا الكثير بشكل أفضل من أسلافهم فى تحليل هياكل الدولة بطرق متقنة. وهذا النقاش النظرى المنيع فى أغلب الأحيان عن الغرباء، وصل إلى ذروة التعقيد فى عمل «جيسوب - Jessop» الذى تمثل الدولة بالنسبة له العديد من الأشياء المختلفة فى الأوقات المختلفة وفى الأماكن المختلفة. وفى التسعينيات، كان لانهيار الشيوعية السوفيتية أن شهد أكثر المفكرين الماركسيين فى الغرب إمّا أن هم توقّفوا عن إنتاج الكثير من الأعمال الجديدة أو الانتقال من اهتمامات ماركسية كلاسيكية إلى أنماط ما بعد الحداثة للتفكّير السياسى (انظر الفصل الثالث عشر). تعيش الماركسية بصورة رئيسية على أنها نقد يبرز انحياز الدولة الرأسمالية، ودوام وتدهور الفوارق الاجتماعية، والأهمية المستمرة للتوتّرات الاجتماعية والصراع الطبقى تحت سطح السياسة الديمقراطية الليبرالية.

نتائج

تقدم الماركسية نظرية توضيحية شاملة عن تنمية المجتمعات البشرية. وخلال اكتساحها التاريخى الكبير، كان التركيز على كيف جاءت الرأسمالية إلى الوجود،

وكيف تعمل الرأسمالية وكيف توجد فى النهاية على المسرح العالمى؟ ومع فناء الشيوعية السوفيتية، احتضن الحزب الشيوعى الصينى الأسواق الخاصّة، وعلى ما يبدو أن الرأسمالية الآن ترسخت عالميا على أنها شكل الإنتاج العالمى. ولم تعد الماركسية تعرض أىّ ادّعاء لتحديد طريق أساسى بديل لتنظيم المجتمع. وقد جفّ أيضا التحليل الماركسى. وربما لا يزال المنظرون الماركسيون يدعمون الإضرابات والاحتجاجات ضدّ العولمة، لكنّهم لن يحاولوا أن يقولوا ما يمكن أن يعمل بالضبط بشكل مختلف أو كيف تتغير الدولة الديمقراطية نفسها نحو الأفضل. ومع ذلك يمكن أن تنتشر الماركسية لمناقشة حدود الرأسمالية والديمقراطية الليبرالية. اعتبر بعض المنظرين مفهوم الجدل أنه التراث الأكثر ديمومة للسيل الفكرى الضخم على الموضوعات الماركسية (ريس ١٩٩٨). وبتجريد الماركسية من عناصرها الطوباوية والتنبؤية، فقد تفسر الماركسية بحسب المفكّرين الليبراليين بشكل ثابت بالطبيعة المتأصّلة للصراعات على استحواذ الرقابة الاقتصادية وتوزيع المصادر.

لا يزال يأمل بعض الماركسيين أن «الخلد العجوز . old mole» للثورة لم يذهب بعد للنوم أو توقّف عن العمل بعيدا، ولو كان بطرق مفاجئة. أشار لين (٢٠٠٦) إلى غرابة افتراض أنّ حكومة الصين الشيوعية هى نظام غير اشتراكى، عندما نقلت بسهولة ٤٠٠ مليون شخص من مناطق الفاقة الريفية وإلى ظروف حضرية/ صناعية مناسبة تقريبا فى غضون فترة تقترب من عقد. وقد تتمنى الصين أيضا بواقعية أن تنقل حوالى ٣٠٠ مليون شخص آخرين خارج الفاقة خلال العقد التالى ـ الذين ربما يشكلون سبع المجتمع البشرى فى أقل من ربع قرن. وقد استلزمت هذه العملية بالطبع تكاليف انتقال ضخمة، وعمليات نزوج اجتماعى مروعة، ظروفًا معيشة مضادّة، ومهانة بيئية هائلة، وظلمًا وانتهاكات عديدة لحقوق الإنسان، جميعها أديرت ضمن احتكار الحزب الشيوعى السياسى. لكن لين يجادل بأنّ هذا رغم ذلك يعد تحولا تقدمّيا يصحّ لبرنامج اشتراكى وكان إنجازا سلميا بشكل رئيسى. وكان المضاد لهذا التغير الاجتماعى بهذه السرعة

والحجم ، الثورة الصناعية الإنجليزية (التى أثرت على ٤ إلى ٥ ملايين من السكان)، وتطور الولايات المتّحدة على فترة طويلة كثيرة، والتصنيع الأكثر حداثة فى اليابان وكوريا الجنوبية الذى تتضاءل جميعه بالمقارنة. وعلى ذلك فإن دورة التنظير الماركسى التى تشهد حاليا حالة تراخ، يمكن أن تخرج مرة أخرى، وكما يأمل «جرافيث ـ Griffiths» (٢٠٠٦ :٧) بشكل متفائل: «هذه أوقات طيبة لكارل ماركس... الذى تحرر أخيرا من عبء تشريع العشرات من الأنظمة المنليثية القاسية والعديمة الفائدة، يمكن لماركس نفسه أن يتطلّع إلى مستقبل أكثر إثارة وبريقا". والاضطرابات المالية العالمية العنيفة فى أواخر القرن العشرين يمكن أن تعطى الماركسيين أملا مجدّدا فى أن تشخيصهم لطبيعة الاقتصاد السياسى الرأسمالى الذى يتعرض لأزمة متأصلة لا تزال تنبض بالحياة حتى الآن.

الفصل الخامس

ليبرالية السوق

تحاول ليبرالية السوق (market liberalism) إصلاح الحكومة من خلال اعتقاد بأن الرأسمالية هى النظام المثالى لاكتشاف واستخدام المعرفة، ولضمان الازدهار، والترويج للحرية الاقتصادية والسياسية، ومن ثم بشكل واضح تعارض الماركسية بشكل قاطع، لكن أتباعها ينتقدون التعدّدية أيضا، وأىّ نظرية للدولة تسمح بدور إيجابى للتخطيط الحكومى.

يقف ليبراليو السوق على اليمين السياسى، لكنهم يرفضون كلا من الإصلاحية المعتدلة (moderate reformism) التى يسمح بها العديد من الاتجاه السائد من المحافظين ودفاع المحافظية[1] (conservatism) التقليدى عن النظام الاجتماعى الراسخ (الأرستقراطى فى أغلب الأحيان). كما وضعها «حايك Hayek» (١٩٦٠).

> بينما يميل المحافظ للدفاع عن سلطة مستتبة معيّنة ويرغب فى أن تحمى السلطة الوضعى الشرعى لأولئك الذين يقدرهم، فإن ليبرالى السوق يشعر بأن عدم الاحترام للقيم المؤسّسة يمكن أن يبرّر اللجوء للامتياز أو الاحتكار أو أىّ سلطة قسريّة أخرى للدولة لكى تحمى هؤلاء الناس من قوى التغيير الاقتصادى.

(١) المحافظية: نزعة شخص أو حزب أو مجتمع يظهر عداء لكل تغيير أو تجديد فى البنيات الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية. قاموس المصطلحات السياسية والدستورية. مكتبة لبنان. المترجم.

وعلى خلاف المحافظين الحقيقيين من النوع الذى سنناقشه فى الفصل الثانى عشر، فإن معظم ليبرليى السوق سعداء بأن يستنتجوا ما هو مثالى لتنظيم المجتمع من بعض المبادئ الأولية، مقابل اختبار التجربة، وقد يحمل مجتمعهم المثالى بعض التشابه لأىّ مجتمع حالى.

حتى السبعينيات، ادّعى ليبراليو السوق بأنّ سيطرة حكومية أقل فى النهاية كانت مرغوبة. ومنذ ذلك التاريخ فصاعدا، بدأوا الاعتقاد بأن الحكومة ذاتها يمكن إعادة توجيهها ثانية بطريقة معينة وفق السوق الليبرالية. وفى ذلك الوقت، طورت «نظرية الاختيار العقلانى[1] ـ rational choice theory» حججًا استنتاجية يمكن صياغتها لوصف أشكال أفضل للحكومة. وبالتالى شجّع، ليبرالية السوق على الوصول لقمّة التأثير العالمى فى الثمانينيات وأوائل التسعينيات، فى الحكومات الإنجليزية الأمريكية بشكل خاص. وفى المملكة المتّحدة، كانت تعرف بـ «اليمين الجديد ـ new right» أو أحيانا «التاتشرية ـ Thatcherism» (تيمنا برئيسة الوزراء مارجريت تاتشر التى هيمنت على السياسة البريطانية على مدار الثمانينيات). وفى أستراليا، كانت تدعى بـ «العقلانية الاقتصادية ـ economic rationalism» وفى أماكن أخرى عديدة بـ «الليبرالية الحديثة ـ neo-liberalism» وقد تم تبنى النظرة فى بعض الدول ما بعد الشيوعية ١٩٨٩، على أنها «علاج الصدمة ـ shock therapy» لاقتصاداتها (وبشكل خاص روسيا وبولندا). وبواسطة المؤسسات المالية الدولية، كونت «إجماع واشنطن ـ Washington Consensus» الذى كانت سياساته مفروضة على الدول المدينة المكافحة. وبعد ذلك انحسرت ليبرالية السوق من هذه النقطة العالية للتأثير، بعد أن أخفقت فى

(١) نظرية الاختيار العقلانى: منهج علمى اقتبسه علم السياسة من الاقتصاديين الكلاسيكيين الجدد خلال السنوات ١٩٥٠. وسلم هذه النظرية بأن الفواعل الذين يتدخلون فى الشأن السياسى يعتمدون الاختيارات التى تبدو لهم أكثر فعالية لبلوغ الغايات، سواء كان المراد بذلك السياسيين المحترفين أو كبار الموظفين أو المواطنين العاديين. وقد أصبح هذا المنهج مسيطرًا فى الولايات المتحدة الأمريكية، واستلهمت منه التيارات الفرعية للاختيار العام (Public choice) وللنماذج المكانية (spatial models) وللاختيار الاجتماعى (social choice). قاموس المصطلحات السياسية.

إعادة هيكلة الحكومة أو «التقليل من نفوذ الدولة» كما كانت تقصد. رغم ذلك ظلت الأفكار مهمة، حتى عندما تحولت إلى مقترحات أقل تطرّفا أو تميّزا.

الأصول والفرضيات الرئيسية

كانت الأسواق موجودة منذ آلاف السنين. لكنّها ظلت محتقرة لمدة طويلة من قبل الملوك، والأرستقراطيين ورجال الدين على حدّ سواء، باعتبارها مجالاً لطبقات التجار الجهلة والطّامعين. ولذلك، منذ العصور القديمة وحتى فجر العصر الحديث، كانت الأسواق محاطة فى أغلب الأحيان بقيود حول من الذى يمكن أن ينتج، ومن الذى يمكن أن يستهلك، ومن الذى يسمح له بالعمل فى الدخل النقدى، ومن يسمح له بالمتاجرة. وحتى داخل الأسواق، حاولت مصالح قويّة مثل نقابات القرون الوسطى الحد من المنافسة وتنظيم التقنيات. ومع ظهور الرأسمالية والأسواق المالية فى أسواق القرن السابع عشر والثامن عشر، بدأت الأسواق تحطم هذه القيود. وفكرة أن الأسواق كانت دائما أفضل أسلوب لتنظّيم حياة المجتمع الاقتصادية تلقت تعبيرا بليغا فى كتاب الاقتصادى السياسى الإسكتلندى« آدم سميث، **ثروة الأمم**. Adam Smith's The Wealth of Nations» الذى نشر فى ١٧٧٦. فقد جادل بأنّ «يدًا خفية» حوّلت القرارات الأنانية للمنتجين والتجّار والمستهلكين والعمّال إلى نتائج عظمت العافية للجميع. وكما وضحها سميث: «إنه ليس من إحسان الجزّار، صانع الخمر، أو الخباز أن نتوقّع عشاءنا، ولكن من اعتبارهم لمصالحهم».

ـ حايك، فريدمان، والإرث الليبرالى الكلاسيكى

منذ عصر سميث، كانت فكرة أن الأسواق تعظم عموما الرفاهية الاجتماعية هى حجر الزاوية فى الاتجاه العام (الغربى) لانضباط الاقتصاد. بالرغم من أن أكثر الاقتصاديين يعترفون أيضا بحالات فشل السوق. فقد كان لهذه الفلسفة صدى مدو لدى مصالح التجار والمنتجين فى الاقتصاديات الرأسمالية الصاعدة. وفى ليبرالية القرن التاسع عشر، أصبح السوق موقع الحريّة الاقتصادية المتشابكة مع الحريّة السياسية، وكانت حقوق الملكية الخاصة تقيّم بقدر حقوق

الكلام والمشاركة. وجاءت الحكومات فى الدول الرأسمالية الليبرالية لترى أن إحدى مهامها الرئيسية تسهيل نمو التجارة والصناعة، فى بادئ الأمر لأن تمويلاتها يمكن أن تستفيد من النمو (انظر الفصل الأول). وفى هذا العصر لم تكن لدى ليبراليى السوق نظرية توضيحية عن كيف تعمل الدولة فى الحقيقة لمجاراة نظريتها الاقتصادية بكيف يعمل السوق. لقد كانت لديهم نظرية معيارية فقط حول ما يجب أن تعمله الدولة: ممارسة أقل ما يمكن من التدخل مع حقوق الملكية أو التجارة، وهى النظرة التى أطلق عليها «سياسة عدم التدخل ـ laissez faire».

ورغم ذلك فى أواخر القرن التاسع عشر. بدأت الحكومات تتبنى وظائف سياسة داخلية أكثر. فقد نظّمت الأسواق للإبقاء على المنافسة، وطوّرت سياسة اجتماعية بتوفير التعليم العامّ، ودفع رواتب المرض والتقاعد والرعاية الصحية، ونظّمت ظروف الإسكان وساعات العمل. وتعجلت هذه الاتّجاهات فى أعقاب الحرب العالمية الأولى، مع انطلاق برامج الإسكان الشعبى فى بلدان غرب أوربا. وفى العديد من الديمقراطيات الليبرالية. قوبل الكساد الأعظم (Great Depression) فى حقبة الثلاثينيات أوليا من قبل ليبراليى السوق بإعادة تأكيد مستميتة لمزايا اقتصاد السوق الحرّة، المصحوب بإجراءات التقشف التى قيدت الإنفاق العام. واتبعت معظم الحكومات ما ظهر أنه نصيحة سيئة جدا، فى أغلب الأحيان ما جعل الأمور لا تزال أسوأ بالقيود الكارثية على الاستيراد التى عارضها ليبراليو السوق.

كانت البلدان التى بدت أفضل فى معركة الكساد الأعظم هى البلدان التى أكدت فيها الدولة فى النهاية على السيطرة على الاقتصاد من خلال التخطيط، والتوظيف العامّ، والإنفاق الحكومى المتزايد. وبطرق مختلفة، الولايات المتّحدة فى ظل «البرنامج الحكومى الشامل الجديد ـ New Deal» لروزفلت، وألمانيا النازية مع تحشيد عسكرى مدعوم من الحكومة، والاقتصاد المخطط من الدولة فى الاتحاد السوفيتى، اتبعوا جميعا هذا المسار، برغم رعب الفرقة المتضائلة حتى الآن من ليبراليى السوق.

التبرير الثقافى لسياسات عدم التدخل الحكومية لمحاربة الكساد الاقتصادى عن طريق اقتراض وإنفاق المال، قدمه الاقتصادى البريطانى «جون ماينارد كينز John Mayanard Keynes» فى كتابه الرئيسى ١٩٣٦، النظرية العامة للتوظيف، والفائدة، والمال The General Theory of Employment, Interest and Money» وقبل كينز. قبلت أكثر الحكومات أرثوذكسية الاقتصاديين بأن الميزانيات يجب أن تكون متوازنة وأن يخفض الإنفاق الحكومى فى فترات الركود. وبعد كينز، أصبحت الأرثوذكسية بدلا من ذلك أنه يجب على الحكومات أن تقاوم العجز (المؤقت) لصدّ الركود، لإيجاد مخرج من الركود. خلق ازدهار ما بعد الحرب العالمية الثانية إجماعًا عالميًا حول الوصفات الجديدة، بحيث إنه فى ١٩٧١، تمكن الرّئيس ريتشارد نيكسون الأمريكى المحافظ أن يعلن: كلنا كينزيون الآن We're all Keynesians now».

كانت الحرب العالمية الثانية ضربة أخرى لليبراليى السوق، حيث تبنّى كلّ الأنصار الرئيسيون تخطيطًا حكوميًا للإنتاج الصناعى من أجل المجهود الحربى، مع البرامج الاجتماعية والتقنين الموسّع لضمان حصول مواطنيهم على الحدّ الأدنى من الغذاء والمأوى والملبس فى الأوقات الصعبة. وحفّزت الحرب على إبداعات تكنولوجية كانت لها استخدامات مدنية فى أغلب الأحيان. اقترح هذا التخطيط المركزى الفعال للإنتاج وتوزيع السلع الأساسية أنّ وصفات الاشتراكيين لاقتصاد مخطط قد تكون مجدية. وبعد ١٩٤٥ قبلت الأحزاب المحافظة، دور عدم تدخل اقتصادى أكبر للدولة. وعبر أوربا، كانت الصناعات الرئيسية تعود إلى ملكية الدولة (تؤمّم). وامتد الإنفاق الحكومى إلى الرفاهية الاجتماعية بشكل مثير أثناء وبعد الحرب، جزئيا كمسألة تضامن اجتماعى تجاه تهديدات مشتركة، وجزئيا كردّ فعل تجاه الأخطار المتزايدة المرتبطة بالحرب (درايزك وجودين ١٩٨٦). وأقصيت ليبرالية السوق إلى هوامش السياسة فى أوربا، والتملق المقبول لكنها أهملت عمليا فى الولايات المتّحدة.

ومع توقيت سيئ بحدة، كانت تبذر بذور المقاومة على يد اللاجئ النمساوى وأستاذ الاقتصاد البريطانى «فريدريك أى . فون حايك» فى كتابه عام ١٩٤٤

«الطريق إلى القنانة ـ The Road to Serfdom» وبالنسبة لحايك، كان يتم ضمان القيمة الشاملة للحرية الشخصية من القوانين النزيهة والعامّة والمستقرّة، التى طبّقها بشكل متوقع المسئولين الحكوميون، وراقبها القضاة والمحاكم المحايدة. وعلى هذا الأساس يمكن للمواطنين أن يصنعوا خططًا للحياة، ويطوّروا مواهبهم، ويختاروا الوظائف ويبدأوا الأعمال التجارية. ومن الحرية الاقتصادية وحدها سيأتى الرخاء والازدهار الإنسانى.

مقت حايك برامج الرفاهية الاجتماعية وتوفير الدولة لخدمات (مثل المسكن الشعبى أو الرعاية الصحية) لأنها كانت تعنى أن المسئولين الحكوميين يقرّرون حسب تقديرهم الخاص من الذى يجب أن يتلقى كم المنفعة التى نحن بصددها، ومن الذى يجب أن يدفع الثمن. وسيصبح المواطنون متوسّلين ضعفاء، معتمدين على البيروقراطيين والقرارات الرئيسية للسياسيين التى تؤثّر على حياتهم، سواء ضمنوا رعاية طبية أم لا . وسوف تتحول السلطة من الناس العاديين إلى جهاز الدولة.

إذا كان يمكن تغيير القوانين والتنظيمات المؤثرة على الاقتصاد حسب نزوة البيروقراطيين، السياسيين أو أغلبيات الناخبين المتغيرة، حينئذ سوف تفتقر الأعمال التجارية الخاصّة إلى بيئة متوقّعة لقرارات الاستثمار الطويل الأجل. وبدلا من المخاطرة برؤية الأرباح تصادر فى الضرائب، أو تتم إبادتها بالإجراءات الحكومية المستقبلية. فسوف تقوم الأعمال التجارية والمستثمرون بالتزامات غير إبداعية آمنة فقط، وتكون النتيجة نموًا اقتصاديًا أبطأ، وتصلّبًا اقتصاديًا نهائيًا. وهكذا يجب مقاومة كلّ التعليمات الحكومية والإعانة المالية والتدخل.

افترضت النظرية الاقتصادية بصفة عامة قبل حايك، أنّ الأفراد كانوا عقلانيين وواسعى الاطّلاع فى صفقاتهم. ومع ذلك فإن حايك، أكد على حدود المعرفة الإنسانيّة والقابلية التى تطبق على الفاعلين الاقتصاديين الخاصّين والمسئولين الحكوميين على حدّ سواء. وقد جادل بأنّ الأسواق كانت أفضل بكثير من الحكومات عندما تعلق الأمر بجمع الكسرات المحدودة والجزئية العابرة من

المعرفة. يعرف كلّ فاعل القليل عن بيئته المحيطة وهى التى كلّ ما يحتاجها حتى يكون قادرا على العمل بفاعلية. والأسواق من وجهة نظر حايك، تقدم أفضل بيئة لتوليد ونشر المعرفة، مع حوافز قوية للناس لصنع إبداعات واستثمارات كبيرة. وبالتّباين، جادل بأنّ السياسات الاقتصادية الموجّهة من الدولة تتطلّب مركزية ومعالجة للمعلومات ومعرفة على مستوى ما بعد القدرات الإدراكية الإنسانية.

هذا النوع من الدفاع عن السوق قد تطوّر بعد ذلك على يد «ميلتون فريدمان Milton Friedman» و«كلية الاقتصاد بشيكاغو Chicago School of economists» (فريدمان وفريدمان ١٩٦٢: من أجل الحصول على نسخة شعبية، انظر فريدمان وفريدمان ١٩٧٩). (صنع فريدمان سمعته كاقتصادى نقدى مضاد للكينزية، الذى اعتقد بأنّ الحكومات لا يجب أن تدير الاقتصاد إلا بواسطة الإبقاء على السيطرة القوية على مجموع النقد المتداول. وجادل فريدمان بأنّ الكساد الأعظم كان نتيجة أخطاء فى السياسة الحكومية، مثل تقييد التجارة الحرة، وليس بسبب أيّة عيوب متأصّلة فى نظام السوق. وأحد الأسس لإحياء الثروات الفكرية لليبرالية السوق التى بدأت فى السبعينيات كان قانون فريدمان للسيطرة على التضّخم، والذى بعد ارتفاع الأسعار فى أعقاب صدمة أسعار نفط الأوبك عام ١٩٧٤، أصبح أولوية اقتصادية رئيسية لمعظم الحكومات. وبعد حايك، ربط فريدمان ما بين الحرية الاقتصادية والسياسية، وجادل بأنّ الحرية الاقتصادية من النوع المكفول فى اقتصاد رأسمالى كانت شرطا ضروريا للحريات السياسية. (لكنها ليست شرطا كافيا - حتى إن فريدمان اضطر أن يقبل بأنّ هناك العديد من الديكتاتوريات السياسية فى اقتصاديات السوق).

ومن سخرية القدر، فإن صورة الدولة الموجودة لدى حايك والصورة المبكرة التى لدى فريدمان تعكس الصورة التى كانت لدى معارضيهم الماركسيين والاشتراكيين. تعامل هذا الجيل من ليبراليى السوق الدولة على أنها كيان منسّق وموجّه مركزيا و(مثل الماركسيين) لم يقم بأية محاولة لتوضيح العمليات الداخلية للحكومة. وقد أهمل وهمش نذر شؤمهم فى الألفية، فى حالة حايك طوال ربع قرن، وفجأة بدوا جديرين بالتصديق فى السبعينيات. ومع انتخاب مارجريت

تاتشر رئيسة للوزراء فى المملكة المتّحدة فى ١٩٧٩، ورونالد ريجان رئيس الولايات المتحدة الأمريكية بعد سنة، بدأ عصر ذهبى جديد لمدة عقد من تأثير السوق الليبرالى. وأعلن ريجان فى الخطاب الأول لتنصيبه فى ١٩٨١، أن: «الحكومة ليست الحلّ لمشكلتنا. فالحكومة هى المشكلة».

واجهت حكومات السوق الليبرالى هذه مفارقة، فإذا كان حايك محقّا بشأن استحالة الإدارة الحكومية الفعّالة للنظم السياسية الاقتصادية المعقّدة، حينئذ تطبق الاستحالة على المدراء المهمين جدا الذين يحاولون إصلاح الحكومة ذاتها على طول خطوط السوق الليبرالية. وكما وضعها الفكاهى الأمريكى «بى. جى . أورورك - P.J.O'Rourke» الجمهوريون هم الحزب الذى يقول إن الحكومة لا تعمل وبعد ذلك ينتخبون ويثبتونها». وقد تم حل هذا التناقض بالتخلى عن وجهة نظر حايك الاعتبارية لصالح شكل واثق أكثر تحليلية من ليبرالية السوق.

- ظهور الاختيار العام

مع نهاية السبعينيات، أنشأ جمهور من منظرى السوق الليبراليين نظرية توضيحية شاملة للدولة، تستند على فرضيات حول قدرات إنسانية مختلفة تماما عن فروض حايك. فقد أخذوا فرضيات اقتصاد جزئى أساسية حول الحرص على المصلحة الشخصية و«تعظيم» السلوك البشرى وطبقوها على السياسة، وخلقت ما أصبح يعرف بـ «نظرية الاختيار الرشيد - rational choice theory» أو «الاختيار العام - public choice» والآن، من الممكن نشر فرضيات الاقتصاد الجزئى بدون إنهاء السوق الليبرالى، كأشكال لا أدرية سياسيا من نظرية الاختيار الرشيد التى ازدهرت فى علم السياسة الأمريكى منذ أصبحت واضحة فى السبعينيات. وهناك أيضا بعض منظرى الاختيار الرشيد الماركسيين. غير أن أكثر محلّلى الاختيار العامّ الذين اتخذوا موقفا سياسيا قاموا بذلك نيابة عن ليبرالية السوق. وتتضمّن النجوم الرئيسية هنا «جيمس بيوكانان - James Buchanan، جوردن تولوك - Gordon Tullock، جيفرى برينان - Geoffrey Brennan، وليام نيسكانين - William Niskanen، وليام ميتشيل - William Mitchell، ومانكور أوسلان - Manacur Olson».

تضمن ظهور الاقتراحات فى هذه الموجة الجديدة خصخصة المشروعات المملوكة للدولة، ومزايدات تنافسية لمقاولى القطاع الخاص لتجهيز الخدمات العامة. وتحرير الاقتصاد. يجب أن تفسح نظم الخدمة الحكومية المرتبية المجال لترتيبات أكثر تنافسا مصمّمة من أجل التحكم فى خدمات المستهلكين الأفراد الثابتة مثل التعليم، والرعاية الصحية والتأمين الاجتماعى. اختارت هذه الأفكار حكومتا تاتشر وريجان. وازدهرت ليبرالية السوق أيضا فى نيوزيلندا بعد ١٩٨٤، وفى الحكومة الرسمية لفيكتوريا (أستراليا) فى التسعينيات. وفرضت وصفات مماثلة على الدول فى البلدان النامية ودول ما بعد الشيوعية بواسطة المؤسسات المالية الدولية. بشكل متطرّف لا تقبله الحكومات المتقدمة على نفسها (حتى الحكومات الموجودة فى أمريكا وبريطانيا).

إنّ الافتراض البسيط لأشكال الاختيار الرشيد من ليبرالية السوق هو أنّ العالم يمكن أن يحلّل كما لو كان مأهولا كليا بالسكان بواسطة أفراد بشر اقتصاديين. والبشر الاقتصاديون هم أنا رشيدة، الذى يحسب ماذا فى أفضل مصالحه المادية ويختار مجال عمل وفقا لذلك. (العديد من المنادين بالمساواة بين الجنسين(الأنثوية) سينكرون أنّ هناك أيّة امرأة فى هذه الفرضية، انظر الفصل العاشر). يرجع هذا المنظور فى الحقيقة إلى نقطة سابقة من النظرية الاقتصادية كما كانت موجودة قبل حايك. وقد ادعى جيمس بيوكانان الحاصل على نوبل (١٩٩١ :٢١٧) أن افتراض أسبقية المصلحة الشخصيّة خال من «الأفكار الرومانسية والخدّاعة» حول السلوك السياسى و«بالتأكيد أكثر اتساقا مع الحقيقة السياسية». ورغم ذلك يمكن توسيع مفهوم المصلحة (interest) ليشمل أيما يمكن أن يراه ناس معيّنون مفيدا لهم . وفى التحليلات الواقعية للمؤسسات والفاعلين المعيّنين، يمكننا أن نحدّد بالضبط ما الذى يعظم الأنانيين العقلانيين .

وإذا تحدثنا بشكل مجمل، يعظم المستهلكون منفعتهم (أو رفاهتهم). ويعظم منتجو القطاع الخاص الأرباح أو حصة المبيعات/السوق. وتحاول مجموعات المصالح (أو الشركات التى تعمل فى أسواق تنظمها الحكومة) الحصول من الحكومة على «إيجار» أو منفعة غير مكتسبة، إمّا مموّلة عن طريق النظام

الضريبى العامّ أو الحصول عليها من استغلال القواعد التنظيمية. ويعظم السياسيون احتمالية تجديد انتخابهم، لأن ذلك له دور فعّال فى دخلهم، سمعتهم، وأىّ شىء آخر يريدون تحقيقه. ويرغب البيروقراطيون الكبار فى توسيع ميزانية مكاتبهم، لأن النمو التنظيمى له دور فعّال فى رواتبهم وتقدّم مهنتهم الشخصية (نيسكانين١٩٧١). وقد يدعى السياسيون ومجموعات المصالح الخاصة والبيروقراطيون أنهم جميعا يخدمون المصلحة العامّة، لكن ذلك فقط كلام رخيص يبرّر أعمالهم ويغطّى دوافعهم الحقيقية. وبالنسبة لليبراليى السوق الاختيار الرشيد، فإن الدولة ليست بأقل من المؤسسات الاجتماعية الأخرى، مزودة بالأنانيين العقلانيين. سأل مليتون فريدمان" ما نوع المجتمع غير المنظّم على الطمع؟" إن مشكلة التنظيم الاجتماعى هى كيف تقيم تنظيمًا يسبب بموجبه طمعًا أقلّ آذى».

لذا فإن المشكلة الأساسية للدولة، هى كيف تحوّل مصلحة خاصة إلى نوع من أنواع المنفعة العامّة. وطبقا لأكثر الاقتصاديين، فإن هذه ليست مشكلة فى السوق، حيث يمكن أن تعتمد عليها (بافتراض بضع فرضيات) «اليد الخفية - invisible hand» لآدم سميث لتعظيم الرفاهية الاجتماعية. لكن فى السياسة، فإن المشكلة كبيرة. إنها مكبرة من حقيقة أنّه إذا كانت فرضيات ليبراليى السوق حول الحافز الإنسانى تطبق بشكل شامل، حينئذ ليس هناك أحد فى الحكومة من المحتمل أن يضع وصفات السوق الليبرالية موضع التنفيذ. وللقيام بذلك يعنى التصرّف وفق المصلحة العامّة، وليس للمصلحة الشخصيّة الخاصّة للقائد السياسى أو المسئول العامّ موضع السّؤال. لذا يجب أن يكون هناك بعض التفويت فى الفرضية حول الحافز الفردى، إن كان هناك أىّ أمل لتطبيق إصلاحات السوق الليبرالية.

والتركيز على أفراد تقود سوق الليبراليين لإنكار الأسبقية على الممثلين الاجتماعيين الآخرين، سواء كانوا مجموعات (كما فى التعدّدية)، أم نخبًا (كما فى نظرية النخبة)، أم طبقات اجتماعية (كما فى الماركسية)، أم مجتمعًا ككل «كما فى المحافظية التقليدية - traditional conservatism» وكما وضعتها

مارجريت تاتشر بشكل مشهور (فى مقابلة عام ١٩٨٧ فى مجلة المرأة الخاصة)، «ليس هناك شىء مثل مجتمع». يمكن أن يعترف ليبراليو السوق بأنّ المجموعات والمنظمات الأخرى موجودة، وفى الحقيقة يحللونها. لكنّهم يفترضون أنّ المنظمات أو مجموعات المصالح الخاصة، وبالفعل أىّ شكل من الجماعية، لا يمكن أن تفهم إلا من ناحية الأفراد الذين يتشكلون منها، والقواعد التى يتفاعل من خلالها هؤلاء الأفراد. وعلى سبيل المثال فإن «الطبقة العاملة - working class أو الأعمال - business» هى مجرد نوع فضفاض موجز للأفراد أ، ب، ج... إلخ، يمكن أن يتصادف أن يشتركوا فى بعض الخواص، لكنهم لا يعملون كوحدة. بدلا من ذلك، فإنهم يعملون فقط إذا كانت مصالحهم الشخصية تدفعهم لتحقيق منفعة خالصة، عودة تكون أفضل من التكاليف التى يتحمّلونها فى العمل.

وفى المواقف الحرة بصدق، لا يدخل الأفراد فى صفقة إلا عندما تكون فوائدها المادّية بالنسبة لهم أعظم من تكاليفها المادية. وبينما تكون المنافسة فى الأسواق أساسية، يعترف ليبراليو السوق بأنّ الأنانيين العقلانيين قد يقرّرون أحيانا أن يعينوا أنفسهم فى سلسلة مراتب - على سبيل المثال، إدارة شركة. لكن الشركات ذات التسلسل الهرمى لا تعرض مشاكل، طالما كانوا يتنافسون ضدّ بعضهم البعض فى السوق الحرّة. وتسمح ليبرالية السوق أيضا بأن يجد الأفراد حيلة أحيانا للتعاون بدلا من التنافس، على الرغم من أن كلّ العلاقات التعاونية تعتبر مسألة حساب إستراتيجى.

ويعنى تأكيد ليبرالى السوق على التبادل المادى كأساس لكلّ العلاقات الإنسانية إنكار الصلة بالمواطنة. فالمواطن هو شخص يتصرّف بطريقة مفعمة بحب العمل للمصلحة العامة. وغالبا ما يتحدث منظرو الخيار العام والسياسيون عن «الزبائن - customers أو زبائن الحكومة - clients of government - بدلا من المواطنين». وعلى سبيل المثال، عندما يعيش أحدنا فى فيكتوريا بأستراليا يتلقى العديد من التعميمات من الأجهزة الحكومية، تبدأ جميعها بـ «الزبون العزيز - Dear Customer».

وعلى ذلك بالنسبة لليبراليى سوق الخيار الرشيد، يعتبر العالم الاجتماعى ماكينة لإنتاج السلع والخدمات التى ترضى الحاجات البشرية. الماكينة ذاتها يمكن أن تفهم بالكامل بالنظر إلى أجزائها المكوّنة (أفراد ومنظمات) وكيف يتفاعلون. بالطبع فقد تعمل الماكينة بشكل سيئ. وهذا يصدق خصوصا عندما يتعلق الأمر بالحكومة. ويعتقد ليبراليو سوق الخيار الرشيد أن الماكينة يمكن أن يعاد هندستها - مثلما يفعل الماركسيون، مع ذلك فى اتّجاه معاكس. (فى الفصل الثانى عشر، سوف نناقش وجهة نظر محافظة بصدق، التى تعامل الدولة بمسميات عضوية، يعجز عن فهمها بإنقاص مكوّناتها).

وعلى الحواف الخارجية لليبرالية السوق يوجد المفكرون «الفوضويون الرأسماليون - anarcho-capitalist» الذين ينكرون ضرورة وجود أىّ دولة. جادل روثبارد (Rothbard) (١٩٧٠ :٢) بأنّ كلّ الوظائف الحكومية الحالية (ومن بينها الدفاع الوطنى، الحماية المدنية والخدمات القضائية) يمكن أن:

> يوفرها أشخاص أو شركات التى (أ) تحصل على دخلها بصورة تطوعية وليس بالإجبار، و(ب) لا يدعون - كما تدعى الدولة - لأنفسهم احتكارًا اجباريًا للشرطة أو الحماية القضائية. . . ويجب أن تتنافس شركات الدفاع بحرية مثلاً وغير قسريّة ضدّ غير المتدخلين، مثلا كلّ الموردين الآخرين للسلع والخدمات فى السوق الحرّة. وخدمات الدفاع، مثل كلّ الخدمات الأخرى، سوف تكون رائجة ورائجة فى النهاية.

والأغلبية العظمى من ليبراليى السوق لا يصلون إلى هذا الحد، وبدلا من ذلك يعترفون بأنّ الدولة ضرورية، وأدوارها الشرعية هى:

- تحديد وحماية حقوق الملكية الخاصة.
- سن وتنفيذ قوانين التعاقد.
- منع الإكراه العلنى للأفراد من قبل الآخرين.
- إصدار النقد والتحكم فيه.

- تنظيم الاحتكارات التى لا يمكن تفاديها (لكن بعض ليبراليى السوق يعتقدون أن التأثيرات الشرّيرة للتنظيم ستتجاوز دائما تنظيم الاحتكار المصمم لتصحيحها).
- توفير الحد الأدنى من بعض البنية التحتية الأساسية (بالرغم من أن الكثير من ليبراليى السوّق يعتقدون أنّ هذا يمكن أن يتم بشكل خاص).
- حماية الأشخاص غير القادرين من خلال رعاية مصالحهم الخاصة؛
- تنظيم الدفاع الوطنى؛ و
- تحصيل أموال كافية لتمويل هذه الأنشطة.

بعد هذه الوظائف الأساسية. قد تضطر الحكومات أحيانا إلى توفير «خدمات عامّة - public goods» مثل الشوارع الحضرية (الطرق ذات الرسوم الخاصّة يمكن أن تنقل المرور لمسافات أطول)، لكن ليبراليى السوق يترجمون هذه الحاجة بدقّة بقدر الإمكان (Friedman and Friedman ١٩٧٩ :٢٢).

المجتمع والسياسة

قد يقبل ليبراليو السوق الديمقراطية، لكنّهم يعتقدون أن أىّ نوع من السياسة ملىء بالنقائص والمشاكل، بالمقارنة بالأسواق الفعالة. وفى حين رثا الحايكيون مجرّد ما يمكن أن يمنى بالفشل، فإن محلّلى الاختيار الرشيد قدموا نقدا مفصلا عن الديمقراطية. يلعب السعى للإيجار (rent seeking) مفارقات السياسة الانتخابية، وتبادل المعونة والخدمات أدوارا أساسية فى هذا الاعتبار عن كيف يدخل الفاعلون الاجتماعيون العقلانيون فى السياسة التأثير السيئ، وسوف نتحدث عن كلّ من هذه الآن.

- السعى للإيجار[1]:

(١) فى الاقتصاد، يحدث السعى للإيجار عندما يرد فرد أو منظمة أو شركة كسب دخل بالاستيلاء على الفائض الاقتصادى من خلال التلاعب أو استغلال البيئة الاقتصادية أو السياسية، بدلاً من جنى الأرباح من خلال الصفقات الاقتصادية وإنتاج الثروة الاضافية. أكثر دراسات السعى للإيجار تركز على جهود الحصول على امتيازات احتكار خاصة، مثل نظام حكومى من منافسة الاقتصاد الحر. مع ذلك فإن التعبير ذاته مشتق من الممارسة الأكثر تأسيسًا والأقدم، البعيدة للتخصيص كجزء من الإنتاج بكسب الملكية أو السيطرة على الأرض. الموسوعة الحرة بالإنترنت. المترجم.

يعتقد ليبراليو السوق أنّ مؤيدى التعددية يعيشون فى عالم أحلام فى تقييمهم الإيجابى لمجموعات المصالح الخاصة. والجاذبية التى تجعل مجموعات المصالح الخاصة تطن حول الحكومة مثل طنين النحل حول جرّة عسل، يمكن أن يكون منفعة خاصّة فقط تكون قاصرة على مجموعة أعضاء. هذه المنفعة الخاصّة «إيجار - rent» تعبير اقتصادى يعنى ربحًا غير مكتسب، يتم الحصول عليه بالتلاعب فى المنافسة. وعلى سبيل المثال، عندما يحتكر مضارب السوق، باكتناز مصدر نادر وبعد ذلك يبيع بأرباح فوق عادية فى ظروف الندرة الاصطناعية، فإنه يخلق إيجارًا. كلّ الفاعلين العقلانيين يجب أن يأخذوا هذه المنافع فى الاعتبار.

توفر الحكومة العديد من الفرص لهذه المكاسب. وبدلا من التنافس فى الأسواق، تحاول الشركات أن تجعل الحكومة تحميها من المنافسة. وسيعمل القطاع الصناعى من أجل كسب تعريفات الحكومة على الوردات لحمايتهم ضدّ الشركات الأجنبية الأكثر كفاءة. تريد الشركات المؤسّسة صحة غالية، أمانًا أو تنظيمات بيئية التى تتميز ضدّ المنافسين الجدّد. ويسعى مقاولو الدفاع، خدمات الشرطة وتكنولوجيا المعلومات إلى صفقات خاصّة مع الحكومة التى تمنع المنافسين المحتملين. ويمكن أن تسعى الشركات من خلال رخص أو وكالات حصرية - على سبيل المثال - لضمان أطوال الموجة الإذاعية للهواتف الجوّالة. وفى أمريكا الشمالية وأوربا، فإن الحكومات من الأربعينيات إلى الثمانينيات لم تسمح لشركات الطيران الجديدة بالتنافس مع الناقلين الثابتين. ويحاول المزارعون الحصول على دعم الحكومة لإنتاجهم. وتضغط النقابات العمالية على الحكومة لتحديد الحد الأدنى للأجور الذى يفيد أعضاءهم فى العمل، لكنه يضرّ بالعاطلين الذين لا يزالون يبحثون عن عمل. والجمعيات المهنية للأطباء أو المحامين يحفزون الحكومة على فرض قيود على من يزاول مهنة الطبّ والقانون.

يجادل ليبراليو السوق بأنّه حتى «جماعات ضغط» المصلحة العامّة يسعون حقا لإفادة أنفسهم فى النهاية. وعلى سبيل المثال، فإن مجموعة تقوم بحملة لمنع التدخين فى العمل تضمن إيجارا لغير المدخنين، وتزيد من فرص ترقيتهم

واستفادتهم على حساب المدخنين. وبنفس الطريقة، فإن المجموعات الموالية للبيئة التى تشنّ حملة للحماية فإنها تعمل حقا لحماية مصالح أولئك الذين لهم وصول إلى المصادر (مثال على ذلك: أكواخ البلاد القريبة من المسطحات الخضراء) ضدّ أولئك الذين ليست لديهم مصالح.

وتسعى مجموعات المصالح، الشركات والأفراد الأغنياء إلى النفوذ، ولذا يؤجرون من خلال المساهمات مع الأحزاب والمرشّحين، ويحشدون الأصوات لأعضائهم، ويقومون بحملات الدعاية، والإجراء القضائى، وزرع علاقات تعاونية مع المسئولين الحكوميين (على سبيل المثال، بوعود الوظائف والاستشارات للأعضاء السابقين فى الحكومة). يعتقد ليبراليو السوق أن العمل السياسى بالسعى للإيجار يقوّض الفعالية الاقتصادية للسوق الحرّة دائما. ويجب أن يدفع المستهلكون والأعمال التجارية تكاليف التعليمات التقييدية فى الأسعار الأعلى للسلع. ويجبر دافعو الضرائب على دعم مادى من المصالح الخاصّة. وتعتبر التأثيرات المتراكمة للسعى للإيجار تدميرية، وتزيد بشكل مستمر ميزانية الدولة وتملأ الاقتصاد بتعليمات تقييدية، وجميعها تبطئ النمو الاقتصادى.

وكلما كانت مجموعة أصغر كنسبة من المواطنين فى المجتمع، كلما يمكن أن تكون طلباتها أكثر للإيجارات. ويحدث هذا التأثير لأن تكاليف الوفاء بإيجارات مجموعة صغيرة تتبعثر عبر المقدار الأعظم من دافعى الضرائب، مع فرض قليل من التكاليف على أعضاء المجموعة أنفسهم. وعلى ذلك من المعقول لمجموعة صغيرة أن تضغط على السياسات غير المؤثّرة أو التى تضر بالرفاهية الاجتماعية والنمو الاقتصادى، طالما كانوا أنفسهم يجنون فوائد مركّزة.

يفسر ليبراليو السوق الإعانات المالية التى تذهب إلى الزراعة فى البلدان الغربية الصناعية (مثل اليابان أو الولايات المتّحدة) بهذه المسميات. بالتّباين، إذا كانت مجموعة كبيرة بما فيه الكفاية تشكل نسبة عالية من السكان ككل، فمن الأرجح القلق حول التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية العامّة للسياسات التى تسعى إليها. ولكن كما يخبرنا تحليل أوسلان (١٩٦٥) (الذى ناقشناه فى الفصل الثانى)، فإن تنظيم مجموعات كبيرة كهذه يعد أمرا صعبا.

- تبادل المعونة والخدمات

لماذا لا ترفض حقا أغلبيات الناخبين أو المشرّعين المقترحات التى توجد منافع للأقلّيات بينما تخفّض الرفاهية الاجتماعية؟ وهذا يمكن أن يحدث بالفعل إذا كان كلّ اقتراح أنانى من أقلية (على سبيل المثال، يشكل المزارعون ٢ بالمائة من السكان فى الولايات المتّحدة أو المملكة المتحدة) اعتبر على حدة. ولكن فى الانتخابات يصوت على العديد من القضايا على نفس الوقت. وبالمثل ترتبط برامج الأحزاب أو المرشّحين معا بقضايا متباينة لإيجاد البيانات العامة. وداخل السلطات التشريعية. على الرغم من أن أكثر القوانين الجديدة لا تشير إلا إلى منطقة سياسة واحدة، فإن النواب المنتخبين والأحزاب البرلمانية غالبا ما تتبادل الدعم وتنشئ ائتلافات فى قضايا متعدّدة.

وتبادل المعونة والخدمات هى عملية تنظم من خلالها مجموعات أقلية صغيرة مختلفة تحالفا أوسعا يمكن أن يقود أغلبية، وكلّ مجموعة مكوّنة تعد بدعم الاقتراح الرئيسى للمجموعات الأخرى فى التحالف. تعمل هذه النظرة بشكل أفضل لدرجة أن مجموعات مختلفة لا تتنافس فى نفس منطقة السياسة، لكنها تبحث عن المنافع فى مناطق سياسية مختلفة. وعلى سبيل المثال، فغالبا ما تستمد الأحزاب اليمينية الدعم من المزارعين الذين يريدون إعانات مالية زراعية، وتريد قوات الدفاع ميزانيات عسكرية أعلى، وتنشد مصالح قوات الشرطة وقوات «حفظ النظام» سياسات قاسية على الجريمة، وتسعى المصالح الصناعية إلى قوانين ضدّ اتحاد العمال، ويريد أصحاب بيوت الطبقة الوسطى أسعار عقارات أعلى. ويجب أن يكون السياسى الماهر قادرا على التوصل إلى حزمة موازنة تعطى شيئا لكلّ مكوّنات هذا التحالف. سوف يحاول هذا التحالف من الأقلّيات أن يضمن أنّ هناك مجموعات اجتماعية أخرى ليست فى التحالف الفائز الذى يتلقى القليل أو لا شىء. وسوف يدفع إيجارات المنتصرين جميع دافعى الضرائب، سواء كانوا داخل أم خارج التحالف الفائز (winning coalition).

مع ذلك، فإن ائتلافات الأقلّيات غير مستقرة. ويمكن أن يضعفها أيضا السياسيون الماهرون، ومن المحتمل أن يحدث تعاقب من النجاحات للائتلافات المختلفة. ويضيف كلّ منها إلى الكومة المتراكمة من الالتزامات الحكومية. ومن حين لآخر. قد يحاول الكثير من السياسيين المهتمين بالمصلحة العامة كبح إيجارات مفرطة جدا، لكنّهم سرعان ما يواجهون نتيجة مضادّة من منطق العمل الجماعى لأسلون. وسوف يفرض تخفيض الإيجارات تكاليف مركّزة على الأقلّيات. الذين سيعبّأون سياسيا لحماية منافعهم. وعلى النقيض من ذلك، فإن كلّ عضو من الأغلبية يستفيد من تخفيض الإيجار سيكون لديه حافز للركوب الحر (free-ride) ويترك للآخرين محاربة المعركة الرابحة. وعلى ذلك يتحمل سياسيو المصلحة العامة ازدراء الأقلّيات القوى، بينما تخفق الأغلبية اللامبالية فى تقديم الدعم لهم.

فى كتابه عام١٩٨٢ (نهوض وانحطاط الأمم . The Rise and Decline of Nations) جادل أوسلون بأنّه كلما كان مجتمعا ديمقراطيا ليبراليا مستقرا لفترة أطول، كانت مجموعات البحث عن الإيجار (rent-seeking) أكثر قدرة على التنظيم وجنى الفوائد لأنفسهم على حساب النمو الاقتصادى العامّ. ومن ثم فإن الديمقراطيات طويلة الأمد (مثل الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة) ستصبح «متصلبة . sclerotic» ولها معدلات نمو أبطأ بكثير من الاقتصاديات التى عانت من العراقيل السياسية. كانت هذه الأطروحة رائجة فى الثمانينيات، عندما كان النمو الاقتصادى فى اليابان وألمانيا (مجتمعات أعيد تأسيسها كديمقراطيات ليبرالية فى النهاية فى ١٩٤٦ (لا يزال عاليا، وكان اقتصاد الولايات المتّحدة ضعيفا. لكن حجّة أوسلون بدت أقل إقناعا منذ ذلك الحين مع الركود الذى حدث للاقتصاديات الألمانية واليابانية. ولو كان أوسلون لا يزال على قيد الحياة، لأجاب بأنّ هذا الركود نتيجة مرور زمن طويل منذ ١٩٤٥، تسبّب فى أن تصبح ألمانيا واليابان متصلبتين وتتجاوزهما بلدان صناعية حديثة. ويقترح ليبراليو سوق آخرون بأنّه فى ألمانيا وفى مناطق أخرى فى قارة أوربا، فإن النظام

الانتخابى للتمثيل النسبى وشكل تمثيل المصلحة المضمونة المعروف بنظام حصر السلطة فى هيئة واحدة «الحرفية - corporatism) الذى سنناقشه فى الفصل السادس) جعل من الصعب خصوصا على السياسيين المنتخبين تجنّب استرضاء مجموعات المصالح الخاصة المتعدّدة الأقاليم.

- الانتخابات

لا يشارك ليبراليو السوق مؤيدى التعددية الثقة التامة فى الانتخابات كطريق لتوصيل «إرادة الشعب - the will of people» إلى الحكومة. فالانتخابات أسوأ بكثير من الأسواق فى إعطاء الناس ما يريدون. والمشكلة، طبقا لبيوكانان وتولوك (١٩٦٢)، هى أن حكم الأغلبية يعنى أنّ كلّ أولئك الأفراد الذين لا يصوّتون لصالح الفائزين - حوالى نصف الناخبين - لا يتلقون شيئا مقابل إعطاء أصواتهم. وأعضاء هذه التعدد الخاسر قد يرغبون فى إجراء مقايضة مع أعضاء الأغلبية الفائزة لكى يخفّفوا هذا الموقف. يسمح السوق السياسى بحدوث مثل هذه المقايضة، ولذا يجعل المجتمع ككل أفضل حالا. لكن حكم الأغلبية يمنع أيًا من هذه النتيجة. وبدلا من ذلك يعطى الأغلبية حريّة فرض التكاليف على الجانب الخاسر. وفى سوق، يصوت المرء بحرية بالمال فقط عندما يتحصل على شىء نافع فى المقابل. وفى ظل حكم الأغلبية، لا يحصل أولئك الذين يصوّتون لصالح مرشّح أو موقع خاسر على شىء مقابل أصواتهم. وبالنسبة لبيوكانان وتولوك، فإن العلاج يكون نظامًا انتخابيًا يعمل على أساس شىء أقرب إلى الإجماع عن حكم الأغلبية، لأنه حينئذ سوف يوعد كلّ الناخبين تقريبا بشىء مقابل أصواتهم.

ويتعزز الشكّ فى الديمقراطية بنتائج من «نظرية الاختيار الاجتماعى - social choice theory» التى تظهر أنه لا يوجد نظام التصويت، سواء كان حكم الأغلبية، الإجماع، أم التمثيل النسبى، يمكن أن يلبّى على ما يبدو بعض الشروط البسيطة والمرغوبة بشكل آنى. وطبقا للنتيجة الكلاسيكيّة لـ «كينيث أرو - Kenneth

«Arrow» (١٩٦٣) فمن المستحيل ـ بشكل مدهش ـ تجميع تفضيلات الناخبين الأفراد بطريقة توفى المعايير الخمسة التالية:

ـ إجماع (unanimity) إذا كان أىّ إختيار معيّن بلا معارضة، فيجب أن يكون جزءا من الاختيار الجماعى.

ـ غير ديكتاتورى (non-dictatorship) لا يجب أن يقرر شخص واحد كلّ السياسات.

ـ الانتقالية (transitivity) إذا فضّل المجتمع ككل السياسة (أ) عن السياسة (ب) والسياسة (ب) عن السياسة (ج)، إذن يجب أن يفضّل أيضا السياسة (أ) على السياسة (ج).

ـ مجال غير مقيّد (unrestricted domain) يمكن أن يكون لدى الأفراد أىّ تفضيلات يحبّونها على بدائل السياسة المتوفرة.

ـ استقلال البدائل غير ذات العلاقة (independence of irrelevant alternatives) عندما يقرّر مجتمع تفضيله بين بديلين (س) و(ص) لا يجب أن تتأثر بإدخال بديل ثالث (ع).

لرؤية كيف لا يتم الوفاء بهذه الشروط، اعتبر الاختيار حول ثلاث قضايا (الدفاع والرفاهية والتعليم) الذى يعطى أصواتًا لأحزاب اليمين والوسط واليسار والموضحة فى العمود الأول من الجدول ١.٥ التالى. تظهر الأعمدة الثلاثة التالية طريقة تفضيل كلّ حزب لإنفاق الـ ١٠٠ مليون جنيه الأولى من إيصالات الضريبة غير الملتزمة:

جدول (٥، ١) أفضليات التصويت

	الأولوية الأولى	الأولوية الثانية	الأولوية الثالثة
اليسار ٣٥%	الرفاهية	التعليم	الدفاع
الوسط ٢٥%	التعليم	الدفاع	الرفاهية
اليمين ٤٠%	الدفاع	الرفاهية	التعليم

يمكننا أن نجرى الآن سلسلة تصويت بطريقة الأزواج لرؤية كيف يخصّص ١٠٠ مليون جنيه. ونحصل على النتائج التالية:

. الدفاع (المدعوم من اليمين والوسط) يهزم الرفاهية (٦٥ % إلى ٣٥%).

. التعليم (المدعوم من الوسط واليسار) يهزم الدفاع (٦٠ % إلى ٤٠%).

. الرفاهية (المدعومة من اليمين واليسار) يهزم التعليم (٧٥ % إلى ٢٥%).

«دورة التصويت ـ voting cycle» هذه، حالة يكون فيها لكلّ مجموعة تفضيلات متعدية، لا تكون للمجتمع ككل. أىّ اختيار يمكن أن يتجاوز بعدد الأصوات بأحد الخيارات الأخرى فى دورة لا نهائية من الأصوات. لتفادى هذه الحالة. يجب أن تبطل على الأقل أحد المعايير الخمسة لأرو. والمعياران الأخيران هما الأسهل فى التراخى. ويجب على أىّ ديمقراطية إذن فى الممارسة، إمّا أن تقيد تفضيلات الأفراد المسموح لهم بالتعبير، أو الحد من بدائل السياسة التى يمكن تقديمها.

بنى العالم السياسى «وليام ريكر ـ William Riker» على هذه الأنواع من النتائج ليجادل بأن الديمقراطية لا يكون لها معنى فى النهاية بسبب القيود الاعتباطية التى يجب أن تفرضها إمّا على التفضيلات أو بدائل السياسة. ولا يوجد شىء مثل إرادة الشعب – ذلك المذهب الذى أسماه "متناقض وسخيف" (Riker ١٩٨٢ : ٢٤١a). وسيبحث المعالجون الماهرون عن طرق للترويج لنتائج فى أفضل مصالحهم، تزوير جداول أعمال أو سلسلة الأصوات فى السلطات التشريعية: وتقديم قضايا جديدة لتمزيق الائتلافات المعارضة. ونتيجة لذلك فإن الاختيار الجماعى قضية اعتباطية، تتعرض إلى حد كبير لتلاعب المشغلين الماهرين. وفى المقابل، لا توجد فى الأسواق مشكلة للناس لكى يحصلوا على ما يريدون.

وهناك حيلة قويّة لشك ليبراليى السوق تتعلّق بالانتخابات والتصويت قدمها «Brennan و Lomasky» (١٩٩٣) . (كانت نقطة بدايتهما الملاحظة القياسية فى نظرية الاختيار الرشيد منذ «أنتونى داونز ـ Anthony Downs» ١٩٥٧ (بأن صوت أحد الأشخاص العاديين فى الانتخاب مع أعداد كبيرة من الناخبين لن يكون حاسما تقريبا فى التأثير على النتيجة العامّة. وهكذا هناك أهمية قليلة بالفعل فى تصويت الأفراد مهما يكن فى مصلحتهم المادية الخاصة، لأن أصواتهم

لن تؤثّر على إمكانية الوفاء بتلك المصلحة. ومن ثم فإن الناخبين لديهم الحرية فى التصويت استنادا على تفضيلاتهم «المعبّرة ـ expressive» التى تجعلهم يشعرون بالارتياح. وقد تكون هذه التفضيلات مبرّرة أدبيا ـ على سبيل المثال، عندما يصوت الناس الأغنياء لصالح دعم دخل الأسر الفقيرة. لكن التفضيلات «المعبّرة» يمكن أن تكون أيضا أكثر دمارا - على سبيل المثال، التصويت لصالح أو ضدّ مرشّح استنادا على الجنس أو التعصب العنصرى. وقد يصوت المواطنون حينئذ بطرق متناقضة مع مصالحهم المادية الخاصة. وتكون النتيجة مرة ثانية أن عدد القضايا الّتى ستقرّرها الانتخابات يجب أن يظل قليلاً بقدر الإمكان، ويتم تسوية العدد فى الأسواق بقدر ما يمكن تنفيذه.

الحكومة وصنع السياسة

بالنسبة لليبراليى السوق، فإن المشاكل المرتبطة بالبحث عن الإيجار والاستبداد وعدم استقرار فى الاختيار الجماعى تتخلّل أيضا الحكومة وصنع السياسة. سوف نناقش أولا، السلطات التشريعية، قبل الانتقال إلى البيروقراطية وبعد ذلك «المثلثات الحديدية ـ iron triangles» التى توحّد المصالح المنظّمة، والمشرّعين، والبيروقراطيين.

ـ السلطات التشريعية.

يمكن أن توجد أيضا نفس مشاكل الدوران فى دورات والتفضيلات الجماعية المتناقضة التى تصيب الانتخابات داخل السلطات التشريعية (legislatures) وذلك لأن المشرّعين يقضون أكثر الأيام معا يصنعون السياسة التى تكون دائما «تناوبا» بين قضيتين على الأقل. ويظهر برهان اختيار عقلانى مشهور (يسمى بنظرية مكيلفى-سكوفيلد تيمنا باسمى مؤلفيها) بأنّه عندما تكون هناك قضيتان أو أكثر تحت البحث الآنى، يمكن أن يقترح المجلس التشريعى سلسلة من أصوات الأغلبية من أىّ نقطة فى مجال القضية إلى أىّ نقطة أخرى. وهكذا يمكن أن تنتج العديد من النتائج المختلفة من مجموعة واحدة من تفضيلات المشرّعين على القضيتين. وعلى ذلك يجب أن يكون المجلس التشريعى المنافس سياسة متغيرة فوضوية بشكل متضارب من سنة (أو شهر واحد) إلى أخرى.

فى كتابه فنّ «التلاعب السياسى - The Art of Political Manipulation» (١٩٨٦) جادل ريكر من حالات تاريخية فى الولايات المتّحدة، بأنه بسبب دوارات التصويت، تتعرض السياسة التشريعية على وجه الخصوص للاستبداد والتلاعب، وبذلك تكون لا عقلانية بشكل جماعى. وسيحاول السياسيون الأذكياء أن يصنعوا بدائل سياسية على نحو صحيح لكى تحدث دورة التصويت بين البدائل (أ)، (ب) و (ج). وإذا كانت هناك دورة، فسوف تعتمد النتيجة فى النهاية حينئذ على الترتيب الذى أخذت به الأصوات. وإذا فضل رئيس لجنَة البديل (ج)، فيجب أن يضمن أنّ الصوت الأول أخذ بين البديل (أ) والبديل (ب). لكى يهزم البديل (أ) البديل (ب). لكنه سيهُزم من البديل (ج) فى تصويت لاحق.

هذا التهديد من السياسات المتفككة والعرضة للتلاعب يتم إبطاله فى البلدان ذات الأنظمة البرلمانية بإنضباط حزبى صارم والذى ينحط بالمجلس التشريعى إلى كيان إمّعة يصادق على كل ما يرد إليه دون اعتراض لحكومة تهيمن على الأغلبية. كما هى الحال على سبيل المثال بالنسبة لمجلس العموم (House of Commons) بالمملكة المتحدة. وفى الكونجرس الأمريكى، تم إبطال التهديد بالفوضى بصورة رئيسية بمنح سلطات قوية فى اللجان، كلّ منها تحت سيطرة مجموعات أكثر سعيا للاستئجار بشكل نشط فى منطقة السياسة تلك. وهكذا يهيمن على لجان الزراعة أعضاء مجلس الشيوخ والنواب من ولايات المزارع. وتوضع سياسة للأراضى الاتحادية بواسطة اللجان التى يهيمن عليها أعضاء الولايات الغربية الكبيرة بمناطق أراض فيدرالية كبيرة - والتى تهيمن على سياستها مصالح تريد توصيل الدعم إلى تلك الأرض. وقد تكون النتيجة استقرارا سياسيا - لكنّه يشترى على حساب سعى للإيجار متفاقم.

فى السلطات التشريعية التى تتطلب فيها ائتلافات عدّة أحزاب لتشكيل أغلبية (الحالة الطبيعية فى أوربا) جادل ريكر «بأنّ الحد الأدنى للائتلافات» الفائزة يجب أن يكون المعيار. يحتوى الحد الأدنى لتحالف فائز مجرد أحزاب كافية لتكوين أغلبية. وهذه النتيجة لها تأثير تعظيم عدد الخاسرين المتروكين خارج التحالف الفائز، الذين يمكن أن يُستغل ناخبوهم فى توليد الإيجارات، لذا تعطى

السياسة التشريعية مرة أخرى نتائج شبه مثالية بالمقارنة بالأسواق.

يمكن أن يوقع السياسيون الأنانيون خرابًا آخر فى جهودهم لخدمة دوائرهم الانتخابية المعيّنة. وأحيانا ما يكون هذا مسألة «سياسة انتهازية ـ pork-barrel politics» يضرب لها مثلا باعتمادات الكونجرس الأمريكى المالية. فكلّ عضو بالكونجرس لديه حافز لضمان إنفاق الحكومة الاتّحادية على دائرته الانتخابية ـ بصرف النّظر عما إذا كان ذلك الإنفاق سينتج منافع عامّة ترجح فى الحقيقة تكاليف الضريبة المتضمّنة. وهكذا تتشكل ائتلافات المشرّعين للترويج لمشروعاتهم المفضلة؛ وتكون النتيجة وفرة من الإنفاق الحكومى المبذّر على الطرق السريعة، والجسور، والسدود، والقواعد عسكرية، ومبانى مكاتب حكومية جديدة وهلم جرا. ويصبح ممارسة «تخصيص الأموال ـ earmarking funds» فى أجزاء من التشريع للدوائر الانتخابية المعيّنة واسع الانتشار، ويمكن أن يصبح أعضاء كبار فى الكونجرس بارعين فى هذه الممارسة. ويجادل «فيورينا ـ Fiorina» (١٩٧٧) بأنّ العديد من برامج السياسة العامّة تخلق بتعمد بواسطة الكونجرس بطرق تتطلّب شفاعة النواب أو أعضاء مجلس الشيوخ لضمان منافع للناخبين، وتجعل الناخبين ممتنين لهم، وبذلك تزيد من فرص إعادة انتخابهم.

وبالطبع، تحدث هذه الأنواع من المشاكل بشكل رئيسى فى السلطات التشريعية من النوع الأمريكى، وتوجد أيضا فى البرازيل، والمكسيك، والإكوادور وبلدان أمريكية لاتينية أخرى. وعندما يكون الانضباط الحزبى أكثر وضوحا، كما هى الحال فى أكثر النظم الأوربية البرلمانية أو أسلوب ويست مينستر ـ Westminster style» يكون لدى المشرّعين حرية أقل بكثير (وأحيانا لا توجد حرية تقريبا) للمشاركة فى السياسة الانتهازية، والمتاجرة بالأصوات والأفراد لغرض مخصوص. لكن هذه البرلمانات على حد سواء تهتمّ بعمل ما تطلبه منهم الحكومة الحالية أن يعملوه.

ـ البيروقراطية

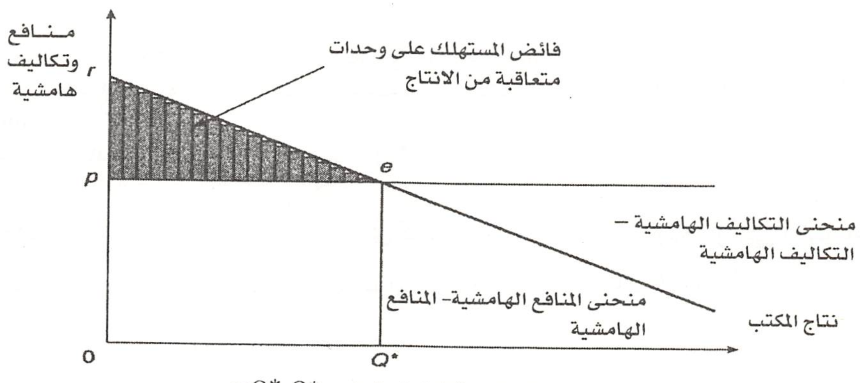
يكسب المسئولون الحكوميون عيشهم من الخدمات الحكومية. وخصوصا فى الرتب الكبيرة، تعتمد رفاهيتهم فى أغلب الأحيان على مستوى الميزانيات التى يتلقاها قسمهم أو مكتبهم. يفترض ليبراليو السوق أنّ كلّ البيروقراطيين يحاولون تعظيم ميزانياتهم. ويعنى مزيدًا من الأموال، مزيدًا من فرص الترقية، وعددًا أكبر من المسئولين الآخرين يمكن أن يشرف عليه فى كلّ طبقة فى التدرج الهرمى، وزيادات فى مكانة وسمعة المكتب. والمعلّم هنا هو «وليام نسكانين - William Niskanen» الذى عرض كتابه «البيروقراطية الكلاسيكية والحكومة النيابية - Classic Bureaucracy and Representative Government» ١٩٧١، نظرية اقتصادية مفصلة (لا تدعمها أيّة حقائق) عن كيف يكون البيروقراطيون منتجين دائما أكثر من اللازم.

أىّ منظمة (سواء كانت شركة خاصّة أم مكتبًا حكوميًا) من المحتمل أن تقدم بعض المنفعة إلى المجتمع فى عمليتها الأولية. ولنأخذ أول مدير شرطة تم تعيينه فى بلدة غربية فوضوية سابقا. فإن وصوله سيجلب على الفور للمواطنين منافع هامشية كبيرة، تتجاوز كثيرا تكلفة دفع راتبه. وإضافة المزيد من النوّاب (الذين يفترض أن يدفع لكل منهم نفس الراتب) قد يقدم أيضا منافع إضافية جوهرية، حتى نصل إلى نقطة تتساوى فيها مكاسب البلدة من ناحية طاعة القانون وحماية الملكية مع تكاليف دفع أجور النائب الأخير. وعند هذه النقطة، فإن تشغيل تعظيم ربحية مكتب مدير الشرطة فى السوق سيتوقّف عن الاستئجار. يوضح شكل (١،٥) هذه الحالة، إذ يعرض المنافع والتكاليف الهامشية الممنوحة لكلّ عضو من موظّفى مدير الشرطة لكلّ وحدة إضافية من إنتاج المكتب. نقطة التوازن هنا تكون عند (e). وتعتبر كلّ المنطقة المظلّلة فائضًا عن حاجة المستهلكين من المواطنين، مقدار الرفاهية التى يجنيها المجتمع بشكل عام، لأن المنافع من كلّ موظّف تتجاوز تكاليفهم.

لكن فى بيروقراطيات الحكومة الكبيرة، مثل الدفاع أو الضمان الاجتماعى، يوضح شكل (٥ - ٢) الموقف الذى رسمه نيسكانين. وهنا سوينا منحنيات المنفعة الهامشية والتكلفة الحدية، لكن تقاطعهما فى النقطة (e) ما زال يحدد أوج

الرفاهية - النقطة التى يعتقد الاقتصاديون أنها ستتحقق فى صناعة تنافسية. لكن البيروقراطية الحكومية لن تتوقّف هناك، لأن البيروقراطية ستعرف فى النهاية شكل منفعتها الهامشية الخاصة ومنحنيات تكاليفها الحدية. وعندما يتفاوض البيروقراطيون الكبار مع هيئة تشريعية أو وزراء حكوميين، فسوف يقدمون مجموعة كاملة من الخدمات مقابل مجموعة ميزانية. وبذلك سيكونون قادرين على استغلال وجود منطقة فائض المستهلك لكى يزيدوا الإنتاجية الحكومية لما بعد(e) سيندفعون نحو النقطة (f) - الحدّ الذى يؤدّى فيه نشاط المكتب إلى فائض يخلق منطقة نفاية، توازن تماما فائض المستهلك. ونشاط المكتب فى هذا المدى من الإمداد المتجاوز الحد ما زالت له بعض القيمة للمواطنين - لكنها ليست كافية لأن تغطّى التكاليف المتضمّنة. هناك ضغط صاعد مستمر على الميزانيات من داخل الحكومة.

شكل (٥ - ١) كيف تخلق الوحدات الأولية لناتج مكتب رفاهية اجتماعية للمجتمع، أو فائض المستهلك:



المنفعة الكلية = المنطقة تحت منحنى المنفعة الهامشية عند =Q*،reQ*

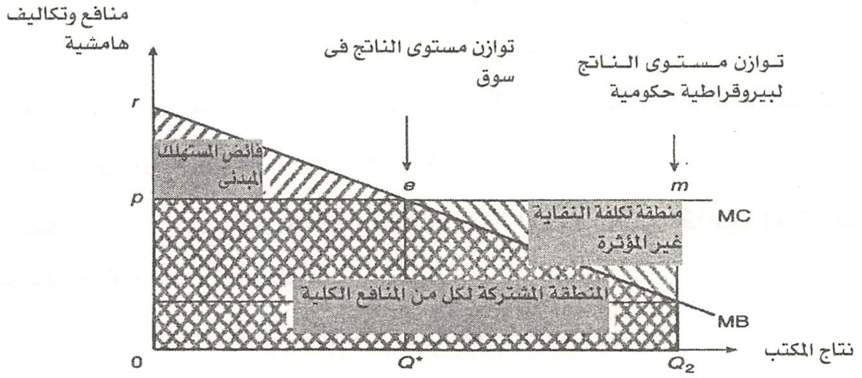
التكاليف الكلية الفعلية= المنطقة تحت منحنى التكاليف الهامشية عند Q*=opeQ*

فائض المستهلك عند Q*= pre

ومن جهتهم، يتوقع السياسيون فى السلطة طلبات مستمرة من البيروقراطيات لزيادة الميزانية. وفى الحقيقة، إذا لم تكن هذه الطلبات قادمة، فقد يتوقّعون

افتقار الوكالة إلى الدينامية. يفتقر السياسيون إلى الخبرة والمعلومات حول نشاطات المكتب الذى يفترض أنهم كانوا يشرفون عليه، وتكون حوافزهم للمراقبة المباشرة ضعيفة على ما يفعله المسئولون وكم ينفقون من المال. والتخفيض فى النفقات سوف تعزل المصالح الشخصية المستفيدة من عمليات الوكالة. وهكذا فى نموذج نيسكانين الأصلى، فإن البيروقراطيين الذين يعظمون الميزانية محدودون فقط بمطلب أن وكالتهم لا يجب أن تخفّض الرفاهية الاجتماعية بشكل نشيط.

شكل (٥-٢) كيف وسّعت البيروقراطيات الناتج لكى تعطى نواتج وفرة مفرطة:



المنفعة الكلية= المنطقة تحت المنافع الهامشية عند $Q^*=oreQ^*$ at $Q_2 = ornQ_2$

التكاليف الكلية الفعلية(الميزانية الكلية)= المنطقة تحت التكاليف الهامشية عند $MC: at = opeQ^* at Q_2 = opmQ_2$

فائض المستهلك عند $Q^*=pre$ نقاية عند $Q_2 = emn$

وفى بحثه الأخير (١٩٩٤) الذى كتبه بعد تضاؤل الازدهار فى الإنفاق الحكومى بعد الحرب فى الولايات المتّحدة والبلدان المتطورة الأخرى، طوّر نيسكانين نموذج سعى للإيجار بديلاً.

لا تزال البيروقراطيات تحتكر المعلومات عن منافعها وتكاليفها، ولكن الآن بدلا من أن محاولة زيادة ميزانيتها الكاملة لكى تضخم أيضا الجزء الصغير الذى يذهب إلى المسئولين الكبار، فإنها تحاول مطالبة الحكومة بخدمات أكثر عما تكلفه فى الحقيقة من إنتاج. إنّ الاختلاف هو نوع من الإيجار يطلق عليه

نيسكانين «ميزانية اختيارية - discretionary budget». الأموال التى يمكن أن ينفقها المسئولون الكبار تقريبا كما يشاءون. وسوف تنفق الإيجارات البيروقراطية على مواد مثل تجهيز مكتب لطيف، السفر إلى اجتماعات أو رياضات روحية فى أماكن غريبة، مساعدين شخصيين، إنفاق سخى وخطط رواتب تقاعدية، وإعانات مالية أو هدايا مصالح خارجية التى يمكنها أن تنظم مردودًا للمنافع للمسئولين الكبار. يولد نموذج السعى للإيجار هذا تنبؤات مختلفة من نموذج الوفرة المفرطة السابق. ولم تنتج الوكالة كثيرا، مجرد أن دفعت كثيرا لتعمل ما تقوم به. وثابر نيكسانين نفسه ليترأس مجلس المستشارين الاقتصاديين فى إدارة الرّئيس رونالد ريجان مما يدل على كيف حققت ليبرالية السوق تأثيرا فى الثمانينيات.

والتوضيح الأكثر أهمية لقوّة البيروقراطية هو النمو المستمر للدولة على حساب السوق. ففى فترات الأزمة (مثل الحربين العالميتين) حدثت زيادات هائلة فى إنفاق الدولة ومستويات الضريبة، التى أصبحت آنذاك مقبولة ومن الصعب تخفيضها بمجرد انتهاء حالات الطوارئ. وأبقت الحروب التالية على الإنفاق العسكرى أو رفعته. وفى الولايات المتّحدة، كان للحرب غير المحدودة على الإرهاب" التى أعلنها ٢٠٠١ الرّئيس جورج دبليو بوش تأثير مماثل وإن كان أقل من الإنفاق على الأمن الداخلى (homeland security spending) وبمرور الوقت، قد تجد المجتمعات المتقدمة أنّها يجب أن تنفق نسبًا أكبر وأكبر من الدخل القومى على الخدمات العامة.

- المثلثات الحديدية

يمكن أن يتوقع بيروقراطيون تعظيم الميزانية دعما من المصالح الخاصة التى تخدمها وكالتهم، ومن المشرّعين الذين يريدون جذب الإنفاق الحكومى إلى دوائرهم الانتخابية. وفى الولايات المتّحدة، لاحظنا سابقا أنّ المشرّعين يريدون أن يحملوا اللجان التابعة للكونجرس على التعامل مع الشئون التى تهمّ فى ولايتهم أو منطقتهم. ومن ثم عند طلب ميزانيات أكبر، فإن المسئولين غالبا ما يدفعون فى باب مفتوح. ويمكن تطوير علاقات ثلاثية مريحة بين الإدارة الحكومية، لجنة إشرافها المزعومة فى المجلس التشريعى، والمصالح الخاصة بالبحث عن الإيجار.

وفى الولايات المتحدة الأمريكية واليابان تسمى هذه بـ «المثلثات الحديدية . iron triangles» وتحتكر السياسة بطريقة تمارس ضغطًا صاعدًا قويًا على الإنفاق الحكومى. والأمثلة الكلاسيكية هى المثلث الذى يدعم الإعانات المالية الزراعية والخدمات، والمجمع الصناعى العسكرى الأمريكى. ولبيروقراطيى تعظيم الميزانية فى وزارة الدفاع الأمريكية كلّ حافز للحصول على أنظمة أسلحة غالية من المقاولين العسكريين –بإعطاء عقود إلى شركات تقدم فرص استشارة وتوظيف لموظفى وزارة الدفاع الأمريكية السابقين. وبالنسبة لليبراليى السوق، تهدر مثلثات حديدية الموارد العامة على حساب دافعى الضرائب والفعالية الاقتصادية (Friedman and Friedman ١٩٨٤).

فى الأنظمة البرلمانية، لا يجب أن توجد المثلثات الحديدية، لأن مراقبة الميزانية تمارس من قبل وزير وليس لجنة تشريعية. وعلى الرغم من ذلك ، إذا ظل وزيرا فى منصبه لمدة طويلة فغالبا ما «يتأقلم - go native» لأن الناس الوحيدين الذين يهتمون بنشاطه سيكونون المدافعين عن زبائن الوكالة. وعلى سبيل المثال، بالنسبة لوزير صحة، سيكون هؤلاء مجموعات المرضى، وشركات التأمين طبية وجمعيات الأطباء واتحادات عمّال الصحة. وفى العديد من الأنظمة البرلمانية غالبا ما يخدم الوزراء لفترات قصيرة جدا فى عمل معيّن. وإن لم يستطيعوا إتقان العمل بسرعة، فغالبا ما يستغلهم بسهولة البيروقراطيون الكبار لتعظيم الميزانية فى وزارتهم. وإذا أرادوا التقدّم فى مهنتهم بعمل شىء كبير للحصول على الاهتمام العام بالمشاريع والبرامج الجديدة، فسوف يكون الثمن كبيرا.

جداول الأعمال والتغير السياسى

جدول الأعمال الأساسى لليبراليى السوق واضح بما فيه الكفاية: تقلّص الحكومة بحيث لا تؤدّى أكثر من الوظائف الضرورية الموصوفة سابقا. ومع ذلك، ففى بيئة سياسية مأهولة بمصالح السعى للإيجار، فما أسهل الأقوال على الأفعال. وعلى سبيل المثال، عندما يتعلق الأمر بالدفاع الوطنى، فينبغى أن يكون

من الأكثر كفاءة إقصاء الشركات الخاصّة عن مهمّة توريد الأسلحة والمواد الضرورية الأخرى. ولكن عندما تبدأ الشركات بإنتاج الأسلحة للحكومة، تكون لديها مصلحة فى توسّيع الإنفاق العسكرى، وفى استبعاد المنافسين من العقود الحكومية. وفى متطلبات الأسلحة المطلية بالذهب بجعلها غالية بقدر الإمكان. وعلاوة على ذلك، يرغب الناخبون والمشرّعون فى المدن التى توجد بها مصانع الأسلحة والمختبرات العسكرية أيضا فى زيادة الإنفاق على الأسلحة المتطوّرة. وسوف تعتمد أيضا الوظائف ومستقبل مهن الموظفين العموميين المتهمين بالحصول على الأسلحة من المقاولين على مستويات الإنفاق. وعلى ذلك ستكون هناك مقاومة سياسية هائلة لأيّة محاولة لكبح الإنفاق. ولذا اضطر ليبراليو السوّق أن يطوّروا إستراتيجية متطوّرة ومتعددة التشعب لكبح وإصلاح النمو الحكومى، والانتقال إلى ما بعد النداءات المبهمة للاستقطاعات.

ومع ذلك، ظل تخفيض الإنفاق هدفا رئيسيا، على فرض أن البيروقراطيات تعظم الميزانيات وتوفر إنتاجًا مفرطًا. ونتيجة لذلك ينبغى على حكومة قادمة ملتزمة بعقيدة السوق الليبرالى أن تطبّق تخفيضات عامة. والمعلومات لإجراء تخفيضات موجّهة فعّالة تكون فى أيدى البيروقراطيين الذين لديهم كلّ حافز ألا يبيحوها. وكانت الإستراتيجية التى استعملتها تاتشر وريجان تتطلب تخفيضات مرحلية كبيرة فى الموظفين والميزانيات على مدى ٤ سنوات، وترك البيروقراطية نفسها تنظم أين يقع الفأس. تدخّل الوزراء والمدراء التنفيذيون الحكوميون بصورة رئيسية لوقّف تقديم المسئولين سياسات غير ملائمة ومختلفة كأهداف، التى تحاول بتعمد تركيز الاستقطاعات على السياسات الشعبية على أمل أنّ تعكسها مقاومة مجموعة المصالح الخاصة.

الاستقطاعات الضريبية المصاحبة لتخفيض الإنفاق التى تحوّل المصادر إلى الشركات والمواطنين، تعطى إشارة إلى الساعين للإيجار داخل وخارج الحكومة أن تخفيض المصادر يكون دائما. ومن أول نظرة، قد يبدو من المنطقىّ أنّ تخفيضات الإنفاق والاستقطاعات الضريبية يجب أن تمضى معا، لأنه بالطبع أن الأعباء التى يمقتها إنفاق التمويل والأسواق الليبرالية عجز الميزانية الذى يدعم التضّخم.

وعلى الرغم من ذلك، كانت إدارة ريجان مقتنعة بالاقتصادى «آرثر لافر - Arthur Laffer» بأن تخفيض الضرائب يمكن أن يبدأ أولا بدون خفض الإنفاق، لأنه إذا أرهقت الحكومات اقتصاداتها بالضرائب ثمّ عندما تخفض نسب الضريبة فإن النمو الاقتصادى سيزيد. ويجب أن تعنى الزيادة الناتجة فى حجم الاقتصاد بأنّ عائدات الضريبة الكليّة قد زات بالفعل. أصبح هذا التحليل لمنحنى لافر حجر زاوية لعرض الاقتصاد الموازى (supply side economics) هو المتبع فى الثمانينيات. ولسوء الحظ لم تكن نتائج عائدات الضريبة كما كان متوقعا، ولذا تولى ريجان الإشراف على زيادة ضخمة فى عجز الميزانية الفيدرالية. وقد انخفض العجز فى النهاية إلى صفر فى ظل إدارة الرّئيس كلينتون فى أواخر التسعينيات، وفى النهاية عندما اتبع الرّئيس جورج دبليو بوش سابقه ريجان بتخفيض الضرائب بينما تزايد الإنفاق فى حالته بالفعل، حصوصا على الدفاع والحروب والأمن الداخلى، وتبع ذلك عجز هائل آخر فى الميزانية الأمريكية.

وخصخصة المشروعات والأصول (تصفية) المملوكة للدولة، إحدى الوصفات التى تتبناها السوق الليبرالية على نحو واسع، جزئيا لأنها تولد مكاسب قصيرة الأجل ذات قيمة عظيمة، وتجمع المال للمساعدة فى تمويل الاستقطاعات الضريبية. وبعد الحرب العالمية الثانية واجهت العديد من الحكومات سلسلة من الوظائف التى تتضمّن توصيل المرافق والخدمات و(أحيانا) إنتاج السلع. يجادل ليبراليو السوق بأنّ توصيل الخدمة والتصنيع يمكن أن يُؤديا دائما بشكل أفضل بواسطة الشركات الخاصّة التى تعمل بموجب انضباط السوق. وبداية من الثمانينيات، باعت الحكومات مشاريع الاتصالات، وأنظمة النقل (السكك الحديد والحافلات وخطوط المترو وشركات طيران)، وشركات المياه، وعمليات البريد، والتعدين و(فى أوربا) التصنيع (الذى تضمن صناعات ثقيلة مثل الفولاذ، إنتاج الطائرات وبناء السفن). وظلت أكثر خدمات «الشبكة» المخصخصة (privatized network servixes) (مثل الكهرباء وغاز وماء واتصالات) تدار مباشرة بواسطة الحكومة.

فى البلدان مثل الولايات المتّحدة، حيث تمتلك الحكومة نسبة كبيرة من مساحات الأراضى (الحدائق العامة وحدائق الولايات، الغابات القومية والمراعى)، يقترح ليبراليو السوق بيع هذه الأراضى إلى القطاع الخاصّ. بعد ذلك سيجد المشغلون الخاصّون الاستخدام الأكثر ربحا والأكثر كفاءة للأرض، سواء كانت سياحة، حماية، استجمامًا، تعدينًا، إنتاج الخشب أم الرعاية (Anderson and Lead ٢٠٠١).

لم يكن جدول الأعمال هذا للأراضى العامّة ناجحا: فقد تفضّل بالفعل العديد من المصالح الخاصة أن تبقى الأرض فى أيدى الحكومة، بحيث يمكن أن تتمتع بالوصول إلى الدعم. وعلى سبيل المثال، تنشئ إدارة الغابات الأمريكية طرقًا لقطع ونقل الأخشاب بدون تكلفة على نفقة شركات الأخشاب التى تستعملها. وكان لدى ليبراليى السوق نجاح أكثر فى تشجيع الحكومات على بيع الأصول الحكومية الأخرى (مثل حزم الأطوال الموجية فى الطيف الإذاعى) ووكالات (مثل الحقّ فى إجراء يانصيب أو إدارة محطة تليفزيون).

كان إلغاء قيود التنظيم قضية جناح اليمين قبل فترة طويلة من عنفوان ليبرالية السوق. يعتقد ليبراليو السوق بأنّ الأعمال التجارية فى الديمقراطيات الليبرالية المعاصرة أصبحت متشابّكة فى أنظمة السيطرة المعقّدة التى تضيف إلى التكاليف وتحدّ من المنافسة، بجعلها غالية على الشركات الجديدة التى تدخل الصناعة. وهذه هى الحالة بوجه خاص، إذا أعفيت عمليات قائمة من التنظيمات (على سبيل المثال، فى إنتاج الطاقة الأمريكية، تطبق تنظيمات أكثر صرامة على مصادر الكهرباء الجديدة عما تطبق على مصادر الكهرباء القديمة). وغالبا ما تقدم التنظيمات من أجل حماية البيئة، الصحة، أمان العمل والقيم الاجتماعية الأخرى. لكن ليبراليى السوق يعتقدون بأن هناك طرقًا أقل غلاء لإنجاز الأهداف ذاتها لا تتضمّن تنظيمًا. وعلى سبيل المثال، عندما يتعلق الأمر بالتلوث البيئى، إعادة مواصفات حقوق الملكية لتأسيس حقّ فى الهواء النظيف ستسمح لأولئك الذين يعانون من التلوث أن يقاضوا الملوّثين بدون أىّ حاجة إلى منظّمين قسريّين، على الرغم من أن نظام المحكمة المموّل من الحكومة لا يزال مطلوبا لإقامة الدعاوى القضائية (Meiners و Yandle ١٩٩٣).

إن لم تنجح هذه المقاربة (لأنه غالبا ما يكون من الصعب تتبّع سلسلة السبب والتأثير من ملوث معيّن يضر بالصحة)، يستند ليبراليو السوق على فكرة تأسيس سوق لحقوق التلوث. وحينئذ زكون لدى الملوّثين الحرية فى تقرير ما إذا كانوا سيخفّضون الإشعاعات أو شراء حقوق التلويث. تضع الحكومة حدّاً على التلوث الكلىّ المسموح به لكنها ليس بحاجة إلى منظمين لإجبار الصناعات الملوثة على تبنّى أنواع معيّنة من التقنية (Anderson and Lead ٢٠٠١). تم تبنى مثل هذه الأسواق فى حقوق التلوث لانبعاثات ثانى أوكسيد الكبريت من محطات الكهرباء فى الولايات المتّحدة. ويجرى تأسيس أسواق دولية فى اعتمادات الكربون كطريق لكبح انبعاثات غاز الصوبة الزجاجية (greenhouse gas emissions) تعد هذه المقاربة عن التلوث واحدة من بضعة مخططات السوّق الليبرالية التى تجد استحسانا فى مختلف الاتجاهات السياسية .

وبصفة عامة، يعتقد ليبراليو الأسواق أن الاعتماد على المستهلكين العقلانيين فى اتخاد قرارات مناسبة لمنتجات متنافسة أفضل بكثير من التنظيم الحكومى المباشر للمنتجات أو محتوى الخدمة. وعلى سبيل المثال، فإن هذا سيطبق على سلامة الغذاء، حيث يضطر متعهدو تقديم الأطعمة الخطرة إلى الخروج على الفور من العمل، إذا كانت السوق تعمل بشكل صحيح. وفى مجال الرعاية الطبية، سيعنى أن الحكومة لا تمنح احتكارًا لأنواع معيّنة من المنتجين والمعالجات بينما تستثنى آخرين (على سبيل المثال، الأطباء غير المرخص لهم والمعالجات غير المألوفة). كان إلغاء قيود التنظيم جزءا رئيسيا من برنامج إدارة ريجان فى الولايات المتّحدة فى الثمانينيات. وفى عام ١٩٨١ حددت لجنة تنفيذية من قبل الرّئيس أنّ كلّ التنظيمات الفيدرالية المهمة منذ الآن يجب أن تمر على تحليل التكلفة/العائد يجرى بواسطة مكتب الإدارة والميزانية. وكان التوقّع أنّ هذا الاختبار سيكون من الصعب تمريره. واستمرّ تحليل التكلفة/ العائد يتقيد بالتنظيم من قبل إدارة كلينتون وجى. دبليو بوش (وإن كان بحماسة أقل تسويقية من عهد ريجان).

رغم ذلك، بينما يمكن لليبراليى السوق أن يغضّوا الطرف عن أخطار الأسواق التى تعمل بشكل ناقص أو تفشل جملة، أثبتت الجماهير والسياسيون الغربيون نفورا أكثر بكثير للخطر، وفضّلوا الاستمرار فى توجيه التعليمات بدلا من الائتمان لحلول السوق. نادرا ما تبدو الحملات من أجل إلغاء قيود التنظيم تقدم تخفيضا ملحوظا فى مستويات التنظيم، ولا يزال الخفض الراديكالى للدولة أقل مما توقعه ليبراليو السوق فى الثمانينيات.

يعد تقليّص إنتاج الخدمات العامة واحدا من أكثر إرث السياسة الدائمة لنيسكانين. تذكّر أنّ فى نموذجه كان الأساس الضرورى للقوّة البيروقراطية هو سيطرة البيروقراطيين الكبار على المعلومات حول تكاليف ومنافع أنشطة دوائرهم. إنّ الحلّ هنا هو فصل دور المشترى (purchaser role) فى القطاع العام عن دور مقدم الخدمة (provider role) ويجب تخفيض الأخير، بصورة مثالية فى الشركات الخاصّة. وصلت هذه المقاربة لوصول الخدمة إلى نقطة عالية فى ولاية فيكتوريا الأسترالية فى التسعينيات: أصبحت فيكتوريا «ولاية العقد . contract state» (Alford و O'Neill ١٩٩٩).

كان التعاقد من الخارج المطبق على نطاق واسع فى مناطق مثل تنظيف المكاتب أو التموين ّقد امتد إلى وظائف مثل إدارة السجون. ومن غير المألوف فى الخدمات الحكومية الرئيسية مثل الرعاية الصحية أو التعليم، حيث مالت المعارضة العلنية إلى أن تكون أعظم فى العديد من البلدان.

كان للوصفات العامّة لليبراليى السوق تأثير كبير على صنع السياسة منذ الثمانينيات وأوائل القرن الحادى والعشرين، وبشكل خاص فى العالم الإنجليزى الأمريكى، خصوصا عندما يتعلق الأمر بإلغاء قيود تنظيم وخصخصة وكسر الاتحاد وتخفيض الضريبة. كونت هذه الوصفات فيما بعد أسلوبا أكثر تلازما وأقل أيديولوجية لإدارة القطاع العام، الذى تبنته حكومات اليسار واليمين، ويسمى «الإدارة العامّة الجديدة . new public management» (Dunlevy et al ٢٠٠٦) وقد كانت مبادئه الرئيسية الثلاثة:

- تفكيك تكتل وتحول البيروقراطية الحكومية الكبيرة إلى وحدات أصغر.

- المنافسة، وإجبار الإدارات الحكومية على القيام بالتنافس من أجل جذب الزبائن والتمويل، بدلا من الحصول على الميزانية كحقّ.

- التحفيز، والابتعاد عن المهارة أو أخلاقيات الخدمة الحكومية نحو الحوافز النقدية لتشجيع الموظفين للأداء بشكل أفضل.

ومع ذلك، فقد ثبت من الصعب إحداث انكماش كبير في الحجم ومجال الدولة. كانت بعض البرامج الحكومية المكلفة جدا ملحوظة جدا مع جمهور أوسع حتى تستقطع، على سبيل المثال، إدارة الصحّة العامة في المملكة المتّحدة والضمان الاجتماعي في الولايات المتّحدة. أثبت العديد من المصروفات الحكومية الأقل شعبية مع المتلقين لها الذين يمكن تنظّيمهم سياسيا للدفاع عن البرامج موضع السؤال، كما أشار ليبراليو السوق أنفسهم إلى ذلك. وفي أغلب الأحيان كان هؤلاء المستلمون أعمالاً تجارية كبيرة وقويّة مثل مقاولي الدفاع أو شركات الأعمال الزراعية. وسياسات السوق الليبرالية مثل الخصخصة وإلغاء قيود التنظيم خلقت بأنفسها أنواعًا جديدة من المصالح، وبشكل خاص أولئك الذين دخلوا بنجاح في عطاءات لعقود حكومية لبند الخدمة، الذين يستطيعون حينئذ أن يشتركوا في السعي للإيجار. ويخلق التعاقد من الخارج فرص جديدة للفساد، حيث يمكن لموردي الخدمة أن يؤثّروا على المسئولين الحكوميين الذي يشرفون على العقود، إمّا بالرشوة المباشرة أو عرض توظيف مربح لأولئك المسئولين عندما يتركون الحكومة. لم تستطع حكومة ملتزمة بمبادئ السوق الليبرالية الاحتفاظ بحماستها لكي تواصل حتى النهاية نوع التحول بالجملة في الدولة الذي يعتقد ليبراليو السوق أنه ضروري. وترأس الرئيس الأمريكي ريجان وجورج دبليو بوش الإشراف على خلق عجز هائل في الميزانية، بالضبط نوع السلوك الذي يعتقد ليبراليو السوق الثابت على المبدأ أنها حكومة لا مبالية.

التغيير الدستوري: التنبه إلى هشاشة تخفيضات الميزانية وإلغاء قيود التنظيم والخصخصة، يرغب بعض ليبراليي السوق في إعادة تشكيل ساحة لعب

الحياة السياسية بتغيير الدستور. وهناك حقل ثانوى من تحليل الخيار العامّ المتأثّر بالسوق الذى يعتبر سجله الرئيسى الاقتصاد السياسى الدستورى. وبالنسبة لـ (١٩٧٩: ٢٩٠-٧) (Friedman and Friedman) تطلب حزمة التعديلات الدستورية:

- ميزانيات متوازنة (balanced budgets) بحيث لا يسمح للحكومات بإنفاق إجمالى يتجاوز الإيرادات الإجمالية فى أىّ سنة مالية.
- وضع حدّ على الإنفاق الحكومى الكلىّ. المحدّد بمشاركة قصرية من الناتج المحلى الإجمالى.
- إلغاء رسوم الاستيراد.
- عدم التحكم فى الأجور أو الأسعار (أدوات سياسة استخدمت كثيرا فى السبعينيات لكنها عفا عليها الزمن الآن).
- لا تعطى الحكومة ترخيصًا للمهن (حتى الطب أو القانون).
- لا ترخيص للوظائف (طبّ أو قانون مستوى) بالحكومة.
- التجارة الحرة: فرضية لمصلحة التبادل الحر لكلّ السلع والخدمات.
- ضريبة دخل بنسبة ثابتة، بدلا من نظام معقّد لضريبة الدخل الذى يتغير حسب مستويات الدخل باستثناءات وخصومات عديدة. وكلّ دافعى ضرائب الدخل يدفعون بنفس نسبة النسبة المئوية، بخصومات فقط لنفقات العمل.
- مال صحيح: العرض النقدى للنمو بنسبة مئوية سنوية.
- تعديل العقود الحكومية للتضّخم. وهذه تصمّم من أجل إيقاف الحكومة من إحداث تضّخم لتقليل القيمة الحقيقية للسندات التى تصدرها (دين).
- لاحقا، أضاف فريدمان وفريدمان (١٩٨٤: ٥٤) للولايات المتّحدة:
- نقض مادة العمل: يسمح للرئيس بنقض مواد إنفاق معيّنة ضمن الميزانية المقدمة بواسطة الكونجرس، التى يفترض ليبراليو السوق أنها ستستخدم

لإزالة المشروعات الحكومية التى تعود على الأنصار والمحاسيب بمكاسب كبيرة والإذانة. (هذه النقطة غير ذات علاقة فى الأنظمة البرلمانية، حيث يسيطر التنفيذيون على العملية الميزانية).

يأخذ بعض المنظرين بمنطق السوق إلى النهاية فى اقتراح بأنّنا يمكن أن نكون لدينا أسواق فى الدساتير (BuchananVanberg and ١٩٩٦). ويمكن أن ينتقل الأفراد بين البلدان إذا اعتقدوا أنهم يمكنهم الحصول على دستور أفضل بقيامهم بذلك. وباتباع منطق السوق يجب أن يعنى هذا أنّ البلدان ذات الدساتير السيئة ستعانى من هجرة أكثر أفرادها القادرين. بالإضافة إلى هروب رأس المال النقّال إلى الأماكن التى تحمى فيها حقوق الملكية بشكل أفضل.

يرى ليبراليو السوق أن الانتخاب المباشر للمسئولين التنفيذيين مثل الرؤساء والمحافظين ورؤساء البلديات أنه طريق لصدّ سلوك السعى للإيجار للسلطات التشريعية. بخلق دائرة انتخابية واحدة تمتدّ عبر كلّ البلاد (أو الدولة أو الناحية) تشمل انتخابات تعمل ضدّ السعى للإيجار ضيّق الأفق. وتخلق الأنظمة الرئاسية (ونظراؤها فى المستوى الحكومى والمحلىّ) بدلا من ذلك منصبا، يجب على صاحب المنصب أن يولد نمو وازدهارًا اقتصاديًا للجميع كأولوية أولى له. ويمكن أن يساعد تركيز القوّة السياسية والميزانية أيضا فى يد رئيس تنفيذى واحد فى كلّ مستوى من الحكومة على التغلّب على مقاومة المصالح الشخصية من الهجوم على امتيازاتها وإيجاراتها. وطبقا لفريدمان (١٩٨٤ : ١٦٦) «الرئيس ونائب الرئيس هما المسئولان الفيدراليان الوحيدان اللذان ينتخبهما كل الشعب. وهما الشخصان الوحيدان اللذان لديهما حافز سياسى. بمجرد أن ينتخبا لوضع المصلحة العامّة فوق المصالح الإقليمية».

بالنسبة لجميع انتقاصات ريكر «مبادئ حزب الشعب الأمريكى ـ populism» يناصر ليبراليو السوق فى أغلب الأحيان النموذج التقادمى فى السياسة، حيث يمكن أن تنشط جماهير الناخبين للإصلاح بواسطة رئيس بطولى. ملتزم بكبح جميع الصفقات الجانبية، والمثلثات الحديدية والحسنات الخاصّة التى تسهم فى

مجتمع «تصلبى». وما إن ينتخب البطل يجب أن يعمل فى الأساس بطرق ديكتاتورية، ويمركز السلطة. ويدفع حلولاً جذرية ويحطّم معارضة المصالح الشخصية. مثل هذا التنفيذى نادرا ما يوجد فى الولايات المتّحدة. لأن الرؤساء معاقون بمجموعة كبيرة من الضوابط الدستورية والموزنات. ومع ذلك، هذا النوع من التنفيذى قد تحقق فى شيلى فى أواخر السبعينيات والثمانينيات تحت الديكتاتورية العسكرية للجنرال «بينوشيت ـ Pinochet» الذى نصح بأمانة بتطبيق سياسات السوق الليبرالية من قبل طلاب فريدمان.

فى المملكة المتحدة، يمكن أن تركيز السلطة بصورة أسهل فى يد التنفيذى عما يوجد فى الولايات المتّحدة، ويمكن أن يهيمن رئيس وزراء والوزارة على البرلمان والنظام القانونى. واتبعت رئيسة الوزراء مارجريت تاتشر هذا الطريق بعد انتخابها فى ١٩٧٩. فقد تعهّدت بالكامل بأديولوجية سوق ليبرالية، التى أصبحت فى يديها «التاتشرية» وبدأت تشريعًا لتحطيم سلطة الجمعيات التى تقف فى طريقها ـ وبشكل خاص، النقابات العمالية. وبالإضافة إلى ذلك، كان الوصول إلى الحكومة منكرا على مدافعين مثل اختصاصيى البيئة والمحامين عن الفقراء (على الرغم من أنه فى نهاية سنواتها فى المنصب اكتشفت تاتشر صحة المخاوف البيئية فجأة، وفتحت نتيجة لذلك الوصول لاختصاصيى البيئة). كانت الأعمال التجارية أقل استثناء بسهولة من أروقة السلطة. لخّصت التاتشرية دولة خاصّة بشكل نشيط تعهّدت بتحطيم القاعدة للجمعية السياسية فى المجتمع المدنى (Dryzek ١٩٩٦م) ووجهة نظر تاتشر بأنه لا يوجد شىء مثل مجتمع" أكّدت أنّ كلّ ما يهمها هم الأفراد. يتنافسون بشكل مثالى فيما بينهم فى علاقات السوق، بدون مصالح اجتماعية فوق مجموع المصالح الفردية. ومقاربة تاتشر عن الجمعيات، وخصوصا الهجوم على النقابات العمالية، خلق على ما يبدو بديل وقت السلام إلى الحرب وثورة كطريق إزالة ائتلافات السعى للإيجار لألسون (١٩٨٢).

رغم ذلك، تعتبر اللا مركزية الراديكالية لإدارة الخدمة الحكومية العامة والمحلية أيضا التزام السوق الليبرالى، ذلك الالتزام الذى يتوتّر بشكل واضح مع

الترويج للسيطرة المركزية. وقد وضعت الأسس هنا على يد الاقتصادى «تشارلز تيبوت ـ Charles Tiebout» ففى عام ١٩٥٦، دافع عن الإبقاء على الحكومات المحليّة المتعدّدة (هناك ٨٩٫٠٠٠ بلدية فى الولايات المتّحدة)، يقدم كلّ منها مزيجه من الضرائب والخدمات. يسمح هذا التنويع للمواطن المستهلكين لأن يظهروا بأنهم يدعمون قرارًا أو تصرفًا بترك مكان أو منظمة فى اختيار المزيج الذى يناسبهم بشكل أفضل. والأشخاص من ذوى التفضيلات المماثلة (ولنقل، للضرائب المنخفضة وبند الخدمة المنخفضة) يمكن أن يتجمّعوا فى مناطق معينة، وتمكن كلّ شخص من الحصول على ما يريده من الحكومة. والمنافسة ما بين موردى البلديات المتعدّدين ستخلق ضغوط سوق على الكفاءة المتزايدة.

يفضل ليبراليو السوق أيضا حقيقة أنّه عندما تصبح الخدمات الحكومية غير مركزية، فلن تعد تستخدم كوكلاء لإعادة توزيع الدخل من الأغنياء إلى الفقراء. وعندما تكون قابلية الناس للحركة غير مقيّدة، حينئذ فإن أىّ بلدية أو ولاية أو حكومة إقليمية التى تحاول الترويج لإعادة التوزيع سوف تفلس بسرعة. وسوف تجذب الباحثين عن الإعانة المالية (الذين يتوجّهون لها بحثا عن الإيجارات المجّانية) ويخسرون فورا دافعى الضرائب (الذين يمكنهم الحصول على نفس الخدمات بشكل أرخص من مكان آخر مجاور).

وفى حركة الإدارة العامّة الجديدة الأخيرة فى المملكة المتحدة وأوربا، تم تحوير أطروحة تيبوت لتطبيقها ليس على الحكومات المحليّة ككلّ ذات سلطة تحصيل الضريبة. ولكن بالأحرى على «الوكالات المحليّة الصغيرة»، التى تمولها ميزانيات الحكومة الوطنية، مثل المدارس والمستشفيات الفردية. وبدلا من الحصول على الأموال المخصّصة إليهم كحقّ، تعتمد هذه الوكالات المحلية الصغيرة على تنافس الزبائن (ومثال على ذلك: تلاميذ المدارس أو المرضى)، بجذبهم بإثبات أنّ معاييرهم ونتائجهم جيدة.

ـ تدويل جدول أعمال سوق.

يعامل معظم ليبراليى السوق الدولة القومية على أنها الوحدة السياسية الرئيسية. وفى أوربا يعارضون بشكل منتظم أىّ تغيير للسلطة فى الاتحاد الأوربى. وغالبا ما ينتقد زملاؤهم الأمريكيون نمو القوّة غير القابلة للتفسير فى الأمم المتّحدة وكيانات الحكم العالمية الأخرى. ورغم ذلك ثبت نجاح عولمة جدول أعمال السوق. وفى أوربا، كان تحرير الاتحاد الأوربى للأسواق أكثر نجاحا عن السياسات الوطنية المماثلة. وعلى المسرح العالمى، حققت منظمة التجارة العالمية (World Trade Organization) نجاحا كبيرًا فى إزالة الحواجز الجمركية، وتخفيض الإعانات المالية للزراعة، وإقناع البلدان بقبول التجارة الحرة (free trade).

وبدءا من أوائل الثمانينيات، أصبحت ليبرالية السوق المعتقد التقليدى لمؤسستين ماليتين دوليتين رئيسيتين، صندوق النقد الدولى (International Monetary Fund) والبنك الدولى (World Bank) المدعوم من وزارة المالية الأمريكية. والإجماع المعروف بـ "إجماع واشنطن"(لأن كلّ المنظمات الثلاث كان مقرها فى العاصمة الأمريكية) امتد لاحقا إلى منظمة التجارة العالمية (مقرّها فى جنيف). إذا طلبت حكومة وطنية واقعة فى مشكلة مالية مساعدة من صندوق النقد الدولى أو البنك الدولى، حينئذ ستضطر الحكومة المعنية أن تلتزم بمجموعة الشروط التى تتضمّن التجارة الحرة (لا توجد تعريفات على الاستيراد أو الإعانة المالية للصادرات)، الاستثمار الحر للشركات الدوليّة وإلغاء قيود التنظيم والخصخصة. وكانت حكومات «العالم الثالث» التى كانت تواجه أزمة مالية عموما فى موقع لا يرفض، وكان لا بدّ عليها أن تبتلع الدواء الذى كانت تحتقره فى أغلب الأحيان.

أشار النقّاد إلى أن الحكومات الغربية المتقدمة المسيطرة على صندوق النقد الدولى والبنك الدولى كانت تفرض على الدول النامية نموذجا لم يسبق أن كانت تتبعه بنفسها، وظلوا عاجزين عن تطبيقه فى دولهم. ولكن ما إن تأسس إجماع واشنطن كمعتقد تقليدى، فإن كلّ اللاعبين فى الاقتصاد الدولى. ومن بينهم البنوك الخاصة والشركات العالمية، أدركوا أن الطريق الوحيد لحصول الحكومات

على ختم موافقة المؤسسات الدولية هو اتباع مبادئ السوق الليبرالية. وهكذا أصبحت السوّق ليبرالية متشرّبة فى الاقتصاد الدولى، ليست لأنها تعرض أىّ حقائق اقتصادية موضوعية. ولكن لأن اللاعبين الرئيسيين يعتقدون بأنّ كل شخص آخر مهتم يعتقد أنّها صحيحة (Hay and Rosamond ٢٠٠٢).

إذا أرادت دولة عدم الانصياع لنصائح إجماع واشنطن، فكلّ هؤلاء اللاعبين سيعاقبون المعتدى من خلال الاستثمار السلبى وهروب رؤوس الأموال والمضاربة على العملة. وعلى سبيل المثال. فى ١٩٩٧ أدت الأزمة المالية الآسيوية الشرقية بحكومة إندونيسيا لأن تطلب العون المالى من صندوق النقد الدولى. قبلت إندونيسيا الحزمة التى حدّدها صندوق النقد الدولى، ليس لأنها اعتقدت أنها كانت السياسات الصحيحة التى يتم تبنيها، ولكن لأنها عرفت أنّه كان لا بدّ أن تتبناها لكى تضمن ثقة الشركات والمصرفيين والمستثمرين والمحاسبين (Dlrymple ١٩٩٨) أدت تلك الأزمة أيضا إلى تكذيب تطوير نموذج آسيوى شرقى بديل من الرأسمالية التعاونية. حيث فاوضت الشركات الكبيرة والحكومة على شروط التنمية الاقتصادية. وما تم قبوله (وغالبا ما امتدح على أنه أداء على مستوى عال) رأسمالية كونفوشيوسية أصبح فجأة رأسمالية صديق حميم كاذب) ليس لأن النموذج فشل فى الحقيقة. ولكن لأن فهم الفشل أصبح مضمّنا فى الحديث الدولى حول الأزمة (Hall ٢٠٠٣).

نتائج

ولت أيام مجد هيمنة ليبرالية السوق نظريا وممارسة فى الدول الأنجلو أمريكية من مدة طويلة. فالانصهار المالى فى ٢٠٠٨ حصل على لوم على نحو واسع على زيادات رأسمالية غير منظّمة، واستجابت الحكومات الأمريكية والبريطانية بتمديد الرقابة الحكومية على المؤسسات المالية الخاصّة. كان هذا التدخّل مرحّبًا به - ناهيك من قبل زعماء المؤسسات المالية الواقعة فى مشاكل نفسها. وفى هذه البلدان. كان إسهام القطاع العام فى الناتج المحلى الإجمالى فى عام ٢٠٠٨ ليس أقل من بداية عصر السوق الليبرالى.

إنّ دليل العقود الأخيرة هو أن التهديدات والأخطار الجديدة (الإرهاب وانهيار السوق المالية وتغير المناخ) سوف تخلق طلبات جديدة ثابتة لتدخّل الدولة. ومع ذلك فإن تأثير ليبرالية السوق قائم على تطوّرات مثل الإدارة العامّة الجديدة - وفى المؤسسات الاقتصادية الدولية والحديث الاقتصادى عبر الأمم . الذى سيكون لدينا الكثير لنتحدث عنه فى الفصل الرابع عشر عندما نناقش العولمة (globalization).

وعلى الرغم من احتجاجات معارضيها، لم تقدم ليبرالية السوق سوى نظرية جزئية مشحونة فكريا عن الدولة. وقد تترجم بشكل أكثر فائدة كعرض صورة مرعبة عما تكون عليه الدولة لو كان كلّ لاعب سياسى أنانيًا منطقيًا يتبع مصلحة شخصيّة مادية. وفى هذا الضوء، يجب أن تتضمن الوصفة المنطقيّة تحديد دور الأنا العقلانية فى السياسة. ومع ذلك، فلم يكن هكذا يرى منظرو السوّق الليبرالى الأمور. ففى اعتقادهم بفرضياتهم والنظريات التى تأتى منهم، اقترح ليبراليو السوق سياسات محسوبة لجعل الفرضية حول الأنا العقلانية والسعى للإيجار أكثر قابلية للتطبيق، وليس أقل صدقا. ومثل النظريات الأخرى عن الدولة عندما تطبق بشكل سيئ، تكون ليبرالية السوق بارعة فى خلق كابوسها الخاص.

الجزء الثانى

تحولات التعددية

على الرغم من أنه كان لا بدّ عليهم أن يتغلبوا على بعض تحديات وانتقادات كبيرة فى الجزء الأخير من القرن العشرين، فقد تجمع التعدديون فى النهاية مرة أخرى وواصلوا تقديم مساهمات مهمة فى فهمنا للدولة الديمقراطية الليبرالية (liberal democratic state). سوف يبحث الجزء الثّانى فى الحالة المعاصرة للتعدّدية[1] (pluralism)، وكيف تغلبت على عدد من التحديات، ومن بينها نفوذ الأعمال فى اقتصاد السوق، وتطور أنواع جديدة من التنظيم السياسى. وعلى ما يبدو الطبيعة الصعبة للانتخابات والتصويت فى المجتمعات الكبيرة، والأهمية المستمرة لسياسة الهوية (identity politics) والتطور الأول الذى سندرسه فى الفصل السادس هو تطور التعدّدية الجديدة (neo-pluralism) الذى يتعرف على الوضع المهيمن لشركات الأعمال (business corporations) فى السياسة، ويدرس كيف يمكن إنقاذ التعدّدية تجاه هذا التحدى. وسوف ندرس فى الفصل السادس أيضا عدة طرق تتضمن تنوع القوى الاجتماعية (social forces) فى السياسة والدولة، التى تتراوح ما بين حصر السلطة العليا فى هيئة واحدة متحدة «الحرفية - corporatism» (تمثيل مصالح منظمة حكومية) إلى شبكات الحوكمة (governance networks) التى تخترق مراكز السلطة السيادية.

(١) التعددية: من وجهة النظر السياسية، تظهر فى ثلاثة مستويات: تعددية أيديولوجية (حرية الرأى والتعبير وغياب العقيدة الرسمية)، تعددية الأجهزة (احترام مبدأ فصل السلطات ولعبة التوازن فيما بينها)، تعددية سياسية (وجود أكثرية ومعارضة، وغياب مبدأ الحزب الوحيد). قاموس المصطلحات السياسية والدستورية - المترجم.

ويبحث الفصل السابع فى الوضع المركزى الذى لا تزال تحتله الانتخابات فى الفكر التعددى، مع تأكيد على ردود حجّة أن الانتخابات يحسمها ناخبون عاجزون يعطون معا نتائج بلا معنى. ويبحث الفصل السابع أيضا فى الطرق المختلفة التى يمكن أن ينتخب من خلالها النواب، وكيف تترجم السياسة الانتخابية إلى سياسة تشريعية. ويدور الفصل الثامن حول المشاكل والفرص التى تقدمها سياسة الهوية (identity politics) إلى التعددية، ويؤكّد على دور الهويّات الوطنية التى يشعر بها الناس بعمق، إلى حدّ أنهم مستعدّون للقتل أو الموت من أجلها. لقد تشكّ حدود الدول المعاصرة فى أغلب الأحيان من مثل هذه الصراعات؛ لكن الحدود ستظل غالبا متنازعًا عليها. عندما لا تقبل أقلّيات معيّنة شرعية الدولة بوضعها الحالى. لذا يبحث الفصل الثامن أيضا فى كيف يمكن تسييس الهويّات المتنازع عليها(contested identities) وتفادى النزاعات العنيفة.

الفصل السادس

من التعدّدية الجديدة إلى الحوكمة

تطور التعدّدية

فى الفصل الثانى، تركنا التعدّدية مزعزعة من جراء الأحداث السياسية التى وقعت فى أواخر الستّينيات وأوائل السبعينيات. وكان لا بد على التعدّدية حينئذ أن تصدّ هجمات ليبراليى السوق الذين اعتبروا الجماعات بمثابة عوائق أمام المصلحة العامّة، بالإضافة إلى التغلب على العداوة الطويلة الأمد لنظرية النخبة والماركسية. كان بعض التعدديين مستعدّين فى النهاية لطرح بعض الأسئلة الجدّية (من النوع الذى تجاهلوه حتى الآن) حول التوزيع غير المتساوى للسلطة عبر أنواع مختلفة من الجماعات. ونبدأ هذا الفصل بالتطور الناتج عن "التعدّدية الجديدة"، وبعد ذلك نتجه إلى كيف تطورت التعدّدية منذ ذلك الحين بطرق أخرى مكّنتها من الإفلات من صلاتها الوثيقة فى الماضى بالوضع الراهن فى منتصف القرن العشرين بالسياسة الأمريكية.

لقد اتضح أن المسارات كثيرة ومتفاوتة، فكانت النتيجة أن المنطقة المعاصرة من التعدّدية بالغة التعقيد، ولا يزال أتباعها مرتبطين باعتقاد أن سياسة الدولة فى النهاية تدور حول تفاعل الجماعات، وفرضية أن المجموعات (أو على الأقل التجمّعات) هى وحدات البناء الأساسية فى الحياة السياسية. ومع ذلك، يرى البعض العدد الحقيقى للتجمّعات التى ذات شأن صغير، ويرى آخرون أنه كبير. ويشير البعض إلى عدم المساواة الشديدة داخل المجموعات (مع هيمنة شركات الأعمال)، ويرى آخرون مساواة مضطربة فى الوصول والتأثير. ويؤكد البعض

على علاقات تعاونية جوهرية بين الجماعات وبين الجماعات والمسئولين الحكوميين؛ ويؤكد البعض على العلاقات المتضاربة داخل الدولة وعبر الحدّ بين الدولة والمجتمع المدنى (civil society) ويعتقد البعض أنّ الموضع النهائى للقرارات الجماعية يمكن أن يوجد فى المؤسسات الرسمية للدولة، ويعتقد آخرون أنها تحولت إلى شبكات أكثر شكلية. ونحن بحاجة إلى التوافق مع الاختلاف الكبير عبر أنواع مختلفة من الدول على كلّ هذه الأبعاد. وعلى أية حال، عادت التعدّدية إلى درجة أن أصبحت التعدّدية الحسّ العام فى الفكر السياسى الإنجليزى الأمريكى وهناك، على ما يبدو إحساس واضح بأننا جميعا تعدديون الآن (Wennan ٢٠٠٨: ١٥٨).

- من التعدّدية إلى التعدّدية الجديدة.

كان الرجال الأكثر أهمية فى تطوير التعدّدية الجديدة اثنين من المنظرين ظلا لفترة طويلة أساسيين فى التعدّدية، وهما روبرت دال (Robert Dahl) وتشارلز لندبلوم (Charles Lindblom) تضمن التحرّك الأول فى تطويرهما تأكيدا متزايدا على «الحكم المتعدد - polyarchy» باعتباره طريقة للتفكير فى الاقتراب الأقرب من ديمقراطية محتملة فى العالم الحقيقى (Dahl ١٩٧١؛ Lindblom ١٩٧٧). يؤكد التعددى على ترسيخ الحرية والانتماء إلى الجمعيات السياسية التى يمكنها حينئذ أن تمارس نفوذا على الحكومة تم الإبقاء عليها، مع مجموعة جنبا إلى جنب من الحقوق والحريات الفردية والانتخابات التنافسية. والقواعد الدستورية شىء مهم، وكذلك أيضا السمات العامة من التفاعل السياسى. وتنشأ السياسات العامّة والاختيارات الجماعية بصفة عامة من التفاعلات التى تتضمن أعدادًا كبيرة من اللاعبين، سواء كانوا مجموعات مصالح، سياسيين منتخبين، بيروقراطيون، أو قضاة، لا يستطيع أحد منهم ممارسة أىّ شىء مثل السلطة الكاملة على العملية ومحتوى الاختيار. شاركت كلّ هذه العناصر فى الأنماط السابقة للتعدّدية. ومع ذلك، بالمقارنة باحتفالات التعددية السابقة للتوازن عبر كلّ أنواع الجماعات الفعلية والمستترة، يعتقد التعدديون الجدد أن عدم المساواة فى

التأثير أمر حتمى. ويمكن أن تتفاوت درجة عدم المساواة هذه ، ويمكن أن تنتقد إذا ثبت أنها مفرطة.

كان النوع المعيّن من عدم التوازن فى التأثير الذى شغل التعدديين الجدد هو الذى كان بين شركات الأعمال والآخرين. ووجهة النظر بأن «الأعمال كان لها نفوذ أكثر بكثير من أىّ مصالح حقيقية أو محتملة أخرى. أصبحت أمرا مألوفا فى هذا العصر الأكثر تهكما» (van denBerg وJanoski ٢٠٠٥ : ٧٨). (وجزئيا، فإن نفوذ الأعمال هو مسألة الثروة الفاحشة التى تحت تصرّفها، التى يمكن أن تستخدمها الأعمال لاستئجار أفضل المدافعين، أفضل دراسة تسويقية، أكثر المستشارين المقنعين والمحامين الكبار. وهناك عدّة أسباب أخرى توضّح هيمنة الأعمال. السبب الأول، يمكن أن يعتمد على تحليل الخيار المنطقى لأوسلان (١٩٦٥ (لجماعات المصالح الخاصة، الذى ناقشناه فى الفصول السابقة. تذكّر أنّ أوسلان أشار إلى أنّ الأفراد العقلانيين سيحاولون عموما استغلال «الركوب المجّانى ـ free ride» لجهود الآخرين الذين يقاسمونهم مصالحهم، على أساس أنّ مساهمتهم من غير المحتمل أن تكون حاسمة عندما يتعلق الأمر بنجاح الجماعة. اقترح أوسلان أنّ المشكلة الناجمة عن تنظيم العمل الجماعى أكثر سهولة فى الحلّ فى الجماعات الصغيرة عن الجماعات الكبيرة، وفى الجماعات التى يكون فيها بعض اللاعبين كبارًا ولهم حصص كبيرة فى مغامرات تجارية. وفى أىّ صناعة، خصوصا الصناعة التى تسيطر عليها بضع شركات كبيرة، يكون عدد الفاعلين فى الشركات صغيرا. لذا ينبغى أن يكون من السهل جدا لهم ممارسة عمل جماعى فى جمعية مهنية. ومن الأكثر صعوبة تنظيم نقابة عمالية، تستوجب حشد أعداد كبيرة جدا من عمّال معينين، إذا ما كانت للنقابة أيّة فرصة للنجاح السياسى فى دفع مصالح أعضائها. وعندما تنظم النقابات العمالية يمكن أن تعرض ما اسماه أوسلان «حوافز انتقائية ـ selective incentives» لأعضائها ـ مثل التأمين ضدّ المرض أو البطالة، أو النوادى الاجتماعية، أو وسيلة إلى الوصول إلى نصيحة قانونية. ويمكنها أيضا أن تعتمد على إجبار الراكبين الأحرار على الدخول فى المهنة. وفى القرن التاسع عشر، كان يتمركز العمّال فى المدن

الصناعية، حيث يمكن أن تنظمهم النقابات بسهولة (Dunleavy ١٩٩١ Ch. ٣:). وقوّض خفض عمليات التصنيع الأكثر حداثة قدرة النقابات على تنظيم العمّال.

إذا كان العمل الجماعى صعبا على النقابات، فإنه أكثر صعوبة فى تحليل أوسلان على المجموعات التى تقوم بحملة من أجل قضايا مثل الحماية البيئية (environmental conservation) حقوق الحيوان، تخفيف الفقر، حقوق المشردين، العدالة الدولية وهلم جرا. لأن هذه الجماعات لا تستطيع إجبار الأعضاء بالطريقة التى كانت تستطيع النقابات القيام بها؛ وقدرتها على تقديم حوافز إنتقائية محدودة(على الرغم من أنه على سبيل المثال، يمكن أن تقدم الجماعات البيئية، المجلات المصقولة والعطلات المشوّقة لأعضائها). وهكذا عندما تواجه الجماعات التى تقوم بحملات معارضة من شركات الأعمال ـ كما يحدث مرارا ـ فإنها تتضررّ بشكل منتظّم. وهناك فى الواقع «منطقان للعمل الجماعى» (Offe و Wiesenthal ١٩٨٠)، أحدهما للأعمال (بسيط خصوصا عندما تركز الأعمال بدقّة على أرباحها الخاصة)، ومنطق لكل شخص آخر.

طور (Lindblom ١٩٧٧ : ١٧٠-٨٨) تفسيرا للوضع المتميّز للأعمال فى فى الحكم المتعدد، يستند على الوظائف التى تؤديها الأعمال فى أىّ نظام رأسمالى ليبرالى. وتدير الأعمال الاقتصاد، ولها تقدير عظيم فى تقرير أين، ومتى، وماذا تستثمر، وكيف تنظم الإنتاج والتوزيع. وإذا اختارت الأعمال التجارية ألا تستثمر، فسوف تصبح النتيجة كسادا اقتصاديا، وتنخفض العائدات الضريبة للحكومة، وتسبّب إجهادا ماليا على الدولة. وانخفاض النشاط الاقتصادى مكروه لدى الناخبين الذين سيعانون من البطالة أو عدم أمان العمل أو خسارة الدخل. وسوف يعاقب الناخبون الحكومات القائمة بالمسئولية. وهكذا، فإن سلوك الأعمال يهمّ جدا الحكومات بالطريقة التى لا يهم بها سلوك المصالح والفاعلين الآخرين فى المجتمع . ونتيجة لذلك، عندما تتحدث الأعمال تستمع الحكومات بانتباه شديد. وسيكون دائما لكبار رجال الأعمال الوصول المتميّز إلى أروقة السلطة. وسوف تعطى دائما مصالح الأعمال أهمية كبيرة.

وفى الحقيقة. لكى تجد الأعمال طريقها، فإنها ليست بحاجة غالبا إلى كسب تأييد أو الضغط على السياسيين وبيروقراطيى الحكومة. لأن المسئولين الحكوميين يعرفون بأنّ سياساتهم يجب ترضية المستثمرين الحقيقيين والمحتملين، والمؤسسات المصرفية والمالية. ولذا فليس من الضّرورى أن يخبروا بشكل واضح أو يقدموا النصيحة لما يقومون به من أعمال. وأىّ انحراف عن سياسة صديقة للأعمال سوف تعاقب آليا وبسرعة بواسطة الأسواق، على شكل استثمار سلبى (disinvestment) وهروب رأس المال (capital flight) والمضاربة ضدّ العملة (speculation against the currency) قد يأتى مثل هذا الانحراف فى شكل مستويات عالية من الضرائب، وتنظيم أو إنفاق على برامج اجتماعية تقلل الحافز على العمل. وحتى لو دعمت هذه السياسات أغلبية كبيرة من الناخبين، فسوف ترفض بردّ فعل الأسواق. وبالنسبة لـ لندبلوم يعتبر السوق «سجن ـ prison» يعيق ما يمكن أن تفعله الحكومة. ولن تختفى التعدّدية، ولكنه كما أشار إلى أن التعدّدية تعمل على الأغلب فقط فى «منطقة غير مسجونة من صنع السياسة" (١٩٨٢: ٣٣٥) هنا، تتلاقى حجّة التعددى سابقا مع حجة المنظر الوظيفى الماركسى للدولة، كما عبر عنها «فريد بلوك ـ Fred Block» (١٩٧٧). الذى يوضّح لماذا ترد الدولة على المصالح الرأسمالية بنفس المسميات بالضبط (انظر الفصل الرابع). وهكذا بحلول الثمانينيات تطورت نظرية التعددية بالفعل عن احتفائها بالديمقراطية الأمريكية فى الخمسينيات.

ـ ائتلافات الدفاع

ظهر مغاير آخر للتعدّدية فى الولايات المتّحدة بعد التعدّدية الجديدة، وسلّط أيضا الضوء على الوضع المتميّز للأعمال، وهذا هو «إطار إئتلاف دفاع ـ dvocacy coalition framework» الذى طوّره بول ساباتير، وهانك جينكنز ـ سميث، وشركاؤهما (Sabatier ١٩٨٨). وطبقا لهذا الإطار، أبرزت قضايا السياسة بصفة عامة نزاعات قديمة من الأفكار والمصالح عبر عدد صغير من التجمعات (عادة اثنان وثلاثة). وكلّ تجمع يعتبر ائتلاف دفاع، يرتبط ببعض المعتقدات الرئيسية (التى تعرّف بأنها قيم وفرضيات وتصوّرات). ولذا على سبيل

المثال، عندما يتعلق الأمر بقضية تدخين (the issue of smoking) يتكون أحد الائتلافات من جمعيات الأطباء، صناعة الرعاية الصحية، شركات تأمين، والمدافعين عن الذين يعانون من أمراض متعلقة بالتدخين، الأقسام الحكومية للصحة، والاتحادات التى تمثّل العمّال فى الحانات والمطاعم والمشرّعين ضدّ التدخين. وعلى الجانب الآخر يصطف صناعة التبغ، زارعو التبغ ومستخدموهم، وأقسام الإيرادات الحكومية التى تحصل الضرائب على السجائر ومنتجات التبغ الأخرى، ومنظمو الألعاب الرياضية المحترفة المستفيدون من الضمان المالى لشركة التبغ (مثل سباق السيارات)، ومجموعات إعلانات الصناعة وجمعيات الحانات وأصحاب المطاعم. وسوف يكون لكلّ جانب صحفيون ومشرّعون متعاطفون. وفى قضية التدخين هذه هناك مجموعات أعمال فى كلا جانبى القضية، لذا فإن «الوضع المتميّز للأعمال» لا يقرّر النتيجة. وفى موضوعات أخرى، مثل سياسة التلوث (pollution policy)، فقد نتوقّع أن تكون الأعمال فى جهة واحدة فقط - الملوّثون. وعلى نحو تقليدى، كان هذا حقيقيا، ويحلل ساباتير (Sabatier ١٩٩٣) تاريخ تلوث الهواء فى الولايات المتّحدة بهذه الشروط، كـ «تحالف هواء نظيف clean air coalition» مقابل «تحالف الجدوى الاقتصادية economic feasibility coalition» مع صناعة لا توجد فقط إلا فى الأخير. ولكن حتى هنا، فإن الجانب المضادّ للتلوث كان بمرور الزمن ينضم إلى الأعمال التجارية مع حصة نقدية فى الهواء النظيف. وقد تتضمن مثل هذه الأعمال التجارية منتجى معدات مراقبة التّلوث، وشركات التقنية المتطورة وصناعة الخدمات التى تريد بيئة صحّية لعمّالهم، مصالح عقارية مختصة بتأثيرات التلوث على أسعار الملكية، ومنتجو الطاقة النظيفة يريدون كسب ميزة تنافسية ضدّ منافسيهم الأوسخ (للمزيد حول هذه القضية انظر الفصل الحادى عشر). تطور إطار ائتلاف الدفاع فى الولايات المتّحدة؛ حتى الآن، وجد تطبيقا محدودا فى أماكن أخرى.

وفى جميع الأحوال، كانت التعدّدية كنظرية دولة من الخمسينيات إلى الثمانينيات ترتبط ارتباطا وثيقا بدولة واحدة على وجه الخصوص: الولايات

المتّحدة. ومع ذلك، عندما نحدّد موقع الولايات المتّحدة من منظور مقارن، يظهر أنّ هناك عددا من الطرق المختلفة يمكن أن تنسبها مجموعات فى مجتمع تعددى إلى الدولة. دعنا الآن ندرس هذه التشكيلة، ونرى ماذا تعنى النظرية التعددية المعاصرة للدولة الديمقراطية الليبرالية.

المجتمع والسياسة

بين علماء السياسة المقارنة، عادة ما تصنف الولايات المتّحدة على أنها أكثر النظم السياسية التعددية (انظر على سبيل المثالLehmbruch ١٩٨٤). ومع ذلك، تضرب الولايات المتّحدة مثلا حقيقيا لنوع معيّن من الدولة التعددية، ذلك النوع الشامل بشكل سلبى. وحالتها سلبية بمعنى أنها لم تحاول أن تدير نمط تمثيل المصلحة فى المجتمع المدنى. وشامل فى أنّها تقدم عددًا كبيرًا نسبيا من القنوات للمجموعات والمنظمات لممارسة النفوذ السياسى. وقد تتضمن هذه القنوات إمداد الحملات الانتخابية بالمال أو الأفراد، كسب المشرّعون، التشاور مع الوكالات الإدارية أو الإجراء القضائى. وفى مواجهة هذا، قبلت الدولة تماما المجموعات المختلفة. لذا كان هناك كلّ حافز لأولئك الذين يشتركون فى اهتمام سياسى للتنظيم كمجموعة ذات مصلحة خاصة واستغلال هذه القنوات بطريقة تقليدية جدا. وبالنسبة لأولئك الغارقين فى السياسة الأمريكية، قد يبدو هذا البيان عاديًا تماما. لكن كما نحن سنرى بعد قليل، فقد تختلف الأمور تماما فى مكان آخر. بالطبع، إذا كان التعدديون الجدد على حق، فإن المجموعات التى ليست لها أعمال ستجد نفسها متضررة بشكل منتظّم كلما صادفت مصالح اقتصادية للشركات.

- الحركات الاجتماعية

بالإضافة إلى جماعات المصالح الخاصة، هناك نوع آخر من التشكيل السياسى يمكن أن ينشأ فى المجتمع المدنى ألا وهو الحركات الاجتماعية (social movements) وتعتبر «حركات الإصلاح الاجتماعى المحدودة ذاتيا نجاحا مثيرا. فى الحقيقة وربما تكون الاختراع الأعظم فى سياسة القرن العشرين» (Soltan ٤: ١٩٩٢).

وليس بالضرورة أن تكون الحركات مثل جماعات المصالح الخاصة. وعادة ما تفتقر إلى نوع من التماسك التنظيمى وسلطة الزعامة الذى طورته جماعات المصالح الخاصة. وأحيانا تتخذ موقفا أيديولوجيا ضدّ التنظيم الرسمى. وتتضمّن ذخيرة عملها الفنية الاحتجاجات، والأحداث التى تقدم للجمهور بواسطة أجهزة الإعلام، بالإضافة إلى الكثير من المناقشات والحوارات بين أتباعها - ومع الغرباء. وغالبا ما يثيرون مخاوف مبتكرة لا تتضمنها السياسة العامّة بصورة تقليدية. وشهدت حقبة الستّينيات سلسلة من مثل هذه الحركات، خصوصا لصالح الحقوق المدنية والسلام والبيئية والمساواة بين الجنسين (feminism) وفى الولايات المتحدة سرعان ما تحولت الحركات الاجتماعية إلى جماعات مصالح خاصة. وبالنسبة للبيئية (environmentalism) أخذ هذا التحول شكل جماعات مثل «نادى سيرا - Sierra Club، أصدقاء الأرض - Friends of the Earth، واتحاد الحياة البريّة الوطنى - National Wildlife Federation» الذى توجد مقاره فى واشنطن، ومجهّز بمحترفين بارعين فى جمع التبرعات والتحرّك ضمن أروقة سلطة رأس المال. وشكّل المؤمنون بمساواة الجنسين منظمات مثل المنظمة الوطنية للنساء (National Organization of Women) واستعانت معظم الجماعات أيضا بمحامين للدفاع عن مصالحهم أمام المحاكم.

مثل جماعات المصالح الخاصة (التى ناقشناها فى الفصل الثانى)، تواجه الحركات الاجتماعية مشكلة عمل جماعى: كيف تتغلّب على حوافز الأفراد بـ«الركوب الحر» على جهود الآخرين. يوضح دنيس شونج (Dennis Chong) (١٩٩١) كيف تغلبت حركة الحقوق الأفريقية المدنية الأمريكية فى الستينيات على هذه المشكلة. ويمكن أن نجد العديد من الأسس التنظيمية للحركة فى شبكة كثيفة من الكنائس السوداء (black churches) وجمعيات الشباب. أوقع «مارتن لوثر كنج الابن - Martin Luther King, Jr.» وزعماء الحركة الآخرين الكنيسة السوداء (black church) وزعماء المجتمع فى مشكلة. وربما خشى الآخرون أحيانا أن تدعم الحركة، خوفا من ردّ فعل البيض. ولكنّهم خافوا أيضا من أنّ

الحركة قد تنجح بدونهم. وعندما تعلق الكثير من الوعّاظ وزعماء المجتمع بالحركة، لذا أصبح من المنطقى على الآخرين أن يقوموا بنفس القفزة.

التضمين النشيط

لأحد الأسباب، فإن هذا التحول للحركات الاجتماعية إلى جماعات ذات مصالح تمارس «سياسة مطلّعة ـ insider politics» تقليدية هو النظام الطبيعى للأشياء، وجزء من دورة الحياة الذى يجب أن يفسح فيه جهد أولى راديكالى غير منظم المجال لهيكل تنظيمى دائم وأكثر فعّالية (انظر على سبيل المثال Offe ١٩٩٠). لكن فى الحقيقة، تعمل الأمور بشكل مختلف جدا فى الأنواع المختلفة من الدول. ففى الدول الشاملة «بشكل نشيط ـ actively inclusive states) مثل الدول الإسكندنافية، لا تنظم الحركات الاجتماعية نفسها، وبدلا عن ذلك، فإن الاهتمامات التى تحفز الحركات فى البلدان الأخرى تتعرف عليها الدولة وتجعلها شرعية، وينتظم ممثلو تلك الاهتمامات فى الدولة. لذا على سبيل المثال فى النرويج، فإن وصول العصر البيئى الحديث فى أوائل السبعينيات، قوبل بالتمويل الحكومى لمنظمات البيئيين، مثل الجمعية النرويجية لحماية الطبيعة (Norwegian Society for Conservation of Nature) وتمثيل زعمائها فى اللجان الرئيسية لصنع السياسة (.Dryzek et al ٢٠٠٣: ٢٢-٧). وكانت تعالج قضايا المرأة بنفس الطريقة فى نفس الوقت. ونتيجة ذلك لا توجد فى النرويج حركات أو مجموعات اجتماعية مهمة تعمل من أجل كسب تأييد من الخارج؛ وتكاملت جميع الاهتمامات الرئيسية بالكامل فى الدولة، التى تنظّم مساهماتها الخاصة. وفى حين ينظر النشطاء فى البلدان الأخرى إلى النرويج فى أغلب الأحيان نظرة حسد، فإن هذا النوع من الدول الشاملة بشكل نشيط لا يخلو من المشاكل السياسية. فالمنظمات لها عضويات صغيرة جدا بالمقارنة بنظرائها فى أماكن أخرى. والسبب هو أنّه إذا كانت الجماعات تمولها الحكومة ولها مشاركة مضمونة فى صنع السياسة، فليس هناك حاجة لتجنيد مؤيدين من أشخاص عاديين فى منظمة. بالإضافة إلى ذلك، فإن العلاقة التعاونية بين المجموعات

والدولة تعنى أن هناك بضع مقالات نقدية راديكالية عن الحكومة والسياسة. كانت هذه المقالات النقدية السبب فى بدء توسيع التمثيل، لكنها حاليا يجب أن تستورد عموما من المجتمعات الأخرى.

. النقابية

إنّ الدولة الشاملة بشكل نشيط فى شمال أوربا هى فى الحقيقة امتداد لشكل الدولة النقابية (corporatist state) فى ظل النقابة التقليدية، أقحمت اتحادات شركات الأعمال والنقابات العمالية فى العملية السياسية. وكانت تتخذ القرارات السياسة الأكثر أهمية على أساس الاتفاق بين الأعمال والعمال وفرع السلطة التنفيذى فى الحكومة (Schmitter و Lehmbruch ١٩٧٩). والهيئات التشريعية عموما بغير ذى أهمية، ومع ذلك قد تدعى أحيانا لكى توافق على اتفاقيات نقابية دون تفكير. والانتخابات، ليست مهمة جدا أيضا. لأن القرار السياسى الرئيسى سيتخذ بنفس الطّريقة عن طريق المشاركين أنفسهم بصرف النّظر عمن سيفوزون فى الانتخاب. ويمكن أن نجد أمثلة للأنظمة النقابية فى النمسا، ألمانيا وبلدان أوربية غربية أصغر أخرى. وتتميز اليابان بوجود «نقابة بدون عمال Corporatism without labour». وفى البلدان الأوربية الأصغر تطورت النقابة كطريقة لهم لمحاولة السيطرة على قدرهم الخاص تجاه قوى السوق الدولية (Katzenstein ١٩٨٥) . (وفى ألمانيا كانت النقابة فى البداية مسألة عمل وتعاون العمال فى التعمير ما بعد الحرب.

وعندما يتعلق الأمر بالنقابية الثلاثية (tripartite corporatism) يقترح «أوف Offe» (١٩٨٤) (أنّ الأعمال سوف تسود فى النهاية. لكن هذه الخاتمة لا يجب أن تؤخذ بالمعنى الظاهرى. خصوصا فى ضوء التطوّرات التى حدثت منذ الثمانينيات. تميل النظم النقابية السياسية لأن تكون مصحوبة بما يسميه «سوسكيس وهول - Hall و Soskice ٢٠٠١» (اقتصاديات السوق التعاونية «cooperative market economies» حيث تشجع شركات كبيرة على علاقة تعاونية مع الحكومة، ومع بعضها البعض، ومع عمّالها. وتميل أنظمة السوق

التعاونية إلى إنتاج السلع والخدمات التى تباع غلى أساس الجودة العالية بدلا من السعر المنخفض. إنّ الدينـاميكا مختلفة تماما عن 'اقتصاديات السوق الليبرالية" «liberal market economies» الموجودة فى البلدان الإنجليزية الأمريكية الأقل نقابية، التى عرضت دولها فى العقود الأخيرة بعض مجموعة التضمين السلبى مع فترات من ليبرالية السوق الإستثنائية. وبشكل خاص، فى اقتصاديات السوق التعاونية هناك ضغط تحتى أقل على الأجور، وظروف العمل، وبنود دولة الرفاه. ومن ثم مجال أكبر لأن يكون للنقابات العمالية مركز فعّال فى جدول صنع السياسة. وسيدعى ليبراليو السوق أن اقتصاديات السوق التعاونية متصلبة ومقدّر لهم الفشل تحت وباء السعى للإيجار rent-seeking (انظر الفصل الخامس). لذا إن عاجلا أم آجلا يجب أن تتحوّل إلى اقتصاديات سوق ليبرالية من أجل البقاء والنجاح. لكن «هول وسوسكايس ـ Hall و Soskice» يجادلان بأنّ اقتصاديات السوق التعاونية قد تكون قادرة على الإزدهار فى الاقتصاد السياسى الدولى بقدر ازدهارها فى اقتصاديات السوق الليبرالية.

إنّ جوهر صفقة النقابيين هو أن يوافق العمال على عدم المشاركة فى الإضراب وألا يعرقلوا النظام الاقتصادى، بينما توافق الأعمال على حزمة بنود دولة الرفاه التى تعيد توزيع الدخل والأمن إلى العاملين العاديين. ويكره ليبراليو السوق النقابة بشدة لأنها تقيد المنافسة الحرّة فى أسواق العمالة، وتضع الأعمال التجارية الحالية فى موقع جيد لحماية أنفسهم ضدّ المنافسة من الأعمال التجارية الأخرى. والشكاكون ما بعد الماركسيين يأخذونها كما قدمها أوف Offe (١٩٨٤) الذى يرى أن النقابة وسيلة لمعاقبة العمال، مع صفقة تفضّل بالضرورة الأعمال. ومع ذلك، بالمقارنة ببدائلها، اتضح أن النظم النقابية تؤدى دورا جيّدا طبقا لتشكيلة من المؤشرات ـ ومن بينها المساواة الأعظم فى الرفاهة النسبية للطبقات الاجتماعية المختلفة. وبالمقارنة بنظرائهم الأكثر ليبرالية، يعرض النقابيون حالات تعاونية ذات مستويات أدنى من الإضراب والنزاعات الصناعية، ومساواة أكبر فى الدخل وأداء نمو اقتصادى أفضل على الأقل حتى أوائل

التسعينيات - والأمور ليست واضحة جدا منذ ذلك الحين (Pekkarin et ١٩٩٢ at.؛ Freeman ٩٨٩١). وتعرض الدول النقابية أيضا أداء سياسة بيئى أفضل (Scruggs ١٩٩٩).

تنتهى النقابية إلى دولة خاصة «بشكل سلبى»: فالمصالح ما عدا العمال والعمل ليست لها قنوات يمكن من خلالها الوصول إلى الدولة وممارسة الضغط على السياسة. والدولة «سلبية ـ passive» تجاه المجتمع المدنى لأنها لا تتدخّل لمحاولة تحطيم أو تقويض بعض المجموعات (بالطريقة التى تعمل بها الدول الخاصة بشكل نشط فى ظل ليبرالية السوق ـ انظر الفصل الخامس). بالأحرى، تتركهم الدولة بدون تدخّل. ومما يدعو للمفارقة، فإن هذا التوجه الخاصّ السلبى قد يسهم فى الحقيقة فى الدينامية السياسية فى المجتمع المدنى. إنّ المقارنة هنا بالتضمين السلبى مثقفة. وفى ظل التضمين السلبى من النوع الذى نراه فى الولايات المتحدة، تحولت الحركات الاجتماعية بصفة عامة إلى جماعات مصالح خاصة غير راديكالية. ولكن فى النظام النقابى الخاصّ بشكل سلبى، لم يكن هذا الطريق متاحا لهم، لذا فعلى الأرجح الإبقاء على سمات نشاط سكان الريف التى تحدد الحركات الاجتماعية. لذا ازدهرت فى السبعينيات والثمانينات «حركات اشتراكية جديدة ـ movements new social» ودامت فى ألمانيا الخاصّة بشكل سلبى (Dryzek et al. ٢٠٠٣: ٣٥-٤٢) وفى أماكن أخرى.

تُعرف الحركات الاجتماعية الجديدة عادة من ناحية ما يصفه كوهين (١٩٨٥) بأنها راديكالية تحديد الذاتية والاهتمام بقضايا الهوية. بالإضافة إلى الإستراتيجية. تعنى راديكالية التحديد الذاتية أنّ الحركة لا تبحث عن أيّة مشاركة رسمية فى سلطة الدولة بالمقارنة بالحركات الاشتراكية السابقة. وتعنى الهوية الانشغال بالنقاش عن ماهية الحركة وما تريده، بدلا من التركيز فقط على تحقيق الأهداف الأساسية. وغالبا ما تكون مطالب هذه الحركات غير اقتصادية، لذا لا تتفاوض بسهولة فى العملة التقليدية لسياسة جماعة المصالح الخاصة. وكما يشير أوف (١٩٨٥)، فإنها تجسد «تجذّرًا انتقائيًا لقيم حديثة»، مثل الحريّة والمساواة. وفى ألمانيا وفى أماكن أخرى، تضمّنت حركات مناهضة للاستخدامات

النووية، والمساواة بين الجنسين والخضر، وحركات السلام. وقدمت الدولة القصرية بشكل سلبى عن غير قصد مجالا لهذه الحركات لكى تزدهر فى مجال عامّ معارض (oppositional public sphere) طوّر هذا المجال مؤسساته المضادة الخاصة - على سبيل المثال، شبكات معاهد البحث البيئىّ المرتبطة بالمجموعات الخضراء. وفى أواخر الثمانينيات، أصبحت الدولة الألمانية أقل قصرية، ولذا بدأ أعضاء جماعات الحركة بالتغلغل فى الحكومة. وتآوج فى مشاركة حزب الخضر فى التحالف الحاكم الاتحادى من الفترة ١٩٩٨ إلى ٢٠٠٥ .ومع ذلك، حدث تأثير مهم فى أن النشطاء الذين دخلوا الحكومة كانت لديهم تجربة طويلة فى سياسة الحركة الاجتماعية الجذرية، وليس فى جماعات ضغط المصالح الخاصة. واجهت ألمانيا تغيرات سياسية ثبت أنها أكثر راديكالية من أماكن أخرى (على سبيل المثال، قرار إخراج الطاقة النووية على أطوار).

تعتبر «نقابة بدون عمال . Corporation without labour» أساسية فى «الرأسمالية الكونفوشيوسية» التى تميز اليابان وكوريا الجنوبية. ومع ذلك، فإن مسعى الموافقة الجماعية فى شرق آسيا غالبا ما تعنى إحداث تنازل كاف لمصالح العمال والمصالح الأخرى لتجنّب المعارضة. ويمكن أن تمارس جماعات صغيرة مثل مزارعى الأرزّ فى اليابان أحيانا نفوذا كبيرا.

ومن أول نظرة، تبدو النقابة مريبة من وجهة نظر الديمقراطية، لأن الانتخابات ليست مهمة على وجه الخصوص فى تقرير من سيحكم. ومع ذلك، ففى ظل أىّ نظرية تعددية للدولة، تعتبر الانتخابات مجرد إحدى الطرق التى تتأثر فيها الدولة بتشكيلة من مساهمات المجتمع بشكل عام. وفى النقابة الثلاثية، يبدو أن هناك مجالا صغيرا للمصالح الاجتماعية بخلاف العمل والعمال يكون له أىّ تأثير فى صنع السياسة ـ ومزيد من الأخبار السيئة عن الديمقراطية. لكن الفحص الدقيق يكشف أنّ المجال العامّ المعارض النشيط الذى يمكن أن يتعايش مع الدولة النقابية له عدد من طرق التأثير على السياسة الحكومية، حتى عندما يستثنى بشكل رسمى. والخوف من تكاليف عدم الاستقرار السياسى يمكن أن يجبر الحكومة على تقديم تنازلات لمطالب الحركة. وقد تؤدى خطابات الناطقين الرسميين باسم الحركة الاجتماعية إلى إعادة تشكيل القضايا التى

قبلها صنّاع السياسة الرئيسيون. وقد تكون الحجج والأفكار الجيدة التى طوّرت فى المجال العامّ مقبولة لدى الفاعلين الحكوميين. ويمكن أن تحث الحكومة أحيانا على تغيير ثقافى واسع الانتشار يقنع الناس العاديين بتغيير سلوكهم الاجتماعى. ويمكن تفسير معظم نجاح البيئية والمساواة بين الجنسين فى هذا الضوء (Tesh ١٩٩٣).

ولذا تختلف الدول المعاصرة فى أنواع التضمين والاستثناءات التى تنظمها. والتى لها نتائج كبيرة على كيفية تنظيم المجموعات وكيف يمكنها أن تسعى إلى لإحداث تأثير. وهذا ليس مسألة ازدهار مجموعات فى بعض أنواع الدول وضعف فى دول أخرى. ويمكن أن تحدث حياة المجموعة السياسية تأثيرا فى كلّ أنواع الدول، الخاصّة أو الشاملة، النقابية أو الأكثر تعددية بشكل تنافسى. وهى تقوم بذلك بطرق مختلفة. والنوع الوحيد من الدول الديمقراطية الليبرالية الذى يجعل الحياة الصعبة جدا على (بعض) المجموعات هو «دولة السوق الليبرالية market liberal state» التى وصفناها فى الفصل السابق.

ومنذ التسعينيات، أضعفت النقابة بواسطة أسواق مالية دولية تسعى إلى "منافسة" وطنية أعظم، ونمو منافسى الأجور القليلة الأقوياء فى الهند، والصين، والبرازيل وفى أماكن أخرى، وردّ فعل سياسى ضدّ «التصلب» المرتبط بشكل مزعوم بالنقابة لدرجة أن ركود ٢٠٠٨ كان يعنى أنّ فكرة الاقتصاد السياسى المنظّم والتعاونى لم يبدو سيئا جدا، من خلال الأزمات المالية التى نشأت فى اقتصاديات السوق الأكثر حريّة.

صنع السياسة: من الحكومة إلى الحوكمة

نعود الآن إلى التطوّرات فى تنظيم المؤسسات وصنع السياسة فى العديد من المجتمعات التى يمكن أن تترجم فى ضوء التعدّدية المعاصرة. تؤكّد تغطيتنا على الدرجة التى تعرض بها الحوكمة نماذج القرار الجماعى (models of collective decision) فى المجتمعات التعددية وليس الحكومة (Rhodes ١٩٩٧). (كانت «الحوكمة governance» مرادفة ذات يوم للحكومة (government) لكن

الاستعمال الأكثر حداثة للمصطلح يتضمّن شيئا مختلفا نوعا ما: إنتاج النتائج الجماعية (فى سياق المشاكل العامّة) التى لا تقع تحت سيطرة السلطة المركزية. وقوّة اتّخاذ قرارات المديرين العموم أو الحكومية الرسمية تنتشر للخارج لكى تمارسها أيضا مجموعات المصالح الخاصة، والمنظمات غير الحكومية، والأعمال التجارية الخاصّة، والمعاهد البحثية، والجمعيات الخيرية والمهنية والأكاديميون، بينما فى داخل الأجهزة الحكومية ذات الأهداف والمهام المختلفة، فغالبا ما توازن نفسها ضد بعضها البعض.

هذا النوع من الحوكمة ينشأ جزئيا من مضاعفة الفاعلين المؤثرين. وفى الولايات المتحدة، سجّل التعدديون المفرطون (hyper-pluralists) الأعداد الكبيرة ذاتها من أصحاب المصالح الذين يريدون التأثير على السياسة، ويخطّطون لتراكم العديد من الضغوط والوكزات الصغيرة فى تشكيل قرارات الحكومة. ويرى التعدديون المفرطون القادة السياسين والأقسام الحكومية بصورة جوهرية على أنهم «السماسرة» الذين يجمعون ويوازنون ضغوطًا متعارضة متعدّدة، والذين يجب أن يبقوا عادة محايدين نسبيا فى أداء وظيفتهم (Lumnn and Knoke١٩٨٧) فى أوربا وأستراليا شدد التعدديون على إفراغ الحكومة (Rhodes ١٩٩٤)، الذين غالبا ما تكون وظائفهم إمّا منبوذة بشكل رسمى أو يقوم بها بشكل غير رسمى مزيج من الفاعلين، البعض منهم فى القطاع العام، والبعض الآخر من الخارج. وفى الاتحاد الأوربى، هناك تأكيد على مبدأ «الشراكة الاجتماعية - social partnership» يتضمّن الاستشارة والتنسيق الرسمى والمنتظم والواسع الانتشار مع نقابات العمال، والمهن، والأعمال التجارية.

فى هذا الضوء، فقد ولّت الأيام الخوالى التى كان يمكن فيها للحكومات السلطوية أن تقود العديد من السمات المختلفة فى المجتمع فى إشراف تامّ متماسك. ولم يعد رؤساء الوزارات أو الرؤساء أو زعماء الأحزاب يستطيعون السيطرة على سلسلة من القضايا المختلفة كما قال فرانكلين روزفلت فى الولايات المتّحدة فى الثلاثينيات والأربعينيات. وهؤلاء من حاولوا القيام بذلك، كما فعلت مارجريت تاتشر بشكل واضح فى بريطانيا فى الثمانينيات، وتحطمت فى النهاية،

لأن الأنظمة المختلفة والأنظمة الفرعية من المجتمع تعتبر مستقلة على نحو متزايد، ولا يمكن جعلها تعمل وفقا لمنطق واحد. مثل منطق ليبرالية السوق لتاتشر. والنظام السياسى، والنظام الاقتصادى، والنظام الإعلامى، والنظام القانونى، والنظام الثقافى والنظم الاجتماعية الأخرى طوروا جميعا ديناميكياتهم المتميّزة، وارتبطوا بالمجالات المماثلة فى البلدان الأخرى وفى النظام الدولى ككل لتشكيل خليط من أشياء شتى معقّدة جدا لا تسيطر عليها الحكومة المركزية بسهولة. وقد تفاعلت لإعاقة بعضها البعض، لكن غالبا ما كانت تعمل مجالات معيّنة من المجتمع بإسلوب الحكم الذاتى والتنظيم الذاتى. وهكذا تدلّ «الحوكمة» على الاتّجاه المعقّد لمجتمع بعد صناعى متقدّم لم يعد بداخله أية نقطة مهيمنة من قوة الرفع الاجتماعية الحضارية (Pierre and Peter ٢٠٠٠).

وعلاوة على ذلك، فإن التغير الاجتماعى مدفوع فى الجزء الأكبر منه بالتأثيرات الدولية والأمثلة والضغوط. وبشكل واضح، فإن هذا النوع من العالم أكثر تعقيدا من العلم الذى تصورته النقابة التقليدية وإطار ائتلاف الدفاع. وكلاهما يرى السياسة على أنها مصنوعة من تفاعلات عدد صغير من اللاعبين الرئيسيين (التعاونيين فى حالة النقابة، المعادين فى إطار ائتلاف الدفاع). وربما ينتهى العصر الذهبى لنقابة التركيز الثلاثى الفعّال للحكومة والأعمال والعمال. وبمرور الزمن، ألانت النظم النقابية طبيعتها الخاصّة وفتحت نفسها على مدى أوسع من التأثيرات على السياسة. والمشاركة فى سلطة اتّخاذ القرارات العامّة مع المصالح الخاصة التى تميزت فى النقابة وجدت حياة مجدّدة فى فكرة الحوكمة.

أين يمكن حينئذ أن تقع السلطة فى نموذج «الحوكمة» يؤكّد مؤلفو التعددية على أهمية الشبكات «networks» أو «مجتمعات السياسة»). ويمكن أن تتضمن الشبكات فاعلين من أقسام حكومية مختلفة، مستويات مختلفة من الحكومة، جماعات مصالح خاصة، مهن، أجهزة الإعلام، منظمات غير حكومية، أعمال تجارية، شركات استشارية - حتى من البلدان الأخرى (Slaughter ١٩٩٧). والحوكمة المتشابّكة (networked governance) تعتبر تعدّدية بمعنى أنها تتضمّن العديد من الفاعلين المختلفين فى إصدار النتائج الجماعية. لكنّها تختلف بصورة

جوهرية عن نوع التعدّدية التى قدّمناها فى الفصل الثانى (وعن التعددية الجديدة). لأن الحكومة لا تشير ببساطة إلى الأهمية النسبية للمساهمات وتعطى نواتج سياسية وفقا لذلك. ويولى منظرو الحوكمة المتشابكة أهمية أقلّ بكثير على المراحل الرسمية للتشريع والقرار التنفيذى عالى المستوى التى أبرزها التعدديون ذات مرّة. وتختلف الحوكمة المتشابكة أيضا عن النقابة، لأن معظم العمل لا يتم فى المفاوضات عالية المستوى بين مجموعة صغيرة من اللاعبين الرئيسيين –فهى أكثر لا مركزية عن ذلك.

وتنظم الشبكات تنظيما أفقيا وليس تنظيما هرميا، يأتى من فرضية عدم وجود سلطة سيادية داخل الشبكة. ويمكن أن تكون محددة المشكلة، ولها عضوية تلتئم حول مشكلة مشتركة معيّنة. وتتفرّق عندما لا تكون المشكلة على جدول الأعمال. وحتى الشبكات الدائمة نسبيا قد تغيّر عضويتها عندما يتغير المحتوى المعيّن للمشاكل التى تواجهها. وهكذا فهناك درجة من السيولة فى الشكل المؤسسى. ويمكن أن يكون للشبكات وجود رسمى. بينما يمكن أن يكون لديها أيضا وجود يكون شكليا تماما، مع حدود تحدد ببساطة الكثافة النسبية للتفاعلات بين اللاعبين الرئيسيين. وتصوّر الأمثلة التالية سلسلة الأشكال التى يمكن أن تأخذها الحوكمة والشبكات.

- حلّ المشكلة التعاونية

غالبا ما تبرز الأنظمة التعددية وصولاً لنقض السلطة الذى يكون أوسع انتشارا من الوصول للسلطة الذى يجعل الأشياء تحدث فى الحقيقة (Lindblom) ١٩٧٧. (لذا فإنه على سبيل المثال فى الولايات المتّحدة، من السهل نسبيا على رجال البيئة إقامة دعاوى لوقف الاقتراحات المدمرة للبيئة. لكن من الأصعب عليهم ضمان التزامات السياسة التى ستصنع مسارا لمجتمع أكثر قابلية للبقاء. حلّ المشكلة التعاونى يهدف إلى التحرّك ما بعد الطريق المسدود الذى يمكن أن ينتج عندما تكون جوانب عديدة من القضية لها قوّة النقض، عندما تفتقر السلطات الحكومية ذات العلاقة إلى القدرة على صنع وتنفيذ حلول فعّالة

للمشاكل. إنّ الفكرة هى العودة على كلّ الفاعلين المعنيين بفائدة فى قضية والترويج لحوار بنّاء بينهم، موجّه إلى توليد اقتراحات مقبولة للطرفين. ويعلّق المشاركون أىّ علاقات معادية (من النوع الذى بجلّته التعدّدية فى منتصف القرن العشرين) لأغراض الحوار. ويصف «إنيس وبوهر ـ Innes and Booher» (٢٠٠٣) حالات من السياسة المائية فى كاليفورنيا ـ أحد موضوعات السياسة الأكثر أهمية فى هذه الولاية القاحلة. الحالة الأولى، هى منتدى مياه سكارامنتو (Sacramento Water Forum) الذى يتكون من المسئولين الحكوميين المحليّين والأعمال التجارية والمزارعين واختصاصيى البيئة الذين قدموا فى ١٩٩٩ خطة لإدارة المياه فى كاليفورنيا الشمالية. وفيما بعد بدأت جماعة تسمى دلتا ساكرامنتو جواكين (CALFED) العمل فى عموم الولاية على قضايا المياه، وتوسيع مشاركة المسئولين الرسميين والاتحاديين. وعملت كلتا المجموعتين على أساس الإجماع، وكان لزاما حينذاك على محتوى ذلك الإجماع أن تصدّق عليه الحكومات المحليّة والرسمية. هذا النوع من المقاربة إلى حلّ المشكلة كان يُستعمل كثيرا فى سياسة إدارة الموارد والبيئة فى الولايات المتّحدة. وفى حين أظهرت أمثلة سياسة المياه هذه نتائج حوار تعاونى وافقت عليه الحكومة، كان يمكن أن تقاوم الحكومة أحيانا. ويصف «ساجوف ـ Sagoff» (قضية غابات كاليفورنيا، حيث توصل اختصاصيو البيئة المحليّون، الخشابون والحكومات المحليّة إلى اتفاق تجاوز الطريق المسدود على القضايا المتنازع عليها لاستخراج الثروة وتوظيفها مقابل حماية البيئة. ومع ذلك، فقد تمت مقاومة الاتفاقية ليس فقط بواسطة وكالات إدارة الأراضى الحكومية الاتّحادية التى اعتبرته اغتصابًا لامتيازاتها، ولكن أيضا المجموعات البيئية الوطنية التى لم ترد مؤسساتها الفرعية المحليّة المساومة على الكفاح الوطنى.

ـ الشبكات المالية

تنظم المالية الدولية والأعمال على نحو متزايد على أساس شبكة، حيث تتدفق الأموال والمعلومات بسرعة وبسهولة بين مآزق مختلفة فى الشبكات العالمية. تشكّل المؤسسات والشركات المالية شبكات معقّدة تتفاعل بدون أىّ رأس أو قيادة.

وتنظم منظمات مثل الشركات نفسها فى صورة شبكات. ويصف «كاستلز Castells (١٩٩٦) «مجتمع شبكة ـ network society» بهذه الأسس. التحكم فى مجتمع الشبكة تراوغ حكومة. ويراوغ أيضا المدراء الخاصّعون. وتصبح المؤسسات الحكومية والأعمال متورطة فى الشبكات التى تصدر نتائج، مثل قرارات الاستثمار أو تغيّر فى القيمة النسبية للعملات. ويفقد الاختلاف الثنائى القديم بين الحكومة والسوق قوته، لأن الشبكة قد تحتوى على أجزاء ما اعتيد أن تكون فى السوق والحكومة على حدّ سواء. وعلاقات الشبكة المالية تنافسية بعض الشىء، وتعاونية بعض الشىء، لذا يفشل النموذج القديم لمنافسة السوق فى الاستيلاء أيضا على ما يجرى.

- الشراكات العامّة ـ الخاصّة

يمكن أن نجد الشراكات العامّة ـ الخاصّة فى توصيل العديد من أنواع الخدمات (Rosenau ٢٠٠٠). (وعلى سبيل المثال، يمكن أن تشترك الشركات الخاصّة فى إدارة السجون العامّة (خصوصا فى الولايات المتّحدة): انضمام الجمعيات الخيرية الدينية إلى الحكومة فى توصيل الخدمات الاجتماعية إلى الفقراء؛ وتقديم المقاولين الخاصيّن الدعم اللوجيستى (أو حتى جند) لقوات الدفاع. وعلى المستوى الدولى، كانت التنمية المستدامة (sustainable development) ذات يوم هدفا حثّ عليه النشطاء الحكومات. وأخيرًا، فإن الشركات الكبيرة المنظمة تحت مجلس الأعمال العالمى (World Business Council) للتنمية المستدامة أرادت تضمين نفسها فى كل من التطوير وتطبيق السياسة. وشهدت القمّة العالمية على التنمية المستدامة فى جوهانسبيرج عام ٢٠٠٢ مئات من اتفاقيات الشراكة التى تم التفاوض بشأنها بين الأعمال التجارية والمنظمات غير الحكومية والحكومات (Frantzius ٢٠٠٤). (كانت الفكرة الأساسية للشركات تقديم التمويل والخبرة، وتوفر المنظمات غير الحكومية الإلتزام السياسى، وسرعة تقبل حكومات العالم الثالث الأفكار من الغير من أجل النصيحة والإبداع فى (على سبيل المثال) بدء مشاريع للترويج للصحة العامة والتوعية البيئية.

. التنظيم المدنى

فى النموذج التقليدى للتنظيم، يفرض جهاز حكومى قيودًا على عملية صناعة أو صناعات خاصّة. وعمليا، نادرا ما كانت هناك علاقة آمرة: فقد يطور المنظّم والصناعة علاقة أكثر تعاونية، وفى بعض الحالات فربما «تأسر» الصناعة المنظّمة منظّمها الرسمى أيضا. يقلل التنظيم المدنى (civil regulation) الوضع المهيمن للحكومة فى التنظيم بدرجة أكبر، لأن العديد من وظائف الوكالة التنظيمية (regulatory agency) تقوم بها منظمات غير حكومية. وتتضمن الأمثلة التصديق على الغذاء العضوى (organic food certification) الذى يتم عن طريق مقيمين (evaluators) يعينهم المنتجون العضويون أنفسهم. وتعتبر شهادة الغابة الدولية مثالا آخر، حيث يعمل مخطط تنظيمى بدون تدخّل حكومى للتصديق على منتجات الغابة عندما تنتج بطريقة حميدة بيئيا (على سبيل المثال، عدم الإضرار بأنظمة النمو البيئية القديمة). ويدير المخطط شبكة منظمات غير حكومية ومن بينها تحالف الغابات المطيرة (Rainforest Alliance) والصندوق العالمى للطبيعة (Worldwide Fund for Nature Meidinger) ٢٠٠٣. (وصف بريثايت ودراهو(Braitwaite and Drahos) (٢٠٠٠) شبكة عالمية لتنظيم الأعمال تتضمّن الحكومات، النشطاء، والمنظمات غير الحكومية.

. النشاط الموازى للحكومى

يعد التنظيم المدنى أحد أنواع النشاط، حيث يبدو أن بعض الوظائف التقليدية للحكومة كانت مغتصبة من قبل فاعلين غير حكوميين. ويمكن أن يسمى التصنيف العامّ هنا «بالنشاط الموازى للحكومى . para governmental activity» (Udnicke ١٩٩٦). ويظهر النشاط الموازى للحكومى فى العديد من الأشكال المختلفة، التى قد تبرز التعاون والمنافسة والمجابهة المختلطة بأبعاد مختلفة. ويعيد قرار النزاع البديل الأطراف إلى نزاع سياسة سوية من أجل الوصول إلى اتفاق. وهناك العديد من الحالات حيث بدأت منظمات ناشطين غير حكومية مقاطعة الشركات . على قضايا مثل تشغيل العمالة الأطفال فى المؤسسات الصناعية

المستغلة فى العالم الثالث. وكانت مثل هذه الحملات ناجحة أحيانا فى إجبار الشركات على تغيير ممارساتها بدون أىّ تدخّل حكومى. وأحيانا اعتبرتها الشركات مفيدة للدخول فى حوار تعاونى مع خصومها السابقين مع وجهة نظر للحصول على الموافقة لممارساتها ومنتجاتها. ويمكن أن يأتى النشاط الموازى للحكومى أحيانا ليشمل الحكومات. وإن كان بطرق معقّدة. لذا، على سبيل المثال، وجدت «شركة شل Shell Corporation» فى منتصف التسعينيات نفسها هدفا لضغط منظّم من المنظمات غير الحكومية بسبب تواطؤها المزعوم فى القمع السياسى فى المنطقة المنتجة للنفط بنيجيريا. وفى النهاية، تعهّدت شل بإعادة وضع رئيسى للشركات ردّا على هذه التهمة، وأخلصت الشركات الأخرى الموجّهة ضدّها (Frynas ٢٠٠٢). لكن المنظمات غير الحكومية استهدفت أيضا الحكومات فى الدول المتقدمة لتسليط الضغط على شركات مثل شل التى تعمل فى نيجيريا، ومباشرة على الحكومة النيجيرية لكى تتصرّف بطريق أقل استبدادا، على الرغم من أن التأثيرات على الأرض لم تكن واضحة.

. الحوكمة متعدّدة المستويات

الحجم الضخم لبعض الديمقراطيات الليبرالية المعاصرة - ٣٠٠ مليون نسمة فى الولايات المتّحدة. وبليون نسمة فى الهند، وكلاهما ينموان - قد يبدو أنه يدل ضمنيا على مسئولية أضعف بالمقارنة بالديمقراطية المحليّة أو الدول الصغيرة. ويشمل الاتحاد الأوربى (فى ٢٠٠٩) ٢٧ دولة عضوًا مع ٤٨٩ مليون نسمة. وكلما تزايد الحجم، تظهر قضايا سياسية فى العديد من المستويات، ليس كلّها امتياز الحكومات الوطنية. وكرد فعلّ، طورت الديمقراطيات الليبرالية تراكيب معقّدة من الحوكمة متعددة المستويات (multi-level governance)، تراوحت ما بين المحلى إلى العالمية.

وفى كلّ ديمقراطية ليبرالية تقريبا، مارست الحكومات المحليّة المنتخبة السلطة على خدمات لمدة طويلة مثل الطرق، التعليم الأساسى والثانوى، والتخطيط المحلى وحماية البيئة. وفى أوربا، أوصل البعض أيضا خدمات دولة

الرفاه المموّلة من قبل منح ضخمة من الحكومة الوطنية؛ وفى الدول الإسكندنافية، تضمنت هذه الخدمات مدفوعات الضمان الاجتماعى والرعاية الصحية. وأحيانا تحصل الحكومات المحليّة على عائداتها الخاصة من خلال الملكية أو المبيعات أو ضرائب الدخل. وتوفر الحكومات المحليّة والإقليمية أيضا مواقع لتجريب السياسات التى يمكن تبنيها إذا نجحت.

وتبرز الأنظمة الفيدرالية الموجودة فى الولايات المتّحدة، كندا وألمانيا وأستراليا فصلا ثابتا من السلطات الدستورية بين الطبقات الوطنية أو الفيدرالية والولايات المكوّنة، أو المحافظات أو الحكومات الإقليمية. وغالبا ما تكون للحكومات دون القومية فى الأنظمة الفيدرالية سلطاتها التشريعية ، والتنفيذية وأنظمتها القضائية. ولبعض البلدان نوع من الفيدرالية اللا متناظرة حيث تهيمن على بعض المناطق مجموعة عرقية مختلفة عن الأغلبية ولها حكومتها الإقليمية، بينما توجد مناطق أخرى لها حكم ذاتى أقل. وتتضمن الأمثلة أسكتلندا وويلز وأيرلندا الشّمالية فى المملكة المتّحدة، ومقاطعة كاتالونيا والباسك فى إسبانيا، والكويبيك فى كندا. وفى بلجيكا وسويسرا، تعرف المناطق تحت الوطنية على أساس أكثر تماثلا، مع كلّ منطقة (إقليم فى سويسرا) تسيطر عليها مجموعة عرقية معيّنة.

وفى الهند، يستجيب هيكل النظام الفيدرالى لعدد سكان البلاد الضخم والخليط المعقّد من الاختلافات الثقافية والعرقية واللغوية. وكان التطور الذى حدث بعد ١٩٤٥، للعديد من هذه الدول يتسم بزيادة إنفاق المستوى الفيدرالى والترتيبات المتطوّرة لمساواة المصادر عبر الولايات والمناطق. وغالبا ما تتدخل الحكومات الفيدرالية فى مجالات مثل «التنمية الإقليمية - regional development» و«التجديد الحضرى urban regeneration».

قاومت بعض الدول الأوربية الكبيرة اللا مركزية لمدة طويلة، ولكن حتى فرنسا، والمملكة المتّحدة وإيطاليا تحركت فى هذا الاتّجاه. ففى فرنسا تغيرت الرقابة الحكومية الوطنية على الإدارات المحليّة (local authorities) (الموروثة من أيام نابليون بونابرت) فى السبعينيات لإدخال المجالس المنتخبة على مستوى الولايات والأقاليم. وفى إيطاليا (بتراثها البونابارتى الخاص) فى منتصف

السبعينيات حدث تفاهم سياسى بين الديمقراطيين المسيحيين اليمينيين والحزب الشيوعى اليسارى رأى إنشاء حكومات إقليمية جديدة، والتى ازدادت أهميتها بعد ذلك. وفى إسبانيا، باتباعها ديكتاتورية مركزية فى ظل «الجنرال فرانكو . General Franco» أدت إلى قمع الهويّات واللغات الإقليمية فى إقليم الباسك، وكاتالونيا وجالاسيا، ودامت حتى ١٩٧٤ فإن قدوم ديمقراطية ليبرالية اعتبر ظهور الأقاليم الكفؤة مرة ثانية على أنها حكومات إقليمية قوية.

ظلت المملكة المتّحدة لمدة طويلة دولة مركزية تستند إلى تاريخ إمبراطورى طويل، ودستور غير مكتوب، ومذهب لسيادة منطلقة لبرلمان ويست مينستر (Westminster parliament) ومع ذلك، حصلت أسكتلندا داخل المملكة المتحدة على برلمان أدار العديد من السياسات المحلية فى ١٩٩٩، وفى نفس الوقت ضمنت ويلز جمعية وطنية أقل قوّة. ونشأ رئيس بلدية منتخب قوى وجمعية إقليمية فى لندن فى عام ٢٠٠٠ .واستأنفت أيرلندا الشّمالية حكومة انتقالية فى ٢٠٠٧ .ومع ذلك، فداخل المملكة المتحدة، ٤٣ مليون مواطن من إنجلترا خارج لندن لا يزالون يحكمون مركزيا من ويست مينستر. وهناك استثناء بارز جدا آخر فى الاتجاه اللامركزى، هو اليابان، التى ليس لشعبها البالغ ١٢٨ مليون نسمة تركيب من حكومة إقليمية (ماعدا الحاكم المنتخب لطوكيو الكبرى).

ويمكن أن يتضمن الحكم متعدّد المستوى انتقال السلطة من مستوى وطنى بالإضافة إلى مستوى دون ذلك، فقد طور الاتحاد الأوربى نوعًا فريدًا من الكونفدرالية بدوله الـ ٢٧ ومجلسه التشريعى المنتخب بشكل مباشر (البرلمان الأوربى . the European Parliament) وحكومة (المجلس الأوربى، المكوّن من الوزراء أو رؤساء حكومات الدول الأعضاء)، وبيروقراطية «المفوضية الأوربية . the European Commission» ومحكمة عليا «محكمة العدل أوربية . European Court of Justice» وتستخدم العملة اليورو الدول الأعضاء الـ(١٦) مع توقع أن تتبناها معظم الدول)، و«مصرف مركزى أوربى . European central bank» يعد أحد أكبر المصارف المركزية فى العالم. وتتخذ القرارات فى معظم القضايا على أساس «تصويت أغلبية مشروطة . qualified majority voting» إذ تطلّب أغلبية

حوالى ٧٢ بالمائة من الأصوات فى المجلس الأوربى، على الرغم من أن بعض القرارات يتطلب إجماعًا. ومن ثم فإنّ أسلوب سياسة الاتحاد الأوربى هو الأسلوب الإجماعى وليس المعارض، إذ تعتبر ٧٥ بالمائة مثل هذه الأصوات إجماعية فى الحقيقة.

فوضت دول الاتحاد الأوربى الأعضاء السلطات إلى المركز فى بروكسل لبناء سوق أوربية واحدة (بما فيها سوق العمالة)، لإجراء تنظيم اقتصادى، وللسيطرة على العملة المشتركة، وللتفاوض فى اتفاقيات التجارة الدولية، ولتخفيض الفوارق الإقليمية. ولتحسين الانتقال والروابط الثقافية. ولدفع الإعانات المالية للمزارع (البند الأكثر تكلفة فى الميزانية الأوربية) ولتنظيم التلوث والبيئى واستخدام المصادر (على سبيل المثال، ثروات بحر الشمال السمكية). ورغم ذلك لا تزال الحكومة فى بروكسل صغيرة، بأقل من ٣٠،٠٠٠ موظّف يديرون السياسات ويؤثّرون على ٥٠٠ مليون نسمة. وتشكل ميزانية الاتحاد الأوربى أقلّ من ٢ بالمائة من الناتج المحلى الإجمالى الأوربى. وترغب بعض الدول الأعضاء فى اتحاد أكثر تكاملا، ويرغب البعض فى شكل أوسع كثيرًا من التعاون بين الدول. ومع ذلك، فشلت جهود تشكيل دستور الاتحاد الأوربى تجاه هزائم الاستفتاء العام على المقترحات الدستورية فى فرنسا، وهولندا وإيرلنده. وعادة ما يكون عدد الناس الذين يدلون بأصواتهم فى الانتخابات فى جميع أنحاء الاتحاد الأوربى الإقليمية والمحليّة أقل بكثير من الانتخابات الوطنية. وبالرغم من وجود التجمّعات الحزبية عبر الأوربية (التى تربط على سبيل المثال الديمقراطيين الاشتراكيين. أو المحافظين المعتدلين)، فليس لهم تأثير على الناخبين (Hix ٢٠٠٠).

وفى أماكن أخرى من العالم، لا تزال المناطق التجارية الحرة والتجمّعات الإقليمية أقل تطورا بشكل جيد إلى حد كبير. وتربط مناطق التجارة الحرة فى أمريكا الشمالية، كندا، والولايات المتّحدة والمكسيك. وتعتبر ميركوسور (Mercosur) كتلة تجارة حرة نامية فى أمريكا الجنوبية. ولا يزال كل من اتحاد الأمم الآسيوية الجنوبية الشرقية والاتحاد الأفريقى متخلّفين. وعلى المستوى العالمى، تعتبر الأمم المتّحدة ضعيفة نسبيا، وتعتبر مؤسسات اقتصادية مثل

منظمة التجارة العالمية أقوى إلى حد ما فى قدرتها على فرض القرارات على الدول. وسوف نناقش الهيئات الدولية بتفصيل أكبر فى الفصل الرابع عشر.

وبالنسبة للتعدديين يعتبر الحكم متعدّد المستوى تطورا إيجابيا، جزئيا بسبب القوى المتعددة والمعوّضة التى يمكن أن يجسّدها (ومع ذلك فليس من الضرورى أن يكون المرء تعدديا لكى يدعم الحكم متعدّد المستوى). ومن المهم عدم تخصيّص مهام إلى المستوى الخاطئ للحكومة. وعلى سبيل المثال، إذا طلبت حكومة وطنية أن تدير سياسة إقليمية حينئذ فإن القيود السياسية تعنى عادة أنّها ستحاول مساواة المساعدة عبر المناطق. لكنّه قد يكون من الصعب حينئذ تبنّى نمط مركز من التنمية الاقتصادية فى منطقة واحدة، بالطريقة التى يمكن أن تقوم بها المنطقة بنفسها إذا استطاعت التحكم فى سياساتها الاقتصادية. وهكذا فإن السياسات الإقليمية التى تدار على مستوى قومى قد تخلق نموا اقتصاديا أبطأ. ففى الاتحاد الأوربى يحدد مبدأ «المساعدة المالية - subsidiary principle» أنّ كلّ قضية يجب أن تعالج فى أدنى مستوى ممكن فى التركيب متعدد الطبقات للاتحاد الأوربى. ويجب أن تصعّد القضايا بشكل هرمى فقط (من المستوى المحلىّ إلى إقليمى إلى القومى إلى الاتحاد الأوربى) عندما يعجز عن تناولها بشكل واضح فى مستوى منخفض. يتهم النقّاد أنّ هذا المبدأ لم يوقف التغيير واسع الانتشار للسلطة إلى مستوى الاتحاد الأوربى.

- تقييم الحوكمة

طرح ظهور الحوكمة المشبّكة (networked governance) بعض الأسئلة الرئيسية عن نظرية الدولة الديمقراطية الليبرالية: بشكل خاص، سواء ما إذا كانت لا تزال حقا ديمقراطية، أم لا تزال فى الحقيقة دولة بالمعنى التقليدى.

هل الحوكمة ديمقراطية؟ تعنى الديمقراطية الانتخابية مسئولية الحكومة عن الناخبين؛ ولكن إذا كانت النتائج الجماعية لم تنتج فى النهاية بواسطة دولة ذات سيادة، فمن الصعب رؤية كيف يمكن أن ترتب مثل هذه المسئولية. ويمكن أن تتضمن الحوكمة نتائج تنتج فى العديد من المواقع المختلفة؛ وأحيانا تظهر فقط،

بدون لحظة قرار موثوق نهائى. ويمكن أن تكون الشبكات رؤية ضعيفة جدا بالمقارنة بالسياسة الانتخابية والبرلمانية. وأحيانا فإن الطبيعة الشكلية جدا للشبكات تعنى أنه من الصعب تقرير أين يقع فى الحقيقة سلطة إتّخاذ القرارات. ولكن فى حين تعمل المفاهيم الانتخابية للديمقراطية بشكل سيئ عندما يتعلق الأمر بالحوكمة، يمكن أن تبدو مفاهيم أخرى من الديمقراطية بشكل أفضل. يمكن أن تكون الشبكات شاملة تقريبا، وتداولية تقريبا، وتسيطر عليها الأعمال تقريبا. وهكذا يمكن تطبيق المبادئ الديمقراطية على تقييم الحوكمة المشبّكة (Sorensen and Torfing ٢٠٠٧). ومن المفهوم قليلا ، أمّا أن ندين أو نمدح الحوكمة المشبّكة من وجهة نظر ديمقراطية. فالكلّ يعتمد على بيئة معيّنة. وأحيانا قد تفتح الحوكمة قضية لسيطرة أكثر ديمقراطية. كما فى مثالنا الموجز السابق عن شركة شل ونيجيريا. وفى أوقات أخرى، قد ينفصل تطور الحوكمة عن الرقابة الديمقراطية -عندما تستطيع شبكة صفقات مالية مراوغة تنظيم الحكومة، أو تستبعد الهيمنة المحترفة تأثير المواطن.

هل تتضمن الحوكمة حلّ الدولة ذاتها؟ بالتأكيد يستلزم التشويه الآخر للحدود بين الدولة والاقتصاد والمجتمع المدنى (على الرغم من أن تلك الحدود لم يسبق أن كانت واضحة تماما). ويمكن أن تستثنى بعض الأمثلة حلّ المشكلة التعاونى والنشاط الموازى للحكومة الفاعلين الحكوميين بالجملة - ومع ذلك يعتبر هذا خطأ فى أغلب الأحيان إذا ثبت أن الفاعلين الحكوميين فيما بعد لديهم قوّة النقض لأىّ نتائج متفق عليها (كما فى حالة غابات كوينسى التى ناقشناها سابقا). يصرّ بعض المنظرين على أنّ كلّ الحوكمة تمثل فى الحقيقة طريقا مرنا نسبيا للحكومات لتشغيل ذلك الذى تحتفظ به فى النهاية الرقابة الحكومية. وعلى سبيل المثال، يمكن أن تنشأ الشبكات وتكون فى النهاية مسئولة عن أقسام حكومية معيّنة. ويشكك منظرو الحوكمة فيما بينهم عما إذا كانت الحوكمة تمثل حركة ما بعد الدولة، أو ببساطة تحول الدولة (Pierre and Peters ٢٠٠٠) من الصعب معرفة ماذا يشكّل الدليل القاطع هنا. على أساس أن معظم شبكات الحوكمة تتضمّن الفاعلين الذين يعتبرون بشكل رسمى جزءًا من الدولة، أو

يطلّبون تصديق الدولة على النتائج المتّفق عليها حتى تصبح سارية المفعول (على الرغم من أنه كما تدل مناقشتنا عن الشبكات المالية ، والتنظيم المدنى، والنظرية التى تدعو إلى توسيع نطاق العمل الموازى للحكومة، فإن البعض ليس كذلك). وفى الحدّ الأدنى، تقدم الحوكمة بيئة جديدة للتعدّدية، تفهم على أنها مشاركة فعّالة للفاعلين المتميزين المتعدّدين فى إنتاج النتائج الجماعية. وما بعد ذلك، يعتمد الكثير على تفاصيل المجتمعات المعيّنة. وعلى سبيل المثال، يحتمل أن تأخذ الحوكمة شكلا مختلفا تماما فى اقتصاد السوق الليبرالى فى المملكة المتّحدة مع حالته «إفراغ - hollowed out» عما كان فى ألمانيا بعد النقابية، لا يزال يعمل كاقتصاد سوق منسق. والمختلف مرة أخرى سيكون أنظمة النقابة التوسّعية فى شمال أوربا، التى رحّبت طويلا بتشكيلة من الفاعلين فى صنع السياسة التعاونية، والتى تعاملت مع الحوكمة المشبّكة ببساطة على أنها امتداد لشكل دولتهم المهيمنة.

جداول الأعمال والتغير السياسى

النظرية التعددية المعاصرة للدولة هى ذاتها تعدّدية بمعنى أن لها عدّة نسخ مختلفة، وكذلك جداول الأعمال السياسية المرتبطة بها. وهناك ظهر أن هناك القليل جدا فى طريق برنامج سياسى مشترك يمكن أن يدعمه التعدديون الجدد، النقابيون، النقابيون التوسّعيون، محلّلو ائتلاف الدفاع ومنظرو الحوكمة فى كلّ تشكيلتهم. وفى المناقشة التالية سوف نختار بعض الاقتراحات التى يمكن أن تصدّق عليها واحدة أو أكثر من هذه المجموعات. لكن هذه الاقتراحات ليست إضافية ولن تشكل بالتأكيد أى برنامج مشترك من النوع الذى يمكن أن نسوى به بين ليبراليى السوق والماركسيين الذى غطيناه فى الفصول الرابع والخامس على التوالى - أو فى الحقيقة الأجيال السابقة من النخبويين والتعدديين اللذين ناقشناهما فى الفصل الثانى والثالث.

- كبح الوضع المميّز للأعمال

بالنسبة للتعدديين الجدد (وبعض نقّاد النقابة غير المتوازنة) فإن المشكلة الديمقراطية الرئيسية فى الحكومة التعددية الحالية هى الموقع المميّز للأعمال.

ورغم ذلك كيف نكبح امتياز الأعمال التى لم ينفتح عليها التعدديون الجدد أنفسهم تماما. وبعض الاحتمالات كما يلى:

أولا، تنشأ هيمنة الأعمال فى الجزء الكبير من الوظائف الأساسية التى يؤديها اقتصاد السوق الرأسمالى. وإذا أمكن تغيير بيئة ذلك السوق بطريقة ما، حينئذ ربما تفيد سلطة الأعمال. وفى الماضى، حاول المخطّطون المركزيون ممارسة الرقابة الحكومية على قرارات الأعمال. هذا التخطيط المركزى للاقتصاد وصل القمّة فى ظل الأنظمة الشيوعية التى شغّلت جانب التصنيع الكامل للاقتصاد من خلال القيادة الحكومية. وفى الاقتصاديات المختلطة، كما رأينا سابقا، أخذت الدول أيضا فى العقود حتى السبعينيات صناعات كاملة تحت ملكيتها وسيطرتها. واليوم، حتى ذلك النوع من الاقتصاد المختلط يبدو غير قابل للتّصديق. فقد ثبت أن الكثير من هذه الصناعات فى النهاية عبء على الحكومة، وتم تخصيصها أو السماح باختفائها. تكمن الاحتمالية الباقية الوحيدة فى التباين الذى ناقشناه بين اقتصاديات السوق الليبرالية واقتصاديات السوق التعاونية. وفى الأخير، تقبل الأعمال أنّ يكون للاتحادات والحكومة القول الشرّعى فى عمليات الأعمال. لذا بينما يظل العمل اللاعب الرئيسى، فإن هيمنته ليست واضحة تماما مثل اقتصاديات السوق الليبرالية. وإذا كان هذا حقيقيا، حينئذ فإلى أى الحدّ يمكن أن تتحول إليه اقتصاديات السوق الليبرالية فى اتّجاه أكثر تعاونية، فإن القوّة غير المتكافئة للعمل الخاصّ قد تخفّض. وسوف يتضمن أىّ من هذا التغيير تغييرات رئيسية فى التركيب المؤسساتى للدولة - وفى ترتيبات قيادة الشركات والخبراء الماليين. وفى اقتصاديات السوق الليبرالية يمكن أن تعاقب حينئذ السياسات التى تبدو فى حالة سيّئة للعمل.

وأزمة الائتمان العالمية (The global credit crisis) التى بدأت فى ٢٠٠٧ نتيجة قروض الإسكان الأقل تنظيما فى الولايات المتحدة وتصاعدت فى ٢٠٠٨، وحفزت فى النهاية تنظيمًا حكوميًا متزايدًا وسيطرة المؤسسات المالية الكبيرة، التى امتدت فى بعض الحالات إلى الحكومات التى تسيطر على البنوك. لكن هذا التنظيم المعاد المثير لم يأت إلا بعد فترة طويلة من إلغاء التنظيم.

ويمكن أن يرتفع تنظيم الأعمال إلى مستوى أعلى، ففى الاتحاد الأوربى، انتقلت ٧٠ بالمائة من التنظيمات الاقتصادية إلى مستوى الاتحاد الأوربى. يجادل النقّاد بأنّ العمل له الآن وضعا مميّزا فى صنع سياسة الاتحاد الأوربى. ويردّ المدافعون بأنّ النطاق الواسع للاتحاد الأوربى يكون كفؤا للنطاق الواسع للشركات الدوليّة التى لولا ذلك لهربت من التنظيم. لذا فى ٢٠٠٧ كسبت المفوضية الأوربية قضية مضادة للاحتكار رئيسية ضدّ شركة مايكروسوفت، وهى القضية التى لم تفكر آىّ دولة من دول الاتحاد الأوربى الأعضاء فى أن تواجهها بنفسها.

والطريق الآخر للعمل مع الأعمال بدلا من العمل ضدّه ستكون لمجموعات عديمة الأعمال لتعريف اهتماماتها بالطرق التى تتوافق مع مصالح العمل الرئيسية. وعلى سبيل المثال، يمكن أن يدفع اختصاصيو البيئة فكرة أن «جزاء منع التلوث» (لأن التلوث يدل على استعمال الصناعة لمواد غير كفؤة). وليس من قبيل المصادفة أنّ هذا النوع من الحديث كسب أرضا بصورة أكثر فاعلية فى الثمانينيات فصاعدا فى البلدان ذات اقتصاديات السوق التعاونية (cooperative market economies) وفكرة «المسئولية الاجتماعية للشركات» التى تبناها العديد من الأعمال التجارية الكبيرة قد تفتح أيضا بعض الأبواب للنشطاء الذين يحاولون جعل الشركات تغير طرقها.

- تقوية الجماعات

يعتقد التعدديون من جميع الأنواع أن المجتمع الصحّى، هو ذلك المجتمع صاحب حياة مجموعة نشيطة، وهم قلقون حول نوع إضفاء الصفة الفردية المميزة للحياة الاجتماعية التى روّجت لها ليبرالية السوق (انظر الفصل الخامس). يجب أن يقاوم التعدديون السوق الليبرالى الذى يشوه سمعة المجموعات ويهدمها. وعلاوة على ذلك ، يجب أن يدافعوا عن السياسات الحكومية التى تروّج لحياة المجموعة. ووفقا لهذه المبادئ، يرثى مايكل والزر (Michael Walzer) (١٩٩١، ١٩٩٤) مجتمع «الأفراد المعزولين - dissociated individuals» فهو يعتقد أن فى الولايات المتّحدة على الأقل: «إن من المعقول دعوة الدولة إلى إنقاذ المجتمع المدنى» الذى يتضمّن «تعبئة، تنظيمًا، وإن كان ضروريا،

دعم النوع الصحيح من الجماعات» (١٩٩٤: ١٢٥، ١٩١). وسوف تتضمن الجماعات ذات العلاقة ؛ النقابات العمالية، «مدارس الإعفاء الخاص . charter schools» التى يديرها الآباء والمعلمين والإسكان وتعاونيات العمّال، ومنظمو مشروعات المجتمع ، والجمعيات الدينية والعرقية والثقافية التى تقدم أيضا خدمات اجتماعية. (أى متهكم يقول إنّ حزب الله فى لبنان وحماس فى فلسطين هم كذلك بالضبط يقدمون خدمات اجتماعية). وسوف تساعد هذه المجموعات على إنجاب المواطنين الجيدين، مقابل المعزولين اجتماعيا من ليبرالية السوق، الذين يمكنهم أن يستهلكوا وينتجوا فقط، ولا يدعمون الدولة.

وبروح مماثلة أكثر راديكالية، يقترح هيرست (Hirst ١٩٩٤) نموذج «ديمقراطية ترابطية . associative democracy» تطلع فيه جمعيات المواطنين بالعديد من المهام التى تقوم بها الدولة حاليا (مثل التعليم والصحة وتنمية المجتمع). ويمكن أن نربط جدول أعمال هيرست بنموذج الحوكمة الذى ناقشناه، لكنّه يختلف فى رغبته فى استبعاد فاعلى الحكومة من المشاركة فى إدارة المشاريع والبرامج. وبالنسبة لهيرست سيكون دور الدولة قاصرا على تمكين هذه الجمعيات من النمو والازدهار، وبعد ذلك لا تتدخّل فى شئونهم.

يدافع بعض المحلّلين عن دولة شاملة (inclusive state) بشكل أكثر نشاطا التى ستكون إحدى مهامها الأساسية أن تنظّم القنوات للتعبير عن مصالح المجموعات الفقيرة والمضطهدة، الذين يكونون عادة فى موقع ضعف فى التفاعل التعددى. وهذا سيتضمّن تمديد النموذج الشمالى للنقابة التوسّعية (expansive corporatism) الذى ناقشناه فى وقت سابق. لذا يقترح كوهين وروجرز (١٩٩٢) نموذجًا يندرج (بشكل مشوّش) أيضا تحت اسم «الديمقراطية الترابطية . associative democracy» الذى تتدخل الحكومة بموجبه فى المجتمع المدنى لإنشاء الجمعيات المطلوبة، خصوصا من النوع غير المميز اقتصاديا. وهذه الجمعيات سوف تتحد بعد ذلك رسميا فى العملية الحكومية. لكن كما رأينا فى الحالات الشمالية، فإن هذا النوع من التضمين النشيط لا ينتج بالضرورة مجتمعا مدنيا حيويا من السلطات المعوّضة . بدلا من ذلك، يمكن أن يتبنى زعماء

الجماعات توجها معتدلا جدا ووسطيا. يقترح إيريس يونج (١٩٩٠، ١٩٨٩ Iris Young) مساواة لا تزال أكثر راديكالية للسلطة السياسية عندما يجادل بأنّ الجماعات المضطهدة فى المجتمع يجب أن يكون لديها قوّة نقض رسمية (formal veto power) على أىّ قرارات سياسية تؤثّر عليهم. «المرشّحون الواضحون لتمثيل الجماعة فى صنع السياسة فى الولايات المتّحدة هم النساء، السود، الأمريكيون الأصليون، كبار السنّ، الناس الفقراء والمعاقون واللوطيون والسحاقيات، والأمريكان الناطقون بالإسبانية، والشباب والعمّال غير المهنيين» (١٩٨٩Young: ٢٦٥). تشكّل هذه المجموعات معا الأغلبية الواسعة من السكان. ولم يتبنى أبدا شيئًا كهذا - وليس من السهل رؤية كيف يمكن أن يكون، علما بتدافع المنزلة «المضطهدة» التى ستحدث عندما يصبح مفهوما أنّ القوّة الهائلة (للمفارقة) تصبح حقا للمضطهدين. إن سياسة قوّة النقض الواسعة الانتشار حتما ما تكون أيضا سياسة مأزق.

إن مقاربة بديلة لمساواة السلطة ستقوّى جماعات المجتمع المدنى بدلا من البحث عن تكاملها مباشرة مع الدولة. لقد رأينا القوّة التى يمكن أن يستخدمها النشطاء والحركات الاجتماعية فى الشركات، فى حالة شركة شل فى التسعينيات، أقنعت الشركات بإعادة وضعها. ويمكن أن تجعل الحركات الاجتماعية نفسها أيضا تشعر كموازنة لتأثير الشركات على الدولة. وتقوية سلطة مجموعات المجتمع المدنى يمكن أن تتم كمسألة سياسة عامّة: على سبيل المثال، من خلال القوانين التى تحمى النشاط السياسى والاتحاد. وفى المقابل، فإن سياسات مثل تطبيق قوانين مكافحة الإرهاب ضدّ جماعات حقوق الحيوان والبيئة قد يساعد على تحطيم نشاط المجتمع المدنى. (فى الولايات المتّحدة، عرّف مكتب التحقيقات الفيدرالى جبهة تحرير الأرض (Earth Liberation Front) على أنها مجموعة الإرهاب الداخلى رقم واحد، على الرغم من أنه لم يتضرر أى شخص نتيجة عمل جبهة تحرير الأرض.

- بناء ودقرطة الشبكات

يفتقر محلّلو الحكومات المشبّكة عادة إلى أىّ جدول أعمال سياسى شامل، لكنّهم لديهم بعض الأفكار التوجيهية (Rhodes ٢٠٠٦ :٤٣٢-٣) .(إنّ الذريعة هنا عموما للتكامل الأفضل عبر هؤلاء المتضمنين فى قضية: فى المملكة المتّحدة، المصطلحات الشائعة ذات العلاقة «التحق بالحكومة، بشراكة وستقترب كل الحكومة». مثل هذا التحذير يبدأ بفكرة جعل كلّ الأقسام الحكومية تهتم بقضية مشتركة للعمل مع بعضهم البعض (بدلا من ضدّها). والفشل الذريع لوكالة المخابرات المركزية (Central Intelligence Agency) ومكتب التحقيقات الفيدرالى FBI وإدارة الهجرة والجنّسية (Immigration and Naturalization) فى المشاركة فى المعلومات مكّنت من أن تحدث هجمات الحادى عشر من سبتمبر على مركز التجارة العالمى ووزارة الدفاع الأمريكية فى ٢٠٠١. وكان الإنشاء اللاحق لقسم الأمن الداخلى مقاربة غير متشابكة هرمية تقليدية. فقد استجابت للفشل بأن جمعت سويا ٢٢ وكالة صغيرة منفصلة سابقا . لكن ليس من بينها مكتب التحقيقات الفيدرالى أو وكالة المخابرات المركزية). و«الالتحاق بـ» داخل الحكومة يمكن أن يتبع حينئذ بالانضمام إلى بفاعلين غير حكوميين معنيين. حاليا، مع ذلك، لا يوجد شىء يقترب من بعد من علم تصميم الشبكة، بخلاف ما سمّاه Rhodes (٢٠٠٦: ٤٣٣) بـ«المزيج عابر من الأمثال والأوامر».

ومع ذلك فإن بناء الشبكة ليس جدول الأعمال الوحيد أو ربما الأكثر أهمية المرتبط بمقاربة الحوكمة. وقد يكون الأكثر أهميّة جهود دقرطة الشبكات. وقد كانت هذه الشبكات بطيئة جدا حتى تنطلق، مع الأخذ فى الاعتبار الارتباط المستمر لنظرية ديمقراطية بصورة دولة ذات سيادة متجاوبة مع ناخبيها. ولكن إذا كانت كلّ السلطات الشرعية فى عالم اليوم يجب أن تكون ديمقراطية، إذن يجب أن تتحرك الشبكات أيضا فى اتّجاه أكثر ديمقراطية. وكما رأينا، يمكن أن تكون الشبكات خاصّة ومخفية: ومن وجهة نظر الديمقراطية، يجب أن تجعلها الفكرة أكثر مرئية وأكثر شمولا، وترتبط بالمزيد من الفاعلين المؤهّلين. وفى سياق الحوكمة المشبّكة، ترتبط نماذج الديمقراطية بتجمع الأصوات التى تخفق بشكل سيئ جدا. ومقاربات الديمقراطية التى تؤكد على التضمين والاتصال المفتوح

(انظر على سبيل المثال Young ٢٠٠٠) يجب أن تكون قادرة على تقديم الكثير فى طريق العلاج الديمقراطى للحوكمة المشبّكة. مثل هذا التوجيه يحتمل أن يوجد فى نظرية ديمقراطية ما بعد الليبرالية وليست الليبرالية(Sorensen و Torfing ٢٠٠٧)، لأن الحوكمة المشبّكة تستثنى الديمقراطية الانتخابية والبرلمانية. وسوف نعود إلى بعض سمات التجديد الديمقراطى (democratic renewal) فى الحوكمة المشبّكة فى الفصل التاسع.

الخاتمة

تكافح التعدّدية اليوم مع حقائق قوّة الأعمال المركّزة، شراكة النقابيين، تأثير الخبرة الفنية فى صنع السياسة، الحالات الكبيرة والمعقّدة والحوكمة المشبكة متعدّد المستويات. وفى نفس الوقت تظل التعدّدية ملتزمة بالقوّة المفرّقة والحكومة النيابية. ولا يجب أن يسمح للمال بأن يكون الصالح المهيمن الذى يسيطر على توزيع كلّ السلع الاجتماعية الأخرى. مثل السلطة السياسية، والصحة، والتغطية الإعلامية المناسبة، الشعبية الانتخابية، والإنجاز فى التعليم، الرياضة أو مجالات الحياة الأخرى (Walzer ١٩٨٣). ويشمل المنظر الطبيعى المعقّد للتعدّدية المعاصرة الآن تشكيلة المقاربات فى نظرية الدولة. البعض منها ترك مصطلح «التعددية» ويبدو أن البعض الآخر يتفوق على الدولة. ومع ذلك ، يثبت من الصعب فى أغلب الأحيان هز الدولة بشدّة. إنها تكمن فى خلفية الموازى الحكومى، والحوكمة المدنية والمشبّكة، التى تعرض غالبا عودة نهائية إلى الدولة. أو تطلّب تدخّل الدولة فى حلّ المشاكل، والتنظيم والتعاون.

اعتبر التعدديون الكلاسيكيون ومن جاء بعدهم أن الانتخابات التنافسية أساسية لأىّ دولة متعددة الحكم. وفى حين أن العديد من المقاربات التى درسناها فى هذا الفصل تقلّل من قيمة الانتخابات. فلا أحد منها يعتقد أن الانتخابات غير ذات علاقة. وفى الفصل القادم سوف نلقى نظرة فاحصة على ما يحدث فى الانتخابات، وجدليا حجر زاوية فى السمة الديمقراطية للدولة الديمقراطية الليبرالية.

الفصل السابع

السياسة الانتخابية التنافسية

هناك فى الديمقراطية ما هو أكثر من الانتخابات، ورغم ذلك فالانتخابات أساسية فى الشكل المعيّن للديمقراطية الذى جاء ليميز أكثر الدول الليبرالية. وكما وضعها الرّئيس «فرانكلين روزفلت - Franklin Roosevelt»: «إن الحكّام الأساسيين لديمقراطيتنا ليسوا الرئيس وأعضاء مجلس الشيوخ وأعضاء الكونجرس والمسئولين الحكوميين، وإنما هم الناخبين فى هذه البلاد". يعتبر العديد من المراقبين وجود الانتخابات التنافسية أقل مطلب لدولة تعتبر نفسها ديمقراطية. ومع ذلك، تتطلب معايير الحرية والعدل التى عادة ما تطبق على الانتخابات حريات مدنية واختيارًا مطلقًا للناخبين، وهى الظروف التى لا تتوفر فى أغلب الأحيان فى الواقع العملى. لذا فإن الحضور المجرّد للأصوات الدورية الذى يتضمّن عددًا كبيرًا من السكان ليس كافيا للتصديق على أوراق اعتماد الديمقراطية فى أىّ دولة - حيث تواصل البرهنة على ذلك دول معاصرة مثل روسيا وسنغافورة والعديد من البلدان الأفريقية مثل كينيا وزيمبابوى.

تلتزم التعدّدية بانتخابات ذات هدف. وبالمقارنة يعتبر منظرو النخبة الكلاسيكيون الانتخابات على أنها حيل تشرّيعية لحكم النخب المستمر. ويعتبر الماركسيون الانتخابات أيضا خدعة ضرورية، غطاء للطبقة الحاكمة والدولة بأنها يجب أن تعمل طبقا لقواعد الاقتصاد الرأسمالى. وقد أبرز ليبراليو السوق عددًا من المشاكل فى تمييز أىّ شىء ذى مغزى عن نتائج الانتخابات (انظر الفصل الرابع) - وسوف نعود إلى البعض منها ثانية فى هذا الفصل. ويهتم ليبراليو السوق بوضع القيادة السياسية فى موضعها الصحيح، وليس كيف تصل هذه

القيادة هناك. ويبرزون أيضا سلسلة من المشاكل تميز أىّ شىء ذى مغزى من نتائج الانتخابات. ويفى التعدديون بعهدهم للانتخابات على أنها طريق حاسم للترويج للمنافسة السياسية التى يتطلبها الحكم المتعدد، ووسيلة لضمان نفوذ الجماعة فى السياسة (لأن الجماعات يمكن أن تكون نشطة فى الحملات الانتخابية). ولا يعتقد التعدديون أنّ الانتخابات حاسمة بالكامل فى تقرير من يمارس السلطة السياسية الفعّالة ومحتوى السياسات العامّة ـ ولكن لا يرى أحد منهم الانتخابات بغير ذات علاقة. وكما رأينا فى الفصل الثانى، فحتى الحد الأدنى من التعدديين الذين اتفقوا مع سكمبتر (Schumpeter) على رؤية الانتخابات بشكل رئيسى على أنها استسلام دورى من النخب المتنافسة إلى الرأى العام يحددون مع ذلك دورا مهما للانتخابات.

وفى هذا الفصل، سنلقى بنظرة فاحصة على السياسة الانتخابية، من ناحية كيف يدلى المواطنون بأصواتهم، وكيف يُنتخب النواب وما يعملونه بعد انتخابهم. وسوف ننظر إلى الأدوار التى يلعبها الناخبون والأحزاب والمرشّحون، وأنظمة التصويت المختلفة، وطرق تمثيل الرأى العام المختلفة. ثم نفحص السياسة التى تحدث داخل السلطات التشريعية المنتخبة ـ وكيف تؤثر الأخيرة على محتوى السياسة العامّة.

المجتمع والسياسة: الناخبون، الأحزاب، الأنظمة

من وجهة نظر بسيطة للهدف الديمقراطى، تعتبر الانتخابات هى الوسائل التى يضمن من خلالها الناخبون العاديون أنّ تفضيلاتهم ستجعلها الحكومة مشرّوعة. وهذا يتطلّب أن يكون كلّ الناخبين على دراية بمصالحهم الخاصة، ويعرفوا كيف سيؤثر وضع المرشّحين المختلفين على تلك المصالح، وبعد ذلك يقومون باختيار مدروس للمرشّحين وفقا لذلك. وفى الخمسينيات، تخيل عدد من علماء الاجتماع الأمريكيين والعلماء السياسيين الذين ينفّذون دراسات السلوك الانتخابى نظرية معيارية تتضمّن ناخبين راشدين جدا ومطّلعين جدا. وقد كانت تسمى النظرية الكلاسيكية للديمقراطية ـ classical theory of

democracy» من قبل باحثى دراسة من «برلسون ـ Berelson» وآخرين (١٩٥٤) إلى بيك Beck (٢٤٦:١٩٨٦) الذى بدأ يفضح زيف النموذج الذى يوضح القدرة المحدودة للناخبين العاديين. هذه النظرية الكلاسيكية للديمقراطية لم توجد فى الحقيقة فى النظرية الديمقراطية ـ ولم يهتم باحثو الدراسة بسؤال المنظرين الديمقراطيين فيما يعتقدون أنه مطلوب من المواطنين والناخبين العاديين (Natchez ١٩٨٥).

وسيقوم منظرو «الاختيار العقلانى ـ rational choice» أيضا بوضع فرضيات مثل هذا ـ على الرغم من أنها ليست أساسًا لبعض النظريات التقادمية الخيالية، لكن بالأحرى لكى يبنوا نظرية توضيحية حول كيف تعمل الانتخابات فى الحقيقة. ومن خلال نظرية الاختيار العقلانى ليست هناك حاجة لأن نقرر بشكل تجريبى أن فرضيات رشد الناخبين المعينين حقيقية. ولا تزال النماذج مفيدة حتى إذا كانت تستند على الفرضيات المريبة حول الأفراد ـ طالما كانت تعطى تنبؤات يمكن اختبارها (يرتبط هذا الموقف فى الاقتصاد بفريدمان (Friedman ـ ١٩٥٣). وبعد قليل، سنلقى نظرة على بعض تحليلات الاختيار الرشيد للانتخابات الشعبية. ولكن سنفحص أولا عقودًا عديدة من العمل على قدرات ونزعات الناخبين ـ وما يخبرننا تأثير تلك الانتخابات على الحكومة والسياسة العامّة.

ـ القدرة المحدودة للناخبين.

إن الأداة الرئيسية والأكثر ألفة للتحقق من سلوك الناخبين هى استطلاعات الرأى. يتكون الاستطلاع من عدد من الأسئلة حول (على سبيل المثال) رأى الفرد فى نوع معين من القضايا، خصائصه أو خصائصها الاجتماعية وتعيين الهوية السياسية، ونزعاتهم نحو مرشّحين وأحزاب معيّنة، واختيارات سياسية محتملة. والنقاش الأساسى فى دراسات بحث استطلاع السلوك الانتخابى خلال السنوات الـ٦٠ الماضية يتعلّق بقدرة الناخبين. وعموما، رسم باحثو الدراسة صورًا غير منمّقة تماما عن الجمهور العام (Kinder and Sears ٨-٦٦٤:١٩٨٣) لا يهتمّ الناس كثيرا بالسياسة. ولا يشغلون أنفسهم بأخبار القضايا السياسية: ولديهم معرفة سياسية متواضعة وبضعة آراء حقيقية. وإذا كانت لديهم آراء، فإنها تكون

أحيانا مسألة تعصّب وإجحاف نحو الآخرين المختلفين، ومن المؤكد أنهم يفتقرون إلى ما سمّاه Converse (١٩٦٤) «أنظمة الإعتقاد حول السياسة - belief systems about policy».

لذا، ما الذى يحفّز الناخبين، إن لم تكن لديهم آراؤهم ومعتقاداتهم المدروسة؟ عموما، يمكن أن نجد الإجابة فى القوى النفسية أو الاجتماعية التى لا يفهمها الناخب الفردى بالكامل. ومن الناحية النفسية، فإن تعريف الهوية الحزبية المكتسبة فى سن مبكّرة من والدى المرء قد يكون مهما، ويصبح هذا مصدرا لدراسات التصويت الأمريكية (Campbell et al. ١٩٦٠). (أو رغبة للتوافق مع آراء أولئك الذين يثبت اختلاط المرء بهم قويا (Noelle-Neumann ١٩٨٤). والخصائص الاجتماعية، مثل الدين والانتماء العرقى والجنس والطبقة قد يكتشف أنها تحدد كيف يصوت الناس، وكانت هذه الخصائص بارزة فى دراسات التصويت فى البلدان الأوربية (على سبيل المثال Butler and Stokes ١٩٧١). وعلى ذلك سوف يصوت أفراد الطبقة العاملة عادة لصالح الأحزاب الاشتراكية، ويصوت أفراد الطبقة الوسطى للأحزاب الأكثر محافظة، وغالبا ما تصوت الأقليّات العرقية المحرومة بشكل كبير لصالح أحزاب اليسار. لذا، غالبا ما يصوت الأمريكان من أصل أفريقى فى الولايات المتّحدة لصالح الديمقراطيين.

أخذ منظرو النخبة نتائج دراسة البحث حول افتقار اهتمام الجماهير بالسياسة لتأكيد فكرة أنّ السياسة هى فى الأساس نشاط النخبة. وانتقاد المنظرين لهيمنة النخبة سوف يرى المشكلة هنا على أنها إحدى النخب المستمرة فى حشد الجماهير فى الظلام. وعلى النقيض من ذلك، رسم داى وزجلر - Dye وZeigler (١٩٨٧: ١٤-١٧) فى كتابهما المنهجى الأكثر رواجا عن السياسة الأمريكية خلاصة بأن «سخرية الديمقراطية - irony of democracy» هى أنّ القيم الديمقراطية هى التى تتمسك بها وتتعلق بها النخب وليست الجماهير، التى يسيطر عليها الجهل والظلام. ورغم ذلك يمكن للتعدديين، أيضا، أن يستمدوا الراحة من بحث دراسة الرأى. وفى منتصف القرن العشرين، كان التعدديون فى الولايات المتّحدة ، مجموعات وليسوا أفرادًا هم الحقيقة الأساسية

فى الحياة السياسية. والاهتمام والاشتراك الأكثر من اللازم فى السياسة من ناحية الناس العاديين من المحتمل أن يصاحب فقط الحركات الجماهيرية التى يقودها الديماغوجيون. وإذا ما اجتذبوا إلى السياسة، فربما يختار الناس العاديون دعم الأحزاب الشيوعية ضدّ النظام، أو الأحزاب الفاشية اليمينية المتطرّفة ـ من النوع الذى كان موجودا فى أوربا، وقد جاءوا فى الحقيقة إلى السلطة فى ألمانيا وإيطاليا بتأثير كارثى. وبالمقارنة بمثل هذه الاحتمالات فى الخمسينيات فإن لا مبالاة الجماهير والإقبال المتدنى على الانتخابات لم يبدوا سيئين جدا. واهتمام الجماهير والتعبئة قد تهدد تعدّد مراكز السلطة السياسية التى يقدرها التعدديون. وعلى سبيل المثال، استندال (Dahl ١٩٥٦) على نتائج بحث المسح للدفاع عن تأثير المواطنين العاديين فى السياسة المقيّدة وغير المباشرة.

وفى الآونة الأخيرة، قدم الاقتصادى «براين كابلان ـ Bryan Caplan» (٢٠٠٧) حيلة مبتكرة عن عجز الناخبين، وقد جادل بأنّ مشكلة الناخبين ليست جهلهم أو رأيهم غير الناضج، وإنما بالأحرى، هو أن أكثر الناخبين يريدون أشياء سيئة من السياسة؛ التى توصلها الديمقراطية بعد ذلك. لذا «تفشل الديمقراطية لأنها تقوم بما يريده الناخبون» (Caplan ٢٠٠٧: ٣). يريد معظم الناخبين تنظيماً بدلا من سوق حرّة، حماية للتجارة الحرة (لأنهم يكرهون الأجانب) وأمن التوظيف بدلا من الزيادات فى الإنتاج. فى الديمقراطية، تطرد هذه الإجحافات الاقتصاد الجيد. وتكون النتيجة أن يصبح الناس أكثر فقرا مما يمكن أن يكونوا. ومع ذلك، يبدو كلّ هذا إشكاليا لاقتصادى أو ليبرالى السوق: ومن السّهل جدا أن نجد قيماً غير اقتصادية تبرّر كلّ شىء يدينه كابلان.

ـ إعادة النظر فى قدرة الناخبين.

وبمرور الزمن، فإن الصورة غير المنمّقة عن الجمهور العام التى نشأت عن حزب منتصف القرن العشرين، يعاد تقديرها ثانية، حتى بواسطة بعض باحثى الدراسة. كانت تصاغ الاستطلاعات أحيانا بشكل سيئ، وتفشل فى إدراك عمق

وقوّة إدراك الناخبين السياسى، لأن النخب التى أعدتها استخدموا لغة سيّئة فى أسئلتهم. بالإضافة إلى ذلك، اتضح فى النهاية أنّ الناخبين فى أغلب الأحيان قادرون تماما على نقل حكم ذى أثر رجعى عن أداء الحكومات، ينقلب على الإدارات التى تعمل بشكل سيئ Fiorina (١٩٨١).

التأكيد المبكّر على كيف يعرف الناخبون قليلا عن القضايا السياسية عندما استجوبهم باحثو المسح، ثبت فى النهاية أنه غير ذى علاقة. ويمكننا أن نعقد مناظرة هنا بين الانتخابات والأسواق الاقتصادية، فالمستهلكون ليست لديهم المعلومات المثالية المحددة فى النماذج الرسمية للأسواق، وقد يتصرف العديد من المستهلكين بشكل فطرى. ويعرفون القليل عن المنتجات أو الموردين الأفضل. ورغم ذلك، فإن هذا لا يوقّف الأسواق الاقتصادية عن الاستجابة للمستهلكين، مع الأرباح الاحتمالية الضخمة الّتى تجنيها الشركة التى تتوصل إلى منتج أفضل وعقوبات ضخمة على الشركات التى تقع خلف المنحنى. إنما سيتطلب فقط من أقلية صغيرة من المستهلكين حسنى الاطلاع، بالإضافة إلى إعلام جماهيرى يمكن أن يجمع أموالا من تقديم المعلومات الأفضل إليهم، أن يجعلوا الأسواق متجاوبة. ويصدق نفس الشىء على السياسة. فالمواطنون ليسوا بحاجة لأن يقرأوا كتيبًا كاملاً عن الحياة السياسية قبل أن يشاركوا، أو حتى تكون لديهم وجهة نظر متطوّرة خصوصا عن كيف تعمل الحكومة، طالما كان لديهم بعض الوعى السياسى العامّ عن بضع قضايا يهتمّون بهم. والناخبون ككل يمكن أن يتصرّفوا بعد ذلك «كجمهور راشد». والأقلّيات المعيّنة من المواطنين الذين يهتمون بقضايا مختلفة يخلقون إذن «رأيًا عامًا ـ public opinion» (Page and Shpiro ١٩٩٢).

يعزّز تطوّران آخران هذه النتيجة. أولا، فى الكثير من الديمقراطيات الليبرالية الوطيدة أصبح كل من تعريف هوية الحزب والخصائص الاجتماعية بذات علاقة أقل فى تحديد كيف يصوِّت الناس. والأعداد الهابطة من المواطنين تشعر بأنها تستطيع أن تفهم أىّ حزب. وبالمثل، تظهر الاستطلاعات أنّ الناخبين يصبحون أكثر احتمالا للتصويت على أساس آرائهم عن قضيتهم. وكما وضعها «روز وماكاليستر ـ Rose and McAllister» (١٩٨٦) «يبدأ الناخبون فى

الاختيار». أصبحت إدارة الحملة السياسية أكثر تطوّرا، إذ تعكس حقيقة أنّ دعم ناخبين أقل يمكن أن تأخذه الأحزاب أمرا بديهيا. ثانيا، القلق القديم حول جماهير محتشدة تصوت لصالح أحزاب متطرّفة من اليسار أو اليمين أصبح على نحو متزايد خطأً تاريخيا. فالديمقراطيات الليبرالية التى وجدت بعد الحرب العالمية الثانية ثبت أنها مستقرة جدا بالفعل. بصرف النّظر عن نوع نظام التصويت التى نشرته، أو عدد الأحزاب السياسية التى عرضتها. والموجات المعزولة من أحزاب أقصى اليمين التى تناشد التمييز العنصرى والمشاعر المضادة للأجانب كانت عموما صغيرة وقصيرة الأجل. وعلاوة على ذلك، أنتجت ديكتاتوريات فاشية وعسكرية فى بلدان مثل إسبانيا والبرتغال واليونان والأرجنتين والبرازيل فى السبعينيات والثمانينيات ديمقراطية ليبرالية. ومنذ عام ١٩٨٩، قامت معظم دول ما بعد الشيوعية بتحول إلى الديمقراطية الليبرالية عن طريق الأحزاب التنافسية (مع ارتداد البعض منها وبشكل خاص فى روسيا).

والسبب النهائى بعدم القلق حول أكثر نقائص الناخبين الذى تكشفه الدراسة البحثية يكمن فى قيود آلة البحث ذاتها، التى تتضمّن عادة الهجوم على كمين من الناس العاديين بمجموعة من الأسئلة لم تكن لديهم الفرصة للتفكير فيها. وكما سنرى فى الفصل التاسع، عندما يعطى الناس العاديون فرصة للتفكير فى القضايا يمكن أن يثبتوا جدارة فريدة.

- إرضاء الناخب المتوسط

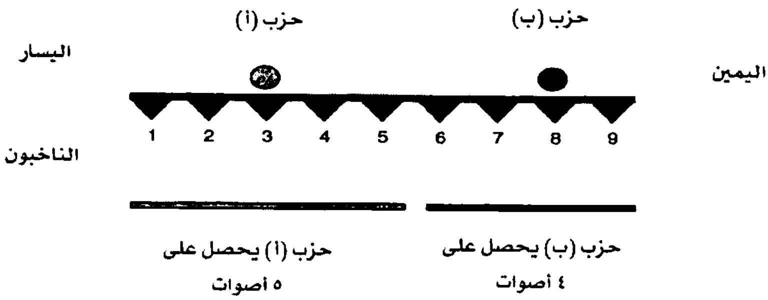
بعض التحليلات البسيطة المستخرجة من نظرية الاختيار الرشيد (rational choice التى طوّرها «دونز ـ Downs» (١٩٥٧) يمكن جعلها تظهر أن الناخبين ككل يمكن أن يتصرّفوا بعض الشّىء مثل «جمهور عقلانى ـ rational public» يجبر الأحزاب على الاقتراب من موقع مركزى يعظم أيضا الرفاهية الاجتماعية. بدأ دونز بافتراض أنّ السياسة يمكن أن تمثّل بشكل بيانى كما فى الشكل (٧-١) حيث توجد سلسلة من المواقع السياسية تمتدّ من اليسار إلى اليمين. وبعد ذلك افترض أنّ كلّ ناخب يختار أيّا من الحزبين الأقرب إلى موقعه على هذا البعد اليسار ـ اليمين. يوضح شكل (٧-١) تصورا مبسّطا تماما للانتخاب. دعنا نفترض أنّ

هناك تسعة ناخبين فقط الذين يوزّعون على طول بعد سياسى من مواقع جناح اليسار (الراديكالى) من جانب إلى المواقع المعتدلة فى المنتصف، إلى مواقع جناح اليمين (المحافظ). افترض أيضا أنّ الناخبين متباعدون بانتظام على طول هذا البعد. افترض الآن أنّ الحزبين السياسيين قائمان ، أحدهما على اليسار والآخر على اليمين. فى شكل (٧-١) حزب اليسار (أ) يتخذ فى البداية موقعًا قريبًا جدًا من الناخب (٣) وحزب اليمين (ب) قريب من الناخب (٨) ماذا يحدث بعد ذلك؟ إذا صوّت الأفراد وفقا للحزب الأقرب من موقعهم فسوف يختار الناخبون ١، ٢، ٣، ٤ و ٥ الحزب (أ) ويختار الناخبون ٦، ٧، ٨ و ٩ الحزب (ب). يفوز الحزب (أ) بـ خمسة أصوات، ويحصل الحزب (ب) على أربعة أصوات.

إذا أراد الحزب (ب) تجنّب الخسارة مرة أخرى فيجب أن يحرّك مواقع سياسته نحو الناخبين الأكثر تمركزا: ويجب أن يستجيب الحزب (أ) بالانتقال إلى المركز أيضا. تقترب الأحزاب من موقع الناخب (٥)، الذى يعتبر الناخب المتوسط، الشخص الذى يتساوى عدد الناس على يساره عددهم على يمينه. إنّ موقع الناخب المتوسط مهيمن فى أنّه لا يهزم بأىّ بديل آخر. وسيحصل الناخب المتوسط على ما يريده فى وقت أطول بكثير من النظام السياسى عن الناخبين ذوى المواقع الأكثر تطرفا. يوضح شكل (٧-٢) ما يحدث إذا ما وصل الحزب (ب) إلى هذا الموقع أولا.

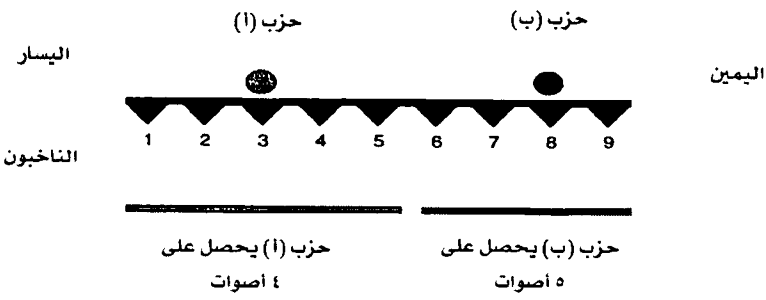
تعظم هذه النتيجة بشكل جدلى رفاهية الناخبين ككل. يوضح شكل (٧-٣) الحزب الفائز عند موقع الناخب (٥)، مع المسافات من موقع الفائز إلى مواقع كلّ الناخبين الآخرين. وإذا جمع هذه المسافات، بإضافة ١ لكلّ مسافة، فسوف نحصل على نتيجة ٢٠ نقطة من المسافة الكليّة بين الحزب الفائز والناخبين ككل. افترض بدلا من ذلك أنّ الحزب الفائز لسبب ما كان يقع فى موقع أكثر تطرفا، مثل موقع الناخب ٨ على اليمين، وهو الموقف الذى يظهر فى الشكل (٧-٤) وهنا إذا جمعنا مسافة النقاط فسوف نحصل على نتيجة ٢٩، وهو الموقع الأكثر سوءا بشروط الرفاهية. موقع الناخب المتوسط يكون أفضل من أىّ موقع آخر فى تقليل المسافة الكليّة بين مواقع كلّ الناخبين وموقع الحزب الفائز.

شكل (٧-١) المنافسة بين حزبين وفقا لأبعاد اليسار. اليمين:

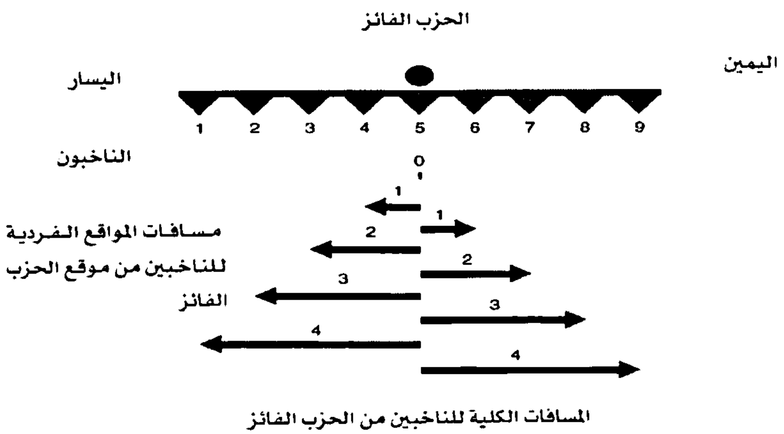


فى نظم العالم السياسية الحقيقية، هناك أكثر بكثير من ٩ ناخبين، الذين لا يحتمل أن يكونوا متباعدين، ولكن يتجمعون فى تجمعات من نوع ما فى نقاط مختلفة من السلسلة. بينما لا تزال حجّة الناخب المتوسط يعتقد بها. وفى الشكل (٧-١) تَصادف أن كان الناخب المتوسط فى منتصف السلسلة. لكن إذا تجمع الناخبون على سبيل المثال على يمين السلسلة، فلا تزال حوافز الأحزاب للبحث عن موقع الناخب المتوسط باقية. على الرغم من أن الناخب المتوسط يقع الآن جهة اليمين.

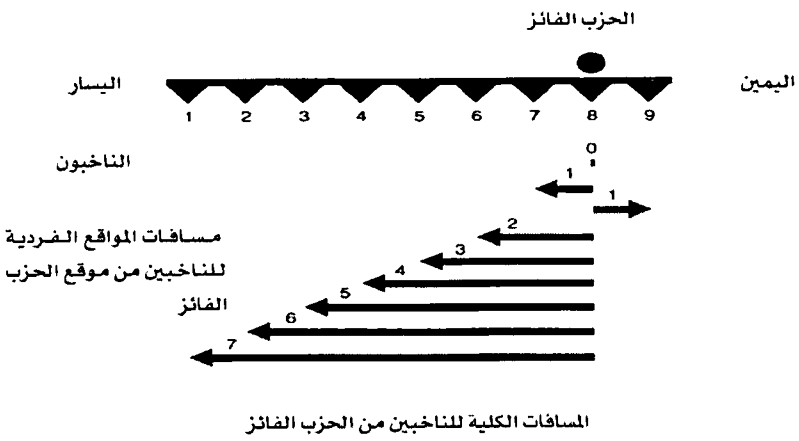
شكل (٧-٢) فى المنافسة بين الحزبين، تقترب الأحزاب من الناخب المتوسط



شكل (٧-٣) حزب حاكم فى موقع الناخب المتوسط يعظم الرفاهية الاجتماعية:



شكل (٧-٤) الحزب الحاكم فى موقع بعيد عن موقع الناخب المتوسط سيكون الأسوأ فى شروط الرفاهية لمعظم الناخبين:



ومن الناحية العملية، قد لا تجرى الانتخابات وفقا لما يقترحه هذا النموذج المبسّط جدا، وتكون المشاكل الرئيسية كما يلى:

١- قد لا يقود الأحزاب سياسيون مرنون يعظمون الأصوات، الذين لا يقولون أىّ شىء للحصول على الأصوات، وإنما يقودها زعماء أيديولوجيون الذين تعهدوا بألا يتغيروا ولا يمكنهم أن يتغيروا. ولن يحدث التقارب من موقع الناخب المتوسط، ولكن أىّ حزب أو مرشّح سيكون أقرب من الناخب المتوسط سيظل فائزا.

٢ - قد لا يتراصف الناخبون والأحزاب على طول بعد واحد، وإنما على اثنين أو ثلاثة أبعاد. ويظهر البحث أنه من النادر أن يكون هناك أكثر من هذا. وعلى سبيل المثال، قد يعتقد الناس على أساس اليسار - اليمين، لكن أيضا على أساس الانتماء العرقى أو الدين أو اللغة. وقد تتعلق الأبعاد المحتملة الأخرى بسياسة الدفاع (صقور إلى الحمائم)، أو قضايا بيئية (الأخضر إلى الأسمر). وعندما تكون هناك أبعاد متعدّدة، تصبح المنافسة الانتخابية أكثر تعقيدا وتكون نتيجتها أقل توقّعا. ومع ذلك سيبقى هناك ميل للفائزين لتبنّى مواقف معتدلة نسبيا قريبة من الناخب المتوسط من كلّ بعد.

٣ - إذا كان هناك أكثر من حزبين سياسيين، فسيكون هناك ضغطًا أقل من أىّ حزب للتحرّك نحو موقع الناخب المتوسط. حتى فى نظام الحكم أحادى البعد المنظم على أساس خطوط اليسار/اليمين وحدها، عندما تكون هناك أربعة أحزاب أو أكثر، فقد لا تنتقل الأحزاب الداخلية إلى موقع الناخب المتوسط، لأنها تخشى خسارة الأصوات أمام الأحزاب المنافسة الأكثر «تطرفًا» وعلى سبيل المثال، قد لا يلطف حزب المحافظين سياساته لمناشدة الناخب المتوسط، إذا خاف من أنّ حزبًا يمينيًا منافسًا سيجد حينئذ مجالا لضمان بعض دعم ناخبيه الأكثر يمينية. وعادة ما يكون هناك أكثر من حزبين سياسيين، لأن هناك أكثر من بعد للنزاع السياسى. وعلى سبيل المثال، قد يتشكل حزب الخضر على أساس البعد البيئى، أو قد يتشكل حزب انفصالى على أساس خلفية عرقية. ويمكن أن تزدهر الأحزاب المتطرّفة فى مثل هذه الحالات، على الرغم من أن الكثير منها سيعتمد

على الترتيب المعيّن للأحزاب والقضايا. ربما تكون هناك حوافز للأحزاب الساعية للسلطة لأن تنتقل إلى الفكرة الأساسية المركزية - خصوصا فى البلدان ذات أنظمة التمثيل النسبى، حيث تتطلّب حكومات ائتلاف أكثر من حزب لكى تكون لها أغلبية الأصوات فى المجلس التشريعى (سوف نناقش الائتلافات لاحقا فى هذا الفصل).

٤- يفترض الشرح البسيط لنتائج الناخب المتوسط أنّ كلّ المواطنين يصوّتون، وهو ما يعد أمرا غير واقعى (ماعدا بلدان مثل أستراليا وبلجيكا حيث يكون التصويت إجباريا). وقد يمتنع الناس بدلا من ذلك إذا لم يكن هناك حزب قريب من موقعهم. ومن ثم إذا تلاقت الأحزاب فى النهاية فلن يهمّ من يفز بالانتخاب، لذا لن تكون هناك أهمية للتصويت - ما لم يكن التأثير النسبى للأحزاب فى الإحراز الفعلى للمواقع التى تفضّل الناخب المتوسط هو المخرج. قد تساعد هذه الحجّة على توضيح هبوط الإقبال على التصويت فى العديد من الديمقراطيات الليبرالية عندما تضيف الاختلافات الأيديولوجية بين الأحزاب (سنناقشها فيما بعد). لكن أىّ هبوط فى الإقبال ينتشر بانتظام عبر السلسلة لن يوقّف الأحزاب من الاقتراب من الناخب المتوسط.

٥ - إذا تجمّع العديد من الناخبين فى نهايات السلسلة، حينئذ فإن الأحزاب التى تنتقل إلى الموقع المتوسط ربّما تخسر الأصوات أمام الأحزاب الأكثر تطرفا. وعلى ذلك، ستصبح الأحزاب مغلقة فى المواقع المتطرّفة. كان هذا النوع من المواقف يميز طويلا أيرلندا الشّمالية، حيث خسرت الأحزاب التى لطّفت موقفها من البعد البروتستانتى (نقابى) إلى البعد الكاثوليكى (جمهورى) الأصوات فى أغلب الأحيان أمام الأحزاب التى احتفظت بمواقعها الأكثر تطرفا على كلا الجانبين.

. أنظمة التصويت المختلفة

هناك العديد من الأنظمة المختلفة لتنظيم انتخاب النواب (للإستطلاعات أنظر Grofman و Lijphart ١٩٨٦ Dunleavy و Margetts ١٩٩٥. (هناك ثلاث

فئات رئيسية قيد الاستعمال: حكم الأغلبية؛ التمثيل النسبى (الذى له عدد من الفئات الفرعية)؛ و«التصويت التفضيلى - preferential voting».

يستخدم تصويت حكم الأغلبية (plurality rule) فى المملكة المتحدة ، والولايات المتّحدة، وكندا وجامايكا والهند، بينما يندر استخدامه فى أى أماكن آخرى. ولأسباب وجيهة، ستصبح ظاهرة بعد قليل. إنه النظام الأسهل للتوضيح: تقسم البلاد إلى دوائر انتخابية (constituencies) بأعداد متساوية تقريبا من الناخبين، وأىّ مرشّح يحصل على العدد الأكبر للأصوات فى دائرة انتخابية يُعلن فائزا. وغالبا ما يسمى هذا النظام «التعددية البسيطة» (الفائز يحصد الكل). لكن العيب الرئيسى للنظام هو أنه لا توجد قائمة فوز ثابتة، ففى المملكة المتّحدة ليس من غير المألوف لأعضاء البرلمان أن ينتخبوا بنسبة دعم قليلة ٢٦ بالمائة فى السباقات متعدّدة الأحزاب بأربعة أحزاب أو أكثر. ويتكون المجلس التشريعى من الفائزين من كلّ دائرة انتخابية.

ويمكن أن يستخدم حكم الأغلبية أيضا لانتخاب منصب واحد، مثل رئيس البلاد، حاكم الدولة أو رئيس بلدية مدينة. وبالنسبة لانتخابات الرئاسة الأمريكية، فإن الآلية معقّدة بحضور لجنة الانتخابات، حيث يحصل المرشّح الذى يحصل على أكثر الأصوات فى ولاية يحصل على جميع أصوات لجنة الانتخابات من تلك الولاية (ما عدا ولاية مين ونبراسكا، حيث توجد أحكام لفصل أصوات لجنة الانتخابات).

وطبقا للقانون المشهور المسمى على اسم موريس دفرجير (Maurice Duverger) (١٩٥٥) يجب أن ينتج حكم الأغلبية نظامًا ذا حزبين، بشكل رئيسى لأن الحياة صعبة جدا لوجود حزب ثالث، رابع، أو أحزاب أصغر. والناخبون الذين اختارهم الأول حزب ثالث صغير، يواجهون باختيار إهدار صوتهم على تفضيلهم الحقيقى، أو الإدلاء بأصواتهم على الأرجح للتأثير فى المسابقة بين الحزبين القياديين فى دائرتهم الانتخابية. يعتقد ريكر (Riker ١٩٨٢م) أنّ قانون «دفرجير - Duverger» هو الشىء الأقرب الذى يجب أن يكون لعلم السياسة قانون علمى حقيقى. كان ريكر خاطئا بالفعل حتى فى ١٩٨٢ - فقد سمح بأشياء

شاذّة مثل الهند. حيث أنتج حكم الأغلبية نظام حزبين مهيمنين (الكونجرس) وعدّة أحزاب أصغر. وحاليا فإن أنظمة حكم الأغلبية الوحيدة التى لها حزبان كبيران هى الولايات المتّحدة وبضع جزر كاريبية صغيرة. والمملكة المتّحدة غالبا ما تصور بشكل خاطئ على أنها نظام ذو حزبين لكنها فى الحقيقة ظهرت بهذا الأسلوب لفترات قصيرة فقط فى القرن العشرين. واليوم لديها حزب ثالث وطنى قوى (الديموقراطيون الأحرار Liberal Democrats) وأحزاب قومية قوية فى ويلز وأسكتلندا. لقد كان قانون دفرجير زيّفا. بشكل رئيسى لأن أحزابًا أخرى ذات تجمعّات إقليمية من الأصوات يمكن من السهل تماما ان تحصل على أعضاء منتخبين فى البرلمان.

ومن خلال ثلاثة أحزاب أو أكثر، غالبا ما يعطى حكم الأغلبية حزب الأغلبية الكافية من المقاعد فى البرلمان، بينما يفوز بأصوات مواطنين أقلّ بكثير من ٥٠ بالمائة. وفى انتخابات بريطانيا عام ٢٠٠٥، فاز حزب العمال بـ ٣٥٦ مقعدا من جملة ٦٤٦ مقعدًا، بينما حصل فقط على ٢.٣٥ بالمائة من الأصوات. وكان على حزب العمال أن يحصل فقط على أصوات أكثر من أى حزب آخر فى الدوائر الانتخابية الكافية للفوز بالانتخابات. وعبر المملكة المتحدة ككل، اختار ٦٥ بالمائة من الناخبين أحزابًا أخرى. ومع ذلك شكل حزب العمل الحكومة وحده. وفى المجتمعات ذات التاريخ الأقصر من الاستقرار السياسى عن المملكة المتّحدة، فربما تكون هذه وصفة للكارثة، حيث يشكك ممثلو تلك الـ ٦٥ بالمائة فى شرعية الحكومة. ويجادل مدافعو حكم الأغلبية بأنّه باعث على الاستقرار، لأنه يضرّ بأحزاب ثالثة ورابعة متطرفة. رغم ذلك فقد يكون العكس فى الحقيقة صحيحًا: فالمجتمعات الأكثر استقرارا فقط هى التى يمكنها أن تتحمّل نتائج الأغلبية المضادة المنحرفة التى يمكن أن يولدها حكم الأغلبية .

ويستعمل تصويت الأغلبية التفضيلى (preference majority voting) أيضا دوائر عضوية انتخابية وحيدة. ومع ذلك، بدلا من الاقتراع على صوت مرشّح واحد فقط، يمكن للناخب أن يصنّف كلّ المرشّحين. والمرشّح الذى يحصل على العدد الأصغر من التفضيلات الأولى، يتم حذفه بعد ذلك، ويعاد تخصيص

أصواته إلى مرشّحين آخرين على أساس التفضيل الثانى المدرج فى الاقتراعات. وفى النظام الأسترالى، تتكرر العملية إلى أن يحصل أحد المرشحين على أكثر من ٥٠ بالمائة من الأصوات ويفوز بالانتخاب. وهذا يعنى أنّ الاقتراع على التفضيل الأول لحزب صغير ليست له فرصة الفوز لم يهدر. ويمكن أن يكون النظام التفضيلى فعّالا فى إنتاج نظام الحزبين، كما هى الحال فى أستراليا. ومع ذلك، لا يزال يمكن للأحزاب الصغيرة أن تمارس نفوذا بينما لا تفوز بأية مقاعد. وهى تقوم بذلك بإجراء صفقات مع الأحزاب الرئيسية لتخصيص تفضيلاتها. وفى أستراليا، على سبيل المثال، كان حزب العمال الكبير غالبا ما يعقد اتفاقا مع حزب الخضر الصغير، الذى لم يسبق أن فاز بمقعد فى الانتخابات العامّة لمجلس النواب (وقد فاز بمقاعد فى مجلس الشيوخ، المنتخبة بالتمثيل النسبى (proportional representation). ويوافق حزب العمال على تبنّى بعض المواقف السياسية لحزب الخضر. وفى المقابل، ينصح حزب الخضر ناخبيه بوضع حزب العمال رقم ٢ عند تسجيل تفضيلهم.

وفى العديد من الأنظمة الرئاسية، يتم إجراء التصويت التفضيلى من خلال جولة انتخابية ثانية. وهذا فى الحقيقة شكل بسيط من التصويت التفضيلى. وفى فرنسا والبرازيل، إن لم يحصل المرشّح على أكثر من ٥٠ بالمائة من الأصوات فى الجولة الأولى للتصويت، يتم إجراء انتخاب ثان بين المرشّحين الكبيرين من الجولة الأولى. وكلّ مؤيد للمرشّحين المزالين، يحصل حينئذ على فرصة لإعادة تخصّيص صوته لواحد من هذين المرشّحين. والنظام المستخدم فى انتخاب عمدة لندن، يستعمل جولة ثانية فورية تتفادى حاجة الناخبين للذهاب إلى الانتخابات مرّتين. ويختار الناخبون أعلى تفضيلين لهما وإذا لم يحصل أى مرشّح على ٥٠ بالمائة زائد واحد من الأصوات على التفضيلات الأولى، فسوف يزال كل المرشحين ما عدا المرشحين الكبيرين. والتفضيلات الثانية لهؤلاء الناخبين تضاف إلى سهام المرشّح الذى لا يزال فى السباق. والآن فأىّ من المرشّحين الذى يجذب أكثر التفضيلات الأولى والثانية يفوز حينئذ.

هناك العديد من تنويعات «التمثيل النسبى - proportional representation» والتى لن نوضّحها بكلّ تعقيداتها. إن هدفهم المشترك، أن تضمن أنّ تحصل الأحزاب على تمثيل فى البرلمان بنسبة تقريبية لعدد الأصوات التى حصلت عليها. لذا إذا حصل حزب (ولنقل) ٣٥ بالمائة من الأصوات، فيجب أن يحصل على حوالى ٣٥ بالمائة من مقاعد المجلس التشريعى. إنّ الشكل الأنقى للتمثيل النسبى هو نظام القائمة الوطنى - national list system) المستخدم على سبيل المثال فى إسرائيل وهولندا. ويمكن لكلّ مواطن أن يصوّت لصالح قائمة حزب واحدة، ويحصل ذلك الحزب على عدد من المقاعد فى البرلمان تتناسب مباشرة مع عدد المواطنين الذين صوّتوا لصالحه. وفى حالة النظام الإسرائيلى، يعنى هذا أنّ الأحزاب يمكن أن تصبح ممثلة فى الكنيست بحوالى ٢ بالمائة فقط من التصوت الوطنى.

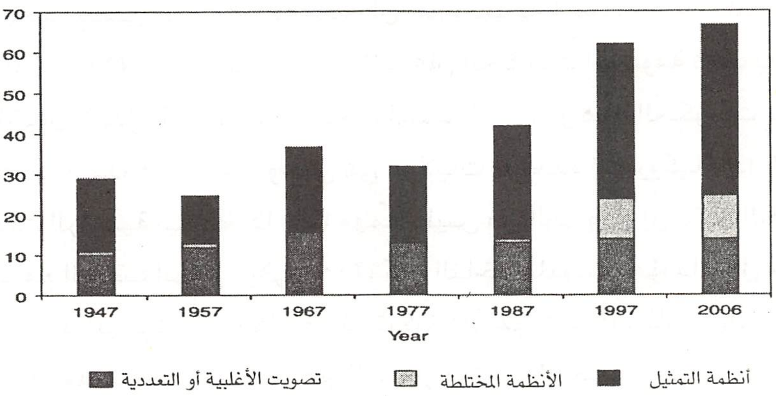
وأنظمة التمثيل النسبية المختلطة الأخرى (المستعملة فى ألمانيا، أسكتلندا، نيوزيلندا، وويلز) تدمج انتخاب نصف أو أكثر المشرّعين فى الدوائر الانتخابية المحليّة مع القوائم الإقليمية التى تضمن أن تتماشى الأصوآت الكلية والمقاعد الكلية بإنصاف بدقّة لكلّ حزب. وألمانيا أيضا لديها قانون حيث بموجبه يجب أن يفوز حزب بـ ٥ بالمائة من الأصوات على المستوى القومى أو بعض مقاعد الدائرة الانتخابية للحصول على أىّ مقاعد فى البوندستاج (سن القانون من أجل منع صعود النازيون الجدد والأحزاب الشيوعية). وفى اليابان فإن النظام المختلط غير النسبى المستعمل، يعنى أن عدد المقاعد النهائى لا يتناسب مع عدد الأصوات. وقد ساعد هذا النظام على إبقاء الحزب الديمقراطى الليبرالى Liberal Democratic Party) فى الحكم طوال عقود.

أىّ أنواع النظم الانتخابية الأفضل؟ فى الخمسينيات والستّينيات قارن المؤلفون الأنجلو - أمريكان البساطة والاستقرار المرتبطين بحكم الأغلبية من ناحية الإنصاف والشرعية المعززة واشتمال الحكومات المنتخبة بالتمثيل النسبى

من جانب آخر. بينما أوضحت أنظمة التمثيل النسبية على مدى نصف القرن الماضى نزعة كبيرة للاستقرار، وعلى ذلك فإن الحجّة تميل الآن فى اتّجاه التمثيل النسبى. وعلاوة على ذلك، يشير تحليل الناخب المتوسط أيضا فى اتّجاه التمثيل النسبى . لأن حكومة فى نظام التمثيل النسبى يجب أن تحصل على دعم الأغلبية، ويجب أن تتضمن تلك الأغلبية الناخب المتوسط. وكما رأينا، فإن هناك حجّة تحقيق الحدّ أقصى من الرفاهية يجب أن تتم لمصلحة إرضاء الناخب المتوسط (Colomer ٢٠٠١). وعلى النقيض من ذلك، فإن الحكومات المدعومة فقط بأقلية من الناخبين لا يلزم أن تتضمّن الناخب المتوسط. تعتبر هذه الحكومات سمة طبيعية فى المملكة المتحدة. وحتى فى الولايات المتحدة الأمريكية، إذا كانت الانتخابات الرئاسية تبرز طرفًا ثالثًا مهمًا، فليس من الضرورى أن يكون الناخب المتوسط مع الجانب الفائز. وفى ٢٠٠٠، كان الناخب المتوسط مؤيدا لـ آل جور، وليس جورج دبليو بوش، لأنه كان هناك تركيز للأصوات لرالف نادر، على يسار غور على البعد اليسار - يمين، ورغم ذلك فاز بوش بالانتخاب. (وقد تعقد هذا المثال بحقيقة أنّ جور حصل بالفعل على أصوات أكثر من بوش، لكن عمل لجنة الانتخابات والقرار الجدلى للمحكمة العليا منحت الانتخاب لبوش. إنّ النقطة هى أنه حتى إذا حصل بوش على أصوات أكثر قليلا من جور، فلا يزال الناخب المتوسط مؤيدا لجور).

وبالنظر إلى الاتّجاهات فى الأنظمة الانتخابية المستخدمة فى بلدان لها عدد من السكان أقل من مليون نسمة (وبمعنى آخر: استبعاد الدول الصغيرة)، فإن البحث الذى قام به «جوزيب كولومر - Colomer Josep» المذكور فى شكل (٧، ٥) يعرض بشكل واضح أنّ حكم الأغلبية ونظم الأغلبية الأخرى مثل التصويت التفضيلى لم يزدد بمرور الزمن. وبالتّباين، فإن البلدان الديمقراطية الليبرالية ذات أنظمة التمثيل النسبى تضاعفت أعدادها ثلاث مرات منذ ١٩٨٥، ونمت أيضا الأنظمة المختلطة. وفى ذلك الوقت لم تتبن ديمقراطية جديدة حكم الأغلبية أو حتى تصويت الأغلبية التفضيلى، وابتعدت عدّة بلدان عن نظام حكم الأغلبية.

شكل (٧-٥) عدد الديمقراطيات الليبرالية التى تستعمل أنظمة الأغلبية/ حكم الأغلبية مقابل التمثيل النسبى لانتخاب سلطاتها التشريعية:



ملاحظة: يستثنى إحصاء الديمقراطيات الليبرالية هنا الدويلات الصغيرة التى تعدادها أقل من مليون مواطن. المصدر: ملحق؛ كولومر ٢٠٠٨.

- الإقبال الهابط

انخفضت مستويات الإقبال على الانتخابات الرسمية بصورة جوهرية فى العديد من الديمقراطيات الليبرالية. ففى سويسرا، بانتخاباتها المتكرّرة واستفتاءاتها العامة، انخفض الإقبال على الانتخابات العامة من حوالى ثلثى الأصوات فى الستّينيات إلى الثلثين فقط فى التسعينيات. وانخفض الإقبال على انتخابات الرئاسة الأمريكية من حوالى ثلثى إلى ما يقرب من نصف الناخبين المؤهّلين من أواخر الخمسينيات إلى الثمانينيات، واستقر منذ الحين على هذا المستوى. وأظهرت اليابان وكوريا الجنوبية إشارات مماثلة أيضا بانخفاض مستويات التصويت منذ التسعينيات. ولفترة طويلة كان لدى الدول الأوربية (وكان

أغلبها تعمل بأنظمة التمثيل النسبى) أعلى مستوى من التصويت وبالرغم من أن مستويات إقبالها انحسر وارتفع فقد كان من الصعب اكتشاف اتجاهه على المدى الطويل. ومع ذلك ، ففى أغلب هذه البلدان يمكن اكتشاف الحركة الهابطة الآن، من خلال الهبوط الحادّ فى المملكة المتحدة فى التسعينيات، من أكثر من ٧٥ بالمائة إلى ٦٠ بالمائة.

وبالنسبة للمتشائمين، يشير هذا الاتجاه إلى النفور المتزايد من الحياة السياسية (أنظر على سبيل المثال الصين عام ١٩٩٢)، بالنتائج السلبية فعلا للاستقرار السياسى وأوراق الاعتماد الديمقراطية للدول. ومع ذلك ، فقد يشير أيضا إلى تغيير أنواع العمل السياسى التى تعتبرها الناس ملائمة، ومن المحتمل أن تكون فعّالة. لذا أثناء التصويت، فى الوقت الذى تكون فيه العضوية فى الحزب سياسى وفى نقابات العمال منخفضة فإن أشكال أخرى من النشاط تحتل مكانها، وقد تكون العضوية فى جماعات المصالح الموجهة لقضية وأنواع شكلية من النشاط فى ارتفاع. ويجادل أوتول (O'Toole) وآخرون (٢٠٠٣) بأنّ الشباب فى المملكة المتّحدة مهتمون جدا بالسياسة - لكنه يعتقد غالبا أن السياسة الانتخابية ليس لديها ما تقدمه.

الآن، إنه الواقع بالفعل أن تميل نسب المشاركة فى التصويت إلى أن تكون فى مستوى منخفض خصوصا بين الفقراء، كبار السن، صغار السن، أو أعضاء الأقليّات العرقية المتضررة. (ومع ذلك، فهناك إستثناءات لهذه القاعدة. ففى الهند، تصوّت المجموعات الاجتماعية الأكثر فقرا بشدّة أكثر من المجموعات الأكثر غنى، التى ربما تتمنّى حلولاً سياسية لبعض المشاكل الاجتماعية الحادّة). وهذا ما يعنى أنّ نتائج الانتخابات التى نلاحظها يمكن أن تكون مختلفة تماما عن النتائج التى تحدث إذا صوّت كلّ المواطنين الذين لهم حق الانتخاب. وعلى سبيل المثال، إذا كانت فئات الناس التى ليس من حقها النصويت هى الفئات الأعلى هم الذين يصوّتون غالبا لصالح المرشّحين والأحزاب اليسارية (فرضية معقولة فى بعض البلدان، خصوصا الولايات المتّحدة)، فإن امتناعهم حينئذ سيفيد مرشّحى أحزاب اليمين.

إنّ الحزب الجمهورى فى الولايات المتّحدة مدرك تماما بهذا، ولهذا السبب يدفع بإجراءات لقمع إقبال آخر على التصويت. على سبيل المثال، فى فلوريدا عام ٢٠٠٠، لم يكن يُسمح بالتصويت للأشخاص الذين لديهم سجل إجرامى (مهما كان بعيدا فى ماضيهم) (وكان يعنى التشويش على الأسماء أن الكثير ممن يحملون نفس أسماء المجرمين كانوا يحرمون أيضا من حق التصويت). وبمعلومية أنّ نسبة الأمريكان الأفريقيين الذين لهم سجل إجرامى أعلى بكثير من الأمريكان من المجموعات العرقية الأخرى، وأن الأمريكان الأفريقيين يصوتون بشدّة لصالح الديمقراطيين، فإن هذا الإجراء أفاد المرشّحين الجمهوريين. وفى الحقيقة كان حاسما فى السماح بتنصيب جورج دبليو بوش كرئيس. وتشمل الإجراءات الأخرى لقمع الإقبال فى الولايات المتّحدة طلّب عدّة أشكال محدّدة من التعاريف لكى يتمكّن الفرد من التسجيل للتصويت. وهو مطلب يجد الفقراء والمهمشون أنه صعب التحقيق.

- صور التمثيل البديلة للرأى العام

إنّ التبرير الديمقراطى الأساسى للانتخابات هى أنها الطريق لضمان استجابة الحكومة لتفضيلات المواطنين. الذى يمكن أن نصفه إجمالا كرأى عام. لكن هناك العديد من الطرق المختلفة التى يمكن أن يسجل بها الرأى العام ويرسل إلى الحكومة. وقد يكون هذا جذّابا، لأن هناك عجزًا معلوماتيًا كبيرًا فى نتائج الانتخابات. لا يتمكن الناخبون من التعبير عن رأيهم فى القضايا، وكلّ ما يمكن أن يفعلوه هو الاقتراع على صوت واحد. ردّ بسيط جدا على حزمة معقّدة جدا من القضايا وخواص الأحزاب والمرشّحين. ومن الصعب الاستنتاج من مجاميع التصويت وحدها ماذا يعنون بمسميات القضية. الطرق الأخرى لتحقيق الرأى العام، التى سنناقش البعض منها الآن، ويتضمّن التالى:

- نشطاء جماعات المصالح الخاصة: ينظر منظرو التعددية إلى المجموعات على أنها تمثيل لتفضيلات أعضائها. لذا يمكن أن يشكل نشاط المجموعة الرأى العام.

ـ استطلاعات الرأى: إذا كانت مجموعات المصالح الخاصة تمثل التفضيلات المرجحة بالكثافة التى يتمسكون بها، فإن استطلاعات الرأى تمثل التوزيع غير المرجّح للآراء. إنّ المشكلة هى أنّها قد لا تمثل غالبا أية آراء على الإطلاق، لأن العديد من الناس لا يكون لهم رأى فى قضية حتى يسألهم الشخص الذى يجرى الاستطلاع، وبدلا من أن يقولوا «لا نعرف» فقد يعطون ردًا يحدد تبعا لطريقة صياغة السؤال. وعلى سبيل المثال، فإن سؤالاً صيغ بكلمات «هل تفضّل حرية كلام لكلّ المجموعات، بصرف النّظر عن اعتقاداتهم؟» سوف يعطى بشكل نموذجى ردًا إيجابيا أعلى بكثير من «تفضّل حرية الكلام للراديكاليين الإسلاميين؟». ويفسر بارتلز Bartels (٢٠٠٢) تغلغل «تأثيرات تأطير» كهذه فى ردود تقرير المسح على أنها نقص فى قدرة الناس العاديين على الاشتغال فى الديمقراطية. والتفسير البديل الواضح هو أنّ أسئلة المسح تعتبر وسائل عاجزة عن التحقق من الرأى العام.

ـ مجموعات المصالح: مجموعات المصالح هم أداة تسويقية. جماعة من المستهلكين تجتمع لمناقشة اقتراحات المنتجات. ويمكن أن تجتمع مجموعات المواطنين أيضا من أجل سياسات «اختبار السوق» أيضا، وكذلك إعطاء بصيرة فى كيفية توصيل الأفكار وكيفية تغيير الرأى فى الردّ على مواقف السياسة المتغيرة.

الاستفتاءات العامة (referenda) يعطى الاستفتاء العام فرصة للمواطنين للتصويت مباشرة على إجراءات إحدى السياسات. وتستخدم استفتاءات اتّخاذ القرارات العامة على نطاق واسع فى سويسرا وبعض الولايات الأمريكية. ففى كاليفورنيا وأوريجون، على سبيل المثال، شرّعت أغلبيات الناخبين تخفيضات ضريبة الملكية التى لم يكن السياسيون الذين انتخبهم الناخبون أنفسهم غير راغبين فى تبنيها.

ـ الأفكار التداولية الجديدة: شهدت العقود الأخيرة نوعًا مختلفًا من الأفكار الجديدة فى العديد من البلدان التى تتضمّن مجموعات تجتمع من المواطنين

التداوليين لوضع توصيات للسياسة. وتمثيل الرأى العام الذى ظهر حينئذ كان مطلعا وتأمليا - بالمقارنة بالردود السريعة فى استطلاعات الرأى. وسوف نناقش هذه الأفكار الجديدة فى الفصل التاسع.

كلّ إجراءات الرأى العام هذه قادرة على إعطاء نتائج مختلفة.

- الدور المتغير للأحزاب السياسية

الأحزاب السياسية تنظّم وتبسّط الحملات الانتخابية، وتقدم حزمًا بديلة من القضايا والزعماء للناخبين. ومن المحتمل أن تكون الانتخابات بدون أحزاب، كما على سبيل المثال فى بابوا غينيا الجديدة. والنتيجة هى أن الانتخابات فى كلّ دائرة انتخابية تحال إلى من يستطيع أن يقدم أفضل جوائز مادية إلى المجموعة العرقية المهيمنة محليا، التى يوجد منها بالمئات فى بابوا غينيا الجديدة. ومحاولة تشكيل حكومة من خلال جمع دعم من أغلبية هؤلاء الممثلين يعتبر تحديا حقيقيا؛ لا تتشكل الحكومات على أساس القضايا الوطنية، ولذا تجد من الصعب تبنّى أيّة سياسات وطنية متماسكة. أجرت العربية السعودية أول انتخابات محلية فى ٢٠٠٥، بينما ظلت الأحزاب غير شرعية، وكان الإقبال منخفضا، وكان من المتعذر تمييز عشرات المرشّحين إلا من خلال قبائلهم وعوائلهم.

وإذا حدث تقارب على الناخب المتوسط من النوع الذى تحدثنا عنه فى وقت سابق. فسوف تنتهى الأحزاب بتقديم بضعة خيارات قضايا للناخبين. لكن هذا النوع من التقارب لن يحدث إلا إذا كانت الأحزاب تحت سيطرة جماعة قيادية منسقة مهتمّة بالفوز قبل كل شىء آخر. وفى الواقع العملى، فإن بعض الأحزاب ليست مهتمة دائما بالفوز. وقد يفضل بعض الزعماء النقاوة الأيديولوجية للفوز فى الانتخاب، إذا كان عليهم أن يختاروا. وقد تختار الأحزاب ذات الترتيبات الداخلية الديمقراطية الزعماء أيضا والمرشّحين الذين يسترضون ناشط الحزب المتوسط - ليس الناخب المتوسط من الناخبين بشكل عام، والذى يحتمل أن يكون أكثر اعتدالا من عضو الحزب العادى.

وهذه الاعتبارات مهمة. لأن الأحزاب السياسية فى بعض الديمقراطيات الليبرالية تبنّت المزيد من الممارسات الديمقراطية الداخلية فى السنوات الثلاثين الأخيرة. ففى بريطانيا، انتخب زعماء حزب المحافظين وزعماء حزب العمال ذات يوم بواسطة أعضاء البرلمان، الذين ينتمون لكلّ حزب. وفى حالة المحافظين، حتى الستّينيات إذا احتاج الحزب زعيما جديدا لكى يكون رئيسا للوزراء لأن الحزب كان فى الحكم. فسوف "يظهر" الزعيم الجديد من مكائد نخب الحزب. بدلا من أن يكون منتخبا من النواب المحافظين. وفى حزب العمال، كان البرنامج السياسى للحزب الذى نشأ فى مؤتمر الحزب السنوى يهيمن عليه فريق «أصوات الكتلة» بواسطة زعماء الاتحاد لمئات آلاف من أعضاء الاتحاد الذين كانوا ينتسبون اسميا إلى الحزب. وينتخب الآن حزب المحافظين زعيمه عن اقتراع كلّ أعضاء الحزب. ويستخدم حزب العمال «لجنة انتخابات» معقّدة، تأتى فيها ثلث الأصوات من أعضاء الحزب، والثلث من أصوات الاتحاد المنتسبة، والثلث من نواب حزب العمال.

كانت منظمات الأحزاب فى الولايات المتّحدة دائما معقّدة وممزّقة. وفيما مضى لعب رؤساء الحزب المحليّون والإقليميون أدوارا بارزة فى اختيار المرشّحين للكونجرس والرئاسة. ونتيجة لذلك يعرض مؤتمر التسمية القومى لمرشّحى الرئاسة ونائب الرئيس تسابقًا معقّدًا إستراتيجيا، ومساوما بين زعماء الحزب المحليّين والإقليميين، ولا يمكن التنبؤ بالنتيجة مقدما. وقد تغير كلّ ذلك مع انتشار الانتخابات الأساسية، التى يمكن من خلالها أن يسجل الناخبون العاديون كمؤيد للحزب وينتخب من بين المرشّحين البدلاء لترشيحات الحزب لكل من المناصب الفيدرالية والولاياتية. وفى بعض الولايات، تعنى «الأساسيات المفتوحة» أنه للتصويت فى حزب جمهورى أساسى لا يحتاج المرء حتى أن يكون مسجّلا جمهوريا ـ ويصدق نفس الشىء على انتخابات الحزب الديمقراطى. تجرى معظم الولايات انتخابات أساسية الآن (على الرغم من أن بعضها يعتمد على المؤتمر التحضيرى لأعضاء الحزب الذى يصعب أيضا بشدّة على زعماء الحزب السيطرة عليه). وبالنسبة للانتخابات الرئاسية، هذا يعنى أنّ مرشّح الحزب يكون معروفا

عادة قبل مؤتمر الحزب، والذى يصبح ببساطة احتفال الترشيح وفرصة لوضع المرشّح فى أنظار الناس.

وبحسب الظاهر، فإن هذه الأنواع من التغييرات فى اختيار المرشّحين والزعماء إيجابية من وجهة نظر ديمقراطية، لأنها تخلق منافسة مفتوحة يمكّن لأعضاء الحزب العاديين أو الناخبين المسجّلين صوتا حاسما. ومع ذلك فهناك جانب سلبى، ففى الولايات المتّحدة، تعد مبالغ المال المطلوبة لتجهيز حملات رئاسية ناجحة مبالغ ضخمة، وكذلك حملات الكونجرس مكلفة أيضا، وهكذا تزيد قوّة المصالح الخاصّة والمال تحت تصرّفها. وعمليات الحزب الداخلية لاختيار المرشّحين تشابه تقريبا عملية الانتخابات العامّة ذاتها، وتتعرضان على حد سواء لهيمنة أجهزة الإعلام. وهكذا فإن تأثير الشركات الإعلامية ومحترفى الإعلامى تأثيرا واسعا. وتستغرق الآن التغطية الإعلامية، «دورة» إعلامية واهتمامات إعلامية (كيف ينظر الزعماء إلى التليفزيون)، واستطلاعات الرأى العام، ومجموعات الاهتمام والتسويق السياسى على عمليات الحزب الداخلية.

والاتجاه الرئيسى الآخر، عندما يتعلق الأمر بالأحزاب فى الديمقراطيات الليبرالية هو تدنى المؤيدين والأعضاء. تكشف استطلاعات الرأى أن عدد الناخبين الذين يشعرون بقوة المشاركة مع حزب معيّن فى أكثر الديمقراطيات الليبرالية المؤسّسة ينخفض بمرور الوقت. وفى بداية القرن العشرين اعتمد الزعماء على منظمات أحزابهم لتجنيد عدد ضخم من الناخبين كأعضاء، ومؤيدين وعمّال انتخاب. كانت الأحزاب منظمات «جماهيرية». فقد كان للمحافظون فى بريطانيا أكثر من ٤ ملايين عضو فى الثلاثينيات، وادعى حزب العمال أن لديه ١,٥ مليون فرد و٥ ملايين عضو من نقابات العمال منتسبين إليه. واليوم تتردد هذه الأحزاب فى نشر مستويات عضويتها الحقيقية ـ فإن الأرقام المدّعية حوالى٣٠٠,٠٠٠ للمحافظين و٢٠٠,٠٠٠ لحزب العمال، مع حوالى ٧٠,٠٠٠ للحزب الثالث، الديموقراطيون الأحرار. وفى الولايات المتّحدة، نشر الحزب الديمقراطى والحزب الجمهورى ذات مرة أعدادًا ضخمة من عمّال الانتخاب للطرق على الأبواب وعقد اجتماعات شعبية كبيرة. هبطت هذه

الممارسات المركّزة على العمال. حتى أنعشتها بعض الشئ حملة أوباما الرئاسية فى عام ٢٠٠٨.

كانت الأهمية المتزايدة للتليفزيون فى الحملات الانتخابية منذ الخمسينيات فصاعدا هى العنصر الأساسى هنا. وأصبح المال هو المصدر الأكثر أهمية لزعماء الحزب من بضعة متبرعين كبار (وهم عادة أفراد وشركات غنية على الرغم من أن الاتحادات ظلت مهمة فى بعض البلدان) بدلا من أعداد النشطاء. ركّز هذا التطور السلطة فى أيدى زعماء الحزب، ووازن خسارة سيطرتهم الناتجة عن أى نمو فى ديمقراطية الحزب الداخلية. ويمكن أن يحيط الزعماء أنفسهم بحاشية من المساعدين، وكتّاب الخطب، و«مزودى المعلومات للجمهور عن المرشح»، وخبراء العلاقات العامة ومستطلعى الآراء وجامعى التبرعات. وفى منعطف القرن العشرين، أتقن الحزب الجمهورى الأمريكى هذه الفنون المظلمة (خصوصا على يد كارل روف، الذى نظّم الحملتين اللتين ضمنتا فوز جورج دبليو بوش فى الانتخابات الرئاسية) وحزب العمال البريطانى عندما فاز بثلاثة انتخابات متتالية تحت زعامة تونى بلير. وفى الولايات المتحدة، طور مرشحو الرئاسة على وجه الخصوص هيكلهم التنظيمى الشخصى الخاص، وتركوا لمنظمة الحزب الرسمية فقط معالجة المهام البيروقراطية الدنيوية. ويمكن أن نجد تطوّرات مماثلة فى الأنظمة الحزبية فى أوربا.

كانت تصاحب هذه التطوّرات فى أغلب الأحيان الفضائح المرتبطة بتمويل السياسة والأحزاب، مع متبرعين أثرياء يتوقّعون منافع خاصّة ملموسة من الحكومة مقابل مساهماتهم. ففى المملكة المتّحدة تعلقت هذه الفضائح بمنح أوسمة الشرف والفروسية إلى المتبرعين الكبار. وفى إيطاليا، انهار الحزب الديمقراطى المسيحى الذى سيطر على كلّ حكومة ما بعد الحرب طوال ٤٠ سنة فى التسعينيات وسط فضائح الفساد. والفساد من حيث التعريف هو: «استخدام المنصب العامّ من أجل الكسب الخاصّ غير الشرعى». وأدى الردّ إلى هذه الأنواع من المشاكل إلى استبدال التمويل الخاصّ للأحزاب بالتمويل الرسمى فى بعض البلدان الأوربية. وكانت لهذا التطور مشاكل من لدنه، لأنه على إثر ذلك أصبحت

الأحزاب تشبه أسلحة الدولة، بدلا من كونها وسائل لتأثير المجتمع المدنى على الدولة. وقد يبدو أنها تتعاون مع بعضها البعض فى تزوير نظام التمويل، مما أدى ببعض علماء السياسة أن يصفوهم ب ـ «أحزاب الاحتكار ـ cartel parties» خصوصا فى أنظمة التمثيل النسبية، حيث تظل ائتلافات الأحزاب فى الحكومة لفترات طويلة مهما حدثت نتائج الانتخابات ، فإن التمويل الحكومى للأحزاب قد يقوّض أىّ إحساس باق بأنها أحزاب منظمات مستقلة عن الدولة.

اليوم، يبدو المنظر الطبيعى للسياسة الانتخابية فى الديمقراطيات الليبرالية معقّدا. والرأى العام، الذى يعتبر الأساس بشكل واضح فى الديمقراطية. يمكن أن يكون مراوغا جدا من الناحية العملية. ونتحول الآن إلى السياسة المعقّدة على حد سواء التى تتضمّن تفاعل الممثلين المنتخبين فى السلطات التشريعية.

الحكومة وصنع السياسة: السياسة التشريعية

تقرر الأصوات التى يدلى بها فى الانتخابات بالطبع أصحاب المنصب، سواء كانوا مشرّعين فى جمعية أم رؤساء تنفيذيين (مثل الرؤساء، حكّام، أو رؤساء البلدية). لكن أصحاب المنصب لديهم تقدير كبير لما يقدمون عليه.

ـ دور السلطات التشريعية

معظم الديمقراطيات الليبرالية أنظمة برلمانية، حيث تختار أغلبية الممثلين فى مجلس تشريعى منتخب مسئول تنفيذى يحكم ويقترح القوانين. وإذا فقدت حكومة ثقة الأغلبية فى المجلس التشريعى، فيجب حينئذ أن تستقيل لمصلحة مسئول تنفيذى آخر أو تدعو لانتخابات عامّة لانتخاب مجلس تشريعى جديد. وفى غالبية ديمقراطيات العالم الليبرالية التى تستعمل بعض أشكال التمثيل النسبى، فمن الضرورى عادة أن تتكون الحكومات الائتلافية من خلال المفاوضات بين الأحزاب المختلفة فى المجلس التشريعى (انظر موضوع الائتلافات). فى البلدان الإسكندنافية وأحيانا فى مناطق أخرى، فقد تتشكل حكومة أقلية من أحزاب بأقل من ٥٠ بالمائة من المقاعد، بالرغم من أنها من الواضح ستحتاج بعض الإذعان من الأحزاب الأخرى.

تتفاوت السلطات التشريعية فى درجة تأثير استقلالها الذاتى على صنع السياسة. وفى سياسة الأنظمة النقابية كانت تصنع السياسة على نحو تقليدى من خلال اتفاقية بين المسئولين التنفيذيين، والأعمال، واتحادات النقابات العمالية. ويقوم البرلمان عادة بدور الموافقة على البرنامج أو السياسة بدون تفكير أو مناقشة (أنظر الفصل السادس). فى المملكة المتّحدة، التى يعدها البعض «أمّ البرلمانات»، يكون للبرلمان عموما تأثير قليل على الميزانيات، وتأثير قليل (وإن يكن مهمًا من حين لآخر) على التشريع والسياسة. مجلس النواب، مجلس العموم، ينتخب وكان عادة يسيطر عليه حوالى ثلاثة أحزاب، أحدهم له مقاعد كافية عادة لتشكيل حكومة بنفسه. والانضباط الحزبى قويا على أعضاء البرلمان فى بريطانيا. وسجل تماسك الحزب (الذى يقيس فى أحوال كثيرة كيف يصوّت مشرّعو نفس الحزب معا) ٩٧ بالمائة. كان المجلس التشريعى الأعلى فى المملكة المتحدة، مجلس اللوردات، عاجزا عن التأثير على السياسة طوال القرن العشرين، لأنه كان يتكون من مزيج غريب من الشخصيات غير المنتخبة. وكان البعض «نبلاء» استنادا إلى أسلافهم الأرستقراطيين (وتم استبعادهم أخيرًا من مجلس اللوردات فى ١٩٩٩)، وتم تعيين آخرين مدى الحياة فى مجلس اللوردات عن طريق أحد زعماء الحزب الرئيسيين. ولا يزال يفتقر اللوردات لأىّ شرعية ديمقراطية (فى ٢٠٠٩)، ويلعبون أدوارا صغيرة فى صنع السياسة.

فى أنظمة رئاسية، مثل فرنسا، المكسيك، البرازيل، روسيا والولايات المتّحدة، يختار المواطنون مباشرة من الذى يترأس السلطة التنفيذية ويشكّل الحكومة. ولذا لا يستطيع المجلس التشريعى إقالة الرئيس بسهولة (إلا من خلال عملية مؤلمة من المعاقبة لسوء العمل). ومع ذلك، يمكن أن يرفض المجلس التشريعى إقرار التشريع الذى اقترحه الرئيس، وقد يكون قادرا على تعديل الميزانيات عند الرغبة. وللمفارقة، فإن الدولة ذات أحد الأنظمة الرئاسية الأقوى مثل الولايات المتّحدة، هى أيضا الديمقراطية الليبرالية ذات المجلس التشريعى الأقوى. ويعد مستوى فحص الكونجرس للعمليات الحكومية أعظم كثيرًا من الفحص البرلمانى فى أكثر الديمقراطيات الليبرالية الأخرى. وعلامات تماسك الحزب فى الكونجرس منخفضة، مع أعضاء حزب يصوّتون بنفس الطريقة ٦٥ بالمائة فقط من الوقت.

ويمكن أن تناقش السلطات التشريعية مشروعات القوانين (القوانين المقترحة) فى المجلس ككل، على الرغم من أن مشروعات القوانين ترسل عادة إلى اللجان المختصة (الصحة، سياسة الرفاهية، الدفاع، البيئة وهلم جرا) التى تتكون من عدد قليل من المشرّعين للفحص الدقيق. تسود قاعدة الأغلبية عادة، فى أن ما يجاز من مشروعات القوانين يحتاج ٥٠ بالمائة من مجموع الأصوات زائدا واحد. ومن حين لآخر فقد يكون هناك مطلب لنسبة أصوات أعلى. فعلى سبيل المثال، فى مجلس الشيوخ الأمريكى، لتحقيق إغلاق نقاش (ومن ثم إيقاف المعارضين عن إجراء إعاقة للتصديق على مشروع قانون بالكلام حتى يستنزف الوقت المخصص لمناقشة مشروع القانون) يحتاج لأغلبية٦٠ بالمائة. وفى العديد من البلدان يتطلب تغييّر الدستور أغلبية الثلثين (وفى أغلب الأحيان أيضا، التصديق فى نظام اتحادى طريق الولايات، أو بأغلبية الناخبين فى استفتاء عام).

- مشاكل حكم الأغلبية

يبدو حكم الأغلبية أمرا بديهيا، وهو يعتبر فى أغلب الأحيان حجر زاوية للديمقراطية. لكن حكم الأغلبية كان يحتمل النقاش والجدل من خلال العمل النظرى على الاختيار الاجتماعى. ويجادل وليام ريكر (١٩٨٢ a) بأنّ هناك مجالا شاملا للتلاعب فى التصويت التشريعى بواسطة السياسيين الأذكياء. والسبب فى ذلك هو أنّ أكثر القضايا يمكن أن تعرض من الناحية النظرية دورات ما بين ثلاثة خيارات أو أكثر: وإذا لم توجد أى دورة، فمن السّهل جدا صناعة خيار للتأكيد على أن واحدا سيعمل. والدورة من حيث التعريف عندما يمكن أن توجد أغلبية لدعم الخيار (أ) على الخيار (ب)، و(ب) على (ج)، و(ج) على (أ). ولنأخذ على سبيل المثال، التصويت على حرب (ولنقل العراق) الذى ينقسم فيه المجلس التشريعى إلى ثلاث فئات مساوية تقريبا، ويواجه ثلاثة خيارات. والخيارات هى الوضع الراهن (س)، إيقاف الحرب (ج) أو تصعيد الحرب (هـ). وترتيب فئة «الحمامة» هو ج < س < هـ: «وترتيب فئة» الكل أو لا شىء «هو هـ < ج < س: وترتيب الفئة «معتدلة» هو س < هـ < ج (حيث يعنى الرمز « < » مفضّل على).

وإذا أخذ صوت من ج مقابل س، حينئذ يفوز ج بنسبة اثنين إلى واحد. وإذا الصوت هـ مقابل ج، حينئذ يفوز هـ إثنين إلى واحد. ولكن إذا أخذ تصويت س مقابل هـ ، حينئذ يفوز س إثنان إلى واحد. لذا من خلال حكم الأغلبية، س يهزم هـ، وهـ يهزم ج، وج يهزم س. ماهى وجهة نظر الأغلبية إذن؟ لا شىء؛ سوف تعتمد النتيجة كليّا على الترتيب الذى تقترع به الأصوات. وتكون الإجراءات عرضة لتلاعب السياسيين الذين يصنعون الخيارات لمحاولة جعل الدورات تحدث، وبعد ذلك يتلاعبون فى الترتيب الذى تؤخذ به الأصوات.

جذب هذا النوع من التحليل انتباه عدد كبير من علماء السياسة، على الرغم من حقيقة أنّه فى التاريخ السياسى كله للديمقراطيات الليبرالية الحقيقية، يعتبر من شبه المستحيل إيجاد مثال واحد لدورة (Mackie ٢٠٠٤) .(بطريقة ما، تجد السلطات التشريعية فى العالم الحقيقى طرقًا للتغلّب على المشاكل النظرية التى تسببها الدورات. وهذه يمكن أن تكون مسألة حقيقة بسيطة بأن المشرّعين يدرسون ويصوتون (Dryzek وقائمة ٢٠٠٣)، أو أن السلطات التشريعية تخلق قواعد هيكلية تحدّ من فرص تقديم خيارات جديدة (Shepsle ١٩٧٩).

وإن كان هناك أىّ شىء، فإن مشكلة السلطات التشريعية الحقيقية هى مقابل المشكلة التى حددتها النظرية الخيار الاجتماعى: فهى مستقرّة جدا ويمكن التنبؤ بها فى صنع القوانين والميزانيات. وفى الحكومات الائتلافية، يلعب الحزب الأكبر فى التحالف الحاكم دورا رئيسيا فى تقرير جدول أعمال المجلس التشريعى. وفى المملكة المتحدة، يمكن أن تضمن حكومة ذات أغلبية فى مجلس العموم بأنّ كلّ صوت يذهب عمليا فى طريقه. وفى الكونجرس الأمريكى، تضمن اللجان التابعة للكونجرس القويّة استقرار السياسة التى تصيغ القوانين (وتخوّل اللجان) وتضع الميزانيات (لجان الاعتمادات). وغالبا ما يهيمن على هذه اللجان المشرّعون مع مصالح الدائرة الانتخابية فى موضوع اللجنة، بحيث تتكون لجنة الزراعة بشكل رئيسى من مشرّعين من ولايات المزارع، ويهيمن على لجنة الطاقة والمصادر

الطبيعية الولايات المنتجة للنفط، وهكذا. وليبراليو السوق مذعورون بهذا النوع من هيمنة المصالح الخاصّة (انظر الفصل الخامس). وينظر أكثر التعدديين تفاؤلا إلى اللجان على أنها قادرة على توليد المعلومات الجيدة للكونجرس ككل.

وإذا كان هؤلاء التعدديون على حق، إذن فإن اللجان التى لها مصالح شخصية محمية سوف تجد اقتراحاتها سقطت فى مقاعد أعضاء الكونجرس، حيث يقرر المشرّع المتوسط النتائج مثلما يقرر الناخب المتوسط النتائج فى انتخابات المواطنين.

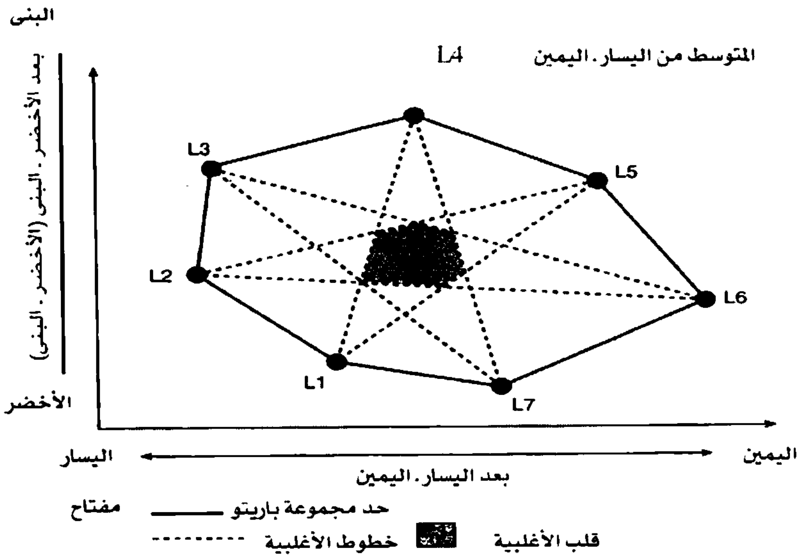
- الائتلافات

فى أنظمة التمثيل النسبى من غير المعتاد تماما لحزب أن يفوز بأغلبية الأصوات بشكل تامّ. وهنا استثناء واحد، هو جنوب أفريقيا، حيث فاز «المؤتمر الوطنى الأفريقى - African National Congress» الذى قاد الكفاح ضدّ نظام التفرقة العنصرية السابق بأول ثلاثة انتخابات فى البلاد إذ مُنح امتيازًا بالغًا شاملاً من ١٩٩٦ إلى ٢٠٠٣ مع ثلثى الأصوات الكليّة تقريبا. وقد نجح المؤتمر الوطنى الأفريقى أيضا فى إقناع الممثلين من الأحزاب الأخرى بالانضمام إليه بعد أن تم انتخابهم. لكن الحالة الأكثر اعتيادا فى البلدان التى تعمل بنظام التمثيل النسبى هى أنه لا يوجد حزب له أغلبية المقاعد فى المجلس التشريعى، بمعنى أنّ اثنين أو أكثر من الأحزاب يجب أن تنجز تحالفًا لتشكيل أغلبية. وطبقا لريكر (Riker) (١٩٦٢) فإن النتيجة المنطقيّة هى «تحالف فائز أدنى»، على أساس أنّ غنائم المنصب يمكن أن تشارك بعد ذلك كبضعة مشرّعين كلما كان عمليا. لكن هذا ليس ما نلاحظه بشكل عام من الناحية العملية، لأن الائتلافات تحتاج أيضا أن تبرز القرب الأيديولوجى بين الأحزاب المكوّنة لها. وعلى سبيل المثال، من النادر الحالة التى تشكل أحزاب اليسار واليمين تحالفا فائزا أدنى يستبعد أحزاب الوسط. وإذا كان هناك بعد واحد فقط تصطف على طوله الأحزاب (مثل من اليسار إلى اليمين)، حينئذ سيتضمن التحالف الحاكم عادة الحزب الذى

يحتوى «المشرّع المتوسط». وتميل الحكومات الائتلافية أيضا إلى أن تُدعم بأغلبيات كبيرة جدا. والنتيجة الأخرى الأقل عمومية هى أنّ تحالف الأغلبية لا يشكّل حكومة، لكن الذى يشكلها بدلا من ذلك هو الحزب الأكبر الذى يشكّل حكومة بالرغم من أنّ له دعم أقلية فقط. هذه النوعية من الحكومات تكون ممكنة فقط فى الديمقراطيات الرضائية مثل الحكومات الموجودة فى دول اسكندنافيا. التى تسهّل بحقيقة أنّ القرارات السياسة الأكثر أهمية لا تصدر من البرلمان، ولكن فى مساومة نقابية بين المصالح الاجتماعية الرئيسية.

وإذا كانت أحزاب فى المجلس التشريعى منقسمة إلى بعدين أو أكثر. على سبيل المثال، على نهج اليسار/اليمين أو الطبقة لكن أيضا على نهج عرقى. حينئذ تكون الأمور أكثر تعقّيدا، لكن التقارب حول المشرّع المتوسط لا يزال يمكن أن يعمل. وللتوضيح، يعرض شكل (٧-٦) مجلسًا تشريعيًا مبسطًا جدا مع سبعة أعضاء فقط. (ل١) إلى (ل٧) توضح الخلاصة السوداء «مجموعة باريتو»، المنطقة المحاطة بنقاط تفضيل «المشرّعين» التى تنتقل إلى هذا المكان من الخارج سوف تحسّن رفاهية كلّ المشرّعين فى نفس الوقت. وعلى بعد اليسار - اليمين الأفقى، (ل٤) هو المشرّع المتوسط، ولكن على البعد الرأسى البنّى - الأخضر (على فرض أن القضايا البيئية مهمة)، لا يكون (ل٤) هو الممثل المتوسط، لكنه يحتلّ موقع «بنى» قويًا يفضّل التنمية الصناعية. وعلى البعد البنّى - الأخضر يكون (ل٢) هو المشرّع المتوسط. يجب أن يجد هذا المجلس التشريعى تحالف أغلبية يوافق على مواقع السياسة على البعدين الواقعين فى مكان فى مكان ما ضمن المنطقة المظلّلة، المعروفة بـ «القلب». إذا فحصنا الشكل بإمعان فسوف نرى أنّ أىّ موقع سياسة ضمن الصميم له دعم أغلبية على أىّ موقع خارجه. (يحدد القلب بالنظر إلى كلّ مجموعات الأغلبية المحتملة من ٤ من ٧ أعضاء هنا، بافتراض دائما أنّ هذه الائتلافات الفائزة ستتكون من مشرّعين قريبين من بعضهم البعض نسبيا).

شكل (٦، ٧) «قلب» الأغلبية و«مجموعة باريتو» فى مجلس تشريعى بسيط ذى سبعة أعضاء:



ما يقترحه هذا التحليل، هو أنّه فى أنظمة التمثيل النسبية ذات أكثر من بعد قضية تتشكل فيها الأحزاب (الحالة الطبيعية)،هناك ميل نحو الاعتدال. وكما نحن سنرى فى الفصل القادم، فإن هذا سيؤدى بالعديد من المراقبين للدعوة للتمثيل النسبى للمجتمعات المنقسمة بشدّة على أساس خطوط الجنس أو العرق. ويكون الموقف مختلفا تماما فى البلدان تستعمل نظام حكم التعددية. وعلى سبيل المثال، فى المملكة المتحدة فى الفترة من ١٩٧٩ إلى ٢٠٠٥ تشكلت سبع حكومات متعاقبة (برئاسة مارجريت تاتشر، وجون ميجر وتونى بلير) بواسطة حزب واحد مع أغلبية كافية من المقاعد فى مجلس العموم، بالرغم من أنّ ذلك الحزب حصل فقط على ٣٥ بالمائة إلى ٤٢ بالمائة من أصوات المواطنين. وكما أظهرت مارجريت تاتشر فى اتباعها أجندة السوق الليبرالى، فإن هذه الحكومات يمكن أن تعمل مثل «ديكتاتوريات انتخابية ـ elective dictatorships» تتبنى مواقف متطرّفة ترفضها أغلبية الناخبين. وتاتشر نفسها اعتزت بـ «سياسة الإدانة ـ conviction politics» التى لم تسع إلى المساومة مع معارضيها، سواء كانوا داخل حزبها أم فى الأحزاب الأخرى.

ـ الحكومة المنقسمة

قد تبدو من أول نظرة أن الأنظمة الرئاسية مختلفة جدا عن «الحكومات الائتلافية ـ coalition governments» لأن صاحب المنصب الواحد يتحكم فى السلطة التنفيذية. ولكن فى معظم مثل هذه الأنظمة (مثل فرنسا وكوريا) يتحكم الرئيس فى مدى صغير فقط من القضايا المباشرة، ولا يزال يحتاج إلى وزراء حكوميين يكون لديهم دعم أغلبية فى المجلس التشريعى. وحتى فى الولايات المتحدة الأمريكية، التى يكون الفصل بين السلطات التنفيذية والتشريعية أكثر كمالا، لا يزال الرئيس بحاجة لأن يعمل بشكل نشيط مع الكونجرس لمحاولة جعل تشريعه المفضّل يشرّع، ولإنتاج نتائج ميزانية تتوافق مع الخطط التنفيذية. وفى كلّ الأنظمة الرئاسية، يمكن أن تظهر مواقف «الحكومة المنقسمة ـ divided government» حيث يفوز أحد الأحزاب بالرئاسة، بينما يفوز حزب آخر (أو تحالف الأحزاب) بأغلبية المقاعد فى المجلس التشريعى. هذا الموقف طبيعى جدا فى الولايات المتّحدة، حيث بالإضافة إلى ذلك ربما تكون للأحزاب المختلفة أغلبية فى مجلس النّواب ومجلس الشّيوخ. ومع ذلك، فإن ضعف الانضباط الحزبى فى الكونجرس يعنى أن الحكومة المنقسمة ليس بالضرورة أن تحدث فرقًا كبيرًا ما بعد كلّ عمليات المراقبة والموازنة التى تحدث اعتدالاً (فيما عدا عندما يتعلق الأمر بسياسة الدفاع والخارجية، حيث نادرا ما تقوم الرئاسة بأية عمليات مراقبة).

أثبتت الحكومة المنقسمة أنها قادرة على إحداث اعتدال أيضا فى النظام السياسى الأكثر قلقلا من الناحية التاريخية فى فرنسا.

نص دستور الجمهورية الخامسة الذى أسّسه «تشارلز ديجول ـ Charles de Gaulle» فى ١٩٥٨ على انتخاب مباشر للرئيس وبرلمان يكون مسئولاً عنه رئيس الوزراء أو وزارته أيضا ـ بدون فصل واضح للسلطات بين الرئيس ورئيس الوزراء. فى عام ١٩٨١ انتخب الفرنسيون اليسارى «فرانسوا ميتران ـ Francois Mitterand» رئيسا للجمهورية، وفى عام ١٩٨٦ اختاروا جناح الأغلبية اليمينى للبرلمان، لإيجاد فترة «تعايش» بين اليسار واليمين لأول مرة. ثم تكررت هذه التجربة فى التسعينيات مع جهة أخرى، مع رئيس يمينى «شيراك ـ Chirac»

وحكومة يسارية وأغلبية برلمانية. وفى كلتا الحالتين استطاع الجانبان التفاوض على تقسيم المسئولية بنجاح تام. وتقترح حالة فرنسا أنّ الحكومة المنقسمة يمكن أن تعمل كقوة للاعتدال والاستقرار. ولم تشل الحكومة الفرنسية، ولا تزال يمكنها أن تسن قوانين جديدة رئيسية ـ كان لزاما أن يتم التفاوض عليها بين الجانبين.

ـ الديمقرطيات التوافقية وديمقراطيات الأغلبية

أحيانا ما تتساوى الديمقراطية بحكم الأغلبية، بحيث إن قرار مبدأ التشريع الرئيسى يدعم من أغلبية الناخبين، أو أغلبية ممثليهم. وهناك، فى الحقيقة، بعض الأنظمة والمؤسسات الديمقراطية التى تعمل بدون رحمة وفق مبادئ الأغلبية ـ بشكل خاص أنظمة ويست مينستر المشكّلة على غرار المملكة المتّحدة. وللمفارقة، مع ذلك، رأينا أن نظامًا مثل ويست مينستر الذى يستعمل تصويت حكم التعددية لانتخاب مجلس تشريعى، الذى يخول حزبه الأكبر بعد ذلك مسئولاً تنفيذيًا للحكم بدون أىّ عمليات مراقبة وموازنات مهمة، وفى النهاية يعرض حكومة أقلية، وليس أغلبية. وحزب الأغلبية فى البرلمان البريطانى لم يحصل على مدى أكثر من ٣٠ سنة على أكثر من ٤٢ بالمائة من التصويت الشعبى.

حتى بتنحية هذا التناقض جانبا، فإن الديمقراطية كحكم أغلبية يمكن أن تعنى بشكل متصور أنّ تحصل الأغلبية على كلّ شىء تريده، بينما لا تحصل الأقلية على شىء. وفى المجتمعات المنقسمة بشدّة فإن هذه وصفة للانفصال والعنف. ولكن فى كلّ المجتمعات، فإن السماح للأقلّيات بعدم الحصول على شىء من الحكومة يمكن أن يبدو غير جذاب جدا من وجهة نظر ديمقراطية. وهكذا تبرز معظم الدول سمات رضائية تليّن الأغلبية بمحاولة تضمين كلّ الجوانب فى القرارات الرئيسية. يقترح «ليجفارت ـ Lijphart» (١٩٨٤) (أنّ كلّ الدول الديمقراطية الليبرالية يمكن أن تصفّ على استمرارية من الأغلبية إلى الرضائية. وتبرز الدول الأكثر تلازما نقابة توسّعية (انظر الفصل السادس) تحاول تنظيم كلّ المصالح الاجتماعية فى الحكومة (ليس مجرد الثلاثى النقابى التقليدى لمسئولى فروع السلطة التنفيذية والعمل والعمال): كتمثيل نسبى: وتقليد من حكومة ائتلافية يتضمّن أحزابًا أكثر من الضرورى من أجل تحالف فائز أدنى.

وصل الأخير الدرجة القصوى فى فكرة «تحالف كبير» الذى ترتبط فيه عمليا جميع الأحزاب بالتحالف الحاكم. كانت الائتلافات الكبيرة سمة طويلة الأمد لبعض المجتمعات التى تحاول التغلّب على الانقسامات العميقة فى ماضيها (على سبيل المثال، النمسا عقب الحرب العالمية الثانية). لقد اعتادت على أساس أكثر مؤقتًا عندما قرر الحزبان الكبيران - اليسار واليمين - بأنّ من الأفضل أن يحكما مع بعضهما البعض ، بدلا من الحكم مع شريك محتمل أكثر «تطرّفا» على جانب تقسيمهما (كما حدث فى ألمانيا بعد انتخابات ٢٠٠٥) . الحكومة المتلازمة (لكن بدون تحالف كبير) بلغت الذروة فى البلدان الاسكندنافية. يجب ملاحظة أن الثقافات السياسية المتلازمة لا تصاحبها دائما حكومة متلازمة. وعلى سبيل المثال، فإن البلدان الكونفوشوسية فى شرق آسيا تعتز بالإجماع ثقافيا - لكن نظمها وممارستها السياسية فى أغلب الأحيان ممارسات أغلبية ومعارضة(يشتهر البرلمان التايوانى بقبضته الحديدية).

جداول الأعمال والتغير السياسى

- إصلاح النظام الانتخابى

تعرض السياسة الانتخابية والتشريعية العديد من الاقتراحات للإصلاح المؤسسى. العديد من تنويعات تصويت الأنظمة كلّ لها محاموها. وبعض هؤلاء المحامين لديه مشكلة فى إقناع أى واحد ما بعد العالم الأكاديمى. وعلى سبيل المثال، فإن «أصوات الموافقة» مفضّلة لدى عدد من العلماء السياسيين (Brms و Fishburn ١٩٨٣) فى حين لم يسبق تبنّيها فى العالم الحقيقى. (فى تصويت الموافقة، يستطيع الناخبون فى دوائر انتخاب العضو الواحد أن يصوّتوا عدة مرات لكلّ المرشّحين الذين صادّقوا عليهم، ويفوز المرشّح ذو العدد الأعلى من أصوات الناخبين. وهكذا ينتخب المرشّحون الذين يضمنون موافقة واسعة، مقابل الجاذبية الإقليمية). رأينا فى الفصل الخامس أنّ بعض ليبراليى السوق يعتقدون فى مطلب الإجماع فى تصويت (فى المجلس التشريعى) بأنه أكفأ من الناحية الاقتصادية عن حكم الأغلبية.

غالبا ما تدافع الأحزاب السياسية عن أنظمة التصويت التى تعتبر فى مصلحتها. ومما لا يدعو للدهشة أن الأحزاب الأصغر فى أنظمة الفائز (first past the post) التحول فى اتّجاه التمثيل النسبى. وفى المملكة المتّحدة، يحتجّ الديمقراطيون الليبراليون على أنه حتى عندما فازوا بأكثر من ٢٥ بالمائة من الأصوات، حصلوا على أقل من ١٠ بالمائة من المقاعد فى البرلمان. ومن غير المفاجئ بالمثل أن الأحزاب التى تستفيد من النظام الراسخ تمنع أيًا من هذه الإصلاحات. والفرصة الوحيدة للديمقراطيين الليبراليين لسن إصلاح انتخابى ستكون فى جذب انتباه الحزب الذى له أغلبية فى البرلمان، لكن يعتقد أنّه سيخسرها فى الانتخابات القادمة. ولم يحدث هذا حتى الآن، ربما بسبب قدرة السياسيين المنكوبين على زيادة تقدير فرصهم فى النجاح.

ومع ذلك يمكن أن يحدث إصلاح للنظام الانتخابى أحيانا. ففى ١٩٩٣ تخلصت نيوزيلندا من نظام حكم التعددية الذى ورثته من المملكة المتّحدة لصالح نظام التمثيل النسبى على الطراز الألمانى مع انتخاب نصف الأعضاء فى دوائر انتخاب العضو الواحد، وخصّص النصف الآخر لضمان تناسب من قوائم حزب المرشّحين. وقد كان هذا بشكل كبير موضع اشمئزاز المواطن من الحزبين الرئيسيين (العمال والوطنى) الذى طبق كلاهما نمطًا قويًا من ليبرالية السوق عندما كان فى الحكم. على الرغم من وعده بعدم حدوث ذلك فى الانتخابات السابقة. وتحرّك نيوزيلندا إلى التمثيل النسبى أحدث زيادة فى عدد الأحزاب المهمة فى البرلمان، والحاجة إلى تحالف مقابل حكومة الحزب الواحد. وإمكانية الإنتقال من حكم التعددية إلى التمثيل النسبى قد اتبع أيضا على نحو جدى فى الأقاليم الكندية من كولومبيا والأنتاريو البريطانية، وقد أقام كلاهما «جمعية المواطن» من حوالى ٨٠ شخصا مختارين عشوائيا من جماعة مواطنيهم، وعهد إليهم بتزكية نظام. وأوصت جمعية مواطنى كولومبيا البريطانية فى ٢٠٠٤ بنظام التمثيل النسبى على الطراز الألمانى. الذى صدّق عليه ٥٧ بالمائة من الناخبين فى استفتاء عام لاحق. ولسوء الحظ كان هناك مطلب٦٠ بالمائة لتبنى النظام الجديد (وهى معضلة شبه مستحيلة لأىّ إجراء دستورى للإقرار فى استفتاء عام). وفى أونتاريو رفض اقترح النظام الجديد من قبل أغلبية الناخبين فى استفتاء عام.

ومن المحتمل أيضا للأنظمة التى تستعمل التمثيل النسبى أن تتمنى كبح ميلها لإنتاج أعداد كبيرة من الحزاب. ففى ٢٠٠٦ أنشأت حكومة هولندا جمعية مواطن (على نموذج كولومبيا البريطانية) لتغيير شكل البلاد الشكّاك من قائمة التمثيل النسبى. وفى إيطاليا عام ١٩٩٣، رفض التصديق على النظام الانتخابى مع الحزب الديمقراطى المسيحى الفاسد وحلفائه، الذين سيطروا على السياسة الإيطالية على مدى أربعة عقود. وفى استفتاء عام اختار الناخبون الإيطاليون تخفيض عناصر التمثيل النسبية لنظام تصويت مختلط، على الرغم من أن ٢٥ بالمائة من النواب استمرّوا فى انتخابهم بالتمثيل النسبى. ومع أن عدد الأحزاب فى إيطاليا ظل كبيرا بشكل مزمن، فإنهم التأموا أكثر إلى كتل اليمين واليسار للتنافس فى الانتخابات القادمة.

تصوّر إيطاليا أيضا حقيقة بأنّ الإصلاحات الانتخابية يمكن أن تأخذ أحيانا نتيجة المعاكسة غير المقصودة. فقبل الانتخاب العامة فى ٢٠٠٦، أجرى رئيس الوزراء المحافظ بيرلسكونى ثلاثة تغييرات. الأول ارتد إلى نظام تمثيل نسبى معقد، لكن أعطى التحالف الفائز فى المجلس التشريعى عددًا من المقاعد الإضافية بحيث لا يجب أن يقلق من أىّ أغلبية حادّة. سمح التغيير الثانى للإيطاليين الذين يعيشون فى الخارج بالتصويت لصالح عدّة مقاعد خاصّة فى مجلس الشيوخ. الثالث كان حكمًا معيّنًا صمّم من أجل إيذاء الائتلافات المحددة قبل الانتخاب التى تضمّنت أحزابًا صغيرة جدا - مثل تحالف معارضيه. ومما أثار كثيرًا استغرابه أن تحالف بيرلسكونى من الأحزاب الفاشية والإقليمية والمحافظة قد خسر الانتخابات فى المجلس التشريعى بحدّ السكين، لذا حصل معارضوه على المقاعد الإضافية، وأعطى الإيطاليون فى أعالى البحار أغلبية مقاعد مجلس الشيوخ إلى معارضيه. وبعد سنتين، فإن النظام الذى عمل وفقا لرغبة بيرلسكونى ، أعاده إلى السلطة بأغلبية معززة بشكل اصطناعى.

- الإقبال المتزايد

تستهدف اقتراحات الإصلاح الأخرى معالجة مشكلة تدنى الإقبال على التصويت؛ وعلى الرغم من أن بعض الأحزاب بشكل خاص قد ترحب فى الحقيقة بتدنى الإقبال، لأنها تعتقد أنّه سيفيدها. إنّ العلاج الأكثر وضوحا هو جعل التصويت إجباريًا، كما هى الحال فى أستراليا وفى بلجيكا، على الرغم من أن هذا قد يبدو أن يكون على جدول أعمال أكثر الديمقراطيات الليبرالية. ومن حين لآخر فى أستراليا، يقترح الجانب المحافظ للسياسة إلغاء التصويت الإجبارى. لأنه يعتقد أنّه سيفيد. وفى البلدان التى يبذل فيها المواطنون جهدا لمحاولة التسجيلّ من أجل التصوّيت، مثل الولايات المتّحدة، هناك اقتراحات مختلفة لجعل الأمر أكثر سهولة. مثل «الناخب النقال»، حيث يستطيع المواطنون تسجيل أصواتهم فى الوقت الذى يجدّدون فيه رخصة قيادتهم. لكن كما رأينا، هناك أيضا إجراءات مطبّقة فى بعض الولايات المصمّمة لقمع الإقبال ومن ثم إفادة المرشّحين الجمهوريين. ومن جانبهم يتهم جمهوريون مجموعات مثل ACORN (جمعية منظمات المجتمع للإصلاح الآن) بأنها تحاول تسجيل الناخبين الفقراء والمضطرين لـ «الاحتيال على الناخب». وهى تهمة أثارتها لائحة مرشحى حزب بلين. ماكين فى انتخابات السباق الرئاسية عام ٢٠٠٨. والتعليم المدنى لكل من الأطفال فى سن المدرسة والبالغين يقترح أيضا أحيانا كعلاج لتدنى الاهتمام العامّ بالسياسة (بالرغم من عدم وجود دليل كبير على هذا التأثير). ففى المملكة المتّحدة، جعل التصويت بالبريد الأمور أسهل، وكانت هناك تجارب مع التصويت عن طريق الإنترنت، على الرغم من أن إثبات الهوية بات أمرًا صعبًا.

وفى الحكم الموضوعى عن السوق وفقا لكابلان (Caplan) (٢٠٠٧)، على أساس لا عقلانية أكثر الناخبين حينئذ يكون تدنى الإقبال هو الحلّ، وليس المشكلة. فقد اعتقد بصراحة بأنّ التصويت يجب أن يكون من حق المثقّفين اقتصاديا. وإذا لم يستطع أكثر الناس أن يتعلّموا فى الاقتصاد الصحيح، فيجب أن يكون الحق الدستورى قاصرا على أولئك الذين يفهمون المبادئ الأساسية الاقتصادية.

- السيطرة على تأثير المال

يجب أن تعمل مجموعة أخيرة من الاقتراحات على كبح تأثير المال على السياسة الانتخابية والتشريعية. وفى الولايات المتّحدة، حيث تعتبر الانتخابات مسألة أكثر تكلفة من أى مكان آخر، ويعتبر إصلاح تمويل الحملة الانتخابية موضوعًا دائمًا، وغالبا ما يتضمن تغطية حمائية من المساهمات الفردية إلى المرشّحين. مثل هذه التغطيات تراوغ بسهولة بواسطة «لجان العمل السياسى» التى تجمع المال وبعد ذلك توزّعه على عدد متنوع من المرشّحين. بالإضافة إلى ذلك، ليس هناك حدّ على مبلغ المال الذى ينفقه الفرد على حملته الخاصة. ويستغل المرشّحون الأغنياء جدا هذا. وفى أماكن أخرى، هناك قلق حول تأثير الاحتكارات الإعلامية على النتائج الانتخابية. ففى مذكرات الحياة فى ١٠ داونينج ستريت، يتذكر Price (٢٠٠٦) أنّ أىّ اقتراح سياسى مهم من رئيس الوزراء كان لا بدّ أن يلاقى موافقة ثلاثة أشخاص آخرين: نائب زعيم الحزب جون بريسكوت، وزير المالية جوردن براون، وروبرت مردوخ - Rupert Murdoch البارون الإعلامى الذى لم يكن مواطنا بريطانيا وعاش فى الولايات المتّحدة.

بلغ التأثير الإعلامى على السياسة الذروة فى إيطاليا فى أوائل ٢٠٠٠، عندما امتلك رئيس الوزراء «سيلفيو بيرلسكونى - Silvio Berlusconi) كلّ الشبكات التليفزيونية التجارية الثلاث، وحاول السيطرة على الشبكة التليفزيونية الحكومية (بالنتائج المريعة على الصحفيين الذين عارضوه)، وامتلك عدّة صحف ومجلات. لم يمنع هذا الاحتكار مع ذلك تحالفه من خسارة الانتخابات بشق النفس فى ٢٠٠٦ ومع ذلك فقد عاد إلى السلطة فى ٢٠٠٨.

كيف تكبح تماما قوّة البارونات الإعلاميين يعتبر سؤالاً صعبًا، خصوصا عندما يخشى معظم السياسيين مواجهة قوّة أجهزة الإعلام. وقد تكون هناك قوانين تحد من الاحتكارات. على سبيل المثال، منع إحدى الشركات من امتلاك كل من محطات التليفزيون والصحف. ولدى أستراليا مثل هذه القوانين، لكن بمرور الوقت استطاعت الشركات أن تتخفف منها وتراوغها.

بالنسبة للتعدديين بشكل خاص، فإن كمية الطاقة المكرسة فى الحملات الانتخابية والسياسة التشريعية توحى بأنّها مهمة عندما يتعلق الأمر بقيادة الوجهة التى يتخذها المجتمع. بالرغم من أنّ منظرى النخبة والماركسيين قد يرفضونها على أنها لا تؤثّر فى الواقع على توزيع السلطة. والأنظمة الانتخابية والسلطات التشريعية مؤسسات معقّدة تظهر فى العديد من التنويعات. لقد فحصنا بعض الاقتراحات سريعا للإصلاح الذى يتضمّن أخذ التركيب الأساسى للانتخابات والسلطات التشريعية كما هى. لكن هناك حركات للتجديد الديمقراطى فى الديمقراطيات الليبرالية التى تتجاوز التصويت كفعل ديمقراطى أساسى والذى سندرسه فى الفصل التاسع. لكننا نحتاج أولا لفحص سمة صعبة جدا أخرى من الدول المعاصرة: الدرجة التى يرتبط وجودها وعملها بالأسئلة المتفجّرة فعلا بالهوية الثقافية والعرقية والوطنية.

الفصل الثامن

سياسة الهوية

تفتقد جميع النظريات الكلاسيكية التى غطيناها فى الفصول السابقة (التعدّدية، النخبوية، الماركسية، وليبرالية السوق) ما هو قابل للجدل والمناقشة، الحقيقة الأكثر أهمية عن الدولة الحديثة: بمعنى أنها قبل كل شىء دولة قومية (nation state). يعتقد القوميون بأنّ كلّ دولة (أو على الأقل دولتهم) يجب أن تضارع أمة لها تاريخ، مجتمع ، لغة أو انتماء عرقى. وفى العصور السابقة، كان يمكن لبعض إمبراطوريات (مثل الهابسبورج والعثمانية . Habsburgs and Ottomans) أن توفق ما بين أعداد كبيرة من الانتماءات العرقية المختلفة. لكن نخب بناء الدولة الحديثة حاولت فى أغلب الأحيان أن تجانس الهويّات داخل أراضيها التى تسيطر عليها أو تدعى بملكيتها. رغم ذلك كان هذا التجانس موضع اعتراض فى أغلب الأحيان من قبل أديان الأقلية أو البديلة، المجموعات اللغوية، والإنتماءات العرقية والثقافات. وادّعاءات بصفة الأمة المرتبطة بدولة يمكن أن يتنازع عليها أحيانا بشكل مرير. «وفى الوقت الحاضر، فإن مصير المجموعات العرقية والوطنية حول العالم فى أيدى القوميين الخائفين من الأجانب، والمتطرّفين الدينيين والديكتاتوريين العسكريين، وإن كانت لدى الليبرالية فرصة للسيطرة فى هذه البلدان، يجب أن تخاطب بشكل واضح حاجات وتطلّعات الأقلّيات الوطنية» (Kymlicka ١٩٩٥ : ١٩٥).

ليس لدى النظريات الكلاسيكية الأربع الكثير أو لا شىء تقوله حول هذا التحدى، أو كيف ولماذا تنظم الدول شئون مجموعة معيّنة من الناس معرّفة إقليميا فى المقام الأول. فى الفصل الأول، ذكرنا منظور «التفاصيل العملية» على

تشكيل الدولة، الذى يبحث فى ظهور دول تبحث عن تلاؤم أفضل بين الفئات اللغوية أو الدينية أو الثقافية أو الوطنية وحدود الدولة. تشكّل هذه فئات هويّات يمكن تعبئتها لدعم بسط أى دولة معينة يدها على أراضيها وشعبها. لذا، لكى نفهم تشكيل واستمرار وتفكك الدول، فإننا نحتاج إلى فحص سياسة الهوية. وكما سنرى، فإن الهويّات الوطنية ذاتها يمكن أن تعبأ أيضا من مفهوم عام، وليس مجرد الظهور من المجتمعات، كما يبدو أن يدل عليه وصف «التفاصيل العملية» دائما.

وتؤكّد «سياسة الهوية - identity politics» للدولة على دور الهويّات الوطنية، التى غالبا ما يشعر الناس بالتعاطف معها حتى إنّهم يرغبون فى القتل والموت من أجلها. ونادرا ما تتطابق الأمم بدقة مع حدود الدول، لذا سوف نستكشف أيضا المشاكل المعيّنة للدول متعددة القوميات. وبالطبع فإن الهويّات القومية ليست النوع الوحيد من الهويّات ذات العلاقة سياسيا. ويمكن أن تتضمن الهويات أيضا الدين، الإقليم، الانتماء العرقى، الجنس، الثقافة الثانوية الحرة (من النوع الذى يحب الشباب ابتكاره)، والعمر، والجنس وحتى الطبقة الاجتماعية. ويجب على دول اليوم أن تساير مدى تنافس وأحيانا تعارض ادّعاءات الهوية. ورغم ذلك، فقد انهارت بعض الدول بسبب الهوية، والنزاعات حول الجنس أو العمر، بينما انهار العديد من الدول بسبب القومية، واللغة والدين. وسوف نؤجّل مناقشتنا حول كيف تعالج مجموعات هوية حسنة السلوك نسبيا بصورة سياسية بواسطة الدول الديمقراطية الليبرالية المعاصرة إلى الفصل الثالث عشر، ضمن سياق تفسيرات ما بعد الحداثة. وسوف نحصر مناقشتنا هنا فى الهويّات المتفجّرة فعلا التى إمّا أن تطالب بدولة لنفسها، أو ترفض الاعتراف بالهوية التى تتفق مع دولة مؤسّسة. وسياسة الهوية من هذا النوع، يمكن أن تكون أكثر خلافية بكثير من سياسة الطبقة الاجتماعية، وتوزيع الدخل، ومنافسة مجموعة المصالح الخاصة، والتى تكون لها أحيانا نتائج هائلة.

الأصول والفرضيات الرئيسية

تعود سياسة الهوية العنيفة إلى أزمنة قديمة، وبشكل خاص فى كفاح الشعب اليهودى (Jewish people) للإبقاء على دولتهم ضدّ الإمبراطوريات المجاورة.

ففى القرن الأول قبل الميلاد، شن الحلفاء الإيطاليون للجمهورية الرومانية حربا ضدّ العاصمة التى كان مطلبهم الرئيسى منح المواطنة الرومانية (Roman citizenship)، بدلا من المكانة الاجتماعية (socii status) التى كانت قاصرة عليهم. (جاءت بعض المنافع المادية بوصول المواطنة الرومانية، لذا لم تكن مجرد حربا على الهوية.) وسياسة الهوية الدينية أيضا (religious identity politics) تسبق تاريخ الدولة الحديثة بعدّة مئات من السنين. وعلى سبيل المثال، الفتوحات الإسلامية (Muslim conquests) التى تمت فى ظل النبى محمد وخلفائه الراشدين الذين أنشأوا إمبراطورية امتدت من بلاد العرب إلى إسبانيا، ثم حاولت الحملات الصليبية المسيحية (Christian crusades) اللاحقة دحر الإسلام. وغالبا ما يؤرخ لنظام الدول الحديث إلى معاهدة ويستفاليا Treaty of Westphalia) فى ١٦٤٨، التى كانت تهدف إلى وضع حدّ للحروب الدينية المزمنة بين الكاثوليك والبروتستانتيين فى أوربا الوسطى. وصدّقت المعاهدة على مبدأ (أعلن لأول مرة فى معاهدة أوجسبرج Treaty of Augsburg، السابقة عام ١٥٥٥) أن الحاكم يمكن أن يضع دين الدولة - لكنّها حددت أيضا أنّ الدول يجب أن تحتفظ بدينها الذى كان موجودا عام ١٦٢٤. وكانت الفرضية لا تزال أن كل دولة يجب أن يكون لها دين واحد وتمتلك سلطة ذات سيادة يمكن أن تستعملها كحماية ضدّ الدول الأخرى - خصوصا الدول ذات الدين المختلف.

منذ ١٦٤٨، كانت إدّعاءات الهوية لامتلاك دولة معيّنة يلح عليها عموما القادة السياسيين والنشطاء بصورة أشد من العلماء (مع أن العلماء يمكن أن يوجدوا غالبا يدعمون جوانب مختلفة فى نزاعات الهوية). والمجموعات التى تقدّم هويّات قومية معيّنة فى السياسة، من المحتمل أن تراها على أنها أساسية وموهوبة بطريقة ما؛ وفى حالة الهويّات العرقية والقومية، على أنها قديمة ومتكررة (Smith ١٩٧١؛ انظر O'Leary، ٢٠٠١a). والعلماء الذين يرصدون سياسة الهوية هم الأكثر احتمالا للتأكيد على طبيعة الهويات المتغيرة والمنظمة بصورة اجتماعية، ومع ذلك فهناك إستثناءات. وأطروحة «صاموئيل هنتنجتون - Samuel Huntington» (١٩٩٦) الشهيرة «صراع الحضارات - clash of civilizations»

تعتبر الهويّات الحضارية قديمة وموهوبة، بدون فرصة لمناقشة الهويّات. وكتاب «روبرت كابلان - Robert Kaplan» (١٩٩٣) عن دول البلقان صدق عليه بإقناع الرّئيس بيل كلنتون ليقرر استعداد التدخّل الأمريكى فى حروب تفكيك يوغسلافيا. وقد تحدث (بشكل مريب) عن «الكراهية القديمة» التى تشكل الأساس وتوضّح النزاعات المعاصرة (انظر المقالة النقدية لـ Kufman٢٠٠١). لكن مهما تشكلت الهويّات، وسواء اعتبرت ثابتة أم لا ، فأىّ هوية معيّنة دائما ما تجد تقريبا تعريفا وتصديقا فى رفضها لبعض الهويات الأخرى. يرفض المسيحيون (Christians) الأديان الأخرى والإلحاد: ويرفض الأصوليون (fundamentalists) أساليب الحياة الشرّيرة: ويرفض اختصاصيو البيئة (environmentalists) الإستهلاك المظهرى (conspicuous): ويرفض الإسلاميون المتطرفون (radical Islamists) الغرب، ويرفض القوميون العالمية (cosmopolitanism): ويرفض الانفصاليون (secessionists) الهوية القومية للدولة التى يحاولون الانفصال عنها: وهلم جرا.

- الاعتراض على النظريات الأخرى للدولة

لا تتضمن سياسة الهوية للدولة نظرية متماسكة عن كيف تعمل الدولة. ومع ذلك، فالافتراضات الأساسية لسياسة الهوية تشكك فى بعض فرضيات النظريات الكلاسيكية للدولة التى ناقشناها فى الفصول من الثانى إلى الخامس. يتجاوز هذا النقد عدم قدرة تلك النظريات على توضيح كيف تُعرف الدول، التى ذكرناها منذ بداية هذا الفصل. تشير الهوية إلى من يكون الشخص، بدلا من ماذا يريد أو ماذا تريد، ومن ثم لا يمكن اختزال الهويّات إلى مصالح: فإنها أكثر أساسية ويعتقد بها بشدة، وأقل سهولة للخضوع للمساومة عن المصالح. وفى نظرية التعددية الكلاسيكية، حتى منتصف القرن العشرين، كان ينظر إلى مصالح الولايات المتّحدة على أنها قابلة للتفاوض فى الغالب، ودائما ما توفى المصالح الاقتصادية جزئيا بمكافآت مادية: ومن السهل جدا لأولئك الذين لديهم مصالح مادّية متنافسة أن يصلوا إلى حلول عن طريق المساومة، غير أن سياسة الهوية كثيرا ما تكون لها طبيعة كلّ شىء أو لا شىء. أمّا أن تكون الدولة مسيحية، أو لا

تكون، أمّا أن تكون لأمة دولة أو لا تكون. هذا الاعتراف لا يعنى أنّ سياسة الهوية يصعب تطريقها، ذلك لأنها تقدّم على وجه الخصوص بعض التحديات الصعبة.

اعتقد التعدديون فى البداية أنّ التحديث (modernization) سيشوّه نزاعات الهوية بشكل متصلب، ويدمج الانتماءات العرقية عن طريق الهجرة، ويروا العلمانية (secularism) تحل محل النزاعات الدينية، وتخلق وجهات نظر أكثر انفتاحا نتيجة للتجارة والسفر وتجربة الثقافات الأخرى. ويحاول التعدديون المعاصرون تصحيح وجهات النظر هذه المتفائلة أكثر من اللازم بتحليل أكثر تطوّرا لأصول وتفاعلات الهويّات. طوّر التعدديون أيضا إستراتيجيات لاستخدام نزاعات الهوية بشكل دائم ضمن سياسة دستورية، سنبحثها لاحقا فى هذا الفصل.

تتحدّى سياسة الهوية أيضا ليبرالية السوق والماركسية. يرى الماركسيون الطبقة الاجتماعية المحددة بالنظام الاقتصادى على أنها السائق الأساسى للسياسة، ونزاعات الهوية على أنها عادة من الماضى من العصور قبل الحديثة، أو غطاء لصراعات طبقية أكثر أساسية. لكن الهويّات المرتبطة بأمة ومجموعة عرقية ولغة لا يمكن أن تتحول إلى طبقة اجتماعية. ولا يزال الأكثر صعوبة على الماركسيين حقيقة أنّ الناس يشعرون عادة بهذه الهويّات بشكل أكثر قوة ويتمسّكون بها بشكل أكثر عنادا عن تمسكهم بتعريف طبقتهم. وفى الاتحاد السوفيتى، مع ذلك، أدرك لينين وخلفاؤه السمة البارزة الفريدة للقومية، ووعدوا بتقرير مصير الأمم فى الجمهوريات المستقلة ذاتيا والمناطق الخاصّة الأخرى (Walker ١٩٨٤؛ Nimni، ١٩٩٣). لكن هذه التنازلات كانت تعنى القليل فى ضوء السيطرة الكاملة لحزب شيوعى موحد. وفى النهاية، فى ١٩٩١، مع انهيار الاتحاد السوفيتى، أصبحت هذه الجمهوريات فجأة أو فى بعض الحالات ظهرت مرة أخرى كـ (دول قومية).

ومن جانبهم، يرى ليبراليو السوق السياسة فقط من ناحية أفراد تتابع مصالحها الشخصيّة المادية. وسياسة الهوية لا تدرج ببساطة فى العالم

الاقتصادى لليبراليى السوق. ويجب أن يقول ليبراليو السوق الثابتون على المبدأ إنّ أفراد اقتصاد سوق يفقدون مع الزمن الهويّات التى يبدو أنها تسبّب الكثير من المشاكل، ويواصلون العمل الجدّى لمتابعة النجاح المادى (et al Breton، ١٩٩٥). لكن القليل من ليبراليى السوق إن وجدوا، تبنوا سياسة الهوية بهذه الشروط. ويشير «ألبرت هيرشمان . Albert Hirschiman» (١٩٧٧) إلى أنّ الحجج السياسية للرأسمالية أكّدت مرّة حقيقة أنّ مجتمعا تجاريا سوف يستبدل المسعى التدميرى للمجد الذى يتبعه الأرستقراطيون فى المجتمع الإقطاعى بمسعى أكثر تحضرا وأكثر ترويضا بسهولة للمصلحة المادية. وفى حين ازدهرت هذه الحجج قبل بضع مئات من السنين فى أوربا، فنادرا ما يسمع عنها اليوم.

لا يوجد لدى منظرى النخبة شيئا جيدا يقال عن سياسة الهوية. وبما أنهم يتناولون هذه الأنواع من القضايا، فمن المحتمل أن يروا الهوية بهذه الشروط المفيدة جدا: على أنها شىء يمكن أن تستغل لمصلحة النخبة. وعلى سبيل المثال، فإن النخب المهتمة بضمان هيمنتها على الحركات الاجتماعية المزعجة أو أحزاب الطبقة العاملة ربما تسعى لتكريس جهدها من أجل هوية قومية شعبية تساعد على تهميش مثيرى الشغب باعتبارهم غير وطنيين. وكان هذا ما وضَّح كيف سحق الفاشيون فى إيطاليا والنازيون فى ألمانيا الأحزاب والاتحادات الشيوعية والاشتراكية الديمقراطية بنجاح فى العشرينيات والثلاثينيات. وعموما، يرى منظرو النخبة كفالة نخبة الدولة للطقوس، والمراسم، والبيارق والتواريخ الأسطورية على أنها وسيلة ملتوية لتعبئة الجماهير لمعارضة المجموعات الخارجة.

- الثقافة والهوية

غالبا ما تناقش سياسة الهوية من خلال الثقافة، لكن الهوية لا تتحول فى الحقيقة إلى ثقافة (مور ١٩٩١). ففى أيرلندا الشّمالية، لا توجد اختلافات ثقافية حقيقية بين جماعتى المجتمع المنقسمين بشدّة (McGarry وO'Leary، ١٩٩٥). فالكاثوليك والبروتستانت متشابهون، يرتدون نفس أنواع الملابس، ويتحدثون الإنجليزية بنفس اللهجة، ويتعاملون مع نفس أنواع المحلات، ولديهم مواقف اجتماعية محافظة على حد سواء، ومتناقضون على حد سواء حول دور العنف فى

السياسة، ويحتسون أنواعًا مماثلة من البيرة والويسكى، ويأكلون غذاء سيئ على حد سواء، وغالبا ما تجد صعوبة فى الكشف عن الجهة التى يأتى منها شخص عندما تقابلهم لأول مرة. غير أن اختلاف الهوية هنا هائل. وفى يوغسلافيا السابقة، كان من النادر أن تجد اختلافات ثقافية بين الصرب، والكروات، والجماعة الإسلامية البوسنية العلمانية جدا - فى حين انكشفت الاختلافات الضخمة فى الهوية القومية فى التسعينيات وسط الحرب الأهلية الدامية. وتعتبر الهويّات فى حقيقة الأمر نتاج المحادثات التى يثيرها الأفراد وليست الثقافة. هذه المحادثات يمكن أن يستغلها القادة السياسيون عندما يسعون إلى تأسيس وتوسيع قاعدة سلطتهم الخاصة - وأحيانا، يستغلها القوميون العرقيون المتطرّفون أو الأصوليون الدينيون، وتأتى بنتائج مهولة. ولكن كما سنرى لاحقا، فإن ارتباطا أكثر اعتدالا عبر المحادثات التى تتبنى الهويّات يعتبر معقولا أيضا.

المجتمع والسياسة

فى مناقشاتنا عن العلاقة بين المجتمع والسياسة فى الفصول السابقة، كان التأكيد عموما على كيف تؤثر القوى الاجتماعية فى السياسة. وفى سياسة الهوية، فإن التأكيد مختلف، لأن الهويّات التى تسود المجتمع تكون فى أغلب الأحيان نتاج السياسة - خصوصا عندما يتعلق الأمر بالهويّات التى إمّا تطالب بحق شرعية الدولة أو تعارضها.

والتقليد الشائع فى الفلسفة السياسية، المرتبط خصوصا بتوماس هوبز[(١)] وجون لوك، يبرّر أن الدولة تتشكّل من «عقد اجتماعى - social contract» من أفراد المجتمع، لضمان أمنهم وحريّتهم وازدهارهم. وفى حين تعتبر فكرة عقد

(١) توماس هوبز (٥ أبريل ١٥٨٨ - ٤ ديسمبر ١٦٧٩) كان عالم الرياضيات وفيلسوفًا إنجليزيًا يعد توماس وبز أحد أكبر فلاسفة القرن السابع عشر بإنجلترا وأكثرهم شهرة خصوصًا فى المجال القانونى، حيث كان بالإضافة إلى اشتغاله بالفلسفة والأخلاق والتاريخ، فقيهًا قانونيًا ساهم بشكل كبير فى بلورة كثير من الأطروحات التى تميز بها هذا القانون على المستوى السياسى والحقوقى، كما عرف بمساهمته فى التأسيس لكثير من المفاهيم الى لعبت دورًا كبيرًا ليس فقط على مستوى النظرية السياسية، بل كذلك على مستوى الفعل والتطبيق فى كثير من البلدان وعلى رأسها مفهوم العقد الاجتماعى، وكذلك يعتبر هوبز من الفلاسفة الذين وظفوا مفهوم الحق الطبيعى فى تفسيرهم لكثير من القضايا المطروحة فى عصرهم. الموسوعة الحرة بالإنترنت - المترجم.

اجتماعى افتراضى أداة فلسفية مفيدة، فإن القصّة الحقيقية فى أغلب الأحيان تكون العكس بالضبط: تتشكل المجتمعات من الدول. ذلك، لأن الدولة من الناحية التاريخية تعتبر قبل الهوية القومية التى عادة ما تصاحب الدولة .

هذا النوع من الادّعاء سيفزع القوميين الذين يعتقدون أن أمتهم، سواء كانت ألمانية، إيطالية، صربية، ويلزية، الباسك أو فرنسية، لها وجود أصلى يبرّر أن تصاحبه الدولة. وفى الحقيقة، فإن الأمم فى أغلب الأحيان هى ما يسميه «بنيديكت أندرسون . Benedict Anderson» (١٩٨٣) «جماعات متخيلة . imagined communities». فهى ليست الجماعات الأصلية، التى تتطلّب علاقات مباشرة وذات مظاهر عديدة بين الناس، على الرغم من أنها ما إن تتشكل، فقد يكون للأمة ذاتها كلّ خواص الشعور بأنها «حقيقية» لمن ينتمون إليها. والفرد فى أمة كبيرة لن يكون لديه تفاعل مع الأغلبية الواسعة للأفراد الآخرين فى الأمة. وعلى الرغم من هذا، يتخيل الأفراد أنفسهم أعضاء فى جماعة قومية. وعلى الرغم من أنّه عمل شاقّ جدا غالبا على نخب بناء الدولة إقناع الناس بأنهم أفراد فى أمة. ويفحص بعض من عمل أندرسون إندونيسيا، التى بدأت كسلسلة مجتمعات متباينة جدا، التى حدث أن استعمرها الهولنديون، الذين جعلوا إدارتهم مركزية كمسألة ملاءمة استعمارية. وعند رحيل الهولنديين، كان لا بد على النخب السياسية أن تقنع أفراد هذه المجتمعات المتباينة بأنهم كانوا فى الحقيقة إندونوسيين . ولم تكن بالمهمّة السهلة، وهى المهمة التى ظلت ناقصة، عندما أقرت الحركات الانفصالية فى إقليم آتشيه، فى غرب بابوا فى الطرف الشمالى من جزيزة سومطرة الاندونيسية، وفى أماكن أخرى بصحتها. وبنفس الطريقة، فإن نخب بناء الدولة فى تركيا أصرّوا فيما مضى على أن الأكراد (Kurds) لا يعيشون فى شرق البلاد . وكانوا يفضلون تسميتهم «أتراك الجبل . Mountain Turks».

وإذا نظرنا إلى تاريخ الدول الأوربية، نرى أنّ الأمة الألمانية ظلت تتكون على فترة طويلة، وظهرت فى النهاية فى القرن التاسع عشر بواسطة النخب البروسية (Prussian elites). وفى الثلاثينيات، استطاع النازيون إقناع معظم النمساويين

(بمن فيهم الحكومة النمساوية) بأنّهم، أيضا، كانوا ألمان ويستحقّوا أن يكونوا جزءا من الرايخ الألمانى (German Reich). ونرى قصصًا مماثلة لنخب بناء الدولة حاولت بشدة ولمدة طويلة تأسيس هويّات قومية ضدّ المعارضة الإقليمية الدائمة فى فرنسا، إيطاليا، والمملكة المتّحدة. وفى حين لا توجد لدينا استطلاعات رأى من أواخر القرن الثامن عشر، فمن المحتمل أنه أثناء الثورة الأمريكية، اعتبر الكثير إن لم يكن أكثر سكّان المستعمرات السابقة أنفسهم بريطانيين، وبذلك كانوا بحاجة لمن يقنعهم بأن هناك أمة أمريكية (American nation)، وبأنّهم كانوا جزءا منها. وفى كلّ هذه الحالات والعديد من الحالات الأخرى، لا يمكن الوثوق من المؤرخين القوميين بأنهم سيقولون الحقيقة الكاملة، لأنهم سيؤكّدون على الوحدة وليس على المشاكسة والنزاع اللذين يرافقان بناية الأمة بواسطة الدول. ومن المحتمل أيضا أن يرووا القصّة بالعكس، ويروا أن بناء الدولة من إنجاز الأمة.

. المجتمعات المتجانسة الدول

من الطبيعى لنخب بناء الدولة أن يواجهوا بسكان فى الأراضى يدّعون بأنهم ليسوا مقتنعين جميعا بأنّهم ينتمون إلى الأمة التى تنشأ. وأحيانا ما تكون النتيجة أخبارًا سيئة جدا لأولئك الذين يظلون غير مقتنعين. وتسرد راى (Rae ٢٠٠٢) تاريخ ما اسمته بـ «التجانس الباثولوجى - pathological homogenization» لنخب بناء الدولة. وحالتها الأولى، إسبانيا فى القرن الخامس عشر، حيث أرادت الدولة الإسبانية الجديدة دعم هوية إسبانية مسيحية. وكان لدى البربر (مسلمين) واليهود ثلاثة خيارات: الموت: التحول إلى المسيحية: أو النفى. وفى نهاية القرن السابع عشر، اعتقد لويس الرّابع عشر أنّ «الهوجونوت - Huguenotes» (البروتستانت الفرنسيين) كانوا تحديا للهوية الفرنسية الفريدة المطلوبة لمرافقة دولة حديثة، ولذا أُجبر الهوجونوت على اعتناق الكاثوليكية أو ترك البلاد (ماركس، ٢٠٠٣). وفى ١٩١٥، تم تنظيم إبادة جماعية أرمنية (Armenian genocide) على يد النخب المتحمسة لتأسيس دولة تركية (Akcam، ٢٠٠٦). وفى التسعينيات، عندما تفككت يوغسلافيا أظهر البناة مرة

أخرى علاقة ما بين بناء الهوية القومية والإبادة الجماعية. ونعتبر فى هذا الضوء، حجّة هوبز فى كتابه حوت اللوياثان (Leviathan) بأن الدولة يجب أن توجد لمنع البؤس والموت فى «حرب كلّ واحد ضدّ الجميع». وغالبا ما تكون حقيقة إنشاء الدولة العكس، لأن الدولة الجديدة ذاتها تجلب البؤس أو الموت لأولئك الذين لا يشتركون فى هويتها القومية المدعاة كحق بالتقادم.

الفكرة الحديثة للسيادة التى تأسّست بمعاهدة ويستفاليا فى ١٦٤٨، أعطت درجة من الرخصة للدول للتصرّف بهذه الطريقة المجانسة نحو رعاياها من السكان. والمعاهدة التى صمّمت من أجل إيقاف الحروب الدينية بين الطوائف الكاثوليكية والبروتستانتية المختلفة التى مزّقت أوربا الوسطى إربا إربا، كانت تعنى أنّ هؤلاء الذين يعتنقون دينًا مختلفًا عن دين الدولة لا يمكنهم أن يتوقّعوا أىّ دعم أو حماية من خارج الدولة. ومعيار السيادة الويستفالية بعدم التدخّل فى الشئون الداخلية لدولة لا يزال قويا اليوم؛ على الرغم من أن المعيار لم يكن مطلقا أبدا (انظر: Reus Smit ١٩٩٩، لتاريخ مفهوم السيادة). واليوم، يمكن أن تكون السيادة مشروطة على دولة لا تشترك فى إبادة جماعية ضدّ بعض من شعبها - كما ثبت فى حملة قصف منظمة حلف شمال الأطلسى ١٩٩٩، ضدّ صربيا عن أعمالها ضدّ الألبان العرقيين (ethnic Albanians) فى الأراضى الصربية آنذاك لكوسوفو. لكن الحالات الواضحة الأخرى للإبادة الجماعية (مثل رواندا ١٩٩٥) أثارت العديد من التدخّلات.

والآن، كانت بعض الدول ناجحة جدا فى مجانسة سكانها حول هوية قومية مفردة. لذا تخلصت إسبانيا من مواطنيها المغاربة واليهود، وتخلصت فرنسا من مواطنيها الهوجونوت، وتخلصت ألمانيا النازية من مواطنيها اليهود. وبولندا وما يسمى الآن جمهورية التّشيك تخلصتا من كلّ الموطنين الألمان على أراضيها بعد الحرب العالمية الثانية. ومع ذلك، لا يزال العديد من الدول متعددة القوميات. لذا تضمنت المملكة المتّحدة الهويات الويلزية والإسكتلندية، وألستر البروتستانتية والجمهورية الأيرلندية - بالإضافة إلى الأغلبية الإنجليز الذين يميلون إلى رؤية اختلاف بسيط بين الإنجليزية والبريطانية. وكانت لدى إسبانيا كاتالانية

(Catalan) كبيرة، وأقليات جاليكية والباسك. وكندا لديها أقلية كبيرة من الكويبيكيين (Quebecois) الناطقين بالفرنسية. وتحتوى روسيا مجموعة كبيرة من الجماعات غير الروسية، خصوصا على طول حدودها الجنوبية. ولدى بعض الدول انقسامات داخلية عميقة بين المجموعات العرقية أو الدينية. ومن الناحية التاريخية، يميّز هذا الانقسام العميق بلجيكا، هولندا والنمسا. وتتضمّن الأمثلة المعاصرة للمجتمعات المنقسمة بشدّة، أيرلندا الشّمالية، سريلانكا، وأجزاء من الهند، فيجى، والعديد من البلدان الأفريقية، ولبنان وجورجيا، ومثل هذه المجتمعات عرضة للحرب الأهلية.

أحدثت الهجرة الواسعة النطاق فى العديد من البلدان عددا كبيرا من السكان المهاجرين لم يستوعبوا فى هوية الدولة القومية (على سبيل المثال، فى المملكة المتحدة، وهولندا، والدنمارك وفرنسا)، بدون بوتقة انصهار على طول خطوط الولايات المتحدة فى القرن التاسع عشر. وهكذا هناك قليل جدا من الدول فى عالم اليوم، التى يمكن أن تأخذ هوية سكانها على أنها مفترضة وغير صعبة (McGarry وآخرون، ٢٠٠٨). وتعتبر سياسة الهوية الآن تحديا رئيسيا فى العديد من الدول، بما فيها الدول الديمقراطية الليبرالية. كيف تستجيب الدول بعد ذلك؟

الحكومة وصنع السياسة

إذا كانت هناك هوية مهيمنة يعتقد صنّاع السياسة الرئيسيون أنها يجب أن ترافق الدولة، وتستطيع الحكومة أن تحاول إخضاعها، فإنها إذن «المواطنة ـ citizenship» (وسوف ندرس بعد قليل الحالة المشكوك فيها عندما لا تكون هذه الهوية المهيمنة موجودة). والمواطنة من حيث التعريف، «مجموعة الحقوق والامتيازات والالتزامات التى ترافق العضوية الكاملة لكيان سياسى مثل الدولة».

ـ تسييس المواطنة

على المستوى الرسمى، تقرّر معظم الحكومات من هو المواطن ومن يمكن أن يكون مواطنا وما لا يمكن أن يكون مواطنا. وفى الكثير من الدول ، فإن من

يولدون على الأرض القومية يصبحون آليا مواطنين؛ ولكن لا تصدق عندما تطبق الدول أيضا اختبار الانتماء العرقى (ethnicity test) على المواطنة. قد تمكن هذه الدول أيضا الذين ليست لديهم ارتباطات عائلية بالأرض سوى الانتماء العرقى الضرورى أن يصبحوا مواطنين. وتتضمن الأمثلة ألمانيا وإسرائيل. ولدى العديد من الدول أحكام للمهاجرين لكى يصبحوا مواطنين، على الرغم من أن الاختبارات التى تطبق فى أغلب الأحيان تتعلق (على سبيل المثال) باللغة، المؤهلات التعليمية، القيم الاجتماعية، المهارات والارتباطات العائلية.

تدير الحكومات محتوى المواطنة أيضا، فى العديد من الطرق المختلفة. وعلى سبيل المثال، فقد تطلّب تعليم التاريخ الوطنى فى المدارس: تنظيم إحياء الأحداث الرئيسية فى ذلك التاريخ: إنشاء وإدارة المؤسسات الثقافية الوطنية مثل المتاحف والنصب التذكارية؛ وتنشر بصفة عامة الرموز المصاحبة للأمة. وقد يعزز التليفزيون المملوك للدولة والشبكات الإذاعية وجهة النظر الوطنية (كما قد تقوم بذلك أيضا أجهزة الإعلام الخاصّة). وقد تنجح مثل هذه الجهود - أو قد تفشل، ومن المحتمل أن تكون صعبة على وجه الخصوص عندما يكون لدى قسم أو أقسام كبيرة من السكان أسباب وجيهة لعدم قبول الوصفة العامّة للمواطنة التى نشرتها الحكومة.

وإذا وجدت هويّات متعارضة، والتخلص الطبيعى منها مستحيل، فإن الحكومات تواجه بسلسلة من الإستراتيجيات المحتملة. فى إحدى النهايات سيكون الاستيعاب (assimilation): فكرة تكامل الأقلّيات فى الثقافة القومية. وهذه تكون بسيطة جدا عندما تكون الأقلّيات موضع البحث من المهاجرين الذين لا يستطيعون الاحتكام إلى هوية بديلة تضرب جذورها بعمق على أرض الدولة. ويمكن أن يروج للاستيعاب بالسياسات التى تتطلّب أن يؤدى كلّ تعليم الدولة وكلّ أعمال الدولة باللغة الوطنية: التفريق الطبيعى للمهاجرين الواصلين حديثا، لمنع تجمّعهم فى أحياء معينة؛ وغياب أىّ أصناف فى السياسات الحكومية سريعة التأثر بمطالب الأقلية (التى تتعلّق ، على سبيل المثال، بالشعائر الدينية - religious observances). وفى النهاية الأخرى سيكون الانفصال (separation).

حاول نظام «التفرقة العنصرية - apartheid regime» فى جنوب أفريقيا هذا لعدّة عقود، لكنه فى النهاية لم يستطع تحمّل هيمنة أقلية بيضاء على أغلبية سكان سود. ويمكن تصور أشكال أكثر تلازما من الانفصال، وسوف نناقش هذه الأشكال عندما نتّجه إلى المجتمعات المنقسمة بشدّة. لكن فى الديمقراطيات الليبرالية اليوم، فإن البديل للاستيعاب يعرّف عموما بأنه «تعددية ثقافات - multiculturalism» وليس انفصالاً.

تعنى تعددية الثقافات أنّ الأقلّيات المهاجرة بشكل خاص متوقعة ويجرى تشجّيعها على الاحتفاظ بسمات ثقافة موطنها الأصلى. وقد تكون تلك السمات دينية، لغوية،غذائية واجتماعية. وقد تشجع الحكومة على تكوين جمعيات عرقية (ethnic association)، وتدعم التعليم بلغة الأقلية، وترجمة الوثائق الحكومية، وتوفر المترجمين أينما طلبوا، وتعترف قانونيا بالاختلافات فى الممارسات المتعلقة (ولنقل) بالزواج وتربية الأطفال. والنزاعات المتعلقة، على سبيل المثال بالبنايات الدينية والعرض العلنى للرموز الدينية قد يكون من الضّرورى حينئذ تسييسها.

لن تساعد السياسات المتعدّدة الثقافات كثيرا، عندما يتعلق الأمر بمجتمعات منقسمة بشدّة على أساس الدين أو الانتماء العرقى أو الجنس. إنّ السمة المميزة لمجتمع منقسم هى أن تجد إحدى الهويات مبررا شرعيا فى الرفض الكامل لهوية الطرف الآخر. ومن الناحية التاريخية، عندما لم تستطع الهويّات أن تتعايش، كان الحلّ فى أغلب الأحيان تشكيل دول منفصلة (separate states) (باكستان والهند، إيرلنده والمملكة المتّحدة، صربيا وكرواتيا.. إلخ). ويمكن أن تكون عملية الانفصال عنيفة جدا، وتترك أقلّيات كبيرة فى أغلب الأحيان على الجانب الخاطئ من الحدود الجديدة. وهكذا حتى بعد الانفصال، فقد تبقى الانقسامات عميقة. وإذا كان هناك مزيج جغرافى كبير من السكان، فربما يكون الانفصال غير مجدٍ. كيف تستطيع إذن أن تروض المجتمعات المنقسمة نزاعاتها - ما لم تستخدم إحدى المجموعات الدولة للسيطرة على المجموعات الأخرى؟ هناك ثلاثة أصناف رئيسية من الحلّول متوفرة حاليا: «اتحادى - consociational، إدارة النظام الانتخابى - electoral system engineering؛ والصريح - communicative».

ـ النموذج الاتحادى للمجتمعات المنقسمة

تم التعرف على الديمقراطية الاتحادية لأول مرة على يد «آرند ليجفارت ـ Arend Lijphart، ١٩٦٨» فى تحليل عن كيف يمكن تحقيق الاستقرار السياسى فى المجتمع الذى كان منقسما بشدّة فى الماضى فى هولندا. ومنذ ذلك الحين، ادعى ليجفارت (١٩٧٧) وآخرون بأن النموذج المطبق فى العديد من المجتمعات الأخرى. والذى غالبا ما يقدّم على أنه حل لجميع المحن التى تواجه المجتمعات المنقسمة. وبمعلومية أنّ خواصه الديمقراطية يمكن أن تكون موضع شك، فإننا نفضّل تسميته النموذج الاتحادى بدلا من «الديمقراطية». وقد يعرف النموذج من ناحية «ائتلاف كبير، حكم ذاتى قطاعى، تناسب، واستخدام الأقلية لحق الرفض» (Lijphart، ٢٠٠٠ : ٢٢٨). والفكرة هى أن يتوصل زعماء كلّ القطاعات فى المجتمع إلى اتفاق بينهم لحكم الدولة بالتشاور مع بعضهم البعض. وتحت مستوى النخبة، «الحكم الذاتى القطاعى» يعنى أنّ كلّ مجموعة سيكون لها بشكل مثالى مدارسها الخاصة، جامعاتها، وأماكن العبادة (إذا كانت ذات علاقة)، والأعمال التجارية، والنقابات العمالية، وفرق الألعاب الرياضية والمنظمات الاجتماعية. ويتم السيطرة على النزاعات بصورة رئيسية فى مستوى النخبة، وتقليل العلاقات إلى الحد الأدنى بين الأشخاص الحمقى لتفادى احتمال النزاع. وقد تشمل الحكومة تحالف كلّ الأحزاب الرئيسية، الذين ينظمون على أساس قطاعى. وعادة ما يستخدم التمثيل النسبى نظاما للتصويت لضمان تمثيل الكتل المختلفة فى البرلمان بنسبة أعدادها من السكان. وتخصص المناصب الحكومية، والتوظيف العامّ، والمصروفات الحكومية بشكل متناسب بين الكتل المختلفة.

وفى هولندا، كانت المجموعات المعنية، علمانية وبروتستانتية وكاثوليكية. وفى سويسرا، تم تعريفهم على أساس اللغة: الألمانية، الفرنسية والإيطالية (على الرغم من أن سويسرا تختلف عن هولندا، لأن الانفصال الجغرافى لمجموعات اللغات الثلاث يعنى أنّه يمكن تعريف الأقاليم المستقلة ذاتيا) . وتعتبر اللغة أيضا الأساس فى بلجيكا، المنقسمة بين «الفلمنجيين ـ Flemings والواليين ـ Walloons»

الناطقين بالفرنسية. كانت اتفاقية الجمعة الحزينة (السابقة لعيد الفصح) ١٩٩٨ محاولة للتوصّل إلى تسوية اتحادية فى أيرلندا الشّمالية بين الجمهوريين (الكاثوليك) والإتّحاديين (البروتستانت). وبدأ يعمل الترتيب المشترك بعد عقد تقريبا. والحزب البروتستانتى الأكبر يحصل على منصب الوزير الأول، ويحتل الحزب الكاثوليكى الأكبر منصب الوزير الثانى القوى على حد سواء (O'Leary، ٢٠٠٦). كان النموذج الاتحادى مطبّقًا بشكل أقل نقاء خارج هذه الأماكن الأوربية الغربية الصغيرة. ففى لبنان قبل ١٩٧٥، خصص ترتيب متقن مناصب سياسية بين الجماعات الدرزية والسنيّة والشيعية والمسيحية المارونية (وقد انهار هذا الترتيب فى الحرب الأهلية، لكن عناصر منه ظلت منتعشة منذ ذلك الحين). ويزعم ليجفارت بأنه كانت هناك عناصر اتحاد فى تحول جنوب أفريقيا من نظام التفرقة العنصرية فى ١٩٩٤ - ١٩٩٦ (على الرغم من أنه فقدت معظمها منذ ذلك الحين، من خلال هيمنة «المؤتمر الوطنى الأفريقى - African National Congress» على السياسة الانتخابية)، وحتى الهند كانت لديها سمات الاتحاد الخاصة بها (Lijphart، ١٩٩٦). وقد أكد على أنّ النموذج الاتحادى هو «النوع العملى الوحيد للديمقراطية فى المجتمعات المنقسمة بشدّة» (Lijphar، ١٩٩٤: ٢٢٢).

لو كانت الاتحادية فى الحقيقة «النوع العملى الوحيد للديمقراطية» للمجتمعات المنقسمة التى تبحث عن مخرج للهروب من العنف وتهديد الحرب الأهلية، حينئذ لن تكون هناك أهمية كبيرة فى إطالة الحديث عن عيوبها. لكن إذا كانت فى الحقيقة ليست الطريقة الوحيدة، حينئذ يكون من المجدى الإشارة إلى عيوبها. الأول هو عجزها الديمقراطى: غالبا ما يمكن أن يحكم زعماء المجموعة بالاشتراك مع بعضهم البعض بصرف النّظر عن صعود وانهيار الأصوات. ويمكن تحسين هذا النقص إلى حدّ أن يكون هناك أكثر من حزب سياسى واحد لكلّ مجموعة. لذا على سبيل المثال فى أيرلندا الشّمالية، كان لدى الجمهوريين خيار التصويت لصالح شين فين (Sinn Fein) المتطرف أو حزب العمال الديمقراطى الاشتراكى المعتدل. والعيب الديمقراطى الثانى، هو أن معظم

القرارات السياسية الرئيسية تتخذ فى السرّ، خوفا من إلهاب العواطف بين المجموعة، بحيث يقمع النقاش العامّ حتى فى المجلس التشريعى. والعيب الآخر، هو أنه عند تحديد هويّات معيّنة على المستوى الدستورى، يقوّى الاتحاد الهويّات والانقسامات بينها. وفى أسوأ الأحوال، قد يعزّز بالفعل نوع صراعات الهوية المصمّم من أجل حلّها (Reynolds۲۰۰۰: ۱٦۹-۷۰). وصراعات الهوية، هى نتاج نوع معيّن من التعلّيم الاجتماعى (Kaufmn ۲۰۰۱) ولذا ينبغى أن تكون من حيث المبدأ قادرة على التحسين من خلال نوع مختلف من التعلّيم الاجتماعى (Valadez۲۰۰۱: ۳٦ - ۸). لكن النقّاد يسألون إن كان الاتحاد يمنع الأخير. الأحزاب التى تعتبر مجموعة معيّنة توعد باشتراك خاص فى المناصب السياسية، وبذلك تستفيد بالمقارنة بالأحزاب التى ليست طائفية وذات مجموعة معيّنة. وفى حالة أيرلندا الشّمالية، فإن هذا يعمل ضدّ أحزاب مثل الخضر والتحالف التى تحاول تجاوز التقسيم الطائفى (تايلور ۲۰۰٦). وتنشأ مشكلة إضافية: من خلال نظام ينشأ بواسطة زعماء المجموعة لمصلحتهم الخاصة، فيمكن أن يكون هؤلاء الزعماء ممانعين لتفكيك النظام عندما لا يصبح مطلوبا نتيجة للعداوات القائمة بين المجموعة الهابطة (على الرغم من أن هذا لم يحدث فى النهاية فى هولندا). وإذا كان زعماء مجموعة متصلبين، حينئذ يمكن أن يتحول الاتحاد إلى حرب أهلية، كما حدث فى لبنان فى السبعينيات، عندما لم يستطع نظامه التكيف مع حقائق التغيرات السكّانية من السكان الشيعة المتزايدين، والأهمية المتزايدة للاجئين الفلسطينيّين. (بالطبع، فقد خلقت التدخلات الإسرائيلية والسورية من الخارج أيضا أزمات).

- إدارة النظام الانتخابى

بحثنا فى الفصل السابع فى النتائج السياسية للأنواع المختلفة لأنظمة التصويت. ويدافع الاتحاديون عن التمثيل النسبى، لأنه يساعد على تحقيق التناسب فى المناصب السياسية وغنائم الحكومة المطلوبة للتسوية القائمة على الكتلة. وتدافع مدرسة فكرية أخرى عن مزايا نظام التصويت التفضيلى

(preferential voting) من النوع الذى ناقشناه أيضا فى الفصل السابع، خصوصا عندما يتعلق الأمر بمجتمعات منقسمة (divided societies) (Horowitz ١٩٨٥؛ Reilly ٢٠٠١).

ويجادل رايلى (٢٠٠١) بأنّ التصويت التفضيلى يحفّز على سياسة انتخابية «مركزية». ولا تزال الأحزاب قائمة على نظام كتل المجتمع. ومع ذلك، فإن المرشّحين العقلانيين الذين يسعون إلى الفوز فى الانتخابات يجب أن يشجعوا على التفضيل الثانى والثالث للناخبين من الجانب الآخر.

ويمكنهم القيام بذلك عن طريق تبنّى مواقف معتدلة نسبيا على قضايا بين الكتلة، التى يجب أن تعطيهم ميزة على السياسيين الأكثر تطرفا من جانبهم فى التقسيم. وفى بابوا غينيا الجديدة (Papua New Guinea)، عند الاستقلال، طبّقت البلاد النظام التفضيلى على سيدها الاستعمارى السابق، أستراليا. ولسوء الحظ فى ١٩٧٥ تحولت بابوا غينيا الجديدة إلى حكم التعدد على أساس البساطة - مع نتائج مريعة لكثافة النزاع بين المجموعة. وفى حالة بابوا غينيا الجديدة، فهى فى الحقيقة من الأنواع التعميمية المشكوك فيها، لأن لديها العديد من المجموعات العرقية المعنية سياسيا - المئات بدلا من الحالة الأكثر طبيعية للمجتمعات المنقسمة إلى اثنين، ثلاثة أو أربعة. لكن الحجّة النظرية هى أنّه على الرغم من أن أنظمة التصويت التفضيلية تنتج عادة حكومة من أحزاب لا تمثّل كلّ المجموعات العرقية، رغم أنه ضمن تلك الحكومة ستقدّم برامج سياسية انتخابية، وبذلك تتبنّى سياسات عامّة تعتبر معتدلة نسبيا على قضايا بين الكتلة.

ومع ذلك، إذا نظرنا إلى التطبيق الفعلى للتصويت التفضيلى على المجتمعات المنقسمة، فلن تكون الأمور واضحة تماما. فقد استعملت أيرلندا الشّمالية التصويت الوحيد القابل للتحويل فى الدوائر الانتخابية متعددة الأعضاء فى انتخابات (١٩٧٣ - ١٩٨٢) التى لم تنجح فى تقديم الفرص للسياسيين الذين يحتكمون إلى الخطة العامة. تم تبنى هذا النظام مرة أخرى فى ١٩٩٨، عندما بدأ يعمل بشكل أفضل - طبقا لرايلى (٢٠٠١: ١٣٦-٧) لأن «مجموعة رئيسية من

المعتدلين خرجت من كلا جانبى التقسيم العمومى». ولكن من الناحية الثانية، لماذا وجدوا هؤلاء المعتدلين فى ١٩٩٨، ولم يوجدو قبل ذلك؟ ومن الواضح أن هناك عوامل أخرى غير نظام التصويت يجب التوسل إليها لتوضيح هذا التغيير. وشهدت أيضا السنوات التالية لعام ١٩٩٨، استقطابًا مجددًا فى سياسة أيرلندا الشّمالية، مع تقدم مزيد من الأحزاب الفئوية فى كلا الجانبين (شين فين والحزب الاتّحادى الديمقراطى) على حساب الأحزاب الأكثر اعتدالا. ومن الواضح أن النظام الانتخابى وحده ليس كافيا لإحداث الاعتدال.

إذا نظرنا إلى مجتمعات أخرى منقسمة عرقيا، التى تم فيها تجريب التصويت التفضيلى، لم تكن النتائج دائما مشجّعة. فقد تبنت «فيجى[1] - Fiji» فى ١٩٩٧ نظام «التصوت البديل - alternative vote»: التصويت التفضيلى فى الدوائر الانتخابية ذات العضو الواحد. وطبقا لهورويتز (Horowitz)، (١٩٩١: ١٨٩) فإن هذا النظام أفضل من نظام التصويت الوحيد القابل للتحويل، لأن المرشّحين لا يستطيعون الفوز بدعم وحيد من أقلية متطرّفة. توقّع واضعو هذا النظام النجاح لأحزاب فيجى العرقية المعتدلة فى الانتخابات. بينما أثبتت بعض التفاصيل التقنية لنظام التصويت البديل بشكل مفاجئ أنه يفيد الأحزاب الهندية العرقية، التى أمكنها أن تسيطر حينئذ على الحكومة (Grossman وFrankel، ٢٠٠٦). وقد كان هذا غير مقبول من العديد من الفيجيين العرقيين، وكانت النتيجة أن قامت مجموعة منهم بانقلاب فى ٢٠٠٠.

فى ضوء حالة فيجى (وقصّة مماثلة مع نظام مختلف قليلا فى سريلانكا) يظل رايلى متفائلا، لكنه يعترف بأنّ إدارة النظام الانتخابى يجب أن تعمل بالضبط بشكل صحيح لكى يحقق التأثيرات المعتدلة المطلوبة. والمشكلة هى أنّ

(١) جمهورية جزر فيجى هى إحدى الدول القابعة فى المحيط الهادى على شكل مجموعة من الجزر، حيث تتألف فيجى من ٣٢٢ جزيرة منها ١١٠ جزر فقط مأهولة بالسكان، وتتبع قارة أوقيانوس، وعرفت فيجى كمستعمرة بريطانية قرابة القرن حتى نالت استقلالها فى ١٠ أكتوبر عام ١٩٧٠م. وتتمتع فيجى كغيره من جزر المحيط الهادى بالطبيعة الساحرة، والتى يتهافت السياح لزيارتها للاستمتاع والاستجمام بها، حيث الخضرة والشواطئ الرائعة. الموسوعة الحرة بالإنترنت - المترجم.

ظروف التوتّر العالية للنزاع العميق بين الكتلة يبعث بالكاد على التفكير التحليلى الهادئ والتطبيق الدقيق للسياسة. والمتطرّفون على كلّ الجوانب (الذين يدركون أن النظام قد صمّم من أجل إحباط طموحاتهم السياسية) يجب أن يبذلوا كل ما فى وسعهم لتخريب أىّ من هذه الإصلاحات الانتخابية.

. نظرة صريحة على الانقسام العميق

يعجب الاتحاديون بالدول التى قد تميل إلى قمع الحوار أثناء الاختلاف؛ يتعامل المهندسون الانتخابيون مع الخواص الشكلية لأنظمة التصويت. لكن خلافا لذلك يتجاهلون محتوى الاتصال السياسى. وتسعى طريقة مختلفة جدا إلى ترويض اشتباكات الهوية العميقة من خلال ترقية الاتصال عبر حدود الكتلة. يمكن أن يأخذ هذا الاتصال عددًا من الأشكال المختلفة. يسمى الأول «المشاركة فى الصراع - agonism»، المرتبط باقتراحات «شانتال موفى - Chantal Mouffe» (١٩٩٩، ٢٠٠٠) عن المجتمعات المنقسمة. وفى الأساس يبحث موفى عن تبادل عاطفى تصبح فيه الخصومة مشاركة فى الصراع، ويصبح الأعداء خصومًا محترمين ويفسح العنف المجال لاشتباك حرج. ويقبل الأفراد شرعية هوية الآخرين المختلفين نتيجة لتجربة تحويل (١٩٩٩: ٧٥٥). وما يعنى هذا أنّ هوية المرء يجب أن تكون مرنة إلى حدّ أنها لن تعد تتطلّب تصديقًا من خلال إخماد هوية الآخر المختلف. كيف يعمل كلّ هذا فى الواقع العملى فهذا أمر يكتنفه الضباب. وما يتبقى يعتبر أملاً للإرتباط عبر الاختلاف الذى يعتبر منشّطا وعاطفيا، ورغم ذلك مدنيا. وكيف تبدو الدولة تجسيدًا لهذه المبادئ لا يزال أكثر ظلاما.

وتبحث نظرة أكثر تأنيا عن اتصال عبر الاختلاف الذى يكون أقل عاطفية. إنها أكثر اهتماما بالمسائل العملية عن كيفية العيش معًا عن اهتمامها بمشروعية هوية الآخرين المختلفين. وسوف تكون نقطة بدايتها الملاحظة المذكورة سابقا، بأنّ الهويّات هى نتاج المحادثات وليس الثقافة. وما يمكن أن ينشأ فى المحادثات يمكن أيضا أن يعدّل فى الارتباط عبر محادثات مختلفة (Dryzek ٢٠٠٥a). والتشاور

نوع معيّن من الاتصال الذى يتضمّن الاعتراف بالأسباب التى يقدمها الأشخاص الذين يختلف معهم المرء، بالرغم من أنّ المرء لا يشترك معهم (انظر الفصل التاسع التالى أيضا). ولما كانت المناقشة مهمة، فإن التداول أيضا يمكن أن يتضمّن الكشف عن القصص الشخصية، ونقل التجارب الشخصية، واستعمال فن الخطابة الذى يناشد العواطف بدلا من التفكير. والهدف ليس إجماعا، بل اتفاقيات عملية حول كيفية حلّ المشاكل العملية. ويجب أن يتضمن التشاور قدرا كبيرا من المعرفة الاجتماعية عن منظورات الأطراف الموجودين على جوانب مختلفة (Kanra ٢٠٠٥).

هناك ثلاثة أنواع من المواقع التى قد يبحث فيها عن تشاور عبر الاختلاف: المؤسسات الرسمية للدولة (مثل السلطات التشريعية)، المنتديات التى تستهدف التوفيق بين المشاركين من جوانب مختلفة (الذين يمكن أن يكونوا أناسًا عاديين وقادة سياسيين)، والتدفق العامى للاتصال فى المجال العامّ الواسع، الذى قد يتضمّن النشاط السياسى الإعلامى وحتى المحادثة اليومية. ولسببين، فقد يؤكد على المجال العامّ بدلا من مؤسسات الدولة. الأول، هو أنّه فى سياسة الدولة، من الصعب جدا تفادى مسألة السيادة؛ وفى عالم الدول الحديثة (منذ معاهدة ويستفاليا فى ١٦٤٨)، كان للسيادة طبيعة كلّ شىء أو لا شىء (Dryzek ـ ٢٠٠٥ a). وهذا يوضّح، على سبيل المثال، لماذا كان الحوار بين القادة السياسيين من الجوانب المختلفة من تقسيم طائفى/ وطنى فى أيرلندا الشّمالية غير منتج جدا فى أغلب الأحيان: إنها يمكن أن تتجاوز مسألة السيادة من أجل الاشتراك فى حلّ مشكلة مشتركة. وفى النهاية عندما يعمل النواب فى بيئة مؤسساتية حيث لا تكون السيادة موضع خلاف، مثل مشاركات تنظيم المنطقة، يكون الحوار منتجا محتملا. تتناول هذه الحوارات موضوعات تنظيم المجتمع، التى تعتبر بصورة تقليدية من بين الموضوعات الأكثر تفجّرا فى أيرلندا الشّمالية. وفى حين أن المشاركات ليست صحيحة من الناحية الشرعية إلا أنها تعمل كثيرا بشكل أفضل فى بمسميات استشارية عن السياسة البرلمانية. وفى بيئة مختلفة تماما لكن لا تزال منقسمة جدا، يذكر «فورستر ـ Forseter» (١٩٩٩) حالة حوار بين المسيحيين

الأصوليين (fundamentalist Christians) و «النشطاء الشواذ . activists gay) في كولورادو فيما يتعلق بسياسة الإيدز/الفيروس المسبب للمرض. حتى عندما استمر كلّ جانب ينكر شرعية هوية الآخر. فقد استطاعوا الاتفاق على بعض الإجراءات العملية التى يمكن أن تتخذ فى هذه القضية السياسية. كان التقدّم محتملا طالما كان يتفادى كلا الجانبين السؤال الكبير حول كيف تم تأطير هذه القضية كقضية أخلاقية من قبل المسيحيين؛ كقضية صحة عامة من قبل الشواذ.

وحتى يكون هناك أىّ أمل فى تلطيف الانقسام فى المجتمعات المنقسمة، يجب أن يتضمن التشاور الحادث فى المجال العامّ أناسًا من جوانب مختلفة ـ وقد يكون هذا التداول مختلفا جدا عن الحكم الذاتى القطاعى للاتحاد. وقد تتضمن الأمثلة مجموعات نقاش ذات عرقيات مختلطة فى جنوب أفريقيا. وفى تركيا، استطاع نشطاء من الكتل العلمانية والإسلامية أن يجدوا بعض نقاط اتفاق عندما طلب منهم حلّ مشاكل معيّنة، مثل ارتداء أوشحة الرأس (headscarves) فى الجامعات (Kanra ٢٠٠٥). مثل هذا الحوار ليس عديم الفائدة. وكما يؤكد ابن حبيب (Benhabib ٢٠٠٢) لا تكشف مجموعات الهوية أو الثقافات عن وحدة متراصة وتناغم كلى. فداخليا يمكن أن تكون ملجأ للعديد من الأصوات، وهذه الأصوات المتعددة جدا تقدم نقطة دخول للغرباء للمشاركة فى التداول حول القضايا التى تتعلّق بكل من فئات الناس موضع السّؤال والآخرين فى المجتمع.

والنظرات الثلاث فى النزاعات المعتدلة للهوية فى المجتمعات المنقسمة بشدّة . الاتحادية، إدارة الأنظمة الانتخابية، والصريحة أو التداولية . تصبح متعارضة فقط إذا تبنّى المرء برنامجا اتحاديا قويا مع حكم ذاتى قطاعى فى صميمه. يستطيع المرء أن يتخيّل دولة تتشارك السلطة تتعايش مع مجال عام تداولى يشجّع على الارتباط عبر الجوانب المختلفة، مع نظام انتخابى يستخدم التصويت التفضيلى. ويوضح أوفلين (O'Flynn ٢٠٠٦) كيف تصبح الأنظمة الاتحادية أكثر تداولا ، مع أنه أكثر اهتماما بالتداول المرتبط بمؤسسات الدولة عن المجال العامّ الواسع.

ويمكن أن يطبق الاتحاد والتداول أيضا على سياسة الهوية الدولية (international politics of identity)، وحل هنتينجتون (١٩٩٦) لصراع الحضارات هو لتعيين هوية قيادة نخبة لكلّ حضارة. وبصورة مثالية سوف تأتى هذه القيادة من «قلب الدولة» لكلّ حضارة - الولايات المتّحدة بالنسبة للغرب، الهند بالنسبة للهندوس، ومن المحتمل جنوب أفريقيا للأفريقيين، وروسيا للأرثوذكسيين، والصين للصينيين وهلم جرا. ثم تنشأ مؤسسات لإدارة الصراع - وبشكل خاص، شيء مثل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة مع ممثل واحد لكلّ حضارة. ومع ذلك لا يستشهد هنتينجتون بمجموع ما كتب عن الاتحاد، فإن هذا الحلّ يشبه حلف نخبة اتحادى على مستوى عالمى يقمع التبادل عبر حضارات على مستوى غير نخبوى، نوع من الحكم الذاتى القطاعى. (يُظهر هنا تحديًا معيّنًا فى حالة الإسلام، الذى ليس له دولة رئيسية). والنظرة الأكثر استشارية (لكن النقّاد يقولون أيضا إنها متفائلة جدا) لنزاعات الهوية الدولية سوف تنظر إلى احتمالات ارتباط المحادثات عبر الاختلاف (Dryzek ٢٠٠٦). وسوف تتضمّن هذه النظرة محاولة لبناء ممارسات أكثر تداولا فى السياسة الدولية على كل المستويات، وتجذب المنظمات غير الحكومية، والنشطاء السياسيين، وأجهزة الإعلام بالإضافة إلى السياسيين ومسئولى المنظمات بين الحكومات. وسوف يؤكد على المجتمع المدنى العالمى وليس مجرد المفاوضات بين زعماء الدول.

جداول الأعمال والتغير السياسى

هناك العديد من جداول الأعمال المتعارضة ضمن بيئة سياسة الهوية، إضافة إلى الثلاثة الذين تمت مراجعتهم (الاتحادى، إدارة نظام التصويت والصريح) حتى الآن. ويشير جدولا أعمال إضافيان إلى اتّجاهات مختلفة جدا. يشمل الأول أولئك الذين يبحثون عن الترويج للهويّات المعيّنة، خصوصا الأنواع الثلاثة من القوميين: العرقيين؛ والثقافيين؛ والليبراليين. ويبحث جدول الأعمال الثانى عن طرق التعرف على الهويّات المتعارضة، خصوصا من خلال منح الحقوق إلى مجموعات الأقلية.

- القومية

لاحظنا فى وقت سابق أنّ تاريخ العديد من الدول يتميز غالبا بالجهود القسريّة لبناة الدولة لصناعة هوية - عادة ما تكون قومية وإن كانت أحيانا دينية - لمرافقة مشروعهم السياسى. وفى حين تقع مثل هذه الجهود فى أعماق ماضى بعض الديمقراطيات الليبرالية الراسخة، لدرجة أن تعتبر الأمة أمرا بديهيا، وفى دول أخرى تعتبر ذاكرة حديثة أو فى بعض الحالات لا تزال مستمرّة. ومن خلال الحركات الانفصالية التى ألهمت بها القومية العرقية (ethnic nationalism)، كان على العملية أن تبدأ مرة ثانية. وهناك حركات انفصالية طويلة الأمد لكنها لم تنجح حتى الآن (بمعنى أنها لم تحصل على دولة حتى الآن على الرغم من بعض الحكم الذاتى السياسى) فى كويبيك فى كندا، وبلاد الباسك فى إسبانيا وأسكتلندا وويلز فى المملكة المتّحدة. وتسعى جميعها إلى تقوية هويّات الانفصال عن هوية الدولة التى تحاول الانفصال عنها. وفى ثلاث من هذه الحالات الأربع، يكون الكفاح سلميا، لكنه مصحوب بالعنف فى بلاد الباسك - تستهدف كلا من الدولة الإسبانية والباسك المعتدلين الذين يسعون إلى بعض التسوية معها. والمهمّة الأولى للانفصاليين هى إقناع سكانهم المستهدفين بأنه يجب أن تكون لديهم هوية وتاريخ مختلفان عن الهوية والتاريخ المهيمن للدولة التى يشاركونها مع الآخرين. والإستراتيجية الوحيدة المحتملة، هى إثارة ردّ فعل الدولة المستبدة الذى سيكتسب تعاطفًا لقضيتهم.

والقومية الثقافية (cultural nationalism) تختلف قليلا عن القومية العرقية، لأنها لا تقصر العضوية الكاملة فى الأمة على ذوى سلسلة النسب الصحيحة. وعلى ذلك يمكن أن تضم تشكيلة من المجموعات العرقية - بشرط أنّ تشترك فى الثقافة القومية. والسياسات الاستيعابية من النوع الذى ناقشناه فى وقت سابق فى هذا الفصل، يمكن أن ينشرها القوميون الثقافيون. ظلت القومية الثقافية تميز فرنسا لمدة طويلة، لأن أهداف الجمهورية الفرنسية ينظر إليها أيضا بصورة رسمية على أنها أهداف عالمية. يجب ألا تكون هناك موانع كبيرة لأى واحد يشترك فيها (من أى مكان فى العالم)، لكن هذه العقيدة الخلاصية

(universalism) كانت لها صبغة ثقافية فرنسية متميزة ـ خصوصا عندما يتعلق الأمر بأسبقية اللغة الفرنسية والطبيعة الجمهورية والوحدوية والعلمانية للدولة .

القومية الثقافية مهمة جدا أيضا فى الولايات المتّحدة، (مثل فرنسا)، حيث تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أهدافها السياسية أيضا أهدافًا عالمية. والقومية الثقافية الأمريكية التى حصلت على تعبير قوى لدى صموئيل هنتنجتون (٢٠٠٤) فى كتابه من نحن؟ (Who Are We) الذى يصوّر من الناحية التاريخية ثقافة فردية ليبرالية وبروتستانتية يجرى تقويضها بهجرة شرعية وغير شرعية واسعة النطاق من المكسيك ومناطق أخرى فى أمريكا اللاتينية. لا يخشى هنتنجتون من الدين الكاثوليكى لهؤلاء المهاجرين بقدر ما يخشى التقاليد السياسية الجماعية، والالتزامات الضعيفة بالحريّة الفردية، واللغة الإسبانية التى يجلبونها معهم. ويمكن أن يتضمن جدول أعماله السياسى الاستيعاب، أو قيودًا على الهجرة، أو من المحتمل خليطًا من كليهما. وغناء الأناشيد الوطنية فى أحداث الألعاب الرياضية، وبناء النصب التذكارية، والعطلات لإحياء الأحداث الرئيسية فى تاريخ الأمة، الاحتفالات الوطنية التى تتضمّن أفراد العائلة المالكة أو الرؤساء، يمكن أن تلعب أيضا دورا فى تقوية القومية الثقافية.

فى الديمقراطيات الليبرالية الوطيدة، كانت القومية الثقافية فى أغلب الأحيان مصدرا لسياسة محافظة. إذا استطاع المحافظون أن يقنعوا أفراد الدخل المتوسّط والأدنى بولائهم أولا وقبل كل شىء بثقافة الأمة، فإن ذلك يجب أن يقلل الاستمالة إلى تعريفات بديلة ـ مثل الطبقة الاجتماعية، التى قد تقود الناس إلى دعم الأحزاب الديمقراطية الاشتراكية التى تسعى إلى إعادة توزيع الدخل. وغالبا ما تكون الأحزاب المحافظة معادية بالمثل لتعدد الثقافات. وعندما يتعلق الأمر بالسياسة التعليمية، فمن المحتمل أن يفضّلوا منهجًا يعلّم وجهة نظر إيجابية عن تاريخ الأمة وإنجازاتها، ويختار زعماءه العظماء وعباقرته وليس ملاك عبيدها ومجرمى ومجانين حربها. وفى أستراليا، حوالى عام ٢٠٠٠، انتقص رئيس وزرائها المحافظ جون هاوارد (John Howard) من وجهة نظر «عصابة الذراع السوداء ـ black armband» التى اعتقد أنها تميّز المؤرخين الأكاديميين اليساريين بشكل كبير أستراليا. وكان فرع المعرفة من التاريخ الأسترالى مرتبطا بـ «حروب

التاريخ - history wars» (Macintyre and Clark ٢٠٠٤) عندما كان يتحدى المؤسسة اليسارية مؤرخون محافظون يموّلهم مجالس الخبراء الخاصّة، الذين قلّلوا من قيمة سوء معاملة السكّان الأصليين خصوصا من قبل المستوطنين الأوربيين. ومع ذلك، فمن المحتمل أيضا لهؤلاء الموجودين على يسار الاتّجاهات السياسية أن يحاولوا ويدعوا الأمة لأنفسهم، ويربطوا بينها وبين احتمالات السياسات الأكثر تقدّما. وكان المؤلف اليسارى «جورج أوربيل - George Orwell» أيضا قوميا ثقافيا بريطانيا، يتأمّل ثورة اشتراكية حتى بإنجليزيته الشهيرة فى مقالة ١٩٤١ على الأسد ووحيد القرن (The Lion and the Unicorn) (أوربيل ١٩٩٠). وأخيرا، صنف المغنى الشعبى البريطانى المتطرف «بيلى براج - Billy Bragg» (Bragg ٢٠٠٦) نفسه كقومى تقدمّى.

على الرغم من بعض الارتباطات المعاصرة بمبادئ حزب المحافظين الثقافية، فإن الانفصالية، والإصرار العرقى، والقومية لها أيضا ارتباط تاريخى قوى بالليبرالية والديمقراطية. وفى العصور التى كانت تغطى فيها الإمبراطوريات معظم أوربا، كان يمكن للقوميين والليبراليين والديمقراطيين أن يصنعوا قضية مشتركة ضدّ استبداد الإمبراطوريات ومستعمراتها فيما وراء البحار والاستبداد الأكثر محلية. والكتابة فى القرن الثامن عشر، «اعتبر جين جاك روسو[1] - Jean-Jacques Rousseau» فى كتابه «حكومة بولندا - Government of Poland» القومية طريقًا لمجتمع معاصر مثل بولندا لضمان الحريات الفردية لشعبها. وكان الإيطالى «ريزوجريومنتو - Risorgiomento» (١٨٤٨-١٨٦٠) ليبراليا وقوميا، كما كانت محاولات الثورات الأخرى التى اكتسحت فرنسا، التى تعرف آنذاك بألمانيا، وإمبراطورية النمساوية - الهنجارية فى ١٨٤٨.

وربما بلغت «القومية الليبرالية - Liberal nationalism» الذروة فى ١٩١٨ بإعلان الرّئيس الأمريكى «وودرو ويلسون[2] - Woodrow Wilson» مبدأ تقرير

(١) جان جاك روسو (١٧١٢ - ١٧٧٨): كاتب فرنسى، كان لآرائه السياسية أثر كبير فى تطور الديمقراطية الحديثة - المورد - المترجم.

(٢) وودرو ويلسون (١٨٥٦ - ١٩٢٤): سياسى أمريكى، زعيم الحزب الديمقراطى، والرئيس الثامن والعشرون للولايات المتحدة (١٩١٣-١٩٢١). فى عهده دخل الأمريكيون الحرب العالمية الأولى - المورد - المترجم.

المصير للمجتمعات الأوربية. وكان لبعض الدول المتعددة العرقيات التى نشأت فى هذا الوقت تواريخ مضطربة، وتحلّلت يوغسلافيا أخيرًا بصورة عنيفة إلى أجزائها المكوّنة: وانشطرت تشيكوسلوفاكيا[1] بصورة أكثر سلمية. وخارج أوربا ألهمت القومية الليبرالية بحركات الاستقلال فى الثلاثينيات والأربعينيات. وظلت السياسة العلمانية والمتعددة العرقية والليبرالية فى الهند تشكل ديمقراطيتها الليبرالية بعد الاستقلال فى ١٩٤٨. ولكن فى باكستان، وأفريقيا ومناطق أخرى، شهد استقلال الدولة قومية ليبرالية أخمدتها بسرعة المذاهب والديكتاتوريات المنافسة. ولعب القوميون الأحرار أدوارا رئيسية فى انهيار الحكم السوفيتى فى أوربا الشرقية فى ١٩٨٩.

واليوم، يمكن أن نجد القوميين الليبراليين يجادلون بأن عضوية الأمة لها دور فعّال فى العافية الفردية التى تمنحها الليبرالية. يعتقد كيماليكا (Kymlicka ١٩٩٥) أنّ الأمة فقط هى التى تقدم سلسلة الاختيارات النافعة التى تشمل جميعا ثقافة - مع أنّه يتوافق بصفة خاصة مع حقوق أمم الأقلية والثقافات داخل الدول، كما سنرى بعد قليل. يدعى «ميلير - Miller» (١٩٩٥) أن أدوات العدالة، مثل دولة الرفاه تتطلّب دعما من الأمة، لأن الأمة وحدها هى التى يمكن أن تنتج نوع التضامن الاجتماعى الذى تتطلبه العدالة الاجتماعية فى الواقع العملى. لكن ما عدا الدفاع عن تأكيد على العدالة ضمن الدولة القومية ضدّ المواطنين العالميين، والذى يعتقد أن الالتزامات يجب أن تمتد عبر الحدود لتشمل كلّ البشر، فإن الوصفات المرتبطة بمثل هذا الموقف ليست كبيرة.

---

(١) (بالتشيكية: Ceskoslovensko) شكلت كاتحاد بين جمهورية التشيك وجمهورية سلوفاكيا بين أعوام ١٩١٨-١٩٣٩ و ١٩٤٥-١٩٩٢. ومن هنا يأتى اسمها.

بعد أن تمكن الجيش السوفيتى من تحريرها من الألمان عام ١٩٤٥م إبان الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩-١٩٤٥)، أصبحت تدريجيًا تكون إحدى دول الكتلة الشيوعية فى أوربا، التى كان الاتحاد السوفيتى يترأسها.

على إثر انهيار الاتحاد السوفيتى عام ١٩٩١، وظهور خلافات عدة بين الدولتين، ثم الاتفاق على حل الاتحاد بين جمهورية التشيك وجمهورية سلوفاكيا عام ١٩٩٢، وبذلك انتهت تشيكوسلوفاكيا فعليًا من الوجود أعلن قيام كل من جمهورية التشيك وجمهورية سلوفاكيا فى العام المقبل. الموسوعة الحرة - المترجم.

- حقوق الجماعة

قد تكون هناك فترات لا تستطيع فيها الدولة تحقيق نوع الهوية الموحّدة التى ينشدها القوميون الليبراليون والثقافيون العرقيون بطرقهم المختلفة تماما. مثل هذا الطريق المسدود من المحتمل أن يوجد خصوصا فى الدول الديمقراطية الليبرالية المتقدمة، التى تلتزم بالمعايير الدوليّة بتحريم القمع، والطرد، والإبادة الجماعية والاعتناق الإجبارى. وقد تلعب المشاركة الاتحادية فى السلطة، إدارة النظام الانتخابى والتشاور عبر الاختلاف (التى ناقشناها فى وقت سابق) كلّ أدوارها فى إدارة ادّعاءات الهوية للأقليات القومية لتلك الدولة ، لكنّها لا تتناول مسألة الاعتراف بالأقلّيات بشكل مباشر.

سوف تتضمن نظرة مباشرة إلى هذه المسألة منح الحقوق لأقلّيات معيّنة. وقد تم الدفاع عن فكرة حقوق المجموعة لكلّ فئة مضطهدة من الناس - استنادا على الجنس (ذكر/أنثى)، العرق، التوجه الجنسى، العجز، العمر، الطبقة الاجتماعية، وهلم جرا (Yong ١٩٩٠). غير أن الحالة الأكثر أهمية لهذه الحقوق تطبق على الأقلّيات القومية التى لا تقبل الهوية القومية المهيمنة التى ترافق الدولة. والحالة التى درست بشكل جيد هى حالة كندا، التى تعتبر بشكل من الأشكال ديمقراطية ليبرالية نموذجية. وكندا هى موطن الكويبكيين، الذين يرفضون الهيمنة الأنجلوفونية للدولة الكندية، الشعوب الأصليين التى تدّعى بأحقيّة فى الأرض وحماية لطريقة الحياة، وجحافل الفلاسفة السياسيين الذين درسوا هذه المسائل. لذا ليس من قبيل المفاجأة أن معظم الأبحاث الأفضل فى هذه المنطقة قام بها الكنديون (على سبيل المثال، Kymlicka ١٩٩٥).

فى التقليد الليبرالى، لا يتمسك بالحقوق على نحو صحيح إلا الأفراد لحمايتهم من الدولة ومن بعضهم البعض، ولتمكين ازدهار الفرد. وفكرة حقوق المجموعة هى أنّ الأفراد يمكن أن يأخذوا حقوقًا مختلفة اعتمادا على أى مجموعة ينتمون إليها. وعلى سبيل المثال، فقد يكون لشخص أصلى حقوق القنص وصيد الأسماك، على أنواع جماعية أو ملكية، وعلى الاستخدامات

الاحتفالية للأرض التى ينكرها على السكان غير الأصليين. والناطقون بالفرنسية فى كويبيك ربّما يكون لديهم حقّ فرض لغتهم على المتكلمين بغير الفرنسية الذين يعيشون فى الإقليم، على سبيل المثال، فى التعليم وتعاملات الناس مع الحكومة. والمحامون الليبراليون عن مثل هذه الإجراءات يقيمون دعوتهم على فكرة أن ازدهار المجموعة الوطنية موضع السّؤال ذات دور فعّال فى عافية، وإحترام النفس، والحكم الذاتى للأفراد الذى ينتمون إليها. وهكذا فإن ليبراليين من أمثال «كيمليكا ـ Kymlicka» (١٩٥٥) يفضّلون الكلام عن «الحقوق التفضيلية للمجموعة ـ group-differential rights» بدلا من حقوق المجموعة فى حدّ ذاتها: إنّ الحقّ يتمسك به الأفراد، وليس المجموعة بشكل جماعى.

وحقوق الجماعة موضع جدل. يرى الليبراليون الأرثوذكسيون فى حقوق الجماعة، خيانة للهدف الليبرالى الذى يعامل بموجبه كلّ الأفراد على حد سواء. وكما سنرى فى الفصل العاشر، يقلق بعض المؤمنين بمساواة الجنسين من أن ممارسات اضطهاد النساء قد يحميها الحقّ الممنوح للأقلّيات الثقافية. ويعتقد المحافظون والطائفيون، الذين سنناقشهم فى الفصل الثانى عشر، أنّ حقوق المجموعة تمزق الجماعة القومية التى يجب أن ترتبط بالدولة.

الخاتمة

إنّ سياسة الهوية من حيث التعريف متعلقة بأكثر من نوع، بمعنى تضمين هويّات متعدّدة. وهذه حقيقى حتى فى النهاية عندما تحاول نخب بناء الدولة الإبادية بناء هوية قومية واحدة. هذه الهوية ذاتها تصبح مفهومة فقط من ناحية رفض وقمع الهوية الأخرى. لذا كان لزاما على هويات القوميين الصرب العرقيين المتطرفين، اليوغوسلافية والألبانية والبوسنية والكرواتية، أن يرفضها الشعب الذى أصبح جزءًا من الدولة الصربية. كانت الرهانات البلاغية عالية. وكما وضعها الزعيم الصربى «سلوبودان ميلوسوفيتش – Slobodan Milosevic» الذى اتّهم لاحقا بارتكاب جرائم حرب): «إن خسارة الهوية القومية أفدح هزيمة يمكن أن تعرفها الأمة».

والتعدّدية كنظرية للدولة يمكن أن تفرض سياسة الهوية - لكن لتعمل ذلك يجب عليها أن تتحرّك إلى ما وراء تركيزها فى منتصف القرن العشرين على المصالح المادية للمجموعات، وتأكيد التعددية الجديد على سلطة الشركات. وبشكل خاص، يجب أن تلقى العلاقات بين من يحملون هويّات مختلفة مزيداً من الاهتمام - خصوصا عندما تبدو هويّات معيّنة تطلّب التصديق على إخماد الهويّات البديلة. لقد جادلنا بأنّ نزاع الهوية يمكن أن إدارته بطريقة شاملة بوسائل عنيفة فقط. وحاولت الدولة فى الماضى تطهير الهويّات المعيّنة، لكن هذه المحاولة لم تعد ممكنة فى معظم الديمقراطيات الليبرالية. وفى عصر ديمقراطى، يجب تناول نزاعات الهوية بطريقة ديمقراطية، على الرغم من أن تحدى كيفية القيام بذلك يعتبر تحديا رئيسيا لدرجة أنه لم يجد حتى الآن حلا قابلاً للتطبيق أو مجبرا بشكل عالمى. والنظرات، الاتحادية، والنظام الانتخابى، والسباقية والتداولية تعرض جميعها بعض الأفكار، بينما لم تظهر حتى الآن مجموعة حلول قابلة للتطبيق على نطاق واسع.

الجزء الثالث

المقالات النقدية عن الدولة

فى العقود الأخيرة، توسعت نظريات الدولة وأخصبت بالعديد من المقالات النقدية المهمة والشاملة، التى تعرّض بعض النقاط الخفية عن كل من النظريات الكلاسيكية والتطوّرات الأكثر حداثة فى التعددية التى غطيناها فى الجزء الأول. وفى الجزء الثّالث، سنلقى نظرة فاحصة على محتوى هذه المقالات النقدية، والتغيرات السياسية التى تصفها. التغير الأول، يتناول جديا النقائص الديمقراطية للدول الديمقراطية الليبرالية الحالية. وفى الفصل التاسع، سنبحث عن وسائل العلاج الديمقراطى، بما فيها اقتراحات للدخل الأساسى (basic income) ومنح متسلم الرهون (stakeholder grants) التى ستعادل بصورة عملية الفرص فى المجتمع. وتخلق ديمقراطية أكثر تشاركية (participatory democracy) وإنعاسًا جمهوريًا للحياة المدنية. وسوف نعير اهتمامًا خاصًا للديمقراطية التداولية (deliberative democracy) التى تعتبر نظرية سياسية معيارية حول كيف ينبغى أن تعمل السياسة الأصيلة، وحركة إصلاحية لتقديم تبادل آراء أفضل وأكثر شمولا فى الحياة السياسية.

ويتحول الفصل العاشر إلى النقد النسوى (feminist critique) للدولة الذى أخفق الليبراليون والتعدديون وآخرون فى ملاحظته لمدة طويلة، والذى كان يهيمن عليه ممارسات الذكور والمصالح الذكرية. وتظهر المقالات النقدية (النسوية) للمساواة بين الجنسين فى صور عديدة الآن، البعض منها يمكن أن يرتبط بنظريات ثابتة (مثل الليبرالية - Liberalism - والماركسية - Marxism) فى حين

ينأى آخرون بأنفسهم عن كلّ النظريات السابقة عن الدولة. وقد جاء القائلون بالمساواة بين الجنسين أيضا بالكثير من الأفكار حول كيفية تقويم التفاوت بين الجنسين. وكما يشير القائلون بالمساواة بين الجنسين إلى أنّ النظريات الثابتة أخفقت فى ملاحظة الهيمنة الذكرية، لذا يجادل اختصاصيو البيئة بأنّ هذه النظريات ذاتها أخفقت فى ملاحظة أنّ السياسية الإنسانية والنظم الاقتصادية موجودة فى أنظمة بيئيّة أكبر. ويفحص الفصل الحادى عشر العيوب البيئيّة للدول المعاصرة، وكلّ النظريات السابقة عن الدولة. وتجىء البيئية (Environmentalism) أيضا فى تنويعات متطرفة تقريبا ، مع جداول أعمال سياسية متطرفة تقريبا.

يستكشف الفصل الثانى عشر نوعا مختلفا جدا من النقد، وهو موقف محافظ يرى الديمقراطية التشاركية (participatory democracy) والمساواة بين الجنسين والبيئية، (بالإضافة إلى ليبرالية السوق وسياسة الهوية تدار بصورة عبثية)، عندما تسهم بدرجة أكبر فى مشاكل الدول والمجتمعات المعاصرة. ردّ الفعل المحافظ هذا ضدّ السياسة التقدميّة يريد بدلا من ذلك إعادة إحياء الفضائل التى تأسست على الجماعات المنسجمة والمبادئ الأخلاقية الاجتماعية. وهناك أيضا نوع مختلف جدا من النظرة المحافظة الجديدة تجاه الدولة. إنها تلقى بحذر المحافظية التقليدية فى الرياح، وتريد إعادة صنع العالم بسرعة لتجديد القيم والالتزامات الأخلاقية التقليدية للمصلحة الجماعية للمجتمع. وازدهرت المحافظية الجديدة (Neo-conservatism) كتوجه فى السياسة الخارجية الأمريكية فى عهد رئاسة جورج دبليو بوش، لكنها فى البلاد أرادت أيضا أن تظهر انحطاطًا أخلاقيًا واضحًا للمجتمع الأمريكى.

الفصل التاسع

النقد والتجديد الديمقراطى

فى ١٩٨٩، أعلن فرانسيس فوكوياما (Francis Fukuyama) على نحو شهير «نهاية التاريخ - the end of history»، الذى كان يعنى به استنزاف أىّ تنافس عالمى جدّى للديمقراطية الليبرالية بالإضافة إلى الرأسمالية كنموذج سياسى (انظر أيضا Fukuyama ١٩٩٢). وعلى الرغم من أنه سمح بوجود اختلافات للنموذج الديمقراطى الليبرالى (إذ شمل، على سبيل المثال، الديمقراطية الاشتراكية الإسكندنافية - Scandinavian social democracy)، فإنه فى تقدير فوكوياما، إن تصور أيام كفاح لصورة نوعية أفضل للديمقراطية قد ولت. وعلماء السياسة الذين فكروا فى تحول مجتمعات ما بعد الشيوعية والبلدان الأخرى على أنه انفلات من الاستبدادية. نظروا جميعا إلى الدمقرطة (democratization) على أنها انتشار نموذج ديمقراطى قياسى - انتخابات حرة وعادلة بالإضافة إلى مجموعة حقوق أساسية يكفلها الدستور - إلى أجزاء أكثر من العالم. وبعد عام ٢٠٠١، فإن الولايات المتحدة الأمريكية فى عهد الرّئيس جورج دبليو بوش اهتمت بحماسة بالدمقرطة على أنها مشروع عالمى، وعرفت مرة أخرى الديمقراطية على أساس متّسق مع فوكوياما وعلماء الدمقرطة. وفى كل هذه المساعى، لم يكن هناك إحساس بأن الديمقراطية ذاتها بحاجة إلى تعميق - ناهيك عن تعميقها فى مواطن الديمقراطية الليبرالية فى الغرب. فى هذا الفصل سنضع مخططًا للدرجة التى أخفقت فيها الديمقراطيات الليبرالية ذاتها فى الحقيقة فى الالتزام بالمثل بالديمقراطية - وما يمكن أن يفعل حولها.

ورغم ذلك فليس بالضرورة أن تجرى الأمور بشكل جيد مع الديمقراطيات الليبرالية المعاصرة. وغالبا ما يرتبط تعبير العجز الديمقراطى (democratic deficit) بالاتحاد الأوربى، الذى نشأت مؤسساته فى البداية بدون العديد من البهارج الديمقراطية فى البلاد التى تكوّن منها. ورغم ذلك فالعديد من الدول فى الاتحاد الأوربى وما ورائه تعانى من نقائص ديمقراطية لديها. فى الفصول السابقة مسحنا عددًا من العيوب الديمقراطية التى يمكن أن تكون موجودة بدرجة أكبر أو أقل فى بعض أو كلّ الدول الديمقراطية الليبرالية. وجميعها تعرقل التحقيق الفعّال للسيطرة الشعبية على السياسة والسياسة العامّة. وتتضمن هذه العيوب:

- المواطنين الذين لديهم اهتمام أو معرفة قليلة بالشئون السياسية.
- هيمنة النخبة على صنع السياسة، وراء واجهة ديمقراطية.
- عقائد تتخلّل المجتمع، لكنها تخدم بعض المصالح المهيمنة.
- الموقع المتميّز للأعمال فيما يبدو من الظاهر فى صنع سياسة تعددية.
- صنع السياسة التى يجب أن ترضى أسواق رأس المال والبورصات وليس الناخبين.
- المصالح الخاصة التى تستغلّ الدولة لمكسبها المادى الخاص على حساب الشعب.
- مشرّعين أنانيين يقدمون مقترحات إنفاق لا مبالية تفيد دوائرهم الانتخابية ومسانديهم الماليين.
- بيروقراطيات تزيّد ميزانياتها أو تتابع أولوياتها الخاصة، بدلا من خدمة المصلحة العامّة.
- استبدادًا وعدم استقرار فى جميع تفضيلات الناخبين والمشرّعين.

- قنوات محدودة للحركات الاجتماعية والمصالح المنظّمة لممارسة النفوذ على الحكومة.
- انعدام المسئولية فى الرؤية الضعيفة للحكم المشبّك، لأنه من غير الواضح أين تكمن السلطة.
- أحزابًا سياسية لا تقدم اختيارًا حقيقيًا للناخبين.
- أنظمة انتخابية يمكن أن تعطى نتائج منحرفة، مثل الحكومات المدعومة بأقلية من الناخبين.
- حملات انتخابية مكلفة تهيمن عليها الحاجة إلى جمع المال من مصالح الأغنياء .
- إقبالاً ضعيفًا على الانتخابات.
- عضويات هابطة فى الأحزاب السياسية.
- سياسة انتخابية تتركّز حول التلفيق والتلاعب والإعلان السلبى.
- قرار انتخابات متنازع عليها بالمناورة القانونية بدلا من إرادة الشعب.
- قمع نخب بناة الدولة للأقلّيات .
- وجود أقلّيات معزولة بروابط ضعيفة بالدولة.
- مقاربة فضفاضة على العنف إذا فسدت سياسة الهوية.
- تقليل الحقوق الديمقراطية باسم «الأمن» التى تثيرها «الحرب على الإرهاب» التى أعلنتها الولايات المتّحدة ودول أخرى.

تبرز النظريات المختلفة للدولة هذه العيوب، لذا فمن غير المستبعد تماما أنّ أن يفكر أىّ معلّق معيّن فى أنها جميعا مهمة. وأحد الردودّ عليها قد تقلل من توقعاتنا عن الديمقراطية: التراجع إلى نموذج أدنى ما يمكن. حيث توجد على الأقل بعض الفرص أن يطيح الناخبين أحيانا بالحكومات السيئة جدا ـ ولا شىء أكثر (انظر Przeworski ١٩٩٩). بيد أنه من المحتمل الردّ بصورة أكثر إيجابية.

عندما ناقشنا هذه المشاكل بشكل منفصل فى الفصول السابقة ناقشنا حلولاً عديدة لها أيضا. وفى هذا الفصل، سنتبع طريقة مختلفة جدا. فبدلا من تناول كلّ عيب على حدة، سوف نعالجها كأعراض لتذمّر ديمقراطى أكثر عمومية. وعلى نفس النمط، فإن العلاج الذى نتناوله هنا له نية عامة للتجديد الديمقراطى. وفى كلمات الفيلسوف الأمريكى جون ديوى (John Dewey) عام ١٩٢٧، تأكيدًا على أن «علاج أمراض الديمقراطية مزيد من الديمقراطية».

تشير عبارة «مزيد من الديمقراطية . more democracy» هنا بشكل خاص إلى أصالة الديمقراطية: الدرجة التى تكون بها السيطرة الشعبية جوهرية وليست رمزية، يشارك بها المواطنون المؤهّلون والانتقاديون والتأمليون. هذه الفكرة تفترض السؤال أين يوجد بالضبط مثل هؤلاء المواطنين. ولماذا لا يؤكّدون أنفسهم بشكل تلقائى فى المؤسسات الحالية للدولة.

التعليم المدنى

يبدأ اكتشاف أين يوجد المواطنون النشيطون من الاعتراف بأن المواطنين ليسوا مثل الفطر؛ فهم لا يظهرون بشكل تلقائى من الأرض، بدون تثقيف. فالمواطنون هم نتاج المجتمعات التى يعيشون فيها (وبالنسبة للمهاجرين، فالمسألة فى غاية التعقيد). أكثر الدول لديها نظام تعليم مصمم من أجل إنتاج ناس ذوى أنواع معيّنة من المعرفة والقدرات. وإذا بدا مواطنو الديمقراطيات الليبرالية لا مبالين وغير مطّلعين وغير مهتمين فى أغلب الأحيان، فربما يعكس ذلك حينئذ جزئيا نقصا فى التعليم. وحينئذ قد يوجد العلاج فى التعليم الأفضل. وكما وضعها «باربر Barber» (١٩٩٢: ١٥) «هناك طريق أوحد للديمقراطية: التعليم». والتعليم من أجل المشاركة السياسية عادة ما يصمم وفقا للتعليم المدنى، وهناك تقليد طويل للدفاع على مصلحته. وفى الحقيقة، غالبا ما كان يعتبر هذا إحدى المهام الرئيسية لعلم السياسة (Leonard ١٩٩٥).

يتضمن التعليم المدنى من النوع التقليدى جدا تعليم الأفراد أساسيات النظام السياسى الذى يعيشون فيه. والتربية المدنية فى المدارس الثانوية الأمريكية مثل

هذا. يتعلم الطلاب كلّ شىء عن الفيدرالية، فروع الحكومة، لائحة حقوق الإنسان، كيف تسن القوانين وهلم جرا. إنّ مشكلة هذا النوع من التعليم المدنى هو أنه لا يقوم بشىء لتحسين القدرات الانتقادية والقدرات السياسية لأولئك الموجودين فى الطرف المستقبل (ومع ذلك يظهر برودى ٢٠٠١ تأثيرًا ضعيفًا وإن كان مهمًا بشكل إحصائى من المشاركة فى برنامج التعليم المدنى عن التسامح لدى طلاب المدرسة الثانوية الأمريكية). وسوف يحتوى المقرر بشكل نموذجى على قدر كبير من احتفال المؤسسات والدولة التى يجرى دراستها. وفى أسوأ الأحوال، فإن هذا التعليم خصوصا عندما يدمج مع التاريخ الوطنى - يمكن أن يوضع فى خدمة القومية العرقية.

وتركز النظرة البديلة للتعليم المدنى بدرجة أكبر على تطوير القدرات النقدية للطلاب. لذا تطالب «أيمى جتمان Amy Gutmann» (١٩٩٩) بتعليم ديمقراطى لإنتاج نوعيات من الانفتاح على أفكار مختلفة، والوعى بتنوع الرأى والهوية، واحترام من لديهم قيم ومعتقدات مختلفة، وحماسة للنقاش حول القضايا الأخلاقية، مع المعرفة التاريخية الأكثر تقليدية. ويوصى «بنجامين بابر Benjamin Barber» (١٩٩٢) بتأكيد إضافى على الخدمة الاجتماعية للطلاب: ليس كمسألة صدقة، ولكن كطريق لتدعيم الالتزام بالحياة العامة فى الجمهورية. ولسوء الحظ، فإن هذه الأنواع من التعليم المدنى نادرة جدا. لسبب وجيه: لماذا يروج الموجودون فى مراكز السلطة العامة لمنهج دراسى يمكّن المواطنين من أن يكونوا أكثر انتقادا وتحديا نحو الموجودين فى السلطة؟

الدخل الأساسى ومنح متسلم الرهان

فكرة أن أفضل طريق لتنشيط الديمقراطية من خلال التعليم المدنى هى فكرة أمريكية جدا، وليس من قبيل المصادفة أن كانت أفضل الكتابات عن التعليم الديمقراطى أمريكية. والنظرة الأوروبية الأكثر لزيادة قدرات الأفراد العاديين على المشاركة فى السياسة تركّز بدلا من ذلك على مواهبهم الطبيعية المادية. وفى العديد من الأشكال، كانت دولة الرفاه وسيلة للمساواة الاقتصادية وأيضا

السياسية، على الرغم من أنها كانت فى أغلب الأحيان مطوّقة بوصمة عار مرتبطة بأنواع معيّنة من الرفاهية، تحوّل المستفيدين منها إلى متوسّلين بدلا من مواطنين واثقين. تتفاوت دول الرفاه فى درجة قيامها بهذا (Esping-Anderson ١٩٩٠). خصّصت دول الرفاه الإسكندنافية الأكثر خلاصية وكرما على وجه الخصوص، منافع للجميع كمسألة حقّ وليس احتياجًا، وبذا تفادت هذه المشكلة. والاقتراح الخلاصى الأكثر طموحا، الذى ما زال ينتظر من يتبناه فى أماكن أخرى، عن دخل أساسى يتلقاه كلّ مواطن بدون شروط ملحقة (van Parijs ١٩٩٥). وسوف يتم تمويل الدخل الأساسى من خارج النظام الضريبى العامّ وتديره الحكومة. وسوف يتلقى كلّ مواطن نفس المبلغ، ويمكن أن يوضع فى مستوى كاف لتوفير أساسيات حياة محترمة. أو فى الحقيقة فى مستوى أوطأ أو أعلى، على الرغم من أنه من الصعب معرفة لماذا يجب أن يوضع فى مستوى أدنى من المستوى الضرورى لحاجات العيش. ويجادل مقترحو الدخل الأساسى بأنّه وفقا لشروط فان بارجيز (١٩٩٥) سوف يساعد على ضمان «حرية حقيقية للجميع» بتحرير كلّ شخص من القلق حول كيف يلبّى حاجاته المادية الأساسية. ولما كانت مسألة حقّ لكلّ شخص، فسوف يزيل العديد من السمات الأبوية لدولة الرفاه بتحرير المتلقين من القوّة الاختيارية للبيروقراطيين الحكوميين. يجادل النقّاد بأنّ عنصر الأبوية سيبقى، لأن الأفراد ما زالوا يستطيعون الاعتماد على علاوة شهرية (monthly allowance) من الحكومة (Cunliffe و Erreygers . ٢٠٠٣ : ١٠٨). ويجادل المعارضون أيضا بأنّ الدخل الأساسى وسيلة غير كفؤة بشكل كبير بأخذ المال من الناس وبعد ذلك إعادته إليهم؛ وسوف يمكّن ذلك العديد من الناس من أن يعيشوا حياة هنيئة بدون عمل أو مساهمة فى المجتمع.

كبديل لفيض مستمر من الدخل الأساسى، يقترح «أكرمان وألستوت . Ackermn و Alstott» (١٩٩٩) مخطط منح مستلم الرهان، حيث يقترحان بأنّ كل مواطن فى سن الحادية والعشرين وحاصل على دبلوم مدرسة عليا يحصل على «حصة» مالية كبيرة من الحكومة. اقترحا للولايات المتحدة فى ١٩٩٩، مبلغ ٨٠,٠٠٠ دولار (تدفع مبدئيا بنسبة ٢ بالمائة من ضريبة الثروة . wealth tax).

ويدفع هذا المبلغ على أربعة أقساط سنوية بقيمة ٢٠.٠٠٠ دولار. ويمكن أن يفعل الفرد بعد ذلك بهذا المال ما يشاء: استثماره، استخدامه فى دفع تكاليف التعليم، شراء منزل، بداية عمل أو حتى يبذّره كيفما يشاء. والشرط الوحيد هو أنّه يرده إلى الحكومة عندما يموت (مصحوبا بالفائدة). والفكرة هى أن المال يوفر الاستقلال والأمن المالى للشباب، وبذلك يشجع على المساواة فى الفرص. وينبغى أن يشجع المخطط على المسئولية والاستقلالية الفردية، لأن الأفراد يجب أن يعيشوا مع نتائج أىّ قرار حول ما يعملون بحصتهم. وقد تكون منح مستلم الرهان أكثر تناغما مع الأفكار الأمريكية حول المسئولية والاستثمار الفردى، على الرغم من أن طبيعتها غير المشروطة لا تزال تثير اعتراضات قوية من الذين يرونها احتمالا كإعانة مالية للأشخاص غير الراغبين فى العمل، ومنحة لشىء بدون مقابل. ويرى مقترحو الدخل الأساسى ومنح مستلم الرهان على حدّ سواء على أنها وسائل للعدالة الاجتماعية، ولكنها أيضا طرق للغرس فى الذهن إحساسًا بالمواطنة الواثقة بإزالة عدم الأمان المالى، والتشجيع على الانتماء الاجتماعى. وعلى أساس عدم تطبيق هذا النظام فى أى مكان، فهناك دلالة ضعيفة على مثل هذه القضايا.

التعليم المدنى، والدخل الأساسى ومنح مستلم الرهان تستهدف جميعها تحسين المواهب الطبيعية وقدرات المواطنين الذين يعتبرون وحدات بناء الديمقراطية. ومجموعة النظرات البديلة عن التجديد الديمقراطى الذى نتحول إليها الآن، تؤكّد بدلا من ذلك على الظروف السياسية لتفاعل المواطن.

الديمقراطية التشاركية والحكم الجمهورى المدنى

هناك تقليد طويل فى النظرية السياسية ينتقد الطبيعة المحدودة للديمقراطية الانتخابية، إذ يرى الديمقراطية الحقيقية من خلال مشاركة مباشرة أكثر من الأفراد فى القرارات التى تؤثّر على حياتهم. وكما وضعها جان جاك روسو فى ١٧٦٢ فى عقده الاجتماعى: «يعتقد شعب إنجلترا أنه حرّ، لكنّه مخطئ بشكل كبير: إنه حر فقط أثناء انتخاب أعضاء البرلمان». يريد الديمقراطيون

التشاركيون أن يكون الناس أحرار حقا فى معظم الأوقات، من خلال التدخّل النشيط فى الشئون العامة. ويعود الهدف التشاركى فى الحقيقة إلى اليونان القديمة، ويدعى بأن رجل الدولة الأوّل لأثينا، «بيركليس ـ Pericles»، الذى جادل فى خطابه الجنائزى لموتى حرب أثينا: «هنا كلّ فرد مهتمّ ليس فقط بشئونه الخاصة، ولكن بشئون الدولة أيضا... نحن لا نقول بأنّ رجلا لا يحصل أى اهتمام من السياسة، هو رجل يتدبّر عمله، نقول إنّه ليس له عمل هنا مطلقا».

كانت الديمقراطيات التشاركية المستمدة من المواقف الحياتية نادرة من الناحية التاريخية. وقد حاولت تعاونيات العمّال أحيانا أن تدير مشاريع إقتصادية وفقا للمبادئ التشاركية، وهو تطور كان يسمى أحيانا «الديمقراطية الاقتصادية economic democracy» (Dahl ١٩٨٥). كان أكبر هذه التعاونيات فى «موندراجون ـ Mondragon» فى إقليم الباسك فى إسبانيا، التى تستخدم حوالى ٢٠,٠٠٠ عامل فى تشكيلة من المشاريع.

كانت الإدارة الذاتية للعمال أيضا سياسة حكومية رسمية واسعة الإنتشار فى يوغسلافيا إلى أن تفكّكت البلاد فى الحرب العرقية فى التسعينيات. ووجدت أمثلة أيضا فى الولايات المتّحدة، حيث تم تنظيم (على سبيل المثال) ثلاث مستعمرات فى المنطقة الشمالية الغربية من المحيط الهادى كتعاونيات العمّال (Mackie ١٩٩٤).

ويمكن تبرير ديمقراطية موقع العمل بطريقتين على الأقل. الأولى: أنّ موقع العمل ذاته نوع من النظام السياسى، وأنه إذا كانت الديمقراطية مرغوبة عموما، حينئذ يجب أن تعم فى موقع العمل أيضا (Dahl ١٩٨٥). والثانى هو أن الأفراد الذين يشاركون فى اتّخاذ القرارات فى موقع العمل سيكسبون ثقة فى قدراتهم التى تجعلهم مواطنين أفضل لنظام سياسى أكبر، ويقدرون بشكل أفضل على فهم الشئون العامة ويشاركون فى عمليات صنع السياسات العامّة (Patemn ١٩٧٠). فى هذا الضوء، تعتبر دمقرطة موقع العمل خطوة على الطريق إلى الدمقرطة التشاركية للدولة. والدليل على هذا الادّعاء نادر.

أحد البرامج الأكثر طموحا للدمقرطة التشاركية للنظام السياسى ككل قدمه «بنجامين باربر . Benjamin Barber» (١٩٨٤). فقد جمع ما بين الهجوم المرير على الديمقراطية الليبرالية الحالية وبرنامج تفصيلى لـ" ديمقراطية قوية". يتضمن برنامج باربر، من بين أشياء أخرى، مجمعات أحياء، وصولاً عالميًا لتقنية الاتصالات، عدالة إجرامية يديرها المواطن (الذى يمكن ربطها بسهولة بالاقتراحات الأخيرة لـ «العدالة المجدّدة»)، الاستفتاءات العامة على نطاق قومى، التمثيل بالقرعة على المستوى المحلىّ (كما فى أثينا القديمة، حيث كان يختار أصحاب المناصب بطريقة عشوائية)، الخدمة العسكرية العالمية (مع خيار مدنى)، برامج خدمة التطوّع فى المجتمع، ديمقراطية موقع العمل وتخطيطًا محولاً لإنشاء الساحات العامّة الطبيعية، حيث يمكن للناس أن تجتمع وتتواصل بصورة أكثر عملية. وهذه الإصلاحات مع بعضها البعض سوف تلفت انتباه الأفراد نحو عضويتهم فى الجماعة ومهامهم كمواطنين. وإحدى الطرق لتفسير هذا البرنامج هو أنه النظير لليبرالية السوق، الذى يؤكد على الحافز الأنانى الخاصّ الفردى، وانضمام الأفراد إلى صفقات السوق. والأهمية المتزايدة لليبرالية السوق منذ الثمانينيات (التى ناقشناها فى الفصل الرابع) كانت نتيجة لذلك أخبارا سيئة جدا فى الحقيقة لجدوى البرنامج الديمقراطية القوى.

وأحد الإبداعات المعينة الذى حاز على اهتمام كبير منذ ٢٠٠٠ هو «الميزانية التشاركية . participatory budgeting»، التى بدأت فى البرازيل فى الثمانينيات. وقد تمت مزاولتها بشكل مشهور فى مدينة «بورتو ألجير . Porto Alegre» (Baiocchi ٢٠٠١) ومنذ ذلك الحين تكررت فى البلدان الأخرى. تبدأ العملية بعدد من الجمعيات الإقليمية التى يمكن أن يحضرها أى شخص. وينتخب المشاركون فى الجمعيات الإقليمية الممثلين لمنتديات الميزانية الإقليمية، والذين بدورهم ينتخبون أعضاء مجالس الميزانية البلدية. وتقترب نسب اشتراك المواطنين فى الجمعيات الإقليمية الأولية من ١٠ بالمائة. تبدو هذه الممارسات مجدية أكثر على المستوى المحلىّ عن المستوى الأكبر للدولة.

وعلى الرغم من ذلك، فإن حماسة بورتو ألجير للمشاركة الديمقراطية من المحتمل أن تكون بلغت الذورة فى الستّينيات والسبعينيات، عندما كانت جزءا من برنامج «اليسار الجديد» الذى يبحث عن بديل للاشتراكية التى أصبحت مرتبطة بالتخطيط الاقتصادى المركزى وسيطرة البيروقراطيين. والعديد من مجموعات الحركات الاجتماعية والتعاونية التى نظّمت نفسها على أساس تشاركى غير هرمى أثبتت صعوبة شديدة فى البقاء فى مواجهة المطالب المطلقة التى فرضوها على وقت وروح كرم المشاركين. كان مصير هذه التجارب فى أغلب الأحيان أن يتحلّل، أو يتم تبنّى أساليب إدارة هرمية أكثر تقليدية. وهكذا سيكون من السهل رفض الديمقراطية التشاركية على أنها موضة قديمة. إذا ثبتت صعوبة بقائها حتى فى مواقع العمل الصغيرة أو مجموعات النشطاء السياسيين متشابهين الرّأى على هذا الأساس، فما الأمل هناك للدمقرطة التشاركية لمجتمعات معقّدة ومتنوّعة بدرجة أكبر؟ أحدى الأجوبة قد يكون بأنه ليست هناك حاجة لدقرطة كلّ العمليات السياسية كلّ الوقت، مجرد البعض منها لبعض الوقت.

فى السنوات الأخيرة التى ذهبت فيها الحماسة فيما مضى للدفاع عن الديمقراطية التشاركية قد تفرع إلى مشروعين يشتركان فى التزامات مماثلة بالتجديد المدنى فى السياسة، لكنه كان حذرا أكثر قليلا فى كم المشاركة المطلوبة فى الحقيقة من المواطن العادى. هذان البديلان هما على التوالى، التمسك بالحكم الجمهورى المدنى والديمقراطية التداولية.

وفى الحقيقة، أن التمسك بالحكم الجمهورى أقدم من الديمقراطية، إذ يعود إلى أثينا القديمة وخصوصا روما. (ويجب ألا يحدث خلط بينه وبين الحزب الجمهورى الأمريكى، الذى لا يتبع أهدافًا الجمهورية التى تتعلق بدور نشيط للمواطنين). ويمكن تعريف التمسك بالحكم الجمهورى من ناحية الحكومة المختلطة (التى تقوم بعمليات الضبط والتعديل للاحتراز من سوء استعمال السلطة «checks and balances» عبر أجزاء مختلفة من الحكومة)، حكم القانون، وقبل كل شىء المواطنة المفعمة بحب العمل للمصلحة العامة. وسيحاول الجمهوريون تصميم الدساتير السياسية التى تروّج للمناقشة والجدل بين

المواطنين: وسوف يكونون معادين للأنظمة التى تروّج لتشريع القوانين كصفقات أو مساومات بين مجموعات المصالح الشخصية الخاصّة» (Sunstein ١٩٨٨: ١٥٤٩).

فى السنوات الألف وخمسمائة الأخيرة ظهر التمسك بالحكم الجمهورى فى عدد من التنويعات، البعض منها يتضمّن ترويضًا وليس ترويجًا لدخول المواطنين فى السياسة. على سبيل المثال، النظرية السياسية «لجيمس ماديسون[1] . James Madison»، التى تجسّدت فى دستور الولايات المتحدة. وهنا نركّز على الموجة التى بدأت فى الخمسينيات بعمل «هانا أرندت . Hannah Arendt» (١٩٥٨). وبالنسبة لجمهوريين مدنيين معاصرين من أمثال «سنشتين . Sunstein» (١٩٨٨)، و«ساندل . Sndel» (١٩٩٦) و «داجر . Dagger» (١٩٩٧)، فإن السمة المميزة للسياسة يجب أن تكون الالتزام بالصالح العام الذى يعتبر جوهر الفضيلة المدنية، بدلا من المصلحة الحزبية، التى لا تزال أقل مصلحة شخصيّة مادية. وهكذا فإن الجمهوريين المدنيين معادون لأىّ نوع من التعدّدية يستند على المصلحة المادية. وفى الحقيقة، مرتابون بشدة من التعدّدية عموما، على أساس أنّها تعرقل تضامن المجتمع ومسعى الأهداف المدنية المشتركة. ويجب أن يخضع الأفراد مصالحهم المعيّنة إلى الصالح العام الذى يظهر فى مؤسسات الجمهورية. وليس فى أىّ قومية عرقية. وبالطبع يمكن أن يختلف المواطنون حول محتوى الصالح العام، لذا فهناك فرص كثيرة للنقاش السياسى النشيط.

وكان مفهوم أردنت عن التمسك بالحكم الجمهورى بطوليا جدا: اعتقدت بأنّ فى مثل هذه السياسة المدنية فقط يمكن أن تجد الحياة الإنسانية معناها الحقيقى.

لكن ما الذى يفعله بالضبط عرض التمسك بالحكم الجمهورى المدنى عندما يتعلق الأمر بإصلاح الدولة، فى مقابل الحثّ نيابة عن نوع معين من الإجراء

(١) جيمس ماديسون (١٧٥١ - ١٨٣٦): سياسى أمريكى، الرئيس الرابع للولايات المتحدة الأمريكية (١٨٠٩ - ١٨١٧). المورد. المترجم.

والسلوك السياسى؟ وربما نبدأ بالبحث عن الأمثلة التاريخية الإيجابية. وفيما وراء النظر إلى أثينا القديمة والجمهورية الرومانية، اعتقدت أردنت أن فى العالم الحديث، يمكن أن توجد السياسة الجمهورية الأصيلة فقط فى الظهور التلقائى لمجالس المواطنين فى ظروف ثورية. وتتضمن الأمثلة «كومويون باريس ـ Paris Commune» ١٨٧١، الثورة الروسية ١٩١٧ (قبل أن يستولى عليها لينين والبلاشفة)، والحرب الأهلية الإسبانية فى الثلاثينيات، تمرّد المجر ضدّ الاتحاد السوفيتى فى ١٩٥٦، والمماثل إلى حد ما «وثبة براغ ـ Prague spring» ١٩٦٧. وثورات ١٩٨٩ فى شرق ووسط أوروبا يمكن أن يصفّق لها الجمهوريون المدنيون. ففى تشيكوسلوفاكيا بشكل خاص، كان الكيان الثورى الرئيسى هو المنتدى المدنى ـ Civic Forum» واعتنق الثورى «فاكلاف هافل ـ Vaclav Havel » الذى أصبح رئيسا لجمهورية سياسة الصالح العام ضدّ المصالح المقطعية. وربطها بـ «سياسة الحقيقة ـ politics of truth» فى مقابل المصلحة. لكن كما هى الحال مع مراحل الجمهورية المدنية السابقة، فإن هذا النوع من السياسة البطولية لم يدم طويلا قبل أن يفسح المجال إلى سياسة أكثر روتينية من المصالح المقطعية.

ما بعد هذه اللحظات العابرة، ماذا يجب أن يقدمه الجمهوريون المدنيون لدعم الدول الديمقراطية الليبرالية- بخلاف النقد؟ فى الجزء الأكبر، إنها مسألة مؤسسات وطيدة تتبنّى مبادئ مختلفة لتوجيه أعمالها، مقابل أىّ تصليح مؤسساتى صارم. وعلى سبيل المثال، لخص «بريثوايت وبيتيت ـ Braithwaite and Pettit» (١٩٩٠) نظرة الجمهورية إلى العدالة الإجرامية التى تتفادى العقوبة، ولا تميّز مصلحة المجرمين الأغنياء ذوى الياقة البيضاء وضدّ الفقراء والمتضررين، وتسهم عموما فى مجتمع جمهورى أكثر مساواة سياسيا. ويصادق «سنشتين ـ Sunstein» (١٩٨٨) على حملة لإصلاح تمويلى لكى يكبح بعض التفاوت الضخم للتأثير المالى على السياسة. ومن المحتمل أن يفضل الجمهوريون المدنيون أيضا التعليم المدنى الأكثر نشاطا الذى ناقشناه فى وقت سابق، وتقوية التشاور العامّ. ورغم أنه برنامج إصلاح، عرض التمسك بحكم جمهورى مدنى أقل بكثير حتى الآن من ابن عمه الديمقراطية التداولية، التى نتحول إليها الآن.

الديمقراطية التداولية

التداول هو نوع معيّن من عملية التواصل الذى يُظهر فيه الأفراد وجهات نظرهم الخاصة على ضوء ما يجب أن يقوله الآخرون، مثاليا فى بيئة خالية من الإجبار والتلاعب والمكر. وإبراز التداول يعنى: «أنّ نظرية الكلام المركزية الديمقراطية، تستبدل بنظرية التصويت المركزى الديمقراطية» (Chambers ٢٠٠٣ : ٣٠٨) . ومع ذلك لم تلغ التصويت .

الأصول والفرضيات الرئيسية

أخذت النظرية الديمقراطية اتجاهًا تداوليًا حوالى ١٩٩٠، وظهرت أبحاث كثيرة على «الديمقراطية التداولية . deliberative democracy» منذ ذلك الحين. ومع ذلك، فإن الفكرة الأساسية قديمة قدم الديمقراطية ذاتها: فمن المهم للديمقراطية أن يكون هناك نوعًا معيّنًا من الاتصال، يتضمّن إعطاء أسبابًا وجيهة وتفكيرًا على النقاط التى يقدمها الآخرون. ولم تتضمن الدولة المدينية الأثينية القديمة فقط التصويت، ولكن أيضا نقاشًا سياسيًا نشيطًا. وتضمن الهدف الأثينى للمواطنة الاشتراك فى مناقشة حول الصالح العام. وقبل مائتى سنة وضع الفيلسوف المحافظ «إدموند بورك . Edmund Burke» التداول (الذى فسر على أنه تفكير هادئ وناضج) فى قلب السياسة. وفى القرن التاسع عشر، أبرز ليبراليون من أمثال «جون ستيوارت . مل[1] Stuart Mill John» أهمية النقاش العام المطّلع والمستفيض، على الرغم من أن مل نفسه كان قلقا أيضا بخروجه عن السيطرة. وفى أوائل القرن العشرين، رأى الفيلسوف الأمريكى

(١) جون ستيوارت مل: لقد نشر خلال أربع عشرة سنة العديد من المقالات والكتب، تناول فيها بالبحث قضايا فلسفية وسياسية واقتصادية، ورغم الشروط التى وضعها، فإنه لم يسهم فى أية حملة انتخابية حين قرر أن يخوض ميدان السياسة، وطالب بحق التصويت للمرأة (بالإنجليزى ufferageة وانتخب نائبًا عن وستمنستر (بالإنجليزية: Westmins) فى العام ١٨٦٥، وشارك فى المناقشات حول المسألة الإيرلندية، وأبدى تعاطفًا مع السود فى جاميكا، وانتقد الأحزاب، لذا لم يفاجأ حين لم ينتخب مجددًا فى العام ١٨٦٨، فعاد إلى عزلته فى منزل صغير فى سانت فيران، حيث انكب على القراءة والكتابة مكرسًا لها كل وقته، الموسوعة الحرة بالإنترنت . المترجم. إن أسمى المبادئ عنده هى حرية الفرد والتنوع والعدالة وصولاً إلى السعادة البشرية.

البارز جون ديوى[1] الديمقراطية من ناحية جماعة من محققى حلّ المشكلة يتواصلون مع بعضهم البعض. (وعن تاريخ الديمقراطية التداولية، انظر مقدمة Bohman و Rehg ١٩٩٧). لكن مصطلح الديمقراطية التداولية لم يستخدم إلا فى الآونة الأخيرة (فقد استخدم أولا من قبل «بيسيت. Bessette، ١٩٨٠). وقد تأكد نجاح الدور التداولى فى التسعينيات عندما وصف الفيلسوف الأوروبى القارى البارز هابرماس (Habermas ١٩٩٦) والفيلسوف السياسى الإنجليزى الأمريكى الأكثر أهمية رولس (Rawls ١٩٩٧: ٧٧١-٢) وصفا أنفسهما بأنهما ديمقراطيان تداوليان. ومن ثم يمكن للديمقراطية التداولية أن تستند على النظرية النقدية ما بعد الماركسية (عن طريق Habermas)، والليبرالية (عن طريق مل ورولس) وحتى المحافظية (عن طريق بورك Burke). والديمقراطية التداولية ليست مجرد نظرية سياسية: فقد ألهمت بتشكيلة واسعة من الإصلاحات فى الديمقراطيات الليبرالية فى السنوات الأخيرة. إن اختبار معتقد رئيسى قد يثبت حتى إنها الصين، حيث يدعى البعض أن البعض يعتنقها فى هيراريكية الحزب الشيوعى الصينى كبديل للمفاهيم الانتخابية الغربية القياسية للديمقراطية. ويوجد تداول المواطنين على نحو متزايد فى الإبداعات على المستوى المحلىّ فى الممارسة الصينية، على الرغم من أن صميم الدولة القومية لم يمسّ (He و Leib ٢٠٠٦).

وتتأسس الديمقراطية التداولية على فرضية عن الأفراد يؤكدون قدرتهم على إظهار تفضيلاتهم الخاصة وقيمهم وأحكامهم فى ضوء مشاركتهم فى الحوار السياسى مع الأفراد الآخرين. هذا المفهوم من العمل الفردى مختلف بالكامل عن المفهوم الذى نشره ليبراليو السوق (انظر الفصل الخامس)، الذى يعتبر

(١) يعتبر جون ديوى (John Dewey) من أشهر أعلام التربية الحديثة على المستوى العالمى. ارتبط اسمه بفلسفة التربية لأنه خاض فى تحديد الغرض من التعليم وأفاض فى الحديث عن ربط النظريات بالواقع من غير الخضوع للنظام الواقع والتقاليد الموروثة مهما كانت عريقة، فهو الأب الروحى للتربية التقدمية أو التدريجية، وهو من أوائل الذين أسسوا فى أمريكا المدارس التجريبية بالاشتراك مع زوجته فى جامعة شيكاغو (١٨٩٦-١٩٠٤). الموسوعة الحرة بالإنترنت. المترجم.

التفضيلات الفردية ثابتة ومفترضة، ويرى العمل فقط من ناحية مسعى تفضيلات الأفراد مفترضًا مسبقا. ويختلف العمل التداولى أيضا عن نوع الحافز الذى افترضه التعدديون فى الولايات المتّحدة فى منتصف القرن العشرين، الذى كانت تعرف فيه المصالح بواسطة المجموعات التى ظهرت من المجتمع، وما إن تثبّت بتلك العملية كانت تعبر بعد ذلك فى السياسة ـ ولا تتغير بالسياسة. ومع ذلك، ينبغى أن تكون أنواع أكثر مرونة من التعدّدية قادرة على تهيئة التداول حول محتوى المصالح. ويرى منظرو النخبة الديمقراطية التداولية كعرض جانبى، على أساس أنّ أعضاء النخبة الحاكمة مدركون بشكل مثالى لمصالحهم وكيفية الاستمرار فى إنجازها، بدون حاجة للتفكير فيها. أولئك الذين ليسوا أعضاء فى النخبة سيخدعون أنفسهم ليس إلا إذا اعتقدوا أنّ تفضيلاتهم التأملية تعنى شيئا كثيرا.

يحتقر الماركسيون الديمقراطية التداولية، لأنهم يرون المصالح تعرف بمواقف الطبقة، وتعارض بين مصالح الطبقات الاجتماعية المختلفة التى لا يمكن تسويتها فى النقاش. وبعد ذلك تتحدى الديمقراطية التداولية أنواع الحافز الفردى الذى تفترضه كلّ النظريات الكلاسيكية للدولة.

وبخلاف فرضياتها حول الأفراد، يجب أن تفترض الديمقراطية التداولية أيضا أنّ قرارات السياسة العامّة يمكن أن تتأثر بنتيجة التداول. وفى بعض نظريات الدولة يكون الكلام رخيصا وفى النهاية تكون له نتائج قليلة. وبالطبع فإن السياسة العامّة يجرى التحدث عنها فى أجهزة الإعلام وتناقش فى المجلس التشريعى وفى أماكن أخرى ـ لكن التعدديين فى الولايات المتّحدة فى منتصف القرن العشرين، ومنظرى النخبة، والماركسيين وليبراليى السوق يعتقدون فى النهاية على حدّ سواء بأن المحتوى السابق تحديده للمصالح والقوّة النسبية لأولئك الذين يحتفظون بها هم من يقرّرون محتوى السياسة. والآن، لكى تتأثر القرارات السياسية بالتداول، لا يعنى أنّ التداول يجب أن يكون دائما حاسما فى تقرير السياسة، لكنّه يجب أن يكون له بعض التأثير ـ وإلا فإن المتداولين أنفسهم قد يبدأون بالتساؤل حول أهمية كلّ اتصالاتهم وتفكيرهم. حقا من أين يأتى ذلك

التأثير وكيف يصبح سارى المفعول فى السياسة، يعتبر مسألة خلافية بين الديمقراطيين التداوليين، كما سنرى فى القسمين القادمين.

المجتمع والسياسة

فى الديمقراطية التداولية، يجب أن تتصل الدولة والمجتمع بوسائل تعتبر ذاتها تداولية. وفى الديمقراطية التداولية، تعتمد الشرعية على الحقّ، والفرصة، وقدرة الخاضعين لقرار جماعى بالمشاركة فى التداول المهم حول محتوى القرار موضع السّؤال (Cohen ١٩٨٩ :٢٢؛ Benhabib ١٩٩٦: ٦٨). «وعندما تفرض القرارات السياسية على نحو مميز على الجميعّ، يبدو من المعقول البحث، كشرط ضرورى للشرعية، عن تداول كلّ أو بأكثر دقة حق الجميع فى المشاركة فى التداول» (Manin ١٩٨٧: ٣٥٢). ومن الضرورى أن يكون المواطنون قادرين على المشاركة فى التداول حول قرار، بدلا من التصويت عليه ببساطة. والمطالب بخيارات سياسية معيّنة يجب أن تتم على أساس أنه، عند التفكير، يتقبلها الأفراد المتأثّرون (Gutmann and Thompson ١٩٩٦).

وعندما طبقت الديمقراطية التداولية على مجتمعات معاصرة كبيرة ومعقّدة اصطدمت بمشكلة كبيرة: فالتداول وجها لوجه يسهل تنظيمه فى مجموعات صغيرة تتكون من حوالى ٢٠ شخصا. لكن ماذا لو كان هناك ملايين من الأشخاص مهتمون بقضية؟ لن يكون ذلك بالأمر السهل. «إن التداول ليس ضربًا من ضروب نشاط العامة... ١٠٠ مليون منهم، أو حتى مليون واحد أو ١٠٠,٠٠٠ لا يستطيعون أن يفكروا «معا بشكل معقول» (Walzer ١٩٩٩: ٦٨). ومع ذلك، فهناك عدد من الحلول المحتملة لهذه المشكلة الكبيرة (Dryzek ٢٠٠١).

إنّ الحلّ الواضح الأول هو قصر عدد المتداولين. ربما على المثلين المنتخبين. وسوف يناسب هذا الديمقراطيين التداوليين الذين يؤكّدون على التداول داخل المجلس التشريعى)على سبيل المثال، بيسيت Bessette ١٩٩٤). ففى خطابه عام ١٧٧٤ إلى ناخبى بريستول، وصف المفكّر المحافظ والسياسى إدموند بورك البرلمان بأنه «جمعية تداولية لأمة واحدة، ذات مصلحة واحدة، التى تعتبر

مصلحة الكل». وبالنسبة لبورك، كان لا بد على المشرّعين أن يفكّروا من أجل ناخبيهم، الذين لم يكن صوتهم مسموعا: «إن ممثلك يدين لك، ليس بكده ومثابرته وحدها، ولكن بحكمه: وهو يخون، ولا يخدمك، إذا ضحّى برأيك». ويردد الفيلسوف السياسى المعاصر البارز روبرت جودين (Goodin Robert ٢٠٠٣) محافظية بورك فى التأكيد على «التداول الضمنى deliberation within». أى التداول كمسألة تفكير شخصى، الذى يفكر قائد سياسى بجدية فى مصالح المواطنين والآخرين، لكنه لا يسعى إلى إشراكهم فى الحوار الفعلى.

ومشكلة الاعتماد على الممثلين المنتخبين لإصدار حكم على الادّعاءات الشرعية بالديمقراطية التداولية هو أنّ الحملات الانتخابية ذاتها ليست فى أغلب الأحيان تداولية تماما. إنها تبرز تصورًا مصطنعًا، ومكر، التعهد بوعود جوفاء لا يحتمل الوفاء بها، وتشويه سجل ومواقف الجانب الآخر، وجعل الأقلّيات المكروهة كبش فداء واغتيال الشخصية. وفى الولايات المتّحدة، يهيمن على الحملة الإعلامية الإعلان السلبى الموجه نحو العيوب الشخصية المزعومة لمرشّح الجانب الآخر. وسيكون أحد الحلّول فى جعل الحملات أكثر تداولية. ويقترح جاستيل (Gastil ٢٠٠٠) إجراء أحداث تداولية ترتبط بالحملات الانتخابية؛ لكن هذا يفترض السؤال كيف تجعل هذه الأحداث ذاتها محسوسة بالمقابلة مع سيطرة المعلومات المبلغة غير التداولية؟

الانتخابات ليست الوسيلة الوحيدة للتعرف على الممثلين التداوليين. يقترح «التداول الضمنى» «لجودين» أنّ التداول يجب أن يجرى بواسطة أشخاص يكونون قادرين بشكل أفضل على قبول وجهات نظر الجمهور. وإذا عرّفنا أن وجهة النظر الأكثر أهمية هى مصالح الجمهور ككل، حينئذ يكون خبراء «السبب العام» أفضل المتداولين. وهذا يوضّح تحمس «رولز ـ Rawls ١٩٩٣ :٢٣١) للمحكمة العليا الأمريكية. إنّ مشكلة المحكمة العليا هى أنها قد تكون مؤسسة تداولية، لكنّها ليست ديمقراطية. وعلاوة على ذلك، فإن القضاة «تداوليون ضمنيون» فقط، فهم لا يتحدّثون مع بعضهم البعض حول قراراتهم.

والوسيلة غير الانتخابية الأكثر ديمقراطية لتمييز الممثلين التداوليين هى اتباع النموذج الأثينى القديم واختيارهم بالقرعة، مثل اختيار هيئات المحلّفين لقضايا المحكمة. والكثير من هذه الخطط متوفرة، وسوف نناقشها لاحقا. والأشخاص المختارون بهذه الطريقة يمكن أن يكونوا ممثلين عن السكان بالمعنى الإحصائى، لكنّهم ليسوا ممثلين بالمعنى السياسى الطبيعى، لأنهم يفتقرون إلى أىّ مسئولية أمام جمهور أوسع خارج المنتدى التداولى (Parinson ـ ٢٠٠٦).

والحلّ الآخر للمشكلة الكبيرة هى التفكير فى الشرعية الديمقراطية من ناحية تردد صدى القرارات الجماعية، مع رأى عام ينكشف عند انعقاد المحادثات فى المجال العامّ (Dryzek ـ ٢٠٠١). سوف ترتبط هذه النظرة بتأكيد يوليه بعض الديمقراطيين التداوليين للنقاش الأوسع الذى يتضمّن الحركات الاجتماعية، والنشطاء السياسيين الإعلاميين، ومنظمات المصالح وحتى المحادثات فى المقاهى والحانات (Dryzek٢٠٠٠؛ Ben-habib ١٩٩٦). بالطبع فإن كلّ هذا الاتصال ليس تداوليا، وقد يستفيد البعض منه بشدّة مثل الكتاب المثيرين، ووكلاء الدعاية، وإختصاصيى العلاقات العامة ومستشارى المعلومات. والحديث شكل من أشكال اللغة المشتركة الذى يساعد على فهم العالم، ويجسّد الفرضيات والأحكام والمزاعم والترتيبات والقابليات. ويمكن لمن يشتركون فى حديث معيّن حينئذ أن يتعرفوا ويعالجوا المساهمات الحسّية فى القصص أو الروايات المترابطة منطقيا، ويشاركوا فيما بينهم بطريقة ذاتية هادفة. وتتضمن أمثلة المحادثات، «التنمية المستدامة ـ sustainable development» فى السياسة البيئية، نظرة عدالة مجدّدة للعدالة الإجرامية، أو حقوق الإنسان فى السياسة الدولية. وليبرالية السوق (التى ناقشناها فى الفصل الرابع) حديث يتضمن نظرية الدولة.

بدلا من التركيز على العلاقة الانتخابية بين الدولة والمجال العامّ، يمكن استخدام عدد من الآليات الأخرى لنقل الرأى العام للحكومة. وتتضمّن هذه الآليات وسائل الإتصال بدلا من عد الرؤوس فى الانتخابات. وقد تتضمّن خوف الحكومة من عدم الاستقرار السياسى، الذى تؤدّى إلى سياسة تخاطب المخاوف التى تثيرها المجموعات المتضررة فى المجتمع. ويفسر بيفن وكلوارد (١٩٧١ ـ

Piven and Cloward) ظهور دولة الرفاه بهذه الشروط على الأقل فى (الولايات المتّحدة). ويمكن أن يستخدم زعماء الحركة الاجتماعيون فن الخطابة المصمّم من أجل تحريك الأغلبيات الانتخابية وممثليها. ولنأخذ، على سبيل المثال، الخطابات القويّة التى استخدمها الدكتور مارتن لوثر كنج الابن فى الخمسينيات والستّينيات، عندما كان الأمريكان الأفارقة يستبعدون من المشاركة فى السياسة الانتخابية، خصوصا فى الولايات الجنوبية من الولايات المتّحدة. احتكم كنج إلى الإرتباط العاطفى للأمريكان البيض بإعلان الاستقلال والدستور، وطلب منهم أن يأخذوه بشكل حرفى، بالإضافة إلى التقليد المسيحى. وارتباط المحادثات بالمجال العامّ قد ينتج أيضا تغيرا ثقافيا يتخلّل السياسة فى النهاية، ويمكن أن يفسر العديد من النجاحات البيئية والمساواة بين الجنسين منذ ١٩٧٠، بهذه الشروط. ومن حين لآخر يمكن أن توافق الدولة على قوّة الحجج التى تتم فى المجال العامّ. وحينئذ تضمن «الشرعية الاستطرادية ـ Discursive legitimacy» عندما تتسق السياسة العامّة مع مجموعة المحادثات الموجودة فى المجال العامّ، ولكن فقط إلى الحدّ الذى تكون فيه هذه المجموعة ذاتها تحت سلطة فكرية من ممثلين مؤهّلين (Dryzek ـ ٢٠٠١). تعنى الحالة الأخيرة الاهتمام بحالات الاتصال فى المجال العامّ، والدرجة التى يكون فيها خاليا من الهيمنة، والدعاية، والمكر، والتلاعب، والقيود القانونية على حرية الكلام والاجتماع، وهلم جرا. ويمكن حينئذ التفكير فى الرأى العام على أنه نتيجة ارتباط المحادثات كما نقلت إلى الدولة. وتحل مشكلة الحجم لأن عدد المواطنين المتداولين غير محدّد. وقد يكون العدد كبيرا جدا ـ عندما تستولى الحركة الاجتماعية على اهتمام الرأى العام (قامت الحركة البيئية بهذا حوالى ١٩٧٠، ومرة أخرى حوالى ١٩٩٠ فى العديد من البلدان). وبشكل نموذجى سيكون صغيرا جدا. لكن على خلاف النظرات الأخرى لمشكلة (الحجم scale problem)، فليست هناك استثناءات مطلوبة.

الحكومة وصنع السياسة

كان بعض العلماء النظريين التداوليين يرفضون الحديث عن التفصيلات المؤسساتية لديمقراطية تداولية، وركزوا حديثهم على نشاط التداول ذاته وليس

أين يوجد التداول بالضبط. لكن التصميم المؤسساتى يعنى الكثير بالنسبة للتداول، ويحتمل أن يكون محتوى التداول مختلفا جدا فى المواقع المؤسساتية المختلفة. وفى أماكن خارج المؤسسات الرسمية، مثل المجال العامّ غير الرسمى. ويلخص هيبرمان (Hberman ١٩٩٦) رواية «ذات مسارين» للديمقراطية التداولية التى تضمّن نشوء الرأى العام فى المجال العام غير الرسمى والنقاش فى المجلس التشريعى.

يجب التأكيد على أنّ الديمقراطية التداولية بشكل رئيسى هى نظرية معيارية، قادرة على تقديم وصفات وتقييمات ممارسات قائمة، وليست لها نظرية توضيحية مستقلة عن كيف تعمل الدولة، وكيف تصنع السياسة، على الرغم من أنها يمكن أن تنتشر بالارتباط مع الكثير من هذه النظريات. وعلى سبيل المثال، إذا تبنينا رواية التعددية عن مركزية المصالح المنظّمة فى صنع السياسة، يمكننا أن نحاول إصلاح الدروب التى يستشعر بتأثيرها لجعلها أكثر تداولا. ويمكن أن يتم هذا بقصر الوصول إلى الباب الخلفى على المشرّعين، ومعاقبة الدوافع المادية التى تعرضها المجموعات على المشرعين، وتحديد أنّ كلّ مجموعات المصالح الخاصة نشيطة فى كسب تقديم قضاياها فى الجلسات العامّة، حيث يمكن معارضتها ببعضها البعض وبواسطة المشرّعين الشكّاكين. وتتضمن نظرة أكثر قسوة تدخّلا حكوميا فى حياة التزامل لدعم المنظمة، وقدرة على المجادلة للمجموعات التى تمثّل البؤساء (اقتراح ناقشناه فى الفصل السادس).

دعنا الآن ننظر إلى المؤسسات المختلفة التى يمكن أن يتم فيها التفكير فى التداول. بعد إدموند بورك، فإن المكان الأكثر وضوحا للبحث عن التداول فى مؤسسات الدولة سيكون فى المجلس التشريعى (Bessette١٩٩٤؛ Uhr ١٩٩٨)؛ فالسلطات التشريعية رغم كل شىء، هى غرف للنقاش، ورغم ذلك فإن أعضاء الأحزاب المنضبطة هناك يجب أن يصوّتوا لسياسة الحزب، حتى إذا كانوا مقتنعين بأنّه خاطئ. ولو تعادلت الأشياء الأخرى، فقد نتوقّع سلطات تشريعية يكون فيها انضباط الحزب ضعيفا(مثل الكونجرس الأمريكى) وتكون لديه قدرة تداولية أكبر من المشرّعين عندما يكون الانضباط الحزبى قويا. لكن حتى عندما

تكون الأصوات نتيجة محتومة قبل بدء النقاش. والتى ستكون الحالة عندما تتحكم الحكومة فى أغلبية برلمانية فى نظام ذى أحزاب منضبطة. فلا يزال يحدث الجدل. ويجب أن تقدم الحجج من أجل التشريع، ولا تحب حكومة تزويد المعارضة بالذخيرة. وهناك اختلاف كبير بين حكومة منتخبة تحكم بحكم قضائى، وحكومة تقدّم سياساتها للمناقشة البرلمانية. حتى عندما تكون نتيجة التصويت معروفة مقدما بعد النقاش.

والطريقة التى يشكل بها المجلس التشريعى يمكن أن تؤثّر على نوعية النقاش. والفائدة التداولية لمجلس الشيوخ فى السلطات التشريعية الثنائية للمجلس التشريعى هى أنه يمكن أن يكون «مجلسا للمراجعة . house of review» لا يسيطر عليه بالضرورة انضباط الأحزاب التى تشكّل الأغلبية الحاكمة ومعارضيها فى مجلس النواب. وقد يكون الأعضاء نتيجة لذلك أحرارا نسبيا فى الإدلاء بحججهم من وجهة نظر أكثر استقلالية. وبالطبع فإن ضيق الخلق الحزبى لا يستبعد أيضا، وقد يأتى أعضاء مجلس الشيوخ من نفس الأجزاب بالضبط الممثلة فى المجلس النيابى. وحيث يشترك مجلس الشيوخ فى المسئولية التشريعية، كما فى الولايات المتّحدة وأستراليا، فيكون أقل من مجلس للمراجعة ولذا من المحتمل ألا يكون أكثر تداولا من المجلس النيابى فى جميع الأحوال.

معظم العمل فى السلطات التشريعية يتم فى الحقيقة فى اللجان التى تعد التشريع قبل تقديمه إلى أعضاء المجلس التشريعى ككل. ولما كانت للجان رؤية ضعيفة نسبيا، فقد يكون هناك حافز أقل لكلام المشرّعين هناك لمحاولة تحقيق أهداف حزبيّة. وأحد الأنواع المعيّنة من اللجان الموجودة فى العديد من السلطات التشريعية الثنائية المجلس التشريعى،اللجنة المصمّمة لتسوية الخلافات فى لغة التشريع عندما يمرر إلى مجالس الشيوخ ومجالس النواب: وتسمى هذه اللجنة فى الكونجرس الأمريكى بلجنة المؤتمر (Conference Committee). وهذا النوع من اللجان قد يكون من بين المواقع الأكثر الواعدة بالتداول البنّاء، لأن هناك مهمّة عملية واضحة فى المتناول لا تحدد من ناحية الأحزاب أو الإئتلافات المعارضة، ولكن من الأنماط المختلفة للاقتراحات. ولهذا السبب، أكد على مثل هذه اللجان

شتينر وآخرون ٢٠٠٤ . Steiner et al). فى دراساتهم التجريبية المقارنة للنوعية التداولية للنقاش التشريعى: فإنها تنشر «دليلاً لنوعية الحديث» يقوم على تشفير كلّ تدخّل فى النقاش.

رأينا فى الفصل السابع أنّ الديمقراطيات البرلمانية يمكن وضعها فى مصفوفة استمرارية من الأكثرية الحزبية (majoritarian) إلى التوافقية (consensual). والسلطات التشريعية فى الديمقراطيات التوافقية عادة ما تكون متعدّدة الأحزاب، لأنها منتخبة بالتمثيل النسبى (proportional representation)، وقد تكون من الناحية العملية أكثر تداولا حيث لا تسيطر المعركة بين الحكومة والمعارضة على كلّ الجدل البرلمانى. ومن ناحية أخرى، فقد يكون الجدل معتدلا وتقنيًا بحيث يحث على تفكير قليل من ناحية المشاركين أو المستمعين. وجد شتينر وآخرون (٢٠٠٤) أن التأثير السابق يسود، وأن السلطات التشريعية فى الديمقراطيات التوافقية عادة ما تكون أكثر تداولا عن نظرائها فى الأكثرية الحزبية.

فى الأنظمة الاتحادية التى ناقشناها فى الفصل الخامس، تكون السلطات التشريعية أقل مركزية، ومن ثم فإن قدراتها التداولية أقل حسما. وتتساوى فى الأهمية درجة التداولية فى المؤسسات الاتحادية التى تدمج المسئولين التنفيذيين، واتحادات العمال والأعمال. وأحيانا مجموعات أخرى. تعمل هذه المؤسسات فى أغلب الأحيان فى سرية أعظم من السرية التى يعمل بها البرلمان. والسرية ليست بالضرورة أن تكون شيئا سيئا، لأن المشاركين يمكن أن يستكشفوا مواقف بدون أن يقلقوا دائما حول أعضاء إتحادهم أو مجموعتهم التى تتطلع على أكتافهم، أو بريق الدعاية الإعلامية (Chambers ٢٠٠٤). ورغم ذلك فإن أىّ صفات تداولية يمتلكونها تخفف بأىّ نقص من التمثيل ديمقراطى من المسئولين غير الحكوميين الحاضرين.

ويمكن أن تكون المحاكم أيضا مواقع للتداول، وخصوصا المحاكم الدستورية (constitutional courts). رأينا فى وقت سابق أنّ رولز يعتبر قضاة المحكمة

العليا خبراء فى السبب العام. أى، التفكير حول ما هو المصلحة الحقيقية للمجتمع ككل. ومع العلم بأن السبب العام يعتبر مزيّة تداولية رئيسية، حينئذ لن يكون هناك داع للقلق من أن أعضاء المحاكم يعينون ولا يجرى انتخابهم: وعلى الأقل من حيث المبدأ، يهملون أهمية الرأى العام. والديمقراطيون التداوليون الآخرون يرفضون على هذا الأساس أوراق اعتماد الديمقراطية التداولية للمحاكم.

تعد المنتديات المخصصة وسيلة لضمان مشاركة تداولية مباشرة للفاعلين غير الحكوميين؛ وأحيانا ما يصطلح على تسميتها «تصاميم إستطرادية. deliberative designs» (Dryzek ١٩٩٠) أو «تصاميم تداولية» (Hendriks ٢٠٠٢). ويمكن أن تكون هذه التصماميم من نوعين، حزبى وغير حزّبى (Hendriks et al ٢٠٠٧). وتضم المنتديات الحزبيّة أصحاب الحصص الذين يأخذون وجهات نظر معارضة عن قضية. على سبيل المثال، اختصاصيو البيئة والمطوّرون على نزاع تخطيط مدينة، أو النشطاء المولعون بالمتع الاجتماعية والمسيحيون الأصوليون على سياسة الأيدز وفيروس الإيدز. وتعرف هذه الممارسات بأسماء مختلفة: الوساطة؛ بناء الإجماع؛ حوارات صاحب الحصّة؛ المفاوضات المبدئية؛ قرار النزاع البديل. والفكرة هى جمع الجوانب المختلفة مع بعضها البعض تحت رعاية وسيط أو مسهّل، والإقناع بالحجة على نقاط الاختلاف فيها. وعادة ما يفرض الوسيط بعض قواعد الحديث، ويستبعد الهجوم الشخصى، والمكر، وحجب المعلومات، والإسكات عن طريق الصياح وهلم جرا. إنّ سجل هذه العمليات فى إحداث اتفاق عبر أحزاب عدائية رائعا (Susskind ١٩٩٩).

وعلى النقيض من ذلك، تتضمّن المنتديات غير الحزّبية (non partisan forums) مواطنين عاميّين جنّدوا بصورة عشوائية من سكان أكبر. وهم يجلبون إلى مكان غنى بالمعلومات ويعطون سبيلاً للدفاع عن الجوانب المختلفة والشهود الخبراء. وفى معظم الحالات، يتداول المواطنون حينذاك فيما بينهم على القضية ويخرجون بمجموعة توصيات للسياسة العامّة. ويتراوح عدد المواطنين المتداولين

ما بين ١٥ إلى عدّة مئات. وعندما تكون هناك أعداد كبيرة، يجب أن يقسّموا إلى عدّة مجاميع تداول فرعية. وتتضمّن الأمثلة مؤتمرات الإجماع (التى ابتكرها مجلس التكنولوجيا الدانماركى Danish Board of Technology)، هيئات المحلفين من المواطنين (ابتكرت فى الولايات المتّحدة، وتستخدم على نطاق واسع فى بريطانيا)، صناديق الاقتراع التداولية (التى ابتكرها فيشكين Fishkin ١٩٩١) التى تنتهى باستفتاء بدلا من تقرير مواطنين، وخلايا التخطيط (التى ابتكرت فى ألمانيا)، وجمعيات المواطنين (التى ابتكرت فى كولومبيا البريطانية فى كندا، حيث اعتاد المرء أن يوصى بنظام تصويت جديد للإقليم). (انظر Goodin و Dryzek، ٢٠٠٦ لكلا من الدليل وأمثلة تأثيرهم على الجدل العام). وكانت القضية التى تم التداول فيها كثيرا بمنتديات المواطنين العاميين حتى الآن هى قضية الأغذية المعدلة جينيا (modified foods genetically): وعادة ما يتوصل المواطنون العاميّون إلى توصيات أكثر حساسية لأخطار التقنية عن المواقف التى أخذتها الحكومات. ويظهر المواطنون العاميّون أنهم يصبحون تداوليين جيدين بشكل فريد فى مثل هذه المنتديات، لأنهم لا يكونون معاقين بأىّ تحيّز مسبّق على القضية، ولذا يتناولونها بعقل مفتوح قابل للإقناع.

وشبكات الحوكمة (Governance networks) من النوع الذى قدّمناه فى الفصل السادس، يحتمل أيضا أن يكون موقعا للتداول. مثل هذه الشبكات شكلية وصريحة، وتعرض مزيجًا من النزاع والتعاون بين الممثلين المشمولين. ونادرا ما تصمم بتداول مأخوذ فى الاعتبار (على خلاف المنتديات التى ناقشناها توا). ومع ذلك، فمن المحتمل تطبيق المعايير التداولية على تقييم شبكات معيّنة (على الرغم من أنه على حد معلوماتنا لم يقم أحد حتى الآن بذلك). هذه مهمّة فى غاية الأهمية إذا كانت (أ) الشبكات ستصبح متزايدة الأهمية فى إعطاء نتائج جماعية فى عالم اليوم؛ (ب) يجب أن تكون جميع أشكال السلطة فى عالم اليوم ديمقراطية لكى تكون شرعية؛ و(ج) النموذج المهيمن للشرعية الديمقراطية هو النموذج التداولى.

جداول الأعمال والتغير السياسى

تقترح مناقشتنا عن المؤسسات وصنع السياسة أن هناك العديد من المواقع التى يمكن أن يراد فيها التداول: فى الحملات الانتخابية؛ فى السلطات التشريعية: فى الكيانات الاتحادية؛ فى المحاكم؛ فى المنتديات المخصصة؛ فى الشبكات السياسية. ويجب أن نضيف آليات للاستشارة العامّة (مثل الجلسات العامّة عن المقترحات الإدارية أو التشريعية)، التحقيقات العامّة، و(الأخذ فى الاعتبار مناقشتنا السابقة تحت عنوان «الدولة والمجتمع») المجال العامّ الأوسع - الذى يحتاج نفسه لأن يحصر. وما قد يبدو أن هذا يقترح أن جدول أعمال الديمقراطية التداولى يتضمّن التزامًا بالإصلاح السياسى الذى يتضمّن مزيد من التداول الأصيل حيثما وجدت السياسة. وهناك مجموعة المزايا التداولية التى يمكن الترويج لها عالميا عبر كلّ المواقع السياسية. وبالنسبة لـ «جوتمان وتومسون» (١٩٩٦) فإن المزيّة الرئيسية هى «التبادلية - reciprocity»، التى تعنى جعل الحجج بالشروط التى يمكن أن يقبلها الآخرون. وهذا يستثنى، على سبيل المثال، الحجج التى تستند على الدين فى مجتمع متعدّد الأديان. لذا عندما يتعلق الأمر بقضية متنازع عليها مثل «الإجهاض - abortion»، فإن الحجج التى تناقض «مشيئة» الله لا يمكن الاعتداد بها. وتلك الحجج المدفوعة بمثل هذه المخاوف الدينية سوف تجد طريق بحث آخر مختلفًا لبسط حججها - على سبيل المثال، من ناحية القيمة الذاتية لاحترام الحياة.

تحدثت مانزبريدج (Mansbridge ١٩٩٩) عن «نظام تداولى» يربط العديد من مواقع السياسة، بدءا من المحادثات العادية بين المواطنين إلى المجلس التشريعى. وتعاملت مع «التداول الأصيل - authentic deliberation» فى المواقع المتعدّدة على أنه تعزيز متبادل، لكنه قد لا يكون فى الحقيقة الحالة. وعلى سبيل المثال، فقد تروج مؤسسات الدولة الشاملة جدا للتداول ضمن الدولة - لكنها فى نفس الوقت تفقر المجال العامّ. والدولة الشاملة بشكل نشيط (مثل النرويج) تنظّم تشكيلة واسعة من الاهتمامات السياسية فى المؤسسات الحكومية، وتموّل المنظمات للتعبير عن وجهات نظر معيّنة (انظر الفصل السادس). والنتيجة هى أنّ هناك

نشاط حركة اجتماعيًا مستقلاً ذاتيا صغيرا من النوع الذى نشاهده فى البلدان الأخرى. ولذا فإن النقاش الحرج فى المجال العامّ فقير (Dryzek et al ٢٠٠٣). ولنأخذ حالة أخرى، تتضمن الوساطة البيئية فى الولايات المتّحدة تجنيد الاعتراضات البيئية فى تداولات وجها لوجه مع معارضيها، مثل الملوّثين أو المطوّرين. ويقترح النقّاد بأنّه لدخول مثل هذه المنتديات يختار زعماء البيئة زميلا لهم، ويكونون فى خطر ألا يتحدثون مع الناس العاديين فى المنظمة، ويصبحو أيضا مجاملين جدا ويفقدون مرة أخرى قدرتهم على المشاركة فى النقاش الحرج فى المجال العامّ الأوسع (ومثال على ذلك، أيمى ١٩٨٧). وهكذا عند الترويج للتداول فى مؤسسة معيّنة، يجب أن نكون منتبهين إلى إمكانية التأثيرات السلبية والإيجابية فى مكان آخر فى النظام التداولى.

فى جهود الترويج لمزيد من التداول السياسى الأصيل، اتضح أنه لا توجد وصفة توافق الجميع فيما يتعلق بنوع الممارسات والتصاميم الأفضل. وقد تكون دروس الممارسة من الدروس الصعبة، لأن التصاميم المعيّنة غالبا ما تنتشر وتصبح سارية المفعول بطرق يرى المدافعون عنها أنها بعيدة عن الهدف. وعلى سبيل المثال، فإن لجنة المواطن التداولية يستخدمها أحيانا مسئولون حكوميون أذكياء لينتجوا تصورًا مختلفًا من الرأى العام الذى يمكن أن يستعمل لاستبعاد مجموعات دفاع مزعجة (باركنسن ٢٠٠٦) ونتيجة لذلك يجب أن تكون الديموطيقية التداولية ذاتها عملية تداولية وتشاركية، وأىّ مقترحات تتطلب تصديقا تأمليًا من قبل جمهور أوسع.

الخاتمة

لقد مسحنا عددًا من الاقتراحات للتجديد الديمقراطى فى الديمقراطيات الليبرالية المستقرة، البعض منها يبحث عن مواطنين أفضل، والبعض عن مؤسسات أفضل والبعض كلاهما. وبوضع مثل هذه الاقتراحات فى مستوى النظرية السياسية يعتبر سهلاً نسبيا، ووضعها فى الحقيقة فى الممارسة أمرًا فى غاية الصعوبة . غير أن العديد من الإبداعات يجرى تجريبها، وهناك الكثير من المبتكرين الديمقراطيين يمكن أن يتعلموا من هذا المزيج المنتج من النظرية والممارسة.

الفصل العاشر

نظرية الدولة عن المساواة بين الجنسين

كان الرجال عادة يهيمنون على السياسة، وقد مارسوها وفقا لأنماط السلوك الذكرى، ونظّمت وفقا لمصالح الذكر. وبرغم كلّ اختلافات التعدّدية (pluralism)، نظرية النخبة (elite theory)، ليبرالية السوق (market liberalism) والماركسية (Marxism)، فإنها كان لديها القليل أو لم تقل شيئا عن الطبيعة الجنسية (من حيث الذكورة ـ الأنوثة) للسياسة، وكيف تؤثّر على الطريقة التى تعمل بها الدولة.

يجادل المؤمنون بالمساواة بين الجنسين بأنّه نتيجة لذلك فقدوا جميعا إحدى الحقائق التأسيسية الرئيسية للسياسة فى الدولة الديمقراطية الليبرالية وبدرجة أقل فى أماكن أخرى . تتضمّن نظرية المساواة بين الجنسين للدولة توضيحًا ونقدًا لهيمنة الذكر، مع وصفات حول كيف يمكن معالجتها. وفيما بعد هذا الجوهر المشترك، فإن المساواة بين الجنسين تعتبر مجموعة متنوّعة من الأفكار التى يختلف أتباعها حول بعض الأمور النظرية والممارسة. وهى أيضا حركة اجتماعية ناشئة كما أنها وجهة نظر أكاديمية. وأراد بعض المؤمنين بالمساواة بين الجنسين ربط أفكارهم بالليبرالية، والتعدّدية، ونظرية النخبة (على الأقل فى شكلها الأخير الذى يتضمّن نقد هيمنة النخبة) والماركسية. وحركة المساواة بين الجنسين المرتبطة بليبرالية السوق من الصعب التعرف عليها. المؤمنون الآخرون بالمساواة بين الجنسين الأكثر تطرفا يحافظون على بعدهم من كلّ هذه المواقف الكلاسيكية فى نظرية الدولة، ويعتبرون الدولة على أنها مرتبطة بنظام حكم هرمى أبوى بالرجال، فى جوهرها ذاته.

وسواء أكان لنظرية المساواة بين الجنسين بالفعل نظرية دولة من لدنها فهذه مسألة خلافية. اعتقدت «كاترين ماكينون ـ Catharine MacKinnon» (١٩٨٩: ٢٤٩) بأنّ «نظرية الدولة للمساواة بين الجنسين كانت متخيَّلة بالكاد؛ وبشكل منظّم، لم يجر تجريبها». المؤمنون بالمساواة بين الجنسين المتطرفون، بمن فيهم ماكينون يرفضون كلّ نظريات الدولة التى بحثناها حتى الآن. والبعض سيولون أدبارهم عن الدولة الأبوية المطلقة باسم تنظيم النساء والعيش فى عوالم منفصلة عن المجتمع ـ على الرغم من أن المدافعين عن هذا الموقف يجب أن تكون لديهم نظرية دولة لتبرير رفضهم لها. ويمكن أن توجد نظرية توضيحية عن الدولة فى الحقيقة فى نظرية المساواة بين الجنسين. التى تربط الدولة عندما تطوّرت حتى الآن إلى النظام الأبوى، وهذا ما سوف نؤكّده هنا.

الأصول والفرضيات الرئيسية

منذ ظهور الزراعة المنظّمة، كان الرجال يهيمنون على معظم المجتمعات البشرية. وبعض المؤمنين بالمساواة بين الجنسين، (على سبيل المثال ستارهوك ١٩٨٧) يعود للوراء إلى العصور الوثنية (pagan times)، عندما كانت الإلاهات توقر وكان الجنسان أكثر مساواة (على الرغم من أنهما يحتلان مراكز مختلفة فى تقسيم العمل). لكن مثل هذا التاريخ معقّد، ناهيك عن تعقده بين المؤمنين بالمساواة بين الجنسين أنفسهم. ومنذ زمن الممالك والإمبراطوريات القديمة كانت الحكومات المنظمة يديرها الرجال عموما، وهذا لا يصدق على الدول فى العصر الحديث. وعلى الرغم من إناث ملكات مثل إليزابيث الأولى (Elizabeth I) ملكة إنجلترا أو «كاثرين العظيمة – Catherine the Great» فى روسيا قد تصل أحيانا إلى السلطة فإن جنسهن لم يختلف كثيرا أو لم يختلف بالمرة فى الطريقة التى كان عليهن أن يعملن بها، والجهاز الحكومى الذى يتكون غالبيته من الرجال الذين كان لابد أن يتعاملن معه. كانت شئون الدولة مجالاً عامًا قاصرًا على الرجال، بينما كانت النساء منحصرة فى العالم الخاصّ للعائلة.

داخل البيوت كانت النساء متذلّلات للزوج أو الأبّ. وكانت لدى النساء حقوق أقل من حقوق الرجال. وكانت النساء المتزوجات تعامل كمتاع لأزواجهن، وكانت

النساء العازبات يلحقن بآبائهن. ولم ير المفكّرون الذكور الديمقراطيون الأوائل المحدثين حاجة لتغيير هذه الفرضية. وعلى سبيل المثال، ففى الكتابة فى القرن الثامن عشر، جادل الجمهورى الراديكالى جان جاك روسو، بأنّ النساء يجب أن يستبعدن من السياسة، واقترح أيضا أنظمة تعليم مختلفة للأولاد والبنات، مع تدريب البنات على الأعمال المنزلية والتسلية، بدلا من أيّة مساع ثقافية. ظلت هذه المواقف مقبولة لمدة طويلة وبدون تحدٍ من النساء والرجال. وربما صنعت النساء عوالم اجتماعية منفصلة من حين لآخر، حيث استبعدت هيمنة الذكر، لكنّهن لم يتحدين السلطة السياسية الموجهة من الذكر. وربما لم يبنين فكرة عامة عن إمكانية مثل هذا التحدى.

والكتاب الذى نشر فى إنجلترا لمارى وولستونكرافت (Mary Wollstonecraft)، إثبات حقوق النساء - (Vindication of the Rights of Women) - فى ١٧٩٢، أشار إلى أنّ الأمور بدأت تتغير. وقدمت وولستونكرافت حجّة ليبرالية فى جوهرها للمساواة بين الرجال والنساء:" لا أتمنّى أن تكون للنساء سلطة على الرجال؛ ولكن على أنفسهن." ومع ذلك استمر المفكّرون الليبراليون الذكور فى المقاومة. وفى أوائل القرن التاسع عشر، كان لا يزال جيمس مل (James Mill) يستطيع أن يجادل بأنّ النساء لا يحتجن أية حقوق لتمثيلهن، لأن مصالحهن يمكن أن يهتم بها فى السياسة الانتخابية بأصوات أزواجهن أو آبائهن.

كان الأبناء فى بريطانيا القرن التاسع عشر أحرارا على الأقل فى الكلام ضدّ الآباء، وقام جون ستيوارت مل بذلك فى ١٨٦٩ فى كتابه خضوع النساء (The Subjection of Women)، ومثل كتاب ولستونكرافت السابق كان فى الأساس حجّة ليبرالية للمساواة بين الجنسين أمام القانون والدولة. وفى التفكير الاشتراكى أثناء القرن التاسع عشر، لم يقل كارل ماركس نفسه الكثير عن النساء. ومع ذلك، ففى كتابه ١٨٨٤، «أصول الأسرة، الملكية الخاصّة والدولة. The Origins of the Family Private Property, and the State»، جادل المؤلف المشارك فريدريك أنجلز بأنّ عدم المساواة بين الذكر والأنثى فى الأسر

والعوائل كانت تستخدمها الطبقة الحاكمة للمساعدة على ربط رجال الطبقة العاملة بالنظام الاجتماعى الرأسمالى. والرجال الذين كانوا متذلّلين فى المصانع التى يعملون بها كان يمكنهم مع ذلك ممارسة القوّة داخل عوائلهم. وهكذا بذرت بذور المساواة بين الجنسين الماركسية، وهو التقليد الذى ظهر ثانية مع نهاية القرن العشرين (Hartsock ١٩٨٥). وفى أوائل القرن العشرين، أكد الفكر السياسى الاشتراكى والشيوعى على المساواة بين الرجال والنساء، خصوصا من ناحية الوصول إلى حقوق العمال والعمل المأجور. وأخيرًا، سيؤكد الإشتراكيون غالبا على حقوق منع الحمل والإجهاض (على الرغم من أنه أحيانا بصورة أكثر احتراسا فى البلدان الكاثوليكية).

- «الموجة الأولى»: حركة التصويت وما بعدها

وكحركة اجتماعية منظمة للمساواة بين الجنسين، لم تبدأ بالفعل إلا فى أواخر القرن التاسع عشر فى أوروبا، وأستراليا وأمريكا الشمالية، ومع ذلك فقد كانت النساء لفترة طويلة نشيطات فى الحملات السياسية، خصوصا من أجل إلغاء العبودية. شنّت حركة تصويت النساء حملة من أجل اقتراع النساء فى الانتخاب بنفس الشروط التى تطبق على الرجال، ونظّمت النساء بطرق تجاوزت سياسات الأحزاب وانقسامات الطبقة الاجتماعية، وتضمّنت أحيانا مظاهرات كبيرة وعصيانًا مدنيًا. وتركزت هذه الحركة بشكل غير مفاجئ فى بعض الديمقراطيات الليبرالية الموجودة فى ذلك الوقت.

كسبت النساء حق التصويت فى نيوزيلندا فى ١٨٩٣، وأستراليا فى ١٩٠٢، وفنلندا والنرويج والدنمارك وأيسلندا بين ١٩٠٦ و١٩١٥، وكندا، الولايات المتّحدة، ألمانيا، النمسا، هولندا، السويد، تشيكوسلوفاكيا، وأيرلنده خلال الفترة من ١٩١٨ إلى ١٩٢٢. وشرّعت المملكة المتحدة حقوق التصويت للنساء عندما يبلغن سن الثامنة والعشرين فى ١٩١٨، وفى عام ١٩٢٨ انخفض سن التأهّيل إلى ٢١، كما هو مطبق على الرجال.

وطالب المنادون بمنح المرأة حق الاقتراع أيضا بالحقوق المدنية المساوية للنساء، المساواة فى حقوق الملكية والمركز القانونى، وإزالة القيود على فرص التعليم

للنساء، وخصوصا فى الجامعات. وجادلوا أيضا بأنّ النساء يجب أن يكنّ قادرات على دخول المهن ولهنّ مهن بحكم حقّهن الشخصى. وظهور عدد كبير من النساء فى الفنون والأدب ساعد حالتهن. وتعبئة النساء فى المصانع فى العديد من البلدان التى اشتركت فى الحرب العالمية الأولى قوّى مصداقية حقوق النساء فى موقع العمل. ومع ذلك، بعد نهاية الحرب رجعت النساء عموما من مواقع العمل، لكى توفر الوظائف للرجال فى وقت نمو البطالة، وظلت الفرص فى الجامعات والمهن مقيّدة بشدة.

وفى حين تتذكر حركة التصويت اليوم على أنها السمة الأكثر أهمية «للموجة الأولى» للمساواة بين الجنسين، فقد عبّأت الحركة المعتدلة ذات العلاقة نساء أكثر فى الحقيقة، ووجدت من السّهل ضمان التأثير السياسى. وفى الولايات المتّحدة وأستراليا، كانت حركة التصويت ترتبط فى أغلب الأحيان بالمسيحيين الإنجيليين الذين يبحثون عن سلوك ذكَرى أقل شرورا ومسئولاً، من خلال القيود على السكر والدعارة والقمار. ربط اتحاد النساء المسيحى المعتدل شرب الرجال الثقيل بسوء استخدام النساء والأطفال، ولذا شنّ حملة لتقييد تعاطى الكحول أو منعه تماماً. وفى ١٩٢٠ ، تبنت الولايات المتّحدة تعديلاً دستوريًا يحرّم بيع الكحول. ومع الفشل الظاهر للمنع لإنهاء استهلاك الكحول، والحافز القوى الذى أعطاه للجريمة المنظّمة، سيطر على توريد الكحول، أخذت الحركة المعتدلة سبيلها إلى الزوال بعد ذلك فى الولايات المتّحدة وفى أماكن أخرى. ومع ذلك، فإن تراثًا باقيًا من المساواة بين الجنسين فى الحركة المعتدلة، هو فكرة أن ما يجرى داخل العائلة ليس فقط مسألة خاصّة، لكن أيضا مسألة للتنظيم العامّ.

ومع نجاح مطالب حق الاقتراع، تعثر حافز حركة النساء فى العشرينيات والثلاثينيات، وأصبحت النساء متورطة فى النزاعات السياسية اليسارية - اليمينية التقليدية. وأعلنت الأحزاب الشيوعية التزامها بالمساواة بين الجنسين، وادعى الاتحاد السوفيتى بأنه قدّم المساواة فى الجنس فى موقع العمل، لفترة من الوقت جذب بعض المؤمنين بمساواة الجنسين المتطرفين. وقد انحازت حملات مزايا دولة الرفاه للنساء، مثل المعونات العائلية للأطفال ورواتب تقاعدية

للشيخوخة متساوية، جذبت العديد من المؤمنين بمساواة الجنسين الأوروبيين الغربيين إلى مدار ديمقراطى اجتماعى. ومع ذلك، استمرت حملة مساواة الجنسين فى الجهود لنشر ثقافة تحديد النسل بين نساء الدخل المنخفض، الذى صادف معارضة من الكنائس، والسياسيين المحافظين وأجهزة الإعلام. وشن المؤمنون بمساواة الجنسين أيضا حملة لتحرير قوانين الطلاق ولحماية النساء والأطفال داخل الأسر من أن ينتهكوا جسديا من قبل أزواجهم وآبائهم.

وغيّرت الحرب العالمية الثانية مرة أخرى الشروط بشكل جذرى حيث تشارك النساء فى القوة العاملة والجيش. وفى ١٩٤٥، أحرزت النساء حق التصويت فى موجة أخرى من البلدان (ماعدا بضع حالات شاذّة، مثل سويسرا، حيث كانت الحاجة للفوز باستفتاء عام لتغيير الدستور تعنى أنّ الرجال هناك يمكن أن يواصلوا إنكار حق النساء فى التصويت حتى ١٩٧٣). ساعد التوسع فى دولة الرفاه وقت الحرب وما بعد الحرب النساء ماديا، من خلال رواتب تقاعدية أفضل، ومزايا للعوائل والتوسع فى خدمات التعليم والرعاية الصحية. ووفرت دولة الرفاه أيضا العديد من فرص العمل للنساء، فى كلتا الوظائف المهتمّة والبيروقراطية التى نظّمتهن. وتلا الحرب توقف لمدة ٢٠ سنة للتنظيم واسع النطاق للمؤمنين بمساواة الجنسين، قبل أن تبدأ الموجة «الثانية» التالية لمساواة الجنسين بجدّية فى أواخر الستّينيات، بطريقة ما جعلت بعض التعدديين منزعجين.

- الموجتان الثانية والثالثة

كانت الراديكالية اليسارية الجديدة غالبا فى الستّينيات فى العديد من الديمقراطيات الليبرالية فى بادئ الأمر خالية من مساواة الجنسين، لكن ذلك الغياب الفاضح سرعان ما أدّى إلى ردّ المنادين بالمساواة بين الجنسين الذى أصبح إسهاما رئيسيا فى الحركات الاجتماعية التى طوّرت فى الستّينيات والسبعينيات. ولم تؤكد الموجة الثانية للمساواة بين الجنسين فقط على المساواة الشكلية بين الجنسين، ولكن أيضا يجب أن يكون للنساء تكافؤ فى المهن، وفرص الحياة،

والأجر والتمثيل السياسى. ولا يجب أن تضحى الأمهات بمهنهن لتربية الأطفال، ولا يجب أن تترك النساء العمل للاهتمام بالآباء المرضى أو المسنين. ويجب المشاركة فى الشغل المنزلى والأبوّة على حد سواء. ولا يجب الحكم على النساء بمظهرهن ولا يجب أن يعاملن كدوافع جنسية، فى أماكن الخلاعة أو فى أى أماكن أخرى. ويجب تقوية وفرض قوانين ضدّ الاغتصاب والاعتداء الجنسى والمضايقة. وأحد الشعارات الجدالية من الموجة الثانية هو «ما هو شخصى سياسى». «ويجب أن يدرك ألفية المؤمنين بمساواة الجنسين بأنّ الظلم يمارس نفسه داخل وخلال أكثر علاقاتها العميقة، ويبدأ بالأكثر عمقا، بعلاقتها بجسدها» (Greer ١٩٩٩ :٣٣٠).

وتضمن التغييّر فى السياسة للردّ على جدول الأعمال هذا تشريعا للأجر المتساوى وفرصة العمل، ورعاية الطفولة المدعومة أو المقدمة من الحكومة، إصلاحات فى قانون الأسرة، وحقوق رواتب تقاعدية أكثر مساواة. وكانت حقوق منع الحمل والإجهاض مضمونة عموما، على الرغم من أنها تطلّبت دفاعًا ثابتًا ضدّ ردود الأفعال المحافظة فى الولايات المتّحدة. وقد تحسن التمييز على أساس الجنس فى أجهزة الإعلام والأحاديث العامّة لكنه لم يلغ. واستمرّ الخلاف على تنفيذ القوانين ضدّ الاغتصاب والاعتداء الجنسى. لكن الممثلين السياسيين فى كل مكان تقريبا كانوا لا يزالون فى الغالب من الذكور، وظلت فوارق الأجر الكبيرة بين الرجال والنساء اللاتى لديهن نفس المؤهلات باقية. ومن الناحية الثقافية، ومواقف التمييز على أساس الجنس فى أجهزة الإعلام عملت شيئا ما من الرد البارع. وقبل كل شىء، فإن الإصلاحات التى حسّنت اقتراع النساء فى الديمقراطيات الليبرالية المتطورة لم تنتشر إلى بقيّة العالم، وفى العديد من المجتمعات ظلت النساء خاضعات لأشكال متطرّفة من الظلم.

ويرى المؤمنون بمساواة الجنسين المعاصرون «الجنس - gender» على أنه لايزال حقيقة مهيمنة فى المجتمعات المعاصرة. ويمكن أن يبين الفرق بين الاختلافات الجنسية البيولوجية، التى لا جدال فيها، واختلافات الجنس المبنية

اجتماعيا، القابلة للنقض تماما. وأدوار وتوقّعات الجنس تجسدها القوانين، والعادات، والتقاليد والأعراف الاجتماعية. وهذه الاختلافات الجنسية قد جعلت النساء عموما أدنى من الرجال، وانحصرت فى الأدوار التابعة فى المجتمع واستبعدت من المشاركة الكاملة فى السياسة. وخصّص أحد هذه الأدوار الجنسية المسئولية الأساسية لتربية الأطفال للنساء، الذى يعنى أنّ النساء اللواتى لديهن أطفال متضررون فى المنافسة على مواقع السلطة والتأثير فى السياسة، والعمل وفى أماكن أخرى. والمركز الاجتماعى الأدنى المنسوب للنساء وعملهن يمكن أن يعنى أيضا أنّ العديد من الوظائف التى تقوم بها النساء بشكل رئيسى(الرعاية، التنظيف، التعليم فى المدرسة الابتدائية... إلخ) خصّصت منزلة منخفضة وأجرًا منخفضًا. وبالتّباين، غالبا ما كانت مراكز المنزلة العالية تأتى باتفاقيات ذكورية منسوبة إليهم - لكى يكون أحد الأولاد فى الشرب معا، وإطلاق النكات، والتصرّف بطريقة عدوانية، والتنافس على غايات المنزلة وهلم جرا.

ويمكن إجراء مقارنة بالماركسية كما ناقشناها فى الفصل الرابع. فكما أن الماركسيين شدّدوا على الانقسام الطبقى (class divisions)، شدّد المؤمنون بمساواة الجنسين على انقسامات الجنس (gender divisions). ولكن بينما يعتقد الماركسيون بأنّ الانقسام الطبقى يمكن أن يتحول فى النهاية إلى عمل ثورى، فإن المؤمنين بمساواة الجنسين حذرون ومنقسمون على هذه النقطة. وعلاوة على ذلك، فإن بعض المؤمنين بمساواة الجنسين حذرون من فكرة أن «النساء بوصفهن نساء يشكّلن «أختية[١] - sisterhood» عملاقة تنتظر أن تعبّأ» (Zerilli ٢٠٠٦ : ١١٢)، على أساس أنّ النساء مختلفة المواقف لديهن تجارب واهتمامات مختلفة، مرتبطة بالاختلافات فى الجنس، والدين، والسن، والطبقة الاجتماعية، وكون الفرد ذكرًا أو أنثى ونوع المجتمع الذى يعشن فيه. هذا التعدّد فى الاهتمامات قد يساعد على تفسير لماذا كان الاستثناء السياسى للنساء كليا لمدّة طويلة جدا.

(١) الأختية: علاقة ولاء خاصة بين النساء اللاتى يشاركن نفس الأفكار والأهداف، وخاصة بين المؤمنين بالمساواة بين الجنسين - قاموس لونجمان - (المترجم).

ـ اختلاف أم مساواة؟

إحدى النقاط الأساسية جدا فى الخلاف بين مخاوف المؤمنين بمساواة الجنسين، فيما إذا كان يعتقد المرء أن الرجال والنساء مختلفون أساسا، أم هم فى الأساس متماثلون؛ وما إذا كان الاختلاف مبنيًا على أساس اجتماعى أو بيولوجى. ويربط بعض المؤمنين بمساواة الجنسين مثالاً مختلفًا للصفة الشخصية للنساء، بصفة تربّى وتهتم، متجذّرة فى القدرة على حمل وتربية الأطفال (جيليجان ١٩٨٢). هذا النموذج للفرد متغاير مع ذات المذكر الذى يكافح، وينافس ومن المحتمل أن يكون عنيفا. ويمكننا أن نرى على الفور لماذا يريد المؤمنون بمساواة الجنسين رفض نظرية السوق الليبرالية التى ناقشناها فى الفصل الرابع، على أساس أنّ الأخيرة تستند على نموذج ذكورية الرجل. وإذا كان هذا النموذج البديل لتربية الفرد والاهتمام به مقبولا،فإن السؤال التالى الذى يظهر هو ما إذا كان الرجال يمكنهم أن يتعلموا الاشتراك فى هذا النوع من السلوك أم لا، أو ما إذا كانوا لا يستطيعون التغيير. وإذا كانوا مطلقين، فسوف تشير النتائج السياسية إذن فى اتّجاه انفصال جذرى للرجال والنساء - ومع ذلك فقد توصل إلى هذه الخاتمة عدد قليل نسبيا من المؤمنين بمساواة الجنسين، ومن بينهم بعض المؤمنين بمساواة الجنسين فى السحاق (lesbian feminists) (على سبيل المثال، Daly ١٩٩٣). إذا كان الرجال يوفون بالوعد، ونماذج السلوك الذكورى اجتماعية وليست بنَى بيولوجية، حينئذ يمكن أن يصبح جدول الأعمال واحدا من المجتمع المتغير (ومن ضمن ذلك الدولة) لإظهار هذا الجانب الأفضل. يمكن أن تصبح المواطنة مؤنّثة (Ruddick ١٩٨٠). لكن بالنسبة لكاميل باجيا (Camille Paglia) ـ (١٩٩٤ : ١٥)، «أنا أكره بشدة ميل العديد من المؤمنين بمساواة الجنسين لأن يريدوا أن يتشكل الرجال فى شكل نوع حسّاس خجول، وأن يصبحوا فى الجوهر، أنواعًا جديدة من النساء. خصيانًا معاصرين يكونون أقل إزعاجا للنساء».

والحجج حول طبيعة الاختلاف الجوهرى بين الذكر والأنثى جعلت بعض المؤمنين بمساواة الجنسين عصبيين جدا. والمؤمنون بمساواة الجنسين الليبراليون

الذين ناضلوا طويلا وبشدّة من أجل المساواة واللا علاقة السياسية لاختلافات الجنس، يمكن أن يروا فى مثل هذه الحجج صورة مطابقة للحجج التى استخدمها الرجال لمدة طويلة لإبقاء النساء فى المواقع التابعة، على أساس أنّ الجنسين مختلفان فى الحقيقة اختلافا جوهريا. وهناك موقف مشترك فى "الموجة الثالثة المعاصرة" ينكر سياسة مساواة الجنسين لموضوع أنثوى معطى من قبل (نشأ من تجربة كونها امرأة) (Zerilli ٢٠٠٦: ١١٢). ويقترح الاعتراف بتعدد مواقف الموضوع، أنّ مساواة الجنسين بحاجة لأن تتبنّى نوعًا من التعدّدية. ولكن ليست تعدّدية المصالح المادية المتنافسة لأن تسوى فى سياسة الدولة التقليدية، وما زال أقل تعدّدية فى أن نساء يعتبرن كمجموعة مصالح خاصة بين الآخرين. بالأحرى، تعدّدية مساواة الجنسين هى التعددية التى تحتاج الهويّات بطريقة ما لأن تناقش ضمن سياسة الحركة النسائية ذاتها. وهنا توجد صلات بالسياسة الجمعية للهوية التى قدّمناها فى الفصل الثامن، وكذلك سياسة ما بعد الحداثة التى سنناقشها فى الفصل الثالث عشر.

المجتمع والسياسة

فى حين يقترح بعض المؤمنين بنظرية المساواة بين الجنسين بقوة بأنّ الرجال والنساء يجب أن يكونوا مختلفين فى طريقة فهمهم للسياسة، فإن إجراءات المسح التقليدية للتصويت والأنواع الأخرى من السلوك السياسى تقترح أن الاختلافات محدودة. وأحيانا ما يجيب علماء نظرية المساواة بين الجنسين بأنّ استطلاعات الرأى وسائل ذكرية (Oakley ١٩٧٢).

خلال العقود الأربعة أو الخمسة الأولى بعد حصولهن على حق التصويت، مال أكثر النساء فى الديمقراطيات الليبرالية الراسخة إلى دعم الأحزاب المحافظة أكثر مما فعل الرجال. وربما كان جزءا من التفسير أن النساء يعشن أطول من الرجال، وأن الأشخاص الأكبر سنّا عموما أكثر محافظة. وفى النهاية اختفى هذا الاختلاف. وجد «أنجلهرت ونوريس. Inglehart and Norris» (٢٠٠٣) أنه فى أكثر الديمقراطيات رسوخا، أن النساء الآن يساريات أكثر من الرجال، ولكن فى

معظم البلدان، فإن الاختلافات طفيفة. ففى المملكة المتّحدة، استنتج كامبيل (Campell ٢٠٠٦: ١٣٢) أنّ «الجنس له تأثير غير ملحوظ وواسع الانتشار على المواقف والسلوك». فالنساء الشابات أكثر موالاة لحزب العمال (pro-Labour) والنساء المسنات أكثر موالاة لحزب المحافظين – pro-Conservative)، لكن تأثيرات الجنس تنفذ خلال العديد من السمات الأخرى من المواقف الاجتماعية. تميل النساء إلى تفضيل الخدمات الحكومية، وتفسّر السياسة من ناحية نتائجها على شبكة علاقات مع عائلة وأصدقاء مترابطين، بينما يولى الرجال أهمية أكبر إلى الاقتصاد، ويرون السياسة بشروط فردية وأكثر إستراتيجية.

وبالنسبة للمؤمنين بمساواة الجنسين الراديكاليين، فإن الدولة والمجتمع مرتبطان بشكل رئيسى بفكرة النظام الأبوى. ويعنى النظام الأبوى بشكل حرفى الحكم بواسطة رئيس عائلة ذكر، وكانت تستخدم منذ فترة طويلة فى الأمور الدينية(لاحظ آباء الكنائس المسيحية الأرثوذكسية اليونانية والروسية). ويعنى النظام الأبوى بالنسبة للمؤمنين بمساواة الجنسين حاليا ، ليس فقط هيمنة الذكر، ولكن تدرجًا منظّمًا على السياسات الذكرية لأنواع معيّنة من الرجال (الأغنى، والذى له علاقات اجتماعية قوية بالناس المهمّين أو أكبر سنًا) فى القمة (Millet ـ ١٩٧٠). وهكذا تنظم مؤسسات المجتمع فى الغالب. سواء كانت عوائل، شركات، كنائس، أم بيروقراطية غير حكومية. وفى المجتمع الأبوى، هكذا كيف تنظم الدول أيضا. وتسمية دولة ليبرالية أو ديمقراطية لا يحدث اختلافا كبيرا؛ ولا أقل من الأنظمة الاستبدادية بشكل علنى، فإن الديمقراطيات الليبرالية أيضا عادة ما تكون أبوية. إنها تنظم من قبل الرجال، وتحتوى على بيروقراطية مرتبية كبيرة، ونادرا ما تعترف بالمصالح المتميّزة والمختلفة للنساء. وفى هذا الضوء، فإن الدول ليست من صنع المجتمعات الأبوية، أو العكس بالعكس. بالأحرى، فإن السمات الأبوية للمجتمع والدولة تساعد على تشكيل وتعزيز بعضها البعض. ولما كان هذا النمط عميق الجذور فى العديد من المؤسسات، فلا يمكن أن يتغيّر ببعض أجزاء من التشريع، لكن بالأحرى يجب أن يتنافس عليه فى أماكن متعدّدة.

يبرز المؤمنون بمساواة الجنسين سمة حاسمة أخرى من علاقات المجتمع- الدولة: الانشقاق العامّ. الخاصّ الذى ساعد على تعريف السمة «الليبرالية» للديمقراطيات الليبرالية. وطبقا لهذا الانشقاق، هناك عالم خاصّ من الحياة، يتضمن العائلة وأهل البيت، حيث لا يكون للدولة شأن. يشير المؤمنون بمساواة الجنسين بأنّ العائلة وأهل البيت يمكن أن يكونا مواقع للقوّة والظلم والعنف. بالإضافة إلى النظام الأبوى. لذا صنّف الليبراليون العديد من الأمور بصفة تقليدية على أنها شأن «خاص» ينبغى أيضا أن يكون شأنًا عامًا، ولا يتوقف الانشقاق الخاصّ. العامّ.

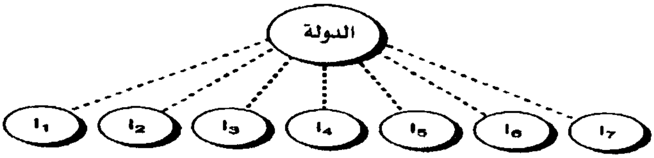
. العقد الجنسى

إحدى الطرق لبناء فهم لتحدى المساواة بين الجنسين للانشقاق العامّ. الخاص، هنا من خلال الإشارة إلى فكرة «كارول باتمان . Carole Patman» (١٩٨٨) «العقد الجنسى . sexual contract» الذى يدعم تبرير الدولة الليبرالية. فقد بررت الدولة بشكل مشهور من ناحية «عقد اجتماعى افتراضى» من قبل الفيلسوف الليبرالى «جون لوك – John Locke»، فى كتابه عام ١٦٨٩ «أطروحتان للحكومة . Tow Treatises of Government». وفى هذا العقد الاجتماعى، يتخلّى الأفراد عن بعض من الحريات لديهم «لدولة طبيعة افتراضية» فى مقابل الأمن، وحقوق الملكية، والحريات المدنية والمحيط الاجتماعى المتوقّع الذى توفر لهم الدولة (انظر شكل ١ . ١٠). ويطلع الأفراد المتعاقدون بالتزامات المواطنة، بطاعة القانون، ودفع الضرائب و(على سبيل المثال) تلبية أىّ متطلبات للخدمة العسكرية.

وتفسير لوك بشكل سطحى «جنس محايد . gender-neutral»، لكن كما يشير باتمان، تتطلّب نظرية لوك فى الواقع عقدًا جنسيًا إضافيًا ومنفصلاً، الذى يرى فيه أن النساء والأطفال قد تعاقدوا مع أزواجهن أو آبائهن للحماية والرعاية فى مقابل أن يحكمهن الرجل (انظر شكل ٢ . ١٠). والرجل حينئذ يتعامل مع الدولة لمصلحة النساء والأطفال، بالإضافة إلى نفسه. ولما كان هذا العقد الجنسى بين

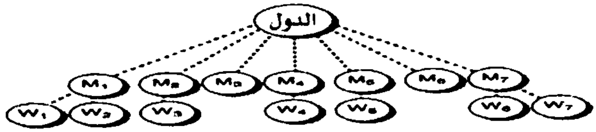
الرجال والنساء فى» المجال الخاصّ private sphere«، فإن محاولة لوك لوضع كلّ الأفراد على على قدم المساواة فى علاقتهم بالدولة تنهار. وتحت الفرضيات الليبرالية حول الانشقاق العامّ - الخاصّ، لا تستطيع الدولة التدخّل لتنظيم العلاقات بين الرجال والنساء داخل أهل البيت. ولا تستطيع أن تضمن الدولة حقوقًا مساوية للنساء والأطفال، لأنه فى نظر لوك فإن هذا سيكون انتهاكًا استبداديًا لمبدأ ليبرالى أساسى لدولة محدودة، التى تحترم حقوق الذكور الذين وافقوا للدولة فى عقدهم الاجتماعى الافتراضى. وهكذا، فإن العقد الاجتماعى الليبرالى الذى على ما يبدو يضمن حقوق الإنسان للجميع يضمن فى الحقيقة حقوق الرجال فقط. وحماية حقوق أولئك الرجال يعنى أنّهم أحرار للاشتراك فى السلوك الاستبدادى ضمن أهل البيت، والذى لا تكون لدى الدولة السلطة لمنعه. ويسمح عقد لوك الليبرالى الاجتماعى بالظلم، ليس بطريقة ما تكون مجرد عرضية أو لا تغطيها نظريته، ولكن بطريقة تتطلبها بالفعل نظريته. لذا يمكن أن يستنتج «باتمان - Pateman» أن العقد الاجتماعى «هو الوسيلة الحديثة بشكل محدّد لخلق وإبقاء على علاقات الهيمنة والظلم» (مقابلة فى كوسموبوليس، ٢٠٠٧).

شكل (١٠-١) كيف تصور لوك العقد الاجتماعى



ل١ = الفرد ١

شكل (١٠-٢) كيف جادل باتمان بأن العقد الاجتماعى للوك يعتمد فى الحقيقة على عقد جنسى



-1M= رجل ، 1W

- تنظيم النساء

هذا العجز للدولة الليبرالية له نتائج سيئة على النساء، ويمكن أن يعالج جزئيا من خلال التنظيم السياسى للنساء. وقد تتضمن مثل هذه التعبئة تشكيل المجموعات ذات المصالح الخاصة التقليدية للحث على السياسات العامّة التى فى مصالح النساء «مثل المنظمة القومية للمرأة National Organization for Women» فى الولايات المتّحدة، التى تأسّست عام ١٩٦٦، ولها حاليا نصف مليون عضو. والمساواة بين الجنسين أيضا حركة اجتماعية يمكن أن تتبنّى نقدا أكثر راديكالية عن الدولة. ويدير بعض المؤمنين بالمساواة بين الجنسين ظهورهم للدولة لمصلحة التنظيم الذاتى للنساء، حيث يمكن أن تجد النساء الفرديات صوتهن فى التعاونيات، مشروعات المساعدة الذاتية، والمنظمات الاجتماعية (Young ٢٠٠٠: ١٥٥). ورفض عمل مجموعة المصالح الخاصة التقليدية لا يعنى الاستسلام وقلة التأثير. وبصورة جدلية فإن التأثير الأكبر للعديد من العقود الماضية لمساواة الجنسين هو التأثير الثقافى: فى تغيير طرق العديد من الناس والرجال والنساء على حدّ سواء، فى تصور أدوار الجنس فى العائلة، الاقتصاد، والحياة الاجتماعية والسياسة (Tesh ١٩٩٣). هذا التغيير الثقافى يمكن أن يتخلل أيضا فهم السياسيين وبيروقراطيى الحكومة، وبذا يؤثّر على محتوى السياسة العامّة .

فى أوروبا، أصبحت الديمقراطية الاشتراكية وارتباطات الحركة العمالية منذ الثمانينيات على نحو تدريجى أكثر أهميّة. فقد ساعدت الاتحادات على ضمان الأجر المتساوى، ورواتب تقاعدية أفضل وبنود أمومة. والديمقراطية الاشتراكية وأحزاب الخضر أنزلت إلى أرض الملعب أعدادًا متزايدة من المرشّحين النساء. وتشكل تحالف دفاع عن حقوق النساء بصورة عملية فى العديد من الديمقراطيات الليبرالية.

ومع ذلك، يجب أن تكون تعبئة المساواة بين الجنسين أحيانا دفاعية. وهذا يصدق حقيقة على الولايات المتّحدة، حيث حاول المحافظون المسيحيون مرارا وتكرارا أن يقيدوا حقوق الإجهاض ووسائل لمنع الحمل (الترويج للامتناع بدلا من ذلك). وعالميا، تقوم الكنيسة الكاثوليكية بجهود مماثلة.

نقد الحكومة المساواة بين الجنسين وصنع السياسة

كان الحقل العامّ بصورة تقليدية يسيطر عليه الرجال، وكما رأينا، فحتى التصويت لصالح النساء دخل منذ وقت طويل كلّ الديمقراطيات الليبرالية. وتحقيق التصويت الشامل للبالغين لم يكن يعنى تمثيلاً نسائيًا مساويًا فى السياسة. ومع ذلك، اعتقد المؤمنون بمساواة الجنسين بحالة ضرورية (لكن ليست كافية) من أجل ترويج أكثر فعّالية لمصالح النساء يعادل فى أعداد النساء والرجال فى مواقع السلطة. ولم تنتخب رغم ذلك امرأة رئيسًا أو نائب رئيس للولايات المتحدة (جيرالدين فيرارو ـ Geraldine Ferraro) فى ١٩٨٤ «وسارة بلين ـ Sarah Palin» فى ٢٠٠٨ كانتا مرشّحتين لنائب الرئيس فاشلتين فى الأحزاب الرئيسية). لقد كان هناك فقط رئيسة وزراء امرأة واحدة للمملكة المتّحدة ـ «مارجريت تاتشر ـ Margaret Thatcher» (١٩٧٩-١٩٩٠).

وكان لخليفتها امرأتان فقط فى وزارته، ومع ذلك فإن حكومات العمال اللاحقة فى المملكة المتحدة كان لديها تمثيل نسائى أفضل بكثير.

ولم تكن الصورة أفضل بكثير فى السلطات التشريعية؛ ففى ١٩٩٢ كان هناك فقط عضوان من النساء فى مجلس الشيوخ الأمريكى. وحتى عام ١٩٩٧ كان

التمثيل النسائى فى مجلس العموم بالمملكة المتحدة يتراوح ما بين ١٠-١٥ بالمائة، لكنه قفز بعد ذلك إلى ٣٠ بالمائة. وكان الموقف أسوأ فى بلدان مثل الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة بدوائر انتخابية بها عضو واحد وحكم تعددية. وفى أنظمة التمثيل النسبى كان أداء النساء أحسن لأن الأحزاب كانت تحت ضغط لتظهر قائمة مرشحيها فى الانتخابات تعامل النساء على حد سواء.

ومع ذلك، كان الاتجاه فى أكثر الديمقراطيات الليبرالية نحو زيادة تدريجية فى نسبة تمثيل النساء. وفى بعض الحالات، مثل الأحزاب الديمقراطية الاشتراكية الإسكندنافية، كانت سياسة الحزب أن تحدّد نسبة النساء المرشّحات للمقاعد الفائزة فى الانتخابات التشريعية. ولم يكن فى نفس الوقت، أن وصلت نسبة النساء فى البرلمان إلى نقطة عالية فى البلدان الشمالية؛ على سبيل المثال، فى ٢٠٠٥ كانت نسبة ٤٥.٣ بالمائة من أعضاء البرلمان السويدى من النساء. وفى نظام التمثيل بالقائمة النسبية (انظر الفصل السادس) كان من المحتمل «فتح وقفل» قوائم المرشّحين بالمناوبة بين الرجال والنساء. وكان يمكن جعل السياسة أيضا أكثر ترحيبا بالنساء بإجراء العمل بطريقة عائلية ودودة . وليس، ولنقل عقد الجلسات التشريعية فى المساء. ويجادل بعض المؤمنين بمساواة الجنسين بأنّ هناك «نقطة انقلاب» من ناحية النسبة المئوية من الأعضاء البرلمانيات التى يجب أن تحدث فى الحقيقة فرقًا واضحا فى كيفية عمل البرلمان (٢٠٠٣، Lovenduski and Norris)، فى مكان ما بين ٢٠ بالمائة و٤٠ بالمائة.

وعندما يتعلق الأمر بالخدمة العامة (public service)، تعبير "المؤيدون لنوع الحكم النسائى (femocrats) الذى ابتكر فى أستراليا لوصف بيروقراطيين النساء المسئولين عن وكالات تسليم الخدمة الاجتماعية (Sawer ١٩٩٠) . الذى جهز أيضا بشكل كبير بالنساء فى المستويات الأدنى. ووكالات توصيل الخدمة على وجه الخصوص، كانت الحكومة فى أغلب الأحيان أكثر ترحيبًا بتوظيف النساء عن الشركات الكبيرة فى القطاع الخاصّ.

وحتى عندما نجحت النساء فى إحراز المراكز الكبيرة فى الحكومة، كان ثمن النجاح فى أغلب الأحيان الحاجة إلى تبنّى معايير تنافسية ومعادية من السلوك

موجهة وفقا لظروف الذكر، تتطلّب عنصر إرهاب بالتهديد عندما يتعامل المرء مع الخصوم داخل وخارج حزبه. وكان هذا حقيقيا خصوصا فى الديمقراطيات التى تعتبر «أحزاب أكثرية ـ majoritarian» وليست أحزابًا «توافقية ـ consensual» (انظر الفصل السابع لهذا التمييز)، لأن أعضاء الأحزاب الأخرى يجب أن يتعامل بشكل متواصل على أنهم خصوم. أثبتت مارجريت تاتشر هذه الأنواع من الخصائص السلوكية، ومع ذلك ففى حالتها لم يكن من المحتمل أن يبذل جهدا كبيرا لتبنّيها. وقد عاش الأعضاء الذكور فى وزارتها فى خوف دائم منها.

ووراء هذه التكيّفات السلوكية، كان يمكن أن تعنى «أخوية ـ fraternalism» أوسع أنّ الرجال فى مواقع السلطة يميلون إلى تجنيد موظفين على صورتهم، يقيّمون الصفات «الذكرية».

ارتبطت الأخوية بالآراء المعتدلة الذكرية، الاعتقاد بأن المعايير الذكرية فى الحقيقة هى المعايير العالمية التى يحكم بها على كلّ شىء. وقد يعنى هذا تفضيل التقنية. والمنطق والعقلانية الفعّالة على البديهيات، والعاطفة، والتعاطف وأنواع أكثر من المعرفة «الأنثوية». وتطبق الآراء المتعدلة الذكرية على تعريف أعمال الدولة بالدرجة التى تفكر بها لتشمل الحرب والمراقبة ونمو اقتصاد السوق، بدلا من التغيرات فى واجبات رعاية الطفولة فى العائلة أو توفير موانع الحمل والرعاية الصحية الأساسية. وأسوأها جميعا من وجهة نظر مساواة الجنسين بغض النساء، كراهية النساء. وفى حين أن بغض النساء نادرا ما يكون علنيا فى السياسة الديمقراطية الليبرالية، إلا أنه لا يزال موجودا فى المجتمعات الديمقراطية الليبرالية ـ ويظهر فى العنف الذكرى ضدّ النساء، خصوصا داخل البيوت. وممارسات بغض النساء من بعض الرجال لها تأثير إخافة جميع النساء فى مجتمع ـ وعلى سبيل المثال، عندما يتعلق الأمر بخوف المخاطرة بالسير فى بعض مناطق المدن بعد الغروب أو بدون رفيق.

ـ النظام الأبوى فى النظم السياسية والسياسات

يمكن أن تكون المؤسسات منظّمة بحسب متطلبات الذكر فى تركيبها بالإضافة إلى تكوينها والمعايير السلوكيةِ التى تعرضها. والنظام الأبوى شكل من

التدرج (جدليا قاعدة التدرج) الذى تتوقع فيه قيادة قوية فى القمة، وسلوكًا تابعًا متوقعًا فى المستويات الأدنى، على الرغم من أن الأتباع الطموحين يفترض أنهم يحاولون إثارة إعجاب أولئك الموجودين فى القمة. ولا تزال أكثر الدول المعاصرة تعتمد بشكل كبير على الأشكال البيروقراطية للمنظمة (بالرغم من الحوكمة المشبّكة - networked governance من النوع الذى شرحناه فى الفصل الخامس). وينتقد العديد من منظرى الدولة البيروقراطية ، بدءا من ليبراليي السوق (انظر الفصل الخامس) إلى التعدديين. وهناك نقد أنثوى للبيروقراطية (فيرجسون ١٩٨٤) يشدّد على جعل بيروقراطية الأفراد فى قالب محسوس داخل وخارج الوكالة وكبحها لعلاقات الرعاية. وفى هذا النقد، تجسّد البيروقراطية، السيطرة والهيمنة والتبعية والتجرد من الإنسانية.

وقد يشير الشكّاكون فى حقيقة أنّ البيروقراطية فى الواقع العملى لا تعمل مثلما يقترح المخطط التنظيمى الصارم: وهو التفاعل الشكلى الذى يمكّنها فى الحقيقة من العمل، على الرغم من لائحة المنظمة. وعلاوة على ذلك، فليس من الواضح إلى أى مدى يجب أن يتبع مثل هذا النقد عندما يتعلق الأمر ببيروقراطية الخدمة الاجتماعية، التى توصل الآن الخدمات إلى النساء وفى أغلب الأحيان تكون مزودة بشكل كبير بالنساء. ولا يزال من غير الواضح موقف المساواة بين الجنسين كيف يجب أن يكون الحكم المشبّك. وغالبا ما تعمل الشبكات بطريقة غير مركزية وشكلية أكثر من البيروقراطيات؛ لكنّها ليست بالضرورة أن تكون أكثر ملاءمة للنساء. ومن المحتمل تمييز شبكات سياسية معيّنة تتكون إلى حد كبير من النساء. ويميز بولز Boles (١٩٩٤) شبكات السياسة الأنثوية التى تعمل على قضايا الاعتداء الجنسى والعنف المنزلى ورعاية الطفولة. تتكون هذه الشبكات من منظمات المصالح الأنثوية، المسئولين المنتخبين، الموظفين الحكوميين، ومنظمات خدمة النساء.

ولكن ما الذى يجب أن يفكر فيه المؤمنون بمساواة الجنسين إن وجد بشأن الفكرة الأساسية للحكم المشبّك، فليس واضحا على الإطلاق.

يمكن أن تعزز السياسات الاجتماعية للحكومات أحيانا مجموعات معيّنة من الفرضيات حول العوائل والأدوار المختلفة للرجال والنساء. فعلى سبيل المثال، فى أستراليا، تبنت الحكومة نظرة رائدة عادلة إلى توزيع الدخل فى القرن العشرين، ووضعت حدًا أدنى لمعدلات الأجور (Castles ١٩٨٥). وبالنسبة للرجال، كان المعدل الموضوع كافيا لدعم الأسرة؛ وبالنسبة للنساء كافيا لدعم شخص واحد. وهكذا فحتى هذا التشريع الذى على ما يبدو تقدميا عزّز عدم المساواة فى دخل بالنسبة للجنس، واستثنى إمكانية أن تدعم العوائل من دخل امرأة.

وترتيبات دولة الرفاه المصمّمة على أساس العائلة بدلا من الفرد يمكن أن تكون تمييزية فى تأثيراتها. وعلى سبيل المثال، فإن العديد من برامج دولة الرفاه التى تم تبنيها فى الأربعينيات والخمسينيات افترضت كاسبًا ذكرًا يعيش مع امرأة ليس له دخل أو يعمل عملا إضافيا. يدفع الذكر ضرائب الدخل والتأمين الصحى، وبالمقابل يتلقى تغطية له وأتباعه. وعادة ما يكون لدى النساء ثمة تأهيل شخصى. وإذا انفصلت الأسرة، فقد تترك المرأة للاهتمام بالأطفال، ولكن لا يكون من حقها الوصول إلى تأمين التوظيف أو الفوائد الصحيّة. والنساء فى هذه الحالة غالبا ما يضطررن للجوء إلى أشكال أقل كرما وأكثر وصما بشدّة بالرفاهية، وهكذا تصنّف النساء ضمنيا بدون شريك ذكر على أنها فى مركز اجتماعى أقل، وعلى أنها أهداف لإغاثة سيّئة بدلا من مواطنين بادّعاءات شرعية للتأمين الاجتماعى. سوف يعانى مثل هؤلاء النساء أكثر عندما يصبحن مسنات، ويفتقرن إلى تأهيل راتب الشيخوخة التقاعدى، لأنهن لم يشاركن فى التوظيف المدفوع لمدة طويلة كافية ليجمعن راتبًا تقاعديًا نافعًا بحكم حقّهن الشخصى. يجادل المؤمنون بمساواة الجنسين بأنّ هذه الأنواع من السياسات لم تكن عرضية. وبدلا من ذلك شكّلوا مركّبًا متماسكًا كاملاً، امتد عبر الحكومة للعمل بشكل منظّم لمصلحة الرجال (MacKinnon، ١٩٨٩).

وبمرور بالوقت، غير نشاط النساء السياسون مثل هذه السياسات فى العديد من الحالات. وقد تحققت الإصلاحات الأكثر بعدا فى الديمقراطيات الاشتراكية الشمالية. النرويج والسويد وفنلندا (Hernes ١٩٨٧). هذه الدول شاملة بشكل

نشيط فى توجهها نحو الحركات الاجتماعية (انظر الفصل السادس) . خصوصا فيما يتعلق بحركة النساء. ودول رفاهتهم الكبيرة نسبيا كانت لديها مشكلة صغيرة فى إعادة ترتيب المساهمات النقدية والتأهيل بطريقة ما لا تتميز ضدّ النساء. وكان الحلّ بيروقراطيا وإداريا، ومثل كلّ الحركات الاجتماعية الموجودة فى دول الشمال، كان الثمن المدفوع من ناحية الحافة الحرجة للحركة، أنكر أيّة إمكانية لتحويل أكثر راديكالية للمجتمع على طول سياسات المساواة بين الجنسين.

وفى حين تطور نقد مساواة الجنسين للدولة بشكل جيد، يجب ملاحظة أنّ هناك أيضا نقدًا متمركزًا على الذكر يرى أن الدولة تحرّكت بعيدة جدا فى اتّجاه التركيز على النساء. وهذا النقد واضح خصوصا عندما يتعلق الأمر بقانون الأسرة ونزاعات الرعاية، عندما يعترض الآباء على تواطؤ المحاكم والحكومة بصورة عامة فى منعهم من الوصول إلى أطفالهم. إنّ الافتراض هو أن يعيش الأطفال مع أمّهاتهم ، بينما سيكون مطلوب من الآباء تقديم التبرعات المالية. كانت جماعة آباء من أجل العدالة البريطانيين لهم صوت مسموع خصوصا فى مثل هذه القضايا.

جداول الأعمال والتغير السياسى

منذ أن بدأت الموجة الأولى لمساواة الجنسين قبل قرن، كان الموضوع الثابت التمثيل الفعّال للنساء فى السياسة. وكما صاغتها مارى وولستونكرافت فى القرن الماضى: يجب أن يكون هناك تمثيل للنساء بدلا من أن يحكمن بشكل اعتباطى بدون أىّ إسهام مباشر يسمح لهن بدخول الحكومة». وفى بادئ الأمر، كان يعنى التمثيل المتساوى حق التصويت للنساء المواطنات. ومع ذلك، وما إن تحقق، فلم يؤد التصويت لصالح النساء إلى أعداد أكبر من النساء فى المناصب المنتخبة ومراكز السلطة الأخرى. وقد رأينا حتى فى دول الشمال لا تزال النساء تشغل أقل من نصف المقاعد فى البرلمان، والنسب المئوية أقل بكثير عموما فى أماكن أخرى. وتقترح آن فيليبس (Anne Phillips ـ ١٩٩١) حصصا للنساء فى الأحزاب

السياسية لضمان أن تحصل النساء على نسبة معينة من المقاعد التشريعية. وتتحدث فيليبس (١٩٩٥) عن «سياسة الحضور»: ليست كافية لتمثيل مصالح النساء. بالأحرى، فإن النساء أنفسهن يحتجن فى الحقيقة أن يكن هناك فى السلطات التشريعية لتمثيل مصالحهن، وتقديم وجهات نظرهن عن القضايا السياسية. وتقترح «آيريس يونج . Iris Young» (١٩٨٩، ١٩٩٠) بشكل أكثر راديكالية بأنّ ممثلى النساء، مثل كلّ المجموعات المضطهدة فى المجتمع، يجب أن تضمن قوّة نقض إضافية على كلّ السياسات التى تؤثّر عليهن.

. من الحقوق المتساوية إلى التغيير الثقافى

جدول أعمال المساواة بين الجنسين الليبرالى، خصوصا جدول أعمال «الموجة الثانية» التى بدأت فى الستّينيات، يؤكّد على الحقوق المتساوية للنساء فى كلّ مجالات الحياة. وتطبق الحقوق المتساوية على التوظيف والمواطنة والإعانات الاجتماعية. ففى التوظيف، يطالب جدول الأعمال هذا بأنّه يجب أن يدفع للنساء مثلما يدفع للرجال فى نفس نوع العمل، ويكون لهن نفس أنواع الفرص لدخول أنواع مختلفة من الوظائف، ويكن محميات ضدّ التمييز والمضايقة من كلّ الأنواع فى موقع العمل.

ومع ذلك، فإن إنهاء التمييز على أساس الجنس قد لا ينهى ضرر النساء. وعلى سبيل المثال، فإن النساء على الأرجح من الرجال يقاطعن المهن من أجل الحمل وتربية الأطفال. ويمكن أن يكون هذا مسألة اختيار وليست ضرورة، لكن الحكومة يمكنها أن تحاول تعويض الضرر الناجم من هذا، وعلى سبيل المثال، بتشريع إجازة أبوية والترويج لمخططات عودة النساء إلى موقع العمل. دافع المؤمنون بمساواة الجنسين فى الموجة الثانية أيضا عن منع الحمل وتحديد النسل، ونهاية استغلال أجساد النساء بواسطة أجهزة الإعلام والمعلنين. والمؤمنون بمساواة الجنسين الأكثر تطرفا مثل باتمان (١٩٨٨) يشيرون إلى أن الحقوق المتساوية غير كافية لمواجهة أنواع التفاوت والجور الموجود غالبا داخل الأسر. وكما يجادل روبوثام (Rowbotham ١٩٨٦: ٨٦) « يجب أن تمتد الرقابة

الديمقراطية إلى ظروف الحياة العادية». يعتقد أوكين (Okin ١٩٨٩) أنّ هذا التسييس للأسرة يتطلّب دولة متدخلة جدا فيما كان يشكل على تقليديي الليبراليين المجال الخاصّ المنيع من التدخل الحكومى. وكان يريد المؤمنون بمساواة الجنسين فى الموجة الثانية تقسيم عمل أكثر مساواة فى الأسرة. وحاولوا تغيير فرضيات أنّ النساء كان عليهن أن يواجهن عبء الشغل المنزلى بالكامل، ويهتمّمن بالأطفال أو رعاية الآباء المسنين.

وفى دفاعها نحو المساواة السياسية، فقد تترك مساواة الجنسين الليبرالية الأسلوب الذكورى للسياسة المنبوذة. ولم يكن هذا كافيا لبعض المؤمنين بمساواة الجنسين، الذين يريدون «التحرر من عالم الطوطم، والاندماج فى الحديث السياسى. مجموعة كبيرة من التجارب والمرجعيات المتعلقة بالإتّصال الشخصى الحميم» (Mansbridge ـ ١٩٩٣: ٣٦٨-٩). تتضمن مثل هذا المرجعيات عناية وتعاطفًا كمبادئ سياسية، فى مقابل الكفاح التنافسى وتحقيق حدّ أقصى للسلطة والمصلحة فى العلاقة مع الآخرين. وهدف نشاط النساء ليس فقط الدولة والسياسة العامة، ولكن أيضا الفرضيات الثقافية حول الأدوار النسبية فى الحياة للرجال والنساء.

ـ هل هى دولة مكتسبة بالتقادم

يعتقد بعض المؤمنين بمساواة الجنسين بأنّ الدولة الأخلاقية والتقادمية يمكن أن تغيّر الثقافة وأنماط السلوك فى الاتّجاه المطلوب. بالتأكيد منذ قرن مضى اعتقدت حركة النساء المعتدلة بأنّ منع الكحول والقمار والدعارة يمكن أن يغيّر الرجال نحو الأحسن. وفى الآونة الأخيرة، انتقد المؤمنون بمساواة الجنسين مثل كاثرين ماكينون (١٩٨٩) بشكل آنى النظام الأبوى العنيد للدولة الديمقراطية الليبرالية، بينما يسعون إلى دولة أخلاقية وتقادمية تفرض معايير المساواة بين الجنسين. تتخذ مثل هذه الدولة إجراءات صارمة ضدّ الخلاعة، ونوادى العراة، والدعارة. وكلّ أشكال استغلال النساء فى الإعلانات وأجهزة الإعلام، بالإضافة إلى فرض قوانين بصورة فعلية ضدّ الاغتصاب، والاعتداء الجنسى، والمضايقة والعنف الجنسى ضدّ النساء.

وهكذا تصل دولة تقادمية (prescriptive state) إلى عمق ما كان يعتبره الليبراليون بصفة تقليدية أنه مجال خاصّ محرّم على التدخّل الحكومى، وسوف تتجاوز حرية الكلام لأجل مصالح النساء. وهكذا تفترض فكرة سؤال ما إذا كان هناك أىّ حدود للوصول إلى الدولة. وإذا عقدنا تحالفًا بين الدولة الشاملة والتقادمية بخلق الرعاية الأنثوية للأمومة، حينئذ يبدأ النموذج السياسى فى الظهور مثل الاستبداد خيّر (Dietz ١٩٨٥).

إذا اعتبرت الدولة حقا عنيدة وأبوية بشكل يائس، فإن الخيار الباقى هو تنظّيم سياسة مساواة الجنسين بعيدا عن الدولة. وفى النهاية، يؤدى هذا إلى الانفصال. وربما يكون سهّلا بالتقدّم فى التقنية الوراثية التى تقلل من تدخّل الذكر فى التكاثر. والأكثر تكرارًا، يأخذ الانفصال شكل الثقافات الدونية القاصرة على النساء، والتعاونيات والشبكات.

- المساواة بين الجنسين وتعدد الثقافات

قد يدين المؤمنون بمساواة الجنسين الدول والمجتمعات الديمقراطية الليبرالية لنقائصها الأبوية، لكنّهم يعترفون بأنّ الأمور يمكن أن تكون أسوأ جدا للنساء فى الثقافات الأخرى: «فى مطلبها بالمساواة للنساء، جعلت حركة مساواة الجنسين نفسها معارضة لكل أشكال الثقافة على الأرض» (Pollitt ١٩٩٩ :٧). فالزيجات الإجبارية (forced marriages)، وحالات القتل من أجل «الشرف»، والعقاب لكونه اغتصابًا للضحيّة (فى مقابل المرتكب) أو الاعتداء الجنسى عليها، «وأد النساء - female infanticide»، الإجهاض الاختيارى لمصلحة الأطفال وتشويه الأعضاء التناسلية للمرأة (female genital mutilation) هى مجرد بعض من الأشياء التى تعانى منها النساء. وعندما ينتقل أعضاء هذه الثقافات إلى المجتمعات الديمقراطية الليبرالية يجلبون معهم هذه الممارسات المستبدّة أحيانا ويطالبون باعتراف الحكومة بهذه الممارسات. وقد تعنى السياسات الحكومية لتعددية الثقافات أن هناك محاولة لتسوية ثقافات الأقلية وممارساتها المستبدّة. وتسأل «أوكين - Okin» (١٩٩٩) هل تعددية الثقافات

(multiculturalism) تضر بالنساء؟»، وتستنتج بأنّه بكل تأكيد أنها تضر بالنساء بالفعل. والمساواة بين الجنسين بالنسبة لأوكين ليست خلاصية: فهى تعتقد بأنّ مسعى مساواة النساء أكثر أهمية بكثير من احترام الاختلاف الثقافى (انظر أيضا: Nussbaum ١٩٩٩). وهكذا فى حين أن المؤمنين بمساواة الجنسين قد يقيِّمون من حيث المبدأ التعدّدية، ويذهبون إلى هذا الحدّ فقط، ولا يعنى ذلك قبول شرعية الممارسات الثقافية التى تضطهد النساء.

الخاتمة

هناك، إذن عدّة أبعاد لنقد المساواة بين الجنسين لمؤسسات الدولة وصنع السياسة. (انظر Dietz ٢٠٠٢ على التشكيلة الصارخة لوجهات نظر المساواة بين الجنسين المعاصرة). إن النقد عميق: «تزوّد حركة المساواة بين الجنسين الديمقراطية بتحديها الأكثر أهمية والنقد الأكثر شمولا» (Pateman ١٩٨٩: ٢١٠). هلّ بالإمكان أن نتصوّر مخاوف مساواة الجنسين تتحرّك ما بعد النقد وتصبح مرتبطة بالعمل الرئيسى للدولة؟ من المؤكد أن نقد المؤمنين بمساواة الجنسين الأكثر تطرفا غالبا ما يبدو أنه يعتبر الدولة الديمقراطية الليبرالية على أنها ذكورية بشكل لا يقبل التحول. لكنه كانت هناك أوقات عندما كانت تجد مخاوف مساواة الجنسين دعما من صميم الدولة. ورأينا فى الفصل الأول أنّ الأولوية الرئيسية للدولة الديمقراطية الليبرالية هى بالضرورة الأولوية الاقتصادية التى توفر الظروف للأسواق، وبذا تساعد على ازدهار النمو الاقتصادى. وإذا نظر للوراء إلى الموجة الأولى للمساواة بين الجنسين منذ قرن مضى أو أكثر، نجد أنّ ارتباط النساء بالاعتدال كان مهما فى إنجاب الرجال المنضبطين والمسئولين الذين ابتعدوا عن معاقرة الكحول والقمار والدعارة. وكما أشار «ماكس ويبير ـ Max Weber» بشكل مشهور فى «الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية ـ The Protestant Ethic and the Spirit of Capitalism»، أنهم هؤلاء الأفراد المسئولين الذى يجاهدون من أجل تحسين أوضاع أنفسهم وعوائلهم، الذين يكونون فاعلين خصوصا عندما يتعلق الأمر ببناء اقتصاد

رأسمالى. وهكذا يمكن أن تنضم اهتمامات المساواة بين الجنسين إلى الأولوية الاقتصادية الرئيسية للدولة.

وفى السبعينيات والثمانينيات، طالب المؤمنون بمساواة الجنسين الليبراليين بالمساواة فى موقع العمل وأدى بند رعاية الطفولة أيضا إلى قوة عاملة أكثر مرونة وأكثر للإنتاج الاقتصادى الرأسمالى. وفى هذا الضوء، تشبه العائلة الأبوية فى الحقيقة بقية إقطاعية متخلّفة تعرقل الاستخدام الحر للعمال فى اقتصاد السوق (Fraad et al ١٩٩٤). لذا مرة أخرى ، فقد تنضم اهتمامات المساواة بين الجنسين إلى الأولوية الاقتصادية للدولة.

وحركة المساواة بين الجنسين حاليا حركة متنوّعة، ذات أجنحة ليبرالية راديكالية، معتدلة، وسحاقية انفصالية؛ ومع منظّرين يمتدون إلى الماركسية وما بعد العصرانية. ويتضمّن حاضرها ومستقبلها المحتمل عملا ضمن المؤسسات التقليدية للحكومة وسياسة مجموعة المصالح الخاصة؛ بالإضافة إلى عمل راديكالى يتحدّى من حين لآخر الحكومة؛ وتطوراً مستمراً للمجالات المنفصلة للحياة السياسية على مسافة معينة من الدولة.

الفصل الحادى عشر

النظرية البيئية للدولة

الدول هى بعض المؤسسات الرئيسية التى تؤثّر على تفاعلات المجتمع مع الأنظمة البيئية (ecosystems) التى تحافظ على الحياة البشرية وغير البشرية على سطح هذا الكوكب. وكما أن الاقتصاد السياسى يمكن أن يولّد أزمات تعيد تشكيل الدولة بطرق قويّة، فكذلك الحال بالنسبة لعلم البيئة السياسى. ومن وجهة النظر البيئيّة، تعتمد درجة ازدهار أو ضعف الإنسانية بشكل حاسم على الردود السياسية على هذه الأزمات، والبارز من بينها التغير المناخى (climate change). ولا تقتصر الردود السياسية هنا على الأعمال السياسية للدول، وكما سنرى، فقد طور العديد من اختصاصيى البيئة نقدا للدولة يؤكّد على الحاجة إلى إجراء سياسى فوق مستوى الدولة فى العمل العالمى، تحت مستوى الدولة فى النشاط المحلىّ، وعبر الدول فى التنسيق العالمى. «والترتيبات السياسية المحتملة فى مجتمع مستدام يبدو أنها تمتد على طول الطّريق من لا مركزية راديكالية إلى حكومة عالمية» (Dobson ١٩٩٥). وفى جميع الأحوال، ستلعب الدولة دورا مركزيا فى أىّ إعادة تشكيل لعلم البيئة السياسى (Eckersley ـ ٢٠٠٤).

الأصول والفرضيات الرئيسية

وبطبيعة الحال، كانت الطبيعة غير البشرية موجودة لأزمنة أطول من عمر البشرية نفسها، ولم تكن توجد البشرية بدونها. ورغم ذلك فإن فكرة وجود شىء مثل «البيئة ـ the environment» يعد فى الحقيقة من أصل حديث جدا. فقبل أواخر الستّينيات، لم يكن ينظر إلى البيئة على أنها قضية سياسية. فقد سبقت

هذا التحول غالبا بعدة عقود مبادرات سياسية عامّة معيّنة تتعلّق بالسيطرة على التلوث وحماية المناطق الطبيعية. وبداية من أواخر القرن الثامن عشر، احتفلت «الحركة الرومانسية ـ Romantic Movement» عبر أوروبا بالطبيعة والطيش فى الأدب والموسيقى والفنّ بالمقارنة بالتصنيع والتعمير، وفى النهاية وضع هذا حماية الطبيعة على جدول الأعمال السياسى. ففى الولايات المتّحدة فى أوائل القرن العشرين وأواخر القرن التاسع عشر، احتفل «جون موير ـ John Muir»، مؤسس نادى سيرا، بالمناطق الطبيعية من الغرب الأمريكى وأراد حمايتها. وفى نفس الوقت ازدهرت «حركة الحماية ـ Conservation Movement»، بارتباطها برئيس الغابة بإدارة الغابات الأمريكية.« جيفورد بنشوت ـ Gifford Pinchot». أرادت هذه الحركة المحافظة على الموارد الطبيعية مثل الخشب والمراعى من أجل الاستخدام الإنسانى فى المستقبل، لكنّها افتقرت إلى الاحترام العميق للطبيعة التى روج لها موير (تايلور ١٩٩٢). كان موير «يركز على البيئة (تركيزًا بشريًا)، وبنشون يركز على الإنسان». وفى العديد من الديمقراطيات الليبرالية، أدخل التخطيط الحضرى والإقليمى مع قوانين مكافحة التلوث فى الخمسينيات.

لم يكن هناك لوقت طويل إحساس بالترابط عبر كلّ هذه الأنواع من المخاوف، ولا يزال الأقل أن يكون هناك شىء مثل أزمة بيئية (environmental crisis) أو فى الحقيقة، البيئية (environmentalism). وحوالى عام ١٩٧٠ تجمعت العديد من الخيوط فى مفردات جديدة وبدأت سياسة بيئية جادة. وأحيانا ما يمكن أن يسوى الجناح الراديكالى والتمركز البيئى للبيئية بين قضية مشتركة بالحركات الاجتماعية اليسارية الجديدة التى بدأت فى الستّينيات والسبعينيات. وبالتّباين كان من السهل استيعاب البيئية المعتدلة والتمركز الإنسانى فى السياسة التعددية التقليدية.

والفرضية الأكثر أهمية للنظرية البيئية المعاصرة هى أنّ هناك شيئا كالبيئة يعيق النشاط البشرى. ومن خلال الحسابات النظرية الرئيسية للدولة الديمقراطية الليبرالية التى سبّقت ١٩٧٠، فلم يتماش أى منها بشكل كاف مع القضية البيئية. واعتبرت السياسة البيئية كمجال عادى من النشاط الحكومى

ليس كافيا من الناحية العملية. وعلى نحو مؤثر، كان يعنى هذا أنّ كلّ هذه المنظورات، سواء كانت تعددية، نخبوية، ماركسية، أم ليبرالية سوق، تعتبر عمليا الأرض التى نعيش عليها كمصدر غير محدود من الثروة يمكن أن يستعمل وينتهك عند الرغبة، لا يعود إليه نشاطه وحيويته بعد هذا سوى الأشكال الأكثر تهوّرا من الاستغلال. وبأخذ البيئة بجدية، يعنى إلغاء هذه الفرضيات الصناعية وبدلا من ذلك يعتبر المجتمع الإنسانى والاقتصاد والسياسة كأنظمة فرعية من أنظمة بيئية عالمية وإقليمية تعتبر مهمة فى عافية هذه الأنظمة الإنسانية. وكما وضعها لويس ممفورد (Lewis Mumford . ١٩٦٤ :٣٩٢) «كلّ تفكير يستحقّ هذا الاسم يجب أن يكون الآن بيئيّا».

وعلى أساس أن النظرية البيئية للدولة تتكون حتى الآن بشكل رئيسى من النقد، فإن أغلب فرضياتها الرئيسية تتعلق بالموقع الممتاز الذى بنى منه النقد بدلا من وحدات البناء الأساسية للدولة ذاتها. لا يهتم النقد فى الحقيقة خصوصا بكيف وصلت الدولة إلى الطريق الذى تسلكه ولماذا تعمل الأشياء بتلك الطريقة. ما عدا بقدر ما تساعد مثل هذه التفسيرات على تشخيص نقائص الدولة عندما تواجه قضايا بيئيّة. وفى هذا الضوء، فمن المحتمل بما فيه الكفاية القول ببساطة بأنّ الدولة الحديثة بكلّ اختلافاتها منتج عصر صناعى الذى كان النمو الاقتصادى والتغير التكنولوجى سلعًا مؤكّدة. تلك الدولة يجب أن يعاد التفكير فيها الآن عندما ندخل عصرا بيئيّا. وبالنسبة لبيك (Beck . ١٩٩٢)، هذا المرور من شبه الحداثة (من الحتمل أن يكون أكثر عقلانية) إلى الحداثة صحيحا. وفى الحداثة الصحيحة، لا توجد تقاليد. ومن بينها تقاليد النمو الاقتصادى والتقدم التكنولوجى. التى تعتبر محرّمة على الفحص العقلانى والسيطرة الجماعية.

- وصول السياسة البيئية

قبل الاعتراف بالبيئة، لا يمكن أن تكون هناك نظرية بيئية للدولة. وفى السبعينيات، تطورت روايتان بيئيتان مختلفتان جدا عن الدولة. وجاءت الأولى

مباشرة فى أعقاب تطوّرات سياسية فعلية. استجابت الحكومات لاهتمام الرأى العام المتصاعد والحادّ بالقضايا البيئية بإنشاء وكالات لتنظيم التلوث (agencies to regulate pollution). تمرير تشريع السيطرة على التلوث الّذى ستطبّقه هذه الوكالات، إنشاء أو تقوية بيروقراطيات إدارة موارد محترفة، وجعلت كلاً من مقترحات التنمية الخاصّة والعامة خاضعة للأداة الجديدة لتقييم التأثير البيئى. كانت الولايات المتّحدة الدولة الرائدة فى كلّ هذه النواحى، بسيل من التشريع الاتحادى الذى يتضمن قانون السياسة البيئية القومية ١٩٧٠ (Environmental Policy Act) (الذى بدأ تقييم التأثير ومجلسًا استشاريًا للجودة البيئية)، قانون الهواء النظيف ١٩٧٠، قانون السيطرة على التلوث المائى ١٩٧٢، قانون السيطرة على المبيدات الحشرية البيئية ١٩٧٢. قانون إدارة المنطقة الساحلية والحماية البحرية، والأبحاث، وقانون المحميات ١٩٧٢، وقانون الأنواع المعرّضة للانقراض ١٩٧٣. تأسست وكالة الحماية البيئية الفيدرالية فى ١٩٧٠، والذى سرعان ما تلته وكالات مناظرة على مستوى الولايات. وبالرغم من أهميتها، فقد تضمّنت هذه الإبداعات استخدام أدوات الحكومة الثابتة. وفى هذا المعنى، أشار تقرير بيئى للدولة بشكل رئيسى إلى انتشار سلطات حكومية فى المناطق الجديدة. وفى الولايات المتحدة ، سرعان ما أبرزت السياسة البيئية قدرة أعظم على التحدى القانونى لقرارات الحكومة) عن طريق الملوّثين والمطوّرين بالإضافة إلى اختصاصيى البيئة)؛ وإصرار إدارة الشئون الصغيرة بالكونجرس التابعة لوكالة الحماية البيئية الفيدرالية لمنع سيطرة المصالح الخاصّة عليها (Ackermn و Hssler ١٩٨١)؛ وفرص أعظم للتعليق العام ووضعها فى صنع السياسة عما كان تقليديا فى مجالات السياسة الأخرى. لكن هذه كانت تغييرات هامشية فى تركيب وعمل الحكومة. وعلاوة على ذلك، فإن هذه الميزّات الخاصة لم تظهر عموما عندما كانت تتبع مبادرات سياسة بيئية مماثلة فى المجتمعات المتقدمة الأخرى. مع أنّنا سنرى أن ميل القضايا البيئية لدمقرطة الدولة الليبرالية تعتبر بالفعل واسعة الانتشار جدا.

- الحدود والبقاء

تطور نوع مختلف تماما من نظرية الدولة فى السبعينيات على يد المحلّلين الذين اعتقدوا أنّ الأزمة البيئيّة تطلبت إجراءات فورية وصارمة لإحباط الكارثة. دعمت هذه التحذيرات بإنتشار النماذج العالمية التى توقّعت كارثة كنمو بمعدل متزايد فى أعداد السكان. وفى النهاية واجه النشاط الاقتصادى حدودًا فرضت بشكل مباشر بواسطة الطبيعة المحدودة للأرض. وفى لغة علم البيئة فإن التطرف والانهيار فى أعداد السكان سينتج عندما كانت «قدرة الحمل العالمية» (كارتون ١٩٨٠) متجاوزة. وكان الأكثر شهرة من بين هذه التحليلات نماذج الحاسوب التى لخصت تنبؤاتها فى حدود النمو (The Limits to Growth)، (Meadows et al ١٩٧٢)، التى سرعان ما بيع منها أربعة ملايين نسخة حول العالم.

احتوى تقرير الحدود على القليل فى طريقة التحليل السياسى، لكن قوة الحدود العالمية يمكن أن ترتبط بسهولة بالنماذج العلمية الاجتماعية للدولة التى تعتمد على الاقتصاد الجزئى (microeconomics). وبالنسبة للاقتصاديين المتأثّرين بالسوق، فإن التبرير الكلاسيكى للدولة فى المقام الأول، من ناحية الحاجة للتصحيح «للأشياء أو المظاهر الخارجية» وتوفير «السلع العامّة». ويمكن أن يضاف إلى هذا نموذج «مأساة العامة - tragedy of the commons» الذى جعله مشهورا الأحيائى «جاريت هاردين - Garrett Hardin» ١٩٦٨، بينما كانت السلعة الرئيسية فى اقتصاديات الموارد الطبيعية قبل ذلك بفترة طويلة. وتشير كلّ المفاهيم الثلاثة)المظاهر الخارجية، والمصلحة العامة، ومصادر الأموال المشتركة) إلى الدرجة التى يجب أن يعطى بها السلوك البشرى الأنانى العقلانى مثل هذه النتائج المفيدة من خلال عملية آدم سميث «اليدّ الخفية - invisible hand»، التى يمكن أن تعطى فى بعض الحالات نتائج سيئة بشكل جماعى. وفى كلّ حالة، فإن النتيجة السيئة موضع السّؤال وجدت إيضاحًا مثاليًا فى المنطقة البيئية. والمثال الكلاسيكى للمظهر الخارجى هو التلوث، الذى يؤذى بغير قصد أطرافًا أخرى كنتيجة صفقة سوق تؤدّى إلى إنتاج الخير. والمثال الكلاسيكى

للمصلحة العامة، هو الجودة البيئية، التى تكون موجودة فى اهتمام كلّ شخص، لكن من الصعب أن يجعل السوق تقديمها مفهوما، لأنه لن تحدث فائدة من تقديمها. وتطبق مأساة العامة بسهولة على مصادر "عامة" مثل الجوّ، مستجمعات الأمطار، الفضاء المشارك من قبل الجمهور، والمحيطات، التى يكون للأفراد والشركات فيها وصول غير مقيّد. ومن خلال كل فاعل يحصد كامل منفعة لاستغلاله أو استغلالها العام، ولكن المشاركة فى تكاليف فعله أو أو فعلها فى انحطاط المصدر مع كلّ المستخدمين الآخرين، سيواصل الفاعلون العقلانيون زيادة استغلالهم المصدر - إلى أن ينهار المصدر. ولهذا جاء فى كلمات هاردين (Hardin ـ ١٩٦٨ :١٢٤٤): «حرية العام تجلب الخراب للجميع». والمثال الحى للمأساة الجارية، الثروات السمكية فى المحيط، فقد دُمر العديد منها بواسطة صيد السمك المفرط. ويعتبر الجوّ العالمى الأرض هو أكثر المصادر العامة إشكالية، لأن ضرر إسهام كلّ ملوّث فى تكون غاز الصوبة الزجاجية (greenhouse gas) يشترك فيه كلّ شخص فى العالم.

فى كلّ من هذه النماذج الثلاثة يُعترف بالدولة كسلطة جماعية يمكن أن تتدخّل لضمان تقبل المظاهر الخارجية، كما جاء فى التشريع ضدّ التلوث، الذى يجبر الملوّثين على الاعتراف بالأذى الذى يسببه التلوث، وإمّا تخفيضه أو التعويض عنه. وبنفس الطريقة، يمكن أن يضمن الإجراء الحكومى أنّ المصلحة العامة قد قدمت، وأن العام تمت حمايته. والآن، إذا كانت المشاكل البيئية ليست حادّة جدا، فيمكن أن يتم كلّ هذا بصنع سياسة عادية فى الدولة الديمقراطية الليبرالية - وبدأ ردّ السياسة بالضبط فى الولايات المتّحدة فى ١٩٧٠ ، وسرعان ما اتبع فى مناطق أخرى. ولكن إذا ما بدأ يلوح التطرف والانهيار، فإن هذا الردّ التزايدى والمحدود قد لا يكون كافيا لمنع الكارثة.

وبشكل خاص، فقد يعنى حكم الأكثرية مع لاعبى نقض متعدّدين أنّ اللاعبين الأنانيين يحاولون أن يضمنوا أن يدفع الآخرون تكاليف الحماية البيئية، بينما يستمرون أنفسهم فى تلويث واستغلال العام. وإذا كان لدى كلّ اللاعبين العقلانيين نفس الحافز، فإن مأساة العام تتضاعف ببساطة داخل الدولة، عندما

تسعى المصالح الخاصّة للوصول إلى موارد مثل الغابات والمراعى بدون مسئولية للاهتمام بها. قادت مثل هذه الاعتبارات بعض علماء نظريين بشكل متعذر اجتنابه نحو الوصفة الاستبدادية. وفى كلمات جاريت هاردين: "الإجبار المتبادل، متفق عليه بشكل متبادل"، كان الحلّ الوحيد. وتوقع روبرت هيلبرونر (Robert Heilbroner ـ ١٩٧٤) مستقبلا متجهما لا يمكن أن تبحر فيه إلا حكومة استبدادية، تجمع «التوجه الدينى مع انضباط عسكرى» لمنع انتهاك الناس للعام.

مثل هذا التفكير الاستبدادى البيئى لا يمكن أن يتوقّف فى مستوى الدولة القومية، لأن العديد من المشاكل البيئية الأكثر حدّة تظهر على المستوى وخصوصا المستوى العالمى. وهكذا يجب أن تتضمن الوصفة هيئات دولية استبدادية أيضا. وإذا جعل النظام الدولى الحالى هذا غير محتمل، حينئذ يكون الحلّ للبلدان التى رأت الضوء، كانت لا بد أن تعزل نفسها عن بقيّة العالم، لكى تعمل كقوارب نجاة الذى يجب أن يهمل شاغلوها أولئك الذين يغرقون فى بحر البؤس البيئىّ. اعتبر هاردين (١٩٧٧) العالم الثالث بأنه وديعة لمثل هذا البؤس.

ـ ما بعد حدود: الأسواق، المجتمع ، التنمية المستدامة

كل من الاستبدادية البيئية ومنظور الحدود اللذين ساعدا فى الموافقة عليه وصلا فى النهاية إلى أوقات صعبة. فالتحدى الذى فرضاه على الدول الحالية (الذى تجسد فى اقتصاد سياسى جعل النمو الاقتصادى أولوية سياسية أولى) ثبتت أنه راديكالى جدا. وهوجمت نظريتهم العلمية الاجتماعية أيضا من اتّجاهين. وجادل اقتصاديو السوق بأنّ نظام السعر قادر بشكل مثالى على إحداث تصحيحات لندرة المصدر. وعندما أصبحت المصادر نادرة ارتفعت أسعارها، لذا فهناك مال يمكن أن يصنع فى البدائل النامية أو طرق استخدام المصادر الحالية بشكل أكثر كفاءة (لبيان متطرّف، مؤثر جدا فى الولايات المتحدة الأمريكية فى ظل إدارة ريجان فى الثمانينيات، انظر جوليان سايمون ١٩٨١). وهبوط أسعار السلع فى الثمانينيات والتسعينيات ساعد على دعم هذا النوع من التفكير. ومع ذلك، بعد عام ٢٠٠٠، بدأت سمات منظور الحدود فى الظهور أكثر

معقولية عندما زاد سعر النفط والمصادر الطبيعية الأخرى، ولاحت فرصة الوصول للقمّة فى إنتاج النفط العالمى.

قبل الاتّجاه الثانى للنقد بوجود الحدود، لكنه انتقد السياسة المصاحبة. وأشار محلّلو المصادر العامّة إلى أنّه فى العديد من الحالات، يستطيع مستخدمو المصادر العامّة أنفسهم تطوير ترتيبات تعاونية لإدارة المصدر التى لا تتطلّب أىّ تدخّل حكومى مطلقا، لا تزال دولة أقل استبدادية (Ostrom ۱۹۹۰). كان هذا النوع من التحليل مليئا بخيوط من التفكير السياسى المفعم بالحياة الذى يعود إلى بداية العصر البيئى ذاته، ويعتقد فى الترتيبات الاجتماعية الإنسانية التعاونية «الصغير جميل ـ small is beautiful» (شوماخر ۱۹۷۳)، وربما حتى الفوضوية البيئية (Bookchin ـ ۱۹۸۲). تمكّن هذه الترتيبات الجماعات البشرية من العيش فى علاقة منسجمة أقل إجهادًا مع العالم الطبيعى بطريقة ما لا تعيشها الهياكل الاجتماعية الواسعة النطاق جدا فى المجتمع الصناعى .

وعلى الرغم من أن وجود الحدود البيئيّة العالمية لم يسبق دحضها، فإنها تلقت بشكل تدريجى أهمية أقل كحديث بيئى من حيث النظرية والممارسة بالتأكيد على فكرة التنمية المستدامة. إنّ العلامة الرئيسية هنا تأتى فى تقرير لجنة برندتلاند (Brundtland Commission) إلى الأمم المتّحدة، مستقبلنا المشترك (Our Common Future)، الذى نشر فى ۱۹۸۷. جادل (أو بالأحرى يفترض) أن النمو الاقتصادى والحماية البيئية لم يكونا لزاما أن يتضاربا ـ ويمكن أن تصبح التنمية الاقتصادية مستدامة بيئيا، ويمكن أن تحقق العدالة الاجتماعية ضمن وعبر أجيال بقدر كبير. وكما وضعها برندتلاند (Brundtland ـ ۱۹۸۷ : ۸): «الإنسانية لها القدرة على جعل التنمية مستدامة ـ لضمان أنّ تفى بحاجات الحاضر بدون المساومة على قدرة الأجيال القادمة على تلبية حاجاتها الخاصة».

بدأ حديث مكمّل فى التحديث البيئىّ بتحريك السياسة البيئية فى عدّة بلدان أوروبية شمالية فى نفس الوقت تقريبا (بشكل خاص فى إسكندنافيا، هولندا وألمانيا) (Weale ۱۹۹۲). طبقا للتحديث البيئىّ، «منع التلوث يعود بفائدة

بالمصطلحات الاقتصادية، لأن التلوث يشير إلى الاستعمال غير الكفء للمواد. وعلاوة على ذلك، تعنى بيئة نظيفة ولطيفة عمّالاً منتجين وأصحاء وسعداء. وهناك مال يجنى من تقنية السيطرة على التلوث. هذا التغيير إلى التحديث والاستمرارية البيئيّة لم يكن له تأثير فى الولايات المتّحدة، التى ظلت متعلقة بالنزاع بين المدافعين ونقّاد النظام التنظيمى الذى تأسّس فى السبعينيات (أندروز ١٩٩٧). ويمكن أن تضمن التنمية المستدامة والتحديث البيئىّ بيئية معتدلة بالإشتراك مع الدولة. على الرغم من أن كليهما يمكن أن يتجه أيضا اتّجاهات أكثر تطرفا.

وفى حين كانت فكرة الحدود البيئيّة العالمية فى أكثر تقدير مؤثرة فى السبعينيات، فإن خفوتها فى العصر اللاحق للاستمرارية والتحديث البيئىّ لم يعنى تماما أنّ هذه الحدود لم يعد معترفًا بها على أنها حقيقية ومهمة. لأنه إذا كانت التنمية المستدامة تعنى أىّ شىء أكثر من «عمل كالمعتاد» بحثا عن نمو اقتصادى، فيجب أن يكون هناك بعض الاعتراف بأن النشاط الاقتصادى الإنسانى معاق بيئيا. وحيث تختلف التنمية المستدامة عن الحديث الأقدم للحدود والبقاء فى فرضيته بأنّه محتمل للإجراء السياسى الجماعى ليعيد تصميم التنمية الاقتصادية لكى تحترم الحدود البيئيّة. ويمكن أن يستمر النمو الاقتصادى، لكنّه يجب أن يكون النوع الصحيح من النمو. وهكذا فإن فكرة أنّ هناك بعض الحدود البيئيّة تعتبر فرضية أساسية يجب أن يشترك فيها اختصاصيو البيئة بكلّ تنويعاتهم، من المحامى المناسب للعمل عن التنمية المستدامة الأكثر إلى الفوضوى البيئى الأخضر الأكثر تطرفا. أصبحت فكرة الحدود البيئيّة معقولة خصوصا مع الأهمية المتزايدة لقضية تغيير المناخ على جداول الأعمال السياسية حول العالم بعد عام ٢٠٠٠. وقدرة الجوّ على امتصاص غازات الصوبة الزجاجية بدون تغير مناخى هائل فعلا يعد واحدا من الحدودّ البيئيّة المحتومة على النشاط الاقتصادى البشرى.

ـ الطبيعة البشرية

على الرغم من أن هناك الكثير مما يقال حول الطبيعة غير البشرية للنظرية البيئية للدولة، فإن الأمر مختلف تماما عندما يتعلق بفرضيات حول الطبيعة البشرية. فالبيئية كحركة تعتبر موطنا لكلّ أنواع الأمنيات حول كيف يمكن أن يتصرف البشر بطريقة بيئية صحيحة. وقد يحدث هذا من خلال تبنّى نوع معيّن من الأخلاق البيئية؛ أو إدراك مساواة الجنسين بيئى أكثر تعاطفا(Diamond و Orenstein ١٩٩٠)؛ أو فهم بيئى عميق للطبيعة على أنها «نفس أكبر ـ larger self» (Devall و Sessions ١٩٨٥)؛ أو نظرة محافظة بالفعل أكثر اعتدالا للحاجات الإنسانية (Schumacher ١٩٧٣؛ Ophuls ١٩٧٧)؛ أو موقف أكثر تعاونًا للمجتمع البشرى. وعندما يتعلق الأمر بالبشر بوضعهم الحالى، فإن تحليلات المصلحة العامة، المظاهر الخارجية، ومأساة العام يمكن أن تفترض نموذج إنسان اقتصادى للأنا العقلانية. غير أن العديد من التحليلات البيئية هى فى الحقيقة لا أدرية تماما عن جوهر الطبيعة البشرية، وتعتبر (مثل الماركسيين) أن لها تاريخًا وليس جوهر، وهكذا تكون نتاج ظروف اجتماعية معيّنة.

وبشكل جدلى، فإن الإنسان الاقتصادى الحقيقى سيكون قادرا على التفكير مليا فى هذه الظروف ونتائجها البيئيّة. وبهذا المعنى، فإن الالتزام بحكم ذاتى فردى كامل يصبح جزءا من أساس اقتصاد سياسى بيئىّ، أكثر أمنا من أى صدى إنسانى اقتصادى لعصر صناعى أو أمنيات حول كيف يمكن أن تكون الأحاسيس الإنسانية حميدة أكثر نحو الطبيعة.

المجتمع والسياسة والنظام البيئى

وعلى فرض أن النظرية البيئية تفتقر إلى تفسير واضح عن كيف تصنع السياسة العامّة فى الدولة الديمقراطية الليبرالية، فإنها تأخذ أيضا نظرة انتقائية عن كيف يمكن للقوى الاجتماعية أن تنشأ وتؤثّر على بنية وعمل الدولة. ولكن بما أن البيئية، بكلّ تنويعاتها، ترفض الصناعية غير المؤهّلة لعصر سابق، حينئذ يجب أن تعترف بالتأثير الواسع الانتشار للصناعية على الدولة. وإلى أن

ظهر النقد البيئى (environmental critique) حوالى عام ١٩٧٠، كان ذلك التأثير معروفا بالكاد؛ لقد كان واسع الانتشار لدرجة أنه انغرس حتى فيما يبدو النقد الراديكالى للرأسمالية، مثل الماركسية. وعلى الرغم من أن الالتزام بالنمو الاقتصادى يحتاج حاليا الدفاع عنه، ومحتوى التغير العلمى والتكنولوجى يشكك فيه على نحو متزايد بدلا من أن يقبل حقّا، فقد ثبت أن العديد من الأفكار الصناعية مستبسلة، ولا يزال تأثيرها طاغيا. وما زال مقبولا على نحو واسع أنّ المهمّة الأولى للحكومة هى الإدارة الاقتصادية، وأنّ المؤشر الرئيسى للنجاح أو الفشل هو مستوى النمو الاقتصادى.

وبالطبع، هناك اختلاف كبير فى لغة الخطاب التى تصاحب مثل هذه الالتزامات. ففى الولايات المتّحدة، كانت الإدارات الرئاسية لرونالد ريجان ولاحقا جورج دبليو بوش لا تعتذر عن خطأ، وصريحة تماما فى وضع النمو الاقتصادى فوق الاهتمام البيئى - على سبيل المثال، لا تبرر لماذا لم تعد الولايات المتّحدة مهتمّة بالمشاركة فى الجهود العالمية لتناول قضية التغير المناخى فى (٢٠٠١ - ٢٠٠٢). وفى مناطق أخرى، ربما قبل المسئولون الحكوميون بصحة المخاوف البيئية، لكنّهم ما زالوا يضعون النمو الاقتصادى أولا. إنّ المشكلة هنا هى مشكلة الفترة الزمنية. إذا أخفقت الدولة فى ضمان نمو إقتصادى، فسوف تعاقب بسرعة وعلنا من الأسواق المالية العالمية، وقرارات المستثمرين بالشركات، والناخبين فى الانتخابات القادمة. وإذا أسهمت السياسة العامّة فى إحداث كارثة بيئيّة، فمن المحتمل أن تنتشر التأثيرات السلبية عبر الحدود الوطنية، ويشعر بها على المدى البعيد، ومن الصعب التعلق بقرارات سياسية معينة. يمتلك الاقتصاد السياسى العالمى ضبّاط شرطة اقتصاديين أقوياء (منظمة التجارة العالمية - World Trade Organization، البنك الدولى - World Bank، صندوق النقد الدولى - International Monetary Fund، والأسواق المالية وأسواق رأس المال financial and capital markets) جاهزين للانقضاض على أىّ دولة تبتعد عن الأرثوذكسية الموجهة لنمو الرأسمالية الليبرالية. وبالمقارنة فإن ضبّاط الشرطة البيئية الدولية ضعفاء جدا بالمقارنة. ليست هناك منظمة بيئة عالمية. وكلّ ما

لدينا مجموعة معاهدات يعتمد تنفيذها فقط على الموافقة النشيطة المستمرة للحكومات التى وقّعتها، وتمارس شبكات المنظمات غير الحكومية ضغطا أخلاقيا على الحكومات والشركات.

. هل تتصالح البيئة والاقتصاد؟

كيف يمكن أن تتنافس المصالح والقيم البيئيّة بصورة أكثر مساواة مع المصالح والقيم الاقتصادية فى كفاحها للتأثير على الدولة؟ إحدى الإجابات هى أنّ الكفاح يمكن أن يتبدد (أو على الأقل تعاد هيكلته) بجعل القيم البيئية تتوافق مع القيم الاقتصادية. هذا الإنجاز البلاغى قد مكّنه ظهور حديث للتنمية المستدامة فى الثمانينيات، وأعطى دقّة بفكرة التحديث البيئىّ الذى سيطر على عدّة حكومات أوروبية شمالية فى نفس الفترة. ففى النرويج، على سبيل المثال، كان يعنى هذا أنّ المجموعات البيئية يمكن أن يكون لها ممثلون فى اللجان التى تعتبر القوة الدافعة الحقيقية للسياسة العامّة فى تلك البلاد. وعلى الرغم من الاختلاف فى التفاصيل، فإن الوصول والتأثير المتزايد لاختصاصيى البيئية حدثا أيضا فى بلدان شمالية أخرى، ألمانيا وهولندا، وظهرا فى أداء السياسة البيئية. وتعتمد الإجراءات العاجلة فى الغالب على مستويات التلوث والتحكم فى الانبعاثات (ومن حين لآخر يقاس أيضا الإجهاد المفروض على الأنظمة البيئية)، وضع هذه البلدان فى قمة جداول السباق الدولية. وعلى سبيل المثال، فإن دليل الاستدامة البيئية المحسوب للمنتدى الاقتصادى العالمى فى ٢٠٠٢، صنف فنلندا والنرويج والسويد على أنهم الثلاث الكبار الموجودون فى قمة الأداء (انظر http//www-ciesii-i.org/ مؤشرات/ESI/rank.html).

كانت الولايات المتّحدة فيما مضى رائدة فى السبعينيات، وتخلفت كثيرا، إذ أصبح ترتيبها الـ ٤٥ من مجموع البلدان الـ١٤٢ التى تم مسحها، عندما استمر اختصاصيو البيئة ومعارضوهم مجابهتهم التى استمرت لعقود فى الكونجرس، ودور التشريع، والوكالات التنفيذية، والمحاكم وفى أماكن أخرى.

لذا هل المبدأ الرئيسى لدى تأثير اختصاصيى البيئة الفعّال و(فى النهاية) تطوير دولة خضراء هو تبنّى تنمية مستدامة ومبادئ تحديث بيئيّة؟ ولعدّة أسباب قد لا يكون مثل هذا التبنى كافيا. فالاهتمامات البيئية المعتدلة فقط هى التى يمكنها أن تندمج بسهولة فى الدولة من خلال هذه الوسائل. ويعنى الاعتدال هنا خطوات متوافقة مع التركيب الأساسى للاقتصاد السياسى الرأسمالى الليبرالى. وتعطى الأولوية إلى النمو الاقتصادى. والكتابة بعبارات التحديث البيئىّ الاصطلاحية (على الرغم من أنهم لا يستخدمون المصطلح)، ما سمّاه هوكين وآخرون (Hawken et al ـ ١٩٩٠) «الرأسمالية الطبيعية natural capitalism» تعتبر فى الحقيقة مجرد شكل رأسمالى أكثر كفاءة، يستعمل مصادر أقل لإنتاج رفاهية اجتماعية أعظم. والرؤى الخضراء لاقتصاد سياسى متحول تماما يعيش فى توافق مع طبيعة غير بشرية يجب أن توضع على الرفّ. لماذا يجب أن يهم هذا؟ وبخلاف الملاءمة الجوهرية للرؤية الخضراء المتطرفة، يبقى السؤال الشائك هناك للوجود النهائى للحدود البيئيّة.

يهمل التحديث البيئىّ تماما الحدود العالمية لكى يركّز على مسائل سياسة عملية فى المدى القريب ضمن حدود جغرافية ضيّقة - تمتد على الأغلب إلى كلّ الاتحاد الأوروبى، بالتأكيد ليس وراءه. وتحسين الكفاءة فى استخدام الوقود والمواد قد يؤخّر أىّ تصادم بالحدود العالمية، ولكن ليس بشكل غير محدد. وقد تكون التنمية المستدامة مدركة بالحاجة لتغيير العالم تركيب النمو الاقتصادى فى اتّجاه أكثر ملاءمة للبيئة. ولكن فى الممارسة فإن الحدود تنسى تماما مداولات السياسة. وبمرور الوقت، فإن مركز ثقل التمية المستدامة قد أصبح دائما عملاً صديقًا ومنتبهًا إلى أولوية النمو الاقتصادى، حتى أصبحت سمة «المستدامة» للتنمية المستدامة منسية. هذا الهبوط أعلنه فى قمّة ٢٠٠٢، العالمية على التنمية المستدامة فى جوهانسبرج، حيث برزت شراكات عمل مع الحكومات والمنظمات غير الحكومية (Wapner ـ ٢٠٠٣).

- أزمة التشريع البيئى وحدود الاعتدال

على الرغم من هذا النقد، فإذا كانت الاستمرارية والتحديث البيئىّ هما الألعاب الوحيدة فى المدينة عندما يتعلق الأمر بالتأثير البيئى الفعّال على السياسة العامّة. ألا يجب ببساطة على اختصاصيى البيئة أن يشتروا منها ؟ ورغم ذلك، فإن اختصاصيى البيئة، وخصوصا الراديكاليين الخضر، يمانعون فى القيام بأى التزام كامل هنا. ولرؤية لماذا لا يدفع الاعتدال أكثر دائما، دعنا نعود إلى ما حدث فى الولايات المتّحدة فى بداية العصر البيئى الحديث. إنّ اللغز هنا، لماذا ريتشارد نيكسون رئيس محافظ وليس لديه أى تعاطف بيئى، كان يجب أن يترأس التوسّع العظيم الأول فى العالم للتشريع البيئى وبناء المؤسسة. إنّ الإجابة هى، لاستعارة بعض اللغة ما بعد الماركسية (انظر الفصل الرابع)، هذا كان رد إدارته على أزمة التشريع التى اكتنفت الولايات المتّحدة فى أواخر الستّينيات.

لم تكن البيئية سبب هذه الأزمة، والتى كانت فى حد ذاتها لم تكن لديها القدرة على زعزعة الاقتصاد السياسى. ومع ذلك، فالحركة ضدّ حرب فيتنام التأمت مع السمات الأكثر جذرية لليسار الجديد، تحرير النساء، القوّة السوداء، والبيئية لتشكل «ثقافة مضادة» التى أدركت على نحو واسع كتهديد للاستقرار السياسى (انظر، على سبيل المثال، كروزير وآخرين ١٩٧٥). أرادت إدارة نيكسون أن تزيل القدر الأقلّ المتطرف من هذه الحركات، البيئية، من قبضة الثقافة المضادة بتشريع سلسلة الإجراءات السياسية. كانت هذه الإستراتيجية ناجحة فى أنها حوّلت بيئية على الفور إلى مجموعة حسنة السلوك من مجموعات المصالح الخاصة، لكنّها أنتجت أيضا عاملاً حاسمًا حقيقيًا فى محتوى السياسة. ولم يكن لدى ديمقراطية ليبرالية متقدمة أخرى نفس نوع أزمة التشريع مثل الولايات المتّحدة فى ذلك العصر، لذا لم يجار أحد قوّة تطبيق سياستها البيئية. وعندما تضاءلت أزمة التشريع فى السبعينيات، تضاءلت كذلك السياسة البيئية الأمريكية.

وعلى الرغم من هذا المصير، فإن مغزى هذه القصّة الأمريكية هى أن إحدى وسائل البيئية للتأثير على السياسة العامّة بطريقة عميقة تكون باستغلال الفرص

التى تقدمها «أزمة التشريع ـ legitimation crisis»؛ وعلى الأقل فى الوهلة الأولى، فإن هذه الدينامية قد تتقدّم بالراديكالية، وليس الاعتدال. هل هناك أىّ شىء فى الشئون البيئية فى أوائل القرن الحادى والعشرين يشكّل مثل هذه الأزمة؟ وقد نجد أفضل مرشّح فى الأخطار التى تواجه الجمهور بشكل تلقائى. وقد تتعلق مثل هذه الأخطار بالتقنية النووية، سلامة الغذاء، التلوث السامّ، الكائنات الحية المعدّلة وراثيا والتكنولوجيات الحيوية الأخرى، وأن الأخطار ليست بالقدر الأكبر حاليا عن العصور السابقة؛ والأكثر من هذا أن ردّ فعل الجمهور عليها مختلف، فكلّ فضيحة جديدة متعلقة بالخطر تزيد من شكّ الجمهور، سواء كان إسبستوس فى المدارس، مرض جنون البقر (cow disease) فى المملكة المتحدة، أو النفايات السامّة المدفونة (toxic wastes) تحت مناطق التطوير السكنية فى الولايات المتّحدة.

وعلى الرغم من أنه لم يستعمل لغة أزمات التشريع، جادل أولريش بيك (١٩٩٢) بأنّ «مجتمعنا المخاطر» يعود بأزمات ثقة حادّة على سلطة العلماء، التقنيين والحكومات والشركات التى تستخدمها. والمجتمع المخاطر مأهول بالمواطنين المدركين جدا والذين لم يعودوا يقبلون حتمية ورغبة النمو الاقتصادى والتغير التكنولوجى. بالأحرى، يبدون ارتيابهم فى محتوى التنمية الاجتماعية والاقتصادية. ويعتقد بيك بأنّ الأشكال الجديدة الديمقراطية «للسياسة الجانبية» قد تنتج، والتى تنذر تباعا بـ «حداثة إنعكاسية» تتطلّب فيها المسائل الأساسية حول الاقتصاد السياسى تبريرا عقلانيا وفحصًا عامًا. وفى حين أن تحليله هنا يخلو من التفصيلات، ويتضمّن مبالغة انتقائية لبضعة اتّجاهات، فالنقطة العامّة مهمة فى أن القضايا الخطرة يمكن أن تهدّد شرعية الدولة والاقتصاد السياسى الذى تتضمنه. وتشكّل مثل هذه الأزمات فرص وصول اختصاصى البيئة المعزز إلى الدولة، ولذا قد يمكن أن يوسّع مدى القيم التى تؤثّر على السياسة العامّة. وعلاوة على ذلك، يمكن أن تتضمن السياسة الجانبية الارتباط المباشر بالمجموعات البيئية والنشطاء الآخرين بالشركات فى الجهود السياسية التى يمكن أن تعطى نتائج شبه حكومية بغض النظر عن الدولة ـ كما، على سبيل

المثال، عندما تنظم مجموعة مقاطعة شركة حتى تغيّر طرقها، وبعد ذلك تصدّق على السلوك المحسن.

تتحسن قدرة الخطر على إحداث أزمة التشريع إلى درجة وجود حركة اجتماعية جذرية جاهزة للانتعاش عليها. هذه المجموعة من المخاطر الملحوظة بشدة وحركة اجتماعية راديكالية تعمل فى مجال عامّ قد ميّز ألمانيا منذ السبعينيات. وربما كان عنفوان الحركات الاجتماعية الراديكالية العريضة فى السبعينيات والثمانينيات، لكن الحركة ضدّ الاستخدامات النووية ما زالت يمكن أن تعبّئ أعدادًا كبيرة للاحتجاج على شحنات المواد النووية فى ٢٠٠١. وألمانيا ـ التى يظهر فيها سيناريو المجتمع الخطر على أن له المعنى الأهم ـ وتعرض السياسة الجانبية هناك التفاعلات التى تتضمّن ممثلى حركة راديكاليين ومعتدلين، معاهد البحث البيئىّ والشركات. وتتابع مجموعة ألمانيا للبيئية المعتدلة التحديث البيئىّ فى قلب الحركات الاجتماعية الراديكالية الحكومية التى تبرز قضايا الخطر ونقد الاقتصاد السياسى من النوع الخصب. وهذا ليس القول بأن ألمانيا أنجزت أىّ شىء مثل تحول بيئىّ شامل للدولة، ما زال أقل حداثة انعكاسية؛ لكنّه له إمكانية التحرّك أبعد فى هذا الاتّجاه عن أى بلاد أخرى (Dryzek et al. ٢٠٠٣). وجزء من السبب لهذا هو الحضور المستمر، وما زالت الذاكرة الأقوى لحركة اجتماعية راديكالية.

ـ تنظيم جماعات الضغط البيئية

الحركة البيئية أو الخضراء لها انتشار بأشكال مختلفة من التنظيم، يتراوح ما بين النطاق الضيق. مجموعات محليّة تحاول كسب التأييد على تلوث معيّن، صيانة الأنهار والغابات، حماية الأنواع أو قضايا الاستمرارية إلى الائتلافات على المستوى الوطنى التى تشن احتجاجات كبيرة ضدّ الطاقة النووية أو المطارات أو خسائر المساحات الخضراء والبريّة. والمجموعات الوطنية المؤسّسة مثل اتحاد الحياة البريّة الوطنى فى الولايات المتّحدة والائتمان القومى فى المملكة المتّحدة لهما ملايين الأعضاء، ويحتقر عضوية الأحزاب السياسية. ولا تزال جماعات

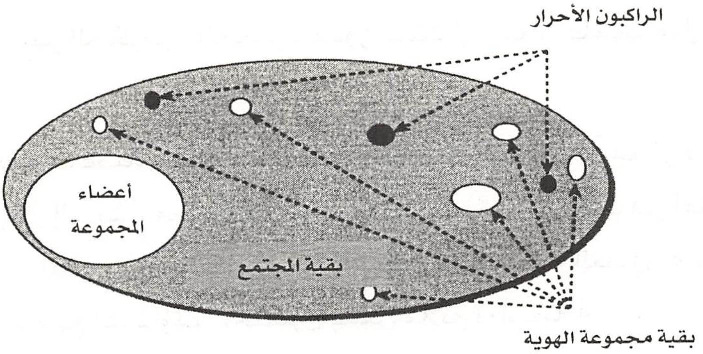
ثورية أكثر لها مئات آلاف الأعضاء (Carter ٢٠٠١: ١٣٢-٣). ومجموعات مثل «أصدقاء الأرض - Friends of the Earth، السلام الأخضر Green peace، والصندوق العالمى للطبيعة - World wide Fund for Nature» تنظم عالميا وتواجه قضايا دولية مثل «صيد الحيتان - whaling».

والطرق التى تستعملها المجموعات الخضر تتراوح أيضا على نطاق واسع. وفى أحد طرفى الطيف، يتضمن العمل المباشر (على سبيل المثال) تحرش اليابانيين بسفن صيد الحيتان، احتلال مواقع مهددة بالتطوير، أو وضع الأشجار فى طريق قطع ونقل أخشاب غابات قديمة النمو. وفى الطرف الآخر من الطيف، احتفاظ مجموعات خضراء بمجالس الخبراء، صلات مع العلماء والتقنيين البيئيين، وارتباطات بسياسيى الحزب السائد. وعلى المستوى الدولى، يرحب بالمنظمات غير الحكومية الخضراء بدور استشارى مع منظمات مثل البنك الدولى.

وفى تنظيم الأعضاء، تشارك جماعات الخضر فى مشاكل أىّ مجموعة "ذاتية النشوء" تتوسل إلى نشر مجموعة أعضاء محتملين، يتحدون فقط فى اهتمامهم بقضية _ مثل المعروض فى شكل (١. ١١). وعلى خلاف نقابة العمال، على سبيل المثال، التى يتجمع أعضاؤها المحتملون بشكل ملائم بواسطة أرباب الأعمال فى المصانع أو مواقع العمل الكبيرة، لا توجد مواقع معيّنة فى المجتمع، حيث يتركز النشطاء الخضر أو الأعضاء للاستخدام السهل. والناس الذين يهتمّون بالبيئة فى الوقت الحاضر قد يغيّرون ببساطة رأيهم الشهر القادم، ويحوّلون انتباههم إلى القضايا الأخرى، أو يعودون إلى التركيز على اهتماماتهم الخاصة. والتجنيد من كل مكان فى المجتمع هو بالضبط الذى يصعب أداؤه. الراكبون الأحرار الذين يستفيدون من جهود المجموعات البيئية من الصعب أيضا تمييزهم ، ويتركون يتصرفون بالطريقة التى يرغبون أن يسلكوها. وبشكل غير مفاجئ فإن العديد من المجموعات البيئية لها مستويات عالية جدا من «التحرك بعنف» فى عضويتها، وتفقد حوالى ربع الأعضاء كلّ سنة وتضطر إلى تجنيد أعضاء جدد.

ويجب أن يتنافس اختصاصيو البيئة أيضا مع «دورة الاهتمام بقضية ـ issue attention cycle» فى الرأى العام التى تعرف عليها أنتونى داونز (١٩٧٢). وهذا يبدأ بـ «الاكتشاف المزعج» لمشكلة بيئية جديدة. وتحت ضغط من الناخبين، تقوم الحكومات ببعض الردود السياسية لتحسين الأمور. وبعد ذلك تصبح المناقشات السياسية أكثر تقنية وتتناقص المصلحة العامّة. ولا تختفى القضية لكنّها تصبح روتينية. اكتشف «هيرسكمان ـ Hirschma، ١٩٨٢) دورات طويلة (١٠ إلى ١٥ سنة) فى الديمقراطيات الليبرالية المتقدمة، مع اهتمام متذبذب ما بين مجالات العمل العامّ (مثل البيئية) والمادية الخاصّة.

شكل (١١ – ١) مشكلة تنظيم مجموعات «ذاتية النشوء»:



منذ السبعينيات، تحدت أحزاب الخضر مع التزامات بيئية فى صميمها الأحزاب الأكثر تأسيسا. وفى ظل انتخابات حكم التعدد (انظر الفصل السابع)، فإن المواطنين الذين أعطوا صوتهم لأحزاب خضر صغيرة قاموا بذلك مع علمهم بأن مرشّحهم المختار لا يمكنه الفوز. وجدت أحزاب الخضر فى بلدان حكم التعدد الإنجليزية الأمريكية، لكنّها لديهم جبل يتسلقونه من ناحية ضمان التمثيل السياسى. ومع ذلك فإن الأحزاب الأكثر تأسيسا قد تحاول عمل مناشدات خضراء. أثناء ٢٠٠٦ إلى ٢٠٠٨، نشر حزب المحافظين البريطانى شعار «راهن على الأخضر، وصوّت للأزرق».

ويكون أداء أحزاب الخضر بشكل أفضل عندما يستخدم التمثيل النسبى (انظر الفصل ٧). انتخب الخضر فى مجلس الشيوخ الأسترالى (الذى يستعمل نظام التمثيل النسبى) وفى المقاعد البريطانية فى البرلمان الأوروبى وجمعية لندن فى المملكة المتحدة (التى تستعمل أيضا التصويت بنظام التمثيل النسبى). ازدهرت أحزاب الخضر فى نيوزيلندا عندما تغير نظامها الانتخابى من حكم التعدد إلى التمثيل النسبى، وانضمّ إلى الائتلاف الحاكم تحت قيادة حزب العمال. وفى اقتصاديات السوق المنسّقة مع أنظمة التمثيل النسبى فى القارة الأوروبية، كانت أحزاب الخضر أكثر نجاحا فى تأسيس أنفسها كقوى سياسية مهمة، لأن حصص الأصوات ٥-١٠ بالمائة يمكن أن تترجم إلى مقاعد فى المجلس التشريعى الوطنى. شكل الخضر الألمانيون تحالفًا حاكمًا وطنيًا مع الديمقراطيين الاشتراكيين الذين داموا من ١٩٩٨ إلى ٢٠٠٥، بعد أن انضمّوا سابقا إلى الائتلافات فى المدينة وعلى مستوى الدولة. كان الخضر الشركاء الأقل، لكنّهم قدموا وزير خارجية ألمانيا، جوسيكا فيشير (Joschka Fischer). وبعد ٢٠٠٥، كان لا يزال لدى الخضر ٥١ مقعدا فى البوندستاج الألمانى. واجهت أحزاب الخضر جدلاً داخليًا خلافيًا حول الدرجة التى يجب أن يشاركوا بها السياسة التشريعية التقليدية، أو تشكّيل الائتلافات مع الأحزاب الأخرى، لكن فى ألمانيا وفى أماكن أخرى حل هذه الخلافات فى النهاية فى الاتّجاه التقليدى.

النقد البيئى للحكومة وصنع السياسة

كما لاحظنا، تفتقر النظرة البيئية إلى أىّ نظرية توضيحية متميّزة عن الدولة، وتمتدّ هذه الملاحظة إلى هيكل وعملية صنع السياسة ولا أقل من التأثيرات الاجتماعية على الحكومة. ومع ذلك، يمكن أن تنشر المبادئ البيئية لكل من مؤسسات التقييّم والنقد والسياسات. وقبل الاتّجاه إلى عناصر هذا النقد، سوف نلقى نظرة سريعة على قضية التقييم المقارن.

- القدرة البيئية المقارنة للدول

أفضل تقييم منظم مقارن لقدرة الأنواع المختلفة من الدول على مسايرة المشاكل البيئية، قام بإجرائه «مارتن جانكى - Martin Janicke»، وهيلموت ويدنر

Helmut Weidner»، وشركاؤهم (١٩٩٧). وبالنسبة لهم، تمتلك الدولة قدرة بيئية إلى درجة أنها يمكن أن تنشر تعلّيمًا اجتماعيًا عمليًا حول المشاكل البيئيّة. مثل هذه الدولة، يجب أن يكون لديها مؤسسات متطورة بشكل جيد وتّمويل بشكل جيد، يمكن أن يولّد ويستخدم المعرفة، والقدرة على ضمان تطبيق السياسة. ويجب أن يكون هناك تكامل عبر مجالات السياسة والفاعلين، ويتوج فى التخطيط البيئى المتكامل عبر الحكومة ككل. ويتطلب كلّ هذا ازدهار مؤسسة علمية وهندسية. منظمات اختصاصيى بيئة يعملون مع الدولة (بدلا من ضدّها). بالإضافة إلى قبول القيم البيئية التى تتراوح عبر كلّ الوكالات الإدارية، وليس مجرد وكالات ذات مهمّة بيئية. وعلى نحو نموذجى، يجب أن تعمل مثل هذه الوكالات فى إطار يزود به اعتراف دستورى بالحقوق البيئية، وفهم يتخذ شكلا رسميا - مثل المبدأ الوقائى، الذى يحدّد أنّ عدم اليقين العلمى ليس عذرا للتكاسل على الخطر البيئى. ويمكن أن تعتمد القدرة حينئذ على نظرة متلازمة فى صنع السياسة. مدعومة بالالتزام بالقيم البيئية ضمن الحكومة وما بعدها. وليس من المصادفة أن جانكى نفسه كان أحد أولئك الأوائل الذين ميّزوا وسمّوا التحديث البيئىّ فى أوائل الثمانينيات. وينكر التحديث البيئىّ ضرورة النزاع بين القيم الاقتصادية والبيئية. ومن ثم بين الصناعة واختصاصيى البيئة، أو بين الوكالات الاقتصادية والبيئية للحكومة.

وبهذه الشروط، فإن القدرة البيئية أعلى جدا فى البلدان الأوروبية الشمالية التى اتبعت التحديث البيئىّ. وكبديهية، فإن النظرة الأكثر عدائية التى تميّز السياسة البيئية فى البلدان الأنجلو ـ أمريكية (وخصوصا الولايات المتّحدة) صعبة جدا. لقد انخفضت منزلة البلدان الأنجلو ـ أمريكية بدرجة أكبر لترددها فى اعتناق المبدأ الوقائى. والنظرة التقليدية للعلم فى الولايات المتّحدة وخصوصا المملكة المتّحدة هى أنّ العلم الصحيح مطلوب قبل أن يؤخذ الفعل، بمعنى أنّ عدم اليقين العلمى حول (ولنقل) «الدفئية العالمية ـ global warming» أو «المطر الحمضى ـ acid rain» يستخدمها بشكل دورى السياسيون كعذر لتكاسل السياسة. والمدافع عن البلدان الأنجلو ـ أمريكية قد يجادل بأنّ نموذج بناء القدرة

متميز ضدّهم من البداية. لكن الإجابة الواضحة هى أن مؤشرات الأداء الوطنية المقارنة من النوع الذى ناقشناه فى القسم السابق، يؤيّد قصّة بناء القدرة، كما فعلت دراسات حالة المقارنة من النوع الذى جمعه جانكى وويدنر (١٩٩٧).

يوضح تحليل بناء القدرة أنّ بعض أنواع الترتيبات المؤسساتية العامّة تعمل بشكل أفضل من الأخرى عندما يتعلق الأمر بالشئون البيئية. لكن هذا لا يعنى أنّ أداء حتى أفضل الدول بالضرورة جيد بما فيه الكفاية. ولرؤية لم لا، نتحول الآن إلى النقد البيئى الأكثر شمولا للدولة الحديثة، يبدأ بحدودها الإقليمية ونوع السيادة التى تصاحبها.

ـ نقد الحدود والسيادة

من وجهة نظر بيئيّة، فإن حدود الدولة اعتباطية، تراث الحادث التاريخى، وهى لا تناظر حدود النظام البيئى. وعلى سبيل المثال، حدّ فاصل مثل الراين أو الدانوب يحيط بأجزاء من العديد من البلدان. وحتى إذا حلت السياسات بعض الإحساس البيئى داخل أحد البلاد، فلن يكون لها أى معنى من ناحية الحوض ككل. وعلى سبيل المثال، فإن البلدان عند منبع النهر يمكن أن تحلّ مشاكل نفاياتها السامّة بإغراق النفايات فى النهر عندما يغادر حدودها. ودولة مثل المملكة المتّحدة يمكن أن تعتمد على الرياح الغربية السائدة للاعتناء بالبعض من مشاكل تلوث هوائها ـ على حساب الدول الإسكندنافية التى تعيش باتجاه الرّيح.

إنّ المشكلة البيئيّة التى تفرضها الدولة ذات السيادة حادّة جدا على المستوى العالمى، حيث تكمن فيها العديد من المشاكل البيئيّة العنيدة والأكثر حدّة، خصوصا المشاكل المتعلقة بتغير المناخ. وشهدت العقود الأخيرة بعض النجاحات من ناحية الاتفاق بين الدول ذات السيادة التى تنتج اتفاقيات بيئية عالمية. وكان أكثرها بروزا «بروتوكول مونتريال ـ Montreal Protocol for the Protection of the Ozone Layer» عام ١٩٨٧ لحماية طبقة الأوزون، وحظر استخدام المواد الكيمياوية المتكونة من الفلور، الكلور، الكربون التى استنفذت فى طبقة الغلاف الجوى. وعلى الرغم من أن مثل هذه الاتفاقيات يجب أن تكون فى الأساس

مفروضة ذاتيا. فيجب أن تكون هناك بعض العقوبات التى تكون الدول ذات السيادة مستعدة لقبولها فى المجال البيئى. وهذا صعب خصوصا عندما يتعلق الأمر بتغيير مناخ، حيث تعتبر الحصص الاقتصادية أوامر ذات شأن أعظم على قضية الأوزون، لأن معظم الاقتصاديات الوطنية تعتمد بشدّة على «الوقود الأحفورى ـ fuels fossil»، الذى يجب أن يقلل استعماله.

فى ١٩٩٧، وقعت العديد من البلدان على «معاهدة كيوتو ـ Kyoto Protoc»، التى ألزمت البلدان المتقدمة بهدف تخفيض ٥,٢ بالمائة من مستويات ١٩٩٠ من انبعاثات الصوبة الزجاجية للوصول إليها بحلول عام ٢٠١٠. لكن فى ٢٠٠١، انسحبت الولايات المتّحدة، الباعث الأكبر إلى حد بعيد لغازات الصوبة الزجاجية، واستشهدت بأولوية مصالحه الاقتصادية. كانت إدارة جورج دبليو بوش متأثرة بمصالح النفط القوى والفحم التى أنكرت حقيقة التغير المناخى. وحتى البلدان التى ظلت تتعهّد اسميا بمبادئ كيوتو أظهرت بضع إشارات للتقدم للأمام، ناهيك عن الوفاء بأهداف ٢٠١٠. وأىّ جهود قام بها الاتحاد الأوربى واليابان لتخفيض انبعاثاتها كانت أكثر من تعويض بالنمو الاقتصادى السريع المستند على الوقود الأحفورى فى الصين، الهند، والاقتصاديات النامية الأخرى لم تكن خاضعة لقيود كيوتو.

وداخل الدول ذات السيادة، غالبا ما تتأثر الحدود تحت القومية بالأنظمة البيئية، وتظهر أنواعًا مماثلة من المشاكل، على سبيل المثال، مثل الولايات الأمريكية المختلفة فى حوض نهر كولورادو تكافح من أجل تخصيص تدفق مياه محدودة. أحد الحلول فى مثل هذه الحالات، جعل سلطة صنع السياسة فى مستوى أعلى. لكن من ناحية أخرى فى البلدان الكبيرة التى يمكن أن تعنى فى أغلب الأحيان تشجيع جهاز حكومى مركزى ليس لديه حساسيات محليّة، والذى يطبّق مبادئ وتعليمات بطريقة ما عديمة الحس للاختلافات البيئيّة المحليّة وعاجزة عن استعمال المعرفة المحليّة. ومع ذلك، فإن الجهود المنسّقة عمليا قد تنجح أحيانا على مستوى الكتل الإقليمية الكبيرة ـ كما فى نجاح الاتحاد الأوروبى فى القدرة على تقليل الأخطار التى يفرضها تصميم محطات الطاقة النووية

السوفيتية عبر وسط وشرق أوروبا. ووجد الاتحاد الأوربى من الصعب إنشاء سوق أوروبية عاملة تسمح بانبعاثات ثانى أكسيد الكربون. ولا يزال العمل الفعّال على طول هذه المبادئ فى المستوى العالمى صعبا.

- عقلانية الدولة مدار البحث

تتعرض الدولة الحديثة أيضا للنقد البيئىّ حول الدرجة التى تجسّد وجهة نظر تحليلية معيّنة من الرشد الذى يهيمن على العالم الحديث. جادل ماكس ويبير قبل قرن مضى بأن أفضل طريق لتناول المشاكل المعقّدة هو أن نقسِّمها إلى مشاكل ثانوية أسهل، وابتكار الحلول للمشاكل الثانوية، ثمّ تجميع هذه الحلول فى حلّ أكبر. وفى الحقيقة، فإن هذا ما تعنيه كلمة «تحليل». وبالنسبة لويبير، كان هذا النوع من المبدأ التحليلى الأساس الذى نظمت به البيروقراطية العقلانية، وأنتجت التدرج المألوف والتنظيم الهرمى.

والبيروقراطية عقلانية، لأنها يمكن أن تنتج حلولاً منسّقة للمشاكل التى ستغمر القدرات الإدراكية لأىّ فرد أو جماعة صغيرة. ومعظم المنظمات الكبرى، بما فيها المنظمات الموجودة فى الدولة الحديثة، تواصل اتّباع هذا المنطق، عندما يتعلق الأمر على الأقل بإقامة هيكلها الأساسى. وقد دافع «هربرت سيمون - Herbert Simon» (١٩٨١) أيضا عن هذه النظرة لحلّ المشاكل المعقّدة، الذى تحدث عن «تحليل المشكلة» كإستراتيجية أساسية لمواجهة التعقيد.

والمشكلة هى أنّ التعقيد ذاته الذى يعتبر تبريرًا لتحليل المشكلة والتنظيم الويبيرى للبيروقراطية، يمكن أن يطغى على المنهج التحليلى لتكليف المنظمة بمهمّة. والتعقيد موجود إلى حدّ العدد وتشكيلة العناصر والتفاعلات فى بيئة نظام قرار. وغالبا ما تعرض المشاكل البيئية تعقيدًا كبيرًا، لأن تظهر عند تقاطع الأنظمة الإنسانية المعقّدة والأنظمة البيئية المعقّدة. وما يحدث فى ظل التعقيد المتطرّف هو فشل التنسيق البيروقراطى. وتصل الحلول، فى المواقع المختلفة التى تحللت فيها مشكلة عامّة، إلى إخفاق فى بلوغ وحدة متماسكة. وفى الحقيقة، قد تعمل وحدات ثانوية معيّنة فى مواقف مختلفة، عندما تخول سلطة تلويث هواء

بتقنية بإزالة مادة مكونة من جزيئات معلّقة عن طريق «غسيل» الانبعاثات، التى تخلق مشكلة تلوث الماء. أو مداخن طويلة قد تخفّض التلوث محليا بينما تخلقه على مسافة بعيدة. أو السماح بالطاقة الشمسية التى قد تؤدّى إلى التلوث الحادّ فى إنتاج خلايا توليد القوى الكهربائية. والإصرار على مستودعات آمنة بشكل جيولوجى للفضلات المشعّة قد يعنى أنّها تتراكم (وتتفرق) فى نقاط تولدها، بسبب عدم وجود موقع جيولوجى آمن. والنتيجة النهائية ليست نقطة التقاء على حالة أفضل، ولكن إزاحة لا نهائية عبر حدود المجموعات والمجموعات الثانوية التى قسمت فيها المشكلة المعقّدة الأصلية (Dryzek ـ ١٩٨٧).

والآن، فإن النموذج الويبيرى لتنظيم الدولة جدلى، لأنه مقوّض من عدّة اتّجاهات. وحل المشكلة غير المركزى المرتبط بالحكم المشبّك (الذى ناقشناه فى الفصل السادس) يمكن أن ينسّق مع بعض جداول الأعمال المؤسساتية البيئية، التى منها المزيد لاحقا. غير أن التطوّرات الأخرى تعزّز بالفعل النظرة الويبيرية، حتى عندما تبرر معارضة لها. ونسخة السوق الليبرالية لنظرية الخيار العامّ، تؤثر بصفة خاصة فى البلدان الأنجلو ـ أمريكية، ففى الممارسة تتضمّن دورا محسّنا لقمة التدرج الحكومى، والمتهمة حاليا بالإشراف على العقود والمنافسة فى توصيل الخدمة طبقا لمواصفات تصميم محكمة (انظر الفصل الخامس). لذا لا يزال لدينا النموذج الويبيرى. ولا تزال تعمل معظم الوكالات البيئية فى ظل سلسلة قوانين ذات وسيلة واحدة. وعلى سبيل المثال، فإن وكالة حماية البيئة الأمريكية كان يجب عليها أن تطبّق «قانون الماء النظيف ـ Clean Water Act»، «قانون هواء نظيف ـ Clean Air Act»، وقانون حفظ واستعادة الموارد وأجزاء أخرى من التشريع، ولم يأخذ أى من هذا التشريع القوانين الأخرى فى الحسبان. ورغم ذلك كما وضعها «بارى كومونر ـ Barry Commoner» ١٩٧٢ (منذ عهد بعيد، فإن القانون الأول لعلم البيئة هو أن «كلّ شىء مرتبط بكلّ شىء آخر».

وتعمق النقد البيئى للدولة الديمقراطية الليبرالية بالإشارة إلى بنوع المصالح التى يعجز عن تمثيلها، مهما كانت استجابة الناخبين العاديين. وغالبا ما تكون للمشاكل البيئية سمات بعيدة المدى. لذا فإن القرارات التى تسن حاليا تتعلّق

بالتصرف فى النفايات النووية طويلة الأمد، أو تتعلق بالتحكم فى انبعاثات غاز الصوبة الزجاجية من عدمه، أو كيفية استغلال مصادر الوقود الأحفورى، سوف تكون لها نتائج يُستشعر بها فى العقود أو القرون القادمة. إنّ المشكلة هى أن الأجيال القادمة لا تستطيع التصويت.

لا يمكن أن يكون أى شىء كيانات غير بشرية. ومع أن إحدى السمات الرئيسية للأزمة البيئيّة هو الدمار الإنسانى للعالم غير الإنسانى. فإن التنوع مفقود، وتتحطم البيئات وينقرض النوع. إن الطبيعة ليس لها صوت مباشر فى صنع السياسة، المحامون فقط هم الذين يحاولون الكلام نيابة عنها، ولكن الذين يستمعون عادة فقط عندما يتكلّمون من ناحية (مطّلعة) المصالح البشرية. لذا على سبيل المثال فمن الأرجح أن تُحمى غابات الأمطار الاستوائية إذا ظهر أنها يمكن أن تتحمّل السياحة البيئية، وتوفر مصادر وراثية لشركات الصيدلة، وتعمل كحاجز ضدّ التقلّبات المناخية المحليّة، أو حماية الحدود الفاصلة. إن قيمتها الذاتية أو الحقّ البسيط فى الوجود نادرا ما يكون كافيا.

هذه السمات لنقد الدولة ـ تتعلّق بتعريفها الإقليمى، وعدم قدرتها على التعامل مع القضايا العالمية وعبر الحدود الإقليمية، وأولوياتها، وتحليلها الأساسى لنظرية المعرفة، وعدم قدرتها على تمثيل الأجيال القادمة والطبيعة غير البشرية ـ قد ألهمت جدول الأعمال متعدّد الوجوه لتحول الدولة. الذى نتحول إليه الآن.

جداول الأعمال والتغير السياسى

تجىء البيئية فى العديد من التنويعات، ولذا فإن جدول أعمالها لا يمكن تخطّيطه بسهولة فى التصنيفات اليسارية ـ اليمينية التقليدية. الشعار الأصلى لحزب الخضر الألمانى، الخضر، "لا تكن يساريا ولا يمينيا، لكن فى الجبهة. «ومثل معظم أحزاب الخضر الأخرى، كان الخضر أنفسهم فى الحقيقة أكثر يساريين ليبراليين أكثر من أى شىء آخر. لكن البيئات الليبرالية والماركسية، والمحافظة وحتى الفاشية كانت محتملة أيضا. أخذ أوفلس (Ophuls ، ١٩٧٧)

الحكمة لكتابه الرائد على النظرية السياسية البيئية من مؤسس المحافظية، إدموند بورك: «الرجال ذوو العقول العصبية لا يمكن أن يكونوا أحرارا». تتضمّن المحافظية وجهة نظر عضوية للمجتمع الذى يمكن أن يربطها بوجهات النظر البيئيّة حول الطبيعة العضوية للأنظمة البيئية، وحافزها الأساسى، لحفظ ما هو أفضل ولا يتدخّل معها بشكل متهوّر، يمكن تطبيقه على أنظمة بيئية معقّدة بنفس السهولة مثل تطبيقها على النظم الاجتماعية المعقّدة (Scruton ـ ٢٠٠٦). وجدت وجهة نظر مغازلة عن الطبيعة الآرية فى الماضى ركنا فى الحزب النازى (الذى لم يكن يهتم بالطبع بطبيعة الشعوب الأخرى). وأكدت المحاولات الأخيرة لتنشيط الماركسية على أسباب بيئيّة للأزمة فى الاقتصاد السياسى الرأسمالى (انظر، بشكل خاص، صحيفة الرأسمالية، الطبيعة، الاشتراكية، التى أسّسها القيادى الماركسى البيئى جيمس أوكونر). وبالطبع، الماركسيون البيئيون يجب أن يبعدوا أنفسهم عن السجل البيئى السيّئ جدا للدول الماركسية السابقة.

ويمكن أن يوجد أفضل سجل بيئى فى المجتمعات المفتوحة الليبرالية، على الرغم من أن النقّاد يقولون إن هذا كان غالبا نتيجة لقدرتهم لتصدير دمارهم، على سبيل المثال، من خلال جعل سلعهم تنتج فى مصانع شديدة التلوث فى البلدان الأكثر فقرا. ويأخذ اختصاصيو البيئة الليبراليون وجهة نظرة أكثر إيجابية Wissenburg (١٩٩٨). ويعتقد «اختصاصيو بيئة السوق الحرّة» (Anderson and Leal ٢٠٠١) أن حلّ مأساة العام الذى يشكل الأساس فى العديد من المشاكل البيئيّة هو تقسّيم العام وتأسيس حقوق ملكية خاصة لكلّ الأجزاء المكوّنة للبيئة، ليس فقط الأرض، المحيطات، والغابات، ولكن للهواء، الماء الجارى والأنواع المهاجرة. ومالكو هذه الحقوق سوف يكون لديهم بعد ذلك كلّ حافز لحماية المصدر موضع السؤّال وإيجاد أفضل استخدام له (الأكثر ربحية). وفوضويو البيئية مثل (Bookchin ـ ١٩٨٢) يرى جذور الشرّ البيئى فى ارتفاع التدرج الذى يمكّن من الهيمنة البشرية على الطبيعة بالإضافة إلى البشر الآخرين: لذا يوصون بإلغاء كلّ التدرجات ـ بما فيها تدرج الدولة على المجتمع، ويعتقد المؤمنون بمساواة الجنسين البيئيين بأنّه يجب أن يلقى باللوم على التدرج المعيّن للنظام الأبوى .

باختصار، فإن كلّ عقيدة سياسية تقليدية يمكن أن تربط بالبيئية. وفى هذا الضوء، يظل متناقضا مدى صعوبة إقناع الدول المعاصرة بأخذ الأزمة بيئية بجدية. وبدلا من مناقشة أية عقائد أخرى، فسوف نركّز الآن على جداول أعمال التحول الهيكلى للدولة وعلاقته بالمجتمع الذى يستجيب مباشرة للنقد البيئى للدولة كما عرض أعلاه. وهذا يعنى النظر فيما وراء مجرد الدفاع عن السياسة البيئية الأفضل. وما بعد وجهة النظر بأن السياسة البيئية يمكن أن تتابع ببساطة فى الدول الحالية، بشرط فقط هو أنّ تعبأ القوة السياسية الكافية (على سبيل المثال، Goodin ١٩٩٢).

ـ جدول الأعمال المركزى ومشاكله

الرفض الظاهرى لتغيير الدولة الديمقراطية الليبرالية نظام أولوياتها استجابة للأزمة البيئيّة قد يواجه بالفرض المركزى للأولويات البيئيّة. مثل هذا الفصل دافع عنه بشكل مشهور جدا فى السبعينيات مؤلفون مثل جاريت هاردين (١٩٧٧)، وروبرت هيلبرونر (١٩٧٤) ووليام أوفليس (١٩٧٧). سوف تتغلب المركزية أيضا على مشكلة التجزؤ الإقليمى التى تجرى عبر حدود النظام البيئى. وفى الحقيقة، فإن هذا المنطق سوف يشير بشكل حتمى إلى ظهور دولة كبرى عالمية تتعامل بشكل كاف مع المشاكل العالمية. وهذا النوع من الاستبدادية البيئية يمتدّ بسهولة إلى ما بعد الحلول القسريّة إلى مأساة العام؛ ويمكن أيضا أن يكبح شهيات المستهلك التى تعتبر إحدى القوى الدافعة للنمو بمعدل متزايد فى الضغط المفروض على المصادر والأنظمة البيئية. لذا بالنسبة لأوفليس (١٩٧٧: ١٦٣): «المجتمع الثابت للدولة لن يكون أكثر استبدادا وأقل ديمقراطية عن المجتمعات الصناعية اليوم... لكنّه فى جميع الاحتمالات سيكون أكثر أوليجاركية أيضا، مع هؤلاء فقط الذين يمتلكون القدرات البيئية والقدرات الأخرى الضرورية لاتّخاذ قرارات تتعلق بالسماح بالمشاركة الكاملة فى العملية السياسية».

وفى الغالب، أخفقت الاستبدادية البيئية فى الاستمرار خلال عقد السبعينيات ؛ وقد كان ارتباطها فى الحديث المتجهّم عن الحدود والبقاء تحديا

عظيما جدا لأسبقية النمو الاقتصادى فى النظام الرأسمالى الليبرالى المهيمن. لقد كان أيضا تحديا مباشرا للنصائح الأساسية للديمقراطية الليبرالية، وبذلك كان من الصعب البقاء فى عصر ديمقراطى ليبرالى، لكنّه مشبوه أيضا من وجهة نظر بيئية ذاتها. لأنه لكى تنظم التقنية الإدارية الوحيدة المتوفرة حاليا دولة قوية ومركزية جدا. التنظيم الويبيرى ، الذى يتضمّن حل مشكلة وتخصيص مهمّة ضمن الهيكل البيروقراطى الهرمى الشكل. ورغم ذلك فإن مثل هذه النظرة التحليلية إلى حلّ المشكلة تعتبر أحد الأهداف الرئيسية للنقد البيئىّ للحالة الحديثة. الملاحظات فى القسم السابق.

وبالنظر إلى دلالة حقيقية يمكن أن تسلط الضوء أيضا على القضايا هنا. وفى حين أن هناك الكثير من الأمثلة عن الأنظمة البيروقراطية الاستبدادية فى التاريخ الإنسانى، فلا يوجد مثال عن نظام استبدادى يتابع بفاعلية القيم البيئيّة. وقد يجادل بأنّ لا شىء كان لديه الالتزام والحافز؛ لا شىء كان أبدا تحت السيطرة، وفى كلمات أوفليس (Ophuls ـ ١٩٧٧ :١٦٣) فإن النوع الصحيح من «الماندرين البيئيّين ـ mandarins ecological». لكن كيف يصل بالضبط مثل هؤلاء الماندرين (كبار الموظفين الصينيين) إلى السلطة؟ ما هو التزامهم الدائم والثابت بالقيم البيئيّة الّتى يجب ضمانها؟ ماذا يوقّف مثل هؤلاء الحكّام عن متابعة مصالحهم الخاصة بدلا من ذلك؟

ـ الديمقراطية والشبكات البيئيّة

ما كشفه تاريخ العقود الأربعة الماضية هو أنّ مجال السياسة البيئية كان فى مقدمة الدمقرطة الأخرى للدولة الديمقراطية الليبرالية، وبشكل خاص وكالاتها الإدارية (Paehlke ـ ١٩٨٨). كانت جميع الإبداعات الرئيسية مبتكرة فى المجال البيئى مثل، التعليق العام على التشريع المقترح، قوانين الحق فى المعرفة، هيئات المحلفين من المواطنين وأدوات أخرى مثل مؤتمرات الإجماع التى تتضمّن التشاور بواسطة مجموعة مواطنين مختارين بشكل عشوائى، الوساطة فى نزاعات السياسة، المفاوضات التنظيمية والتحقيقات العامّة وتقييم أثر السياسة مع

المساهمة العامّة المضمونة، وحوارات سياسية من أنواع مختلفة. وهكذا «تخضير» الدولة الإدارية فى هذا العصر كان يعنى دمقرطته أيضا.

ومن وجهة نظر العديد من جداول الأعمال البيئية، فإن هذه الدمقرطة مجرد عمل غير بارع تزايدى، ورغم ذلك فربما يكون مؤشّرا على إمكانيات الإصلاح السياسى البيئىّ الأكثر شمولا. وفى التسعينيات، تحولت النظرية البيئية للدولة بشكل حاسم فى اتّجاه ديمقراطى (Mathews Minteer and Taylor ١٩٩٦، Lafferty and Meadowcroft، ١٩٩٦ ـ ٢٠٠٢) . والنوع المضبوط للديمقراطية الذى كان مطلوبا ظل مسألة خلافية، من خلال الحدود التى وضعتها الديمقراطية الليبرالية الحالية من جهة، والديمقراطية الراديكالية الاستطرادية التشاركية من جانب آخر. ويمكن أن تبدأ الحالة الأخيرة بمشكلة التعقيد التى تطغى فى النهاية على قدرة البيروقراطية الويبيرية وحلّ المشكلة الديمقراطى الليبرالى التقليدى (الذى يقسّم على حد سواء، إن لم يكن متصلّبًا جدا جدا مثل البيروقراطية).

إنّ الفكرة هنا هى أنّ التفاعلات عبر المجموعات والمجموعات الفرعية، التى تقسم فيها المشاكل المعقّدة يمكن أن تكافأ بحوار غير مركزى أكثر فعّالية بين الأفراد يتعلق بهذه المجموعات والمجموعات الفرعية المختلفة. وسوف يتضمن هذا الحوار ليس فقط المسئولين العموميين المهتمّين بالقضية موضع السّؤال، ولكن المواطنين الأقرب إلى المشكلة.

قد يتضمن مثل هذا القرب أن يكون ضحيّة تلوث سامّ، عضو جماعة أصلية ذات معرفة تقليدية متراكمة بنظام بيئى، دفاعًا عن البريّة المهتمّة بالسمات الأخلاقية والسمات العلمية لحماية الطبيعة، المهندس، أو المواطن الذى قام بمسح منطقته السكنية للحصول على قصص عن الأمراض البيئية. هذه النظرة غير المركزية لحلّ المشكلة تتناغم تماما بسهولة مع أفكار الحكم المشبّك. ولكن يمكن أن تتضمن الشبكات أيضا نشاط حركة اجتماعيًا، كما هو مثبت فى حركة العدالة البيئية فى الولايات المتّحدة (Schlosberg ١٩٩٩). يرفض الأخير بشكل

واضح النوع الأكثر تقليدية لمجموعة المصالح الخاصة البيئية المركزية، ويتبنّى بدلا من ذلك نوع التنظيم من الأسفل للأعلى بدون تنسيق مركزى، ناهيك عن الزعامة التنفيذية. وبدءا من الثمانينيات، واستنادا على سلسلة الأعمال المحليّة. أثارت حركة العدالة البيئية المخاوف حول التوزيع الظالم للأخطار السامّة عبر سياسات الجنس والطبقة الاجتماعية، وأثبتت نجاحًا منقطعًا النظير فى جلب قضايا جديدة إلى جدول الأعمال، وفى النهاية تحقيق (بعض) الاستجابة للسياسة العامّة.

وسوف يزدهر حلّ المشكلة الفعّال فى مثل هذه الشبكات غير المركزية إلى حدّ قيام المشاركة والاتصال المؤهّل والأصيل بتشكيلة من المنظورات - وهذه هى سمتها الديمقراطية الاستطرادية. وهذه السمة يمكن أن تتحقق فى المنتديات التداولية المؤسّسة - التصاميم استطرادية (انظر الفصل الثامن). وقد تتضمن مثل هذه التصاميم الأطراف الداخلة فى نزاع. والجلوس معا من أجل التفكير فى مسائلهم الخلافية ومحاولة الوصول إلى الحلّ الذى يمكن أن توافق عليه كلّ الأطراف. وعلى سبيل المثال، هذه هى الفكرة الأساسية للوساطة البيئية، على الرغم من أن العديد من أنواع الحوار الأخرى تتبع هذا النموذج الرئيسى. وعادة ما يشرف وسيط أو مسهّل محايد على العملية. كانت الوساطة البيئية تستخدم على نطاق واسع فى الولايات المتّحدة، فى الغالب فى النزاعات المحددة الموقع المتعلّقة ببناء سدّ أو مركز تسوّق أو على السيطرة على تلوث الهواء المحلية. ويمكن أن تكون مثل هذه العمليات استطرادية ولكن ليس بالضرورة أن تكون ديمقراطية جدا، لأن الممثلين الوحيدين لأصحاب المصالح الرئيسية يشاركون فيها - وفى حالة اختصاصيى البيئة قد ينصبون أنفسهم. وقد تخفق مثل هذه العمليات فى الوصول إلى نوع النماذج الاستطرادية التى تظهر فى النظرية الديمقراطية البيئية، لأن بعض المشاركين (على سبيل المثال، الملوّثين أو المطوّرين) لا يوجدون على الطاولة إلا بسبب سوء سلوكهم البيئى، واهتمامهم الأساسى بتحقيق الربح، بدلا من المساهمة فى العافية البيئيّة. وتصبح الأخطار المختارة من قبل معارضيهم واسعة الانتشار. لأن فى فعل الجلوس ذاته مع مطوّر أو ملوّث بشروط

متساوية، فإن مجموعة بيئية أو مجموعة مجتمعية تقبل فرضية أنّ مصالحهم شرعية، ولها المكافأة الأخلاقية للحماية البيئية والربح الخاصّ (أيمى ـ ١٩٨٧).

هذه الأنواع من الأخطار ربما توضّح الاهتمام الأكثر حداثة فى العمليات التداولية التى تختار المشاركين العاميّين من نوع السكان الأكبر (عادة عشوائيا)، الذى ناقشناه فى الفصل الثامن. وتم تطبيق مثل هذه العمليات على قضايا مثل «إطلاق الكائنات الحية المعدّلة جينيا إلى البيئة release of genetically the modified organisms into environment» وتشريع وإيداع الحاوية، وإدارة حوض نهر وحماية المناطق الرطبة.

ـ الديمقراطية والمجال العامّ الأخضر

على الرغم من أنها تخفق إلى حد بعيد فى الوصول إلى المثل الديمقراطية الاستطرادية. فإن هذه الأنواع من العمليات تدل على انفتاح ديمقراطى للدولة ـ خصوصا سمتها الإدارية. لكن أىّ قيود على التداول الأصيل سببه الارتباط الوثيق بالدولة وأولوياتها، هذا فضلا عن إمكانية التعيين بالاتفاق، يعنى أن الديمقراطيين البيئيين فى أغلب الأحيان يهتمون أيضا بالمواقع الأخرى. ويمكن أن يحدد التداول ليس فقط فى أو بالقرب من مؤسسات الحكومة، ولكن أيضا فى المجال العامّ الذى يشكّله نشطاء بيئيون ونشطاء مجتمع آخرون على مسافة من الدولة (انظر الفصل الثامن). وفى الشئون البيئية وليس أقل من مكان آخر، يمكن أن يعتبر المجال العامّ كمستودع الاتصال الديمقراطى الأصيل، مصدرا لنقد السياسة العامّة. وفى الحقيقة، هذا حيث بدأت البيئية ـ كحركة اجتماعية، واجهت فى البداية دولة كانت عنيدة جدا (ماعدا، للأسباب ناقشناها، فى الولايات المتّحدة). ويصادق «تورجرسون ـ Torgerson» (١٩٩٩) على نوع سمة «الكرنفال ـ carnival» التى توجد فى أغلب الأحيان فى المجال العامّ الأخضر، والتى تتضمّن ليس فقط التداول فى الأمور الجدّية، لكن أيضا على الاحتجاجات والأداءات. والأمثلة على الأخير ستكون أعضاء الأرض أولا! والجلوس فى قمم الأشجار فى غابات النمو القديمة المهددة بقطع ونقل الأخشاب، أو العديد من

أعمال السلام الأخضر (مثل تركيب الألواح الشمسية على سقف بيت رئيس وزراء أستراليا احتجاجا على موقف حكومته من سياسة الطاقة). ومثل هذا النشاط قد ترحّب به المجموعات السائدة. وكما وضعها دنكان ماكليرن لأصدقاء الأرض فى المملكة المتحدة: «من منظورى هناك تعاون عظيم مع ما يفعله أفراد العمل المباشر ـ لكونهم فى الأشجار وكوننا فى وزارة المالية» (مقتبسة من Dryzek et al ١٥٦ ـ ٢٠٠٣).

ويبقى سؤال هناك، كيف يؤثر كلّ هذا النشاط فى المجال العامّ على نتائج جماعية مثل السياسات العامّة. ولكن مثل هذه الارتباطات يمكن أن تتم ، إن لم يكن دائما من الواضح وبشكل مباشر. ويغير جزء منها ببساطة شروط الحديث فى المجتمع، التى تتخلل بعد ذلك فهم صنّاع السياسة. وفى الحقيقة، قد يكون هذا الإنجاز الوحيد الأكثر أهمية منذ أربعة عقود عن البيئية؛ وهناك الآن لغة لمناقشة التلوث، المخاطر، البريّة، وفى الحقيقة البيئة ذاتها، التى لم تكن متوفرة تماما قبل ذلك. والاتجاه الآخر الرائد فى المجال البيئى هو الحكم الاجتماعى الذى لا يتضمّن الحكومة ـ ربما لتأكيد الممارسات فى العملية. وعلى سبيل المثال، فإن التنظيم عبر الإقليمى يضمن أن منتجات الأخشاب، تأتى من غابات مستدامة وليس من دمار غابة الأمطار الاستوائية البكر. وغالبا ما تقوم به شبكة نشطاء غير حكومية الذين يصدّقون على أن المنتجات التى يمكن أن تبيعها الشركات مع ختم بالموافقة (فى أغلب الأحيان على شكل ملصق) لطمأنة المستهلكين (Meidinger ـ ٢٠٠٣).

يتوافق هذا النوع من التنظيم الذاتى الاجتماعى مع خط راديكالى بعيد جدا فى التفكير الأخضر حول الدولة يعود إلى بداية العصر البيئى الحديث (جولد سميث وآخرون ١٩٧٢). وهذه النظرة المتأثرة بالدرجة التى ظهرت فيها الجماعات البشرية الصغيرة فيما مضى تعيش فى انسجام أكبر مع العالم الطبيعى عن خلفائها، فهى تريد لا مركزية جذرية للشئون الإنسانية، لأن تنظم على أساس عمومى تعاونى، يقلّل من قيمة دور الأسواق والتدرجات. وينظر إلى الدولة على أنها جزء فقط من المشكلة، وواقعة فى شرك كليّا مع بنيات تقنوية

كبيرة من الاقتصاد السياسى الصناعى. إنّ الاتجاه الأكثر تطرفا هنا هو الفوضوى البيئى (Bookchin ـ ١٩٨٢).

إن نظرة عملية لإعادة تنظيم متّسق مع هذه المشاركية الراديكالية هى الإقليمية البيولوجية (ماجينيز ١٩٩٨). تبدأ الإقليمية البيولوجية بنقد التثبيت الاعتباطى البيئى للحدود السياسية (نوقشت سابقا). يقترح الإقليميون البيولوجيون إعادة تعريف حدود الوحدات السياسية للدولة والوحدات السياسية الأخرى لإظهار حدود النظام البيئى. فعلى سبيل المثال، بدلا من أن تقسم أوريجون، واشنطن، شمال كاليفورنيا، وكولومبيا البريطانية الساحل الغربى لأمريكا الشمالية، سيكون لدينا كاسكاديا، المعرّفة بالغابات الصنوبرية المعتدلة التى تعتبر نظامها البيئى الطبيعى الأساسى غرب قمة سلسلة الشلال الجبلية. وسوف تقع الأجزاء الأخرى من هذه الولايات والأقاليم فى مناطق بيولوجية مختلفة. بالطبع، فإن إعادة رسم الحدود هذه غير كافٍ لضمان نتائج بيئية أفضل بدون تغيّر فى وجهة النظر من ناحية القيادة السياسية. وهذا هو السبب فى أن الإقليمية البيولوجية تؤكد أيضا على وعى عام متغير لتأكيد الإدراك بالإقليم البيولوجى للمرء، بدلا من ثقافته أو أمته.

والأشكال التجريبية للتنظيم الإقليمى البيولوجى موجودة بشكل رئيسى على شكل سلطات حوض نهر مثل لجنة «حوض موراى ـ دارلنج ـ Murray-Darling Basin» فى أستراليا. وبنفس الطريقة يشرف مجلس التخطيط الطاقة الشمالى الغربى على حوض نهر كولومبيا فى الولايات المتّحدة الشمالية الغربية، الحوض الذى يقطع غابات كاسكاديا وصحارى منتصف القارة. وهنا حاول أتباع المجلس إدارة النظام البيئى للحوض بالكامل، واكتمل بالمساهمات من التصاميم الاستطرادية التى تمكّن المواطنين ومستعملى مصادر الحوض من أن يكون لديهم رأيهم (لى ـ ١٩٩٣). ومع ذلك، أخفق فى النهاية هذا النوع من الإدارة فى مواجهة السلطات القضائية الأكثر قوّة والتى لا تزال متنافسة مع المصالح المختلفة ـ والولايات المختلفة الموجودة فى أعلى ومصب النهر التى يقع فيها الحوض، الحكومة الاتّحادية ووكالاتها، ومجموعات المصالح الخاصة الموجودة خارج

الحوض تتابع مصالحها من داخله. والمثير فى نهاية إدارة النظام البيئى فى حوض كولومبيا كان فى الحقيقة دعوى حفظ من قبل مجموعة بيئية وطنية تريد حماية أفضل للسلمون تحت شروط قانون الأنواع المعرّضة للخطر الاتحادى.

الخاتمة

الاستبدادية البيئية، فوضوية بيئية، ديمقراطية خضراء، والإقليمية البيولوجية جميعها تتحدى تماما بشكل مباشر بعض مبادئ التنظيم الأساسية للدولة الديمقراطية الليبرالية المعاصرة، والاقتصاد السياسى الذى تقع فيه. وبدءا من الثمانينيات، أراد جدول أعمال هيكلى إصلاحى تسوية مع الدولة بدلا من المجابهة. ويشير إيكرسلى (Eckersley . ٢٠٠٤) إلى حتمية الدولة كموقع للعمل البيئى. وفى الحقيقة، الموقع الذى يوفر الشروط المسبقة للنشاط فى كل المستويات الأخرى، مثل المجتمع المدنى، والتى تعمل كحصن رئيسى ضدّ أولويات السوق المدفوع وبالنظام الرأسمالى الليبرالى العالمى. وبعد التصديق على نظرة بناء القدرة، فإن تخطيطات «إيكرسلى» بأن دولة ما تشبهه. مثل هذه الدولة تعمل بدستور يجسّد حقوق المعلومات حول الأخطار، وحقوق مقاضاة الأطراف الأخرى، بالإضافة إلى أولئك المتأثّرين مباشرة بالخطر، «المواطنة المؤقتة . temporary citizenship»، حقوق تلك المتأثّرة بتأثيرات عبر الحدود، المبدأ الوقائى، مبدأ جزاء الملوّث ، والاعتراف بحقوق الطبيعة ذاتها. وسوف تكون الدولة الخضراء لإيكرسلى أيضا عالمية، مواطن دولى على دراية بالشئون البيئية.

الفصل الثانى عشر

رد الفعل المحافظ

المحافظون هم الذين يتبنّون نظرة أخلاقية فى السياسة التى غالبا ما تندمج مع تقدير قوى للدور الذى تلعبه تقاليد مجتمع معيّن فى طمأنة التماسك الاجتماعى والاستقرار السياسى. وغالبا ما تعرض الأحزاب السياسية اليمينية المعاصرة (مثل حزب المحافظين البريطانى والحزب الجمهورى الأمريكى) خليطا مزعجا من المحافظين الحقيقيين وليبراليى السوّق (الذى وصفناه فى الفصل الخامس). وليبراليو السوق market liberals ليسوا محافظين حقيقيين، لأنهم لا يهتمون على الإطلاق بالجماعات، والمبادئ الأخلاقية والتقاليد العامّة، وكل ما يهتمون به الأفراد والأسواق. وبعض المحافظين الحقيقيين يريدون إعادة عقارب الساعة إلى الوراء إلى عالم يؤسس فيه النظام الاجتماعى بحزم ويعرف كلّ شخص مكانه فيه. ويقبل محافظون آخرون بأن العالم تغير وبأنّ هناك حاجة للتعديل، ببطئ وبعناية. وفى الآونة الأخيرة، هز فرع ثالث من المحافظية الولايات المتّحدة، وانتشر من خلال السياسة الخارجية الأمريكية إلى العالم. هذه «المحافظية الجديدة ـ neo-conservatism» أخلاقية جدا وتعارض الانحطاط المدنى فى المجتمعات المعاصرة، ولكن على خلاف المحافظية الأكثر تأسيسا، فإنها تعتنق بنجاح سياسات راديكالية لتحقيق أهدافها.

الأصول والفرضيات

أسس المحافظية (conservatism) الفيلسوف السياسى البريطانى ورجل السياسة «إدموند بورك ـ Edmund Burke»، الذى نشر فى ١٧٩٠ عمله الأكثر

شهرة، ملاحظات عن الثورة فى فرنسا . Reflections on the Revolution in France». وفى ذلك الكتاب، حذر بورك بأنّ أىّ اقتراحات للإصلاح بالجملة فى المجتمع، مثل الإصلاحات التى أحدثها الثوريون الليبراليون فى فرنسا، سوف تؤدى حتما إلى البؤس والموت. والسبب فى هذا هو أنّ المجتمع مثل كائن حى معقّد لا يمكن فهمه بأىّ نظرية وحيدة، ناهيك عن النظرية المعاد تصميمها تماما. وحتى الراديكاليين حسنى النيّة سيجدون أنّ إصلاحاتهم لها نتائج غير متوقّعة وغير مرغوبة. والإغراء إذن لهؤلاء المصلحين الراديكاليين للجوء إلى الإجبار لجعل العالم يتوافق مع مخططاتهم. أو كما وضعها بورك «فى بساتين أكاديميتهم، فى نهاية كلّ مشهد، لا ترى شيئًا سوى المشانق». هذه العملية يضرب لها مثلا بفرنسا، حيث كانت تستخدم المقصلة بدلا من المشنقة. اعتقد بورك أنّ الإصلاح السياسى (political reform) كان ضروريا للاستجابة لعالم متغير، لكن ذلك الإصلاح يجب أن يمضى ببطء وبعناية: «نظرة إلى عيوب الدولة على أنها جروح الأبّ: برهبة دينية واعتناء مرتجف». هذا الموقف من الإصلاح تبناه حزب المحافظين البريطانى. الذى يساعد على تفسير نجاحه السياسى الاستثنائى على مدى المائتى سنة التالية، حيث استطاع التغلب على مصاعب المد التدريجى لحق الانتخاب لكلّ المواطنين البالغين، وحصل على دعم كبير حتى من الناخبين الفقراء نسبيا، وهكذا ضمن موقعه كـ «حزب طبيعى للحكومة». ومال المحافظون الأوروبيون القاريون طوال القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين لأن يكونوا أكثر رجعية، ودافعوا عن الطبقات المميّزة ضدّ الديمقراطية، والأرستقراطية الهابطة ضدّ ظهور الرأسمالية الأولى والاشتراكية التالية. ونتيجة لذلك، كانوا أقل نجاحا من المحافظين البريطانيين فى الوصول إلى الحكومة والسيطرة عليها، وغالبا ما وجدوا أنفسهم معارضة من الحركات الثورية.

وبالطبع، فقد شهد القرن التاسع عشر والعشرون تغيرات اقتصادية واجتماعية وسياسية كبيرة كان على المحافظين فى كل مكان أن يتكيفوا معها. تضمّنت هذه التغييرات ظهور واتساع الرأسمالية، نمو الديمقراطية الانتخابية وتطوير دول الرفاه. أصبحت الحكومات كبيرة وتدخلية فى تعاملاتها مع المجتمع.

لذا كان يجد المحافظون أنفسهم فى أغلب الأحيان يدافعون عن الأعراف والممارسات التى ربما عارضوا أصولها فى يوم ما. والأكثر أساسا، أنهم قبلوا فى النهاية المخططات الأساسية للدولة الديمقراطية الليبرالية، وسلسلة الحقوق الفردية التى صاحبتها. قبل العديد من المحافظين دولة الرفاه. ولعبوا أيضا أدوار رئيسية فى توسيّع برامج الرفاهية الاجتماعية. ومع ذلك، ظهر فى النهاية ردّ فعل محافظ ضدّ التجاوزات المزعومة فى المجتمع القائم على حقوق الفرد والنظام السياسى من ناحية، وضدّ دولة مفرطة النشاط وغالية من ناحية أخرى. وسوف نركز فى هذا الفصل على ردّ الفعل هذا .

ادّعت رئيسة الوزراء البريطانية «مارجريت تاتشر» ذات مرّة بشكل مشهور بأنهّ «لا يوجد شىء يسمى مجتمع»، وكانت تقصد بذلك بأن كلّ ما يهم هو حقوق ومصالح وعافية الأفراد. وعلى الرغم من كونها زعيمة حزب المحافظين، كانت تاتشر من الليبراليين الجدد المتأثّرين بالسوق (انظر الفصل الخامس)، وليست محافظة حقيقية من أىّ نوع. ويعتقد المحافظون الحقيقيون بأن هناك شيئًا يسمى مجتمع، تكوّن على مدى أجيال من خلال مساهمات العديد من الأفراد فى تقاليد اجتماعية معيّنة وممارسات سياسية. وعلى خلاف ليبراليى السوق، الذين يعتقدون أساسا بأنّ الناس متشابهون فى كل مكان (وبمعنى آخر: عقلانيون وأنانيون)، يعتقد المحافظون أنّ الأفراد هم نتاج مجتمعهم المعيّن. ويعترف المحافظون بشبكات من الالتزام الاجتماعى التى تربط الناس ببعضهم البعض: ثقافة مشتركة، دين مشترك، مهرجانات مشتركة، لغة مشتركة، إجحاف مشترك، اشتراك فى وجهات النظر واشتراك فى فرق الألعاب الرياضية. ويتفاوت المحتوى المعيّن لهذه العوامل الملزمة فى المجتمعات المختلفة، وتختلف كذلك الالتزامات الأخلاقية التى تولدها.

المجتمع والسياسة

والتأكيد على أن المجتمع موجود قبل الفرد نص عليه فى شكله الأقوى «الطائفيون - communitarians». والفلاسفة السياسيون الطائفيون (على سبيل

المثال، ساندل ١٩٨٢) يبدأون بنقد كلّ الفلسفات السياسية الليبرالية المستندة على حقوق والتزامات أفراد مجرّدين. لا ينكر الطائفيون أهمية الحقوق، لكنهم يعتقدون أنّ الأفراد خلقوا بواسطة شبكة من العلاقات الاجتماعية التى ولدوا وتطوروا فيها. وعلى ذلك فإن الأفراد لديهم التزامات قوية تجاه جماعتهم. والمجتمع يتكوّن من أسر، وكنائس، جمعيات وأحياء حرة. وليسوا أفرادًا منعزلين. و «الطائفية ـ Communitarianism» هى حركة سياسية وفلسفة. وفى الولايات المتّحدة، ادعى الطائفيون أن الرئيس بيل كلنتون والرئيس جورج دبليو بوش من بين طائفتهم. وقد كان الطائفى «وليام جالستون ـ William Galston» مستشار السياسة الداخلية لكلينتون، وكان الطائفى «أميتيا إيتزيونى ـ Amitai Ezioni» مستشارا لبوش. ويحتج الطائفيون بأنهم يعرضون «فلسفة اجتماعية ثالثة ـ third social philosphy» التى «تقدمت بوثبات على النقاش القديم بين التفكير اليسارى واليمينى» (Etzioni ١٩٩٦ : ٧)، لكن الاستمرارية من المحافظية الكلاسيكية كما وضعها فى البداية إدموند بورك واضحة.

وهذا التأكيد على الالتزامات نحو الجماعة قبل الحقوق الفردية شاركت به أيضا« الأخلاق السياسية الكونفوشيوسية ـ Confucian political ethics» المؤثرة فى مجتمعات شرق آسيا (Bell and Hahm ٢٠٠٣). وكان يدافع عن طائفية شرق آسيوية بشدة ضدّ الفردية الغربية رئيس وزراء سنغافورة السابق «لى كوان يو ـ Lee Kuan Yew» (Bell ٢٠٠٦ :٢٦٥)، الذى اعتقد أنّ الحكومات فى المجتمعات الآسيوية يجب أن تحتفظ برقابة صارمة على مجتمع موحد. لدى الآسيويين قليل من الشكّ فى أن مجتمعا ذا قيم طائفية، حيث تأخذ فيه مصالح المجتمع الأسبقية على مصالح الفرد تناسبهم بشكل أفضل عن فردية أمريكا (لى كوان يو، مقتبسة من الهيرالد تريبيون إنترناشيونال، ١٩٩١).

افترض مفكّرون غربيون طويلا، ومن بينهم جون ستيوارت مل وماكس ويبير بأنّ هذا النوع من الأهمية الموضوع على العائلة والجماعة قبل الفرد سوف يمنع التطور الرأسمالى الفعّال فى شرق آسيا، لأنه سيعلن عدم وجود الكفاح الفردى والمنافسة الضرورية لجعل الرأسمالية تنجح. وبطبيعة الحال، أظهرت العقود

الأخيرة خطأ هذا الافتراض، حيث ازدهرت الرأسمالية فى شرق آسيا. وإذا كانت الأطروحة خاطئة فى شرق آسيا، فربّما تكون خاطئة أيضا عندما تطبق فى أجزاء أخرى من العالم، حيث تشبّك روابط الجماعة الأفراد بإحكام.

بالمعنى القوى الذى يؤكده المحافظون، فإن الجماعة يمكن الدفاع عنها بشكل أخلاقى فقط لدرجة أنّ هناك إجماعا على القيم الاجتماعية؛ وإلا فإن الالتزامات العمومية لا يمكن ضمانها إلا بقمع المنشقّين. وهكذا فإن الإجماع الاجتماعى الأساسى يعتبر فرضية محافظة رئيسية، على الرغم من أن محتوى هذا الإجماع يمكن أن يتفاوت من مجتمع لآخر. وتحدث إدموند بورك عن «الإجحاف الحكيم - wise prejudices» الذى يتكون من التقاليد الاجتماعية التى تعرّف كلّ مجتمع وتشكّل الفهم المشترك الذى يمكّنه من العمل والازدهار بطريقته الفريدة.

وكثافة الروابط الاجتماعية التى تربط الأفراد بمجتمعهم كانت توصف فى السنوات الأخيرة تحت عنوان «رأس المال الاجتماعى - social capital Putnam - ٢٠٠٠). يمكن أن يكون لدى المجتمعات كميات مختلفة من رأس المال الاجتماعى. ومجتمع ثقيل فى رأس المال الاجتماعى ستكون لديه مستويات عالية من العضوية فى المنظمات الاجتماعية، سواء كانت نوادى رياضية، جمعيات تراتيل، كنائس، مجموعات شبابية، نقابات عمال، منظمات خدمية، تعاونيات استهلاكية، جمعيات مهنية أو نوادى اجتماعية. إنها هذه هى المنظمات التى تربط الفرد بالمجتمع الأكبر، وتساعد على تعليم الأفراد فضائل الثقة والتعاون الاجتماعى. ورأس المال الاجتماعى يبنى أيضا من خلال المشاركة والشبكات بطرق شكلية: بالكلام مع الآخرين فى مقهى أو حانة، بدعوة الأصدقاء إلى العشاء، حتى بالتفاعل مع عائلة الفرد. ويظهر رأس المال الاجتماعى ويدعم بالمستويات العالية من التطوّع وإعطاء الصدقة.

إنّ زعم الرأسماليين الاجتماعيين هو أن الأفراد الذين يتعلّمون فضائل المؤانسة والجماعة ستكون لديهم ثقة معمّمة بالأعضاء الآخرين فى جماعتهم،

ولذا يكونون مواطنين أفضل. وسوف يجعلون المجتمع ككل أكثر إنتاجية، ازدهارا، تعلما ، مسالما وتخلو منه الجريمة. ويعتقد منشئو هذه الأطروحة، «روبرت بوتنم وزملاؤه. Robert Putnam and colleagues» (١٩٩٤) أنّ السبب فى أن شمال إيطاليا، مجتمع أفضل من جنوب إيطاليا، لأن شمال إيطاليا لديه الكثير من رأس المال الاجتماعى، بينما يكون من النّادر لدى جنوب إيطاليا. هذا الاختلاف يمكن تتبعه إلى عدّة مئات من السنين، ولذا تأسس فى التواريخ المختلفة جدا من جزئى إيطاليا. ومع ذلك يمكن أن تزيد أو تقل كمية رأس المال الاجتماعى مع الزمن. لذا رسم بوتنم (٢٠٠٠) مخطّطا ورثيًا لهبوط رأس المال الاجتماعى فى الولايات المتّحدة منذ الخمسينيات. وكما وضعها، قد لا يزال الأمريكان يلعبون بولنج، لكنّهم «يلعبون البولنج وحدهم» بدلا من اللعب فى النوادى. وعضوية الجمعيات، والتطوّع، وإعطاء الصدقات كنسبة من الدخل، وحتى المؤانسة البسيطة وقضاء الوقت مع الأصدقاء كان يهبط بشكل ثابت. وحتى عندما ينتمى الأفراد للجمعيات، غالبا ما يكونون مجرد أعضاء دفتر شيكات، يقدمون المال ولا يقدمون شيئا من وقتهم الشخصى. لذا لدى الجمعيات السياسية «سطح صناعى كالنجيل» بدلا من «أشخاص عاديين فى منظمة». وليس لديهم اجتماعات محليّة حيث يمكن أن يتقابل الأفراد ويبنون أعمالاً مشتركة، مكاتب وطنية فقط التى تموّل الموظّفين المحترفين.

وإلى حد ما، فإن قصّة بوتنم أحد تغيرات الجيل، مثل جيل مهتم بالمدينة مفعم بحب العمل للمصلحة العامة، الذى شب وسط مشاق الكآبة وخلفت الحرب أجيالاً فردية أكثر أنانية. فى هذا الضوء، حاول المحلّلون الرأسماليون الاجتماعيون، واعتقدوا أنّهم اكتشفوا تحسّنا مدنيا فى الولايات المتّحدة فى أعقاب الهجمات الإرهابية فى الحادى عشر من سبتمبر، على الرغم من أن التأثير لم يبد عميقا كما حدث أثناء «الكساد الأعظم. Great Depression» والحرب العالمية الثانية. ومع ذلك، فإن قصّة بوتنم الأمريكية تعتبر أيضا أحد الاتّجاهات الاجتماعية السلبية التى تؤثّر على كلّ شخص. أحد المذنبين الرئيسيين هو الطريقة التى يعزل بها التليفزيون الناس من مجتمعهم، وازدادت

خطورتها أخيرًا بواسطة الإنترنت وأشكال الترفيه الإلكترونية الأخرى. يستسخف بوتنم بفكرة أن الأنواع الجديدة من الجماعة يمكن أن توجد على الإنترنت. وبالمثل، يجادل «سنشتين ـ Sunstein» (٢٠٠٧) بأنّ الإنترنت يغرى الناس بالتجمّع فى جيوب طائفية متشابهة الرّأى تعزّز الإجحاف، لكنها لا تعرّض أى أحد للآخرين الذين لا يشتركون فى وجهة نظرهم. وبالنسبة لسنشتين ليست هناك جماعات متعدّدة الوجوه على الإنترنت.

ومهم أيضا لبوتنم فى توضيح هبوط رأس المال الاجتماعى التوظيف المتزايد للنساء خارج البيت، وتقويض الحياة العائلية والدور الأساسى التقليدى الذى تلعبه النساء فى بناء الجماعة. يسهم الانتشار المدينى فى عزلة الأفراد عن بعضهم البعض، لأنه لا توجد حاجة لهم للتفاعل مع الجيران مع الذين لا يشتركون معهم فى شىء سوى الموقع السكنى. هذا النوع من التحليل يدفع كراهية الطائفى والمحافظ فى الاتجاه الصحيح إلى الفردية المنتشرة فى المجتمعات الغربية المعاصرة.

ومع ذلك لإيجاد مسمار آخر فى نعش رأس المال الاجتماعى الأمريكى، يكتشف بوتنم (٢٠٠٧) فى دراسة واسعة النطاق للأحياء فى الولايات المتّحدة بأنه كلما كان حى أكثر تنوّعا عرقيا، كانت مستويات الثقة فى أدناها (حتى الثقة فى أحد أفراد مجموعته العرقية)، ومن ثم الالتزام المدنى وإرتباط الأفراد بالآخرين. يؤدى التنوع إلى أن تصبح الناس مثل السلاحف، تنسحب داخل صدفاتها. وكان بوتنم نفسه منزعجا بهذا الاكتشاف، وتمنّى أنّ يتم التغلب فى المدى البعيد على هذه التأثيرات السلبية للتنوع.

إنّ أفكار الجماعة، والإجماع ورأس المال الاجتماعى التى تعتبر وحدات بناء المحافظية لها نتائج كبيرة على تركيب وعمل الدولة. وجوهريا، يتطلب ازدهار دولة ازدهار جماعة لها وفرة من رأس المال الاجتماعى. والأفراد الذين تعلّموا فى ظل الثقة والتعاون سيجلبون هذه الفضائل إلى السياسة، سواء كانوا ناخبين، موظفين حكوميين، أو سياسيين. ويجب أن يسعى الناخبون إلى ما فى مصالح

جماعتهم بدلا من مصلحتهم الشخصيّة المادية الضيّقة. والناس العاديون عموما، يجب أن يكونوا راغبين فى تقديم تضحيات شخصية للصالح العام (خصوصا فى وقت الحرب). ويجب أن يخدم الموظفون الحكوميون الجمهور . ولا يسعوا بشكل رئيسى إلى تقدّم مهنهم الخاصة، أو يملئون جيوبهم الخاصة. ويجب أن يحكم السياسيون بالطرق التى تسعى وتحصل على الدعم الواسع للجمهور، ولا ينشغلون بالنزاعات الحزبية غير الضرورية مع بعضهم البعض. ويجب أن يعرف كلّ شخص مكانه فى النظام الاجتماعى والسياسى، ولا يسعى إلى عرقلة هذا النظام من أجل مصلحته الشخصية، أو عافية طبقته الاجتماعية، وفئته المهنية أو الدين أو مجموعته العرقية.

فى هذا الضوء المحافظ، تجىء التأثيرات الاجتماعية الرئيسية على السياسة العامّة ليس من المجموعات ذات المصالح الخاصة المتنافسة، أو المصلحة الشخصيّة المادية للناخبين، أو مطالب النظام الاقتصادى، أو الاهتمام المقطعى للطبقة الحاكمة. وبدلا من ذلك، تجىء من التقاليد والقيم الاجتماعية التى يشارك فيها أفراد المجتمع. لذا يجب على مواطنى فرنسا أن يقبلوا ويقيموا أهداف التضامن الاجتماعى الجمهورى الذى فرضته دولة مركزية تعتبر من تراث الثورة الفرنسية، ونابليون، وشارل ديجول. والبريطانيون، على النقيض من ذلك، يجب أن يقبلوا الحكم الملكى والتدرج المرتبط المستند على الولادة. ومثاليا، فإن هذه التقاليد والقيم ستكون مستقيمة ـ على الرغم من أن المحافظين يعترفون بأنّ مجتمعات ودول العالم الحقيقى قد تكون أقل من المستوى إلى حد بعيد عن المثالية، خصوصا إذا كانت تحت تأثير مذاهب معرقلة شنيعة مثل التعدّدية أو الماركسية أو ليبرالية السوق أو المساواة بين الجنسين.

النقد المحافظ للحكومة وصنع السياسة

لم يلتزم المحافظون بأىّ نظرية تفسيرية معيّنة للدولة، ولم يكن لديهم تفسير عامّ عن كيف يمكن صنع سياسة عامّة تطبق حتى على دولة واحدة. وبالنسبة للمحافظين، فإن العالم معقّد جدا حتى يمكن أن ينتج أيًا من هذه النظريات

العامّة. رغم ذلك بالتوافق مع تأكيدنا على اعتبار المحافظية كردّ فعل ضدّ زيادات الديمقراطيات الليبرالية المعاصرة، يجب أن نبرز الميول المهمة فى الدول المعاصرة بأن المحافظين يميّزون وينتقدون. يعتقد المحافظون بأنّ الدولة يجب أن تستجيب وتعزّز المصالح العامة للمجتمع، لكن هناك العديد من سمات الدول المعاصرة التى تقوّض التصرّف الصحيح للحكومة فى اهتمام المجتمع. تتضمّن هذه القائمة من الشرور ما يلى:

يمكن أن تتسع الدولة الديمقراطية الليبرالية للمجموعات التى تتابع العديد من الأغراض المختلفة، لكن الأغراض المشتركة التى توحد المجتمع ولا تقسمه أصعب فى التحقيق. وإن الالتزام بالحرية قد يبدو أحد هذه الأغراض، ولكن كلّها أيضا والحرية ذاتها غالبا ما تفسر من ناحية مجموعة الحقوق التى للأفراد ضدّ الدولة، وضدّ بعضهم البعض. وعلى ذلك، فإذا كانت كل الحرية تعنى «حقوق الكلام - rights talk» (جليندون ١٩٩١)، يعتقد المحافظون بأنّها ستؤدّى إلى انقسام أكبر وعزلة فردية فى المجتمع، وتتفاقم الأمور إلى حدّ أنّ المهمّة الأولى للدولة ينظر إليها من ناحية الترويج للنمو الاقتصادى، وبذا ترضى بشكل أفضل الحاجات المادية لسكانها. وبالنسبة لأىّ ولاء لحكومات معيّنة أو الدولة ككل ستصبح ببساطة حينئذ مسألة حساب مادى. وسوف يسر الناخبون عندما يزيد دخلهم. هذا الحساب المتغيّر باستمرار يعتبر أساسًا ضعيفًا جدًا لالتزامات الأفراد نحو المجتمع والسياسة، بالمقارنة بالولاءات الأقوى التى يجب أن تولدها ثقافة مشتركة وطريقة حياة .

وحياد الدولة الليبرالية عبر المذاهب المتنافسة تظهر فى أغلب الأحيان فى فكرة «العلمانية[1] - secularism»: إن الدولة يجب ألا تجسّد لنفسها دينًا معينًا. وفى حين أن بقايا أى دين رسمى يتعلّق ببعض الدول (مثل الكنيسة الإنجليزية)،

(١) العلمانية: مبدأ الفصل بين المجتمع المدنى والمجتمع الدينى فى الدولة: لا تتدخل الدولة فى الشئون الدينية، وهى تقف موقف الحياد واللامبالاة تجاه الأديان ومؤسساتها، كما أنه ليس لرجال الدين أية سلطة سياسية ولا يرعون شئون الدولة السياسية والاقتصادية والإدارية، قاموس المصطلحات السياسية - مكتبة لبنان - المترجم.

فإن الدول الليبرالية عموما تسعى إلى إبعاد نفسها عن أىّ دين معيّن. وبالنسبة للعديد من المحافظين، فإن هذا الإبعاد يضاعف الافتقار إلى الغرض المشترك والمبادئ الأخلاقية التى تربط الناس ببعضهم البعض وبدولتهم. وبالنسبة للعديد من المفكّرين المحافظين المحدثين، فإن محتوى الدين الذى نحن بصدده أقل أهمية بكثير من الحقيقة البسيطة بوجوده، بحيث إنه من الخير للدول المختلفة أن تسترشد بأديان مختلفة. ومع ذلك بالنسبة للمحافظين الأكثر التزاما بالدين، وخصوصا الأصوليين منهم، فإن محتوى الدين والتوجيه الأخلاقى اللذين يزودان بهما الدولة يعتبران مهمين. وفى الولايات المتحدة، يسعى الأصوليون المسيحيون المحافظون إلى فرض جدول أعمال دينى متطرف على الحكومة، ذلك الجدول الذى يحرّم (من بين أشياء أخرى) «الإجهاض . abortion»، التكنولوجيا الحيوية البشرية (biotechnology human)، أىّ اعتراف بحقوق «الشواذ والسحاقيات . gays and lesbians»، وتعليم الجنس فى المدارس العامّة، وتعليم التطور الحيوى، ما لم يكن بشروط متساوية مع «مخطط عقلانى . design intelligent». وحتى الآن، فإن الأصوليين الإسلاميين فى بلدان مثل المملكة العربية السعودية وإيران كانوا أكثر نجاحا من الأصوليين المسيحيين الأمريكيين فى فرض معتقداتهم الدينية على دولتهم.

وفى حين أن وجود الحقوق فى حد ذاتها لا يفزع المحافظين بالضرورة، فإن الطريقة الخلاصية والمؤثرة على كل شىء التى أحيانا ما توصف بها الحقوق من المؤكد أنها تفزعهم. وإذا كانت الحقوق عالمية، فإن ذلك يعنى أنها أكثر أهميّة سياسيا وقانونيا من التقاليد المعيّنة للمجتمعات التى تلقى التقدير والاحترام من المحافظين. والمحافظون فى شرق آسيا بشكل خاص ناقدون جدا لحقوق الإنسان العالمية، ويعتبرونها فى الأساس نظمًا غربية يمكن أن تزعزع فقط المجتمعات الآسيوية. لأن الحقّوق السياسية لحرية التعبير وتداعى المعانى والخواطر تفسح المجال للمنشقّين السياسيين لمعارضة الحكومة وبذلك تعرقل انسجام النظام الاجتماعى والسياسى. محافظية فى هذا السياق يمكن أن يساعد على تبرير الاستبدادية.

ويخشى المحافظون من نتائج انتشار المجموعات ذات المصالح الخاصة، خصوصا إذا كانت تلك المجموعات تفرض مطالب مالية على الحكومة، أو تهدّد بمنع الإجراء الحكومى فى المجالات التى تعنيهم. وأثار «كروزير وآخرون - Crozier et al» (١٩٧٥) شبح أن تصبح الديمقراطيات الليبرالية «لا سبيل للسيطرة عليه» نتيجة لهذا الانتشار - على الرغم من أن نقدهم كان موجها فى الغالب إلى الحركات الاجتماعية وجماعات الضغط التى تمثّل الفئات الفقيرة والمهمّشة سابقا. وجادلوا بأن إمتداد السلطة السياسية للأعداد المستمرة التّزايد للمجموعات سيؤدّى إلى الفوضى فى صنع السياسة، وإذا تم الوفاء بكلّ المطالب فسوف يؤدى إلى إفلاس الدولة.

تعنى تعددية الثقافات (multiculturalism) أنّ الحكومة تعترف بصلاحية المقام السياسى لتشكيلة من الثقافات، بشكل خاص ثقافات المهاجرين، والأقلّيات الوطنية والسكان الأصليون. ونتيجة لذلك قد تمنح الأقلّيات الثقافية دعما حكوميا للتعليم بلغتها أو دينها المعيّن، واعترافًا حكوميًا بعاداتها، وتقاليدها ورموزها القانونية، وتمثيل فى الهيئات الحكومية. وفى مثل هذه السياسات يرى المحافظون تخفيف أكثر الثقافة والهوية المشتركة التى تربط الأفراد بمجتمعهم ودولتهم. وغالبا ما تكون المعارضة المحافظة لتعددية الثقافات مصحبة بالقلق حول الهجرة، إذا كانت الأقلية المهاجرة موضع السّؤال مختلفة ثقافيا عن الأغلبية. وعلى سبيل المثال، يسأل صاموئيل هنتنجتون (٢٠٠٤) من نحن ؟ فيما يتعلق بالولايات المتّحدة. يعتقد هنتنجتون بأنّ الولايات المتّحدة فى الأساس دولة وبلد بروتستانتى ديمقراطى ليبرالى، التى تقوّضت شخصيتها ليس فقط بتعددية الثقافات، ولكن أيضا بالهجرة واسعة النطاق الشرعية وغير الشرعية، خصوصا من المكسيك ومن مناطق أخرى فى أمريكا اللاتينية. وهذا النوع من التحليل لا يعنى بالضرورة عداوة إلى الهجرة - لكنّه يتطلّب بأنّ يستوعب المهاجرون الثقافة السياسية لمجتمعهم الجديد، بدلا من طلب الاعتراف العامّ والاحتفاظ بالولاء الأساسى إلى ثقافتهم الأصلية.

ويتعزز القلق المحافظ حول التأثيرات السلبية للتنوع الثقافى (cultural diversity) بنتائج بوتنم التى لاحظناها سابقا حول التأثيرات السلبية للتنوع العرقى فى حىّ عن رأس المال الاجتماعى. ويعتقد بوتنم (٢٠٠٧) بأنّه يمكن التغلب على هذه التأثيرات فى المدى البعيد، ولكن فقط بالدرجة التى تستوعب بها مجموعات متنوّعة إطارًا مشتركًا من الحياة. وسياسات التعددية الثقافية التى تديم انفصال للمجموعات العرقية هى التى تؤخّر ذلك الاستيعاب.

من الناحية التاريخية، لعب المحافظون دورا فى خلق وتوسيع برامج دولة الرفاه. فقد ابتكرت برامج التأمين الاجتماعية (welfare state programmes) الأولى حكومة المحافظين الاستبدادية لأوتو فون بسمارك (Otto von Bismark) فى ألمانيا فى أواخر القرن التاسع عشر كطريقة لإبعاد دعم الطبقة العاملة عن الحزب الديمقراطى الاشتراكى. غير أن العديد من المحافظين المعاصرين يعتقدون بأنّ دولة رفاه شاملة جدا وكريمة جدا تعنى أنّ المسئوليات تقع الآن على الدولة التى وقعت ذات مرّة على الأفراد والجماعات والأسر. ويرى كبار السن والمرضى بشكل خاص أن الحكومة هى المسئولة عنهم وليس أسرهم. ويلاحظ المدافعون عن "القيم الآسيوية" درجة أهمية رعاية المسنين ضمن الأسر الآسيوية، بينما يبدو أن الحكومة تضطلع بها فى الغرب. وتعنى دولة رفاه كريمة أنّ الأفراد يسمح لهم بعدم المسئولية عندما يتعلق الأمر بقرارات تؤثّر على حياتهم الخاصة، لأنه إذا حدثت مشاكل فسوف تتدخل الحكومة للمساعدة دائما. وهذا النقد عن تبعية دولة الرفاه المفرطة، يعتبر إحدى نقاط الطبقة العامة بين ليبراليى السوق والمحافظين (انظر الفصل الخامس).

وبالنسبة للمحافظين، ساهمت حركة المساواة بين الجنسين فى الأساس فى إضفاء الصفة الفردية للمجتمع وخسارة الجماعة والهدف المشترك. ويشير بوتنم (٢٠٠٠) إلى أنّه إذا عملت النساء فى وظائف مدفوعة الأجر خارج البيت، فسوف يكون لديهن وقت أقل للمشاركة فى الجمعيات التطوعية التى تعتبر أساسية فى رأس مجتمع المال الاجتماعى. وتعرقل حركة المساواة بين الجنسين النظام الاجتماعى بدرجة أكبر بالمطالبة بدولة رفاه أكثر شمولا، بانتقاد الطبيعة المتحيّزة

للجنس فى العديد من التقاليد الاجتماعية، والتأكيد على الحقوق العالمية للنساء فى جميع السياقات السياسية. وفى أكثر صورها تدميرا، ينظر إلى حركة المساواة بين الجنسين (النسوية) على أنها انضمام تعدد الثقافات فى المطالبة بمعاملة خاصّة فى السياسة العامّة فى تقديم فرص التوظيف، والمكانة الاجتماعية، والتمثيل السياسى للنساء والأقليّات العرقية على حدّ سواء، وبذلك تقسم المجتمع السياسى بدرجة أكبر.

فى الفصل الخامس، رأينا أنّه فى العديد من البلدان منذ الثمانينيات أحرز ليبراليو السوق بعض النجاح فى إعادة صنع الدولة فى صورة السوق، من خلال أدوات مثل الخصخصة (privatization)، خفض الخدمات العامة، الأسواق الداخلية، العطاءات التنافسية الإلزامية لعقود بند الخدمة وفى خفض الميزانية المؤثرة على الجميع. وعلى الرغم من أن معظم هذا البرنامج قامت بتنفيذها الحكومات التى تدعى بأنها محافظة، فإن المحافظين الحقيقيين قلقون بأنّ هذا البرنامج لا يسهم فقط فى انحطاط الهدف المشترك فى المجتمع. لأنه يحوّل المواطنين إلى مستهلكين أو زبائن لدى الدولة - ولكن يقوض أيضا الدولة من الداخل. وهو يقوم بذلك عن طريق تحطيم أىّ فكرة للخدمة العامة من جانب المسئولين الحكوميين، الذين يعتبرون أنانيين عقلانيين غير جديرين بأىّ ثقة. وإذا عوملوا بهذه الطريقة، فربما يتصرّفون بطريقة أشبه بهذا. ومرة أخرى تصبح المبادئ الأخلاقية السياسية والهدف المشترك مصيبة فى عيون المحافظين.

إنّ الأساس الطائفى لردّ الفعل المحافظ ضدّ إفراطات الديمقراطيات الليبرالية المعاصرة يمكن ربطه بـ «المجتمع المتخيّل - imagined community» للدولة القومية. ويمكن ربطه بدرجة أقل سهولة بالتراكيب الحاكمة فوق مستوى الدولة، وفكرة «المجتمع العالمى - global community» ضعيفة أو غير موجودة فى عيون المحافظين. لذا يعارض المحافظون عموما الحكومة العالمية فوق مستوى الدولة. فهم معادون للأمم المتّحدة، ومنظمة التجارة العالمية والاتحاد الأوروبى. لأن هذه الهيئات الحكومية الدولية ينظر إليها على أنها تصنع سياسات تستند على قيم عبر وطنية مجرّدة، مثل النظريات الاقتصادية لمنافع التجارة الحرة، أو

حقوق إنسان عالمى. تتجاوز هذه السياسات بعد ذلك تقاليد وقيم المجتمع القومية. وعلى سبيل المثال، فمن الصعب على دولة أن تدعم مزارعيها لكى ينتجوا منتجات تقليدية فى ريف جذّاب _ لأن هذا ستفسره منظمة التجارة العالمية على أنه إعانة مالية للمنافسة غير المشروعة فى الأسواق الزراعية الدولية. وفى المملكة المتّحدة، يعرف «شكّ اليورو . Euro skepticism» قسم قومى كبير من حزب المحافظين، الذى يرى التقاليد الوطنية البريطانية، والسياسات والممارسات تنقض وتتحطّم من قبل البيروقراطية الأوروبية.

ونتحول الآن إلى ما يعتقد المحافظون أن يعمل لمواجهة كلّ هذه الاتّجاهات السلبية المرتبطة بالدول الديمقراطية الليبرالية.

جداول الأعمال والتغير السياسى

يعتقد المحافظون بصورة تقليدية بالدفاع عن الوضع الراهن، وإصلاحه فقط بشكل تدريجى لمسايرة المشاكل الجديدة والظروف المتغيرة. لكن تراكم التطوّرات السلبية التى لخّصناها فى القسم السابق تعنى أن المحافظين ملتزمون بتطوير برنامج سياسى أكثر نشاطا. وضع الطائفيون بشكل خاص مجموعة شاملة من الاقتراحات. ويتضمّن جدول أعمال الطائفى السياسى تجديد ادّعاءات المجتمع الواقعى ككل فوق حقوق الإنسان المجرّدة للأفراد. ويرى الطائفيون مواطنين مستقيمين وملتزمين اجتماعيا يشتركون فى أخلاق المسئولية الشخصية والالتزام الاجتماعى كحجر أساس لمجتمع صالح. وكثيراً مما يقترحونه فى طريقة تكوين المؤسسات والسياسات كتنظيم إجتماعى للترويج للفضائل والمبادئ الأخلاقية. وطورت شبكة الطائفية التى مقرها فى أمريكا «برنامج سياسيًا طائفيًا متجاوبًا detailed Responsive Communitarian Platform» (على الإنترنت فى www. gwu edu pltformtext. html). وتعليم القيم شىء أساسى، ليس فقط من خلال التدريس الرسمى، ولكن أيضا من خلال المنظمات الدينية والمجتمعية. وعلى سبيل المثال، يجب أن يتعلم المراهقون السلوك الجنسى المسئول، ويجب أن تقوى السياسات العامّة عوائل الوالدين وتدعم الدور الذى تلعبه العوائل الكبيرة.

والمصالح الخاصة مثل الشركات، مجموعات اللوبى والإتحادات يجب أن تكون أكثر تجاوبا مع المصالح العامة، بدلا من بساطة مصلحتهم الشخصيّة الخاصة. ودور التمويل الخاصّ فى السياسة (خصوصا تمويل الحملات الانتخابية) يجب أن يكبح، لأنها المكان الذى يكمن فيه فساد السياسة فى مساندة المصالح المقطعية الضيّقة والمصلحة الشخصيّة المادية. وقد لاحظنا سابقا الشكّ المحافظ لزيادة الديمقراطية. ولكن طبقا لبرنامج سياسى طائفى متجاوب، «يؤيد الطائفيون الديمقراطية القوية... الأكثر تمثيلا والأكثر تشاركية ، والأكثر تجاوبًا مع كلّ أعضاء المجتمع». وهذه الديمقراطية لا تعتبر مشكلة للطائفيين إذا كانت تتكوّن من مواطنين أفاضل محبين للعمل من أجل المصلحة العامة ومهتمين بشئون المجتمع.

وبينما يسعى الطائفيون إلى توازن بين الحقوق الفردية والمسئوليات الاجتماعية، فهم يعتقدون بأنّه فى العديد من الديمقراطيات الليبرالية، يتأرجح الميزان بعيدًا جدا عن صالح الحقوق. ويريد الطائفيون كبح الحقوق الفردية الجامحة _ التى تمتد حتى إلى حقوق امتلاك الأسلحة فى الولايات المتّحدة، والتى تعتبر بالنسبة للأنواع الأخرى من المحافظين مقدّسة. والمحافظون عموما مضطربون بالدرجة التى تجعل مؤسسات مثل المحكمة العليا الأمريكية حقوق الإنسان الفردية حجر أساس القرارات. وسوف يكون المحافظون التقليديون سعداء بفكرة المراجعة القضائية للتشريع لأنه يفرض مراقبة على زيادات الأغلبيات الديمقراطية، لكنّهم يعتقدون بأنّ شروط تلك المراجعة يجب أن تأخذ فى الحسبان مصالح المجتمع، وليس الحقوق الفردية فقط.

فى أعقاب هجمات الحادى عشر من سبتمبر الإرهابية، كان الطائفيون عموما مساندين للقيود على الحريات الفردية من أجل الأمن الجماعى. وناقش أعضاء شبكة الطائفية التى مقرها فى أمريكا على الإنترنت قضية ما إذا كان من المقبول تعذيب الإرهابيين المشتبه فيهم إذا كانت المعلومات المنتزعة منهم يمكن أن تحبط هجمات فى المستقبل.

يجب أن يكون الطائفيون مرتابين من النظم السياسية المنظمة بطرق معادية، لأن السياسة المعادية تضمن أن سماع المصالح مقطعية (على سبيل المثال، حزب يمينى تسيطر عليه الشركات الكبيرة، وحزب يسارى تسيطر عليه النقابات العمالية)، بدلا من صوت المجتمع ككل. ومن ناحية الفئات التى مسحناها فى الفصل السابع، يجب أن يدافع الطائفيون عن نظام متوافق بدلا من الأنظمة البرلمانية المعادية.

يؤكد الطائفيون على أن الحكومة التوافقية تعمل لمصلحة المجتمع ككل، تظهر بقوة فى التفكير والممارسة السياسية فى شرق آسيا. ويمكن أن تكون النتيجة استبدادية، إذا فسرت المعارضة للإجماع الحاكم على أنها عرقلة لا مبرّر لها للنظام السياسى السائد. وبينما تعرض بعض المجتمعات الكونفوشيوسية الشرق آسيوية فى الحقيقة سياسة معادية (على سبيل المثال، كوريا الجنوبية وتايوان)، تسمح مجتمعات أخرى بالقليل إذا وجد فى طريقة المعارضة السياسية المنظّمة أو نقد الحكومة (الصين وسنغافورة). أسست اليابان نظامًا يحتكر بموجبه حزب حاكم واحد السلطة السياسية جوهريا ـ مع ذلك فإن الإستطاعة القيام بذلك بالارتباط مع «الانتخابات الحرّة التى يفوز بها الحزب الديمقراطى الليبرالى دائما. وتتحول شرعية الدولة فى مثل هذه الأنظمة إلى كفاءتها فى الوفاء بحاجات الشعب ككل. ولذا حتى عندما تلطف الاستبدادية بدرجة من الاعتناء لما هو فى مصلحة الشعب ، بدلا من حكّامهم (Ng-Quinn ـ ٢٠٠٦).

ـ الترويج للمبادئ الأخلاقية وبناء رأس المال الاجتماعى

ردّ الفعل المحافظ المعاصر ضدّ زيادات الليبرالية يبحث عن دولة تعمل عملا أفضل فى أن تغرس فى ذهن مواطنيها المبادئ الأخلاقية. وهناك أمثلة تاريخية، وبعض الأمثلة المعاصرة، لدول حاولت القيام بذلك بشكل مباشر جدا. يتحدث لندبلوم (Lindblom ١٩٧٧: ٢٧٦-٩٠) عن النظم التعليمية مثل ماو فى الصين الذى كرّس قدرًا كبيرًا من جهده فى أن يغرس فى ذهن شعبه أنواع القيم التى يعتبرها النظام مرغوبة، على الرغم من أن تهديد الإجبار لأولئك الذين لا يمتثلون

ليس فى الغالب بعيدا. (ومن الواضح أن المحافظين لا يوافقون على أنواع معيّنة من القيم اليسارية المتطرفة المرتبطة بماو). كان الثيوقراطيون المسيحيون فيما مضى معلمين إلى حد كبير وكان الثيوقراطيون الإسلاميون المعاصرون فى المملكة العربية السعودية وإيران ينظمون السلوك الأخلاقى بعناية كبيرة جدا. ويفرضون عقوبات صارمة على أولئك الذين لا يذعنون.

وجدت الديمقراطيات الليبرالية المعاصرة مثل هذا الأمر الأخلاقى من فوق أصعب كثيرا، بالضبط بسبب طبيعتها الأكثر تعدّدية. وهكذا فإن سياسات الإقناع بمزيد من المشاعر والسلوك الأخلاقى يجب أن تكون غير مباشرة. وفى الولايات المتّحدة، أدّى هذا إلى إجراءات سياسة معيّنة مثل «رفاهية العمل أو workfare»، والذى بموجبه يأتى الحقّ فى دفع الرفاهية للفقراء بالتزام أن تعمل معظم حياتك وتبحث بنشاط عن عمل عندما تكون عاطلا. والفكرة هى تقليل تبعية الفرد للقرار البيروقراطى، وخلق أفراد أكثر مسئولية فى المجتمع. انتقد المحافظون الأمريكيون طويلا سياسات الرفاهية التى تشجّع على نمو العوائل أحادية العائل بالتخلص من الحاجة إلى معيل ذكر (موراى ١٩٨٤). ومن هذا التحليل، فإن إحدى النتائج الرئيسية هى النسبة العالية من جرائم العنف بين الذكور الأفريقيين الأمريكان الشباب، الذين كبروا بدون وجود أىّ مثال ذكر مسئول. وعندما يتعلق الأمر بالجريمة، فإن سياسة «صفر تحمّل. zero tolerance» للإخلالات البسيطة التى بدأت فى مدينة نيويورك تحت رئيس البلدية «رودى جوليانى» تم تبنّيها على نحو واسع. والفكرة هنا هى إظهار أن أىّ درجة من السلوك الإجرامى أو الاجتماعى لا تطاق. والواعظون المحافظون يمكن أيضا أن يوحّدوا القوى مع بعض المؤمنين بمساواة الجنسين فى تمرير القوانين للحد من الخلاعة والدعارة _ على الرغم من أن جدول أعمال المحافظين الأوسع بطبيعة الحال معاد للمساواة بين الجنسين. تقدمت إدارة جورج دبليو بوش بـ «مبادرات أساسها إيمان. faith-based initiatives» توصيل الخدمات الاجتماعية المموّنة من الحكومة بواسطة المجموعات الدينية، التى ستقدم الأوامر الأخلاقية مع المنافع المادية للفقراء.

قد يزيد التنظيم الاجتماعى الأخلاقى سلوك المواطن المستقيم، لكن ماذا يمكن أن يعمل حول تدنى رأس المال الاجتماعى؟ ويقترح نقّاد تحليل إيطاليا بوتنم وآخرون (١٩٩٤) (بسخرية) أن من المهم للمجتمع أن يكون لديه تاريخ جيد. ذلك التاريخ الذى فيه الكثير من إرث الالتزام الاجتماعى والمزيّة المدنية التى يتم البناء عليها. وأصدر بوتنم (٢٠٠٠) نفسه نداء واضحًا للتجديد المدنى فى الولايات المتّحدة. ومع ذلك، فمن الصعب غالبا أن نرى بالضبط كيف يمكن أن يترجم هذا إلى محتوى سياسة عامّ، ما زالت السياسة التى يمكن أن تصدّ الاتّجاهات الاجتماعية القويّة أقل بشكل عام (تلفزيون، الإنترنت، انتشار مدينى وتوظيف النساء خارج البيت) وهى مسئولة فى عيون بوتنم لتجنّب رأس المال الاجتماعى. وعلاوة على ذلك، غالبا ما ينتمى الأفراد إلى جمعيات ليس لأنهم يريدون أن يكونوا أكثر تمدّنا، ولكن لأن الجمعية بها بعض الأغراض الأكثر أهمية بالنسبة لهم (سواء كان من ناحية المكانة الاجتماعية، أم تطوّير اتصالات عمل مفيدة، أم حماية ضدّ عدم أمان الوظيفة،أو تقدّم السياسة العامّة التى يفضّلونها). وغالبا ما تكون المساهمة فى رأس المال الاجتماعى ناتجًا ثانويًا لهذا العمل الدور الفعّال. لذا إذا لم يعتقد الأفراد بأنّ الارتباط بالآخرين سيخدم أىّ مصلحة شخصية، فمن غير المحتمل أن يقوموا به. ورغم ذلك يمكن أن تتبنى الحكومات سياسة عدم تدخل أكثر فى المجتمع المدنى للمساعدة على خلق «النوع الصحيح من الجمعيات» (Walzer ١٩٩٤)؛ والأشياء التى توحد المجتمعات بدلا من تفريقها، تخلق ما يسميه بوتنم (٢٠٠٠) «قامة جسّور» مقابل «ربط» رأس المال الاجتماعى. يجب أن تدعم الحكومة مجموعات مراقبة الأحيّاء وجمعيات المجتمع. لكن ليس (Ku Klux Klan) أو مجموعات طائفية أخرى.

ويجب أن نلاحظ أيضا جدول أعمال محافظ دينى يقاوم الطبيعة العلمانية للدولة. على الرغم من أن جميع المحافظين ليسوا متدينين، والطائفية كفلسفة سياسية ليس من واجبها أن تشمل الدين. إنّ ارتباط الدين بالسياسة المحافظة ينحصر غالبا فى الولايات المتّحدة، حيث ينشّط المعارضة ضد الشذوذ الجنسى، والإجهاض وتعليم علم الأحياء النشوئى. وعلى الرغم من أن الولايات المتّحدة

دستوريا علمانية وليبرالية، كما يذكرنا «مونرو ـ Morone» (٢٠٠٣) ، فإنها أيضا أمة "تعاقب المخطئين"؛ كانت عرضة طوال تاريخها للرعب الأخلاقى والحملات الصليبية الدينية ضدّ الأقلّيات الشرّيرة.

ووراء هذه الوصفات لإعادة استخلاص المغزى الأخلاقى وإعادة بناء المجتمع ورأس المال الاجتماعى، فإن النظرات المحافظة للتغير السياسى منذ أن أكّد إدموند بورك على إصلاح محدود وتدريجى عموما، وعلاج مشاكل معيّنة بدلا من محاولة إعادة تشكيل المجتمع. ونتحول الآن إلى مذهب يعتبر محافظًا اسميا لكنه يتبنّى نظرة مختلفة وأكثر راديكالية نحو التغير السياسى.

المحافظية الجديدة

سوف نعالج جدول أعمال المحافظية الجديدة (neo conservatism) بشكل منفصل فى هذا الفصل، لأنه بالرغم من أن المحافظ جزء من اسمها، فإنها ترفض بعض العقائد الرئيسية لردّ الفعل المحافظ المتأصل فى المجتمع والإجماع والشكّ الذى ناقشناه حتى الآن. وكما وضعها فى عام ١٩٤٨ بول وايريك (Paul Weyrich)، أول رئيس لمؤسسة التراث وأخيرًا رئيس مؤسسة الكونجرس (Free Congress Foundation الحرة: «نحن مختلفون عن الأجيال السابقة من المحافظين، ونحن لم نعد نعمل لإبقاء الوضع الراهن. نحن راديكاليون، نعمل من أجل قلب هيكل السلطة فى البلاد».

المحافظية الجديدة تجعل بعض المعتقدات المحافظة الرئيسية راديكالية، لكنها ترفض التأكيد المحافظ التقليدى على الإصلاح التدريجى المتناغم مع تعقيد الوحدة العضوية للمجتمعات. وعلاوة على ذلك، فإنها تعتنق بحماسة بعض سمات الليبرالية والديمقراطية التى كان محافظون آخرون منزعجين منها بصفة تقليدية. وهى تنبذ التأكيد الطائفى لخصوصية التقاليد الثقافية لمصلحة العقيدة الخلاصية الأخلاقية التى يعتقد أنها حقّ العالم بأكمله. وبرز هذا المذهب فى عام ٢٠٠٣، بغزو العراق بقوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة، والذى بُرّر جزئيا على أساس أنّه سيجلب ديمقراطية للشرق الأوسط. لكن جذور المحافظية

الجديدة يمكن أن توجد فى الحقيقة فى تشخيص بعض أمراض المجتمع الأمريكى وسياساته الداخلية.

- أهداف المحافظية الجديدة.

تبدأ المحافظية الجديدة بنقد محافظ قياسى لفقد الغرض الأخلاقى المشترك فى العالم الحديث (انظر على سبيل المثال: Kristol ـ ١٩٨٣). تعلّم بعض دعاتها البارزين هذا الدرس أولا من الفيلسوف السياسى «ليو شتراوس Leo Strauss»، الذى ألهم جيل الطلاب الموهوبين فى جامعة شيكاغو من الأربعينيات إلى الستّينيات بحكايات الحكمة الخالدة للمفكّرين السياسيين العظماء. وبدلا من الدعوة لجدول أعمال طائفى أو رجوع من جانب كلّ المجتمعات إلى تقاليدها الخاصة، يعتنق المحافظون الجدد ليبرالية حديثة وديمقراطية بشكل انتقائى (Williams، ٢٠٠٥ :٢١١-٢١). وهم يرفضون تأكيد الليبرالية على المصلحة الشخصيّة الفردية وتعدّدية المصالح الاجتماعية، وأيضا فكرة أن الديمقراطية مجرد طريقة لتجميع المصالح المادية. وبدلا من ذلك، يريدون استعادة الجانب الأكثر بطولية من الليبرالية. وهنا يمكن أن يشيروا إلى رواية آدم سميث عن المبادئ الأخلاقية التى طوّرها فى القرن الثامن عشر. ويحتفل ليبراليو السوق بسميث على أنه أبّ السوق الحرّة، لكنّه اعتقد أيضا أنّ المجتمع التجارى الناجح يتطلّب مشاعر أخلاقية واسعة الانتشار، والتزامًا بقيم المجتمع والاهتمام بعافية الآخرين التى تقدم الغراء الاجتماعى الضرورى (Williams ـ ٢٠٠٥ : ٢١٥-١٦). لكن المحافظين الجدد يذهبون أبعد من سميث فى المجادلة بأن مثل هذه الالتزامات نحو المجتمع لا يمكن أن يلهم إلا إذا كانت هناك درجة من مشروع وطنى مشترك ـ شىء يستحق النضال والتضحية من أجله.

ويوجد هنا صدى واضح لتقليد التمسك بمبادئ وسياسة الحزب الجمهورى الأمريكى الذى يمتد للوراء إلى روما القديمة، حيث يعتبر المواطنون الجمهوريون مجموعة من الأنداد الواثقين، المسلّحين والمستعدين لمواجهة العالم، فى مأمن معرفة نظامه السياسى المتفوّق، ويحتقرون النماذج السياسية الأخرى. وينظر إلى

المشروع الوطنى الأمريكى على أنه تأسس على مدى ٢٠٠ سنة. على أنه المشروع الذى يجلب الحريّة والديمقراطية للعالم. ولذا فإن المحافظين الجدد هم وطنيون أمريكان. لكنّهم يعتقدون أنّ القيم الأمريكية هى أيضا قيم عالمية، حقّ لكلّ شخص، وأنّه دائما من المصلحة الوطنية الأمريكية تمديد هذه القيم إلى بقيّة العالم. وعلى نحو مماثل، من الخطأ التسامح مع أولئك الذين يحملون قيمًا معادية لليبرالية وضدّ الدّيمقراطية، سواء كانوا فى الداخل أم فى الخارج. ويمكن تفسير نهاية الحرب الباردة فى الثمانينيات على أنها انتصار لهذه المثالية، حيث انهارت الشيوعية السوفيتية تجاه الالتزام الثابت فى النهاية نحو المبادئ الليبرالية والديمقراطية، والتى قادتها حديثا إدارة ريجان. والمحافظون الجدد ليس لديهم شىء سوى ازدراء مؤسسة دولية مثل الأمم المتّحدة والاتحاد الأوروبى، التى يعتقدون أنها تراوغ تجاه الشرّ وتتساوم مع الأنظمة الاستبدادية (Frum and Pearl ٢٠٠٣). وهم يحتقرون أيضا خصومهم فى مؤسّسة السياسة الخارجية فى الولايات المتّحدة، التى بحثتْ فى الماضى عن حلفاء استبداديين فى «الحرب الباردة - cold war» . رجع بعض هؤلاء الحلفاء فى النهاية ليعضّوا الولايات المتّحدة. والأكثر شهرة على شاكلة «أسامة بن لادن - Osama bin Laden»، وانبثاق «الراديكالية الإسلامية - Islamic radicalism» من المملكة العربية السعودية وهؤلاء الذين قدمت لهم الولايات المتحدة الأمريكية السلاح لمحاربة الغزو السوفيتى لأفغانستان.

بعد الحرب الباردة، أصبحت أكثر دول العالم تحكم بأنظمة ديمقراطية ليبرالية. على الرغم من أنه لا تزال هناك أجزاء كبيرة من العالم تعيش تحت الدول القمعية. لكن المحافظين الجدد وجدوا من الصّعب تعبئة الأمريكان لأىّ مشروع وطنى جديد فى غياب أىّ خصم واضح. وقد جادلوا بأنّ الولايات المتحدة الأمريكية يجب أن تستعمل قوّتها العسكرية فى إعادة تشكيل العالم، خصوصا فى البيان العام ٢٠٠٠ لإعادة بناء دفاعات أمريكا الذى نشره مشروعهم لمجلس خبراء القرن الأمريكى الجديد، لكنّهم تلقوا دعما قليلا من خارج دائرة المثقّفين. وتغير كلّ هذا بعد الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١، وهى الفرصة التى اغتنمها

على الفور المحافظون الجدد بالوصول والتأثير على رئاسة جورج دبليو بوش. فقد أصبح الإرهاب الدولى الذى يدعمه التطرف الإسلامى العدو الجديد. ورغم ذلك كان المحافظون الجدد مهتمين بمواجهة وتغيير الدول بدلا من «الشبكات الإرهابية terrorist networks»، ولذا نظّموا احتلال العراق فى ٢٠٠٣. وربما كان العراق اختيارا شاذًا بعض الشيء، على أساس أنّه كان نظاما علمانيا بدون روابط مع «الإرهاب الإسلامى ـ Islamic terrorism». لكن العراق كان فى البداية بيعا سهلا نسبيا للشعب الأمريكى، من خلال امتلاكه المزعوم لأسلحة الدمار الشامل (weapons of mass destruction) التى يمكن أن ينشرها لتهديد الولايات المتّحدة، الشخص الديكتاتورى جدا لنظام صدام حسين (Saddam Hussein's regime) والتاريخ الحديث لحرب الخليج ١٩٩١، عندما هزم التحالف بقيادة الولايات المتحدة غزو العراق للكويت. ولم يكن المحافظون الجدد مهتمين فى الحقيقة بأى من هذه الأشياء. بالأحرى، أرادوا أن يظهروا أن الديمقراطية الليبرالية الصديقة الأمريكية يمكن أن تنشأ فى مجتمع عربى، ومن ثم يبدأ تحويل «الشرق الأوسط ـ Middle East» ككل إلى منطقة الديمقراطية، والرأسمالية، والاستقرار السياسى.

ـ النقد المحافظ للمحافظية الجديدة

كان الزعم المحافظ الجديد هو أنه بإزالة ديكتاتورية العراق سوف يؤدى على الفور تقريبا إلى ازدهار الديمقراطية العراقية. وباستعادة الأحداث الماضية والتأمل فيها كان هذا الزعم خاطئا جدا، لكن بدقة أكثر كان متناقضا جدا مع جملة التفكير المحافظ فى القرنين السابقين. ولهذا يمكن أن نجد عددًا من المحافظين الأمريكيين البارزين معارضين احتلال العراق. ولجلب الديمقراطية للعراق يتطلّب إمكانية هندسة اجتماعية على نطاق ضخم. والذى حدد نكرانها المحافظية التقليدية. وبدلا عن ذلك، يجب أن يفترض المحافظون الجدد أنّ الديمقراطية هى الحالة الطبيعية لكلّ المجتمعات، التى بالنسبة لهم ستظهر بسعادة وبسهولة حالما أمكن التخلص من الديكتاتورية كما صرح فى النهاية فرانسيز فوكوياما المحافظ الجديد السابق (فوكوياما ٢٠٠٦). وثانى هذه المزاعم

صعب مثل الزعم الأول، على أساس أن أكثر المجتمعات البشرية والدول طوال التاريخ، لم تكن ديمقراطية، ومن الصعب بشدّة الإبقاء على أن الديمقراطية بشكل ما طبيعية. وسوف تكون هذه فرضية شاذّة خصوصا بالنسبة للمحافظين التقليديين، من خلال الاختلافات فى التقاليد الوطنية التى يؤكد عليها دائما هؤلاء المحافظون .

هذه الاختلافات الكبيرة المكتوبة فى قلب أطروحة صامويل هنتينجتون (١٩٩٦) «صراع الحضارات»، والتى من خلال عدستها يمكن أن يفسر الصراع بين الإسلام الراديكالى والغرب أيضا. كان هنتنجتون محافظا - لكنه لم يكن محافظا جديدا. اعتقد أن العالم يقسّم على نحو متزايد إلى عدد من الكتل الحضارية، كلّ بتقاليده السياسية الخاصة. وتساعد الديمقراطية الليبرالية وحقوق الإنسان على تعريف الحضارة الغربية، لكنّها ليست نماذج عالمية، وليست فى البلاد فى الحضارات الأخرى، وليست فى الإسلام، العالم المسيحى الأرثوذكسى الشرقى، أو اليابانى، الصينى، الأفريقى، والحضارات الهندوسية. جادل هنتينجتون بأنّ الغرب بشكل خاص يجب ألا يتدخّل فى النزاعات الداخلية فى الحضارات الأخرى، وما زال الأقل أن يحاول إعادة تشكيل مجتمعاتها على طول الخطوط الغربية (١٩٩٦: ٣١٦) مثل هذا التدخّل لا يمكن إلا تكون له نتيجة إثارة النزاع بين الحضارات (وفى أحد سيناريوهاته، يحرّض على حرب عالمية). وهكذا فإن الصنف المعين لهنتنجتون للمحافظية يجب أن يستثنى مغامرات مثل احتلال العراق.

ويجب على الطائفيين أيضا أن يعارضوا مجازفة المحافظين الجدد. وضدّ كلا من هنتينجتون والمحافظين الجدد، الطائفى أميتيا إتزيونى البارز (٢٠٠٦) يجادل بأنّ الانشقاق الحقيقى فى العالم ليس بين الديمقراطيات والدكتاتوريات الليبرالية (كما يعتقد المحافظون الجدد) أو حضارات (كما يعتقد هنتنجتون)، لكن بالأحرى بين المعتدلين والراديكاليين داخل الكتل «الحضارية». يؤمن المعتدلون بالإقناع، بينما يؤمن الراديكاليون (سواء كانوا محافظين جدد أم إسلاميين راديكاليين) بالإجبار والعنف. ونظرة إيتزيونى إلى العلاقات الدولية تتضمّن

توحيد المعتدلين ليوقعوا على اتفاقيات دولية - والتى تتضمّن حكومات غير ليبرالية معتدلة ولكنها لا تؤمن بحقوق الإنسان أو الديمقراطية.

بحسب الظاهر، فإن التمرّد والإرهاب والحرب الأهلية فى العراق بعد ٢٠٠٣، تشكل تزييفًا واضحًا لمذهب المحافظين الجدد. وبحلول ٢٠٠٦، فإن أمل المحافظين الجدد للمواطنين الأمريكان أن يتوحدوا فى ترقية مستقيمة للمثل الديمقراطية فى الكفاح الدولى قد انتهى، حيث تحول الرأى العام الأمريكى بحزم ضدّ التدخّل الأمريكى فى العراق. وعلاوة على ذلك، فإن الرأى العام ورأى النخبة تقريبا فى كل مكان فى العالم انقلب على الولايات المتّحدة، بدلا من الانضمام إلى إدارة جورج دبليو بوش فى حملته الصليبية. وبعض المحافظين الجدد. وبشكل خاص فوكوياما (٢٠٠٦)، أنكر فى الأساس فى مواجهة هذه الحقيقة. وآخرون، مثل «ريتشارد بيرل - Richard Perle» فى مقابلة ٢٠٠٦، مع مجلة فانيتى فير) جادل بأنه لم يكن هناك شىء خاطئ فى المذهب - فقط الطريقة العاجزة التى طبّقت فى العراق (انظر أيضا Muravchik - ٢٠٠٦). لكن الهروب الأخير يتناقض مرة أخرى مع جوهر المبادئ المحافظة، لأن المحافظين الحقيقيين يؤكدون دائما على أنّ دروس التجربة دليل أفضل بكثير للتنفيذ من تخمين نظرية، على الرغم من أن النظرية قد تبدو رائعة وجذابة على الورق.

الخاتمة

الظهور المدهش والهبوط المدهش على حد سواء للمحافظية الجديدة الأمريكية من أوائل منتصف سنوات ٢٠٠٠، يجب ألا يحجب القوة الدائميّة لردّ الفعل المحافظ ضدّ طبيعة الدولة الديمقراطية الليبرالية المعاصرة. ولكن بوصفات السياسة المحافظية الجديدة التى دحضها اختبار التجربة، يجد المحافظون عتلات أقل للسياسة والتغيير المؤسساتى للاستناد عليها. وهكذا فإن نظرية محافظية عن الدولة تجىء مشابهة للبيئية ومساواة الجنسين (التى تشتَم منها خلاف ذلك عموما) على الأقل فى طريقة واحدة مهمة: إنّ النقد قوى، لكن جدول الأعمال للتغيير العملى ضعيف.

كان المحافظية من الناحية التقليدى أكثر ملاءمة عند الدفاع عن الوضع الراهن المقنع عموما ضدّ الاقتراحات للتغيير الجذرى، وهكذا ظهر كيف نجحت طوال قرنين (وأكثر نجاحا فى المملكة المتّحدة). ولكن عندما يجد المحافظون أن الوضع الراهن نفسه أصبح غير مرض، فقد أصبحوا أقل ثقة وأكثر انقساما حول ما يعمل. والمحافظون فى منعطف القرن الحادى والعشرين رأوا وضعًا راهنًا سياسيًا فى الديمقراطيات الليبرالية انحل بهبوط المجتمع ورأس المال الاجتماعى، وصعود العلمانية، وأصبح حقوق الإنسان العالمى عبثا، والتعدّدية، وتعددية الثقافات، ودولة الرفاه امتدت أكثر من اللازم، مساواة جنسين، وتسوق الدولة ونمو الحكومة العالمية التى تتجاوز التقاليد الوطنية. وبالرثاء وانتقاد هذه الاتّجاهات بسيط نسبيا، وكان المحافظون بلغاء فى نقدهم. وتطوير برنامج عملى لإعادة دور هذه الاتّجاهات أمر فى غاية الصعوبة.

الجزء الرابع

ما بعد الدولة

مجرد فكرة أن الدولة هى النقطة المحورية لسياسة معاصرة، شهدت تحديا عميقا من اتّجاهين. الأول، من «ما بعد الحداثة ـ post-modernism» التى سنتناولها فى الفصل الثالث عشر. ويبحث المناصرون لما بعد الحداثة عن تقويض أيّة «قصص كبيرة» حول الدولة من النوع الذى تعرضه كلّ النظريات الكلاسيكية ـ كما فعل فى الحقيقة نقد الدولة للمنادين بالمساواة بين الجنسين، واختصاصيو البيئة والمحافظون. وبدلا من القصص الكبيرة، فسوف نحصل على محادثات معيّنة يمكن أن تبنى سياسة بتشكيلة من الطرق، والتى ظهرت فى العديد من الأماكن داخل وعبر المجتمعات. سوف نركّز بدرجة أكبر على روايات «ما بعد البنيوية ـ post-structural account» التى ترى المجتمعات الديمقراطية الليبرالية المعاصرة من ناحية «حكوماتية ـ governmentality» واسعة الانتشار التى تنشئ أفرادًا بأنواع معينة من الطرق، كرعايا منضبطين بشكل جيد من النظام الليبرالى، الذى قدرته على القيام باختيارات مستقلة ذاتيا. وهم والمناصرون لما بعد الحداثة لديهم الكثير من الأفكار حول كيف تشكل سياسة تعدّدية من المحادثات والهويّات ردّا على هذه المشاكل، على الرغم من أن البعض منّهم ليسوا متفائلين تماما بشأن فرص إنجازها عمليا.

تستلزم «العولمة ـ globalisation» الأهمية المتزايدة لتدفق الأموال والسلع والناس والأفكار عبر الأمة التى تراوغ على نحو مزيد من سيطرة الدولة. وعلى ذلك تعنى العولمة أنّ الإجراء السياسى الحقيقى لم يعد موجودًا على مستوى

الدول، التى تجبر على التصرّف بطرق معينة بالعمليات الاقتصادية العالمية بشكل خاص. وإحدى الاستجابات وجوب تعزيز النظم السياسية العالمية لكى تجارى القوى الاقتصادية العالمية. والاستجابة الثانية، تعيد التأكيد على قدرة الدولة على اختيار ما إذا كانت ستطبّق أو تقاوم قوى العولمة. وسوف نستكشف كلّ هذه القضايا ونتائجها للنظريات الثابتة للدولة فى الفصل الرابع عشر.

الفصل الثالث عشر

ما بعد الحداثة

يحبّ المنادون لما بعد الحداثة بعض الشيء مثل المحافظين الإشارة إلى السمات الفريدة للثقافات الخاصة، وينتقدون المبادئ والممارسات العالمية التى تمارس لقمع الاختلافات. ومع ذلك، فإن المناصرين لما بعد الحداثة على خلاف المحافظين، يرون أهمية قليلة أو لا يرون أهمية على الإطلاق فى أىّ تقاليد تميّز المجتمع ككل. وما زال الأقل أىّ مجتمع وطنى يرتبط بالدولة. ويرى المنادون لما بعد الحداثة مهمّتهم الخاصة بشكل رئيسى من خلال عرقلة التفاهمات الثابتة من هذا النوع، بدلا من تعزيز مثل هذه التفاهمات بطريقة المحافظين. غير أن هذه العرقلة عموما ليست باسم المبادئ العالمية التى تجذب الليبراليين، والمصلحين الديمقراطيين التداوليين والماركسيين والخضر والمؤمنين بمساواة الجنسين (على الرغم من أن بعض المفكّرين المبدعين يحاولون أن يمدّوا ما بعد الحداثة فى اتّجاه كلّ هذه المدارس الفكرية الخمس). ومدلول هذه العرقلة ليس واضحاً دائما. قدم مفكّرون مختلفون إجابات مختلفة، لكن العرقلة بقصد العرقلة هى إحدى الإجابات المحتملة.

فى هذا الفصل، سوف ندرج مدرسة «ما بعد البنيوية ـ post structuralism»، المرتبطة خصوصا بالفيلسوف الفرنسى «مشيل فوكولت ـ Michel Foucault» وأتباعه، تحت عنوان ما بعد الحداثة.

وفى حين أن ممارسى هاتين المدرستين يؤكدون على الاختلافات الدقيقة بينهم، فمن الخارج تشابهاتهم مدهشة جدا، فكلاهما فى الأساس وجهات نظر شكّاكة، تثير الشكّ حول أفكار التقدّم فى الشئون الإنسانية، وتلتزم بزعزعة أىّ

عقلانية مزعومة فى الحكومة الحديثة والدولة. وتزود ما بعد البنيوية ما بعد الحداثة بنظرية توضيحية عن الدولة من النوع الغائب بشكل واضح فى نقد المساواة بين الجنسين والخضر والمحافظين للدولة الديمقراطية التحرّرية (الذى ناقشناه فى الفصول السابقة). هذه النظرية التوضيحية تنتظم حول المفهوم الرئيسى «للحكوماتية ـ governmentality». ومع ذلك، فبناء أىّ نوع من البرامج الإيجابية للتغير السياسى وإصلاح الدولة الحديثة لمرافقة هذه النظرية التوضيحية سيظهر أنه صعب جدا، كما سنرى.

الأصول والفروض الأساسية

يمكن تتبع جذور ما بعد الحداثة كنظرية اجتماعية إلى ردود أفعال القرن التاسع عشر ضدّ التنوير والأفكار الحديثة، التى ترى أن المجتمع على نحو صحيح على أساس العقل ـ على سبيل المثال، الفيلسوف الألمانى «نيتشه ـ Nietzsche». ومع ذلك، كمدرسة فكر أكاديمية، لم تزدهر ما بعد الحداثة إلا فى الربع الأخير من القرن العشرين فى ضرب من مجالات العلوم الإنسانية وعلم الاجتماع، على الرغم من أن معقلها كان فى دراسات اللغة والأدب والثقافة. ولما أكدت ما بعد الحداثة شكّها نحو كلّ أنظمة الفكر الكبيرة، فقد ازدرى أتباعها أيّة تعبيرات مذهبية شاملة. وفى الحقيقة، عُرفت ما بعد الحداثة من قبل «جين فرانسوا ليوتارد ـ Jean-Francois Lyotard» (١٩٨٤) من ناحية «شكوكيتها نحو ما وراء القصص».

وما كان يعنى هذا فى الممارسة احتفالاً بتشكيلة من الأعراف الاجتماعية وطرق النظر والفعل داخل العالم. وبالتماثل، كان التاريخ مجردا من أىّ معنى واتّجاه. وقد جعل هذا الموقف ما بعد الحداثة على الفور على خلاف مع الماركسية، التى تبرز بطبيعة الحال ما وراء القصص، فى تصوير سيرها التاريخى الذى ينتج مجتمعًا رأسماليًا وبعد ذلك سقوطه على يد الطبقة العاملة. وغالبا ما كان الماركسيون والاشتراكيون الآخرون يردون بغضب ضدّ ما بعد الحداثة، التى اعتبروها خيانة للتراث التقدمّى لليسار. لكن أتباع ما بعد الحداثة يمكن أن يكونوا معادين بالمثل لأفكار التقدم الليبرالية التى تؤكد على التوسع الدائم لحقوق الإنسان والحكومة الدستورية، والأمن الشخصى والرخاء الاقتصادى. ونتيجة

لذلك، يعتقدون أنّ الدول الديمقراطية الليبرالية لا يجب تمجيدها، بل يجب انتقادها بسبب ميولها القمعية.

وحقيقة أنّ هناك استثناءات فى هذا التعميم الذى يتعلّق بمعارضة ما بعد الحداثة ضدّ الليبرالية يظهر مدى صعوبة التمسك بشدّة بهذه النظرة. وعلى سبيل المثال، فإن الفيلسوف الأمريكى «ريتشارد روترى ـ Richard Rorty» (١٩٨٣) يصف نفسه بأنه «ليبرالى برجوازى ما بعد الحداثة»، يفضّل أسلوب الديمقراطية الليبرالية الأمريكى على أساس أن مقارنته بالنظم السياسية الأخرى، يسمح بازدهار تشكيلة من المفاهيم عن العالم. وهنا يربط روترى ما بعد الحداثة بالتعدّدية؛ ونوع التعدّدية الحرجة التى تعرضنا لها بإيجاز فى الفصلين الثامن والتاسع يظهر أنّ هذا النوع من التقارب معقول.

ما بعد الحداثة ليس مجرد نظرة إلى نظرية اجتماعية ونقد أدبى، إنها أيضا تفترض الاستحواذ على شىء عن العصر الحاضر.

وإذا عرفت الحداثة من ناحية التبرير العقلانى للترتيبات الاجتماعية والسياسية، فإن التطبيق العالمى للعقل فى الشئون الإنسانية، والحكومة الدستورية، مجموعة مألوفة من الحقوق الفردية، والعمل الفردى، والتقدّم، والاقتصاد المستند على العلم والتقنية، حينئذ ترى ما بعد الحداثة مهمّتها كعدم استقرار لهذه المجموعة. وتسعى ما بعد الحداثة إلى نسبية هذا الموقف؛ ولإظهار ذلك، فإنها مجرد طريقة واحدة للوجود فى العالم، وليس بالضرورة أفضل من الأنواع الأخرى من الترتيبات الاجتماعية. وبالنسبة لأتباع ما بعد المتحررين هناك طرق متعدّدة للمعيشة وتفسير العالم. وعمليا، فإن أتباع ما بعد الحداثة غالبا ما يتمتعون بامتياز منظور أولئك المضطهدين من الأنظمة المهيمنة، سواء كانوا شعوبًا أصليين، وشواذًا وسحاقيات، عرقية وأقليّات عرقية، والمعوّقين ـ ولكن نادرا ما يكونون طبقة اجتماعية تابعة كان منظورها المدخل للماركسيين (انظر الفصل الرابع). وهذا السهو للطبقة العاملة أثار عداء الماركسيين بدرجة أكبر.

ما بعد البنيوية

ما بعد البنيوية مدرسة «بعد» فكرية تشبه ما بعد الحداثة فى تقييمها الشكّاك لنعم الحداثة. ومحبّوها النظريون من المحتمل أن يبرزوا الاختلافات ما بين هاتين المدرستين الفكريتين، لكن بالنسبة للغرباء فإن عمومهم يظهرون بسهولة أكثر. وترتبط ما بعد التركيبية بميتشل فوكولت، «فيلسوف الذى برز أولا بتواريخه أو علوم أنساب الجنون والطبّ والجنس. ولكن لم يكن أوليا فى السياسة أو الدولة. كان فوكولت مهتما بشكل رئيسى بكشف البناء الاجتماعى للأفكار المسلم بها عن المرض، والمرض العقلى، والجنس وهلم جرا. ومن خلال الاستفادة بالإدراك المتأخر لقرون عديدة، والتصنيفات القديمة للأمراض والحالات العقلية ومعالجتها، يمكن أن يبدو غريبا جدا. لكن فوكولت ما زال يرى نفس القوى الاعتباطية والقمعية تعمل فى تعريف ما يشكّل الحكمة المتعارف عليها والحسّ العام فى عالم اليوم. والتاريخ بالنسبة لفوكولت غالبا ما يكون استعراض الفهم القمعى (محادثات). بالتأكيد التقدّم من النوع الذى التزم معظم الديمقراطيين الليبراليين والماركسيين ببطلانه. وما يشبه التقدّم هو فى الواقع مجرد سرد أحداث الماضى المصممة لخدمة بعض المصالح القوية فى الحاضر؛ ويرى أن النظام المهيمن حاليا هو النظام العقلانى.

فى النهاية، حوّل فوكولت انتباهه إلى السياسة والدولة، التى ترجمها فى ضوء مفهوم سمّاه الحكومية «governmentlity». وسوف سنعالج تفاصيل هذا المفهوم بعد قليل. والآن تكفى ملاحظة الاستمرارية بين التحليلات الفوكولتية للجنون، والمرض، والجنس، والسياسة. فى كلّ حالة، فإن الحقيقة المهيمنة هى أحد المفاهيم المستبدةّ المشاركة على نطاق واسع وأن مهمّة التحليل النسبى الكشف عنه وإخراجه عن توازنه.

يشارك أتباع ما بعد الحداثة المحافظون والماركسيون ازدراء الفكرة الليبرالية بأن الأفراد الأحرار والعقلانيين هم وحدات البناء للمجتمع والسياسة. وبدلا من ذلك، فإن الأفراد هم كثير جدا نتاج القوى الاجتماعية. وبالنسبة لما بعد البنيويين، فإن العالم الاجتماعى يتشكل دائما بالمحادثات. ويعرف الحديث ليس فقط من ناحية ميدان التنافس فى الكلام، ولكن من ناحية مجموعة افتراضات

مسلم بها. تكيّف تلك الافتراضات الطريقة التى يتكلم بها الأفراد، ويعتقدون ويتصرّفون. وليست هناك عقلانية يمكن أن تقيّم بشكل انتقادى محتوى حديث معيّن من الخارج، لأن العقلانية ذاتها تتشكل ضمن المحادثات. كما وضعها فوكولت (١٩٧٢: ٢١٦) «لا شىء يكون له أىّ معنى خارج الحديث». ويتكلّم ما بعد البنيويين عن تشكيلات القوى المعرفية. والمعرفة التى تتولّد فى ذلك المكان تخدم دائما بعض المصالح المعيّنة. وعلى سبيل المثال، فإن الحديث الذى يعرّف السلوك السياسى الراديكالى بأنه منحرف وشاذّ نفسيا يخدم الوضع الراهن السياسى. وفى الحقيقة هكذا عرفت الراديكالية المحلية فى السياسة الأمريكية وعلم السياسة فى ذروة الحرب الباردة (انظر، على سبيل المثال، Almond ـ ١٩٥٤).

تعمل المحادثات لكى تنظّم الانتباه فى إتّجاه معيّن، ومن ثم يكون بعيدا عن اتّجاهات أخرى. وعلى سبيل المثال، عندما يتعلق الأمر بشئون بيئية، فإن الحديث عن سلوك بيئى مسئول يكون واسع الانتشار فى المجتمعات الغربية المعاصرة. وهذا يتضمّن إعادة تدوير المخلفات، تقليل توليد النفايات، تركّيب العزل فى البيوت، استخدام المواصلات العامة على قدر الإمكان، حفظ الوقود والمياه، التعاون مع مجموعات الضغط فى حفظ البريّة وهلم جرا. وبالنسبة للشكّاك بعد البنيوى، فإن هذا النوع من الحديث ذاته شكل من أشكال الانضباط، «بيئية ـ environmentlity» (لوك ١٩٩٧) التى تصرف الانتباه بعيدا عن الأسباب البنيوية للانحطاط البيئى التى تعتبر جوهرية فى الاقتصاد السياسى الرأسمالى. لذا فما يبدو كفرد ومجتمع حميد وعقلانى يستجيب إلى الأزمة البيئية هو فى الحقيقة شكل من أشكال السيطرة الاجتماعية.

والآن، ليس من الضرورى أن تكون المحادثات قمعية ـ لكن نوع التاريخ الذى سرده ميتشل فوكولت وأولئك الذين اتبعوا تقليده من المحتم أن يتعاملوا مع المحادثات بهذه الشروط. ومجموعة المحادثات التى تميّز عصرًا تاريخيًا معيّن يشار إليها بمعرفة (episteme). ولذا على سبيل المثال فإن العصر الحديث الذى بدأ فى أوروبا فى القرن السابع عشر يعرض وجهات نظر معيّنة عن العلم، والتقنية، عقلانية الوسائل والأهداف، العلمانية، مبادئ أخلاقية الفرد، حقوق الإنسان والمنافسة الاقتصادية التى تبدو لليبراليين تقدمّية ـ ومع القرون التالية

تصبح محسّنة، ومع ذلك فلا تزال غير متقنة. لكن الليبراليين ينظرون إلى هذه المعرفة (episteme) من الداخل، لذا ليس من المفاجئ أن يفضّلوها. وإلى ما بعد البنيويين (structuralists)، فإن هذه الحداثة ببساطة موضوعات من علوم معرفية بطرق جديدة. وتعنى الحقوق والمسؤوليات الفردية بشكل رئيسى أنّ الفرد يستلهم فكرة قمعه بمواجهة نوع معيّن من المسئولية الأخلاقية والذى يخدم النظام المهيمن. وتهمّش المعرفة (episteme) الحديثة كلّ أنواع أنماط السلوك البديلة، بتصنيفهم على أنها شاذّة من الناحية النفسية أو السريرية. وقد يتضمّن هذا نظرات بديلة، للجنسانية مسعى السرور، وتمرّدًا ضدّ المدرسة، العمل، أو السلطة السياسية.

وفى الجزء الأكبر، تعامل ما البنيوية الأفراد كما لو كانوا فى قبضة المحادثات من القوة بحيث إنهم لا يدركون حتى وجود المحادثات موضع السّؤال، الذى يقبل على أنه طريق طبيعى للعالم. ويوجد تشابه هنا مع الأفكار الماركسية عن الوعى الخاطئ المغروس فى الطبقة العاملة (أو الطبقات التابعة الأخرى) بواسطة البرجوازى (أو الطبقات المهيمنة الأخرى) (انظر الفصل الرابع). إنّ الاختلاف هو أنه بالنسبة للماركسيين، من المحتمل لأعضاء الطبقة العاملة أن يروا من خلال هذا الوعى الخاطئ ويصلوا إلى وعى بوضع طبقتهم الحقيقى. وبالنسبة لما بعد البنيويين (structuralists)، ليس هناك وعى حقيقى - مجرد محادثات أخرى قد تكون متوفرة أحيانا، لكن من المحتمل أن تكون غير متوفرة. وفى حين أن مقاومة المحادثات المهيمنة تبدو معقولة (انظر ما يلى)، فإنها مسألة أكثر صعوبة عن المقاومة الماركسية للوعى الخاطئ، لأن المحادثات المهيمنة متشرّبة بعمق فى روح المجتمع وأفراده. حتى أولئك الذين يرون أنفسهم راديكاليين قد يتبنون فى الحقيقة أكثر سمات الحديث المهيمن. وعلى سبيل المثال، فى ضوء ما بعد الحداثة، يشارك الماركسيون الليبراليون التزامات قوية بالتصنيعية، والنمو الاقتصادى، العقلانية العلمية والعلمانية - وجميعها أساسية لطبيعة الحداثة المستبدة.

يقبل أنصار ما بعد الحداثة عموما هذا النوع من التصور للطبيعة المقيدة للحداثة. لكنّهم قد يرون الحداثة ذاتها على أنها خارجة، أو على الأقل لها

ذرائعها الخلاصية المكشوفة، بحيث تصف ما بعد الحداثة أيضا بأنه عصر تاريخى صاعد أيضا، وليس مجرد مدرسة فكر. ويؤكد أنصار ما بعد الحداثة على الطرق المتعددة للمواجهة، والتقييم والتصرّف فى العالم. لذا عندما يدرس الأدب، لا توجد طريقة صحيحة واحدة لقراءة النصّ وتقييمه؛ إذ يعتمد كلّ شىء على وجهة نظر المراقب. عندما يتعلق الأمر بالعلم، يمكن أن يمنح العلاج الشمولى موقفًا مساوًا للعلم الاختزالى الحديث. وعندما يتعلق الأمر بالسياسة، فما يبدو حرية أو مؤسسات محايدة لليبراليين يمكن أن يبدو ظلمًا للأقلّيات الجنسية، والمؤمنين بمساواة الجنسين المتطرفين والشعوب الأصلية. يحتفل أنصار ما بعد الحداثة بالمفاهيم الهامشية عموما كبدائل للوضع الراهن (القديم) للحداثة. وقد بدأت فكرة الانتقاد فى دراسات الأدب كطريق لكشف الالتزامات السياسية الضمنية فى النصوص مثل الروايات أو القصائد. لكن السياسة أيضا يمكن أن تحلّل. وعلى سبيل المثال، عادات برلمانية قد تظهر أنها تميز الأسلوب الكلامى القديم، لطبقة الذكور الراقية. وعندما انتشرت بواسطة زعماء شركات، فإن حديث التنمية المستدامة فى الشئون البيئية قد يظهر أنه يساوى «المستدامة» بالمستمرة، و«التطور» بالتنمية. ولذا تكون فارغة فى النهاية من المحتوى البيئى الحقيقى (Torgerson ـ ١٩٩٥).

المجتمع والسياسة

يظهر التحليل الأكثر شمولا للسياسة والمجتمع فى تعبير ما بعد البنيوية فى فكرة ميتشل فوكولت (١٩٨٢، ١٩٩١) عن الحكوماتية. وهذا المفهوم له نتائج كبيرة لعلاقة الدولة بالمجتمع، ولكن ليس بأىّ طريقة تقليدية، لأنه يذوّب الدولة والمجتمع فى بعضهم البعض. ويدمج تعبير الحكوماتية «الحكومة والرشد والعقلانية. والحكومة فى هذا الضوء هى ما اسماها فوكولت عيّن «تصرّف التصرّف»، حيث إنّ التصرّف الثانى هو السلوك الفردى. وتلك العملية فى كل مكان: وهى ليس شيئا تفعله الدولة إلى المجتمع، لكن بالأحرى أنها عملية تتخلّل المجتمع، وتتضمن تلك القطع من المجتمع التى اعتيد على تسميتها بالدولة. وتمضى الحكوماتية فى العوالم التى يمكن أن يعترف بأنها سياسية (المنافسة الحزبية والتصويت والانتخابات، والنقاش على محتوى السياسة العامّة). لكنّها

موجودة على حد سواء فى عوالم الحياة التى لا تصنّف عادة على أنها سياسية، مثل الدين، وصحة الفرد ومبادئ الأخلاق والطبّ وعلم النفس. ويسهم الاقتصاد فى أخلاقيات الانضباط الذاتى، والعمل الشاقّ، والتحسين الذاتى، والمثابرة ودقة المواعيد المغروسة بتجربة الأسواق». ولا يتطلب «تصرّف التصرّف» ممارسة أو تهديدًا بالقوة. وبدلا من ذلك، تراقب الأفراد والمجموعات وتنظم سلوكها. وللمفارقة، حينئذ، فإن الإنضباط المفروض من الحكوماتية يتطلّب بالفعل الظهور والشعور بالحرية (Brown ـ ٢٠٠٦ ، ٧٣). وقد تكون القوانين التى أعلنتها الحكومة موجودة ، لكن الأكثر أهميّة هى كلّ العمليات الدقيقة غير المرئية التى تبقى الأفراد فى الخطّ.

وفى هذا التعبير، فإن القوّة واسعة الانتشار وماكرة. والقوّة ليست شيئا يمارسه الممثل (أ) على الممثل (ب) ليجعل (ب) يتوافق مع رغبات(أ). وبدلا من ذلك، فالقوّة منتشرة فى كلّ المفاهيم التى تشكل حياة الناس. هذا الانتشار للقوّة ليس مع ذلك ديمقراطيا، لأنه يأخذ بشكل نموذجى الشكل التأديبى والقمعى. وسوف تخدم بعض المصالح، وسوف تكون مصالح أخرى. وبشكل خاص، فأولئك الذين قد يعرقلون النظام السياسى والاقتصادى الراسخ يجعلونهم يبدون شواذًا ولا عقلانيين. لذا فمن يستفيدون من شروط مادية من النظام المؤسّس يستفيدون أيضا من هذه القوّة المستفيضة؛ لكنّهم فى الحقيقة ليسوا مضطرين لعمل أىّ شىء للإبقاء على الاستفادة.

وفى هذا الضوء، لا تزال الدولة موجودة، لكن الدولة، ومن ثم نظرية الدولة، تكون «لا مركزية» (براون ٢٠٠٦: ٧٢). فلم تعد الدولة مكان السلطة السياسية، وبدلا من ذلك، الدولة مشبكة أيضا فى عمليات الحكوماتية الأوسع. انتقد فوكولت هوس النظرية السياسية المستمر المزعوم بالبناء وتقييد سيادة الاقتصاد السياسى. وقد أوصى بأنّ النظرية السياسية يجب أن «تقطع رأس الملك» وتوقف هذا الهوس. بدلا من ذلك، يجب أن يكون التأكيد على «الفيزياء الدقيقة» microphysics» للسلطة ـ كلّ الممارسات التى من خلالها تبنى القوّة ويحتفظ بها. وقد تتضمن هذه الممارسات مجموعة من الإحصائيات لمراقبة عافية السكان على وجه الإجمال، التدريس، والفئات التى تصنف السكان لأغراض السياسة

الاجتماعية، العمليات التى تحول الأفراد إلى مستهلكين، الآليات التربوية التى تبين كيف يشعر الناس حول أجسامهم وهويّاتهم. ويضع «دين وهندس ـ Dean and Hindess) ١٩٩٨ دليلاً لتشكيلة من هذه الممارسات فى الحكومة الاسترالية، التى تتضمن (على سبيل المثال) سياسة رفاهية تحاول جعل المستفيدين منها مثل ممثلى السوّق، التعليم الذى يخلق متملقى شركات ومستهلكين بدلا من مواطنين، وسياسات نحو الناس الأصليين الذى يحاولون جعلهم أكثر شبهها بالمستوطنين.

ويبدو أنه لا توجد حدود لما يمكن دراسته تحت عنوان الحكوماتية، فالممارسات ذات العلاقة متعدّدة ومعقّدة، ومؤسسات الدولة ليس لها دور فريد فى كل هذا، وبالتأكيد فإن المؤسسات المنفصلة للدولة لا تسيطر على المجتمع. هناك أشياء يمكن أن تؤديها أجزاء فى الدولة - على سبيل المثال، فى تحديد كيف تجمع إحصائيات السكان. لكن نفس الوظائف يمكن أن يؤديها فاعلون غير حكوميين ـ على سبيل المثال، جمعية مهنية من الخبراء الإحصائيين، أو أكاديميون أو صحفيون. وتندمج السلطات الرسمية للحكومة مع كلّ أنواع العمليات غير الرسمية لتشكيل حكم المجتمع (روز ـ ١٩٩٩). ويمكن أن تكون العمليات ذات العلاقة شديدة المراوغة وغير محدودة.

لكن بعض ممارسى نظرة الحكوماتية قد أجروا ارتباطات مع فكرة شبكات الحكم التى ناقشناها فى الفصل السادس. لذا يقترح «سورنسين وتورفين ـ Sorensen و Torfing (٢٠٠٧) أن إحدى الطرق لتفسير الحكومة المشبكة على أنها تطوير الحكوماتية ، حيث تستخدم الشبكة كموقع لإحداث التزام سلوكى، وتقليل الحاجة للممارسة العلنية للأشكال الأكثر تقليدية للسلطة التى تمارسها الحكومة. والشبكات، مثل الحكوماتية، خليط من الممثلين الخاصّين والعوام، وسمة متفرقة ومسئولية مراوغة غالبا لإنتاج النتائج الجماعية.

ـ هل هى نهاية للتقدّم

هل نوع الحكم الذى عرفته مدرسة الحكوماتية طريقة جيدة أم سيئة لتنظيم المجتمع؟ هذا السؤال من الصعب الإجابة عنه، لأنه فى العالم الحديث قد لا يكون هناك فى الحقيقة أىّ بديل للأنواع المهيمنة من الحكم. وقد يأخذ المرء حينئذ خطوة للخلف ليسأل: هل هذا العالم الذى تنتشر فيه الحكوماتية يتحسّن

أو يسوء؟ هذا ليس سؤالاً يهتم به ما بعد البنيويين، أو أنصار ما بعد الحداثة أنفسهم عموما خاصًا بطرحه، على خلفية عداوتهم للروائيين الكبار والشكّ الكبير المرتبط بهم . وتقييمات التقدم أو الارتدادِ لا يمكن فى هذا الضوء أن تصبح داخلية إلا ضمن محادثات معيّنة، لذا ليس هناك معنى فى طرح السؤال نظريا. وإذا طرحنا السؤال ضمن التقليد الديمقراطى الليبرالى، طبقا للمعايير الديمقراطية الليبرالية، فقد تكون الإجابة أن الأشياء تتحسّن، وأن التقدّم يحدث. ولننظر، على سبيل المثال، إلى النسبة المستمرة التّزايد لتعداد السكان فى العالم الذى تعيش فى ظل الأنظمة الديمقراطية الدستورية. فمن ناحية أخرى، حتى إذا بقينا بحزم ضمن التعبير الديمقراطى الليبرالى، يمكننا أن نرى إشارات ارتداد. فقد ارتكبت بعض التجاوزات بواسطة الولايات المتّحدة فى ردّ فعلها على الإرهاب بعد وقوعها عام ٢٠٠١ فى هذه الفئة. وفى الإمساك بـ «مقاتلى العدو» بشكل غير محدد فى «خليج جوانتنامو - Guantanamo Bay»، انتهكت الولايات المتّحدة النصائح الليبرالية بوضع المحتجزين فى منأى من اتفاقية جنيف التى تنظّم معاملة أسرى الحرب، ووراء أىّ حماية فى ظل القانون الدولى، ولم تستطع طلب التعويض من خلال القانون المحلى الأمريكى. وفى ترتيب «التخلى عن» الإرهابيين المشتبه بهم إلى البلدان حيث يمكن أن يعذّبوا، كانت الأفكار الليبرالية الأساسية لحقوق الإنسان مطروحة جانبا.

وهنا، قد يبدى الكثير من أنصار ما بعد الحداثة القليل من الدهشة لمثل هذا الارتداد، على أساس أنّ الليبرالية كان لديها دائما جانب مظلم تظهره نحو من لا يعتبرون محدثين أو عقلانيين بما فيه الكفاية لأن يدخلوا النظام الليبرالى. تذكّر أنّه فى القرن التاسع عشر، قال الليبرالى المشهور جون ستيوارت مل فى كتابه عن الحرية: «إن الإستبداد هو أسلوب مشروع للحكومة فى التعامل مع البربر، بشرط أن يكون الهدف تحسينهم». ويشير «هندس - Hindess» (٢٠٠١) إلى أنّ الدول الليبرالية كانت تقمع دائما ليس فقط الموجودين فى سكانهم الاستعماريين، لكن أيضا شعوبهم الأصليين، والفقراء الحضريين، والمجرمين من الطبقة الاجتماعية الفقيرة والمهاجرين الجدّد من بين الآخرين. وهكذا فإن الحرية النسبية لكونه خاضعا للحكوماتية لا ينطبق إلا على هؤلاء الذين ليسوا فى هذه الطبقات

المكبوتة جدا. وعلى الدول الليبرالية أن تقرّر من هم المحكومون بطريقة حميدة نسبيا خلال «تصرّف التصرّف»، ومن يتطلّب معالجة خلال القمع الاستبدادى العلنى.

الحكومة وصنع السياسة

يقلّل أنصار ما بعد الحداثة عادة من قيمة أهمية التركيب الرسمى المفصّل لمؤسسات الحكومة. ومع ذلك، فلا يزال يمكن أن تعامل المؤسسات وتحلل من ناحية المفاهيم المشتركة للناس التى تفكر فيها. وهذه المفاهيم قد تكون غير مستقرة بمرور الزمن. وعلى سبيل المثال، فإن مؤسسة «السيادة - sovereignty» غالبا ما تعامل فى الحديث الأكاديمى المستوى والسياسى السائد على أنها مقدسة وثابتة بطريقة ما، بمعنى أنّ الدولة لها سلطة أن تفعل ما يروق لها ضمن حدودها. ولكن كما أظهر «رويس سميث - Reus Smit» (١٩٩٩) فإن المحتوى ومعنى السيادة قد تغير بمرور الزمن، ولم يكن مطلقا دوما. ويشير «كين - Keene» (٢٠٠٢) إلى أنّ السيادة بهذا المعنى لم تطبق فى يوم ما على الدول الغربية، والدول التى تلتزم بالمعايير الغربية. وقد كان بقيّة العالم يعامل بشروط استعمارية، بدون حقوق سيادة من النوع الذى تتمتّع به الدول الغربية. وفى الآونة الأخيرة، أصبحت السيادة بالنسبة للعديد من الدول متوقفة على الالتزام بالمعايير المحددة فى الغرب (كما اكتشفت العراق فى ٢٠٠٣). والمؤسسات مثل السيادة تكوينات اجتماعية.

إنّ البناء الاجتماعى المعيّن الذى قد تكون الدولة ذات السيادة فى الحقيقة عليه يكون فى مخرجها، طبقا لأنصار ما بعد البنيوية لمدرسة الحكوماتية. لأن مؤسسات الدولة تمزج على نحو متزايد وتذوّب فى الممارسات الدقيقة التى لا تعد ولا تحصى من الحوكمة. إنّ الدولة ذات السيادة تنتشر فى شبكات القوى التى لا تتوقّف عند الحدود الوطنية.

وقد تتزعزع المؤسسات بدرجة أكبر عندما تواجه بظروف متغيرة تحيط بالمشاكل المشتركة. يقترح «هاجير Hajer» (٢٠٠٢: ١٧٧) أنّ العمليات المعاصرة «للعولمة من ناحية والفردانية من ناحية أخرى» والحكم متعدّد المستوى (حيث توزع

السلطة الرسمية وتشارك عبر مستويات الحكومة، من المحليّين إلى الدوليين)، والتعقيد. والطرافة فى طبيعة المشاكل السياسية، والمواقع والأشكال الجديدة للعمل السياسى وتقويض السلطة الخبيرة غالبا ما تؤدى إلى «فراغ مؤسساتى». وذلك، لأنه عندما تظهر مشكلة على جدول الأعمال السياسى، فقد يكون من غير الواضح أين)إذا كان هناك أى مكان) يمكن أن يحدد مكان المسئولية لقرارها، وطبيعة السياسة ذاتها يجب التفاوض فيها مع طبيعة المشكلة وإمكانيات العمل الجماعى. ويقدم هاجير أمثلة تراوح ما بين المفاوضات عبر الدول عن حقوق الملكية الفكرية إلى موضوعات التخطيط فى هولندا، حيث يضطلع فاعلون مثل الحركات الاجتماعية بأدوار شبه حكومية، ويجد المصمّمون أنفسهم ينظّمون مشاركة عامّة وفى الحقيقة يمثّلون الجمهور.

ـ الأطر والمحادثات

عندما يتعلق الأمر بتقرير محتوى السياسة العامّة، فإن التأثير الرئيسى لأنصار ما بعد الحداثة يحتمل أن يكون فى الطريقة التى تؤطر بها قضية، وليس التركيب المؤسساتى الرسمى، وليس أىّ حساب من ناحية محلّلى السياسة أو صنّاع السياسة. والإطار هو مخطط تشكل من خلاله مشكلة أو مجموعة من مشاكل وتفسر ومن ثم تحل. والإطار يشمل الأحكام، والقيم، وذخائر الأعمال (Schon and Rein ـ ١٩٩٤). وعلى سبيل المثال، فى سياسة العدالة الإجرامية، فإن أحد الأطر سوف يؤكد على أنّ الجريمة مسألة حساب عقلانى من ناحية المجرمين المحتملين. وهو ما يعنى أنهّ عندما يتم الإمساك باحتمال وتزداد شدّة العقاب المتوقع، فإن الجاذبية النسبية للعمل الإجرامى يجب أن تسقط. وأىّ حلّ لمشكلة إذن يكمن فى تطبيق القانون الفعّال والعقاب الحادّ. ويشدد الإطار الثانى بدلا من ذلك على مصادر السلوك اللااجتماعى فى التربية المحرومة للمجرمين، وفى تلك الحالة يكمن الحلّ فى السياسات الاجتماعية لتناول هذه الظروف. وقد تتضمن مثل هذه السياسات إعادة توزيع الثروة، وتخفيف الفقر وتوفير التعليم. ويشدد الإطار الثالث على العلاج النفسى للسلوك الإجرامى، تحدّيد مصدر المشاكل فى عقول الأفراد، وليس فى الظروف الاجتماعية. ويصبح المبدأ الرئيسى إذن معالجة المنتهكين بإعادة التأهيل أو العلاج، أو إذا لم ينجح، يتم وضعها

ببساطة في مكان أمين بحيث لا يمكن أن تحدث ضررًا آخر. ويشدد الإطار الرابع على جذور المشكلة فى عدم قابلية المجرم على فهم نتائج الجريمة لضحاياه، التى تستأصل بالتالى بعزل المجرم عن المجتمع.

وتحت عنوان «العدالة المجدّدة»، تعتقد هذه المدرسة الرابعة أن «جلب العار» (بريثوايت. ١٩٨٩) أفضل من العقاب البسيط. أى أن، المجرم يدخل العملية التى يوضّح فيها ضحيّة الجريمة كيف دمر حياته، بينما يشارك (على نحو مثالى) الأصدقاء، والعائلة، وأفراد المجتمع الذين يعرفون المرتكب فى عملية تخزى العمل الإجرامى لكنها تسعى إلى إعادة تكامل المنتهك فى المجتمع.

كلّ إطار من هذه الأطر له منطقه الخاص الذى يبدأ بتفسير المشكلة وينتهى باختيار الحلّ. إنّ الأطر ذاتها مرتبطة بعقائد ومنظورات أكبر. فعلى سبيل المثال، فإن الإطار الذى يشدّد على الحساب العقلانى من جانب المجرم يتوافق مع نظرية الخيار العقلانى وليبرالية السوق الذى ناقشناه فى الفصل الخامس.

إنّ لغة «المحادثات» بالإضافة إلى «الأطر» شائعة جدا أيضا فى أدبيات السياسة العامّة. لذا يوضح هاجير (١٩٩٥) على سبيل المثال الاختلافات بين السياسة البيئية الهولندية والبريطانية من ناحية المحادثات المختلفة التى تهيمن فى كلّ بلد. ففى بريطانيا، يهيمن على صنع السياسة حديث يؤكّد أن الحقيقة العلمية شرط مسبق للتنفيذ، ويرى القيم البيئية والاقتصادية تنسحب فى اتّجاهات معاكسة. وفى هولندا، حديث التحديث البيئىّ يجسّد مبدأ وقائيًا فى غاية الأهميّة، حيث إن القيم الاقتصادية والبيئية ينظر إليها على أنها مكمّلة وليست منافسة، ويجب ألا ينتظر الإجراء ضدّ الملوثين برهانًا قاطعًا لأذاهم.

يختلف التعريف الدقيق لـ «الحديث - discourse» عبر مؤلفين فرديين، لكن معظمهم سيوافق على أن حديثًا يمكن التفكير فيه من ناحية المفاهيم المشتركة والأصناف والأفكار التى تقدم طريقة لفهم المواقف. ونتيجة لذلك سيحتوى الحديث ويحدد بأحكام ، وفرضيات وقابليات وترتيبات ونيّات معينة. والأفراد الخاضعون لحديث معيّن سينسجون أجزاء المعلومات التى يتلقونها فى «محاور القصة» التى تكون ذات مغزى بالنسبة للآخرين الذين يشتركون فى الحديث موضع السّؤال. وفى هذا الضوء، هناك محادثات عديدة موجودة فى عالم

السياسة العامّة. وفى السياسة البيئية، سوف تتضمّن التنمية المستدامة، والحديث الأقدم عن الحدود البيئية والبقاء والراديكالية الخضراء (انظر الفصل الحادى عشر). وفى السياسة الاقتصادية، فإن ليبرالية السوق حديث قوى وواسع الانتشار، خصوصا فى الشئون الاقتصادية الدولية (انظر الفصل الخامس). ويمكن تنظيم المحادثات أيضا حول الهوية الدينية أو العرقية ـ على سبيل المثال، الأصوليّة الإسلامية والمسيحية، أو القومية العرقية من النوع الذى أحدث فى شكله المتطرّف حربا فى يوغسلافيا السابقة فى التسعينيات. تؤسّس المحادثات أى أنواع المعرفة التى يمكن أن تقبل كمعرفة مشروعة، وتحدد الحسّ العام، وتميز من الذى يستطيع اتّخاذ الإجراء، وتميّز هذه العوامل من أولئك الذين يمكن أن يكونوا فقط فى الطرف الآخر من الأحداث، وتشير إلى الطرق التى يمكن أنّ تتعلق بفاعلين مختلفين ـ على سبيل المثال، من خلال التدرج، أو المنافسة، أو التعاون (ميليكين ـ ١٩٩٩).

الأعمال بالإضافة إلى الكلمات مهمة فى المحادثات (ويمكن أن تكون الكلمات أنواعًا من الأعمال)، وتعطى للأعمال معنى بالكلمات التى تصاحبها. ويمكن أن تتضمن أعمال معيّنة قبول أو تحدّى حديث. وتعزّز الأعمال الروتينية المحادثات؛ لذا فإن قيادة سيارة بعناية فى كندا وبشكل مبهرج فى إيطاليا فى كلتا الحالتين تعزّز الحديث المهيمن على المستوى المحلى.

أظهرت مناقشتنا السابقة عن الحكوماتية كيف ترتبط المحادثات بالسلطة؛ يشير أتباع فوكولت إلى " تشكيلات المعرفة _السلطة"، وتخدم محادثات معيّنة بعض المصالح وتهمّش الأخرى، لذا على سبيل المثال فإن حديث العدالة الإجرامية الذى يؤكّد على العمل العقلانى (انظر أعلاه) يفيد الاقتصاديين والقضاة ووكالات تطبيق القانون. والحديث الذى يؤكد على العلاج النفسى للمجرم يفيد المعالجين، وهلم جرا. لذا فى كل الأحوال، تساعد المحادثات على تنسيق أنشطة أعداد كبيرة من الناس، الذين لا يحتاجون للاجتماع أو الاتصال بشكل مباشر، ولا ينتمون إلى نفس المنظمة الرسمية، وقد يكونون مواطنين من دول مختلفة ويعيشون فى مجتمعات مختلفة تماما. خذ على سبيل المثال، دور حديث ليبراليى السوق فى تنسيق الشئون المالية الدولية المتضمن أفرادًا فى مناطق بعيدة جدا من العالم.

والطريقة التقليدية إلى حدّ معقول لرؤية أدوار الأطر والمحادثات فى السياسة العامّة، سوف تسمح بأنّها تعرض مدى الردود إلى مشكلة أو مجموعة من المشاكل. لكن هذا سيكون فى غياب دور الأطر والمحادثات فى تعريف المشاكل. وعلاوة على ذلك، يمكن أن نتتج الأطر والمحادثات ويعاد إنتاجها فى محتوى السياسة ذاته. لذا فإن منطق صنع السياسة العامّة ـ يكون معكوسا من تسلسل حل مشاكله التقليدى. ولا تستجيب السياسة العامة للمشاكل: فهى تخلق المشاكل. يوضح «سكرام ـ Schram» (١٩٩٣) هذا التسلسل ما بعد الحداثة فى مناقشة السياسة الاجتماعية فى الولايات المتّحدة. كان تأطير «تأنيث الفقر ـ feminization of poverty» شائعا فى ذلك الوقت فى دوائر السياسة الاجتماعية: فكرة أن الفقر فى الولايات المتّحدة كان على نحو متزايد مسألة عوائل تحت رعاية أنثى وحيدة. وما يوضحه سكرام هو أن هذا لم يكن فى الحقيقة ظاهرة جديدة، وأن العدد المطلق لهذه العوائل الفقيرة قد تغيّر قليلا بمرور الوقت. وكل ما تغيّر هو تصنيفات الفقر وهبوط نسب الفقر للأنواع الأخرى من العوائل. لذا فإن «تأنيث للفاقة» ليس عرضا لتفسخ النسيج الاجتماعى من النوع الذى يقترحه بعض المحلّلين الاجتماعيين المحافظين. والسياسات الحكومية موجهة نحو العوائل التى ترعاها أنثى وحيدة وضاربة فى الفقر تواجه شكلا تأديبيا، وتوصم وتشوه سمعة العوائل ذات الأمّ فقط ، لأنها سبب مشاكلهم الخاصة (Schram ـ ١٩٩٣ : ٢٥٧)، وهكذا تجعل احتمال أن تهرب هذه العوائل من الفقر قليلا بالفعل. وفى هذا الضوء، يناسب إطار «تأنيث الفقر» جدول أعمال سياسيًا محافظًا لتركيب العائلة ـ لكنه لا يفعل شيئًا لتخفيف الفقر على النساء والأطفال فى العوائل التى ترعاها أنثى وحيدة، وفى الحقيقة يجعل حالتهم المادية أسوأ.

ـ إعادة التأطير والصراعات الاستطرادية

تعتبر «الأطر»، «المنظورات»، «الأمثلة»، «المحادثات»، و«العقائد» مفاهيم تتخلّل حاليا محاولات تفسير محتوى السياسة العامّة. وليس على المرء أن يكون من أتباع ما بعد الحداثة ليجد هذه الأشياء مفيدة. بعض أتباع ما بعد الحداثة يأخذون المفاهيم ويسيرون معها حتى النهاية، ويشدّدون على الخصوصية

واللا قياسية عبر أطر مختلفة، لكى لا يكون إصدار حكم عبر الأطر محتملا. وهكذا يخبر أتباع ما بعد البنيوية المتشدّدون قصصًا تاريخية (أنساب) من المحادثات بطرق تؤكّد على السلطة القيادية والتطور القاسى للمحادثات المهيمنة. ومع ذلك، فمن المحتمل ترك هذا التشدّد لمعاملة الأطر أو المحادثات على أنها متضاعفة ومتنافسة. وبعد ذلك يكمن تفسير السياسة العامّة غالبا فى نتائج هذا النوع من الصراع الاستطرادى. وعلى سبيل المثال فإن قصّة السياسة البيئية يمكن أن تُحكى من ناحية الوزن النسبى على الحكومات التى تخصّص إلى محادثات الحدود والبقاء، وحلّ المشكلة الواقعى، والتنمية المستدامة والراديكالية الخضراء (انظر الفصل الحادى عشر).

ومن المحتمل أن يتغير الوزن النسبى للمحادثات بمرور الوقت، وأن يحدث إعادة تأطير. ويمكن أن تكون العملية أحيانا مفاجئة تماما. وعلى سبيل المثال، يوضح لفتين (Litfin ـ ١٩٩٤) تاريخ قضية حماية طبقة الأوزون (ozone layer) فى الشئون الدولية، خصوصا تبنى نظام مونتريال١٩٨٧ لحماية طبقة الأوزون، من ناحية التغيير المفاجئ فى الحديث «الوقائى» من جانب المفاوضين الذين يمثّلون الولايات المتّحدة، الاتحاد الأوروبى والبلدان الأخرى. كان الحافز الرئيسى القوة البلاغية لفكرة «ثقب الأوزون ـ ozone hole» فوق القارة القطبية الجنوبية ـ طريقًا لإعادة وصف التقلّبات الموسميّة الشاذّة فى تركيزات الأوزون فى طبقة الستراتوسفير فى نصف الكرة الأرضية الجنوبية. يروى مراقبون آخرون قصّة حيث تلعب حجّة عقلانية تستند على معرفة علمية دورا أكبر عن الخطابات فى إعادة تأطير هذه القضية.

تعتبر قضية الأوزون هذه واحدة، حيث أثبت حديث وحيد أنه حاسم فى النهاية. لكن التحدى المستمر عبر الأطر والمحادثات المختلفة محتمل أيضا. اعتبر على سبيل المثال الأطر الأربعة لسياسة العدالة الإجرامية التى قدّمناها سابقا. لقد كانت تتصارع فى الغالب طوال عدّة عقود (بالرغم من أنها تجلب العار اشتركت فى الصراع فى فترة متأخرة نسبيا)، وتقترح أن من الصعب إيجاد الدليل أو الخطابات الحاسمة التى تؤدى إلى شك المحاربين فى أىّ إطار فى

إيمانهم. وكلّ إطار أيضا قادر تماما على تجنيد أتباع جدّد عندما يموت الأتباع القدماء.

وفى ضوء تصميم السياسة بتوازن الأطر أو المحادثات المتنافسة، فإن القدرة الرئيسية للحكومة هى القدرة على تحديد مواقف بطرق معينة، لكى يهيمن إطار أو حديث معيّن (Hajer and Laws ـ ٢٠٠٦: ٢٥٢). قد تكون هذه القدرة مركزية، ومن المؤكد أن القادة السياسيين يبذلون جهودًا ضخمة غالبا فى مهمّة التأطير. وعلى سبيل المثال، فى أعقاب هجمات ٢٠٠١، على «مركز التجارة العالمى World Trade Center»، أطّر الرّئيس جورج دبليو بوش وإدارته ردودًا من ناحية «حرب عالمية على الإرهاب ـ global war on terror». ولم يكن لزاما أن يكون هذا الردّ: كان يمكن اعتبار الهجمات أعمال إجرامية معزولة، بدلا من أن تكون السبّب فى الرعب والتعبئة العامة. واستطاعت الولايات المتّحدة مع خصومها (مثل أسامة بن لادن فى القاعدة) أن تنشئ إطار كفاح مانويًا عالميًا بين الخير والشر (على الرغم من أن كلاً منهما رأيا شرّ فى الآخر). وهذا الإطار يناسب كلا الجانبين. وبعد ذلك أصبح تحالف حديث بوش بن لادن مهيمنا على شئون الأمن الدولية فى السنوات التالية.

جداول الأعمال والتغير السياسى

أحيانا ما تساوى ما بعد الحداثة بشكّ شديد نحو الترتيبات السياسية لكلّ الأنواع، والابتهاج فى تعريض الجانب القمعى لكلّ شىء. وعلى ضوء الطبيعة الموجودة فى كلّ مكان للمحادثات القمعية، فإن الردّ الدفاعى الوحيد هو أن يقاوم ! (مع اللون الأسود وعلامة التعجّب). وهكذا كيف تخيل ميتشل فوكولت السياسة فى أغلب الأحيان: يجب أن تكون المقاومة محليّة فى الردّ على جور معيّن. لكن المقاومة لا يمكن أن تضاف إلى أىّ مشروع إيجابى كبير من النوع الذى يلتزم به الماركسيون من بين أشياء أخرى.

ولكى ينشأ كل ذلك سيكون حديثًا قمعيا آخر. ويجب التمتع بالمقاومة من أجل الإطلاق الذى تقدمه، ولكن ليس لأنها ستؤدى حينئذ إلى أىّ شىء أفضل. ومع

ذلك، فقد حاول بعض أتباع ما بعد الحداثة استكشاف جداول أعمال أكثر إيجابية، وهى الجداول التى يركز عليها المؤلفون فى هذا القسم.

ـ اليسار الثقافى وسياسة الهوية

فى الفصل الثامن، استكشفنا ظهور سياسة الهوية فى الدول المعاصرة. وكرس أتباع ما بعد الحداثة انتباهًا كبيرًا إلى الطرق التى تنشأ فيها هويّات معيّنة كالمعيار الاجتماعى، وبالمثل وصمت هويّات أخرى باعتبارها شاذّة. لذا كان المعيار غالبا فى الدول الديمقراطية الليبرالية الغربية، الأبيض، الذكر، الطبقة الوسطى، مشته أفراد الجنس الآخر (heterosexual)، علمانية، مع نوع معيّن من تركيب الأسرة ذات الوالدين ـ أو على الأقل كان كذلك. ويقف أنصار ما بعد الحداثة بجانب المكبوتين، والمهمّشين، والمستعمرين ـ عضو مجموعات الأقلية العرقية، والنساء، والشواذ، والسحاقيات، أديان أقلية، وهلم جرا. ويمكنهم أن يدعموا ليس فقط المقاومة! نيابة عن هذه المجموعات – لكن أيضا محاولات ترويج مكانتهم خلال السياسة العامّة. قد تتضمن مثل هذه السياسات الاعتراف بزواج الشواذ، مراجعة الكتب الدراسية للتصديق على مكان الأقلّيات المظلومة فى التاريخ، توصيل رفاهية أكثر عدلا التى لا توصم الأمهات الوحيدات، تعددية الثقافات، والاصلاح التربوى لتوكيد تنوع المجتمع. تلك السياسات هى برنامج «يسار ثقافى ـ cultural left» الذى قطع الأمل إلى حد كبير فى أن تتغير الثورة الماركسية وإعادة التوزيع المادى الاشتراكى. (فى الحقيقة، كان يمكن للذكور من الطبقة العاملة البيض أن يجدوا أنفسهم بسهولة محسوبين من بين المضطهدين بواسطة اليسار الثقافى). واستشعر بالنفوذ الجديد ليس فقط فى جدول أعمال الدولة، ولكن أيضا داخل مؤسسات مثل الجامعات. وظهرت موجة من النوع الذى أطلق عليه المعارضون «الصواب السياسى ـ political correctness» فى الجامعات الأمريكية فى التسعينيات. وقد كان هذا مثالا متطرّفا، حيث ظهر على السطح كلّ أنواع الاضهاد والظلم وانعكس فى جميع مجالات الحياة الجامعية، من تنظيم العلاقات الاجتماعية إلى إصلاح المنهج. (التسمية ذاتها «الصواب السياسى» تقترح بأنّ شكّ ما بعد الحداثة يمكن أن حينئذ أن يعتمد على هذه الأنواع من التطوّرات. التى ساعدت فى النهاية على تشكيل نوع جديد من الحديث المستبدّ).

أنشأ «لاكلو وموفى ـ Laclau and Mouffe» (١٩٨٥) برنامجا سياسيا راديكاليا يحاول جمع تأكيد ماركسى على الحرية مع اعتراف ما بعد الحداثة بتشكيلة المحادثات المستبدّة. ويجادلان بأنه فى العالم المعاصر، لم يعد المنطق الموحد الكبير للماركسية (اختزال كل شىء إلى نمط اقتصادى للإنتاج) معتنقا. بدلا من ذلك، يمكن للدول المعاصرة والوحدات السياسية الأخرى أن تصل قطع ببعضها البعض بأنواع مختلفة: اقتصادية سياسية وهياكل اجتماعية. لذا قد يخطط الاقتصاد مختلطا أو تنافسيا بدون رحمة؛ وقد تعرض الدولة اشتراكًا فى السلطة أو سياسة معادية. وسوف تحدث العديد من الممارسات السياسية الاقتصادية، والاجتماعية بجوار الدولة. و«الهيمنة» هى التى أطلقاها على محاولة فرض معنى على أىّ من هذه المواقف. وقد تكون هذه الهيمنة مستبدّة ـ كما فى المعنى التقليدى الماركسى لنظام الأفكار الذى يفضّل بشكل منظّم الطبقة الحاكمة التى طوّرها العالم النظرى الإيطالى جرامسكى فى العشرينيات. لكن الهيمنة من هذا النوع يمكن أن يعترف بها أيضا وتتنافس عليها المعارضات المتطرفة للممارسات المستبدّة السائدة.

شعر لاكلان وموفى بأنّ سياسة متطرفة وجمعية يمكن أن تبنى من أسفل لأعلى. وتقابل تشكيلة الظلم والاضطهاد تشكيلة من الردود: لكن المجموعات التقدمّية يجب أن تكون قادرة على التفاوض فى الأعمال المشتركة والمفيدة بشكل متبادل. وللقيام بذلك فربّما يوجدان أيضا معانى جماعية لمواجهة هيمنة سائدة. والكفاح السياسى ليس موحدا تحت راية الطبقة الاجتماعية كما هى الحال مع الماركسيين، لكنه يظل دائما لا مركزيا وفى حالة اهتياج، عندما تكتشف طغيانات جديدة يعاد تعريف طغيانات قديمة وتجمع إمكانيات جديدة لربط الحركات المختلفة. وبطريقة ما يصف هذا التحليل ببساطة ممارسة مصفوفة من الحركات الاجتماعية الجديدة (مساواة جنسين، بيئية متطرفة، حركات سلام... إلخ). التى ازدهرت فى السبعينيات والثمانينيات، مع أمل أن مثل هذه الحركات قد تبلغ شيئًا أكثر من مبلغ أجزائها معا. ويصف أيضا الممارسة الديمقراطية الصريحة لسياسة القاعدة. وعموما سوف تكون هذه السياسة معارضة؛ وسوف تمارس ضغطًا على الحكومة لإنتاج سياسات معيّنة، لكن من الصعب رؤية كيفية دخول المؤسسات التقليدية فى الحكومة، أو إصلاحها بأىّ طريقة منظّمة.

كفاح المجموعات الاجتماعية الواقفة بشكل مختلف للاعتراف بأحدهما الآخر يعطي مادة لنظريات ما بعد الحداثة للديمقراطية السباقية (Connolly: ١٩٩١؛ Honig: ١٩٩٣؛ Mouffe: ٢٠٠٠). يبدأ الصراع بالطبيعة الصعبة فعلا للنزاع عبر مجموعات. وبالنسبة لكونولى (Connolly: ١٩٩١) فإن المشكلة الأساسية هى أحد مزاعم الهوية ونكران هوية الآخرين لكونها فى أغلب الأحيان علامة فارقة، تعرض مسألة الدوغماتية والاستياء. لذا حتى فى الديمقراطيات الليبرالية، والولايات المتّحدة بشكل خاص، يمكن أن يأخذ مثل هذا التفاعل شكل «حروب ثقافية». فمن جهة يمكن أن نجد متعددى ثقافات وأولئك الذى يبحثون عن تأييد للمطالب السياسية للشواذ، السحاقيات، الأقليّات العرقية، الأمريكيين الأصليين، النساء والبيئة غير البشرية. وعلى الجانب الآخر يوجد المحافظون الثقافيون، وبين ذلك العدد يمكن أن توجد أعداد كبيرة من المسيحيين الأصوليين. لهؤلاء المسيحيين، العديد من ادّعاءات الهوية المعاصرة لعنة، فى حالة الشواذ والسحاقيات المساوى إلى إرادة التصديق الحكومى بالذنب، وهم غير مقبولين حقّا فى مجتمع مسيحى حيث يجب أن تفضل العائلة النووية التقليدية. وتظهر جداول الأعمال المتعارضة على قضايا مثل العمل التوكيدى، تشريع ضدّ التمييز، قانون الأسرة الزواج أو الاعتراف الاتحادات المدنية لأزواج من نفس الجنس، الخلاعة (ومع ذلك حيث يمكن أن يوجد المؤمنون بمساواة الجنسين والمسيحيون الأصوليون فى الحقيقة فى نفس الجانب لأسباب مختلفة جدا)، سياسة الأيدز-فيروس نقص المناعة، تعليم الجنس فى المدارس، إصدار منهج فى الجامعات العامّة، والحكم لصالح توزيع النظام الضريبى والمصاريف الوطنية (على سبيل المثال، عندما يتعلق الأمر بعوائل أحادية الوالد). وفى كلّ قضية هناك حالات معيّنة سيجرى الجدل حولها تتعلّق بحسنات وسيئات خيارات السياسة المختلفة. ودائما ما يكون فى الخلفية كيف تؤثر السياسة موضع السّؤال على مكانة مجموعات الهوية المختلفة فى المجتمع. ومن ثم طبيعة المجتمع الأمريكى ككل. وسوف تحاول جوانب مختلفة أيضا أن تستشهّد بأنواع معيّنة من قضايا الهوية لكى تضرّ جوانب أخرى. وعلى سبيل المثال، يعرف محافظون ثقافيون بأنّ

الزواج من نفس الجنس يجد معارضة من أغلبيات الناخبين فى كلّ الولايات تقريبا. وهكذا يكون فى صالح المحافظين إذا ما برزت هذه القضية فى فترة الانتخاب.

هذا يوضّح الإجراءات وحركات الاستفتاء العام جلبت إلى السلطات التشريعية دعما لمنع دستورى للزواج من نفس الجنس.

وبالنسبة للديمقراطيين الميالين للصراع أو الجدل، فإن حلّ هذه الأنواع من المشاكل هو ارتباط حيوى وإن كان محترما بين مجموعات مختلفة. وبالنسبة لموفى Mouffe: ٢٠٠٠)، من الضرورى أن تتغير خصومة الأعداء إلى صراع للخصوم؛ وفى الحقيقة يجب أن يكون هذا التحويل فى قلب ما نعنى بالديمقراطية. وباعتباره من أنصار ما بعد الحداثة، يتمنّى كونولى للأفراد والمجموعات أن يدركوا مرونة واحتمال حدوث الهويّات، واعتبارها كشىء يستكشف بدلا من التصريح بشكل دوجماتى. وبشكل مثالى، فإن الأفراد المشتركين فى هذا الارتباط يجب أن يكونوا منفتحين إلى التحول فى موقفهم نحو الآخرين. وهذا لا يعنى أنّهم يجب أن يقبلوا أو يتوافقوا مع هوية الآخرين، والتى لا تزال يمكن أن تكون متنازع عليها. وما يعنيه هذا تماما فى الواقع العملى مظلم جدا. وليس من الواضح أين يمكن أن ينشأ الموقف المحترم ومع ذلك المنفعل الضرورى نحو الآخرين، وبشكل خاص عندما تقمع بعض المجموعات المشتملة (مثل الأديان الأصولية - fundamentalist religions) أعضاءها الخاصين ولا تترك بسهولة عقيدتها (Kapoor: ٢٠٠٢: ٤٧٢-٣). إذا كان يمكن تنظيم تبادل بين المجموعات المعارضة على الإطلاق - «إذا» كبيرة - فقد يكون من السهل تعزّيز الهويّات المتعارضة بقدر تحوّلها.

لذا فالصراع له شعور أخروى حوله، ويمكن أن يشير منظرو الصراع إلى بعض الأمثلة من ممارسات العالم الحقيقى التى تضرب مثلا لاقتراحاتهم للتبادل الحرج. وعلى سبيل المثال، يظهر «سكلوسبرج - Schlosberg» (١٩٩٩) كيف استطاعت مجموعات عرقية مختلفة جدا التباحث فى الخلافات بينهم وابتكار أعمال مشتركة فى حركة العدالة البيئية الأمريكية. ويمكن أن ينفذ اليهود الحسيديون والأمريكان الأفريقيون على سبيل المثال أعمالاً مشتركة ضدّ

اقتراحات محرقة نفايات سامّة بالقرب من أحيائهم. لكن المجتمعات الديمقراطية الليبرالية المعاصرة على مسافة بعيدة من صراع أكثر تعميما عندما تتصارع الهويّات. وكونولى نفسه يقبل بأنّه فى حين أن هناك عالمًا معقولاً يزدهر فيه الصراع ، فإنه يختلف تماما عن نوع العالم الموجود فى الحقيقة . خصوصا فى بلده الولايات المتّحدة. ومن وجهة نظر نظرية الدولة، فإن الصراع هو أيضا مشكل لأنه لا يصف إلا العلاقات البينية بين مجموعات الهوية المختلفة . لكنّه يصمت عمّا هى عليه الدولة، أو ماذا يجب أن يعمل داخل الدولة، عندما يتعلق الأمر بهذا الارتباط. وكنظرية من نظريات الديمقراطية، فإن الصراع غير كامل لأنه يقول قليلا حول كيف يجب صنع القرارات الجماعية.

. جدول الأعمال الديمقراطى إلى أين

عند أحد المستويات غالبا ما يلتزم أنصار ما بعد الحداثة وما بعد البنيوية بالديمقراطية. لكنّهم مكبوحون بالنزوع إلى الشكّ وشكّهم فى أىّ نوع من المقترحات الإيجابية . خصوصا تلك التى تتضمّن النظم السياسية الرسمية . خوفًا من أن يصبحوا متواطئين فى أنواع جديدة من الظلم. ومن الممكن السيطرة على هذا التوتّر . لكن التكلفة، بحسب المشاركين فى الصراع، قد تكون من ناحية ربط مقترحاتهم بممارسات العالم الحقيقى. والمساران البديلان الآخران متوفران.

المسار الأول سيتضمّن عناقًا أكثر تحمسا بالشكّوكية، والترك المرتبط بأىّ برنامج سياسى إيجابى. سوف تمتد هذه الشكّوكية إلى الحركات الاجتماعية التى تحاول تغيير العالم نحو الأفضل. لذا على سبيل المثال، يرى لوك (١٩٩٧) فى البيئية أشكالاً جديدة فقط من الانضباط. وبالنسبة للوك، يرغب اختصاصيو البيئة فى أحسن الأحوال تحويل العالم إلى ساحة لعب أكثر لطافة لأنفسهم على حساب الحكومة (المدافعون عن الحفاظ على البريّة)، وفى أسوأ الأحوال يريدون إخضاع العالم إلى إدارة مرتبية لوحدهم، مسترشدين بعلم البيئة المزعوم. ومما لا يدعو للاستغراب، فإن نشطاء البيئة مروّعون بهذا النوع من التحليل، والذى فى رأيهم يريّح الملوّثين واللصوص.

ويجب أن تمتد الشكّوكية أيضا إلى الديمقراطية ذاتها، وأىّ مقترحات معيّنة للإصلاح الديمقراطى. لذا فى حالة دراسية للدمقرطة فى تايلند، يرى «كونورز . Connors» (٢٠٠٣) فقط أسطورة ذات سيادة وديمقراطية المواطنين (democrasubjection)، خلق أنواع جديدة من الرعايا المنضبطين الذين يلائمون نوع الاقتصاد السياسى الذى يتطلّبه التطور الرأسمالى بطريقة طيّعة. ويعتبر «هندس . Hindess»، (٢٠٠١) الليبرالية، ومن ثم يفترض الديمقراطية الليبرالية على أنها قمعية فى جوهرها - وليس مجرد قمعية فى بعض تطبيقاتها التاريخية.

وسوف يتضمن الاتّجاه الآخر التخلى عن الشكّوكية وتقدير الدرجة التى من الممكن للأفراد والمجموعات والمجتمعات أن تضفيها على المحادثات التى هم موضوعها. ويعامل أولريك بيك (١٩٩٢) ما يسميه أنصار ما بعد الحداثة بالعصرية على أنها شبه عصرية فقط. وفى شبه العصرية للمجتمع الصناعى، غالبا ما يتعرض الأفراد بالفعل لقوة إعاقة التقاليد الاجتماعية المهيمنة. مثل الإعاقة التى ترى النمو الاقتصادى المتحالف مع التقدّم التقنى على أنه تقدمّى وجيّد بالضرورة. يعتقد بيك أنّ فى العصرية الصحيحة، أو ما يسميه «العصرية الانعكاسية»، أنه من المحتمل الشكّ فى التقاليد. وذلك ما نراه يحدث فى العقود الأخيرة، خصوصا عندما يتعلق الأمر بالمقاومة المتزايدة للأخطار غير المرغوبة التى يفرضها الاقتصاد والتكنولوجيا على المجتمع. وإذا منحنا هذه القدرة، حينئذ فإن هذا الاستجواب الحرج يمكن أن يوجّه إلى الإصلاح الديمقراطى الذى يبدأ فى المجتمع المدنى، لكن يتحدّى فى النهاية الدولة.

ارتباط عبر محادثات يمكن أن يرتبط أيضا بأفكار الديمقراطية التداولية أو الاستطرادية التى قدّمناها فى الفصل التاسع. تؤكد بعض نماذج الديمقراطية التداولية على ارتباط المحادثات بالمجال العامّ، بنتائج ذلك الارتباط أن ينتقل إلى الدولة عن طريق تشكيلة من الآليات، مثل فن الخطابة والحجّة، والخوف من عدم الاستقرار السياسى بواسطة فاعلى الدولة المهيمنين، والتغيير الثقافى، والأنشطة العديدة للحركات الاجتماعية.

إنّ المشكلة هنا هى أن العديد من أنصار ما بعد الحداثة (مثل موفى) يعتقدون بأنّ «التداول» شكل قمعى من أشكال الاتصال، ذلك الاتصال الذى يدرب المشاركين على التصرّف بطريقة مدنية، لقمع عواطفهم، والتوافق مع معايير السياسة الليبرالية.

أشرنا فى الفصل التاسع إلى أنّ السياسة التداولية ليس من واجبها أن تكون مثل هذا. إنها يمكن أن تكون أكثر توسّعية فى أنواع الاتصال التى تسمح بها، وأنواع مواقع الموضوعات التى يمكن أن تذكرها.

الخاتمة

ما بعد الحداثة قادرة على توليد بعض الأفكار الفريدة والعميقة فى طبيعة السياسة وعمل الدولة. وقد طورت ما بعد البنيوية بشكل خاص تحليلاً أصيلاً جدا لطبيعة السلطة، التى يمكن أن توصل بشكل مثمر للعمل بالطريقة التى يمكن أن تحول بها شبكات الحكم الدولة. وما بعد الحداثة أقل إرغاما عندما تحاول اقتراح ما يجب أن يعمل المواقف الإشكالية التى تميزها، بعد تصديق الدولة المحدود لهويّات المجموعات المضطهدة. ويصدق العديد من أنصار ما بعد الحداثة على ديمقراطية سباقية راديكالية وجمعية، لكنّهم ليسوا دائما متفائلين على وجه الخصوص بشأن فرص تقدّم هذه الديمقراطية.

الفصل الرابع عشر

العولمة

العولمة (globalization) هى عملية دمج للنظم الاقتصادية والثقافية والاجتماعية، ومن المحتمل السياسية فى نظام عالمى واحد يمتد عبر حدود الدول. ويزداد تكرار التفاعلات عبر حدود الدول عن التفاعلات داخل الدول. لذا تعتبر العولمة سلسلة عمليات وليست إنجازًا. وهذا الاعتراف يفترض جدلا العديد من الأسئلة: كم تبعد المجتمعات المعاصرة على طول هذا المسار؟ هل هناك مقاومة لهذا التكامل، وإذا كان الأمر كذلك هل الرجوع عن التكامل محتمل؟ هل حدث فى الحقيقة مثل هذا الرجوع، وإذا كان الأمر كذلك متى حدث؟ هل التقارب فى نظام عالمى واحد حتمى الآن، أو هل يمكن مقاومته؟ هل تطبق العولمة على بعض مجتمعات أكثر من أخرى؟ هل ستتضاءل الدولة تجاه العولمة، أم هل ستحتفظ الدولة بأدوار مهمة فى العولمة والأنظمة المعولمة؟

هناك بشكل واضح نتائج رئيسية فعلا بالنسبة للدول - وأيضا بالنسبة لنظرية الدولة. فى أحد الأطراف، تهدّد العولمة بإلغاء السيادة القومية للدولة، وتذوّب الدولة فى أشكال السلطة العالمية أو عبر الدولية. حتى الآن، لا تزال هذه النتيجة بعيدة. لكن العولمة لن تترك أىّ دولة دون أذى. وفى هذا الفصل، سننظر إلى عواقبها على الدول الديمقراطية الليبرالية المعاصرة، وكيف تستجيب الدول لهذه التحديات.

الأصول والفرضيات الرئيسية

فى أحد المستويات، فالعولمة عملية قديمة قدم التاريخ الإنسانى؛ فقد تاجرت المجتمعات القديمة مع بعضها البعض، وفى أغلب الأحيان عبر مسافات طويلة

جدا. وأرادت الإمبراطوريات الشاسعة تكامل النظم السياسية. كانت التجارة بين أوروبا وشرق آسيا منذ أكثر من ٢٠٠٠ سنة، على طول «طرق الحرير البريّة - overland silk roads» التى كانت تربط الصين بروما.

منذ القرن السادس عشر، فصاعدا بحثت القوى الأوروبية عن الربح والأرض فى المناطق البعيدة من العالم، وامتدت طرق التجارة آنذاك من المراكز الحضرية فى أوروبا إلى شمال ووسط وجنوب أمريكا، وأفريقيا وجنوب وشرق آسيا؛ وكانت تندمج مساحات شاسعة من الأراضى فى الإمبراطوريات الأوروبية. وبحلول القرن التاسع عشر، كان انتشار الرأسمالية يعنى زحف أبعد من أجل الحصول على موارد المواد الأولية لعمليات الإنتاج وللأسواق للسلع التامة الصنع. وهكذا تعجلت العولمة على وجه الخصوص فى أواخر القرن التاسع عشر. وفى الحقيقة، من المحتمل أن العالم قبل الحرب العالمية الأولى كان معولما بالشروط الاقتصادية مثل العالم اليوم - وربما بدرجة أكبر (Hirst and Thompson ـ ١٩٩٦ : ١٨-٥٠). أدت الصعوبات الاقتصادية فى سنوات بين الحربين آنذاك إلى الحماية الجمركية[1] (protectionism) والقومية الاقتصادية، لذا تباطأت العولمة الاقتصادية (economic globalization) على الأقل بشكل مؤقت.

وأحيانا، يمكن تتبع تسارع العولمة فى العصر الحالى إلى عام ١٩٧١، مع انهيار نظام «بريتون وودز ـ Bretton Woods» لمعدلات الصرف الثابتة التى تعمل منذ ١٩٤٥، وأحدث عملية كبح للتكامل الاقتصادى الدولى (Steger ـ ٢٠٠٥ : ٢٩). ومنذ السبعينيات، تم الترويج بشدة للعولمة الاقتصادية عن طريق صنّاع السياسة فى الولايات المتّحدة وفى مناطق أخرى، خصوصا عن طريق الحكومات الواقعة تحت تأثير عقيدة السوق الليبرالية. وظلت العولمة فى المجالات غير الاقتصادية أكثر بكثير من أشياء مختلطة.

ظل هناك بعض الخلاف حول إلى أى مدى ستستمر العولمة. أكدت مدرسة فكرية يطلق عليها أحيانا «العولمة المفرطة ـ hyper-globalization» على درجة ما

(١) الحماية الجمركية: نظام حماية المصنوعات المحلية برفع المكوس على البضائع الأجنبية الواردة - معجم المغنى - المترجم.

لدينا من نظام عالمى واحد فى الاقتصاد والمال، الذى يتنافس فيه جميع اللاعبين بشروط متساوية. وكما وضعها فريدمان (Friedman ـ ٢٠٠٥) «العالم مسطح ـ the World is Flat» ، بمعنى أنه لا توجد موانع. وفى الطرف الآخر، يشير الشكّاكون إلى أنّ أغلب سكان العالم، خصوصا فى العالم الثالث، ليسوا متكاملين فى النظام الاقتصادى العالمى، وهم يشتركون فى تفاعل محدود وجزئى مع النظام العالمى بشروط غير عادلة، وفى العديد من الحالات لا يوجد تكامل على الإطلاق. إنها أيضا مسألة بعض الزعم كيف تكون العولمة مبتكرة حقا، خصوصا إذا اعتبرناها عملية، بدلا من اعتبارها نتيجة لتلك العملية. يدعى «هرست وطومسون ـ Hirst and Thompson» (١٩٩٦) بأنّه لا يوجد حقيقة جديد إلى حدّ ما فى الاقتصاد المعاصر، فأىّ زيادات فى التجارة وحركة رأس المال توجد إلى حد كبير فى البلدان المتقدمة، وتتغافل فى الغالب العالم الثالث، وحتى الشركات متعددة الجنسيات لا تزال ترتبط بشكل كبير بدول المنشأ.

وعلى الرغم من هذا، فإن «الوعى بالعولمة ـ consciousness of globalization» موجود حاليا بدرجة لم يسبق لها فى التاريخ الإنسانى. لذا فإن العولمة محسوسة على نطاق واسع، بغض النظر عن مدى حقيقتها. وهذا الشعور الواسع الانتشار أو حديث العولمة ذاته يساعد على تشكيل العولمة. وسوف يقول أنصار ما بعد الحداثة إنّ الحديث هو الذى يصنع الحقيقة (انظر الفصل السابق)، وفى عصر ما بعد الحداثة هذا، فإن حديث العولمة قوى جدا. فقد انفجر عدد الكتب والمقالات تحت عنوان «العولمة» منذ عام ١٩٩٠، وتخلّل المصطلح المناقشات بين السياسيين والصحفيين ومدراء الشركات عندما يفكّرون فى المال، والاقتصاد والتجارة. (لتذوق نكهة أدبيات العولمة، انظر Held and McGrew ـ ٢٠٠٠).

- حدود النظريات الكلاسيكية للدولة

تصور النظريات الكلاسيكية للدولة (سواء التعددية، النخبوية، الماركسية، أو الليبرالية الجديدة) القوى الأولية التى تشكّل الدولة ومن ثم تحدد طبيعتها

وأفعالها على أنها تنشأ داخل مجتمع تلك الدولة المعيّنة وأراضيها. وقد تعترف هذه النظريات بأن الدول ربّما تضطر للنظر للخارج فيما يتعلق بالسياسة الخارجية والأمن والتجارة، لكن هذه المجالات السياسية تعتبر بشكل رئيسى مجموعة أخرى من النواتج، التى تحدد بواسطة قوى تتشكل من الداخل. لا يعترف التعدديون إلا بتأثير الجماعات المحلية فى السياسة. وبالنسبة لمنظرى النخبة، فإن النخب هى نخب وطنية دائما فى جميع الأحوال. عرف الماركسيون طويلا دور الاستعمار الاقتصادى منذ حوالى قرن تقريبا (بدءا بعمل لينين). لكن الإمبريالية (imperialism) كنفوذ على عمل الدولة لا تعتبر مشكلة إلا على البلدان والمستعمرات المستغلّة. ولا تعد مشكلة بالنسبة للدول فى الجزء المزدهر من الديمقراطيات الليبرالية. وبالنسبة لليبراليى السوق (market liberals)، فإن التأثيرات الرئيسية (السلبية) على السياسة هى الجماعات الأنانية (selfish groups) التى تشكّلت داخل أراضي الدولة على يد أفرادها. المتحمّسين لتعظيم المكافآت لأنفسهم على حساب المصلحة العامّة. ويعترف ليبراليو السوق، بالأسواق الدولية (international markets)، لكن فقط على أساس جعل الأسواق المحلية فى شكل أوضح وأقوى: لكى يكون لها مردود على المنافسة، والحرية، والازدهار التى توفرها. وفى نهاية هذا الفصل، سوف نقدم تقريرا كاملا عن كيف اعترف بصحة العولمة ضمن نظريات الدولة المختلفة، ولكن لعمل ذلك، فإنّنا نحتاج إلى استكشاف مضامينها على الدولة فى العديد من الشئون.

تعكس نظرية العولمة هذه العلاقة بين العوامل المحلية والدولية. وبالنسبة للعالميين (الذين يمكن تعريفهم بأنهم أولئك الملتزمين بدرجة أكبر أو أقل بأطروحة العولمة)، فإن التأثيرات الرئيسية على الدولة حاليا هى التأثيرات الدولية فى أصولها، وبناء على ذلك، يقللون من أهمية القوى الداخلية. وهذا يعنى أنّ الأنظمة العالمية تعتبر أساسية. قد تكون هذه الأنظمة، أسواقًا أو شبكات، أو قد تتضمّن اتصالات (مثل الإنترنت)، أو قد تكون خليطا من سمات سياسية وثقافية واقتصادية. ويمكن قياس العديد من سمات النظام العالمى وتعقّبها بمرور الزمن: على سبيل المثال، مستويات التجارة الدولية، الاستثمار، التدفقات المالية وحركات

الناس عبر الحدود الوطنية. ومن الأقل سهولة قياس الأهمية النسبية لهذه التدفقات بالمقارنة بنظرائها غير الدوليين. وهكذا يدخل العالميون فرضيات عن الأهمية النسبية للتدفقات الدولية والأنظمة والشبكات بالمقارنة بنظرائها المحليين. وتعنى الطبيعة المراوغة للشبكات العالمية بشكل خاص بأنّ من الصعب الاستيلاء عليها وقياسها، وما زال الأقل تحديد تأثيرها بدقة على الدول. أبرز كاستيلز (Castells: ١٩٩٦) الطبيعة المشبّكة للأنظمة الاقتصادية العالمية والمالية، ويمكن أن يقدم الكتّاب بهذا الأسلوب المميز كلّ أنواع الإيضاحات لروابط الشبكة التى تمتد عبر العالم. ومن الأقل سهولة بالنسبة لهم أن يقيسوا ويظهروا بشكل منظّم كيف تترجم هذه الشبكات المالية والاقتصادية إلى شبكات سياسية تؤثّر على أعمال الحكومات

ـ العولمة الثقافية والسياسية والاجتماعية

وفى حين أن الاقتصاد والمالية أساسيان فى العولمة، فإن النظام العالمى لا يتضمن فقط على حركة السلع والاستثمار والمال، إذ تتضمّن العولمة المعلومات أيضا. لقد كانت الإنترنت ناقل حركة رئيسيًا تأتى بالمعلومات من مصادر من جميع أنحاء العالم وتوفرها فورا إلى أى شخص متصل بالحاسوب (إلا إذا كان الأشخاص يعيشون فى ظل نظام استبدادى يسعى إلى مراقبة اتصالات الإنترنت). وأجهزة الإعلام، مثل التليفزيون والصحف والراديو لها أيضا وصول عالمى. وفى بعض الحالات، يعتبر هذا التطور حديثا نسبيا (كما هى الحال مع قنوات تليفزيون عالمية، مثل السى إن إن، وبى بى سى وورلد، والجزيرة)، وفى حالات أخرى، كان موجودا منذ مدة طويلة (كما هى الحال مع الخدمة العالمية لإذاعة البى بى سى). ترافق العولمة الثقافية أيضا هذه التطوّرات بلغة التعارف الإنجليزية للأعمال والثقافة العالمية على حدّ سواء. والعولمة الثقافية متأمركة بشدّة، على شكل أفلام هوليوود والبرامج التليفزيونية.

ويمكن أن تتضمن العولمة أيضا حركة الناس. ومرة أخرى، لقد حدث هذا الشّىء طوال التاريخ الإنسانى، وكانت مستويات الهجرة فى أواخر القرن التاسع

عشر عالية كما هى الحال اليوم. والآن، مع ذلك، فإن حركة الأعمال أو المتعة أو التعليم تنتشر على نطاق واسع - على الرغم من أنها قاصرة على «نخبة معولمة - globalized elite». ولا تزال الحركة عبر الحدود القومية للفقراء مسألة أكثر خطورة بكثير، والتى غالبا ما تتضمن على أخطار «الهجرة غير الشرعية - illegal migration». ويمكن أن يكون للأمراض أيضا وصول عالمى سريع الآن، كما توضح مخاوف وباء «إنفلونزا الطيور - bird flu pandemic».

والعولمة سياسية أيضا، بمعنى تطوير المؤسسات العالمية. كانت مثل هذه المؤسسات موجودة منذ وقت طويل - فقد تأسست «عصبة الأمم - League of Nations» بعد الحرب العالمية الأولى، وتأسست «منظمة العمل الدولية - International Labour Organization» فى نفس الوقت ولا تزال تعمل. وقد شهدت نهاية الحرب العالمية الثانية انفجار التأسيس العالمى مع إنشاء الأمم المتّحدة UN، وصندوق النقد الدولىIMF، البنك الدولى والاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة «الجات - GATT». ومنذ ذلك الحين تزايد عدد المنظمات الحكومية الدولية بدرجة كبيرة، على الرغم من أن سلطتها الرسمية ضعيفة ومتنازع عليها فى أغلب الأحيان. والعولمة السياسية لا تتكافأ حاليا مع العولمة الاقتصادية، والهيئات الحكومية العالمية الوحيدة التى لها أسنان حقيقية هى الهيئات ذات «الانتداب الاقتصادى - economic mandate» لذا يمكن أن تفرض منظمة التجارة العالمية عقوبات ضدّ الدول التى تنتهك مبادئ التجارة الحرة، ويمكن أن يقدم كل من صندوق النقد الدولى والبنك الدولى التمويل إلى الدول التى تحتاج إلى تمويل وتتبع وصفاتها الاقتصادية، بينما تحجب الأموال عن الدول التى ترفض الالتزام بهذه الوصفات. وتتضمّن هذه الوصفات عموما «حلول السوق الليبرالية - market liberal solutions» التى قدمناها فى الفصل الخامس.

يفترض العالميون أنّ التأثير الجوهرى لكلّ هذه القوى هو تقويّض الشخصية السيادية للدولة. وعلى نحو متزايد، فإن الدول مشبّكة فى القوى العالمية بمعنى أنّها لم تعد لديها مراقبة كاملة وفعّالة على كل ما يحدث داخل أراضيها. وأحيانا

ما يتم التخلى عن سمات السيادة رسميا إلى الهيئات العالمية أو الدولية. لذا عندما تنضمّ دولة إلى منظمة التجارة العالمية (WTO)، فإنها تتخلى عن السيطرة الكاملة على سياساتها الاقتصادية، وتترك الإجراءات التى ستعرّفها منظمة التجارة العالمية على أنها إجراءات حمائية. ويجب أن تلتزم الدول الأعضاء فى الاتحاد الأوروبى الآن بتعليمات السوق الموحّدة، والنقل، والتلوث، وسلامة العمل، وسلامة الأغذية ومجموعة كبيرة من المجالات الأخرى، المعلنة على مستوى الاتحاد الأوروبى. لكن تخفيف السيادة يمكن أن يكون أكثر مكرا، عندما تجد الدول أنها يجب أن تعير اهتمامًا أكثر لما تفكر فيها الأسواق العالمية فى أعمالها، وإلا تجد نفسها خاضعة لتأثير «شبكات الحكم العالمية. transnational governance networks» (التى شرحناها فى الفصل السادس).

المجتمع (الدولى) والسياسة

يجب أن تستجيب كلّ الدول فى عالم اليوم للقوى الاجتماعية الداخلية والخارجية. هذه الطبيعة المخادعة للدولة كانت موجودة بالفعل منذ فجر العصر الحديث (Skocpol ١٩٧٩)، لأن إحدى المهام الأولى لكلّ دولة ذات سيادة من المحتمل أن تبقى فى عالم عدائى يتكوّن من الدول الأخرى. تعنى العولمة أنّ تهديد الأمن الذى يواجه أكثر الدول المندمجة كليا فى الاقتصاد العالمى قد قل إلى الدرجة التى أصبح فيها بقاء الدولة آمنا. والدول التى ليست فى هذا الصميم ليست محظوظة جدا. فلا تزال تواجه موقفا أشبه ما يكون بـ «حالة الطبيعة» غير الآمنة الذى صوّره توماس هوبز Thomas Hobbes فى القرن السابع عشر، حيث لا يزال الهجوم العنيف إمكانية دائمة الوجود (McFul و Goldgeier ـ ١٩٩٢). ومع ذلك، فإن الكسب فى الحكم الذاتى للدول المتكاملة على البعد الأمنى يعادله خسارة الحكم الذاتى على الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية. وتعنى العولمة أنّ القوى الاجتماعية العالمية مهمة جدا بالمقارنة بنظرائها المتولدة على المستوى القومى.

ويمكن أن نرى هذا التحول فى التأثير يعمل فى عدّة ميادين:

ـ الشركات الدوليّة: تعمل العديد من الشركات الكبرى عبر الحدود القومية وتسوق منتجاتها فى بلدان متعدّدة، وتنشئ مقار مؤسساتها الصناعية حيث توجد العمالة الرخيصة، والضرائب المنخفضة والتعليمات الضعيفة. ويمكن أن تكون أرقام المبيعات السنوية للشركات الكبرى أكبر من الإنتاج القومى الإجمالى للعديد من البلدان. ويمكن تمثيل العولمة بصورة مصغرة فى ماركات عالمية مثل نايك، وستاربكس وماكدونالد.

ـ النخب العالمية Global Elites: تفترض نظرية النخبة الكلاسيكية (ناقشناها فى الفصل الثالث) بصورة تقليدية أنّ النخب كانت تتشكّل داخل أراضى الدولة. لكن العولمة صاحبها ظهور نخبة عالمية، مثّل «الاجتماع السنوى للمنتدى الاقتصادى العالمى World Economic Forum in Davos» فى دافوس، بسويسرا. تشمل هذه النخبة زعماء الدول، والمنظمات الدولية، والشركات الدوليّة، والمؤسسات والبنوك الكبرى، مع شرذمة من الأكاديميين والمشاهير. والصدقة الواضحة، على سبيل المثال، تعمل من خلال «مؤسسة بيل ومليندا جيتس ـ Bill and Melinda Gates Foundation، أو الحفلات الموسيقية «Live» وهى حفلات موسيقية لجمع التبرعات ضدّ الفقر فى أفريقيا فى ٢٠٠٥، وتعتبر جزءًا من ثقافة هذه النحبة العالمية. وقد لا تعمل النخبة فى ائتلاف وثيق بالطريقة التى تتطلبها نظرية النخبة الكلاسيكية. ولكن ضمن هذه النخبة العالمية هناك درجة من الفهم المشترك حول الحاجة إلى تنسيق الأعمال عبر الحدود القومية والمؤسسات الدولية. هذه النخبة ترتبط ارتباطا وثيقا بعالم المالية الدولية المشبك الذى وصفه كاستلز (١٩٩٦).

ـ المنظمات الدولية غير الحكومية (International non-governmental organizations): تنظّم المنظمات غير الحكومية الدولية بهدف التدخل فى قضايا معيّنة فى العديد من البلدان، وتستهدف بشكل محدّد المؤسسات الدولية. تتضمّن الأمثلة منظمة العفو الدولية (Amnesty International)، النشطة فى قضايا حقوق الإنسان: «السلام الأخضر ـ Greenpeace»، التى تعمل فى القضايا البيئية العالمية: «الصليب الأحمر ـ Red Cross»، التى تعمل فى المساعدات

الإنسانية: أوكسفام (Oxfam)، المهتمّة بقضايا الغذاء العالمية؛ «ومجلس الأعمال العالمى ـ Business Council World» المهتم بقضايا «التنمية المستدامة ـ Sustainable Development»، الذى يجمع ما بين جدول أعمال سياسى والاهتمام المالى للشركات الأعضاء فيه. ويمكن أن تؤثر المنظمات غير الحكومية على الدول بشكل مباشر وغير مباشر، ويمكن أن تقدم أيضا قناة لتأثيرات «الكيد المرتد ـ boomerang». لذا فإن الحركات الاجتماعية التى تكافح ضدّ حكوماتها فى مجتمعات العالم الثالث يمكن أن تصنع تحالفات مع منظمات غير حكومية لها موارد جيدة فى البلدان الغنية، التى تضغط بالتالى على حكوماتها والشركات الدوليّة ذات العلاقة لممارسة ضغط على حكومات العالم الثالث موضع السّؤال. وقد كان «أهالى الأجونى Ogoni people» فى نايجيريا ناجحين جدا فى صياغة تحالفات مع المنظمات غير الحكومية الدولية، والتى تباعا أثّرت على شركة شل للنفط. وغيرت الشركة الطريقة التى تعمل بها فى منطقة أوجونى وحاولت إقناع الحكومة النيجيرية لكى تكون أقل قمعية.

. الحركات الاجتماعية (social movements): تعتبر الحركات الاجتماعية نظراء أكثر راديكالية من المنظمات غير الحكومية، على الرغم من أن الفئتين تظلّلان على بعضهما البعض. أحدثت العولمة الاقتصادية نوعها الخاص من المعارضة العالمية. وأحيانا ما يشار إلى هذا فى الغالب من قبل نقّادها، «كحركة ضدّ العولمة ـ anti-globalization movement» ومع ذلك، فإن أعضاء الحركة يقولون غالبا إنّهم ضدّ سمات معيّنة فقط من العولمة ـ مثل شروط التبادل التجارى غير العادلة (unfair terms of trade) التى تضرّ منتجى العالم الثالث؛ فرض الكائنات الحية المعدّلة جينيا على الزراعة؛ النزوح الجماعى للصناعة من البلدان المتقدمة إلى مناطق العالم ذات الأجور المنخفضة؛ ـ أو المؤسسات الصناعية الصغيرة التى تستخدم العمال بأجور منخفضة وأحوال غير صحية، والمهانة البيئية المصاحبة للتجارة الحرة. منذ «معركة سياتل ـ Battle of Seattle» فى اجتماعات منظمة التجارة العالمية فى ١٩٩٩، فإن اجتماعات منظمة التجارة العالمية، ومنتدى البيئة العالمى ، ومجموعة الثمانى ، والمؤسسات الاقتصادية

الدولية الأخرى تصاحب بشكل دورى بمظاهرات الشوارع. لكن هذه الاحتجاجات مجرد أحد المظاهر المرئية من الحركة ضدّ العولمة، والتى تنظّم عالميا، وتستخدم الإنترنت بشكل جيد. والحركة لها القليل فى طريقة المنظمة الرسمية، ولذا تمثّل فى الحقيقة نوعا جديدا تماما من الحركة الاجتماعية، المختلف مرة أخرى عن «الحركات الاجتماعية الجديدة ـ new social movements» (بيئية، مساواة جنسية، حركة سلام) التى بدأت فى السبعينيات. إنها سمة مما أشار إليه فالك (Falk ١٩٩٩) بـ «العولمة من أسفل ـ globalization from below».

والغائب بشكل واضح من هذه القائمة هو الأحزاب السياسية (political parties)، التى تنظّم ليس فى أى مكان عبر الحدود القومية. وهذا حقيقى حتى فيما يتعلق بانتخابات البرلمان الأوروبى، التى تتنازع فقط بالأحزاب الوطنية، والتى تعتمد الأصوات فى الغالب على ديناميكا السياسة الوطنية، وليس قضايا أوروبية. يمثّل هذا الغياب للأحزاب السياسية الدولية هبوطا فى السياسة الانتخابية فى عالم معولم؛ ربما يجب التفكير فى الديمقراطية فى مواقع غير الانتخابات. وسوف نعود إلى جداول الأعمال الديمقراطية المرتبطة بالعولمة فى نهاية هذا الفصل.

القوى المنبثقة من هذه القائمة من التأثيرات العالمية فى الدولة لا تصل بالضرورة فى نفس الاتّجاه الذى تقصده. وبشكل خاص، قد تصل الحركات الاجتماعية والمنظمات غير الحكومية الدولية فى الاتّجاه المعاكس إلى الشركات الدوليّة والنخب الاقتصادية العالمية، وتسعى الأخيرة إلى دعم قوى السوق. هذه الضغوط المتعارضة من المتصور أنها يمكن أن تعطى الدولة بعض الدرجة من الحكم الذاتى فى تقرير أى الطرق (إن وجدت) الذى تتجه إليه. وعلى سبيل المثال، فإن الحكومة التى تتأمّل إصلاحات تجارية حرة راديكالية قد تعيد النظر على أساس ردّ الفعل السلبى المحتمل للحركات الاجتماعية.

الحكومة وصنع السياسة

تدلّ العولمة على درجة من البناء المؤسسى على المستوى الدولى والعالمى، مع تغير مناظر فى السلطة بعيدا عن الدولة وفى هذه المؤسسات. ومع ذلك، لا يعنى

هذا التغيير بالضرورة خسارة فى السلطة الرسمية للدول. وفى أغلب الأحوال، لا تزال المؤسسات الدولية الرسمية من صنع الدول التى تشترك فيها. وإذا اختيروا بهذه الطريقة، يمكن للدول أن تنسحب من هذه الترتيبات المؤسساتية. ولنأخذ، على سبيل المثال، الانسحاب الأمريكى من «معاهدة كيوتو ـ Kyoto Protocol» للتغير المناخى فى ٢٠٠١.

ويمكن أن نجد المجموعة الأكثر تطورا بشكل جيد من المؤسسات والمنظمات الدولية فى الاتحاد الأوروبى، ومن الممكن تصور أن الاتحاد الأوروبى يمكن أن يتطور فى يوم ما إلى دولة فيدرالية ذاتها. لكن الاتحاد الأوروبى حاليا ليس كذلك، فمعظم قراراته الرئيسية يتخذها ممثلو الدول التى يتكون منها، لذا فما زال معظمه كيانًا قائمًا بين الحكومات، بدون سيادة شبه رسمية مستقرة لدنه. وعلى سبيل المثال، فإنه يفتقر إلى الأحزاب السياسية التى تقوم بحملة عبر الحدود القومية؛ يتكون البرلمان الأوروبى من ممثلين منتخبين من الأحزاب الوطنية، مجمعة بشكل فضفاض من جميع أنحاء الاتحاد الأوروبى. ويمكن أن يظهر الاتحاد الأوروبى وجها موحدا أمام العالم عندما يتعلق الأمر بالسياسة الاقتصادية والبيئية ـ ولكن ليس كذلك عندما يتعلق الأمر بقضايا أمنية. وتحدث بعض الانقسامات العميقة بين الحكومات التى تنظر إلى التحالف الأمريكى (خصوصا المملكة المتحدة)، وتلك التى تسعى إلى صوت أوروبى أكثر استقلالية. وداخليا، فإن التنظيم فى مجالات الصحة والبيئة والنقل والأمن تعد على نحو متزايد أمورًا تحددها بيروقراطيات الاتحاد الأوروبى. وهناك فعلا درجة من التكامل فى السياسة الاقتصادية، خصوصا بسبب «السوق الأوروبية الواحدة ـ single European market» ومنذ تبنى العديد من أعضاء الاتحاد الأوروبى اليورو كعملة مشتركة فى ٢٠٠٢.

ومع ذلك، فالاتحاد الأوروبى لا يدل على تكامل مؤسساتى عالمى قبل حدوثه. فلا يوجد شىء من بعيد مثل الاتحاد الأوروبى موجود حاليا فى أى مكان آخر فى العالم. ومن الممكن تصور تماما أن التكامل الإقليمى من النوع الأوروبى قد يعرقل بالفعل التكامل العالمى، لو أثارت «قلعة أوروبا ـ Fortress Europe» موانع اقتصادية وسياسية ضدّ بقيّة العالم.

وتوجد حاليا ثلاث مؤسسات عالمية ذات أسنان حقيقية، وجميعها اقتصادية. فكل من صندوق النقد الدولى والبنك الدولى يمكن أن يقدما مساعدات إلى البلدان التى تعانى من مشاكل اقتصادية، بشرط التزام الحكومات التى تتلقى المساعدات بمجموعة معيّنة من الوصفات السياسية. تقوض هذه الصفة الشرطية كل من السيادة والرقابة الديمقراطية (Stiglitz ـ ٢٠٠٦: ١٢). ومنذ بداية الثمانينيات، اتبع الوصفات المهيمنة «إجماع واشنطن ـ Washington Consensus»، والذى سمى بذلك لأنه تشكل من ثلاث مؤسسات مقرّها واشنطن: صندوق النقد الدولى؛ البنك الدولى؛ ووزارة المالية الأمريكية. وحتى حثت محاسبة الذات بعض احتجاجات الحركة الاجتماعية فى أوائل٢٠٠٠، كان العلاج يتضمن دائما التجارة الحرة، الدخول الحر للمستثمرين الأجانب، سياسة نقدية مقيدة، هدم تنظيم الاقتصاد وخصخصة الأصول الحكومية. ولم يسمح للحكومات بفرض قيود على تدفق الأموال «المهربة» (Stiglitz hot money ـ ٢٠٠٦: ٢٠-١). وعمليا، تعد هذه الوصفة شكلاً متطرفًا من الليبرالية الجديدة المتأثّرة بالسوق كالتى ناقشناها فى الفصل الخامس. وفى الحقيقة، راديكالية لم يسبق أن جربت فى بلدان غنية مثل الولايات المتّحدة.

لم تبتل الولايات المتّحدة فى يوم ما بقرارات صندوق النقد الدولى والبنك الدولى، لكنّها وضعت نفسها تحت رحمة منظمة التجارة العالمية، وقد امتثلت الولايات المتحدة الأمريكية بالفعل لقرارات منظمة التجارة العالمية ضدّ سياساتها فى مناسبات عديدة. ففى الاقتصاد، على خلاف القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان، والأمن والبيئة، تمتثل أمريكا إلى قرارات المؤسسات العالمية. وهذا يصوّر الدرجة التى تقود بها العولمة حاليا الاقتصاد. لقد أنشأت منظمة التجارة العالمية (WTO) فى ١٩٩٥ للإشراف على تحرير التجارة العالمية، ومن الواضح أن الحكومة الأمريكية تعتقد أن منافعها من التجارة الحرة لنفسها ترجح تكاليف الالتزام بالقرار العرضى المعادى لأمريكا. وكان لبعض البلدان المتطورة الأخرى نفس الرؤية. تعمل منظمة التجارة العالمية وفقا لتفويض اقتصادى، ويجب أن تخضع للقيم المتعلقة (على سبيل المثال) بالحماية البيئية أو العدالة الاجتماعية

عندما تتخذ قراراتها. لذا إذا كانت دولة مستوردة تريد أن تضمن أن الخشب الذى تغله لا يتضمّن تدميرًا لغابات الأمطار الاستوائية، فلن يكون ذلك مقبولا.

. القيود الآلية على الحكومات

والأكثر أهميّة من قرارات المؤسسات الدولية الرسمية فى تقييد استقلالية الدول هى القوى المجهولة والآلية المتولدة فى الاقتصاد الدولى. وكلما أصبحت الدولة أكثر تكاملا فى الاقتصاد العالمى، كلما كانت أكثر قلقا حول ردود أفعال الأسواق الدولية تجاه سياساتها. ولا تقلق الأسواق ألا على ما هو فى صالح الأعمال، ولا تقلق بشأن العدالة الاجتماعية، حقوق الإنسان أو الحماية البيئية. ويطلق فريدمان على هذا (Friedman ١٩٩٩) «القيود الذهبية . golden straitjacket»، وذهبية، لأن هذا التكامل يشجع بشكل مزعوم على توليد الثروة. وبالنسبة لفريدمان، لا أحد يراقب النظام العالمى، الذى يستجيب فقط لحركات «القطيع الإلكترونى . electronic herd» من المصرفيين، والتجّار، والمحلّلين، والخبراء الماليين، والمستثمرين. وإذا كان القطيع لا يحبّ سياسات البلاد، فسوف يفر مذعورا بعيدا عن البلاد، التى ستواجه هروب رؤوس الأموال (capital flight)، والهجوم على عملتها واستثمارها السلبى. هذا الردّ فعل المتوقّع هو تقوية للقيد الاقتصادى الذى يجب أن تعمل كلّ الدول فى ظله ضمن سياق اقتصاد السوق، سواء كان وطنيا أم عالميا (انظر الفصل الأول). وبالثبات على استعارة القطيع، يتحدث جيدنز (Giddens . ٢٠٠٠) عن «عالم منفلت . runaway world» خارج سيطرة أىّ فاعل قوى (أو مجموعة صغيرة من الفاعلين) يتلاعب فيه. والسرعة التى يمكن أن ينمو ويستجيب بها هذا النظام تستحوذ عليها فى استعارة أخرى «الرأسمالية النفّاثة . turbo-capitalism» (Luttwak . ١٩٩٨). وفى ضوء هذه القوى «لقد قيل إنّ الجدل ضدّ العولمة مثل الجدل ضدّ قانون الجاذبية .law of gravity» (Annan . ٢٠٠٦).

هناك بعض الخلاف الذى يتعلق بما إذا كان هذا النظام يفتقر إلى أىّ قيادة مركزية (Steger ٢٠٠٥ : ٦٧-٧١). مع ذلك، هل بدأ إجماع واشنطن بالتبنى

الواعى لمجموعة مبادئ سياسية فى ثلاث منظمات دولية مباشرة؟ وربطت الولايات المتحدة الأمريكية ترقية الأسواق الحرّة بجدول أعمال أمنها الدولى، على سبيل المثال فى إستراتيجية الأمن القومى للولايات المتحدة الأمريكية، سبتمبر ٢٠٠٢. تعلن جملتها الأولى «نموذجًا واحدًا قابلاً للبقاء للنجاح الوطنى: الحرية، الديمقراطية، والاقتصاد الحرّ».

تريد الولايات المتحدة إعادة تشكيل العالم وفقا لميولها بهذه الشروط. وعلى سبيل المثال، منذ احتلال العراق فى ٢٠٠٣، سعت السياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط إلى تكامل أكثر فعّالية للمنطقة فى رأسمالية السوق العالمية، مع نية أن تكون العراق أصلا فى الطليعة. على الرغم من جهود التخطيط لهذه العولمة، عندما صمم نظام السوق العالمى وجاءت الخطة إلى الوجود، يستطيع القطيع الإلكترونى أن يسيطر بشكل كبير؛ ومن الصعب أن يتحرّك بمجرد أن تمت له السيطرة.

وجدت الدول التى تكاملت فى نظام الاقتصادى العالمى نفسها خاضعة لعدد من المتطلبات التى لا يمكن مقاومتها بسهولة، وتتضمّن:

- تجارة حرة: لا تعريفات على الواردات أو إعانة مالية للصادرات.
- قبول الاستثمار من الشركات الدوليّة.
- معدل صرف متغيرًا للعملة.
- قبول المعايير الدولية للنظم المالية.
- لا قيود على تدفق المال عبر الحدود.
- لا تفرض نسب ضريبة أعلى من المستويات التنافسية عالميا.
- توفير بنية تحية للاتصالات.
- سهولة السفر الدولى.
- توافق التعليم العالى مع المعايير الدوليّة من مؤهلات معترف بها.

- قيودًا على قدرة نقابات العمال لرفع معدلات الأجور.

- قيودًا على كرم برامج دولة الرفاه.

. حديث العولمة الاقتصادية

أولئك الذين يستشهّدون بقوة العولمة الاقتصادية غالبا ما يدعون بأنه لا يوجد بديل لهذا النوع من الوصفة (Hay ـ ١٩٩٨). «لا بديل» ادّعاء غير ديمقراطى، لأن نيته النقاش الصامت واستكشاف الخيارات. بشكل واضح، عندما تبنّاه مجتمع معيّن، فإن الإجراءات المدونة أفادت البعض وأضرت الآخرين. وأولئك الذين يستفيدون يمكنهم حينئذ أن يستعملوا فن الخطابة «لا بديل» للدفع من أجل السياسات التى فى مصالحهم المادية. وليبرالية السوق عقيدة يتمسك بها بعض الفاعلين السياسيين ويفندها البعض الآخر؛ ومن الواضح أنه يناسب ليبراليى السوق أن يقترحوا أنه لا يوجد بديل حقا لموقعهم. وإذا ثبت أن السياسة مكروهة، يمكن أن يقول زعيم دائما: «العولمة جعلتنى أعمل ذلك».

وفى هذا الضوء، فإن العولمة الاقتصادية قد تصبح سارية المفعول أولا وقبل كل شىء لأنها حديث مجموعة من المفاهيم، فرضيات، أفكار، ترتيبات، مزاعم والقابليات التى يشارك فيها فاعلون سياسيون رئيسيون على نطاق واسع (٢٠٠٤ March and Smith؛ ٢٠٠٠ ـ Hay and Rosamond) ورغم ذلك، فحقيقة أنّ العولمة الاقتصادية حديث، لا يعنى أنها أى شىء أقل من حقيقى. وقد أخطأ «مارش وآخرون ـ March et al» (٢٠٠٦: ١٨٧) فى التمييز بين «الحديث والحقيقة ـ discourse and reality» فى العولمة، لأن الحقيقة يمكن أن تتشكّل بالمحادثات. وحديث العولمة لا يستشهد به صنّاع السياسة فقط لتقديّم سبب للإجراءات المعيّنة التى يفضّلونها. ولو كانت تلك هى الحالة، فيمكن الكشف عنها والتنافس حولها بسهولة تامة. والمشكلة هى أنّ الحديث مقبول أيضا من قبل صانعى القرار الرئيسيين المنتشرين فى جميع أنحاء النظام العالمى، الأشخاص الذين ثقتهم ضرورية لاقتصاد دولة لأن يحترم احتراما كبيرا من قبل «القطيع الإلكترونى» لفريدمان. تخشى الحكومات الضعيفة ردود أفعال هذا القطيع، ولذا

تشعر بأنّها يجب أن تتبنى سياسات من أجل استرضائه. وعلى سبيل المثال، بعد الأزمة المالية لدول شرق آسيا عام ١٩٩٧، عرض صندوق النقد الدولى مساعدة مالية على إندونيسيا، والتى جاءت مرتبطة بشروط السوق الليبرالية المعتادة. اعتبرت حكومة إندونيسيا السياسات الموصوفة لصندوق النقد الدولى خاطئة، لكنها قبلتها خوفا من ردّ فعل الأسواق الدولية إن لم تقبلها (Dalrymple ـ ١٩٩٨). وسوف يتحدد ردّ فعل السوق بالتالى بحديث العولمة الذى يشارك فيه ممثلو السوق الرئيسيون.

لكن هل كلّ الدول بهذا الضعف؟ يعتقد شكّاكو العولمة من أمثال هرست وطومسون (١٩٩٦) أنّها ليست كذلك، بحيث يمكن مقاومة حديث العولمة. احتفظت بعض البلدان المتطورة بدولة رفاه كبيرة، ورغم ذلك ظلت متنافسة اقتصاديا فى عصر العولمة. ويشير «ستجللتز ـ Stiglitz (xv : ٢٠٠٦) إلى السويد كمثال. وفى الحقيقة، واجهت السويد فى التسعينيات مشكلة فى الإبقاء على صفقتها الاجتماعية التقليدية، مع انسحاب الأعمال التجارية الكبيرة من تحديد أجور مركزية وبحثت عن عمليات أكثر تنافسا.

وجادل هول وسوسكيس (٢٠٠١) بأنّ النموذجين الاقتصاديين السياسيين الوطنيين يمكن أن يزدهرا ضمن بيئة العولمة الاقتصادية. الأول هو اقتصاد السوق الليبرالى الذى يفضله العالميون الاقتصاديون؛ والثانى هو «اقتصاد السوق التعاونى ـ cooperative market economy» الذى يعتبر تراث الدول النقابية من النوع الذى ناقشناه فى الفصل السادس. وتستلزم «النقابية ـ Corporatism» ردّ فعل للضغوط الاقتصادية الخارجية التى تنسق عبر الحكومة والأعمال والنقابات العمالية. وعلى سبيل المثال، يمكن تخفيض معدلات الأجور كجزء من صفقة النقابيين لجعل الصناعة قادرة على المنافسة؛ ويتلقى العمال فى المقابل ضمانات شبكة أمان اجتماعى وتخطيطًا لبطالة منخفضة. وحتى بلاد غير نقابية مثل أستراليا استطاعت متابعة سياسة تحرير اقتصادى استجابة للضغوط العالمية فى حين تلطّف معدلات الأجور فى ظل سلسلة اتفاقيات رسمية بين حكومة العمال والمجلس الأسترالى لنقابات العمال فى الفترة ١٩٨٢ إلى ١٩٩٦ (Capling

و Galligan ـ ١٩٩٢). ومن وجهة النظر هذه، فمن المحتمل للدول الديمقراطية الليبرالية ذات النظم الاقتصادية الرأسمالية أن تواصل تنظيم العمل والسيطرة على اقتصادياتها بنفس الطريقة التى تقوم بها دائما، وكلّ ما يوقفهم هو عقيدة العالميين.

وفى أواخر ٢٠٠٨، كان «الإفلاس المرتقب ـ insolvency looming» للعديد من البنوك والمؤسسات المالية الرئيسية الأخرى فى الولايات المتّحدة وأوروبا قد قوبل بالدول القومية بأخذ بعض الإجراءات الحازمة جدا، وجعلت البنوك والمؤسسات المالية الرئيسية تحت تعليمات ورقابة حكومية أشدّ صرامة، وفى بعض الحالات السيطرة على كلّ أو جزء من عملياتها. وبعيدا من التعديل البسيط إلى العاصفة المالية العالمية، سعت الحكومات فى الدول الديمقراطية الليبرالية إلى جعل الأمور تحت سيطرتها المباشرة، وكشفت عن الدرجة التى قد لا تزال تسعى إلى تنظيم الأسواق المعولمة إذا اختارت القيام بذلك.

ـ نتائج توزيع السلطة داخل الدول

حتى إذا افتقرت الدول إلى درجة الحكم الذاتى التى يعتقد شكّاكو العولمة (مثل هريست وطومسون) بأنّهم ما زالوا يمتلكونها، فإن العولمة الاقتصادية لا تعنى بالضرورة أنّ تصبح الدولة أضعف فيما يتعلق بمجتمعها المحلى. قد تفتقر الدولة إلى الحكم الذاتى بينما لا تزال قوية. وبتطبيق نصائح حديث العولمة قد يلاقى معارضة محلية قوية من النقابات العمالية، واختصاصيى البيئة، ونشطاء العدالة الاجتماعية، حتى أصحاب الأعمال من المحتمل أن يتضرروا من المنافسة الدولية. وهكذا فإن تطبيق سياسات العولمة الاقتصادية قد يستدعى تقوية الدولة ومركزية سلطاتها، لكى تسحق هذا النوع من المعارضة المحلية. وتطبيق الاقتصاد الذى يعتبر «حرا» بالشروط الاقتصادية قد تتطلّب دولة قسريّة جدا (Gamble ـ ١٩٩٤).

والعولمة لها أيضا نتائج على توزيع السلطة بين الفروع المختلفة من الحكومة. وعادة ما تكون «السلطة التنفيذية ـ executive branch» فى الحكومة الوطنية

هى التى تتفاعل مع النظم السياسية الدولية. وعندما تصبح هذه التفاعلات أكثر أهميّة، فإن يدّ الحكومة المركزية تقوّى فيما يتعلق بوحدات تحت القومية (مثل الحكومات المحليّة، أو الولايات فى الأنظمة الاتحادية). وفى أستراليا، على سبيل المثال، يمكن أن تستخدم الحكومة الاتّحادية حقيقة توقّيعها على معاهدة دولية لنقض السياسات المضادة التى تبنّتها الدول، فى ظل سلطة الشئون الخارجية فى دستورها. تأكدت هذه السلطة بواسطة المحكمة العليا فى قضية فى ١٩٨٣، حيث أرادت «حكومة تسمانيا - government Tasmania» إنشاء سدّ فى موقع تم تصنيفه سابقا على أنه منطقة تراث عالمى، بموجب «اتفاقية التراث العالمية - World Heritage Convention» التى وقعت عليها أستراليا. عارضت الحكومة الاتّحادية الخطة بنجاح. وداخل الحكومات الوطنية، فإن السلطة التنفيذية فقط هى التى ترسل الممثلين إلى المفاوضات الدولية الرئيسية. وعلى أساس أن مجموعة المؤسسات العالمية الرسمية أكثر تقدما فى مسائل الاقتصاد، والتجارة، والمالية والاستثمار، فعادة ما يكون المسئولون فى الاقتصاد، التجارة، ووزارات المالية هم من يمثلون الحكومات الوطنية. لذا تفيد هذه الوزارات بالنسبة للأقسام الأخرى التى تغطّى (على سبيل المثال) السياسة الاجتماعية، والثقافة البيئية. وهكذا فإن العولمة الاقتصادية بشكل خاص يمكن أن تعنى مركزية سلطة الدولة فى السلطة التنفيذية، التى من أىّ وجهة نظر تعددية معيارية لها نتائج سلبية على الديمقراطية (انظر الفصل الثانى والسادس).

جداول الأعمال والتغير السياسى

توجد عدّة جداول أعمال سياسية واضحة المعالم ومتنافسة غالبا ضمن بيئة العولمة، وتتراوح ما بين التصديق على المسار الحالى للعولمة الاقتصادية، إلى الحماية القومية، إلى الاهتمام بالعدالة والديمقراطية العالمية. والعقيدة التى ترافق الدفاع عن العولمة الاقتصادية هى «العالمية - globalism» (ستيجير - ٢٠٠٥)، التى لها جدول أعمال معيارى واضح مرتبط بليبرالية السوق (عرضنا له فى الفصل الخامس). ومع ذلك، فإن جدول الأعمال هذا يتجاوز الليبرالية الحديثة بطرق مهمة. فادّعاء العولمة الأساسى هو أنّ التكامل الاقتصادى العالمى

مناسب لكلّ شخص، الغنى والفقير على حدّ سواء. والدلالة على أن العولمة فى العقود الأخيرة كانت مصحوبة بفجوات متزايدة فى الثروة ودخل البلدان الغنية والفقيرة قد نبذت كظاهرة انتقالية، كدليل على زيادة عدم مساواة ضمن البلدان الغنية. وما يعتبر مناسبًا بالنسبة للأعمال الدولية يراه العالميون جيدا للعالم - ليس فقط فى انتشار الازدهار، ولكن أيضا فى انتشار الحرية والديمقراطية السياسية التى تعتبر مكمّلات ضرورية للحرية الاقتصادية. هناك أدبيات طويلة (ومتنازع عليها) عن العلاقة بين التنمية الاقتصادية والديمقراطية؛ ويبدو الإجماع اليوم أن ذلك الازدهار لا يسبّب الديمقراطية، لكنّه يعمل كحصن ضدّ نظام ديمقراطى يرجع إلى الاستبدادية (Przeworski et al . ٢٠٠٠). ويدعى توماس فريدمان (١٩٩٩: ١٨٧) أنّ «القطيع الإلكترونى» فى الاقتصاد والمالية العالمى يتطلب ديمقراطية ليبرالية دستورية فى الدول، لأن الديمقراطية توفر بيئة مستقرّة ومتوقّعة للأعمال. ومع ذلك، فإن الشركات الدوليّة كانت سعيدة جدا للعمل فى أنظمة إستبدادية مستقرّة المظهر، لذا يبدو ادّعاء فريدمان مريبًا جدا.

وكما ذكرنا سابقا، فإن استعارة " القطيع الإلكترونى" لفيردمان تقترح أنّ العولمة الاقتصادية عديمة الرحمة وموضوعية. لكنّنا أيضا رأينا أن سمات العولمة قد اتجهت إلى وجهة غير مقصودة تماما، وهذه الوجهة مستمرّة. وإحدى مجموعات النخب وصية تماما بوعى ذاتى للعولمة الاقتصادية: المنتدى الاقتصادى العالمى، الذى يجتمع سنويا فى دافوس بسويسرا، ويجمع المنتدى الاقتصادى العالمى الشخصيات البارزة من المؤسسات الدولية، الحكومات، الشركات، المالية و(الاقتصادية) الأكاديمية. ولم يكن للمنتدى الاقتصادى العالمى دورا رسميا فى حكم العالم، لكن بالأحرى موقع شكلى لمناقشة واحتمال تنسّيق جداول أعمال العولمة، وإيجاد سياسات عالمية حتى فى غياب الهيئات العالمية التى تطبّقها.

- عولمة ذات وجه إنسانى

المشاهير مثل «بونو - Bono» الذى يحضر بانتظام منتدى دافوس واجتماعات مجموعة الدول الثمانى الكبرى، لم يكن هناك للدفاع عن الرأسمالية النفّاثة أو

التحرير الاقتصادى للأرض المسطحة، ولم يكن هناك أيضا المناهضون للعولمة. وكل ما كانوا يريدونه هو إقناع شخصيّات مهمّة فى النظام الاقتصادى العالمى ليكون لديها ضمير اجتماعى، لتحريك الثروات فى اتّجاه مشاريعهم المفضّلة. وقد يتضمن ذلك المشروع إعفاء بلدان العالم الثالث من الديون، وتخفيف حدة الفقر فى العالم، واستهداف المشاكل العديدة التى هاجمت أفريقيا، والعمل على تغيير المناخ العالمى أو العمل الدولى الأكثر فعّالية فيروس الإيدز. وبشكل واضح هناك أولئك الذين يحضرون اجتماعات دافوس الذين يتحكمون فى المصادر المالية التى يمكن أن تقدّم مساهمة كبيرة إلى أىّ من هذه المشاريع وكل هذه المشاريع. وقد يكون المال فى أيدى الأفراد أو الحكومات، وقد تكون الأموال المتاحة للمشاريع الاجتماعية الخاصّة ضخمة. وأكبرها جميعا مؤسسة بيل ومليندا جيتس، التى تكرّس مبالغ ضخمة لمشروعات الصحة وخصوصا فى العالم الثالث. وبرغم أهدافهم النبيلة، فإن هذه الأنواع من المبادرات الخاصّة ليس لديها مسئولية سياسية من النوع الذى تقدمه الحكومات والمؤسسات ما بين الحكومات؛ إنها سمة من خصخصة الحكومة.

وجدول الأعمال الأكثر تنظيما للعولمة ذو وجه إنسانى يقدمه جوزيف ستجلتز، كبير الاقتصاديين السابق فى البنك الدولى، الذى وجه نقدًا لإجماع واشنطن (انظر Stiglitz ـ ٢٠٠٢ : ٢٠٠). فقد انتقد الطريقة التى تعمل بها العولمة عمليا، وبشكل رئيسى على أساس أنّ النظام التجارى العالمى يفضّل الدول الغنية جدا على حساب بلدان العالم الثالث، الفقراء فى البلدان الغنية وخصوصا الفقراء فى بلدان العالم الثالث. يشير ستجلتز إلى أنّ وصفات التجارة الحرة فى السوق الليبرالى تحث البلدان الفقيرة، بينما لا تزال البلدان الغنية تضع تعريفات على السلع القادمة من دول العالم الثالث وتدعم مزارعيها، مع نتائج مدمرة على زراعة العالم الثالث. ويطالب ستجلتز العولمة بأن تدار بصورة أكثر فاعلية وأكثر عدالة. ويعترف بأنّ التغيّر فى شروط التبادل التجارى سوف يضر العمال غير المهرة فى البلدان الغنية، الذين ستصدر وظائفهم إلى البلدان الفقيرة. ويكمن الحلّ فى الحكومات الأكثر تدخلية فى البلدان الغنية التى تسعى إلى زيادة

مستوى مهارة قواها العاملة، لبناء نظام رفاهية اجتماعية لأولئك الذين أبعدوا عن العمل، ولإعادة توزيع الدخل من خلال نظام ضرائب تصاعدية (Stiglitz . ٢٠٠٦ :٢٧٥).

يريد ستجلتز أيضا حكومة عالمية أكثر قوة وأكثر ديمقراطية لتنظيم الرأسمالية الدولية، فالمؤسسات الدولية حاليا ضعيفة. وهو يعتقد أن الحكومة العالمية الأقوى يمكن أن تموّل بإصلاح لنظام الاحتياطى العالمى. وتضع أكثر البلدان الفقيرة حاليا احتياطياتها فى أذونات الخزانة الأمريكية، التى تعتبر مضمونة لكنها تدر عائدًا منخفضًا. يمكن أن تدر عملة احتياط عالمية عائدًا أعلى، وفى نفس الوقت تكون تحت سيطرة هيئة دولية وتستخدم لتمويل أنشطتها الحكومية. وحكومة ستجلتز العالمية ستكون أكثر ديمقراطية عن المؤسسات الاقتصادية الدولية الموجودة ـ ولكن ضمن حدود ضيّقة. وهو يريد أن يرى بشكل رئيسى أهمية أكبر لأصوات العالم الثالث فى صندوق النقد الدولى (الذى تهيمن عليه حاليا البلدان الغنية)؛ وتمثيل كلّ الوزارات وليس فقط وزارات التجارة عندما ترسل الحكومات وفود المفاوضات الدولية الرئيسية؛ والتمثيل الأكثر فعّالية لكتل البلدان الأفقر فى مثل هذه المفاوضات، التى كانت تسيطر عليها مرة أخرى البلدان الغنية (Stiglitz ٢٠٠٦ : ٢٨١-٢). لذا فإن الديمقراطية الدولية بالنسبة لستجلتز فى خطوة واحدة، لا تتحقق إلا من خلال تمثيل دول ديمقراطية تقريبا فى المفاوضات والمؤسسات الدولية. كما سنرى بعد قليل، لدى آخرين آمال أكثر إبداعا لديمقراطية عالمية ستتجاوز هذا التقييد. وحاليا يجب التأكيد على «العولمة بطريقة ستجلتز ذات الوجه الإنسانى» ستتضمن بالفعل تقوية دور الدول فى إدارة نتائج العولمة لمجتمعاتها وفى قيادة وتنظيم العولمة بنفسها. يدعو ستجلتز إلى شفافية أكثر وانفتاح ومسئولية وقانون فى الحكم الدولى.

ـ ردود أفعال ضدّ العولمة

المحتجّون الأكثر تطرفا ضدّ العولمة الاقتصادية ـ الذين يثقون بستجلتز (٢٠٠٢) بوضع عدد من القضايا المهملة على جدول الأعمال العالمى. يريدون أن يذهبوا أكثر منه فى تغيير مسار العولمة. إن ما يريدون أن يذهبوا إليه يظل

مسألة بعض الزعم. فقد أثار المحتجّون سلسلة من المخاوف تتعلّق بشروط التبادل التجارى مع العالم الثالث الفقير، عدم أمان الدخل فى البلدان المتقدمة، المؤسسات الصناعية الصغيرة التى تستخدم عمالة بأجور منخفضة وظروف العمل سيّئة فى مصانع العالم الثالث المملوكة لماركات عالمية مثل نايك، والتدهور البيئى الناجم عن الرأسمالية العالمية. لا تشكل هذه المخاوف كلاً منسجماً، ويبدو أن البعض يشير إلى اتجاهات متعارضة. وعلى سبيل المثال، فقد يتم التخلص من العمّال فى البلدان الغنية إذا ضمن المنتجون صفقة تجارية أفضل فى البلدان الفقيرة. لكن مثل هذه الاختلافات كانت فى الحقيقة طحينا فى طاحونة المشاورات ضمن حركة عدالة عالمية صاعدة. فقد ساعد التبادل عبر الاختلاف ذاته على تشكيل جوهر سياسة استطرادية ديمقراطية فى مجال عامّ عالمى (Dryzek ـ ٢٠٠٦: ١٢٤-٥). يواجه هذا المجال العامّ المراكز المؤسّسة للقوّة فى النظام العالمى، سواء كانت حكومات وطنية فى البلدان الغنية، شركات دوليّة، أم منظمات دولية مثل صندوق النقد الدولى، منظمة التجارة العالمية، مجموعة الثمانى، أم المنتدى الاقتصادى العالمى. «حركة العدالة العالمية ـ global justice movement» ـ ليست بالضرورة حركة حمائية. وعلاوة على ذلك، فإن طريقتها فى التنظيم عبر الحدود الوطنية (استخدام أفضل للإنترنت) هى ذاتها إيضاح للعولمة، على الرغم من أنها سياسية وليست اقتصادية. ويشير (فولك ـ Falk ١٩٩٩) إلى كلّ هذا على أنه "عولمة من أسفل"، مسألة نشاط حركة أساس اجتماعية وليست تكاملا اقتصاديا.

وفى حين تكون العولمة الاقتصادية مدفوعة غالبا بقوى ليبرالية جديدة داخل البلاد بواسطة الأحزاب السياسية اليمينية، فهناك أيضا قطاع اليمين الذى يريد مقاومة العولمة وتقوية السيطرة الوطنية على الاقتصاد. فى الولايات المتّحدة، تمثلت هذه الحركة فى المثقّف والمرشّح الرئاسى العرضى بات بيوكانان (Steger ٢٠٠٥: ٩٥-٢٠١): «بالمال نحن نضخ من أجل الاستيراد والأجانب يشترون أمريكا... للإبقاء وزيادة مشاركتهم فى السوق الأمريكية ولمواصلة امتصاص الإنتاج خارج الولايات المتّحدة» (بيوكانان ـ ٢٠٠٤: ٢٠٤). عارض بيوكانان التجارة الحرة وأراد تعريفات متزايدة على الواردات، بالإضافة إلى قيود

قويّة على الهجرة، الشرعية وغير الشرعية. وداخليا، يفضّل اقتصاد سوق ذى ضريبة منخفضة. وسوف تكون للعمّال الأمريكان وظائفهم وأجورهم وأمنهم المحمى ضدّ المنافسة الأجنبية.

وقد وجدت العداوة للعولمة والتكامل الدولى أيضا فى العديد من الأحزاب السياسية الأوروبية اليمينية المتطرّفة، ومن بينها حزب المحافظين البريطانى من بين الفئة الشكاكة القوية المعارضة فى الاتحاد الأوروبى الذى يدافع عن الحكم الذاتى للحكومة البريطانية ضدّ تنظيم بروكسل، ويقاوم التكامل الاقتصادى) على سبيل المثال، بمعارضة تبنى بريطانيا للعملة الأوروبية).

إنّ التصور البريطانى معقّد لأن بعض الشكّاكين الليبراليين فى الاتحاد الأوروبى متأثّر بالسوق أيضا، الذين يعارضون بشكل رئيسى دور الاتحاد الأوروبى التدخلى الحكومى. وبالنسبة لمعظم القوى اليمينية المعارضة للعولمة، فإن الكفاح مسألة هوية بالإضافة إلى الاقتصاد. فهم يدافعون عن الهوية الوطنية ضدّ القوى العالمية التى تقوّضها، ويسعون فى النهاية نحو إعادة تأكيد القوّة والسيادة للدولة القومية.

ومدافعو الحكم الذاتى للدولة القومية ضدّ العولمة الاقتصادية يمكن أيضا أن يوجدوا على اليسار، بين أولئك الذين يرون فى الدولة القومية، الأمل الأفضل والأخير للسياسة إعادة التوزيع. وفى هذه وجهة النظر، تصل العولمة الليبرالية الجديدة إلى حد الهجوم على دولة الرفاه التى يجب أن تقاوم (Gray ١٩٩٨ : ٨٧-٩٢).

. الديمقراطية العالمية

مقاربة ستجلتز التى ناقشناها سابقا ضعيفة جدا وتقليدية، إذ تفسر الرقابة الديمقراطية على أنها أولا وقبل كل شىء ملكية الدول، مع ديمقراطية عالمية محتملة فقط فى خطوة واحدة خلال توزيع أكثر عدالة للسلطة فى الدول فى المفاوضات العالمية. وهناك عدد أكثر من جداول الأعمال الطموح للديمقراطية العالمية.

تعتبر الديمقراطية العالمية نموذج النظام السياسى العالمى وجدول أعمال للعولمة السياسية التى طوّرت تماما بواسطة المنظرين المعياريين(.Held;Archibugi et al ١٩٩٨)، مع أنّه لا يزال هناك الكثير فى طريقة التطبيق. يسعى الديمقراطيون العالميون أولا إلى مجموعة أقوى بكثير من المؤسسات العالمية)مثل الأمم المتّحدة) والمؤسسات الإقليمية (مثل الاتحاد الأوروبى). وعندما يتعلق الأمر بالأمم المتّحدة، يجب أن يكون مجلس الأمن أكثر فعّالية وشمولا، وليس يهيمن عليه فيتو بضع من القوى العظمى كما هى الحال فى الوقت الحاضر. وعلى نحو مثالى تستبدل الجمعيّة العامّة ببرلمان عالمى. وسوف تكون السلطات العسكرية العالمية ملحقة بهذا التركيب القوى للأمم المتّحدة. وسوف تكون هناك استفتاءات عامة دولية ومحاكم قضائية دولية. سوف تكون جميع هذه المؤسسات عالمية بمعنى أنها ستكون تابعة لإطار قانونى عالمى مشترك، ومسئول بشكل مباشر أمام شعوب العالم. وليس أمام الحكومات الوطنية فقط، كما هى الحال فى الوقت الحاضر. ويأخذ هيلد (٢٠٠٤) المواطنة العالمية خطوة واحدة للأمام فى الدعوة لسياسة ديمقراطية اجتماعية اقتصادية عالميا، ملتزمة بالتدخّل فى الأسواق لكى تضمن عدالة اجتماعية عالمية من خلال إعادة توزيع الدخل.

«الديمقراطية العالمية - cosmopolitan democracy» مشروع بعيد المدى، وبعض السمات على سبيل المثال، البرلمان العالمى (global parliament) يبدو حاليا تطلّعات بعيدة جدا. وفى الوقت الحاضر، فإن مؤسسة المواطن العالمى العالمية هى بالفعل «محكمة الجرائم الدولية - International Criminal Court»، التى أعفت منها نفسها الولايات المتّحدة، خوفا من أن يحاكم أفراد جيشها بواسطة محكمة جرائم الحرب هذه. وقد تضررت «المواطنة العالمية - cosmopolitanism» بشدّة بأحادية الولايات المتحدة الأمريكية الأكثر عمومية فى السنوات التى تلت هجمات الحادى عشر من سبتمبر الإرهابية. وقد أرادت إدارة الرّئيس الأمريكى جورج دبليو بوش إخضاع منظمات دولية مثل الأمم المتّحدة إلى الرغبات الأمريكية، وإذا لم تذعن، كانت تعتبر منظمات دولية فاشلة. والاستثناء إلى هذه القاعدة هى منظمة التجارة العالمية؛ ففى الاقتصاد والتجارة الحرة،

تلتزم الولايات المتّحدة بقرارات منظمة التجارة العالمية، كما ذكرنا سابقا. وتهيمن عداء أمريكا للمواطنة العالمية عندما يتعلق الأمر بالأمن، الإرهاب، حقوق الإنسان والبيئة، لكن لا تهيمن عندما يتعلق الأمر بالاقتصاد. ومع ذلك ، فإن الديمقراطيين العالميين يرفضون التصديق على منظمة التجارة العالمية (على الأقل على أعمالها حاليا) لأنها غير ديمقراطية جدا ولا تلتزم بالعدالة العالمية والمساواة من النوع الذى يفضله المواطنون العالميون.

لا تزال الدول موجودة فى الديمقراطية العالمية. ومع ذلك، فسوف تكون مستوى واحدًا من السلطة السياسية بين الكثير. عالميًا وإقليميًا دون إقليمى ومحلىّ. ولن يكون النظام العالمى فيدراليا، حيث تخضع فيه المستويات الأدنى للمستويات الأعلى. وبالأحرى، فسوف تتفرق السلطة وتشارك بين مستويات مختلفة، فى «نظام من مراكز قوى متنوّعة ومتداخلة يشكلها القانون الديمقراطى» (Held ١٩٩٥: ٢٣٤). ويعنى تفوق هذا الإطار القانونى أنّ لا شىء مثل السيادة كما نعرفها حاليا ستطبق على الدولة. وفى الواقع فإن مفهوم السيادة ، ومن ثم الدولة ذات السيادة، يتوقف عن الاستخدام. وستذوب نظرية الدولة فى نظرية الحكومة متعددة المستويات.

تتضمن «الديمقراطية الاستطرادية العالمية ـ transnational discursive democracy» ـ نظرة أكثر لا مركزية من أسفل لأعلى لدمقرطة النظام العالمى. وسوف يكون التأكيد على المجالات العامّة العالمية بدلا من بناء هيئات حاكمة دولية رسمية. وفى الفصل الثامن، وصفنا المجال العامّ على أنه ساحة الاتصال السياسى الموجهة للشئون العامة لكن لا تسعى إلى مشاركة رسمية فى سلطة الدولة، وتمتد من أجهزة الإعلام إلى نشاط الحركة الاجتماعى. كانت تعرف المجالات العامّة على نحو تقليدى فيما يتعلق بالدول المعيّنة، لكن المفهوم يمكن أن يمتد أيضا ليطبق على السياسة العالمية. وتتضمّن أمثلة المجالات العامّة الدولية تلك المعرّوفة باهتمامها بالعدالة العالمية، ومعارضة عولمة الشركات: بالشئون البيئية العالمية: بالسلوك وسوء سلوك شركات معيّنة، مثل صناعة النفط: بحقوق الإنسان الدولى: بقضايا معيّنة جدا مثل تشويه العضو التناسلى النسائى: أو

ببداية احتلال العراق فى ٢٠٠٣. ويمكن أن تأخذ المجالات العامّة شكلاً معارضًا تقريبا فيما يتعلق بمؤسسات مهيمنة ـ حركة ضدّ الحرب العالمية التى ازدهرت فى ٢٠٠٢، قد تبدو مثل هذه. ومع ذلك ، قوبلت هذه الحركة بعطف حكومات العديد من الدول (على سبيل المثال، فرنسا وألمانيا).

وتنظر الديمقراطية الاستطرادية العالمية إلى مجالات عامّة دولية على أنها مواقع محتملة للتداول عبر الحدود الوطنية، توفر ساحات للاشتراك فى المحادثات المختلفة. ومن أمثلة المحادثات التى قد تتطوّر وتتنافس بعضهما البعض فى مثل هذه الأماكن تتضمّن التنمية المستدامة، الحديث العالمى المهيمن حاليا على الشئون البيئية: ليبرالية السوق (كما فى الفصل الخامس)؛ حديث حقوق الإنسان الدولى؛ الإرهاب المضاد؛ والعدالة العالمية. ويمكن أن يكون ارتباط المحادثات المختلفة ديمقراطيا تقريبا، جذّابا تقريبا لتشكيلة واسعة من اللاعبين المؤهّلين. ويمكن أن يتضمّن أيضا رجال الدعاية والمخادعين وخبراء العلاقات العامة والمستشارين. وقد تكون محادثات معيّنة مستبدّة، لذا فمن المهم الإبقاء على عين ناقدة لظروف الاتصال فى المجالات العامّة العالمية. ويمكن أن تقيِّم حينئذ شرعية القرارات برؤية إلى أى مدى تؤثرالقرارات مع بقية المحادثات فى المجال العامّ، وإلى أى مدى هذا البقية تحت السيطرة المبددة للاعبين السياسيين المنتقدين والمؤهّلين. هذه النظرة للديمقراطية لها استحواذ فى العالم الحقيقى بالدرجة التى تنظم بها الشئون السياسية العالمية بالمحادثات بدلا من تنظيمها بالسلطة الرسمية. ويعنى ضعف المؤسسات الدولية الرسمية أنّ محادثات مثل التنمية المستدامة (sustainable development) والليبرالية الجديدة تلعب دورا أكبر فى تنظيم الشئون الدولية عما تلعبه فى تنظيم السياسة داخل الدول. والدمقرطة فى المستوى الدولى هى مجرد مسألة درجة؛ ولا يوجد مكافئ عالمى «للاقتراع العام ـ universal suffrage». إنّ الادّعاء هو أن الدمقرطة الاستطرادية يمكن أن تجعل اتّخاذ القرارات الجماعية فى النظام الدولى أكثر ديمقراطية بمرور الزمن: ولا يوجد أىّ نموذج مثالى من الديمقراطية يتم إنجازه أو إنشاؤه.

والديمقراطية الاستطرادية العالمية لها ميزة على الديمقراطية العالمية لأن متطلباتها المؤسساتية أقل قسوة، ويمكن أن تتعايش وتغذّى العديد من أنواع

المؤسسات الرسمية، التى ليس من الضرورى أن تكون منظّمة على المستوى الدولى. ومن بين تلك المؤسسات الدول. ولذا يمكن أن تقوى الديمقراطية الاستطرادية العالمية فى عالم حيث تستمر الدول فى أن تكون مكانا مهيمنا للسلطة السياسية أو القانونية.

نتائج العولمة لنظريات الدولة الديمقراطية

نستطيع الآن أن نلخّص نتائج العولمة لنظريات الدولة التى درسناها فى الفصول السابقة:

ـ تبدو «التعدّدية ـ pluralism» فى شكلها الكلاسيكى محدودة، لأنها بوضعها الحالى تستند على فرضية أن مصالح المجموعة تتشكّل داخل نظام سياسى وطنى واضح المعالم.

ـ يمكن أن تعزز «نظرية النخبة ـ elite theory» إلى حدّ أنّ تخلق العولمة نخبة عالمية جديدة. ومرة أخرى، يحتاج مستوى التحليل الوطنى تفكيرًا مجدّدا، لأن النخبة العالمية الجديدة لها اعتبار قليل للحدود الوطنية. ومع ذلك، فقد تستخدم النخب الوطنية حديث العولمة لدعم قوّتها، مدعية بأنّ مطالب الاقتصاد العالمى تعنى أنّ (على سبيل المثال) مطالب غير النخب لإعادة توزيع الدخل لا يمكن الوفاء بها، خوفا من أن إعادة التوزيع ستزعج المستثمرين الدوليين والخبراء الماليين.

ـ يمكن أن تستمد «الماركسية ـ Marxism» الراحة من الدرجة التى تتوّج بها ديناميكا التطور الرأسمالى الآن فى نظام عالمى متكامل. ويمكن نتيجة لذلك أن تفقد كلّ ميول أزمة الرأسمالية على المستوى العالمى - لكن بدون أىّ دولة عالمية تدير هذه التناقضات. وعلى سبيل المثال، ليست هناك آليات لخلق أنظمة الرفاهية الاجتماعية لمنع العمّال من تطوّير وعى ثورى. وتعنى العولمة أيضا أنّ الدول القومية يجب على نحو متزايد أن تخدم مصالح النظام الاقتصادى العالمى، لذا فإنها أيضا ليست فى وضع لتحسين الصراع الطبقى بين العمّال والأعمال العالمى.

ـ يجب أن ترحب «ليبرالية السوق ـ Market liberalism» بالتوسّع العالمى للأسواق. وإذا لم تستطع العولمة أن تجبر الدول على أن تكون أكثر تنافسا من خلال تخفيض مستويات النظام الضريبى والإنفاق، حينئذ تكون بالنسبة لليبراليى السوق هذه خطوة كبيرة فى الاتّجاه الصّحيح ـ نحو الدول التى تخدم السوق ولم تكبح بإرادة إيجار (rent-seeking) المصالح المحلية (مثل العمل المنظّم).

ـ يمكن أن تكون «التعدّدية المعاصرة ـ pluralism Contemporary» موطنا لبعض ردود الأفعال المختلطة جدا تجاه العولمة. بالنسبة للتعدديين الجدد، تعزّز العولمة ببساطة الموقع المميّز للأعمال فى الحكم المتعدد، لأن الشركات الدوليّة على وجه الخصوص تصبح أقوى فيما يتعلق بأىّ قوى سياسية محلية. وفى المقابل، يرى محلّلو الحكم المتعدّد المستوى العولمة على أنها تعزّز التعدّدية فعلا، بما تضيفه من مستويات جديدة من القوّة، وبذا مزيد من المصالح أكثر تعويضا للنظام السياسى. وقد تقوّى الحركات الاجتماعية العالمية بدرجة أكبر هذا الخليط التعددى. ومنظرو الحكم المشبّك (governance networked) الذين يعتقدون أنّ الدولة التقليدية «مجوفة» على نحو متزايد يرون العولمة على أنها تزيد أهمية وقوّة الشبكات العالمية، وتقوّض بدرجة أكبر قوّة الدولة ذات السيادة. ويجادل على النقيض النقابيون والمدافعون عن «اقتصاديات الأسواق التعاونية بأنّ الدول تعمل معًا مع شركات الأعمال المنظّمة قوميا لا تزال يمكن أن تصمد أمام عاصفة العولمة بخلق الهياكل الاقتصادية السياسية التعاونية لإنتاج. سلع رائجة عالميا عالية النوعية بينما تبقى الإعانات الاجتماعية للعمّال. باختصار، فإن السمات المختلفة من العولمة قد تعزّز وتقوّض التعدّدية.

ـ تنعدم أهمية «السياسة الانتخابية ـ politics Electoral» فى العالم المعولم، إذا تحوّلت السلطة على نحو متزايد إلى المؤسسات الدولية التى لم تنتخب (مثل منظمة التجارة العالمية أو صندوق النقد الدولى). وقد تعنى عولمة أجهزة الإعلام أنّ الناس قد يعيرون اهتمامًا أقل إلى انتخاباتهم عن الانتخابات فى البلدان الكبرى (مثل الولايات المتّحدة)، التى قد تكون لنتائجها أبعاد كثيرة فى الحقيقة من الانتخابات التى يسمح لهم بالتصويت فيها.

ـ قد تشتد أهمية «سياسة الهوية ـ Identity politics» بسبب العولمة. وأحد ردودّ الفعل لحالات عدم الأمان الناجمة عن العولمة ترجع إلى شكل متطرّف من الارتباط بتقاليد المرء، وهذا قد يساعد على توضيح ارتفاع الأصوليّة الدينية فى العالم المعولم. كلما كان هناك تفاعل أكثر يكون عبر حدود «الحضارات» كما عرفها صاموئيل هنتنجتون، كلما كانت هناك ساحات أكثر يمكن أن يؤدّى فيها «صراع الحضارات ـ clash of civilization» رغم ذلك إذا كانت تعنى العولمة هجرة أكثر، حينئذ قد تصبح أيضا المجتمعات المعولمة أكثر تعدّدية الثقافات.

ـ يحاول «التجديد الديمقراطى ـ Democratic renewal» مواجهة تحدى عالم معولم بالبحث عن أشكال جديدة من الديمقراطية لنظام دولى قاوم الدمقرطة من الناحية التاريخية. وتتضمّن الأمثلة الديمقراطيات الاستطرادية الدولية والعالمية التى ناقشناها فى هذا الفصل.

ـ تشارك المساواة بين «الجنسين ـ Feminism» بسمات نقدية ضدّ العولمة التى ناقشناها، على سبيل المثال، لأن النساء يعانين من تدنى دولة الرفاه أو الاستغلال فى الأعمال التى تعطى أجورًا قليلة وظروف عمل سيئة فى الشركات الدولية التى تنتج السلع.

ـ تنضمّ البيئية (Environmentalism) أيضا إلى النقد المضاد للعولمة ، وتشير إلى الدمار البيئى للرأسمالية الدولية. لكن اختصاصيى البيئة يمكن أن يدعموا أيضا الحركات الاجتماعية العالمية فى نظرة إلى الإجراء السياسى الذى فى حد ذاته معولم. وأحيانا، يمكن أن يؤثر العمل البيئى العالمى على سياسات الدول بطريقة أكثر فاعلية عن نشاط الخضر المنحصر فى المستوى الوطنى.

ـ المحافظون (conservatives) مضطربون من العديد من سمات العولمة التى تقوّض الطبيعة المكتفية ذاتيا والمتميّزة للمجتمعات الوطنية. وهكذا يقاوم حزب المحافظين «الشكّاكون» فى الاتحاد الأوروبى سلطة الاتحاد الأوروبى فى المملكة المتحدة؛ وفى الولايات المتّحدة، يعارض العولمة والتجارة الحرة محافظون أمثال بات بيوكانان والمتعاطفون معه. وعلى النقيض، يرى محافظون جدد أمريكيون العولمة على أنها الشّىء الذى يمكن ويجب أن ينظّم لمصلحة الولايات المتّحدة،

بالتأكيد على تبنى أسلوب الديمقراطية الليبرالية الأمريكى زائد الرأسمالية فى كل مكان.

. يفسر أنصار ما بعد الحداثة (post-modernists) حديث العولمة على أنه مجرد شكل آخر من أشكال الظلم، يكيّف الناس على التصرّف بطرق منضبطة تماما تخدم النظام الرأسمالى الليبرالى. والمدافعون عن ما بعد الحداثة عن الديمقراطية السباقية يرون بعض الإمكانيات للتجديد الديمقراطى فى الحركات ضدّ العولمة. خاصة من خلال الحاجة لمثل هذا الحركات لتنظيم الناس عالميا من خلفيات اجتماعية مختلفة جدا، الذين يمكن أن تكون اختلافاتهم الأساس لتطوير الاحترام السباقى.

الخاتمة

العولمة لها نتائج رئيسية على نظرية الدولة. وفى إحدى النهايات، يمكن أن تؤدّى إلى «انحلال الدولة . dissolution of the state» ومن ثم نظرية الدولة إلى حكم متعدّد المستوى. لا تزال تلك الفرصة بعيدة. وفى هذه الأثناء، غالبا ما تجعل قوى العولمة نفسها محسوسة من خلال وسط الدولة. إنها الدول التى تفاوض المعاهدات، وتفرض وصفات المؤسسات العالمية، وتطبّق العقيدة وحديث العولمة، و(أحيانا) تقاوم ضغوط العولمة. وفى أثناء كتابة هذا الكتاب، لم نكن نعرف كيف تنتهى القصّة: وكل ما نعرفه أنّ القصّة عميقة ومهمة فى نتائجها على الدولة.

الفصل الخامس عشر

النقاش الحالى والمستقبلى حول الدولة

وفى رسالة عن النقاش المرتبط بالتعليم والبحث فى الجامعات)والفلسفة بشكل خاص)، صاغ عالم الاجتماع «راندل كولينز - Randall Collins» بشكل مشهور «قانونا ثقافيا للأعداد الصغيرة - intellectual law of Small Numbers). كان مقترحه الأساسى هو أن «عدد المدارس الفكرية النشطة التى تولد نفسها لأكثر من جيل أو جيلين فى مجتمع جدلى يتراوح ما بين ثلاثة إلى ستّة مدارس» (١٩٩٨ : ٨١). ويجب أن يكون الحدّ الأدنى اثنتين (لأنك لا تستطيع أن تتجادل مع نفسك) وكان العدد بشكل ثابت تقريبا، ثلاثًا فى أىّ فترة مبدعة إلى حدّ معقول. يعكس الحدّ الأعلى دلالة تكرارية بأنّه بالرغم من أن المثقّفين قد ينتجون مواقع أكثر فى فترات إبداعية، فإن الكثير سيكافحون من أجل اكتساب أتباع على المدى البعيد. وعندما توجد أكثر من ستّة مواقع، فإن البعض قد يعيد تصنيفها على أنها مغايرات وجهات النظر، والآخرين «لن يتكاثروا عبر الأجيال اللاحقة». وهكذا: «تظهر المواقع وتختفى، ويكبر الأتباع أو يضعفون. ويكون لقانون الأعداد الصغيرة تأثير أكبر وسط حالة المد والجزر» (Collins - ١٩٩٨: ٨١). تبدو هذه المقترحات ذات علاقة بالصورة التى وصفناها هنا.

كان فى سالف الزمان بضع نظريات كلاسيكية عن الدولة - التعدّدية، نظرية النخبة، ليبرالية السوق والماركسية. وفى أواخر الستّينيات بدأت تظهر تصدعات فى هذا الترتيب. فى نظرية اجتماعية مجاورة فى نفس الوقت، زادت أعداد المواقع فجأة من ثلاث مدارس رئيسية إلى ستّ أو أكثر، وتداخل العديد منها بشكل ملحوظ مع المواقع التى غطيناها هنا (تايلور ٢٠٠١). تبدو نظرية الدولة

اليوم أكثر تعقيدا، وقد راجعنا الآن عشرة مواقع، فإذا اعتبرنا «التعدّدية الجديدة neo-pluralism» مختلفة عن سليفتها الكلاسيكية، فسوف تصبح تسعًا إذا لم نعتبرها كذلك. هذا العدد الذى يعتبر أكبر مما اقترحه كولينز والذى استمر لفترة أطول، يظهر إبداع السنوات الأربعين الأخيرة، خصوصا فى مضاعفة نقد نظريات الدولة الكلاسيكية. لذا هلّ بالإمكان أن نتوقّع أن ينخفض عدد المواقع فى المستقبل، وإذا كان الأمر كذلك، على حساب من؟ نحن قاسيون مثل أكثر العلماء الاجتماعيين فى توقّع سير الأحداث المستقبلية، وتعنى التشكيلة المطلقة للقوى المعاصرة، أن مجموعات المواقع قد تظهر، وقد تكون لها نتائج مبتكرة وغير منظورة. لكنّنا يمكن أن نعرض بعض الأفكار حول كيف تقف الأمور حاليا .

مصير النظريات الكلاسيكية

التعددية إحدى النظريات الكلاسيكية الأربع للدولة، من المحتمل أن تكون أفضل النظريات الصحيحة، ومع ذلك على حساب بعض التعديلات الكبيرة فى عقائدها الأساسية. وكما أوضح الفصل السادس، ابتعدت التعدّدية عن الاحتفال الراضى لانفتاح الديمقراطيات التحرّرية بشكل عام (والولايات المتّحدة بشكل خاص) نحو قبول مساهمات من تشكيلة أكبر من المجموعات ذات المصالح الخاصة الفعلية والمحتملة. والتعدّدية الآن أكثر حذرا حول مساواة الوصول والتأثير الذى تحققه فى أىّ نظام حكم حقيقى فى العالم، لكن يظل صعبا أن يكون نوعا مختلفا من المساهمات مرغوبا فى صنع السياسة. كيف يمكن ويجب أن تنظم تلك التشكيلة، لا يزال مسألة خلاف. قدم «الليبراليون النقابيون - liberal corporatists» أجوبة مختلفة، الذين يرغبون فى تنظيم أعداد مختلفة من مجموعات «الشريك الاجتماعى - social partner» فى عملية السياسة؛ محلّلى ائتلافات الدفاع الذين يعتقدون أن العدد الفعّال للتجمّعات فى النقاش سيظل عادة صغيرا، لكنه يتفاوت من قضية لأخرى؛ والتعدديون الجدد أكثر تعلّقا بمواجهة الموقع المميّز لشركات العمل فى صنع السياسة. تواجه التعدّدية أيضا نوعا مختلفا جدا من الحياة فى سياسة الهوية، حيث تنافس مجموعات مختلفة

من أجل الاعتراف بها. وبالطبع، فإن بعض مجموعات الهوية و(خصوصا) زعمائهم ما زالوا أحيانا يريدون استئصال المجموعات الأخرى، بدلا من التعايش الجماعى. وهذا يخلق مشاكل قاسية لكلّ الآراء الليبرالية. ويسعى العديد من الليبراليين الآن إلى أن يواجهوا بشدة مثل جماعات الهوية العنيدة هذه، حتى بشكل وقائى، فى الداخل أو الخارج. و«القوّة الناعمة - soft power» التى تطورت من نسخة التعدّدية فى الاتحاد الأوروبى (وانتشرت على نحو متزايد فى محاولة لتثبيت جيران الاتحاد الأوروبى) قد تثبت ديمومة أكثر من نظرة «القوة الصلبة - hard power» التى مكّنتها القوّة العسكرية المهيمنة للولايات المتّحدة ومن المحتمل المكانة الإمبراطورية (التى سنناقشها لاحقا).

الماركسيون ومنظرو النخبة فى حالة أكثر سوءا من التعدديين. فلا تزال الماركسية لم تتعاف من فناء الكتلة السوفيتية، بغض النظر عن تضاؤل عدد المقترحين المعاصرين الجدّيين الذين يصرّون على أنّ تحليلهم لطبيعة الدولة الرأسمالية الليبرالية يقف حسب ظرفه الخاص، بصرف النّظر عن مصير الأنظمة الاستبدادية التى أطلقت عليهم فيما مضى ماركسيين. ونضوب التأثير عن الاقتصاد الماركسى ونظرية عمله للقيمة، وعدم قابلية تحليل الطبقة على توضيح طبيعة العديد من التعبئة-السياسية المعاصرة، قد ترك نظرية الماركسية على نحو متزايد نقدا سياسيا لحدود وعيوب الرأسمالية (انظر على سبيل المثال Hardt و Negri؛ ٢٠٠١). وبهذا المعنى، اتجه التحليل السياسى الماركسى التجريبى على نحو متزايد مع نقد نظرية النخبة فى إشارة صغيرة عن التفكير المادى والجدلى الذى كان سابقا الإشارت التى يعرف بها الفكر الماركسى الأرثوذكسى.

لم تواجه نظرية النخبة بعد ١٩٤٥، نوع اللحظة الحاسمة التى فرضتها الفاشية على مذاهب النخبة الكلاسيكية فى الثلاثينيات، أو التى كان لا بد أن تصارعها الماركسية بعد انهيار الشيوعية فى ١٩٨٩. إنّ العالم ما زال يدار بشكل لا ينكر بواسطة النخب. وفكرة بأنّ هناك نخبة موحدة واحدة تسيطر على كلّ دولة قومية لم يسبق أن دحضت جزئيا لأن منظرى النخبة لم يذكروا نظريتهم

حقا على نحو يتم دحضه بسهولة. ومنذ أن كان هناك دائما شكل من أشكال الجماعة أو الشبكة الحاكمة فى كلّ مجتمع، كان للادّعاء نوعية شبه حشو فى الكلام. كما ذكر منظر النخبة الحديث البارز» سى . رايت ميللز . C. Wright Mills. وفى ثقافة «مشهورة» حيث تتكرر الفضائح المالية السياسية على ما يبدو بشكل مستمر، وحيث لا تزال الشركات الإعلامية (وحتى الأحزاب فى بعض البلدان) يمتلكها ويديرها ملوك المال tycoons)، فإن الهيمنة السياسية للأشخاص الأغنياء نادرا ما كانت تحس على نحو واسع فى الرأى العام الغربى. وفى أحد المستويات، لم يخسر نقد النخبة الجديدة المعاصر نداءه أو رنين مبيعاته. كما فى عروض نعومى كلين (Naomi Klein) عن كيف تستخدم الشركات سلطة العلامة التجارية (Klein . ٢٠٠١)؛ أو كيف استغلت الشركات وحكومات السوق الليبرالية معا «صدمات» مثل حالات الطوارئ الوطنية لدفع الحلول الرأسمالية المتشدّدة (Klein . ٢٠٠٨). ولكن أيا كان السبب، فقد فقدت نظرية النخبة معظم جاذبيتها الثقافية. وحتى الراديكاليين ضاقوا ذرعا بالوضع الراهن الذى يعتبر الآن أكثر جذبا لنقد الدولة البيئى ومساواة الجنسين، والراديكالى التعددى وما بعد الحداثة. وإذا كان لنظرية النخبة زخم جديد، فسوف يكون فى المستوى العالمى، حيث قد نشهد ظهور نخبة عالمية (uber) تتكون من رؤوس الشركات الكبيرة، والخبراء الماليين، والسياسيين الذين يركبون موجة العولمة.

قد يدعى ليبراليو السوق أنّ تحليلهم للدولة لا يزال مفروضا بالقوة، والعديد من الذين اندفعوا أفواجا إلى هذه النظرية فى الثمانينيات لا يزالون فى المواقع الأكاديمية والسلطة السياسية. لكن صعود السوق الليبرالية بلغ الذروة. وفى الولايات المتّحدة، أحد معاقلها، فإن أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ قادت السياسيين فى الحزب الجمهورى وآخرين فى اليمين السياسى إلى تقدير مجدد للحاجة إلى دولة قوية، على سبيل المثال، تلك الدولة التى لم تستخدم عمالاً لأمن المطار من مقاولى القطاع الخاصّ. وحول العالم، فإن الأهمية المتصاعدة لقضية تغير المناخ كان يصاحبها اعتراف متزايد بالدور المركزى الذى يجب أن تلعبه الحكومات

(وترتيبات ما بين الحكومات) فى صدّ النوبات المضادّة غير القابلة للنقض فى حالة البيئة الإنسانية. وإذا ما تركت الأسواق لنفسها فلن تستطيع معالجة هذه المشاكل، على الرغم من الاستعمال المحتمل لوسائل من نوع له خاصية السوق، مثل تبادل الكربون كجزء من نشر الحزم السياسية.

ومع ذلك، ففى المنطقة الرئيسية لعمليات السوق تحت تنظيم «اللمسة الخفيف - light touch» أن ظهرت الصعوبات الأعظم أمام ليبراليى السوق. فأثناء «الأزمة المالية الآسيوية - Asian financial crisis» لعام ١٩٩٧ نظر ليبراليو السوق الأوروبيون والأمريكيون بارتياب بشكل يظهر التفوق على ما اسموه «رأسمالية حميمة - crony capitalism» واسعة الانتشار فى شرق آسيا تواجه أزمة ثقة مباغتة وحادّة. وقد وصفت حمية إلغاء قيود تنظيم السوق الأكثر الليبرالى. ورغم ذلك فى أواخر ٢٠٠٨، عانت الولايات المتحدة الأمريكية وكلّ البلدان الأوروبية تقريبا من أزمة طاحنة، عندما أحدثت الديون الميتة فى سوق شراء وبيع البيوت الأمريكى ركودا هائلا فى الثقة بالقطاع المصرفى، حيث عملت استراتيجيات مزودة بقوة بصورة عبثية على إلغاء قيود تنظيم السوق الليبرالى. أبرزت هذه الإستراتيجيات مشتقات مالية وأدوات معقّدة أخرى مفهومة بشكل سيئ عن طريق كلّ شخص مرتبط بالأسواق بالنسبة لهم - بمن فيهم المسئولون الحكوميون. والاستقرار المؤلم للأزمة الرئيسية فى أكتوبر ٢٠٠٨، تأخر كثيرا لتفادى كساد عالمى مهم، دعم حقيقة أساسية: تقف الدولة وراء كلّ اقتصاد سوق معاصر. وفى النهاية، كانت قوى رفع ضريبة الدولة فقط هى التى حمت الأنظمة المصرفية فى الولايات المتّحدة وأوروبا من الانهيار. هذه الحقيقة غير المناسبة جدا لليبراليى السوق من المحتمل أن تستنزف مذاهب «السوق الجيدة/الدولة السيئة» البسيطة لعدّة سنوات قادمة - على الأقل حتى تنسى الأجيال الجديدة من فاعلى السوق الغزيرين ومؤدِّيهم فى الجامعات والحكومة دروس أزمة ٢٠٠٨.

كان أساس آخر لليبرالية السوق، هو الاستحالة الظاهرة لمدى الحساب المركزى المطلوب لتشغيل اقتصاد مخطط عمليا. لكن حجر الزاوية ذلك، ما إن أصبح صلبا جدا، حتى بدا مهزوزا نوعا ما فى ضوء القدرات الحسابية المتزايدة

النمو المرتبطة بالاستعمال الفعّال لتقنية المعلومات. وفى غضون بضعة عقود، فإن بعض التأملات السياسية التى على ما يبدو طوباوية جدا لمجموعة حاملى تكنولوجيا معلومات شبه مجهولة فى العلوم الاجتماعية قد استخدمت بطرق مماثلة على نحو ممتاز وعلى مقياس عالمى (Brate ـ ٢٠٠٢). إن المعانى المتضمنة للتغيرات المهمة جدا الثقافية والاقتصادية والسياسية فى الوصول إلى معلومات العالم ما زالت تحدث فى الوقت الفعلى. لكن هناك ادّعاءات بأن «الانسحاق العظيم ـ super-crunching»، الأكوام الضخمة من البيانات المتراكمة حاليا يمكن أن توسّع حدود الإدراك البشرى بشكل حاسم (Ayres ـ ٢٠٠٨)

حتى الآن، فإن الشركات الكبيرة فى الغالب هى التى أعادت تنظيم شئونها بشىء مثل هذا. وعلى سبيل المثال، يستطيع الباعة الكبار حاليا أن يجمعوا معلومات عن صفقات تجارية تخبرهم بكلّ شىء يحتاجون لمعرفته بتفصيل دقيق حول كلّ فرد من أفراد مجموعات زبائنهم، وكيف يضمنون أنّ الرفوف قد أعيد تجهيزها بطريقة مثالية لاستغلال سلوك الزبون. ويمكن أن يتم أغلب هذا بطريقة آلية، دون حاجة كبيرة لتدخل المدراء وهى تمنح درجة من قوّة السوق للشركات الكبرى التى لا تستطيع الشركات الصغرى البدء فى محاكاتها. وفى المستقبل هناك كلّ فرصة بأنه يمكن أن تترجم نفس التقنيات إلى أداء محسّن بشكل جذرى داخل الحكومة، والذى من المحتمل أن يصبح مصدر ربح مركّزًا دائما ومعتمدًا على معلومات. وتدار أنظمة «حكم العصر الرقمى ـ Digital-era governance على نحو متزايد بواسطة شركات تقنية معلومات عالمية لكن لصالح بيروقراطية حكومية، التى لم يعد يؤخذ عجزها المعلوماتى كما هو معطى (٢٠٠٨ Dunleavy et al). وفى المقابل ، لم تؤكد حتى الآن الادعاءات المبالغ فيها عن عصر جديد لـ «ديمقراطية إليكترونية ـ e-democracy» أو تغيرات راديكالية فى التعبئة السياسية على الإنترنت، مع تأثيرات تزايدية أصغر تظهر فى الغالب على الرادار حتى الآن. ورغم ذلك فإن تكاليف المعلومات المتناقصة على المدى الأطول للعمل الجماعى قد لا تزال لها نتائج رئيسية.

ومع ذلك، فإن «الانهيار المالى ـ financial crash» عام ٢٠٠٨، قد يحمل أيضا بطانة فضّية لأتباع «فريدريك حايك ـ Friedrich Hayek» فى حرب عصاباتهم

المطوّلة ضدّ الثقة التحليلية الأكثر من اللازم فى الاقتصاد السائد. سوف لا يمنع ظهور «تنظيم يوافق الفطرة السليمة ـ commonsense regulation» الذى طلبه الرّئيس أوباما فى حملته الانتخابية عام ٢٠٠٨، ومعه دور اقتصادى متزايد بشكل ضخم للحكومات الغربية،على الأقل لفترة من الوقت. لكن على الأقل، قد تجدد الأزمة الشكّ واسع الانتشار حول ما إذا كانت المخاطر المالية والاقتصادية يمكن أن تتشكل دوما بشكل كاف أو تكون تحت سيطرة أىّ شكل من أشكال التنظيم الإنسانى. فقد فشل التركيب المعقّد للاشتقاقات المالية والنماذج المتقنة المصممة من أجل تقسيم وتوزّيع المخاطر فى تقليل (لا تزال أقل استئصالا) الأخطار ذاتها. لذا فقد تنعم الشكّوكية الحايكية حول المعرفة الإنسانيّة (التى ناقشناها فى الفصل الخامس) بانبعاث داخل الرتب المتضائلة لليبراليى السوق أنفسهم.

المقالات النقدية المستمرة وجداول الأعمال الجديدة

بعض النظريات الأكثر معاصرة للدولة، وبشكل خاص، النظريات البيئية، المساواة بين الجنسين، ما بعد الحداثة، المحافظة الجديدة، تأخذ شكل المقالة النقدية بدلا من عرض نظريات توضيحية شاملة بحكم حقّها الشخصى. تعرّض البيئية ومساواة الجنسين بعض العيوب الواسعة الانتشار للدول الحديثة، سواء كانت ديمقراطية ليبرالية أم مستبدة.

إنّ النقد البيئى يعطى قوة إضافية للصمت المتزايد على تغير المناخ منذ أواخر التسعينيات، ويضمّ مشاكل أخرى تتضمّن التلوث، «دمار التنوع البيولوجى destruction of biodiversity»، الماء والطاقة. ويجب أن تتزايد الأهمية المتكشّفة لهذه القضايا العالمية فى العقود القادمة، وتثير توقعًا بأن البيئية ستمتصّ العديد من مناقشات العولمة. وإن كان الأمر كذلك. فسوف تصبح النظرية البيئية للدولة قطبا متماسكا ومؤثرا جدا فى النقاش.

لم تتلق نظرية المساواة بين الجنسين مثل هذا التشجيع أو من المحتمل أن تتلقاه، والتى كان عليها أن تعتمد نتيجة لذلك على القوّة الجوهرية وجدارة تصديق تحليلاتها من الظاهر. ويمكن أن يقال نفس الشىء على تحليلات ما بعد

الحداثة «للحكوماتية ـ governmentality» التى تخلّلت المجتمعات الليبرالية. وبالنسبة للمؤمنين بمساواة الجنسين وما بعد الحداثة، ربما يستمر النقد، لكن العديد من دروسهما قد استوعبت فى البلدان الصناعية المتقدّمة. وهذا لا يخفض بأية حال من التأثيرات الحقيقية لمساواة الجنسين، خصوصا عندما يتعلق الأمر بالتغيير الثقافى خلال العقود الأخيرة. لكنّه يبدو من غير المحتمل أنّ تخضع الدولة الديمقراطية الليبرالية لتغيير جذرى آخر نتيجة للتطور الآخر لهذه المدارس الفكرية.

لقد رأينا الآن أيضا أنّ «المحافظية الأخلاقية ـ moralistic conservatism» إلى حد كبير مسألة نقد، عندما يلوم المحافظون بدلا من أن يدافعوا عن الوضع الراهن الديمقراطى الليبرالى. وعندما انتقل المحافظون الجدد بشكل خاص من النقد إلى الوصف، وبعد ذلك إلى نوع معيّن من التنفيذ فى ظل رئاسة جورج دبليو بوش، كانت النتائج كارثية، ليس فقط على العراق، لكن أيضا على مصداقية أىّ حملة صليبية أخلاقية دولية تنشأ فى الولايات المتّحدة. والطاقات القويّة فى الحياة الأمريكية التى تؤيد «المحافظية الدينية البروتستانتية ـ evangelical religious conservatism» سوف تستمرّ فى أن تكون مؤثرة. لكن من الصعب أن نرى إلى أين يمكن أن تتجه المحافظية الجديدة والأصوليّة الدينية (religious fundamentalism).

وجداول أعمال الإصلاح المرتبطة بالتجديد الديمقراطى والعولمة)بخلاف القضايا البيئيّة) ربما تكون فى الشكل الأفضل، على الرغم من أنها عموما تشير فى اتّجاهات مختلفة. ويبحث التجديد الديمقراطى عن ديمقراطية أكثر أصالة، فى تشكيلة من المواقع ـ التى تتضمن على سبيل المثال لا الحصر الدولة. ومع ذلك، هناك الكثير من القوى التى تريد أن تدحر الديمقراطية، بدلا من أن تعمقها. يرتبط بعض من هذه القوى بالعولمة، وخصوصا الحديث العالمى والذى وفقا له يجب أن تتبع جميع المجتمعات نفس الأولويات الاقتصادية، بصرف النّظر عما يريد مواطنوها. وتحدث العولمة مقاومة أيضا، ناهيك عن هؤلاء الذين يدافعون عن الديمقراطية فى الدولة والمجتمع المدنى. بدأ المنظرون يتخيّلون بجدية منذ فترة قصيرة كيف يعوّلمون الديمقراطية لكى تجارى اقتصاد العولمة.

الديمقراطية الليبرالية التى نحن بصددها

يبدو أن الصعود السياسى والفكرى للديمقراطية الليبرالية مع مطلع القرن الحادى والعشرين قد أصبح آمنا أخيرا. وبطبيعة الحال، لا يزال هناك الكثير من الحكومات الاستبدادية حول العالم، لكنّها تبدو مثل البقايا بدلا من أىّ نموذج قادم للعالم. ورغم ذلك خلال بضع سنوات لن تبدو فرص الديمقراطية الليبرالية على المسرح العالمى فرصًا وردية. فنتيجة لاحتلال العراق فى ٢٠٠٣، تم التشكيك فى العالميين العضليين الذين يريدون فرض الديمقراطية الليبرالية بالبندقية. وحتى المناصرين لـ «قوّة ناعمة» أكثر سلمية فى الديمقراطية الليبرالية عانوا من نتيجة ما حدث باسم النموذج السياسى الذى تعلقوا به. وفى الشرق الأوسط وما بعده، كسبت نماذج الحكم غير الديمقراطى ثقة ودعمًا تحديدا لأنها لم ترتبط بالولايات المتّحدة. وفى حكّام آسيا وجماهيرها على السواء استمدوا استنتاجاتهم حول«الواقع السياسى . realpolitik» الذى يقع تحت تأكيدات التفوق الأخلاقى للديمقراطية الغربية .

ونجحت أيضا البدائل الاستبدادية للديمقراطية الليبرالية، مع الصعود الاقتصادى المستمر للصين، التى تمثل وحدها أكثر من خمس سكان العالم. وفى روسيا، فإن ازدهارًا يقوده المصدر، يعتمد على صادرات النفط والغاز الطبيعى بأهمية حيوية لأوروبا مصحوبة بتجويف الديمقراطية الليبرالية بعد عام ٢٠٠٠. دمجت كلتا هاتين الدولتين الكبريين نموا اقتصاديا سريعا مع الاستبدادية.

وكان المهم على حد سواء، النفوذ الذى استطاعت من خلاله روسيا والصين أن تمارسه وراء حدودهما. وبعض جيران روسيا، ما إن انتظموا فى الكتلة السوفيتية، أمكنهم أن يكونوا أكثر راحة بنقائصهم الديمقراطية بشدّة تقريبا عندما خلعت روسيا ثوب الاستبدادية. وقدمت والصين نموذجين للدول النامية، خصوصا فى أفريقيا، التى لم تستطع اتباع أىّ نموذج غربى للاقتصاد السياسى بنجاح كبير. واستطاعت الصين تقديم معونة مالية أيضا إلى مثل هذه البلدان، بدون شروط الديمقراطية الليبرالية الملحقة بالمساعدة التى يعرضها صندوق

النقد الدولى والبنك الدولى. مثل هذه الشروط كانت غالبا غير مستساغة للحكومات الأفريقية غير التوّاقة إلى «الشفافية ـ transparency»، أو حكم القانون أو تقليل الفساد.

إعادة انتعاش النمو الاقتصادى فى الهند، التى تعتبر الدولة الأكبر فى العالم إذا ما زالت تخطئ حكم التعددية. وتعزيز الحكومة الديمقراطية الموجودة فى أغلب أمريكا اللاتينية (ولو أنها بمستويات منخفضة من الثقة العامّة)، قد أعلنت عن بعض مكاسب الديمقراطية الليبرالية. ويبقى بعض المؤلفين على تفاؤل بأنّ الصين نفسها ستصبح أكثر ديمقراطية فى المستقبل، حيث يتطلّب نفوذها الاقتصادى المتزايد انفتاحا فى كلّ فروع الفكر والتنظيم الاجتماعى (Hutton ـ ٢٠٠٦). شطبت شخصية الصين «الإشتراكية» بشكل كبير فى الغرب على أنها لم تكن أكثر واجهة أيديولوجية باليةّ. لكن لين (Lin ـ٢٠٠٦) يشير إلى أنه لم يحدث أبدا فى تاريخ العالم أن انتقل حوالى ٣٥٠ مليون نسمة من الفقر إلى دخول كافية أساسا فى بضعة عقود ـ ذلك الإنجاز الذى يستصغر بسهولة الإنجاز الذى حدث من تصنيع القرن التاسع عشر فى أوروبا. لكن أىّ ديمقراطية ستتطوّر فى الصين ربّما ستكون مختلفة عن الديمقراطية الليبرالية التى تطوّرت فى معظم بقيّة العالم. والانتخابات التنافسية بشكل خاص قد تأتى بعد زمن طويل. وحتى لو جاءت مثل هذه الانتخابات إلى الوجود، فإن أمثلة اليابان وسنغافورة تظهر كيف يمكن لهيمنة حزب واحد أن تتعايش مع الانتخابات فى البلدان ذات التقاليد الكونفوشيوسية القوية من التدرج والإجماع. وأخيرا، يظهر مثال الهند، أنّ حكم دولة قومية واحدة لديها ما يزيد على بليون مواطن ليست بالمهمة السهلة، وأن الاستبدادية المحليّة يمكن أن تتعايش أحيانا مع الديمقراطية الوطنية.

هل هناك عودة للإمبراطورية

فى الفصل الأول، أوضحنا كيف ظهرت الدولة الحديثة كشكل سياسى عالمى مهيمن، ترك وراءه مجتمعات عشائرية، مقاطعات إدارية، شبكات معقّدة من الحكم الملكى، مدينية إقطاعية، وحكومة دينية ميّزت أوروبا وإمبراطوريات القرون

الوسطى. وبعد انهيار ١٩٨٩، للكتلة السوفيتية المفروضة عسكريا، والتفكك اللاحق للاتحاد السّوفيتى نفسه إلى جمهورياته المكوّنة، بدا التأكيد على أن عصر الإمبراطورية قد انتهى. ومع ذلك، فقد تعاود الإمبراطورية الظهور مرة أخرى (Lal، ٢٠٠٤). كان بعض مقترحى الهيمنة الأمريكية بعد ٢٠٠١، سعداء لرؤية العالم من خلال توسّع الإمبراطورية الأمريكية (على سبيل المثال، Ignatieff ، ٢٠٠٣). مثل هذه الإمبراطورية لن تجىء على شكل حكم مباشر، ولكن بالأحرى بدول مستقلة اسميا تكون فى الواقع ذليلة إلى الولايات المتّحدة. وإمبراطوريات أخرى من هذا النوع قد تتركّز على روسيا، والاتحاد الأوروبى والصين. وترى روسيا «خارج حدودها القريبة» السابقة كدائرة نفوذها، ومن عام ٢٠٠٠، فصاعدا مكنها إعادة وجودها استقرارها الداخلى وازدهارها من التدخّل بتأثير أكبر (مع ذلك ببعض المقاومة) فى هذه البلدان. رغم ذلك، فاحتلال جورجيا فى ٢٠٠٨، ثبت أنه مكلف اقتصاديا. عندما هرب المستثمرون الدوليون من «حرب باردة جديدة محتملة».

لعدّة قرون قبل ١٨٠٠. مارست الصين، «المملكة الوسطى . middle kindom» (أو بكلمة أخرى «مركز الأرض» للحكّام والمثقّفين الصينيين) هيمنة على معظم جيرانها الآسيويين الشرقيين. ومع نجاح تنميتها الاقتصادية الاستبدادية وارتفاع المالية الصينية تجدد النفوذ السياسى الصينى، على الرغم من أن جيرانها الأقربين ربما ظلوا أكثر مقاومة إلى هذا من أكثر الدول بعدا فى أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وامتداد النفوذ الصينى إلى أفريقيا، وتأثيره المحدود على الدول القريبة منه ، يؤكّد حقيقة أنّ أىّ نهوض للإمبراطورية ليس تماما مثل «صراع الحضارات» المزعوم لصموئيل هنتنجتون، الذى يتوقّع أنّ أىّ إمبراطورية صاعدة ستكون محصورة ضمن حدود حضارة معيّنة.

وأخيرا، فإن الاتحاد الأوروبى ليس بالضبط إمبراطورية، أو حتى اتحاد، وليست له أية دولة مهيمنة تعمل كمقر إمبراطورى. لكن الاتحاد الأوروبى ما زال يدار إلى حدّ معقول عمليا بواسطة ائتلافات متغيرة من دوله الأكبر (ألمانيا وفرنسا وبريطانيا وإيطاليا) والدول متوسطة الحجم الباقية. وعلى الرغم من

النقد الداخلى الدائم وردّود أفعال الرأى العام العرضية ضدّ عملياته، فإن الاتحاد الأوروبى على نحو متزايد يحكم أيضا شئون الدول المكوّنة ويتحدث بصوت واحد فى الشئون الدولية. ولا يزال عدد الدول مستمرًا فى الزيادة، إذ كان أثناء إعداد الكتاب ٢٧ دولة ولا يزال المزيد فى الطّريق. وعلاوة على ذلك، يتبع الاتحاد الأوروبى «سياسة جوار قوية» تجاه الدول الواقعة فى محيطه. وتتضمّن هذه الدول كلّ البلدان المجاورة للبحر الأبيض المتوسط، والتى تتضمن البلدان الإسلامية الساحلية الأفريقية الشمالية (حيث تبرز قضايا هجرة حادّة)، وأيضا البلدان على حوافّها الشرقية والبلقانية. يعرض الاتحاد الأوروبى على «شركائه» المستقبليين سحر الوصول الاقتصادى الأعظم إلى الأسواق الأوروبية إذا ما وفقوا أنظمتهم التعليمية والإنتاج الصناعى، والأنظمة التجارية، وأنظمة حقوق الإنسان والمدنية فى الاتفاقية الأكبر بالمعايير الأوروبية. وهذا مقترح «قوّة ناعمة» جذّاب يوافق على نحو واسع أهدافه. والبلدان إمّا ضمن الاتحاد الأوروبى نفسه أو بشكل حاسم ضمن دائرة نفوذ «مجاورته» قد يصل عددها قريبا ٥٠ دولة أو أكثر.

أنواع جديدة من الحكم

التغييرات فى طبيعة وترتيب النظام الدولى لهما كلّ أنواع النتائج للدول. وتدين أصول الدولة الحديثة فى أوروبا القرن السابع عشر بالكثير بالحاجة المعترف بها لتأسيس بعض أنواع الحلّول للنزاعات العنيفة بين الطوائف الدينية المختلفة. وكان التطور اللاحق للدول فى أوروبا وما وراءها مشروطا بالتهديدات الدائمة الحضور من الدول الأخرى، وخطر الحرب بين الدول. لكن الحرب بين الدول الآن نادرة جدا (مع أنه ما زال شائعا بين فئات ضمن الدول). وهذا ليس مجرد مسألة «سلام ديمقراطى»، والذى بموجبه لا تدخل الديمقراطيات الليبرالية (زعما) الحرب ضدّ إحداهما الأخرى. الحروب الصريحة بين الديمقراطيات والدول الاستبدادية، وبين الدول الاستبدادية، نادرة أيضا الآن، بالرغم من استمرار حدوث اشتباكات عدوانية على الحدود، مثلما حدث بين

روسيا وجورجيا فى ٢٠٠٨، أو بين إسرائيل ولبنان فى ٢٠٠٦. وربما كان احتلال العراق عام ٢٠٠٣، من الولايات المتّحدة، والمملكة المتحدة وبضع دول مؤيدة واحدا من آخر لهثات الحرب الشاملة بين الدول، التى تظهر كم تكلف مثل هذه الحرب حتى بالنسبة «للمنتصر» الظاهر فى الحرب.

إذا كانت الحرب بين الدول لم تعد تشكل ذلك التهديد الخطير، حينئذ سيكون للدول حاجة أقل لتنظيم نفسها عسكريا أو بشكل حكومى للحماية ضدّها. وهكذا فهناك عقبة واحدة على الأقل فى الأشكال الصاعدة من التنظيم التى تتجاوز حدود الدولة. تطورت هذه الأشكال بشكل أفضل حتى الآن داخل الاتحاد الأوروبى، خصوصا عندما يتعلق الأمر بحكومة رسمية فى طبقة فوق الدولة. وفى الاتحاد الأوروبى وربما فى مناطق أخرى، يمكن أن تكون شبكات الحكم فعّالة على نحو متزايد عبر حدود الدول. وضمن الدول، يمكن أن تعمل هذه الشبكات على نحو متزايد ببعض الدرجة من الاستقلالية عن الحكومة الوطنية التى لم تعد تطالب بسلطة ذات سيادة بمثل هذه الخصوصية أو الاضطرار كما فى الماضى الحديث.

ويعرض النظام العالمى أيضا صفقات اقتصادية مستمرة التّزايد عبر حدود الدولة. وقد يكون التأميم عبر الاقتصادى والعولمة هذه مصحوبًا بتغيرات سياسية متوازية. فالحافز نحو نمط عالمى حقيقى للحكم كان ملحوظا بالفعل، ولو أنه بترتيبات حكم مضاعفة وغير مصنّفة بشكل كبير لا تزال تعمل بالعديد من الطرق المتنوّعة، وفى سلسلة من أشكال المؤسسات الدولية.

وهذا التغيير قد تعجّل مع ظهور قضايا عالمية مثل تغيير المناخ. ومع ذلك، فليس من الضرورى أن تقوض العولمة الاقتصادية وحتى البيئيّة سلطة الدولة ذات السيادة. وقد تعيد الدول تأكيّد نفسها كمدراء للعولمة، كما حدث فى الثمانينيات مع الدول التى تمنّت تطبيق مبادئ السوق الليبرالية كان لا بدّ أن تمركز سلطتها المحلية وتجبر سلطة مصالحها الاجتماعية الداخلية التى كانت مقاومة لفكرة السوق. وفى اقتصاديات السوق التعاونية، قد تنضم الحكومات إلى الشركات

الوطنية لوضع نفسها بصورة عملية فى علاقة مع الأسواق العالمية - بطريقة ما تبقى على الدور التنسيقى للدولة، فى إدارة الاقتصاد وتوفير الرفاهية الاجتماعية. ورغم ذلك ما زال يلوح عبر هذه الجهود ظلّ تغيير المناخ والتدهور البيئىّ، والذى لا يمكن أن تقف دولة مهما كانت كبيرة أو قوية بمعزل عنه.

الخاتمة

إذا كنا سنعرض الاتجاهات الحالية فى وقت كتابة هذا الكتاب ٢٠٠٨، ربما نستنتج أن:

- سوف تستمر (مغايرات) التعدّدية فى أن تكون قوة أساسية فى التفكير فى الدولة الديمقراطية الليبرالية، وربما تتركز الآن بدرجة أكبر فى بلدان الاتحاد الأوروبى عن الولايات المتحدة الأمريكية.
- سوف تبقى نظرية النخبة والماركسية المنزوعة الاقتصاد فى شكل مدمج على نحو متزايد كنقد راديكالى قوى للتفاوت الاجتماعى والسلطة الحكم المتعدد الرأسمالى.
- سوف تزداد أهمية النظرية البيئية وقد تمتصّ بمرور الزمن العديد من سمات نظريات العولمة.
- سوف ينجو سوق ليبرالى معاد دمجه ووضع محافظ جديد، «يمين جديد» متكامل ٠ مشابه إلى يمين الثمانينيات، سوف ينجو من الصدمات المضادّة التوأمية للأزمة المالية (٢٠٠٧ - ٢٠٠٨)، (من ناحية) ووصول الولايات المتحدة الأمريكية الإمبراطورى الأكثر من اللازم إلى العراق وأفغانستان (من ناحية أخرى) لإبقاء نقد مستمر من التعدّدية من اليمين، وخصوصا فى الولايات المتّحدة.

إذا كانت حدود كولينز من ستّة أو سبعة شقوق نظرية رئيسية صحيحة، حينئذ فإن نظريات مساواة الجنسين، والمحافظية، وما بعد الحداثة والعولمة (غير بيئيّة) يجب أن تواصل إلغاء الشقّ أو الشقين الباقيين.

ومع ذلك، نحن مدركون أيضا بتكرار التطوّرات غير المتوقّعة والصدمات المفاجئة التى يمكن أن تغير بصورة أساسية تماما الوضع النسبى للنظريات المختلفة للدولة، وفى بعض الحالات تسبّب نظريات جديدة. وبدءا من الستّينيات، تضمّنت هذه المفاجآت الاضطراب المدنى الذى تبعه ظهور الحركات الاجتماعية الجديدة (ومن بينها البيئية ومساواة الجنسين) فى أواخر الستّينيات، وانهيار النظام الاقتصادى الدولى لما بعد عام ١٩٤٥، فى أوائل السبعينيات، وأزمات الطاقة فى منتصف السبعينيات، وانتخاب رئيسة الوزراء تاتشر فى ١٩٧٩، والرّئيس ريجان فى ١٩٨٠، وانهيار الشيوعية فى ١٩٨٩، وظهور السياسة القومية العرقية للهوية فى التسعينيات، وهجمات الحادى عشر من سبتمبر الإرهابية على الولايات المتّحدة فى ٢٠٠١، والغزو المنظم للمحافظين الجدد للعراق فى ٢٠٠٣، والأزمة المالية العالمية فى ٢٠٠٨. والتكرار المطلق لمثل هذه التطوّرات والأحداث يجب أن يجعلنا نتوقّف قبل عمل تنبؤات من أىّ نوع حول أين تذهب نظرية الدولة الديمقراطية الليبرالية فى الخطوة القادمة.

كان من المناسب فى التسعينيات الكلام عن انتصار عالمى للديمقراطية الليبرالية الذى يرى كلّ الدول تقترب فى نموذج تعددى مشترك، والذى يعرض أيضا انتخابات تنافسية ونظام سوق رأسمالية. ولا تبدو مثل هذه الخاتمة معقولة جدا أطول من ذلك. وهذا جزئى لأنه يوجد فى الحقيقة العديد من الأنواع المختلفة للدولة الديمقراطية الليبرالية، كما رأينا: اتحادية ووحدوية: أغلبية ومتلازمة: نقابية وتعددية؛ خاصّة وشاملة؛ معتدلة وتدخلية. وجميعها أهداف للنقد وحركات الإصلاح. المتعلقة ليس فقط بمحتوى السياسات العامّة ولكن بالهيكل الأساسى للحكومة والاقتصاد السياسى. ويجب أن تستجيب جميعها للتحديات التى تقدّمها سياسة الهوية، والأزمات البيئية. والعولمة - لكنّها تقوم بذلك بأنواع مختلفة من الطرق. ومن بين الديمقراطيات الليبرالية، هناك اختلافات كبيرة أيضا بين الدول التى تتطلّع إلى الإمبراطورية (وإن لم تعد بذلك الاسم)، الدول العملاقة التى تعتبر قارية فى حجمها (مثل الهند أو الولايات المتحدة الأمريكية)، الدول التى تقفل أنفسها على اتحادات فوق وطنية (مثل

الاتحـاد الأوروبى)، دول تحـتفظ بحـكم ذاتى كبيـر كدول قـوميـة مسـتقلة، ودول صغرى. ووراء الديمقراطيـة الليبرالية قد توجد ديمقراطيات ضيّقة الأفق (ذات انتخابات تنافسية لكنها لا تبدى احتراما كبيرا لحقوق الإنسان ولا توجد قيود دستوريـة قوية علـى الحكومة)، الدول المنهارة، الدول المارقة والدول الاستبدادية فى أشكال عديدة. وإذا بدت النظرية المعاصرة للدولـة معقدة ومتعدّدة الوجوه، فذلك يعكس فقط تعقيد العالم الذى تواجهه.

Bibliography

[Numbers in square brackets, e.g. [211] show pages in the chapters above where the source is cited as relevant].

Ackerman, Bruce and Anne Alstott. 1999. The Stakeholder Society. New Haven, CT: Yale University Press. [211].

Ackerman, Bruce A. and William T. Hassler. 1981. Clean Coal, Dirty Air: or How the Clean Air Act became a Multibillion-Dollar Bail-Out for High-Sulfur Coal Producers and What Should Be Done About It. New Haven, CT: Yale University Press. [2451].

Akcam, Taner. 2006. A Shameful Act: The Armenian Genocide and the Question of Turkish Responsibility. Translated by P. Bessemer. New York: Henry Holt.

Alford, John and Deidre O'Neill. 1999. The Contract State: Public Management and the Kennett Government. Geelong: Deakin University Press. [122].

Allison, Graham T. 1972. Essence of Decision: Explaining the Cuban Missile Crisis. Boston: Little, Brown. [491].

Almond, Gabriel. 1954. The Appeals of Communism. Princeton, NJ: Princeton University Press. [292].

Almond, Gabriel A. and Sidney Verba. 1963. The Civic Culture. Princeton, NJ: Princeton University Press. [45-6].

Amy, Douglas J. 1987. The Politics of Environmental Mediation. New York: Columbia University Press. [224, 265].

Anderson, Benedict. 1983. Imagined Communities: Reflections on the Origin and Spread of Nationalism. London: Verso. [188-9].

Anderson, Terry L. and Donald R. Leal. 2001. Free Market Environmentalism, rev. edi-tion. New York: Palgrave. [121, 262].

Andrews, Richard N.L. 1997. United States. In Martin Jnicke and Helmut Weidner, eds, National Environmental Policies: A Comparative Study of Capacity-Building. Berlin: Springer, pp. 24-44. [249].

Annan, Kofi. 2006. Opening Address to the 53rd Annual Department of Public Affairs/Non-Governmental Organizations Conference. New York: United Nations. [315].

Archibugi, Daniele, David Held and Martin K6hler, eds. 1998. Re-Imagining Political Community: Studies in Cosmopolitan Democracy. Cambridge: Polity. (3221 Arendt, Hannah. 1951. The Origins of Totalitarianism. New York: Harvest Books, 1973 edition. [39].

Arendt, Hannah. 1958. The Human Condition, Chicago: University of Chicago Press. [214].

Arendt, Hannah. 1978. The Life of the Mind, I: Thinking. New York: Harcourt, Brace, Jovanovich. [391].

Arrow, Kenneth J. 1963. Social Choice and Individual Values, 2nd edition. New York: Wiley. [112].

Axelrod, Robert. 1984. The Evolution of Cooperation. New York: Basic Books. [17, 54].

Ayres, Ian. 2008. Super Crunchers: How Thinking by Numbers is the New Way to be Smart. London: Bantim. [332].

Bachrach, Peter and Morton A. Baratz. 1963. Decisions and Nondecisions: An Analytical Framework. American Political Science Review, 57: 632-42. [651].

Baiocchi, Gianpaolo. 2001. Participation, Activism and Politics: The Porto Alegre Experiment and Deliberative Democratic Theory. Politics and Society, 29: 43-72. [213].

Barber, Benjamin R. 1984. Strong Democracy: Participatory Politics fora New Age. Berkeley: University of California Press. [212-13].

Barber, Benjamin R. 1992. An Aristocracy of Everyone: The Politics of Education and the Future of America. New York: Oxford University Press. [209-10].

Bartels, Larry. 2003. Is 'Popular Rule' Possible? Polls, Political Psychology, and Democracy. Brookings Review, 21: 12-15. [169].

Bauer, Raymond A, Ithiel de Sola Pool and Lewis A. Dexter. 1963. American Business and Public Policy. Chicago: Aldine-Atherton, 1972 edition. [48].

Beck, Paul Allen. 1986. Choice, Context, and Consequence: Beaten and Unbeaten Paths Toward a Science of Electoral Behavior. In Herbert F. Weisberg, ed., Political Science: The Science of Politics. New York: Agathon, pp. 241-83. [156].

Beck, Ulrich. 1992. Risk Society: Towards a New Modernity. London: Sage. [244, 253-4,306].

Bell, Daniel A. 2006. East Asia and the West: The Impact of Confucianism on Anglo-American Political Theory. In John S. Dryzek, Anne Phillips and Bonnie Honig, eds, The Oxford Handbook of Political Theory. Oxford: Oxford University Press, pp. 262-80. [271].

Bell, Daniel and Hahm Chaibong, eds. 2003. Confucianism for the Modern World. New York: Cambridge University Press. [271].

Benhabib, Seyla. 1996. Toward a Deliberative Model of Democratic Legitimacy. In Seyla Benhabib, ed., Democracy and Difference: Contesting the Boundaries of the Political, pp. 67-94. Princeton, NJ: Princeton University Press. [219].

Benhabib, Seyla. 2002. The Claims of Culture: Equality and Diversity in the Global Era. Princeton, NJ: Princeton University Press. [197].

Bentley, Arthur F. 1908. The Process of Government. Chicago: University of Chicago Press. [45].

Berelson, Bernard. 1952. Democratic Theory and Public Opinion. Public Opinion Quarterly, 16: 313-30. [43-4].

Berelson, Bernard R., Paul F. Lazarsfeld and William N. McPhee. 1954. Voting. Chicago: University of Chicago Press. [156].

Berlin, Isaiah. 2007. Political Ideas in the Romantic Age: Their Rise and Influence on Modern Thought. London: Pimlico. [40].

Bessette, Joseph M. 1980. Deliberative Democracy: The Majoritarian Principle in Republican Government. In Robert Goldwin and William Shambra eds, How Democratic is the Constitution?. Washington, DC: American Enterprise Institute, pp. 102-16. [216].

Bessette, Joseph M. 1994. The Mild Voice of Reason: Deliberative Democracy and American National Government. Chicago: University of Chicago Press. [217, 220].

Block, Fred. 1977. The Ruling Class Does Not Rule: Notes on the Marxist Theory of the State. Socialist Revolution, 33: 6-28. [95, 134].

Bohman, James and William Rehg. 1997. Deliberative Democracy: Essays on Reason and Politics. Cambridge, MA: MIT Press. [215-14].

Boles, Janet K. 1994. Local Feminist Policy Networks in the Contemporary American Interest Group System. Policy Sciences, 27: 161-78. [238].

Bookchin, Murray. 1982. The Ecology of Freedom: The Emergence and Dissolution of Hierarchy. Palo Alto, CA: Cheshire. o [248, 262, 266].

Bragg, Billy. 2006. The Progressive Patriot. New York: Bantam. [200]

Braithwaite, John. 1989. Crime, Shame, and Reintegration. Cambridge: Cambridge University Press. [298].

Braithwaite, John and Peter Drahos. 2000. Global Business Regulation. Cambridge Cambridge University Press. [144-5].

Braithwaite, John and Phillip Pettit. 1990. Not Just Deserts: A Republican Theory of Criminal Justice. Oxford: Clarendon Press. [215].

Brams, Steven J. and Peter C. Fishburn. 1983. Approval Voting. Cambridge, MA: Birkhauser. [180].

Brate, Adam. 2002. Technomanifestos: Visions from the Information Age Revolutionaries. New York: Texere. [332].

Braybrooke, David and Charles E. Lindblom. 1963. A Strategy of Decision: Policy Evaluation as a Social Process. New York: Free Press. [51].

Brennan, Geoffrey and Loren Lomasky. 1993. Democracy and Decision. Cambridge: Cambridge University Press. [113].

Breton, Albert, Jean-Luigi Galeotti, Pierre Salmon, and Ron Wintrobe, eds. 1995. Nationalism and Rationality. Cambridge: Cambridge University Press. [187].

Brody, Richard A. 2001. Civic Education and Political Tolerance: The 'We the People' Curriculum. The Good Society, 10 (1): 29-34. [209].

Brown, Wendy. 2006. Power After Foucault. In John S. Dryzek, Bonnie Honig and Anne Phillips, eds, The Oxford Handbook of Political Theory. Oxford: Oxford University Press, pp. 65-84. [294].

Brundtland Commission 1987. Our Common Future. [248].

Buchanan, James M. 1991. Politics Without Romance: A Sketch of Positive Public Choice and its Normative Implications. In Alan Hamlin and Philip Pettit, eds, Contemporary Political Theory. New York: Macmillan, pp. 216-28. [105].

Buchanan, James M. and Gordon Tullock. 1962. The Calculus of Consent. Ann Arbor: University of Michigan Press. [111].

Buchanan, Patrick J. 2004. Where the Right Went Wrong: How Neoconservatives Subverted the Reagan Revolution and Hijacked the Bush Presidency. New York: St. Martin's. [322].

Bull, Hedley. 1977. The Anarchical Society: A Study of Order in World Politics. London: Macmillan. [17].

Burke, Edmund. 1790. Reflections on the Revolution in France. Stanford, CA: Stanford University Press, 2001 [269-70].

Burnham, James. 1941. The Managerial Revolution. Bloomington, IN: Indiana University Press. [64].

Butler, David and Donald Stokes. 1971. Political Change in Britain: Forces Shaping Electoral Choice. Harmondsworth: Penguin. [157].

Callinicos, Alex. 2006. The Resources of Critique. Cambridge: Cambridge University Press. [90].

Campbell, Angus, Philip E. Converse, Warren E. Miller and Donald E. Stokes. 1960. The American Voter. New York:ffiley. [157].

Campbell, Rosie. 2006. Gender and the Vote in Britain. Colchester: ECPR Press. [232] Caplan, Bryan. 2007. The Myth of the Rational

Voter: Why Democracies Choose Bad Policies. Princeto, NJ: Princeton University Press. [158,182].

Capling, Ann and Brian Galligan. 1992. Beyond the Protective State: The Political Economy of Australia's Manufacturing Industry. Cambridge: Cambridge University Press. [317-18].

Carothers, Thomas. 2002. The End of the Transition Paradigm. Journal of Democracy, 13: 5-21. [25].

Carter, Neil. 2001. The Politics of the Environment: Ideas, Activism, Policy. Cambridge: Cambridge University Press. [254].

Castells, Manuel. 1996. The Information Age, Volume I: The Rise of the Network Society. Oxford: Basil Blackwell. [142, 309-10, 212].

Castles, Francis G. 1985. The Working Class and Welfare. Sydney: Allen & Unwin. [238].

Catlin, George E.G. 1927. The Science and Method of Politics. New York: Knopf. [44-5].

Catton, William R. 1980. Overshoot: The Ecological Basis of Revolutionary Change. Urbana, IL: University of Illinois Press. [246].

Chambers, Simone. 2003. Deliberative Democratic Theory. Annual Review of Political Science, 6: 307-26. [215].

Chambers, Simone. 2004. Behind Closed Doors: Publicity, Secrecy, and the Quality of Deliberation. Journal of Political Philosophy, 12: 389-410. [222].

Chen, Kevin. 1992. Political Alienation and Voting Turnout in the United States 1960-1988. San Francisco: Mellen Research University Press. [168].

Chong, Dennis. 1991. Collective Action and the Civil Rights Movement. Chicago: University of Chicago Press. [55].

Cohen, Jean. 1985. Strategy or Identity? New Theoretical Paradigms and Contemporary Social Movements. Social Research, 52: 633-716. [139].

Cohen, Joshua. 1989. Deliberation and Democratic Legitimacy. In Alan Hamlin and Philip Pettit, eds, The Good Polity: Normative Analysis of the State. Oxford: Basil Blackwell, pp. 17-34. [217].

Cohen, Joshua and Joel Rogers. 1992. Secondary Associations and Democratic. Governance. Politics and Society, 20: 393-472. [152].

Collins, Randall. 1994. Why the Social Sciences Won't Become High-Consensus, Rapid-Discovery Science. Sociological Forum, 9 (2)-.155-77. [x].

Collins, Randall. 1998. The Sociology of Philosophies: A Global Theory of Intellectual Change. Cambridge, MA: Belknap. [329].

Colomer, Josep M. 2001. Political Institutions: Democracy and Social Choice. Oxford: Oxford University Press. [166].

Colomer, Josep M. 2008. Electoral systems, Majority rule, Multiparty systems. International Encyclopedia of the Social Sciences. [167].

Commoner, Barry. 1972. The Closing Circle. New York: Bantam. [260] Connolly, William E., ed. 1969. The Bias of Pluralism. New York: Atherton. [36] Connolly, William E. 1991. Identity/Difference: Democratic Negotiations of Political Paradox. Ithaca, NY: Cornell University Press. [303-4].

Connors, Michael. 2003. Democracy and National Identity in Thailand. London: Routledge. [305].

Converse, Philip E. 1964. The Nature of Belief Systems in Mass Publics. In David E. Apter, ed., Ideology and Discontent. Glencoe: Free Press, pp. 206-61. [157].

Crozier, Michel, Samuel P. Huntington and Joji Watanuki. 1975. The Crisis of Democracy: Report on the Governability of Democracies to the Trilateral Commission. New York: New York University Press. [23, 252, 276].

Cunliffe, John and Guido Erreygers. 2003. 'Basic Income? Basic Capital!' Origins and Issues of a Debate. Journal of Political Philosophy, 11: 89-110. [211].

Dagger, Richard. 1997. Civic Virtues: Rights, Citizenship, and Republican Liberalism. New York: Oxford University Press. [214].

Dahl, Robert A. 1956. A Preface to Democratic Theory. Chicago: University of Chicago Press. [44,46-7,158].

Dahl, Robert A. 1961. Who Governs? Democracy and Power in an American City. New Haven, CT: Yale University Press. [46-8].

Dahl, Robert A. 1971. Polyarchy. New Haven, CT: Yale University Press. [132].

Dahl, Robert A. 1985. A Preface to Economic Democracy. Berkeley: University of California Press. [212].

Dahl, Robert A. 1989. Democracy and its Critics. New Haven, CT-. Yale University Press. [21].

Dahl, Robert A. and Lindblom, Charles. 1953. Politics, Economics and Welfare. New York: Harper & Brothers. (Second edition, 1976). [50-1].

Dalrymple, Rawdon. 1998. Indonesia and the IMF: The Evolving Consequences of a Reforming Mission. Australian Journal of International Affairs, 52: 233-9. [127, 317].

Daly, Mary. 1993. Pure Lust: Elemental Feminist Philosophy, San Francisco: Harper. [231].

De Tocqueville, Alexis. 1945. Democracy in America: Volume I. New York: Knopf. [36].

Dean, Mitchell and Barry Hindess, eds. 1998. Governing Australia: Studies in Contemporary Rationalities of Government. Cambridge: Cambridge University Press. Devall, Bill and Sessions, George. 1985. Deep Ecology: Living as if Nature Mattered. Salt Lake City, UT: Peregrine Smith. [249, 295].

Dewey, John, 1917. The Principle of Nationality. In John Dewey, The Middle Works. Carbondale, IL: Southern Illinois University Press, vol. 10, pp. 285-91. [38] Diamond, Irene and Gloria Feman Orenstein, eds. 1990. Reweaving the World: The Emergence of Ecofeminism. San Francisco: Sierra Club Books. [249].

Dietz, Mary G. 1985. Citizenship with a Feminist Face: The Problem with Maternal Thinking. Political Theory, 13: 19-35. [241].

Dietz, Mary G. 2003. Current Controversies in Feminist Theory. Annual Review of Political Science, 6: 399-431. [242].

Dobson, Andrew. 1995. Green Political Thought, 2nd edition. London: Routledge. [243].

Domhoff, G. William. 1978a. The Powers That Be: Processes of Ruling Class Domination in America. New York: Random House. [71, 74].

Domhoff, G. William. 19786. Who Really Rules? New Haven and Community Power Re-Examined. New Brunswick, NJ: Transaction Books. [71].

Downs, Anthony. 1957. An Economic Theory of Democracy. New York: Harper and Row. [159-63].

Downs, Anthony. 1972. Up and Down with Ecology: The Issue-Attention Cycle. The Public Interest, 28: 38-50. [255].

Dryzek, John S. 1987. Rational Ecology: Environment and Political Economy. New York: Basil Blackwell. [259].

Dryzek, John S. 1990. Discursive Democracy. Cambridge: Cambridge University Press. [222].

Dryzek, John S. 2000. Deliberative Democracy and Beyond: Liberals, Critics, Contestations. Oxford: Oxford University Press. [218].

Dryzek, John S. 2001. Legitimacy and Economy in Deliberative Democracy. Political Theory, 29: 651-69. [217-9].

Dryzek, John S. 2005. Deliberative Democracy in Divided Societies: Alternatives to Agonism and Analgesia. Political Theory, 33: 218-42. [196-7].

Dryzek, John S. 2006. Deliberative Global Politics: Discourse and Democracy in a Divided World. Cambridge: Polity. [198,322].

Dryzek, John S. and Robert E. Goodin. 1986. Risk-Sharing and Social Justice: The Motivational Foundations of the Post-War Welfare State. British Journal of Political Science, 16: 1-34. [103].

Dryzek, John S. and Christian List. 2003. Social Choice Theory and Deliberative Democracy: A Reconciliation. British Journal of Political Science, 33: 1-28. [175].

Dryzek, John S., David Downes, Christian Hunold, David Schlosberg with Hans-Kristian Hernes. 2003. Green States and Social Movements: Environmentalism in the United States, United Kingdom, Germany, and Norway. Oxford: Oxford University Press. [137, 139, 224, 254, 266, 267].

Dunleavy, Patrick. 1980. Urban Political Analysis. London: Macmillan. [49] Dunleavy, Patrick. 1982. Part I: Perspectives on Urban Studies. In A. Blowers, C. Brooks, P. Dunleavy and L. McDowell (eds), Urban Change and Conflict. An

Inter-Disciplinary Reader. London: Harper & Row, pp. 1-16. [40-11].

Dunleavy, Patrick. 1986. The Growth of Sectional Cleavages and Stabilization of State Expenditures. Society and Space, 4: 129-44. [90].

Dunleavy, Patrick. 1991. Democracy, Bureaucracy and Public Choice: Economic Explanations in Political Science. London: Pearson, direct edition 2001. [48, 133, 255].

Dunleavy, Patrick. 2003. Authoring a PhD. Basingstoke: Palgrave Macmillan. [x] Dunleavy, Patrick and Helen Margetts. 1995. Understanding the Dynamics of Electoral Reform. International Political Science Review, 16: 9-29. [163-4].

Dunleavy, Patrick, Helen Margetts, Simon Bastow and Jane Tinkler. 2006. New Public Management is Dead: Long Live Digital Era Governance. Journal of Public Administration Research and Theory 16: 467-94. [322-3].

Dunleavy, Patrick, Helen Margetts, Simon Bastow and Jane Tinkler. 2008. Digital-era Governance: IT Corporations, the State and e-Government, revised edn. Oxford: Oxford University Press. [332-3].

Dunn, John. 2005. Setting the People Free: The Story of Democracy. London: Atlantic Books. [201].

Duverger, Maurice. 1955. Political Parties. London: Methuen. [27, 164].

Dye, Thomas R. and L. Harmon Ziegler. 1987. The Irony of Democracy: An Uncommon Introduction to American Politics, 7th edn. Monterey, CA: Brooks/Cole. [76, 157].

Easton, David. 1953. The Political System: An Inquiry into the State of Political Science. New York: Knopf. [7, 77].

Easton, David. 1991. Interview. in Michael A. Baer, Malcolm E. Jewell, and Lee Sigelman, eds., Political Science in America: Oral Histories of a Discipline. Lexington: University Press of Kentucky. pp. 195-214 [7, 77].

Eckersley, Robyn. 2004. The Green State: Rethinking Democracy and Sovereignty. Cambridge, MA: MIT Press. [243, 267-8].

Edelman, Murray. 1964.The Symbolic Uses of Politics. Urbana: University of Illinois Press. [1].

Engels, Friedrich. 1884 The Origins of the Family, Private Property and the State. London: Lawrence & Wishart, 1972. [227].

Esping-Andersen, Gosta. 1990. The Three Worlds of Welfare Capitalism. Cambridge: Polity Press. [210].

Etzioni, Amitai. 1996. The New Golden Rule: Community and Morality in a Democratic Society. New York: Basic Books. [271].

Etzioni, Amitai. 2006. The Global Importance of Illiberal Moderates. Cambridge Review of International Affairs, 19: 369-85. [28].

Evans, Peter, Dietrich Rueschemeyer and Theda Skocpol, eds. 1985. Bringing the State Back In. Cambridge: Cambridge University Press. [7].

Falk, Richard. 1999. Predatory Globalization: A Critique. Cambridge: Polity. [313, 322].

Ferguson, Kathy. 1984. The Feminist Case Against Bureaucracy. Philadelphia: Temple University Press. [237-8].

Finer, S.E. 1997. The History of Government (three volumes). Oxford: Oxford University Press. [8].

Fiorina, Morris P. 1977. Congress: Keystone of the Washington Establishment. New Haven, CT: Yale University Press. [115].

Fiorina, Morris P. 1981. Retrospective Voting in American National Elections. New Haven, CT: Yale University Press. [158].

Fishkin, James. 1991. Democracy and Deliberation. New Haven, CT: Yale University Press. [223].

Flathman, Richard. 2005. Pluralism and Liberal Democracy. Baltimore: Johns Hopkins University Press. [39-40].

Follett, Mary Parker. 1918. The New State: Group Organization and the Solution of Popular Government. New York: Longmans, Green. [43].

Forester, John. 1999. Dealing with Deep Value Differences. In Lawrence Susskind, ed., The Consensus Building Handbook. Thousand Oaks, CA: Sage, pp. 463-93. [197].

Foucault, Michel. 1972. The Archeology of Knowledge. London: Tavistock. [292] Foucault, Michel. 1982. The Subject and Power. In Michel Foucault, Beyond Structuralism and Hermeneutics. Chicago: University of Chicago Press. [294-5].

Foucault, Michel. 1991. Governmentality. In Gordon Burchell, Colin Gordon and Peter Miller, eds, The Foucault Effect: Studies in Governmentality. Chicago: University of Chicago Press. [244-5].

Fraad, Harriett, Stephen Resnick and Richard Wolff. 1994. Bringing It All Back Home: Class, Gender and Power in the Modern Household. London: Pluto. [242].

Fraenkel, Jon, and Bernard Grofman.2006. "Does the Alternative Vote Foster Moderation in Ethnically Divided Societies? The Case of Fiji." Comparative Political Studies 39 (5):623-51. [195].

Frantzius, Ina von. 2004. World Summit on Sustainable Development Johannesburg 2002: A Critical Assessment of the Outcomes. Environmental Politics, 13: 467-73. [144].

Freeman, John R. 1989. Democracy and Markets: The Politics of Mixed Economies. Ithaca, NY: Cornell University Press. [138].

Freud, Sigmund. 1989 [1930]. Civilization and its Discontents. New York: W. W. Norton. [62].

Friedman, Milton and Rose Friedman. 1962. Capitalism and Freedom. Chicago: University of Chicago Press. [104].

Friedman, Milton and Rose Friedman. 1979. Free to Choose. New York: Harcourt, Brace, Jovanovich. [100, 108, 123-4].

Friedman, Milton and Rose Friedman. 1984. Tyranny of the Status Quo. New York: Harcourt, Brace, Jovanovich. [23-4, 119, 124].

Friedman, Thomas L. 1999. The Lexus and the Olive Tree: Understanding Globalization. New York: Farrar, Straus and Giroux. [315, 219].

Friedman, Thomas L. 2005. The World is Flat: A Brief History of the Twenty-First Century. New York: Farrar, Straus and Giroux. [308].

Frum, David and Richard Perle. 2003. An End to Evil: How to Win the War on Terror. New York: Random House. [283].

Frynas, J. George. 2003. Global Monitor: Royal Dutch/Shell. New Political Economy, 8: 275-85. [145].

Fukuyama, Francis. 1989. The End of History? National Interest, summer: 3-18. [81, 207.284].

Fukuyama, Francis. 1992. The End of History and the Last Man. New York: Free Press. [207, 284].

Fukuyama, Francis. 2006. America at the Crossroads. New Haven, CT: Yale University Press. [284].

Gaimbetta, Diego. 1993. The Sicilian Mafia. Cambridge, MA: Harvard University Press. [6].

Gamble, Andrew. 1994. The Free Economy and the Strong State: The Politics of Thatcherism, 2nd edn. Basingstoke: Palgrave Macmillan. [318].

Gastil, John. 2000. By Popular Demand. Revitalizing Representative Democracy through Deliberative Elections. Berkeley: University of California Press. [218].

Giddens, Anthony. 2000. Runaway World: How Globalization is Reshaping our Lives. London: Routledge and Kegan Paul. [315].

Gilligan, Carol. 1982. Ina Different Voice: Psychological Theory and Women's Development. Cambridge, MA: Harvard University Press. [231].

Glendon, Mary Ann. 1991. Rights Talk: The Impoverishment of Political Discourse. New York: Free Press. [275].

Goldgeier, James M. and Michael McFaul. 1992. A Tale of Two Worlds: Core and Periphery in the Post-Cold War Era. International Organization, 46: 467-91. [31].

Goldscheid, Rudolf. 1917. Staatssocialzmus oder Staatskapitalismus. Vienna. [5] Goldsmith, Edward, Robert Allen, with Michael Allaby, John Davoll, and Sam Lawrence. 1972. Blueprint for Survival. Boston: Houghton Mifflin. [266] Goodin, Robert E. 1992. Green Political Theory. Cambridge: Polity. [262].

Goodin, Robert E. 2003. Reflective Democracy. Oxford: Oxford University Press. [218].

Goodin, Robert E. and John S. Dryzek. 2006. Deliberative Impacts: The Macro-Political Uptake of Mini-Publics. Politics and Society, 34: 219-44. [223].

Goodnow, Frank. 1904. The Work of the American Political Science Association. Proceedings of the American Political Science Association, n, 1: 1-17. [42].

Grant, Wyn and Marsh, David. 1977. The Confederation of British Industry. London: Hodder & Stoughton. [45].

Gray, John. 1998. False Dawn: The Delusions of Global Capitalism. London: Grants. [323].

Greer, Germaine. 1999. The Whole Woman. London: Doubleday. [230].

Griffiths, Hugh. 2006. Introduction. In Karl Marx: Selected Writings. London: CRW. [99].

Grofman, Bernard. 1993. Lessons of Athenian Democracy. PS: Political Science and Politics, 26: 471-4. [19].

Grofman, Bernard and Arend Lijphart, eds. 1986. Electoral Laws and their Political Consequences. New York: Agathon . [163-4].

Gutmann, Amy. 1999. Democratic Education. Princeton: Princeton University Press. [224].

Habermas, Jurgen. 1976. Legitimation Crisis. London: Heinemann. [97].

Habermas, Jurgen. 1996. Between Facts and Norms: Contributions to a Discourse Theory of Law and Democracy. Cambridge, MA: MIT Press. [216, 220].

Hajer, Maarten. 1995. The Politics of Environmental Discourse: Ecological Modernization and the Policy Process. Oxford: Oxford University Press. [298].

Hajer, Maarten. 2003. Policy Without Polity? Policy Analysis and the Institutional Void. Policy Sciences, 36: 175-95. [297].

Hajer, Maarten and David Laws. 2006. Ordering Through Discourse. In Michael Moran, Martin Rein and Robert E. Goodin, eds, The Oxford Handbook of Public Policy. Oxford: Oxford University Press, pp. 251-68. [301].

Hall, Peter A. and David Soskice, eds. 2001. Varieties of Capitalism: The Institutional Foundations of Comparative Advantage. Oxford: Oxford University Press. [137-8, 317].

Hall, Rodney Bruce. 2003. The Discursive Demolition of the Asian Development Model. International Studies Quarterly, 47: 71-99. [127].

Hanson, Russell. 1989. Democracy. In Terence Ball, James Farr and Russell Hanson, eds, Political Innovation and Conceptual Change. Cambridge: Cambridge University Press, pp. 68-89. [21].

Hardin, Garrett. 1968. The Tragedy of the Commons. Science, 162: 1243-8. [246] Hardin, Garrett. 1977. Living on a Lifeboat. In Garrett Hardin and John Baden, eds, Managing the Commons. San Francisco: W. H. Freeman, pp. 261-79. [247, 262].

Hardt, Michael and Antonio Negri. 2001. Empire. Cambridge, MA: Harvard University Press. [330].

Hartsock, Nancy. 1985. Money, Sex and Power. Boston: Northeastern University Press. [228].

Hawken, Paul, Amory B. Lovins and L. Hunter Lovins. 1999. Natural Capitalism: Creating the Next Industrial Revolution. Boston: Little Brown. [251-2].

Hay, Colin. 1998. Globalization, Welfare Retrenchment, and the Logic of No Alternative. Journal of Social Policy, 27: 525-32. [316].

Hay, Colin and Ben Rosamond. 2002. Globalization, European Integration, and the Discursive Construction of Economic Imperatives. Journal of European Public Policy, 9: 147-67. [127, 317].

Hayek, Friedrich A. von. 1944. The Road to Serfdom. Chicago: University of Chicago Press. [103].

Hayek, Friedrich A. von. 1960. The Constitution of Liberty. Chicago: University of Chicago Press. [100].

Heilbroner, Robert. 1974. An Inquiry into the Human Prospect. New York: Norton. [247, 262].

Held, David. 1995. Democracy and the Global Order: From the Nation State to Cosmopolitan Governance. Cambridge: Polity. [322-3].

Held, David. 2004. Global Covenant: The Social Democratic Alternative to the Washington Consensus. Cambridge: Polity. [322].

Held, David and Anthony McGrew, eds. 2000. The Global Transformations Reader. Cambridge: Polity. [308].

Hendriks, Carolyn M. 2002. Institutions of Deliberative Democratic Processes and Interest Groups. Australian Journal of Public Administration, 61: 64-75. [222].

Hendriks, Carolyn M., John S. Dryzek and Christian Hunold. 2007. Turning up the Heat: Partisanship in Political Deliberation. Political Studies, 55(2): 362-83. [222].

Hernes, Helga M. 1987. Welfare State and Woman Power: Essays in State Feminism Oxford: Oxford University Press. [239].

Higley, John. 1984. The Ruling Class Revisited. Contemporary Sociology, 13(2): 143-6 [65].

Hindess, Barry. 2001. The Liberal Government of Unfreedom. Alternatives, 26: 93-111. [296, 305].

Hirschman, Albert O. 1977. The Passions and the Interests: Political Arguments for Capitalism Before its Triumph. Princeton: Princeton University Press. [187] Hirschman, Albert O. 1982. Shifting

Involvements: Private Interests and Public Action. Princeton: Princeton University Press. |255|.

Hirst, Paul. 1994. Associative Democracy: New Forms of Economic and Social Governance. Cambridge: Polity. |152|.

Hirst, Paul and Grahame Thompson. 1996. Globalization in Question: The International Economy and the Possibilities of Governance. Cambridge: Polity. |308, 317|.

Hix, Simon. 2008. Towards a Partisan Theory of EU Politics. Journal of European Public Policy, 15(8): 1254-65. |147|.

Hobbes, Thomas. 1969 |1680|. Behemoth, or the Long Parliament. ed. Ferdinand Tonnies. New York: Barnes and Noble. |20|

Hobbes, Thomas. 1651. Leviathan. Harmondsworth: Penguin, 1968. |190|.

Honig, Bonnie. 1993. Political Theory and the Displacement of Politics. Ithaca, NY: Cornell University Press. |303|.

Hood, Christopher C. and Helen Z. Margetts. 2007. The Tools of Government in a . Digital Age, 2nd edn. Basingstoke: Palgrave Macmillan. |3|.

Hoover, Kenneth R. with James Mania and Kristen Parris. 1997. The Power of Identity: Politics in a New Key. Chatham, NJ: Chatham House. Horowitz, Donald. 1985. Ethnic Groups in Conflict. Berkeley: University of California Press. |194-5|.

Horowitz, Donald. 1991. A Democratic South Africa? Constitutional Engineering in a Divided Society. Berkeley: University of California Press. |194-5|.

Hunter, Floyd. 1953. Community Power Structure. Chapel Hill, NC: University of North Carolina Press. |76|.

Huntington, Samuel P. 1996. The Clash of Civilizations and the Remaking of World Order. New York: Simon and Schuster. |284-5, 327|.

Huntington, Samuel P. 2004. Who Are We? The Challenges to America's National Identity. New York: Simon & Schuster. |199, 276|.

Hutton, Will. 2006. The Writing on the Wall: China and the West in the 21st Century. London: Abacus. [335].

Ignatieff, Michael. 2003. Empire Lite: Nation-Building in Bosnia, Kosovo, and Afghanistan. New York: Vintage. [336].

Inglehart, Ronald and Pippa Norris. 2003. Rising Tide: Gender Inequality and Cultural Change Around the World. Cambridge: Cambridge University Press. [232].

Inner, Judith E. and David E. Booher. 2003. Collaborative Policymaking: Governance Through Dialogue. In Maarten A. Hajer and Hendrik Wagenaar, eds, Deliberative Policy Analysis: Understanding Governance in the Network Society, pp. 33-59. Cambridge: Cambridge University Press. |142|.

Janicke, Martin. 1996. Democracy as a Condition for Environmental Policy Success: The Importance of Non-Institutional Factors. In William M. Lafferty and James Meadowcroft, eds, Democracy and the Environment: Problems and Prospects, pp. 71-85. Cheltenham: Edward Elgar. |145|.

jiinicke, Martin and Helmut Weidner, eds. 1997. National Environmental Policies: A Comparative Study of Capacity Building. Berlin: Springer. [257].

Jessop, Bob. 1990. State Theory: Putting Capitalist States in Their Place. Cambridge: Polity Press. [98].

Kanra, Bora. 2005. Democracy, Islam and Dialogue: The Case of Turkey. Government and Opposition, 40: 515-39. [196-7].

Kaplan, Robert D. 1993. Balkan Ghosts: A Journey Through History. New York: Random House. [186].

Kapoor, Ilan. 2002. Deliberative Democracy or Agonistic Pluralism? The Relevance of the Habermas-Mouffe Debate for Third World Politics. Alternatives, 27: 459-87 [304].

Katzenstin, Peter J. 1985. Small States in World Markets. Ithaca: Cornell University Press. [137].

Kaufman, Stuart J. 2001. Modern Hatreds: The Symbolic Politics of Ethnic War. Ithaca: Cornell University Press. [194].

Keene, Edward. 2002. Beyond the Anarchical Society: Grotius, Colonialism and Order in World Politics. Cambridge: Cambridge University Press. [297].

Kennedy, Paul. 1989. The Rise and Fall of the Great Powers: Economic Change and Military Conflict from 1500 to 2000. London: Fontana. [10].

Keynes, John Maynard. 1936. The General Theory of Employment, Income and Money. [102].

Kinder, Donald R. and David 0. Sears. 1983. Public Opinion and Political Action. In Gardner Lindzey and Elliot Aronson, eds, The Handbook of Social Psychology, 3rd edn, vol. 2, pp. 659-741. New York: Random House. [157].

Klein, Naomi. 2001. No Logo. London: Flamingo. [331].

Klein, Naomi. 2008. The Shock Doctrine. The Rise of Disaster Capitalism. London: Penguin. [331].

Krasner, Stephen. 1978. Defending the National Interest: Raw Materials Investments and US Foreign Policy. Princeton: Princeton University Press. [73].

Kristol, Irving. 1983. Reflections of a Neoconservative. New York: Basic Books. [282] Kymlicka, Will. 1995. Multicultural Citizenship. Oxford: Oxford University Press. [184, 201-2].

Laclau, Ernesto and Chantal Mouffe. 1985. Hegemony and Socialist Strategy: Towards a Radical Democratic Politics. London: Verso. [302-3].

Lafferty, William M. and James Meadowcroft, eds. 1996. Democracy and the Environment: Problems and Prospects. Cheltenham: Edward Elgar. [623-4] Langenbacher, Eric. 2001. Disenchanted Liberals: Alexis De Tocqueville and Max Weber. International Journal of Politics and Ethics, 1: 27-45 [62].

Laski, Harold J. 1917. Studies in the Problem of Sovereignty. New Haven: Yale University Press. [43].

Lassman, Peter and Ronald Speirs. 1994. Introduction. In Peter Lassman and Ronald Speirs, eds, Weber: Political Writings. Cambridge: Cambridge University Press. pp. vii-xxv. [61].

Lasswell, Harold D. 1936. Politics: Who Gets What, When, How. New York: McGraw Hill. [64].

Lasswell, Harold D. 1941. The Garrison State. American Journal of Sociology, 46: 455-68. [73].

Laumann, Edward and David Knoke. 1987. The Organizational State: Social Choice in National Policy Domains. Madison, WI: University of Wisconsin Press. 150, 1411.

Lee, Kai N. 1993. Compass and Gyroscope: Integrating Science and Politics for the Environment. Washington, DC: Island Press. [267].

Lehmbruch, Gerhard. 1984. Concertation and the Structure of Corporatist Networks. In John H. Goldthorpe, ed., Order and Conflict in Contemporary Capitalism, pp. 60-80. Oxford: Clarendon. [137].

Leib, Ethan J. and Baogang He, eds. 2006. The Search for Deliberative Democracy in China. New York: Palgrave Macmillan. |216|.

Leonard, Stephen T. 1995. The Pedagogical Purposes of a Political Science. In James Farr, John S. Dryzek and Stephen T. Leonard, eds., Political Science in History: Research Programs and Political Traditions, pp. 66-98. Cambridge: Cambridge University Press. |6|.

Levi, Margaret. 1988. Of Rule and Revenue. Berkeley: University of California Press. |29|.

Levitsky, Steven and Lucan Way. 2002. The Rise of Competitive Authoritarianism. Journal of Democracy, 13: 51-65. |25|.

Lezard, Nicholas. 2007. A Reluctant Controversialist. Guardian, 7 April. |39| Lijphart, Arend. 1968. The Politics of Accommodation: Pluralism and Democracy in the Netherlands. Berkeley: University of California Press. |192|.

Lijphart, Arend. 1977. Democracy in Plural Societies: A Comparative Exploration. New Haven, CT: Yale University Press. |192-3|.

Lijphart, Arend. 1984. Democracies: Patterns of Majoritarian and Consensus Government in Twenty-One Countries. New Haven, CT: Yale University Press. |179|.

Lijphart, Arend. 1994. Prospects for Power Sharing in the New South Africa. In Andrew Reynolds, ed., Election '94 South Africa: An Analysis of the Results, Campaign and Future Prospects. New York: St Martin's. |193|.

Lijphart, Arend. 1996. "The Puzzle of Indian Democracy: A Consociational Interpretation." American Political Science Review 90 (2):258-68. |193|.

Lijphart, Arend. 2000. Varieties of Nonmajoritarian Democracy. In Markus M. L Crepaz, Thomas A. Koelbe, and David Wilsford,

eds., Democracy and Institutions: The Life Work of Arend Lijphart. Ann Arbor: University of Michigan Press, pp. 225-46. [193].

Lin, Chun. 2006. The Transformation of Chinese Socialism. Durham, NC: Duke University Press. [99, 335].

Lindblom, Charles E. 1959. The Science of 'Muddling Through'. Public Administration Review, 19: 79-88. [50-1].

Lindblom, Charles E. 1977. Politics and Markets: The World's Political-Economic Systems. New York: Basic Books. [50-2].

Lindblom, Charles E. 1982. The Market as Prison. Journal of Politics, 44: 324-36. [132, 142, 280].

Lipset, Seymour Martin. 1960. Political Man: The Social Bases of Politics. Garden City, NY: Doubleday. [46].

Litfin, Karen T. 1994. Ozone Discourses: Science and Politics in Global Environmental Cooperation. New York: Columbia University Press. [300-1].

Locke, John. 1688-90. Two Treatises of Government. Cambridge: Cambridge University Press, 1988, ed. Peter Laslett. [233-5].

Logan, John and Harvey Molotoch.1987. Urban Fortunes: The Political Economy of Place. Berkeley: University of California Press. [76].

Lovenduski, Joni and Pippa Norris. 2003. Westminster Women: The Politics of Presence. Political Studies, 51: 84-102. [236].

Luke, Timothy. 1997. Ecocritique: Contesting the Politics of Nature, Economy, and Culture. Minneapolis: University of Minnesota Press. [292, 305].

Lukes, Steven. 1974. Power: A Radical View. London: Macmillan. [651].

Luttwak, Edward N. 1998. Turbo-Capitalism: Winners and Losers in the Global Economy. London: Weidenfeld and Nicolson. [315].

Lyotard, jean-Francois. 1984. The Postmodern Condition: A Report on Knowledge. Minneapolis: University of Minnesota Press. [290].

Macintyre, Stuart and Anna Clark. 2004. The History Wars. Melbourne: Melbourne University Press. [200].

Mackie, Gerry. 1994. Success and Failure in an American Workers' Cooperative. Politics and Society, 22: 215-36. [212].

Mackie, Gerry. 2004. Democracy Defended. Cambridge: Cambridge University Press. [175].

MacKinnon, Catharine A. 1989. Toward a Feminist Theory of the State. Cambridge, MA: Harvard University Press. [226, 239, 241]

Madison James. 1787. The Federalist 10. [21].

Manin, Bernard. 1987. On Legitimacy and Political Deliberation. Political Theory, 15: 338-68. [217].

Mansbridge, Jane. 1993. Feminism and Democratic Community. In John W. Chapman and Ian Shapiro, eds, Democratic Community (Nomos XXXV), pp. 339-95. New York: New York University Press. [240].

Mansbridge, Jane. 1999. Everyday Talk in the Deliberative System. In Stephen Macedo, ed., Deliberative Politics: Essays on Democracy and Disagreement, pp. 211-39. Oxford: Oxford University Press. [224].

Marsh, David and Nicola Jo-Anne Smith. 2004. Globalisation, the Discourse of Globalisation and the Hollowing Out of the State. Unpublished paper, University of Birmingham. [317].

Marsh, David, Nicola J. Smith and Nicola Hothi. 2006. Globalization and the State. In Colin Hay, Michael Lister and David Marsh, eds,

The State: Theories and Issues, pp. 172-89. Basingstoke: Palgrave Macmillan. [317].

Marshall, T. H. 1950. Citizenship and Social Class, and Other Essays. Cambridge: Cambridge University Press. [41-2].

Marx, Anthony W. 2003. Faith in Nation: Exclusionary Origins of Nationalism. Oxford: Oxford University Press. [190].

Marx, Karl. 1867[1976. Capital: A Critique of Political Economy. Harmondsworth: Penguin. [95, 190].

Marx, Karl and Frierich Engels. The Communist Manifesto. [88, 92].

Marx, Karl. 1963 [1852]. The Eighteenth Brumaire of Louis Bonaparte. New York: International Publishers. [80, 83, 93].

Mathews, Freya, ed. 1996. Ecology and Democracy. London: Frank Cass. [263-4] Mayhew, David. 1974. Congress: The Electoral Connection. New Haven, CT: Yale University Press. [49].

McGarry, John, and Brendan O'Leary. 1995, Explaining Northern Ireland: Broken Images. Oxford: Blackwell. [188].

McGarry, John, Brendan O'Leary, and Richard Simeon. 2008. 'Integration or Accommodation? The Enduring Debate in Conflict Regulation.' In S. Choudhry (ed.), Constitutional Design for Divided Societies: Integration or Accommodation?. Oxford: Oxford University Press. [190-1].

McGinnis, Michael Vincent, ed. 1998. Bioregionalism. New York: Roudedge. [266-71 Meadows, Donella H., Dennis L. Meadows, Jorgen Randers and William H. Behrens III. 1972. The Limits to Growth. New York: Universe Books. [246].

Meidinger, Errol E. 2003. Forest Certification as a Global Civil Society Regulatory Institution. In Errol E. Meidinger, Chris Elliott and Gerhard Oesten, eds, Social and Political Dimensions of Forest

Certification. Remagen-Oberwinter: Forstbuch Verlag, pp. 265-89. [144, 266].

Meiners, Roger E. and Bruce Yandle. 1993. Taking the Environment Seriously. Lanham, MD: Rowman & Littlefield. [121].

Miliband, Ralph. 1969. The State in Capitalist Society: An Analysis of the Western System of Power. London: Weidenfeld & Nicolson. [92].

Mill, John Stuart. 1859. On Liberty. Available at: http://www.utilitarianism.conilol/ one.html. [23, 40, 296].

Miller, David. 1995. On Nationality. Oxford: Oxford University Press. [201].

Millett, Kate. 1970. Sexual Politics. Garden City, NY: Doubleday. [233].

Milliken, Jennifer. 1999. The Study of Discourse in International Relations: A Critique of Research and Methods. European Journal of International Relations, 5: 225-54. [299].

Mills, C. Wright. 1956. The Power Elite. New York: Oxford University Press. [64, 72-4,331].

Minteer, Ben A. and Bob Pepperman Taylor. 2002. Democracy and the Claims of Nature. Lanham, MD: Rowman & Littlefield. [263-4]

Moore, Margaret. 1999. Beyond the Cultural Argument for Liberal Nationalism. Critical Review of International Social and Political Philosophy, 2: 26-47. [187].

Moore, Stanley W. 1957. The Critique of Capitalist Democracy: An Introduction to the Theory of the State in Marx, Engels and Lenin. New York: Paine-Whitman. [91].

Moron, James A. 2003. Hellfire Nation: The Politics of Sin in American History. New Haven, CT: Yale University Press. [281].

Mosca, Gaetano. 1939. The Ruling Class. New York: McGraw Hill. (Ed. Arthur Livingston. Trans Hannah D. Kahn.) [58-9].

Mouffe, Chantal. 1999. Deliberative Democracy or Agonistic Pluralism? Social Research, 66: 745-58. [196].

Mouffe, Chantal. 2000. The Democratic Paradox. London: Verso. [196, 3041 Mumford, Lewis. 1964. The Mytb of the Machine. New York: Harcourt Brace Jovanovich. [244].

Muravchik, Joshua. 2006. Operation Comeback. Foreign Policy, November/December. [285].

Murray, Charles 1984. Losing Ground: American Social Policy 1950-1980. New York: Basic Books. [280].

Natchez, Peter. 1985. Images of Voting/Visions of Democracy. New York: Basic Books. Ng-Quinn, Michael. 2006. The Normative Justification of Traditional Chinese Authoritarianism. Critical Review of International Social and Political Philosophy. 9:379-98. [280].

Nimni, Ephraim. 1993. Marxism and Nationalism: Theoretical Origins of the Present Crisis. London: Pluto Press. [187].

Niskanen, William A. 1971. Bureaucracy and Representative *Government. Chicago: Aldine-Atherton. [115-7].

Niskanen, William A. 1994. Bureaucracy and Public Economics. Aldershot: Edward Elgar. [117-8].

Noelle-Neumann, Elisabeth. 1984. The Spiral of Silence: Public Opinion - Our Social Skin. Chicago: University of Chicago Press. [157].

Nussbaum, Martha C. 1999. Sex and Social Justice. Oxford: Oxford University Press. [241].

O'Connor, James. 1984. Accumulation Crisis. New York: Basil Blackwell. [95] O'Flynn, Ian. 2006. Deliberative Democracy and Divided Societies. Edinburgh; Edinburgh University Press. [198].

O'Leary, Brendan. 2001b. The Elements of Right-Sizing and Right-Peopling the State. In B. O'Leary, I. S. Lustick and T. Callaghy eds, Right-Sizing the State: the Politics of Moving Borders. Oxford: Oxford University Press. [190-1].

O'Leary, Brendan. 2006. "Consociational Theory. Northern Ireland's Conflict, and its Agreement. Part One. What Consociationa lists Can Learn from Northern Ireland." Government and Opposition 41 (1):43-63; and Part II, 41 (2):249-77. [193].

O'Leary, Brendan. 2001a. Nationalism and Ethnicity: Research Agendas on Theories of Their Sources and Regulation. In D. Chirot and M. E. P. Seligman (eds), Ethnopolitical Warfare: Causes, Consequences, and Possible Solutions. Washington DC: American Psychological Association. [185].

O'Toole, Therese, Michael Lister, David Marsh, Su Jones and Alex McDonough. 2003. Tuning Out or Left Out? Participation and Nonparticipation Among Young People. Contemporary Politics, 9: 45-61. [168].

Oakley, Ann. 1972. Sex, Gender and Society. London: Temple Smith. [232].

Offe, Claus. 1984. Contradictions of the Welfare State. Cambridge, MA: MIT Press. [30,97-8,137-8].

Offe, Claus. 1985. New Social Movements: Challenging the Boundaries of Institutional Politics. Social Research, 52: 817-68. [139].

Offe, Claus. 1990. Reflections on the Institutional Self-Transformation of Social Movements: A Tentative Stage

Model. In Russell J. Dalton and Manfred Kuechler, eds, Challenging the Political Order: New Social Movements in Western Democracies, Cambridge: Polity, pp. 232-50. [136].

Offe, Claus and Helmut Wiesenthal. 1980. Two Logics of Collective Action: Theoretical Notes on social Class and Organizational Form. In Maurice Zeldin, ed., Political Power and Social Theory. Greenwich, CT: JAI Press, pp. 67-115. [132-3].

Okin, Susan Moller. 1989. Justice, Gender, and the Family. New York: Basic Books. .[240].

Okin, Susan Moller. 1999. Is Multiculturalism Bad for Women? In Joshua Cohen, Matthew Howard and Martha C. Nussbaum, eds, Is Multiculturalism Bad for Women? Princeton, NJ: Princeton University Press. [241].

Olson, Mancur. 1965. The Logic of Collective Action. Cambridge, MA: Harvard University Press. [93-4, 110, 132-3].

Olson, Mancur. 1982. The Rise and Decline of Nations: Economic Growth, Stagflation, and Social Rigidities. New Haven, CT: Yale University Press. [111,125].

Olson, Mancur. 1993. Dictatorship, Democracy, and Development. American Political Science Review, 87: 567-76. [9].

Ophuls, William. 1977. Ecology and the Politics of Scarcity. San Francisco: W.H. Freeman. [249, 261-3].

O'Rourke, P. J. 1991. A Parliament of Whores. New York: Grove Atlantic. [104] Ortega and Gossett, Jean. 1932. The Rovolt of the Masses. New York: Norton. [61] Orwell, George. 1949. 1984. London: Secker & Warburg. [39].

Orwell, George. 1990 [1941]. The Lion and the Unicorn: Socialism and the English Genius. Harmondsworth: Penguin. [200].

Ostrogorski, Moist'. 1910. Democracy and the Party System in the United States: A Study in Extra- Constitutional Government. New York: Macmillan. |69-70| Ostrom, Elinor. 1990. Governing the Commons. Cambridge: Cambridge University Press. |248|.

Paehlke, Robert. 1988. Democracy, Bureaucracy, and Environmentalism. Environmental Ethics, 10: 291-308. |263|.

Page, Benjamin I. and Robert Y. Shapiro. 1992. The Rational Public: Fifty Years of Trends in Americans' Policy Preferences. Chicago: University of Chicago Press. |159|.

Paglia, Camille. 1994. Vamps and Tramps. New York: Vintage. |231|.

Paine, Thomas. 1792. The Rights of Man. London: J. S. Jordan. |211|.

Pareto, Vilfredo. 1935. The Mind and Society. Harcourt Brace and Company. (First published 1916.) |59|.

Parkinson, John. 2006. Deliberating in the Real World: Problems of Legitimacy in Deliberative Democracy. Oxford: Oxford University Press. |218, 224|.

Pateman, Carole. 1970. Participation and Democratic Theory. Cambridge: Cambridge University Press. |212|.

Pateman, Carole. 1988. The Sexual Contract. Cambridge: Polity Press. |233-5, 240| Pateman, Carole. 1989. The Disorder of Women. Cambridge: Polity Press. |247| Pekkarinen, Jukka, Matti Pohjola and Bob Rowthorn. 1992. Social Corporatism: A Superior Economic System? Oxford: Oxford University Press. |138|.

Phillips, Anne. 1991. Engendering Democracy. Cambridge: Polity Press. |239|.

Phillips, Anne. 1995. The Politics of Presence. Oxford: Oxford University Press. |239-40|.

Pierre, Jon and B. Guy Peters. 2000. Governance and the State. Basingstoke: Palgrave Macmillan. [149].

Piven, Frances Fox and Richard A. Cloward. 1971. Regulating the Poor: The Functions of Public Welfare. New York: Random House. [219].

Pollitt, Katha. 1999. Whose Culture? In Joshua Cohen, Matthew Howard and Martha C. Nussbaum, eds, Is Multiculturalism Bad for Women? Princeton, NJ: Princeton University Press, pp. 27-30. [241].

Popper, Karl R. 1966. The Open Society and its Enemies. London: Routledge & Kegan Paul. [39-40, 51].

Poulantzas, Nicos. 1969. The Problem of the Capitalist State. New Left Review, 58: 67-78. [94].

Poulantzas, Nicos. 1978. State, Power, Socialism. London: New Left Books. [941 Price, Lance. 2006. The Spin Doctor's Diary: Inside Number 10 with New Labour. London: Hodder & Stoughton. [182-3].

Przeworski, Adam. 1985. Capitalism and Social Democracy. Cambridge: Cambridge University Press. [83].

Przeworski, Adam, Michael E. Alvarez, Jose Antonio Cheibub and Fernando Limongi. 2000. Democracy and Development: Political Institutions and Well-Being in the World, 1950-1990. Cambridge: Cambridge University Press. [319].

Putnam, Robert D. 2000. Bowling Alone: The Collapse and Revival of American Community. New York: Simon & Schuster. [272-3, 277, 281].

Putnam, Robert D. 2007. E Pluribus Unum: Diversity and Community in the Twenty-First Century. Scandinavian Political Studies, 30: 137-74. [273, 276].

Putnam, Robert D. with Robert Leonardi and Raffaella Y. Nanetti. 1994. Making Democracy Work: Civic Traditions in Modern Italy. Princeton: Princeton University Press. [272-3, 281].

Rae, Heather. 2002. State Identities and the Homogenisation of Peoples. Cambridge: Cambridge University Press. [189-90].

Rawls, John. 1993. Political Liberalism. New York: Columbia University Press. [218, 222].

Rawls, John. 1997. The Idea of Public Reason Revisited. University of Chicago Law Review, 94: 765-807. [216].

Rees, John. 1998. Algebra of Revolution: Dialectic and the Classical Marxist Tradition. London: Routledge. [98-9].

Reilly, Benjamin. 2001. Democracy in Divided Societies: Electoral Engineering for Conflict Management. Cambridge: Cambridge University Press. [194-5] Reus-Smit, Christian. 1999. The Moral Purpose of the State: Culture, Social Identity, and Institutional Rationality in International Relations. Princeton: Princeton University Press. [7, 190, 296-7].

Reynolds, Andrew. 2000. Majoritarian or Power-Sharing Government. In Markus M. L. Crepaz, Thomas A. Koelbe and David Wilsford, eds. Democracy and Institutions: The Life Work of Arend Liiphart. Ann Arbor: University of Michigan Press, pp. 155-96. [194]

Rhodes, R.A.W. 1994. The Hollowing Out of the State. Political Quarterly, 65: 138-51. [141].

Rhodes, R.A.W. 1997. Understanding Governance. Buckingham: Open University Press. [140].

Rhodes, R.A.W. 2006. Policy Network Analysis. In Michael Moran, Martin Rein and Robert Goodin, eds, The Oxford Handbook of Public Policy. Oxford: Oxford University Press, pp. 425-47. [153].

Riker, William H. 1962. The Theory of Political Coalitions. New Haven, CT: Yale University Press. [176].

Riker, William H. 1982a. Liberalism Against Populism: A Confrontation Between the Theory of Democracy and the Theory of Social Choice. San Francisco: W.H. Freeman. [23, 113, 175].

Riker, William H. 1982b. The Two-Party System and Duverger's Law: An Essay on the History of Political Science. American Political Science Review, 76: 753-66. [27, 164].

Riker, William H. 1986. The Art of Political Manipulation. New Haven, CT: Yale University Press. [114].

Rorty, Richard. 1983. Post-Modernist Bourgeois Liberalism. Journal of Philosophy, 80: 583-9. [290].

Rose, Nikolas. 1999. Powers of Freedom: Reframing Political Thought. Cambridge: Cambridge University Press. [295].

Rose, Richard and Ian McAllister. 1986. Voters Begin to Choose: From Closed Class to Open Elections in Britain. London: Sage. [159].

Rosenau, Pauline V., ed. 2000. Public-Private Policy Partnerships. Cambridge, MA: MIT Press. [144].

Ross, E. A. 1920. The Principles of Sociology. New York: Century. [41].

Rothbard, Murray. 1970. Power and Market. Menlo Park, CA: Institute for Humane Studies. [107].

Rowbotham, Sheila. 1986. Feminism and Democracy. In David Held and Christopher Pollitt, eds, New Forms of Democracy. Beverly Hills, CA: Sage, pp. 78-109. [240] Ruddick, Sarah. 1980. Maternal Thinking. Feminist Studies, 6: 342-67. [231].

Russets, Bruce. 1993. Grasping the Democratic Peace: Principles for a Post-Cold War World. Princeton: Princeton University Press. [26].

Sabatier, Paul A. 1988. An Advocacy Coalition Framework of Policy Change and the Role of Policy-Oriented Learning Therein. Policy Sciences, 21: 129-68. [134].

Sabatier, Paul A. 1993. Policy Change Over a Decade or More. In Paul A. Sabatier and Hank Jenkins-Smith, eds, Policy Change and Learning: An Advocacy Coalition Approach. Boulder, CO: Westview. [134].

Sagoff, Mark. 1999. The View from Quincy Library: Civic Engagement and Environmental Problem Solving. In Robert Fullwinder, ed., Democracy and Civic Renewal. Lanham, MD: Rowman & Littlefield, pp. 151-83. [142].

Sandel, Michael J.. 1982. Liberalism and the Limits of Justice. Cambridge: Cambridge University Press. [214, 271].

Sandel, Michael J. 1996. Democracy's Discontent: America in Search of a Public Philosophy. Cambridge, MA: Harvard University Press. [271].

Santayana, George. (1922) 'The ironies of liberalism', in his Soliloquies in England and Later Soliloquies (New York), pp. 178-89. Reproduced in Russel Kirk (ed.), The Portable Conservative Reader. Harmondsworth: Penguin, 1982, pp. 467-80. [15].

Sawer, Marian. 1990. Sisters in Suits: Women and Public Policy in Australia. Sydney: Allen & Unwin. [236].

Schattschneider, E.E. 1942. Party Government. New York: Farrar and Rinehart. [69] Schlosberg, David. 1999. Environmental Justice and the New Pluralism: The Challenge of Difference for

Environmentalism. Oxford: Oxford University Press. [264, 304-5]
Schmitter, Philippe C. and Gerhard Lehmbruch. 1979. Trends Toward Corporatist Intermediation. Beverly Hills, CA: Sage. [137].

Sch6n, Donald A. and Martin Rein. 1994. Frame Reflection: Toward the Resolution of Intractable Policy Controversies. New York: Basic Books. [297-8].

Schram, Sanford. 1993. Postmodern Policy Analysis: Discourse and Identity in Welfare Policy. Policy Sciences, 26: 249-70. [299-300].

Schumacher, E. F. 1973. Small is Beautiful. Economics as if People Mattered. New York: Harper and Row. [248-9].

Schumpeter, Joseph A. 1943. Capitalism, Socialism, and Democracy. New York: Harper. [43-4].

Scruggs, Lyle A. 1999. Institutions and Environmental Petformance in Seventeen Western Democracies. British Journal of Political Science, 29: 1-31. [138].

Scruton, Roger. 2006. Conservativism. In Andrew Dobson and Robyn Eckersley, eds, Political Theory and the Ecological Challenge, Cambridge: Cambridge University Press, pp. 7-19. [261].

Shepsle, Kenneth A. 1979. Institutional Arrangements and Equilibrium in Multidimensional Voting Models. American Journal of Political Science, 23: 27-60. [175].

Simon, Herbert A. 1981. The Sciences of the Artificial, 2nd edn. Cambridge, MA: MIT Press. [2591].

Simon, Julian. 1981. The Ultimate Resource. Princeton, NJ: Princeton University Press. [248].

Skocpol, Theda. 1979. States and Social Revolutions. Cambridge: Cambridge University Press. [14, 29, 311].

Slaughter, Anne-Marie. 1997. The Real New World Order. Foreign Affairs, 76(5): 183-97. |142|.

Smith, Adam. 1791. An Inquiry into the Nature and Causes of the Wealth of Nations. Harmondsworth: Penguin, 1970. |101, 106, 246|.

Smith, Anthony D. 1971. Theories of Nationalism. London: Duckworth. |185|.

Soltan, Karol. 1992. A Marriage of Gandhi and Madison. Newsletter of the Committee on the Political Economy of the Good Society, 2 (1): 1-4. |135|.

Sorensen, Eva and Jacob Torfing. 2007. Introduction. In Eva Sorensen and Jacob Torfing, eds., Theories of Democratic Network Governance. Basingstoke: Palgrave Macmillan, pp. 1-21. |148, 295|.

Spruyt, Hendrik. 1994. The Sovereign State and its Competitors. Princeton, NJ: Princeton University Press. |1|.

Starhawk. 1987. Truth or Dare: Encounters with Power, Authority, and Mystery. San Francisco: Harper and Row. |226|.

Steger, Manfred B. 2005. Globalism: Market Ideology Meets Terrorism, 2nd edn. Lanham, MD: Rowman and Littlefield. |308, 315, 319, 322|.

Steiner, Jdrg, Andre Bachtiger, Markus Sp6rndh and Marco R. Steenbergen. 2004. Deliberative Politics in Action: Analyzing Parliamentary Discourse. Cambridge: Cambridge University Press. |221-2|.

Stiglitz, Joseph. 2002. Globalization and its Discontents. New York: W.W. Norton. |319-21|.

Stiglitz, Joseph. 2006. Making Globalization Work: The Next Steps to Global Justice. New York: W.W. Norton. [314-15, 317, 320-1].

Subrahmanyam, Gita. 2004. 'Schizophrenic Governance and Fostering Global Inequalities in the British Empire'. Paper presented at the Annual General Meeting of the American Political Science Association, Chicago, 2-5 September. [15].

Sunstein, Cass R. 1988. Beyond the Republican Revival. Yale Law Journal, 97: 1539-90. [214-15].

Sunstein, Cass R. 2007. Republic.com 2.0. Princeton, NJ: Princeton University Press. [273].

Susskind, Lawrence, ed. 1999. The Consensus Building Handbook. Thousand Oaks, CA: Sage. [222].

Taylor, Bob Pepperman. 1992. Our Limits Transgressed. Lawrence: University Press of Kansas. [244].

Taylor, Jonathan H. 2001. Sociological Theory Today. In Jonathan H. Taylor, ed., Handbook of Sociological Theory. New York: Springer. [329].

Taylor, Michael. 1982. Community, Anarchy, and Liberty. Cambridge: Cambridge University Press. [17].

Taylor, Rupert. 2006. The Belfast Agreement and the Politics of Consociationalism: A Critique. Political Quarterly, 77: 217-26. [194].

Tesh, Sylvia N. 1993. New Social Movements and New Ideas. Paper presented at the Annual Meeting of the American Political Science Association, Washington, DC, 2-5 September. [235].

Tiebout, Charles. 1956. A Pure Theory of Local Expenditures. Journal of Political Economy, 64-. 416-24. [125-6].

Tilly, Charles. 1985. War Making and State Making as Organized Crime. In Peter Evans, Dietrich Rueschemeyer and Theda Skocpol, eds, Bringing the State Back In. Cambridge: Cambridge University Press, pp. 169-91. [9].

Torgerson, Douglas. 1995. The Uncertain Quest for Sustainability: Public Discourse and the Politics of Environmentalism. In Frank Fischer and Michael Black, eds, Greening Environmental Policy: The Politics of a Sustainable Future. Liverpool: Paul Chapman, pp. 3-20. [293].

Torgerson, Douglas. 1999. The Promise of Green Politics: Environmentalism and the Public Sphere. Durham, NC: Duke University Press. [2651].

Trotsky, Leon. 1904. Our Political Tasks, available at: bttp://www.marxists.org/archive/ trotsky/1904/tasks/index.htm. [841].

Truman, David B. 1951. The Governmental Process. New York: Knopf. [45,511].

Uhr, John, 1998. Deliberative Democracy in Australia. Melbourne: Cambridge University Press. [220].

Valadez, Jorge M. 2001. Deliberative Democracy, Political Legitimacy, and Self-Determination in Multicultural Societies. Boulder, CO: Westview. [194].

van den Berg, Axel and Thomas Janoski. 2005. Conflict Theories in Political Sociology. In Thomas Janoski, Robert R. Alford, Alexander M. Hicks and Mildred A. Schwartz, eds, The Handbook of Political Sociology. Cambridge: Cambridge University Press, pp. 72-95. [132].

van Parijs, Philippe. 1995. Real Freedom for All: What if Anything Can Justify Capitalism? Oxford: Oxford University Press. [210-11].

Vanberg, Viktor J. and James M. Buchanan. 1996. Constitutional Choice, Rational Ignorance, and the Limits of Reason. In Karol Edward Soltan and Stephen L. Elkin, eds, The Constitution of Good Societies. University Park, PA: Pennsylvania State University Press, pp. 39-56. (124].

Walker, Connor. 1984. The National Question in Marxist-Leninist Theory and Strategy. Princeton: Princeton University Press. [187].

Wallerstein, Immanuel. 2005. After Developmentalism and Globalization, What? Social Forces, 83-.1263-78. [90-1].

Wallerstein. Immanuel 2003. The Decline of American Power: The US in a Chaotic World. New York: New Press [90-1].

Walzer, Michael. 1983. Spheres of Justice: A Defense of Pluralism and Equality. New York: Basic Books. [154].

Walzer, Michael. 1991. Constitutional Rights and the Shape of Civil Society. In Robert E. Calvert, ed., The Constitution of the People: Reflections on Citizens and Civil Society. Lawrence: University Press of Kansas, pp. 113-26. [151].

Walzer, Michael. 1994. Multiculturalism and Individualism. Dissent. 41: 185-91. [151-2, 281].

Walzer, Michael. 1999. Deliberation, and What Else? In Stephen Macedo, ed., Deliberative Politics: Essays on Democracy and Disagreement. New York: Oxford University Press. pp. 58-69. [217].

Wapner, Paul. 2003. World Summit on Sustainable Development: Toward a Post-Jo'burg Environmentalism. Global Environmental Politics, 3: 1-10. [252].

Weale, Albert. 1992. The New Politics of Pollution. Manchester: Manchester University Press. [248].

Weber, Max. 1905. The Protestant Ethic and the Spirit of Capitalism. London: Unwin, 1985. [242].

Weber, Max. 1994. Political Writings, eds Peter Lassman and Ronald Speirs. Cambridge: Cambridge University Press. [3, 63, 69].

Wennan, Mark. 2008. William E. Connolly: Pluralism without Transcendence. British Journal of Politics and International Relations, 10: 156-70. [131].

Wheen, Francis. 2001. Karl Marx: A Life. New York: Norton. [79, 86-7].

Wildaysky, Aaron. 1964. The Politics of the Budgetary Process. Boston: Little, Brown. [50-1].

Williams, Michael C. 2005. What is the National Interest? The Neoconservative Challenge in IR Theory. European Journal of International Relation 11: 73-307 [3-252].

Willson, Woodrow. 1887. The Science of Administration. Political Science Quarterly, 2, 197-222. [6, 3-42].

Wissenburg, Marcel. 1998. Green Liberalism: The Free and the Green Society. London: UCL Press. [261-2].

Wollstoncraft, Mary. 1792. A Vindication of the Rights of Women. [227, 239].

Young, Iris Marion. 1989. Polity and Group Difference: A Critique of the Ideal of Universal Citizenship. Ethics, 99: 250-74. [152, 239].

Young, Iris Marion. 1990. Justice and the Politics of Difference. Princeton, NJ: Princeton University Press. [152, 239].

Young, Iris Marion. 2000. Inclusion and Democracy. Oxford: Oxford University Press. [153, 235].

Zakaria, Fareed. 2003. The Future of Freedom: Illiberal Democracy at Home and Abroad. New York: W.W.Norton. [25].

Zerilli, Linda. 2006. Feminist Theory and the Canon of Political Thought. In John S. Dryzek, Anne Phillips and Bonnie Honig, eds, The Oxford Handbook of Political Theory. Oxford: Oxford University Press, pp. 106-24. [231-2].

المؤلفان فى سطور

جون س. درايزك

(ولد فى ٢٣ يونيو ١٩٥٢)، وهو أستاذ النظرية الاجتماعية والنظرية السياسية فى جامعة أستراليا الوطنية فى برنامج العلوم السياسية فى كلية بحوث العلوم الاجتماعية. وقد ولد فى ميدز موريتون بإنجلترا، وهو معروف بمساهمته فى النظرية الديمقراطية والسياسة البيئية؛ وقدم مساهمات بارزة فى الديمقراطية التداولية، والخضر والفلسفة السياسية والبيئية نقاشاتهم.

كان زميلا لأكاديمية العلوم الاجتماعية فى أستراليا منذ عام ١٩٩٧، وهو رئيس التحرير السابق للمجلة الأسترالية للعلوم السياسية. وفى عام ٢٠٠٨ منح دريزك زمالة الاتحاد المرموقة من مجلس البحوث الأسترالى.

حصل على درجة البكالوريوس (مع مرتبة الشرف) فى الاقتصاد والسياسة من جامعة لانكستر (١٩٧٤)، وماجستير فى السياسة من جامعة ستراثكلايد (١٩٧٦) وحصل على درجة الدكتوراه فى الحكومة والسياسة من جامعة ميريلاند، كلية بارك فى عام ١٩٨٠.

باتريك دنلفى

درس باتريك دنلفى الفلسفة والسياسة والاقتصاد فى كليّة (Corpus Christi)، بجامعة أكسفورد، وتخرّج فى ١٩٧٣. انتقل إلى كليّة (Nuffield)، بأكسفورد للعمل فى أطروحة الدكتوراه (التى نشرت كسياسة الإسكان الجماعى فى بريطانيا، ١٩٤٥-٧٥) حتى ١٩٧٨. أصبح باحثا مبتدئًا فى (Nuffield) فى

١٩٧٦. انتقل فترة مؤقتة إلى الجامعة المفتوحة كمحاضر فى الدراسات المدينية (١٩٧٨-٩) قبل الانضمام إلى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بلندن كمحاضر. رقّى بالتوالى إلى مساعد أستاذ فى ١٩٨٦، وأستاذ فى ١٩٨٩. بعد ذلك أسّس مجموعة السياسة العامّة بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية فى ١٩٩٢. أصبح عضوا (مؤسسًا) لأكاديمية العلوم الاجتماعية فى ١٩٩٩.

المترجم فى سطور

هاشم أحمد محمد

- من مواليد السويس عام ١٩٥٠، مهندس استشارى بدأ حياته العملية مهندسًا مدنيًا وعمل فى العديد من شركات المقاولات والمكاتب الهندسية الاستشارية.
- حصل على دبلومة الترجمة التحريرية من الجامعة الأمريكية بالقاهرة، ١٩٧٧، وبدأ نشاط الترجمة بنشر مقالات فى مجلة العلم وترجم العديد من الموضوعات القانونية والتجارية والعلمية لدور النشر الخاصة.

من أعماله المترجمة

الهيئة العامة للكتاب:

- سلسلة العلم والحياة: تم نشر الكتب التالية: قراءة فى مستقبل العالم (١٩٩٦)، وحصل على جائزة السيدة سوزان مبارك فى الترجمة العلمية (١٩٩٦)، ثم نشر سلسلة (أسرار جسم الإنسان، أسرار الأرض، غرائب مدهشة، أسرار التاريخ) وأعيد نشرها فى مكتبة الأسرة.

سلسلة الألف كتاب الثانى:

١ - معجم التكنولوجيا الحيوية (١٩٩٦).

٢ - الدقائق الثلاث الأخيرة (١٩٩٦).

٣ - جوهر الطبيعة (١٩٧٧).

٤ - أفكار العلم العظيمة (١٩٩٨) تمت إعادة طبعه فى مكتبة الأسرة بالأردن عام ٢٠٠٨. كما اشترك فى ترجمة موسوعة الطفل عام ١٩٩٩.

المجلس الأعلى للثقافة: المشروع القومى للترجمة، والمركز القومى للترجمة.

١ - حروب المياه: الصراعات القادمة فى الشرق الأوسط (٢٠٠٠) وأعيد نشره فى مكتبة الأسرة عام (٢٠٠٥).

٢ - القوى الأربع الأساسية فى الكون (٢٠٠١).

٣ - استكشاف الأرض والكون (٢٠٠٣).

٤ - ثورة فى التكنولوجيا الحيوية (٢٠٠٥)، وأعيد طبعه فى مكتبة الأسرة عام (٢٠١٠).

٥ - عوالم أخرى، إمكانية وجود عوالم أخرى غير كوكب الأرض (٢٠٠٥).

٦ - نافذة على أحدث علوم العصر (موسوعة علمية فى العلوم الأساسية) (٢٠٠٥).

٧ - معجم الأديان العالمية (٢٠١٠) المركز القومى للترجمة.

٨ - رحلة قرن، دور القوى العظمى فى رسم خريطة العالم (٢٠١٠) المركز القومى للترجمة.

٩ - فقاعة الإنترنت، دون كون (تحت النشر).

التصحيح اللغوى: وجيه فاروق
الإشراف الفنى : حسن كامل